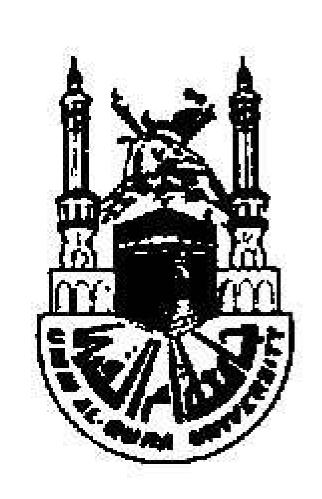


من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز إحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

الإرشاد إلى علم الإعراب

تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف

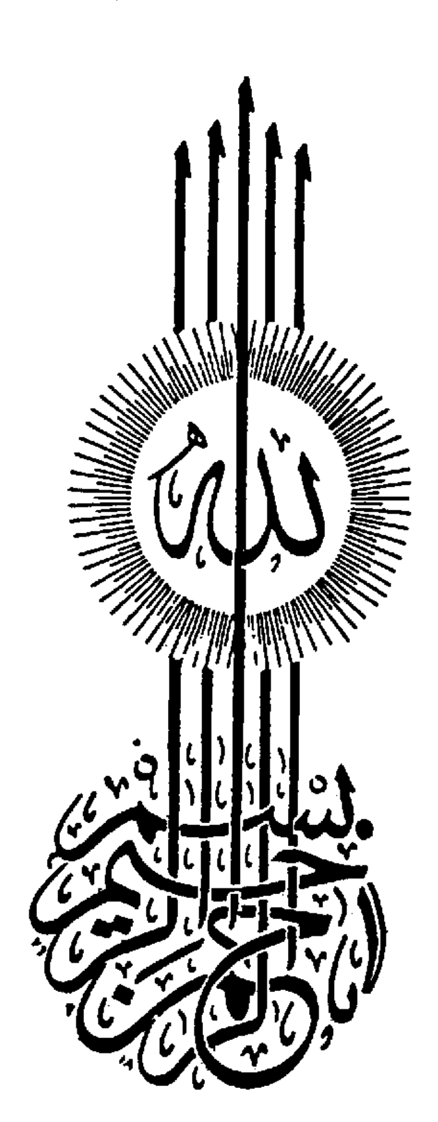
القرشي الكيشي

(٦١٥ - ٦٩٥ هـ)

تحقيق ودراسة

الدكتور عبد الله علي الحسيني البركاتي
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى

الدكتور محسن سالم العميري
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى.


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



المقــدمة

الحمدُ لله ربِّ العـالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنـا محمـد صلى الله عليـه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ، وبعد .

فإنَّ من فضل الله ومَنِّهِ وحُسْنِ توفيقه ، أَنْ وَفقَّنَـا اللهُ سبحانـه وتعـالى في الحصول على نسخـة من كتـاب « الإرشاد إلى علـم الإعـراب » لشمس الديـن الكيشي وقد قُمْنا بتحقيقه ودراسته ؛ لتقديمه إلى القـارىء العـربي ، وإلى كل من ينطق بلغة الضاد لغة القرآن الكريم .

ولقـد حاولنـا جَاهِدَيْـن أَنْ نُخْـرِج هذا الكتـاب في أقـرب صورة أرادهـا المؤلف في صورة تتلاءم وروحَ العصر الذي نعيش فيه .

والجديـد في هذا الكتـاب أنـه لمؤلِّـف عالم مصنـف مشارك في كثير من الفنون ، وهو أحـد أساطين المدرسة النظاميـة ببغـداد ، غير أن الزمـن قد عَفَّـى على كثير من آثـاره ولم يَبْـقَ منها ــ فيمـا نعلـم حتـى الآن ــ غيـرُ كتـاب « الإرشاد إلى علـم الإعـراب » وهـو مع ذلك غير معـروف عنـد كثير من المتخصصين ، حتى أن كثيراً من الكتب المعنية بأسماء الكـتب ــ مثـل كشف الظنـون وذيلـه ، وهديـة العـارفين ، وغير ذلك ــ لم تذكـر كتـاب الإرشاد وإننا بهذا الصنيع نكون قد أزحنا ستائر النسيان عن هذا الأثر النحوي الجيـد ، لعـالم من أعلام النحو العربي في القرن السابع الهجري ، ونفضنا عنه غبار السنين بعـد أن كان في زاوية من زوايا الإهمال والنسيان ، راجين من الله العلي القدير أن ينفع به الطلاب والدارسين والباحثين .

وقد أَدَّتْ طبيعةُ هذا العمل إلى أن يكون في قسمين :

القسم الأول : قسم الدراسة :

وقد تحدثنا في هذا القسم عن ترجمة الكيشي وموطنه ، وعن نزعته المنطقية الجدلية ، ثم الظواهر الأسلوبية التي اتسم بها ، وعن المنهجية العلمية في كتاب الإرشاد ، ثم مصادر الكتاب ، ثم وضحنا اعتراضاته على العلماء ، ونقده لهم ، فالقيمة العلمية للكتاب ، فوصف المخطوطة التي عثرنا عليها ، وأخيراً ذكرنا عملنا في تحقيق المخطوط .

أما القسم الثاني : فهو قسم التحقيق والتعليق :

والله نسأل أن ينفع به ، وأن يتغمد مؤلفه بالرحمة والمغفرة ، وأن لا يحرمنا الأجر والثواب إنه سميع الدعاء .

المحققان

مكة المكرمة :
١٤٠٧/٥/٥ هـ
١٩٨٧/١/٥ م



القســم الأول

الدراســـــــــة

ترجمة المؤلـف

شمس الدين الكيشي

(٦١٥ ـ ٦٩٥ هـ)

لم نتمكـن ــ رغـم البـحث الجاد الطويـل والجهـد الـدءوب المضنـي من العثور على ترجمة وافية كافية ضافية للعلامـة شمس الديـن الكـيشي ، وكل الـذي وجدنـا له من ترجمة هو ما كتبـه خليـل بن أيبـك الصفـدي عنـه حين قال : « شمس الديـن الكـيشي محمـد بن أحمد بن عبــد اللطيــف ، ذو الفنــون ، شمس الدين القرشي الكيشي ، مُدَرِّسُ النظامية ببغداد ، ولـد بكـيش سنـة خمس عشرة ، وتـوفي بشيراز سنـة خمس وتسعين وست مايـة »[1] ولا يختلـف ما كتبـه الأستاذ عمر رضا كحاله عما ذكره الصفدي حيث قال الأستاذ كحالة :

« محمــد الكــيشي (٦١٥ ــ ٦٩٥ هـ) ، محمـــد بن أحمد بن عبد اللطيف القـرشي ، الكـيشي (شمس الديـن) عالم ، مصنـف ، مشارك في علوم ، ولد بكـيش ، وَدَرَّسَ بالمدرسة النظاميـة ببغـداد ، وتـوفي بشيراز »[2] وقـد ذكـر الأستاذ كحالة مصادر ترجمة الكيشي فذكر الوافي بالوفيـات للصفـدي ، ثم ذكـر تاريخ الإسلام للذهبـي الجزء الأخير ص ١٧٩ ، ولقـد اطلعنـا على نسخـة دار الكتـب المصرية علنا نظفر بترجمة للكيشي ، غير أن الجزء الأخير من نسخـة

---

(١) الوافي بالوفيات ١٤١/٢ .

(٢) معجم المؤلفين ٢٧٨/٨ .

دار الكتب لم يصل عدد صفحاته إلى الرقم المشار إليه وبحثنا عن ترجمة صاحبنا في وفيات سنة ٦٩٥ فلم نجد له ترجمة لا في السنوات التي قبلها ولا التي بعدها ، فلعل الأستاذ كحالة قد اطلع على نسخة أخرى غير نسخة دار الكتب المصرية .

ويلاحظ من خلال النصين السابقين أن الصفدي قال عنه : «المصنف ، وذو الفنون ، ومدرس المدرسة النظامية ببغداد » .

وقال عنه صاحب معجم المؤلفين : « عالم ، مصنف ، مشارك في علوم ، درس بالمدرسة النظامية ببغداد » .

وكلا الرجلين وصفه بأنه مصنف ، ولكنهما لم يشيرا إلى الفنون التي صنف فيها وكلاهما وصفه بأنه عالم ، والصفدي يقول عنه : ذو الفنون ، وكحالة يقول عنه : مشارك ، غير أننا مازلنا نجهل بعض الفنون التي برع فيها والعلوم التي برز فيها وأتقنها .

وكلاهما لم يذكر كتابه الذي نقدمه للقراء لأول مرة .

وكلاهما ذكر أن الكيشي قد زاول مهنة التدريس في المدرسة النظامية ببغداد .

ويبدو لنا أن العلوم التي أجاد ، هي النحو والصرف ، والفقه والأصول والكلام والمنطق والجدل ، وهي العلوم التي نفترض أنه شارك فيها وقام بتدريسها في المدرسة النظامية ببغداد وهذا الافتراض لايجعلنا نجزم بأنه لم يشارك في علوم أخرى ، غير أن افتراضنا مبني على ما وصل إلينا من آثاره ، وهو الكتاب الوحيد الذي نقدمه للقراء وهو يحمل بعض الأفكار التي أشرنا إليها أسلوباً

ومنهجاً وتعبيراً ، ولعل في ذلك ما يؤيد هذا الافتراض ، ويؤكـد بأنـه قد شارك في العلوم التي ذكرنا .

موطنــــه :

وُلِدَ الإمام الكـيشي بجزيـرة كيش ، وهـي جزيـرة في بحر عُمَـان تُعَدُّ من أعمـال فارس ، لأن أهلهـا من الفـرس ، وقـد نَسبَ إليها المُحُدِّثون إسماعيل بن مسلم العبدي الكيشي قاضيها ، وهو من أهل الـبصرة ، قال ياقـوت : « ورأيت فيها جماعة من أهل الأدب والفقه والفضل ، وكان بها رجل صنـف كتابـاً جليـلاً فيما اتفق لفظه وافترق معنـاه ، ضخـم رأيتـه بخطـه في مجلديـن ضخـمين ، ولا أعرف اسمه الآن »[1] .

وقال عنهـا القفطي : « إحدى جزائر البحر الهندي قد اشتهرت تسميتها بذلك ، وهو على غير الأصل . والحقيقة في تسمـيتها : جزيـرة قيس ، منسوبـة إلى قيس بن عميرة ، من ربيعة الفَرَسِ ، كان قد نزلها واستوطنها هو وأهلـه بعـده ثم استولت عليها بعد ذلك الأعاجم ، ومَلَكَها الفرس وسَمَّوْهـا « كيش » عَجَّمُوا قيساً »[2] .

ويلاحظ على ياقـوت أنـه قال : « وأهلهـا من الفـرس » غير أن القفطـي يُصَرِّحُ بأنها لقـيس بن عميرة من ربيعـة الفَـرَسِ ، كما يُلاحـظ أيضاً علي ياقـوت

---

(١) معجم البلدان ٤/٤٣٣ (قيس) ، ٤٩٧ (كيش) .
(٢) انباه الرواه ٣/٤٠ .

أنه ذكر من جملة سكانها القاضي إسماعيل بن مسلم العبدي ، وهو من قبيلة عبد القيس ، ومن هنا نستظهر أن ليس كل سكان جزيرة كيش من الفُرس بل خالطهم فيها غيرهُم من العرب ، وشمسُ الدين الكيشي هو أيضاً عربي قرشي كما صَرَّحَتْ بذلك المصادر .

فهو كِيشِيٌّ المَوْلِدِ قُرَشِيٌّ الأصل ، ولم يطل به المقام في كيش بل غادرها إلى مدينة السلام ـ بغداد ـ ليعمل مدرساً بالمدرسة النظامية ، ثم رحل إلى مدينة شيراز حيث تُوفِّي في سنة ٦٩٥ هـ ولعل الرحلة الأولى التي قام بها كانت في وقت مبكر من حياته ، ولا يستبعد أن يكون قد زار في هذه الرحلة مدينة عُمَان ثم هَجَر والبصرة في طريقه إلى بغداد ، ولا ندري كم من الوقت استغرقت هذه الرحلة .

أما الرحلة الثانية فكانت من بغداد إلى شيراز ، ومع أن المصادر لم تسعفنا بذكر تلاميذه وشيوخه والعلماء الذين التقى بهم فإننا نُمْسِكُ عن ذلك ونكتفي بما ذكرنا له من ترجمة . ولعل الأيامَ تسعفنا بترجمة كافية تفصح لنا عن شخصية الإمام الكيشي ، ولا غرو فإن المطابع في كافة أرجاء العالم العربي والإسلامي في كل يوم تُميط اللثام عن كُنُوزٍ أَخْنَتْ عليها الأيام لتكشف عن كثير من العلماء الذين طواهم غبار السنين ، وما ذلك على الله بعزيز .

النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي

يطالعنا كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » للإمام الكيشي منذ الوهلة الأولى بأسلوبه المنطقي الجدلي ، حيث نراه في المقدمة يشير إلى أنه « إذا عُرِّفَ شيءٌ بشيءٍ فلابد أن يكون المعرَّفُ غيرَ المعرِّفِ ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه ،وإلاَّ لزم كونه مجهولاً لمعرفيّته ، معلوماً لمعرفيّته ، فاجتمع النقيضان ، فكل معرف يكون مع المعرف مطرداً ومنعكساً ، أي إذا وجد المعرف وجد المعرف ، وإذا عدم المعرف عدم المعرف ، يسمى هذا في الاصطلاح حدًّا ، وما كان مطردًّا لا منعكساً أمارةً ورَسماً ، فالاطراد : الاستلزام من جانب الوجود ، والانعكاس : الاستلزام من جانب العدم»[1] فهو في هذه المقدمة يتناول تعريف الحد والأمارة والرسم ، والاطراد والانعكاس ولكن بأسلوب جدلي منطقي ، ويعود مرة أخرى في الفصل الذي يلي المقدمة ليتكلم عن الحد الجامع المانع ، والجامع المنعكس ، والجامع المطرد ، وأقل درجات التعريف من وجهة نظر منطقية ، ثم يتكلم عن تعريف الكلمة والكلام والمراد بالكلام عند علماء النحو ، ونراه بعد ذلك يقدم الاعتراض تلو الآخر ليجيب على الاعتراضات التي يمكن أن يعترض معترض على ما وصل إليه من قاعدة أو تعريف أو حد ، فنراه في تعريف الفعل يقول : « فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة الظرفية كـ « متى » و « أين » تسند إلى غيرها ولم يسند إليها شيء وهي أسماء .

أجبت من وجهين :

---

(١) انظر المقدمة ص ٦٦ .

أحدهما : أن المراد بكون الفعل مسنداً أن يكون مع ذلك متقدماً على المسند إليه ، وهذه الظروف مسندة إلى المبتدأ فهي متأخرة عنه ، وليس لقائل أن يقول : إنَّ بعضَ هذه الظروف يجب تقدمها على المبتدأ أيضاً كـ « أين زيد » فإن ذلك تقدّمٌ لفظيٌّ ولكنها من حيث التقدير متأخرة ، والفعل متقدم لفظاً وتقديراً .

وثانيهما : أن المسند بالحقيقة متعلقاتُ هذه الظروف لا هي ، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة ، الماضي ، والحال والمستقبل مثل : ذهب ،ويتكلم الآن أو غداً .

فإن سألت : وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكاً معنويّاً ، أو لِخُصُوصِيَّتِهما ، فيكون إما حقيقة فيهما اشتراكاً لفظيّاً ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ؟ .

أجبتُ : أما كَوْنُهُ للقدر المشترك فغير مذهوب إليه في المشهور ، فإن المشترك بينهما مفهوم الزمان ، ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً ، فإنه مستفاد من المصدر . فبقي الاحتمالان ، واللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى ؛ بيانه في أصول الفقه ، فإنْ تفحصت ، ففي أيها حقيقة ؟

قلت : عن الإمام عبد القاهر « إنها حقيقة في الحال ، ووقوعها على الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يئول إليه كما يسمى العصير خَمراً ؛ فإنَّ المستقبل مآله إلى الحال » .

فإن قلت : لو كانت حقيقة الحال ما قرنت به قرينه إذا أطلق عليه ، فإنَّ الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ، وقد قرنت في قولهم : إنه ليذهب ، وتذهب الآن .

قلت : هي للتأكيد كقولهم : أمسِ الدّابرُ .

فإن قلت : التأكيد خلاف الأصل .

قلت : نعم ، صرنا إليه بالدليل ، فإنّ جميع ما هو خلاف الأصل يصير موافقاً له ، إذا دَلَّ الدليل عليه .

فإنْ قلت : ليس ترك دليلنا عملاً بدليلكم أولى من العكس .

قلت : لو عملنا بدليلكم يبقى دليلنا بلا فائدة ، ولو عملنا بدليلنا يجوز حمل دليلكم على التأكيد ، فجمعنا بين الدليلين بالقدر الممكن ، وعندي أن الصيغة للقدر المشترك دفعاً للاشتراك والمجاز ، قوله : فمفهومها إذَنْ مطلق الزمان ممنوع بل الزمان الغير الماضي ، وهو غير مستفاد من المصدر »[1] .

وقال في فصل توابع المنادى المضموم غير المبهم : « فإن قيل : المنادى المضاف المضموم ينبغي أن لا يوصف لوقوعه موقع كلمة الخطاب الآبية عن قبول الوصف . سلمناه لكن عامل التابع لا يكون إلاَّ عامل المتبوع ، والمتبوعُ بناء لا عامل له ، فالتابع لا عامل له ، وكل معرب له عامل بالضرورة ، فما لا عامل له ليس معرباً ، فالتابع ليس مرفوعاً . سَلَّمْنَاهُ . لكن قولك : جاءني

---

(١) انظر ص ٧٤ ــ ٧٥ .

هؤلاء ، فهؤلاء مرفوعٌ محلاً مكسورٌ لفظاً ، ولا يجوز في وصفه الرفع والجرّ ، فيقال : جاءني هؤلاء الظريفون والظريفين كما في صفة المنادى المضموم ، بل يرفع حملاً على المحل فَحَسْبُ ، فَمَا الفرقُ ؟

فالجواب عن الأول : أنهم كما أجروه مجرى حرف الخطاب ، فقد أجروه مجرى المظهرات الموضوعة للغيبة ، فقالوا : ياتميم كلهم وكلكم فوصف أيضاً كالمظهر .

وعن الثاني : أنه بناءٌ مطردٌ فشابه الإعراب ، ألا ترى أَنَّ كلَّ منادىً مفردٍ معرفةٍ مضمومٌ ، كما أنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ بخلاف « أَيْنَ » و « أَمْسِ » مثلا ، فإنَّه ليس كلُّ ظرف مبنياً ، فلما شابه المعربَ أُعْطِيَ حُكْمَه فهو معربٌ حكماً ، فقوله : تسمى هذه توابع المعرب ، جوابه أن المعرب أعم من الحقيقي والحكمي ، وبه خرج الجواب عن الثالث .

وعن الرابع . أن حرف النداء من حيث إنه أثر في ضم المنادى أي أوقعه موقع المبني شابه عامل المتبوع يؤيده مشابهة هذا المبنى المعرب ، وهو عامل التابع فهو عامل المتبوع شبهاً ، وعامل التابع حقيقة ، أو تقول : عامل التابع عامل المتبوع مخصوص بتابع المعرب الحقيقي ، وأما في المعرب الحكمي فَلَا .

وعن الخامس : أن « هؤلاء » بناؤه غير مطرد ، فإنّه ليس كل ما كان إشارة مبنيًّا بدليل إعراب المُعَرَّف بلام العهد ، وأسماء الأعلام فظهر الفرق»[1] .

ويقول في موطن آخر : « لعلك تقول : إذَا قلنا : الإنسان جسم ، فإن

---

(١) انظر ص ٢٨٠ .

كان المفهوم من الجسم هو المفهوم من الإنسان فلا فائدة فيه ، فإنه بمثابة قولك : الإنسان إنسان ، والجسم جسم ، وإن كان المفهومان متغايرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر ، كما لاتقول زيد حجر ، فإن «الهَوْهَوِيَّة» تستدعي الاتحاد ، فأشجع أن للعقل أن يأخذ معنىً واحداً من الأعيان فيجعله معاني كثيرة كأخذه معنى الإنسان وجعله جسماً نامياً حساساً متحركاً بالإرادة ناطقاً ، ولهذه الأشياء وجود واحد في الأعيان ، فإنَّ الإنسان لايشك أنه موجود واحد ، وإن علم أنه جسم كذا وكذا ، فإذن هذه الأشياء متغايرة من حيث الذهن متحدة من حيث العين ، فمن حيث الاتحاد صح حمل أحدها على الآخر بخلاف : « زيدٌ حَجَر »، ومن حيث التغاير أفاد معنى بخلاف « الإنسان إنسان » فصرح أن « الهَوْهَوِيَّة » تقتضي الاتحاد من وجه ، والاختلاف من وجه ، فقولك المفهومان إما متحدان أو متغايران جوابه : لا هذا مطلقاً ولا هذا مطلقاً ، بل هذا من وجه ، وهذا من وجه ، أحكها ؛ فإنّها قاعدة شريفة ، وحق المبتدأ التعريف ، فإن إثبات حكم على مجهول لايتعلق به غرض فيصغى إليه[1] .. إلى آخر ما أورد من توضيحات ومناقشات واعتراضات وردود عليها .

ثم يستمر في هذا الأسلوب في معظم أبواب الكتاب ، وجل فصوله ليقف وقفات مستمرة عند تحقيق معنى ، أو تحرير قاعدة ، أو إيراد فائدة ، أو تسطير تعريف ، ولا يتوقف عند ذلك فحسب ، بل يتعداه إلى إيراد لطيفة ، أَوْ

(١) انظر ص ١١١ — ١١٢ .

زَبْرِ تذنيب ، أو إبراز دقيقة من دقائق النحو ، أو استطراد في إضافة ذنابة ، أو تفريع وإيضاح يحتاج إليه المقام ، أو إزالة لبس أو توضيح مبهم .

وبالجملة فإن الأسلوب الجدلي الذي اتبعه الكيشي ينم عن إلْمَامِهِ بالمسائل النحوية الدقيقة ويجعلنا نتصور مدى تمكن الرجل ومدى معرفته الجمة بالنحو العربي وأساليبه وتراكيبه ومذاهب علماء النحو العربي في عصوره الذهبية المشرقة .

الظواهر الأسلوبية عند المؤلف

أ ــ المصادر الصناعية :

يلاحظ على الإمام شمس الدين القرشي الكيشي كثرة استخدامه للمصادر الصناعية في هذا المؤلف ، وهي ظاهرة لافتة للنظر مما يجعلنا نقف منها موقف الباحث المتأمل أمام هذه الظاهرة ، لنعرض بعض ما استخدمه الإمام الكيشي من هذه المصادر الصناعية التي انفرد هو باستخدام بعضها بين سائر علماء النحو ، وشارك بعض النحاة في استخدام بعضها الآخر ، ولقد آثرت أن أقوم بعملية حصر لا استقصاء لهذه الظاهرة لأورد بعض هذه المصادر الصناعية مرتبة ، كما آثرت أن أوردها في الجمل التي استخدمها فيها مشيراً إلى أرقام الصفحات ليسهل على القارىء مراجعتها في مظانها إذا أراد ذلك وهي :

١ ــ الأثنينية :

قال الكيشي : « لما فارقت الشرطية أخواتها بكونها مركبةً من جملتين ، أخرجتا بأداة الشرط والجزاء من الأثنينية إلى الوحدة »[1] .

٢ ــ الأخطبية :

وقال : « أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً ، وفسر الأكوان تارةً بالأحوال ، وتارةً بالأزمنة ، فكأنه جعل أحوال الأمير أو أزمنته خطباء ، وخص

(١) ص ١١٤ .

حالة قيامه أو زمان قيامه بالأخطبية »[1] .

٣ ــ الاستقبالية :

« وهي استقبالية غير متحققة الوجود فحققت بهما »[2] .

٤ ــ الأَشْهَرِيَّة :

« وعن بعضهم أن أَشْهَرِيَّةَ العطف غير مشروطة »[3] .

٥ ــ الاصطلاحية :

« هو من المنقولات الاصطلاحية »[4] .

٦ ــ الأصلية :

« لأن الحذف يؤذن بالفضليَّة والإضمار بالأصلّية »[5] .

« وكما أن الوصفيـة الأصليَّة معتبرة وإن طرأت الأسميـة ، فكـذا الجمعيـة الأصلية وإن طرأ الأفراد »[6] .

« وقد يتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها »[7] .

٧ ــ الإضافيَّة :

« لأن الأخ من الأسماء الإضافية »[8] .

---

(١) ص ١٩ .
(٢) ص ٤٦٩ .
(٣) ص ٣٨٧ .
(٤) ص ١٠١ .
(٥) ص ١٨٨ .
(٦) ص ٤٢٧ .
(٧) ص ٤١١ .
(٨) ص ٣٥٦ .

٨ ـ الأَقْيِسِيَّة :

والدليل على الأكثرية الاستقراء ، وعلى الأَقْيَسِيَّةِ أن المَصَدر يعمل بمناسبة الفعل »[١] .

٩ ـ الأكثرية :

« والدليل على الأَكْثَرِيَّةِ الاستقراء ، وعلى الأَقْيَسِيَّةِ أن المصدر يعمل بمناسبة الفعل »[٢] .

« ويشترط كون المرخم علما لتحقق الأَكْثَرِيَّة فيه الموجبة للتخفيف »[٣] .

« ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ، ثم اكتسى من « إلاَّ » معنى الاستثناء »[٤] .

١٠ ـ الأولوية :

« قالوا : للتقدم أولوية في العمل ، يدلك عليه وجوب إعمال « ظَنَنْتُ » وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغاها متوسطة ومتأخرة »[٥] .

---

(١) ص ١٩٢ .
(٢) ص ١٩٢ .
(٣) ص ٢٩١ .
(٤) ص ٢٦١ .
(٥) ص ١٠٢ .

١١ ــ البَدَلِيَّةُ :

« من مناسبة مع المبدل ليتخصص بِبَدَلِيَّتِهِ وهي المرادة بالاشتمال »[١] .

١٢ ــ البنائية :

« وقيل : إنَّها لا بنائية ولا إعرابية عملاً بالدليلين »[٢] .

«فَإِنَّ اعترض مشكك على الدهماء بأن الحركة حال الجر إمّا إعرابِيَّـة أَوْ بِنَائية »[٣] .

١٣ ــ التَّبعِيَّةُ :

« وضمت الهمزة بالتبعية »[٤] .

« فإنَّ التابع ما عمل فيه عامل المتبوع بالتبعية »[٥] .

١٤ ــ الجَزْمِيَّةُ :

« فإنَّ قيل : يجوز أن يغير الـواو مقـتضىَ الكَـلامِ تغييـرَ همزةِ الاستفهـام الجملة عن الجَزْمِيَّة »[٦] .

---

(١) ص ٣٨٤ .
(٢) ص ٣٤٤ .
(٣) ص ٤٠٨ .
(٤) ص ١٠٥ .
(٥) ص ٣٨٠ .
(٦) ص ٣٩٠ .

١٥ ــ الجَمْعِيَّةُ :

« وكما أن الوَصْفِيَّةَ الأَصْلِيَّةَ معتبرةٌ وإنْ طرأت الاسمية فكذا الجمعية الأصلية وان طرأ الافراد »[١] .

١٦ ــ الجِنْسِيَّةُ :

« وسبب التخصيص أن أعلام البهائم فيها شائبة الجِنْسِيَّةِ لقلة تعلق الغرض بأشخاصها »[٢] .

« فإنَّ « زَيْدٌ » نُكِّرَ أَولاً بجعله جنساً ثم أُضِيفَ للتخصيص فتنكره بالجنسية لا بالإضافة »[٣] .

« يجوز إثبات اللام فيها نظراً إلى جنسيتها وحذفها نظراً إلى علميتها »[٤] .

١٧ ــ الحالية :

« واحتمال القرينة الحالية يمنع الإلباس »[٥] .

١٨ ــ الخاصيّة :

« وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصيَّة العلم في ذهن المتعلم »[٦] .

« والأكثرون بأنّ خاصّيَةَ البدَلِ أن لو طرح وأقيم المبدل مكانه »[٧] .

---

(١) ص ٤٢٧ .
(٢) ص ٨٩ .
(٣) ص ٣٢٨ .
(٤) ص ٨٧ .
(٥) ص ١٧ .
(٦) ص ٤٣٤ .
(٧) ص ٣٨٠ .

١٩ ــ الخبريّة :

« فإن الجملة الصالحة الخبريّة هي التي تحتمل الصّدقَ والكَذِبَ »[١] .

« كان محذوفاً من حيث المفعولية ، ومضراً من حيث المبتدئيّةِ وَالخبرّيةِ »[٢] .

٢٠ ــ الخصوصية :

« فإن سألت وقوع الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكاً معنويًّا أو لخصوصيتهما »[٦] .

« فإن أوهم بأن الكلي من غير خصوصية أحد الجزئيات »[٤] .

٢١ ــ الصدرية :

« ومنعه سيبويه لعدم الصدرية »[٥] .

٢٢ ــ الصورية :

« ليس علة فاعلية ولا صورية ومادية ، فتعين كونه علة غائية وهو المسمى بالغرض »[٦] .

---

(١) ص١٢١ .

(٢) ١٨٧ .

(٣) ص ٧٣ .

(٤) ص١٣٩ .

(٥) ص ١٢٧ .

(٦) ص ١٢٩ .

٢٣ ــ الظرفية :

« وعن الثاني الأسماء اللازمة الظرفية »[١] .

٢٤ ــ العبودية :

« يسوغُ الكسرُ ، لأن « إذا المفاجأة » بعدها جملة ، والفَتحُ أي فإذا العبودّيةُ حاصلةٌ فحُذِفَ الخبَرُ »[٢] .

٢٥ ــ العقلية :

« وفي الاسم عقلية التزامية »[٣] .

٢٦ ــ العلمية :

« فالعلمية مانعة من اللام فبطل الجواز المذكور »[٤] .

« أراد بالعلمية ، العلمية المؤثرة ، ثم فسرها بأنها التي لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلًا بمنع الصّرِف »[٥] .

٢٧ ــ العلية :

« وقول بعض الفقهاء : إنّها قد تكون لِلْعِلِّيَّةِ »[٦]

٢٨ ــ العوضية :

« وأما حذف الفعل للاستبشاع تعدي الفعل الظاهر بغير حروف

---

(١) ص ٧٣ .
(٢) ص ١٩٦ .
(٣) ص ٤٤٢ .
(٤) ص ٨٧ .
(٥) ص ٤٣٣ .
(٦) ص ٣٠٩ .

التعدي ، واطرد في « اللام » و « من » لمشاركتهما أخواتهما في العوضية »[١] .

٢٩ ــ الغائية :

« ليس علة فاعلية ، ولا صورية ومادية ، فتعين كونه علة غائية وهو المسمى بالغرض »[٢] .

٣٠ ــ الغريزية :

« لأنه يجب أن يكون من الأفعال الغريزية »[٣] .

٣١ ــ الفاعلية :

« أو المفعول به زمان الفاعلية أو المفعولية »[٤] .

٣٢ ــ الفرعية :

« فرع فلم تلزم الفرعية من حيث الاشتقاق »[٥] .

٣٣ ــ الفضلية :

« وحمل النصب فيهما على الجر لمناسبتهما في الفضلية »[٦] .

« لأن الحذف يؤذن بالفضلية »[٧] .

---

(١) ص ١٣٢ .
(٢) ص ٢٣١ .
(٣) ص ١٤١ .
(٤) ص ٢٣٦ .
(٥) ص ١٩١ .
(٦) ص ٩٨ .
(٧) ص ١٨٨ .

٣٤ ــ الفعلية :

« وعدم وصل « ما » بـ « حاشا » يضعف فعليته »[١] .

٣٥ ــ الكلية :

«فَإِنَّهُ أخل بفعل لا واقع بكليته ، ولا غير واقع بكليته ، كصلاة المصلى حين يصلي ، وهو المسمى بالحال »[٢] .

٣٦ ــ الماهية :

« فإن « فَجَارِ » يُفْهَمُ منه الإشارة إلى مَاهيَّةِ الفُجور ، لما يفهم من « بَرَّةَ » الإشارة إلى ما هية المَبَرَّة »[٣] .

٣٧ ــ المبتدئية :

« لو طرحنا أحدهما من اللفظ كان محذوفاً من حيث المفعولية ، ومضمراً من حيث المبتدئية والخبرية »[٤] .

٣٨ ــ المتبوعية :

« إنَّ المعطوفية تقتضي المتبوعية والاستقلال »[٥] .

٣٩ ــ المسندية :

« ثم لما كان الفاعلُ أصلَ المرفوعات ، والباقي مُشَبَّهٌ به قدمناه على سائر

---

(١) ص ٢٠٢ .
(٢) ص ٢٨٨ .
(٣) ص ٢٧٦ .
(٤) ص ١٨٧ .
(٥) ٤٠٢ .

المرفوعات ودليل أصالته أن مسنده أصل في المُسْنَدِيَّةِ »[1] .

« بخلاف المبتدأ ؛ فإنَّ مسنده في الأصل اسم ، والاسم ليس أصلا في المسندية لعدم لزومه المسندية »[2] .

٤٠ ــ المصدرية :

« المنصوب على المصدرية قد يكون مصدراً للفعل كما ذكر وقد لا يكون »[3] .

٤١ ــ المضافية :

« وقد تزاد ألفاظ في صورة المضافية لنوع تأكيد »[4] .

٤٢ ــ المعرفية :

« وإلاَّ لزم كونه مجهولاً لمعرفيته ، معلوماً لمعرفيته ، فاجتمع النقيضان »[5] .

٤٣ ــ المعطوفية :

« وتحقيقه : إنَّ المعطوفية تقتضي المتبوعية والاستقلال »[6] .

٤٤ ــ المعلولية :

« فإنَّ من لوازم المعلول التأخر عن العلة فأطلق التعقيب وأريد به المعلولية »[7] .

---

(١) ص ٩٩ .
(٢) ص ١٠٠ .
(٣) ص ١١٦ .
(٤) ص ٢١٢ .
(٥) ص ٦٦ .
(٦) ص ٤٠٢ .
(٧) ص ٤٥٤ .

٤٥ ــ المفعولية :

« فجعله فاعلاً أولى من صاحبه ، وإنْ اشتركا في المفعولية »[١] .

٤٦ ــ المفهومية :

« والحرف أيضاً لا يستحقه لأنه دل على معنى غير مستقل بالمفهومية »[٢] .

٤٧ ــ المَعْمُولِيَّة :

« والمفتوحة أقل إعمالاً لضعفها بالمعمولية »[٣] .

٤٨ ــ الموصوفية :

« وبأن الموصوفية تقتضي تقدمه على الصفة »[٤] .

٤٩ ــ الندائية :

« فكذلك الندائية لا تفيد أن المتكلم حصل منه دعاء ماض »[٥] .

٥٠ ــ النسبية :

« فلو أفادت الترتيب لحصل التضارب من زيد وحده ثم من عمرو ، وكذا اشتراكا في المال وجميع أفعال النسبية »[٦] .

---

(١) ص ٣٤ وانظر ص ٩٥ .
(٢) ص ٨٢ .
(٣) ص ٨٥ وانظر ص ٩٨ .
(٤) ص ٢١١ .
(٥) ص ١٦٣ .
(٦) ص ٢٥٠ .

٥١ ــ الهَوْهَوِيَّة :

« فإنّ الهوهوية تستدعي الاتحاد »[١] .

٥٢ ــ الوُجُودِيَّة :

«القياس أن يميز المذكر عن المؤنث بعلامة وجودية ، والمؤنث بعدمها»[٢] .

٥٣ ــ الوصفية :

« وقد تتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها كما فعل ناس من العرب بأخيل »[٣] .

٥٤ ــ المضروبية :

« تقول : ما أَضْرَبَ عمراً ، متعجباً من مضروبيته »[٤] .

وبعد فهذه جملة من المصادر الصناعية نوردها هنا على سبيل التمثيل لا الاستقصاء والحصر ؛ للتدليل على كثرة استخدام الإمام الكيشي للمصادر الصناعية التي انفرد باستعمال بعضها بين سائر النحاة وذلك على زعم منا ، وهو زعم قائم حتى يرد في كتب النحو العربي ما ينفي هذا الزعم ، ولعل السبب يعود في ذلك إلى كثرة اطلاعه على كتب الجدل والفلسفة والمنطق ، وقد أوضحت ذلك في النزعة المنطقية الجدلية عند الكيشي ، كما أني أعود مرة أخرى للتلويح بأن هذه الظاهرة الأسلوبية عند المصنف تسترعي الانتباه

---

(١) ص ١١١ .
(٢) ص ١٤٥ .
(٣) ص ٤١١ .
(٤) ص ١٤٣ .

والالتفات إليها في وقفة تأمل وإمعان نظراً للتعليل تارة والتحقيق والتدقيق تارة أخرى ، ويكفي في هذه الدراسة العَجْلَى أننا أشرنا إلى وجود هذه الظاهرة عند المصنف .

ب ـ الازدواجية في الاستخدام بالتّفَعُّل والتّفعِيل :

ومن الظواهر الأسلوبية عند المؤلف استخدامه بكثرة ازدواجية التعبير بمصدرين أحدهما مستعمل في الأساليب النحوية والآخر قليل الاستعمال أو نادر ، ومن ذلك مثلاً صيغتا « التَّفَعُّل والتَّفْعِيل » فهو يستخدم هاتين الصيغتين للدلالة على معنى واحد فهو يراوح بين هذه وتلك وكأنه لم يلمس الفروق اللغوية الدقيقة بين هذين الاستخدامين ، فالتَّخَصُّصُ عنده كالتَّخْصِيص والتَّذَكُّرِ مثل التَّذْكِيرِ ـ أقصد تذكير الاسم الذي يقابل التأنيث ـ والتَّعَرُّفُ عنده مثل التَّعرِيف ، والتَّكَرُّرُ مثل التَّكْرِيرِ والتِّكْرَار ، ولكي لا نحمل النصوص أكثر ممَّا تحتمل أو نتحامل على الرجل فإننا نورد هنا بعض الصيغ التي استخدمها مع الإشارة إلى مواطنها من الكتاب ، ولك أيها القارىء الكريم أن تحكم له أو عليه .

(١) التَّخَصُّصُ :

قال في باب المبتدأ في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة : « ولتخصصه بمكان معين في الخامس »[١] .

(١) ص ٣٦ .

وقـال في موطـن آخـر : « لأن الحكـم إذا عَمَّ ثم خُصِّصَ كان أوقـع في نفس السامع من المخصص ابتداء ، فإن المحصول بعـد الطـلب أعـز من المضاف بلا تعب »[1] وقـال أيضاً : « فهـو في التكرر ظاهـراً ، والتـخصص بمعنـى باطناً »[2] « فارتباط الأول بالثاني إما بالعمل أو العطف وتخصصه به »[3] .

« وأكثرهم يخصص الحذف بلا »[4] .

« وفائدتها الأصلية التخصص »[5] .

« فتبعه سقوط الجر لتخصصهما بالاسم »[6] .

« ويتجه على الأول مطالبة علـة تخصيص العـود بالجر وتخصيصه باحـدى الحالين »[7] .

(٢) **التخصيص :**

وكما أوردت صيغـة التـخصيص في بعض الجمـل والتراكيب السابقة فَإِنيِّ أورد هنا صيغة التخصيص في الجمل التالية :

قال المؤلف : « وعلة التخصيص خطورها ببال الواضع »[8] .

---

(١) ص ١٣٩ .
(٢) ص ٨٤ .
(٣) ص ١٦٥ .
(٤) ص ٤٠٤ .
(٥) ص ٢٠٧ .
(٦) ص ٢٦١ .
(٧) ص ٢٦٣ .
(٨) ص ١٢ .

: « وعلة التخصيص أن المظهر أصل المضمر »[1] .

: و« سبب التخصيص أن أعلام البهائم شائبة الجنسية لقلة الغرض بأشخاصها »[2] .

: « فتخصيصه ببعضها تخصيص من غير مخصص »[3] .

: « وتخصيص « أن » لمراعاة الأصل »[4] .

: « لأن تخصيصها بـ « من » يغنيها عن اللام »[5] .

: « وتخصيص النكرة به لمشابهتها صورة نافية الجنس »[6] .

: « وإنْ خرجته بالتخصيص عن هذه المناسبة »[7] .

: « وأما تخصيص الضم فلأن الفتح مجانس لحركته الإعرابية »[8] .

(٣) **التعريف :**

« وهما مستقلا الدلالة فعرفا بالتعريف الوجودي لقوتهما »[9] .

---

(١) ص ٠١٣ .
(٢) ص ٠١٩ .
(٣) ص ٠٤٢ .
(٤) ص ٥٤ .
(٥) ص ٦٢ .
(٦) ص ٧٧ .
(٧) ص ٩٩ .
(٨) ص ١٦٦ .
(٩) ص ٠٩ .

(٤) **التعرف :**

« لأنك إذا قلت : غلام زيد أفاد التعرف »[١] .

(٥) **التكرر :**

« فهو في التكرر ظاهراً والتخصص بمعنى باطناً »[٢] .

(٦) **التذكير :**

« ثم ألحق النون للتذكير ، قيل ترك القياس ، فإن الأصل التذكر » .

(٧) **التذكر :**

« فإنْ قيل : أليس علامة التذكر تلحق بالاسم المطلق »[٣] .

(٨) **التنكر :**

« وإذا فككت وجئت باللام أفاد التنكر »[٤] .

---

(١) ص ٠٢٠٧ .
(٢) ص ٨٤ .
(٣) ص ٢٦٩ .
(٤) ص ٣٦٩ .
(٥) ص ٠٢٠٧ .

(٩) التنكير :

« والتي لمتعلقة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير والإعراب فقط »[1] .

« وأما الثالث فيجوز التنكير »[2] .

: « والتنكير نحو : زَيدُ رجلٍ ، وفي الأخير نظر ، فإن « زيد » نكر أولا بجعله جنساً ثم أضيف للتخصيص فتنكره بالجنسية لا بالإضافة »[3] .

وبعد فهذه بعض الصيغ والتراكيب الأسلوبية استخدم فيها المصنف صيغتي « التفعل والتفعيل » بازدواجية في التعبير والاستعمال ، وهي ظاهرة لافتة للنظر تدعونا للوقوف أمامها لوضع بعض التفاسير لهذه الازدواجية في هذه الظاهرة الأسلوبية ، ونحن هنا نشير إليها مجرد إشارة عابرة ؛ لندلل على استخدامها في هذا الكتاب .

جـ ــ بعض الأساليب الأخرى التي استخدمها الكيشي :

هناك بعض العبارات التي استخدمها الكيشي والتي تعتبر لزمة خاصة به قد لا نجدها عند غيره من النحاة ، فمن هذه التعابير قوله :

(١) « والفعل المضارع للاسم تَطَفَّلَ على الاسم في قبول الإعراب ، ومضارعته له أنه جار على اسم الفاعل في حركاته وسكناته ، وأنه يقع

---

(١) ص ٢٣٥ .
(٢) ص ٢٠٠ .
(٣) ص ٢٠٧ .

صفة للاسم .. الخ »[1] .

ولعل في قول الكيشي : والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم ما يكسب الفعل هذا المعنى صفة من صفات العقلاء ، ثم انظر إلى قوله :

(٢) « والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم ، الرفع والنصب والجر ، لكنه أعرب بحركتين وسكون لينحط الفرع عن الأصل »[2] فالاستعداد المطلق والانحطاط أضفت على الفعل الصفة الآدمية ونقلته من مرتبة المعاني إلى رتبة الأناسي .

(٣) « ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ثم اكتسى من « إلا » معنى الاستثناء »[3] .

(٤) وقوله : « فإنَّ الكل يكتسي معنى المضاف إليه »[4] .

(٥) وقوله : « فقد ظهر أن هذا الباب يَلْتَحِفُ على البحث في العدد وأحواله »[5] .

(٦) وقوله : « وإلاّ لَفَّهُ اجتماع المثلين »[6] .

نجد في هذه الأمثلة الثلاثة أو العبارات الثلاث التي أوردتها للكيشي كلمة « يلتحف » وكلمة « يكتسي » وكلمة « لَفَّهُ » المأخوذة من الالتفاف بلحاف أو غيره وكلها تطلق على الأناسي ، ولعلنا نحس في رائحة هذه الكلمات الثلاث قشعريرة البرد وهي ما توحي به هذه الكلمات .

---

(١) ص ٢٠ .
(٢) ص ٩٥ .
(٣) ٢٦١ .
(٤) ص ١٢٩ .
(٥) ص ٢٤٧ .
(٦) ٢٠٧ .

المنهجية العلمية وكتاب الإرشاد

يلاحظ القارىء الكريم أن الإمام الكيشي قد نهج في كتابه الإرشاد إلى علم الإعراب المنهج العلمي الرفيع ، وسلك فيه المسلك الفكري المنطقي الناضج ، حيث اتسم الكتاب بالروح المنهجية العلمية المنظمة ، ويظهر ذلك في مظاهر عديدة كالاستقراء ، والقياس الغالب ، والقياس الشاذ ، واستصحاب الحال ، واستصحاب الحكم ، والاستئناس بالتغيير ، وذكر العلة ، وغير ذلك مما سوف نعرض له في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي :

١) ظاهرة الاستقراء :

وهي ظاهرة بارزة وعلامة مميزة لهذا الكتاب ، حيث أَوْلَاها الكيشي جُلَّ اهتمامه ، وعُني بها عناية فائقة ، من ذلك مثلاً قوله :

« ولا ضم في الفعل ولا كسر بالاستقراء »[١] .

وقوله : « آخر استقرائي : وهي إما اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو « ذو » أو اسم المبالغة »[٢] .

وقوله : « المعارف خمس بالاستقراء »[٣] .

---

(١) ص ٠٢٢ .
(٢) ص ٢٣٤ .
(٣) ص ٢٣٨ .

وقوله : « استدرك بعضهم جعل وزن الفعل الغالب سبباً بأنه رد إلى الجهالة ، أي يحتاج إلى استقراء جميع الأسماء والأفعال »(١) .

وقوله : « ويلزم هذا الجمع أن يكون على زنته واحد بالاستقراء »(٢) .

وقوله : « وهو فرع الإفراد ، ولا يكون ذلك إلا في الأعلام بالاستقراء »(٣) .

وقوله : « ثم العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء »(٤) .

وقوله : « ومنع الكوفيون صرف باب « أفعل منك » بالاستقراء »(٥) .

فهذه ثمانية نصوص أوردتها هنا على سبيل التمثيل لا الحصر ، وهي في مجموعها تدل على مدى اهتمام العلامة الكيشي بظاهرة الاستقراء .

٢) القياس الغالب واستصحاب الحكم :

لعل ظاهرة الاستقراء التي أشرنا إليها والتي أولاها العلامة الكيشي بعض اهتماماته لم تكن الظاهرة الوحيدة في كتاب الإرشاد ، فإنَّ ظاهرةً أخرى أشار إليها العلامة المصنف وهي ظاهرة القياس الغالب واستصحاب الحكم حيث قال : « قلت : أما أحد عشر فتأنيثه أن تلحق الألف بأحد والتاء بـ « عشر » تقول : إحدى عشرة امرأة ، أما الأول فاستصحاباً لحكم ما قبل التركيب ،

---

(١) ص ٢٦٥ .
(٢) ص ٢٧٧ .
(٣) ص ٢٨٣ .
(٤) ص ٢٨٤ .
(٥) ص ٢٧٥ .

وأما الثاني ، فعملاً بالقياس الغالب ، وتذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين ، فتقول : أحد عشر رجلاً[1] .

٣) القياس والسماع :

لاحظنا فيما سبق احترام العلامة الكيشي للقياس الغالب واستصحاب الحكم وتعليله بهما لشرح وجهة نظر معينة ونورد هنا بعض الأمثلة التي تدل على احترامه للقياس والسماع معاً حيث قال : « وهذا الباب قياس عند بعضهم لكثرة صُوَرِهِ ، ومقصور على السماع عند آخرين ، لنقصان اطراده بالإضافة إلى سائر المفاعيل »[2] .

وقال : « وحال المجرور لا يتقدم عليه عند البصريين بالاستقراء ، لأنها تابعة له ، والمتبوع لا يتقدم على الجار فالتابع أولى ، وَجَوَّزَهُ الكوفيون قياساً »[3] .

وقال أيضاً : « قال : لا نسلم أن الحكم ثبت في الضارب الرجل بالقياس ، وظاهر أنه ثبت بالنقل ولأن هذه العلة قائمة في صورة النزاع ، ولقوله هذا السؤال أجاز الفراء « الضارب زيد »[4] .

٤) الشذوذ القياسي والشذوذ الاستعمالي :

وإذا كنا قد لاحظنا على العلامة المؤلف اهتمامه بالقياس والسماع والاطراد

---

(١)
(٢) ص ١٣٢ .
(٣) ص ١٣٥ .
(٤) ص ٢٢٣ .

والنُّذْرَة وغير ذلك مما تعارف عليه القوم فإننا نراه أيضاً يبدي اهتمامه بالمسموع شذوذاً من حيث القياس أو الاستعمال فهو يقول : « وإنما قلنا حرف التعريف ليشمل اللام والميم في نحو قوله ﷺ : « ليس مِن أمبر أمصيام في أمسفر » . فأما قول الشاعر :

يَقُولُ الخنى وأبغضُ العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فشاذٌ قياساً واستعمالاً ، والشاذ القياسي : ما كان مخالفاً لقياسٍ ما ، والاستعمالي ما كان قليل الاستعمال في محاوراتهم[1] ، وقال في حديثه عن « عسى » : « وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، مثل « كان » يدل على نصبها قول الزباء : « عسى الغُويرُ أبؤسا » وقوله :

أكثرت في اللوم ملحاً دائماً لا تلحني إني عسيت صائماً

وقد أنيب السين مناب « أن » في خبرها قال :

عسى طيىء من طييء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح

وهو شاذ في الاستعمال دون القياس »[2] .

٥) استصحاب العدم :

ونظرة واحدة إلى حديث الإمام الكيشي إلى أقسام الفعل بين المضي

---

(١) ص ٦ .
(٢) ص ٥٥ .

والحال والاستقبال تعطينا فكرة واضحة عن طريقة تفكير المؤلف المنظمة في إيراد أقوال العلماء ، وذكر علة كل قائل على حدة ، سواء ذكر القائل تصريحاً أو تلويحاً فهو يقول مثلاً : « وقد تقدم انقسامه إلى الماضي والحال والاستقبال .

وقول بعضهم : الفعل إما واقع فيكون ماضياً أو غير واقع فمستقبل ، فلا تعقل للحال غير حاصر التقسيم ، فإنه أخل بفعل لا واقع بكُلِّيَّتِهِ ولا غير واقع بكليته ، كصلاة المصلي حين يصلي ، وهو المسمى بالحال ، واختلف في الأصل من هذه الأقسام : قيل : الحال ، لأن الفعل للإخبار ، والحال موجود ؛ فالاخبار عنه في غاية التحقيق ، ثم الماضي لمشاهدة وقوعه ، وقيل : المستقبل لأن الأصل استصحاب العدم ، ثم الحال ، لأنه طريق المستقبل إلى الماضي ، وقيل : الماضي لتحققه بجميع أجزائه ، ثم الحال لتحققها بالبعض والنزاع لفظي »[1] .

٦) انتفاء الحكم :

وفي الحديث عن « لن » أهي مفردة أم مركبة نراه يقول : « أما « لن » فنقيض السين ، لأنها للنفي في المستقبل ، كما أن السين للإثبات فيه ، فلا يقال : لن يقوم أمسِ ولا الآنَ ، كما لا يقرن الزمانان بسيقوم ، قال الخليل : أصله « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً فسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، وسيبويه يجعله مفرداً وأبطل التركيب بتقدم مفعول منصوبها عليها في قولهم : « زيداً لن أضرب ، وامتناع تقدم ما في صلة « أن » عليه . فدفع المازني عن الخليل بأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ، اعتبر بـ « لو » المركب

---

(١) ص ٢٨٨ .

مع « لا » كيف تغير معناها من امتناع الشيء لامتناع غيره إلى امتناعه لوجود غيره ، وحكمها بكونها قبل التركيب مختصة بالفعل وبعده بالاسم ، فزوال الحكم الإفرادي لا يدل على عدم التركيب ، ثم المازني أراد أن يبدي إلزاماً واقعاً ، فقال : قولنا : « لن يَخْرُجَ زيد » كلام تام ، وأَنْ يخرج زيد ، ناقص إلى أن تقول : أحب إليّ أو غيره ، فقال له الجرجاني : أليس قد سلمت جواز تغير المعنى ، والحكم بالتركيب ، وزيفت استدلال سيبويه بانتفاء الحكم الإفرادي على عدم التركيب ؟ فكيف تستدل بانتفاء المعنى الإفرادي على عدم التركيب ؟ فإنَّ أَنْ مع الفعل بمعنى المصدر وهو مفرد فاحتاج إلى جزء آخر ، وليس أن مع الفعل بمعنى المصدر بل هو جملة »[1] .

ويلاحظ على الكيشي في هذا النص أنه أورد رأي الخليل من حيث تركيب « لن » كما أورد قول سيبويه بإفرادها وأورد دفاع المازني ثم رد الجرجاني على المازني بانتفاء الحكم ، ثم الحكم بالتركيب إلى آخر ما قال وهي نظرة لا تخلو من التحقيق المنهجي المنظم .

وبعد فهذه بعض الظواهر المنهجية العلمية عند الكيشي في الإرشاد حاولنا الإشارة إليها في هذه العجالة وقد آثرنا عدم الاستقصاء فلم نعرض لحمل النقيض على النقيض ، والاستئناس بالتغيير ، وعلة المعارضة والتغليب والاستحسان ، وغير ذلك من الظواهر التي نلمح فيها منهجية الكيشي العلمية بكل وضوح .

---

(١) ص ٢٩٤ .

المصادر التي اعتمد عليها الكيشي في كتابه الإرشاد :

اعتمد المؤلف الكيشي ــ رحمه الله ــ على بعض الكتب النحوية المهمة ، إذ صرح منذ البداية باسم أحد هذه الكتب ، وهو كتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، وذلك عندما قال في المقدمة : « فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصراً جامعاً لعيون علم الإعراب ، مجتنباً فيه مسلك الإطناب والإسهاب ، ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، أما الكتاب الثاني الذي اعتمده المصنف فهو كتاب المفصل في علم العربية لجار الله الزمخشري وقد صرح باسمه في آخر الكتاب وقد تكررت عبارة «قال العلامة» وهو يقصد به الزمخشري ، ولم يرد لقب الزمخشري غير مرتين أو ثلاث قال فيها : قال جار الله .

أما الكتب الأخرى فهي : المقتصد في شرح الإيضاح العضدي للإمام عبد القاهر الجرجاني ، ثم التخمير ــ شرح المفصل ــ لصدر الأفاضل . ثم كتاب سيبويه ، ثم اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، ثم كتاب الصحاح للجوهري ، وغير ذلك من الكتب النحوية الأخرى التي لم يصرح بذكرها ، ولعل المؤلف بهذا الصنيع قد حاول الاستفادة من هذه الكتب النحوية المهمة في هذا المختصر الموسوم بـ « كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب » غير أن الاستفادة هنا لا تعني عند الكيشي مجرد النقل دون روية أو إعمال فكر أو تمحيص لما ينقل ، بل لم تسلم هذه المصادر التي أفاد منها وجعلها نصب عينيه من معارضة أو نقض أو نقد ، وهذا يدل على تحرر الرجل من معرة التقليد ،

فنراه يقول مرة : « ومن زعم أن « اللفظة » احتراز عن الإشارة بعضو ما ، وعقد الحساب ، والنصبة فمخطىء ، لأن الجنس لايحترز به ، وإلا كان فصلاً لا جنساً ، ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها ، لأنه يقال له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، أما أن تعني به أن لا يكون مركباً البتة ، أو مركباً يحتمل الصدق والكذب ، فالاوّل باطلٌ بجميع أسامي الحقائق المركبة ، والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة » ، وهو رد على الزمخشري ، لأنه هو الذي قيد المعنى في الكلمة بالمفرد ، فلم يتردد الكيشي أن يصفه بالسهو ، وقال في موطن آخر من الكتاب : « وذهب بعضهم منهم العلامة إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف ، فيقال له : إما أن تعمل حرفاً مضمراً أو معنى الحرف في الاسم ، والأول غير مذهبك ، والثاني إما أن تجعله مستقلًّا أو بواسطة المضاف ، والأول باطل ، لأن هذا المعنى غير معقول الوجود بدون المضاف ، والثاني قريب مما تقول به ، لأنا نضيف العمل إلى حامل الصفة وأنت إليها ، وعبارتنا أولى ، لأن الصنع يضاف إلى الصانع لا إلى قدرته التي بها الصنع » .

فالكيشي يرد على الجرجاني والزمخشري اللذين يذهبان إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف .

وبعد فهذه بعض الاعتراضات على العلامة الزمخشري والإمام الجرجاني وغيرهما ممن أفاد من مؤلفاتهم ، وهي فائدة مقرونة بإعمال النظر والتفكير الدقيق فيما ينقل .

اعتراضات الكيشي على العلماء ونقده لهم

(١) موقف الكيشي من الزمخشري :

ذكرنا عند الحديث عن المصادر التي اعتمدها الكيشي أنه أفاد من المفصل للزمخشري وغيره من الكتب المذكورة هنالك ، وذكرنا أيضاً أن المؤلف لم يكن مجرد ناقل دون روية أو إعمال فكر ، ولم تسلم المصادر التي نقل عنها أو أفاد منها من معارضة أو نقض أو نقد ، فمن ذلك اعتراضاته على الزمخشري وهي كما يلي :

١ ــ « ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سها ؛ لأنه يقال له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، إما أن تعني أن لايكون مركباً البتة ، أو مركباً يحتمل الصدق والكذب ، فالأول باطل بجميع أسامي الحقائق المركبة ، والثاني غير محتاج إليه ، لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة »[١] فهو يصف صاحب هذه المقولة بالسهو ، ويرد عليه من وجهين ، وصاحب هذه المقولة الزمخشري كما هو واضح في موضعه من الكتاب ، ونراه مرة أخرى يعترض على الزمخشري فيقول :

٢ ــ « وسماه العلامة : « عِلَّةَ الإقدام » ؛ فراراً من الإشكال ، فيقال له : ليس علة فاعلية ولا صورية ، ولا مادية فتعيّن كونه علّةً غائية »[٢] فهو بالرغم من احترامه للزمخشري حيث يطلق عليه لقب العلامة فإنه لايتوانى عن الاعتراض عليه ، ومناقشة أقواله .

---

(١) ص ٧٠ .

(٢) ص ١٢٩ .

٣ ـــ وخصصها العلامة بأن ترد عقيب الجملـة الاسميـة ،والفارسي يجوز تعقيبها الفعلية أيضاً مستدلاً بقوله تعالى ﴿ ثم ولـيتم مدبريـن ﴾ ورد عليـه صدر الأفاضل بأن المؤكـدة في الحقيقـة خبر مازال ، فلا يسوغ أن يكـون التقديـر ثم وليتم مازلتم مدبرين ، والعامل فيها أثبته وأحقه »[1] فهو يرد على الـزمخشري بقـول الأستاذ أبي علي كما هو واضح من النص السابق .

٤ ـــ وذهب بعضهم منهم العلامة إلى أن العامل في المضاف إليه معنـى الحرف فيقال له : إمـا أن تعمـل حرفـاً مضمـراً ، أو معنـى الحرف في الاسـم ، والأول غير مذهبك والثـاني إمـا أن تجعلـه مستقـلاً أو بواسطـة المضاف ، والأول باطـل ، لأن هذا المعنـى غير معقـول الوجـود بدون المضاف ، والثـاني قريب مما نقول به ، لأنا نضيف العمـل إلى حامـل الصفـة وأنت إليها وعبارتنـا أولى ، لأن الصنع يضاف إلى الصانع لا إلى قدرتـه التـي بها الصنـع »[2] فهـو هنـا ينـاقش عبارة الزمخشري ثم يعترض عليها ، وأخيراً يفضل عبارتـه هو ويعـطيها حق الأولويـة على عبارة الزمخشري .

٥ ـــ ويقول في موطن آخر : « قال العلامة : « المعرفة ما دل على شيء بعينه » ، وهو مستـدرك فإنـه إمـا أن يريـد بعينه التعيُّن الشخصي ، أو مطلـق التعيُّن ، أو شيئـاً آخـر ، وعلى الأول يخرج علـم الجنس والمعـرف بلام الجنس ، والمضاف إلى معرفة ، فإنَّ إضافة الكلي إلى الجزئي لا تصيره جزئيـاً ، وعلى الثـاني تدخـل النكـرة ؛ لأنها متعينـة لدلالتها على جنس متـعين ، والثـالث غير متصور لنتكلـم عليـه ، والأولى أن يقـال : النكـرة تدل على واحـــد أو عدد من جنس معلوم ، والمعرفة ما أفاد معنى أكثر تعييناً من هذا القدر »[3] .

---

(١) ص ١٣٦ .
(٢) ص ١٩٠ .
(٣) ص ٢٣٧ .

(٢) اعتراضه على ابن الحاجب :

وقد اعترض الكيشي على ابن الحاجب بقوله : « قال بعض المحدثين : أراد بالعلمية العلمية المؤثرة ، ثم فسرها بأنها لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلًّا بمنع الصرف قال : وهي لا تجامع شيئاً من العلل مؤثرة إلا وهي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل ثم العدل والوزن لايجتمعان بالاستقراء ، فإذا زالت العلمية المؤثرة فإنْ لم يكن معها أحدهما فلا سبب ، وان كان أحدهما بقي سبب واحد ، وطول في بنائه إلى أن مَوَّهَ على الراكنين إلى بادىء النظر أنه فسر مراد العلامة بما يندفع عنه الإشكال ، وهو هذر ، فإنَّ حاصله راجع إلى أن يقول : كل عَلَمٍ إذا انتفت علميته انصرف ، ولا يظن بعالم إرادة مثله ، بل الحق أنه لم يستثن الصورتين توكلا على ذهن المتعلم حيث كان أفاد أن الجمع والألف مستقلان بالمنع ، وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصية العلم في ذهن المتعلم هل الباقي بعد زوال العلمية مشروط بها أم لا »[١] .

(٣) اعتراضه على الجرجاني :

(أ) ــ قال الكيشي : « قال الجرجاني : هو أخص بالتعريف من العلم لعدم تنكره قط وفيه نظر »[٢] غير أنه لم يبين وجهة نظره هنا .

(ب) ــ ويقول في موطن آخر : « قال الجرجاني : إنْ أراد كون المشابهة سبباً والعلمية سبباً فالأخفش يصرفه بعد التنكير ، لأنه قال في أحمر ، زالت

---

(١) ص ٢٨٣ .

(٢) ص ٢٧٣ .

الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير ، فلم يبق إلّا سبب فيقول هنا : زالت الجمعية بالإفراد والعلمية بالتنكير ، فلم يبق إلا مشابهة الأعجمي ، وإن أراد جعل المشابهة مستقلة بالمنع فلا ينصرف نكرة بالاتفاق ؛ لبقاء المشابهة .

أقول : الفارسي صرح بعدم انصراف سراويل نكرة آخر باب التعريف فلا معنى للترديد[1] فهو يحتج على الجرجاني بقول الفارسي ، ثم يصف الجرجاني بالتردد .

(٤) ردوده على الكوفيين :

قال العلامة الكيشي في باب الفاعل : « وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معاً ، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر ، وإنْ اتحدا فلأن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر واستحال إلغاؤهما ، فإنّ الإعراب يستدعي عاملاً ؛ فتعين إعمال أحدهما ، فمذهب البصريين إعمال الثاني ، واضمار معمول الأول على شريطة التفسير ، لأن القريب أولى بالحمل بدليل إعمال الباء في « ألقى بيده » .

ومذهب الكوفيين إعمال الأول واضمار معمول الثاني ، قالوا : للتقدم أولوية في العمل يدلك عليه وجوب إعمال « ظننت » وأخواتها متقدمة ، وجواز إلغائها متوسطة ومتأخرة إلى أن قال : ودليل الكوفي قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا هي لم تستك بعود أراكة ... تنخل فاستاكت به عود إسحل

---

(١) ص ٢٧٣ .

وقول امرىء القيس :

فلـو أن ماأسعى لأدنى معـــيشة كفـاني ولم أطـلب قليـل من المال

قالوا : اجتمع « كفـاني » و« لم أطـلب » على « قليـل » فرفعـه بالأول ، وهـذا فاسد لأن ما بعـد « لو » إذا كان مثبتـاً في اللفـظ فهـو منفـي المعنـى ، وبالعـكس ، لأنها لامتنـاع الشيء لامتنـاع غيره ، فلـو كان الفعـلان موجـهين إلى « قليل » فالمصراع الأول يدل على أنه « لم يطلب أدنى معيشة » والثـاني على أنـه يطلبه فيتناقضان ، والحق أن مفعول الثاني الملك[1] فهو هنا كما ترى يورد مذهب البصريين ثم مذهب الكوفيين ويحكـم عليـه بالـفساد والبطـلان ، ثم يورد حجـة الكوفيين ويناقشها هنا ويبدي وجهة نظره هو .

٢ ـــ وقـال في موطـن آخـر : « فذهب معظـم الكوفـيين ووافقهـــم البغداديون إلى أنَّ المبتـدأ والخبر يترافعـان ، وهـو باطـل ، لا من حيث كون كل واحد منهما مؤثراً وأثراً ، فإن بتقدير كون العامل مؤثراً ، فالأثر رفعهمـا ، والمؤثـر ذاتهما ، فلا يلزم منه الدور ، بل من جهة أن رتبة العامل قبـل المعمـول ؛ فيلـزم تقـدم كل واحـد على صاحبـه المستلـزم تقـدم الشيء على نفسه ، وقـــال بعض الكوفية : « العامل في الخبر المبتـدأ ، والعامـل في المبتـدأ الضمير في الخبر ؛ فراراً من الـدور ، ويلـزم منـه ـــ مع الاستحالـة المذكـورة ـــ كون كل خبر متحمـلاً للضمير وسنبطله »[2] .

وبعد فهذه بعض اعتراضاته على الكوفـيين أتينـا بها هنـا لتوضيـح مذهبـه النحوي ونزعته البصرية كما يفهـم من النصوص السابقة .

---

(١) ص ٣٢ .

(٢) ص ٩٣٦ .

« القيمة العلمية للكتاب »

ترتبط قيمة كتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » العلمية بكتاب الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، ذلك الكتاب الذي كان — ولايزال — من أهم مصادر النحو العربي المنهجية ، وذلك بما حواه من مادة علمية عميقة ساقها الأستاذ أبو علي الفارسي في منهج علمي متميز عما سبقه من المؤلفات النحوية ، ولما كان العلامة الكيشي قد ضَمَّنَ كتابهَ « الإرشاد إلى علم الإعراب » جميع مسائل الإيضاح وأضاف إليها ما تدعو الحاجة إليه ، فإن قيمته العلمية مرتبطة بإيضاح أبي علي ، ولقد صرح الكيشي بذلك في مقدمته بقوله : « ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه ، لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه ، مع زيادات من المسائل والعلل ، تمس الحاجة إليها في كل باب ؛ تتميماً وتحقيقاً لمسائل الكتاب » .

وعلى الرغم من أن كتاب « الإرشاد » قد تضمن جميع مسائل الإيضاح وما حواه من شواهد — شعرية كانت أو نثرية — فإننا لم نَرَ مَنْ عَدّ الإمام الكيشي من شُرَّاحِ أيضاح أبي علي ، أو من المعلقين عليه مع كثرة من تناول بالدراسة أبا علي تأليفاً أو تحقيقاً ، ولعلنا لانعدو الحقيقة من القول إذا عددنا الإمام الكيشي في عِداد شُرَّاح إيضاح أبي علي ، ومما يزيد في قيمة هذا الكتاب العلمية ما اشتمل عليه من تحقيقات وتعليقات تفرد بها الكيشي .

وبالجملة فإنَّ الكتاب حافل بمادة علمية غزيرة ، فقد بلغت شواهده الشعريّة (٢٢١) شاهداً شعريّاً ، أما استشهاده بالآيات القرآنية فكثيرة جدًّا ، ونظرة إلى فهرسها الخاص بها كافية للاستدلال على ما نقول .

وصـــف المخطـــوطـــة

توجد نسخة وحيدة ــ فيما نعلم ــ لكتاب « الإرشاد إلى علم الإعراب » لشمس الدين الكيشي في مكتبة أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية بمدينة اسطنبول بتركيا تحمل الرقم ٢٢٤٧ . وبمعهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة مصورة لهذه النسخة تحمل الرقم (٨) في فهرس المخطوطات المصورة[١] ، وقد مَنَّ الله علينا بأن تمكنا من تصوير هذه المخطوطة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا سنة ١٤٠٢ هـ .

تقع هذه النسخة في مائة وأربعين لوحة مقاس ١٣ × ٢٢ وعدد سطور كل صفحة سبعة عشر سطراً ، يتراوح كل منها ما بين ثماني كلمات وعشر كلمات ، وهي بقلم نسخي حسن ومكتوبة بخط يعقوب بن زكريا بن مسعود الخونجي ، وقد ذكر تاريخ الانتهاء من كتابتها في منتصف شهر رجب سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة .

يبدأ كتاب الإرشاد في هذه النسخة من اللوحة الثانية وبها صفحة العنوان[٢] وقد كتب في هذه اللوحة عدة أشعار باللغة العربية والتركية وبعض الكلمات المشهورة ثم يبدأ الكتاب من اللوحة الثالثة إلى نهاية اللوحة ١٤٠ ثم هناك أربع لوحات بها فوائد من شرح المفصل ، وميمية الفرزدق التي مدح بها

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة فؤاد سيد ٣٧٨/١ .

(٢) جاء عنوان الكتاب في هذه الصفحة باسم « كتاب الإرشاد في النحو » غير أننا آثرنا الاسم الذي اختاره المصنف وهو .. « الإرشاد إلى علم الإعراب » .

علي زيـــن العابديـــن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضوان اللـــه عليهم ، وأشعار باللغة التركية وأبيات من « عطارنامه » .

ولعل الخونجي هذا هو أحد تلاميذ العلامة شمس الدين الكيشي ، حيث كتب حاشية على هذا الكتاب وقد ورد في اللوحـــة ١٢٦ ب تعقـــيب على الكيشي وسماه ووصفه المحشي بقوله : « فأجاب مولانا عن هذا الجواب بقوله : العلمية تنافي معنى الوصفية لكنها لا تنافي كون الاسم صفة ... الخ » ولس هناك ما يدفع هذا الاستنتاج إذا علمنا أن هذه النسخة قد كتبت بعد وفاة المؤلف بست وثلاثين سنة ، فقد توفي الشمس الكيشي سنة ٦٩٥ وتاريخ الانتهاء من كتاب هذه النسخة بعد منتصف سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة بخمسة عشر يوما ، وذلك مما يزيد من قيمة هذه النسخـــة إذا أخذنـــا بهذا الاعتبار .

عملنا في تحقيق هذا المخطوط

لما كان الهدف من التحقيق هو إحياء تراثنا الفكري الإسلامي الخالد ونشره بين أبناء الأمة الإسلامية الذين يهتمون بإحياء لغة الضاد لغة القرآن الكريم ، وجعله سهلاً ميسراً في متناول أكبر عدد من المطلعين والباحثين والدارسين ، خدمةً للعربية ، ووفاءً لأصحاب ذلك التراث ، واعترافاً بما قدموا من أعمال جليلة ... كان لزاماً علينا أن نشارك بجهد متواضع قدر الإمكان وقدر الجهد والطاقة في إحياء بعض تلكم الكنوز التي طمرها غبار السنين ، ومن الوفاء لما خَلَّفَ السلف أن ندل على هذا الوفاء باحترام النص وإخراجه إخراجاً علميّاً صحيحاً سليماً كما أراده المؤلف ، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بما يلي :

(١) قمنا بتصوير هذا المخطوط من مكتبة أحمد الثالث بالمكتبة السليمانية بتركيا ، ثم قمنا بقراءة المخطوط قراءة تأمل وتدقيق ثم قمنا باستنساخه مع مراعاة الرسم الإملائي المتعارف عليه اليوم ، ثم أعجمنا بعض الحروف التي رودت مهملة في المخطوط محاولين أن يكون المخطوط في هذه العرضة في أقرب صورة أرادها المؤلف .

(٢) حددنا الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية .

(٣) خرجنا الأحاديث النبوية وأشرنا إلى اختلاف الروايات .

(٤) خرجنا الشواهد الشعرية وذكرنا أسماء قائليها وشرحنا بعض الألفاظ الصعبة فيها ، وذكرنا المواطن التي وردت فيها الشواهد وإذا كان للقائل ديوان أشرنا إلى موضع البيت منه .

(٥) خرجنا الأمثال والحكم والأقوال المأثورة عن العرب .

(٦) خرجنا القراءات القرآنية المتعددة وذلك بذكر من قرأ بها ونسبتها إلى السبعية أو العشرية .

(٧) خرجنا المسائل النحوية وأشرنا إلى مواطنها في أمهات الكتب النحوية .

(٨) خرجنا أقوال النحاة من مصادرها الأصلية إنْ وُجِدَتْ وإلا فالاستعانة بكتب النحو المشهورة .

(٩) توضيح العبارات المبهمة في النص دون الإفاضة في ذلك فراراً من إثقال النص .

(١٠) ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط في النص .

(١١) كما قمنا بتخريج النصوص النحوية التي اقتبسها المؤلف وأشرنا إلى مواطنها في الكتب التي نقل عنها .

(١٢) كما قمنا بعمل الفهارس الفنية التي تعين القارىء والباحث وتيسر لهما بغيتهما في الكتاب كفهرس الموضوعات وفهرس الآيات وفهرس الأحاديث والأمثال ، وغيرها من الفهارس المختلفة .

اللوحة الأولى من المخطوطة

اللوحة الثانية من المخطوطة (لوحة عنوان المخطوطة) .

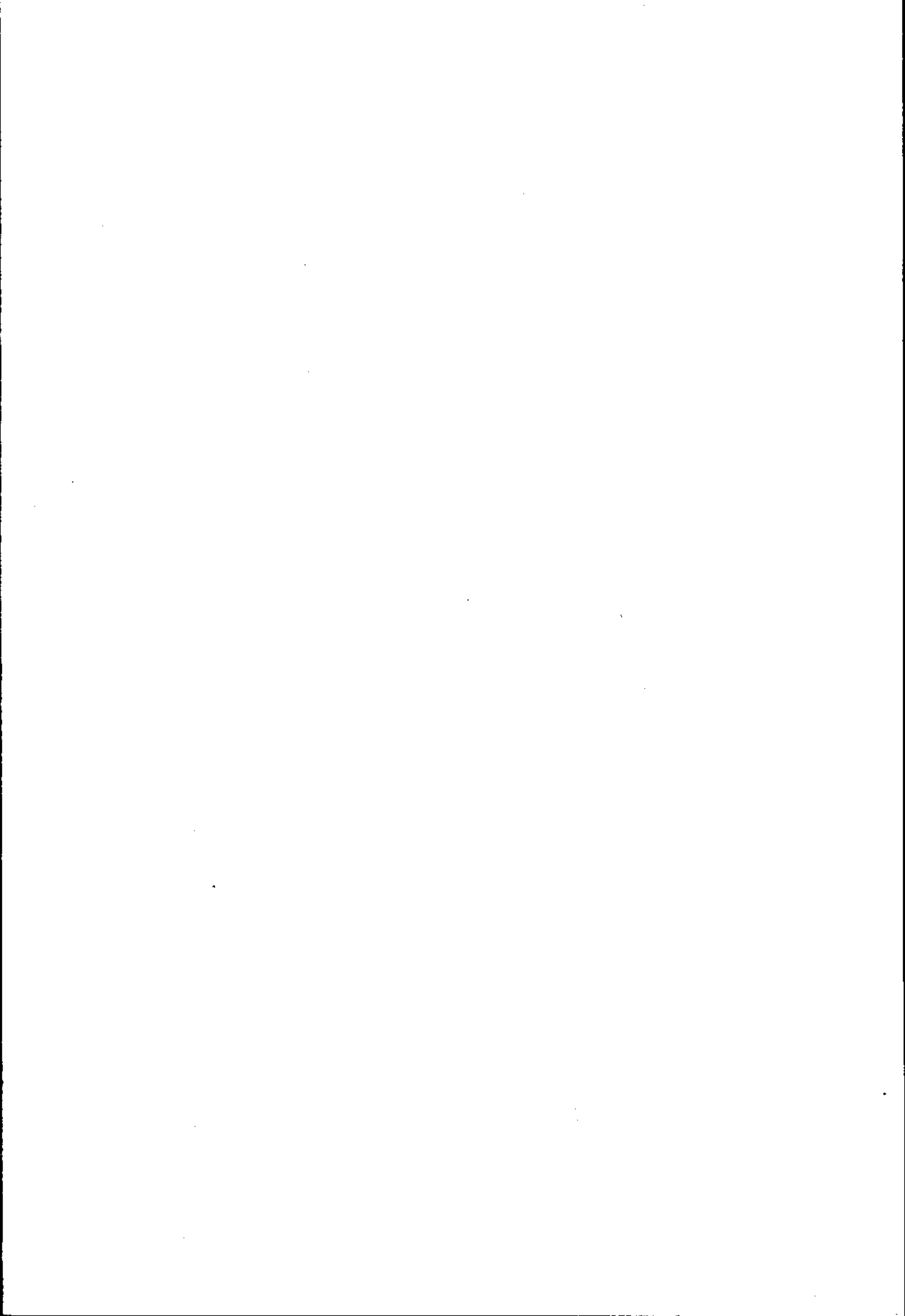


اللوحة الثالثة من المخطوطة (بداية الكتاب) .

اللوحة الأخيرة من المخطوطة

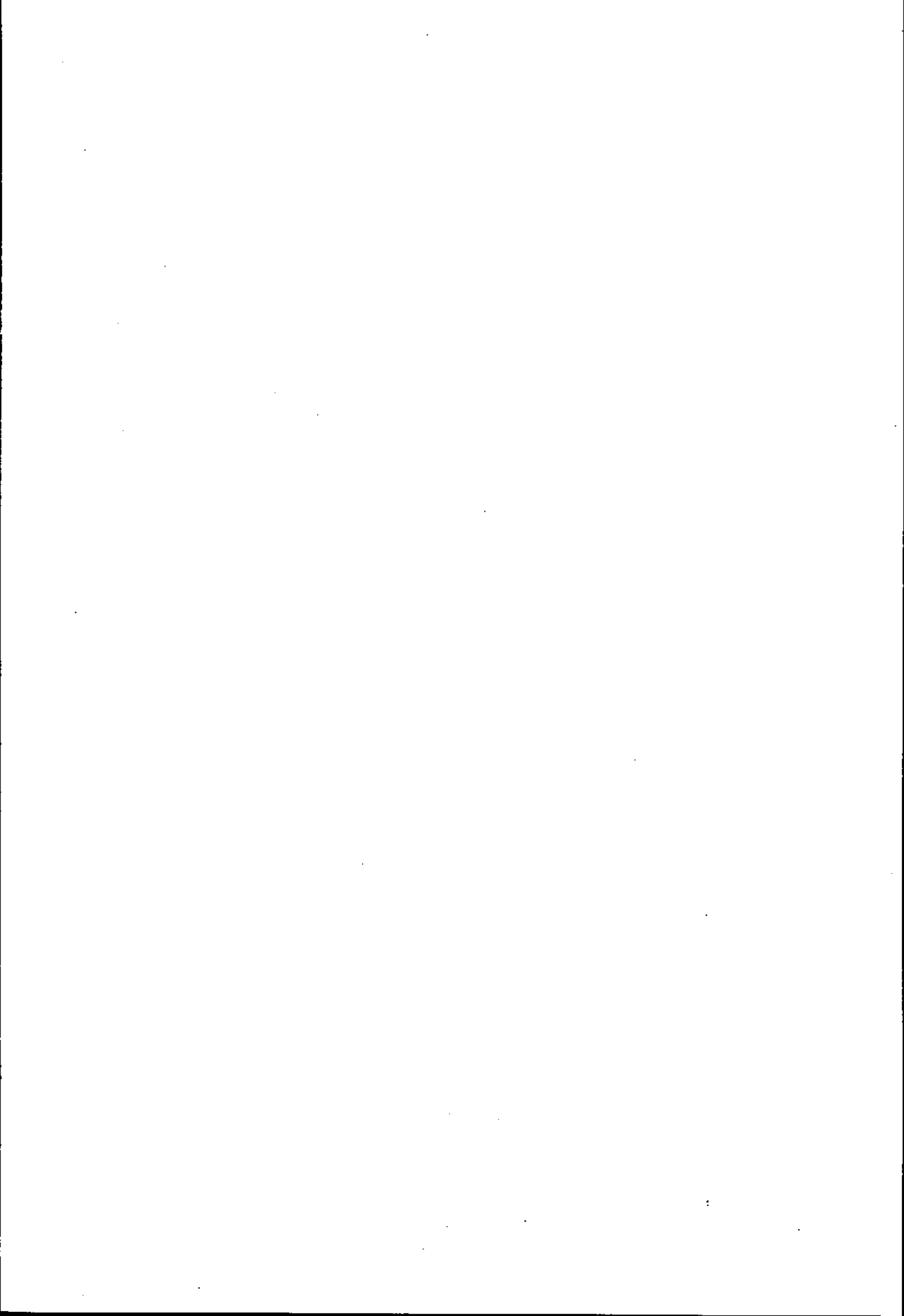
القســـم الثـــاني

التحقيـــق والتعليـــق



كتاب الإرشاد إلى علم الإعراب

من مصنفات مولانا الإمام العالم العامل الفاضل
شمس الملة والحق والدين محمد بن أحمد
ابن عبد اللطيف الكيشي نوَّر الله قبرَه



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ

أحمدُ اللَّهَ على نِعَمِه الباطنةِ والظاهرة ، وأصلي على مُحَمَّدٍ المؤَيَّدِ بالحُجَجِ القَاهِرَةِ ، وأسلمُ على آلهِ وأصحَابِهِ النّجومِ الزّاهِرَةِ ، أما بعد فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أُرَتِّبَ لهم مُختصراً جامعاً لعيوُنِ علمِ الإعَرابِ ، مُجتنِباً فيه مسلكَ الإطنابِ والإسهابِ ، ورأيتُ أن أدمجَ فيه جميعَ مسائلِ الإيضاحِ[1] بفروعُهِ ومبَانِيه ، لإكبَاب المحصّلِينَ على تحقيق معَانِيه ، مع زيادَاتٍ من المسَائِلِ وَالعلَلِ تَمَسُّ الحاجةُ إليها في كلِّ بابٍ ، تتميماً وتحقيقاً لمسائلِ الكتابِ ، وترجمتهُ بـ « الإرْشَادِ إلى عِلْمِ الإعْرَابِ » واللهُ المُوفِّقُ إِلَى دَرْكِ الصَّوابِ .

---

(١) هو الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي .

مقـدمة

إذا عُرّفَ شيءٍ فلا بد أن يكـــون المَعـــرَّفُ غير المعـــرِّفِ ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه وإلاّ لزم كونه مجهولا لمعرفيّتِـهِ ، معلومـاً لمعرفيّتِهِ ، فاجتمع النقيضان ، فكـلّ مُعَرِّفٍ يكـونُ مع المعـرَّف مطـرداً ومنعكساً ، أي إذا وجـد المعـرِّفُ وجـد المعـرف ، وإذا عدم المعرِّفُ / ٣/ب عُدِمَ المعرَّفُ : يسمى في هذا الاصطـلاح حدًّا[١] ، ومـا كان مُطـرداً[٢] لا منعـكساً[٣] أمـارة[٤] ورسماً[٥] ، فالاطـــرادُ : الاستلـــزامُ من جانبِ الوجودِ ، والانعكاسُ : الاستلزامُ من جانبِ العدمِ .

---

(١) الحد في اللغـة : المنـع ، وفي الاصطـلاح قول يشتمـل على ما به الاشتـراك وعلى ما به الامتيـاز ، والحد : قول دال على ماهية الشيء ومعرفة الحقيقة بجميع أجزائها .

(٢) اطراد الأمر استقامته والطرد : ما يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم والثبوت .

(٣) وهو التلازم في الانتقاء بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل العـكس عدم الحكـم لعدم العلة .

(٤) الأمارةُ : لغةً العلامةُ ، واصطلاحاً هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول كالـغيم بالنسبـة إلى المطر ، فإنه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر التعريفات للجرجاني ٣٦ .

(٥) إن الحقيقة إذا عرفت بجميع أجزائها سميت حدًّا تاماً وهو أتم التعريف وإذا عرفت ببعض أجزائهـا سميت، حدًّا ناقصاً ، وإذا عرف الشيء بلوازمه سمي رسماً ، فالرسم هو تعريف الشيء بلوازمه .

فَصْـــلٌ

والـذي يُقـالُ في المشهـور : إنَّ الحدَّ يجبُ أَنْ يكـون جامعـاً[١] ومانعاً[٢] ، فالمرادُ بالجامع المُنْعَكِسُ[٣] ، وبالمانع المُطَّرِدُ : بيانُ هذا أَنَّ مَنْ حدّ الفعل بأَنَّه الذي يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ ، قِيلَ له : حَدُّك غيرُ جامعٍ ؛ لأَنَّ بعضَ الأفعالِ خارجٌ عنه ، وهـو الأفعـالُ النـاقصةُ الدالـةُ على زمانٍ دونَ حَدَثٍ ، وهذا المعنى بعينه عدمُ الانعكاسِ ، فإنَّ المُعَرِّفَ ههنا معدوم ، والمُعَرَّفَ غير معدوم ، وهو المُعَرِّفُ الـذي سميناه أمـارة ، ومـن حَدَّ الاسمَ بأنـه الـذي يستحـقُّ الإعـرابَ ، قيـل له : حَدُّكَ غيرُ مانـعٍ ، فإنَّ الفعـلَ المضارعَ يدخـل فيـه ، وهـذا المعنـى بعينـــه عدم الاطـراد ، فإنّـه وجـد المُعَرِّفُ ولم يوجـد المعـرَّف ، وهـذا لا يصلـــح للتعريف ، لأن أقلَّ درجاتِ التعريفِ التَمَيِيزُ ، وهـو غيـرُ حاصلٍ به فقـد تمخض ممّا ذكرنا أن المعرف يجب أن يكون مانعاً جامعاً / مطـرداً ، ثم ٤/أ

(١) الحد الجامع أن يكون متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد .

(٢) الحد المانع : أن يكون آبياً دخول غيره فيه . مفتاح العلوم للسكاكي ٤٣٦ .

(٣) الحد : هو وصف الشيء وصفاً مساوياً ، ونعني بالمساواة أن ليس فيه زيادة تخرج فردا من أفراد الموصوف ، ولا نقصان يدخل فيه غيره ، فشأن الوصف هذا يكثر بقلته ويقلله بكثرته ولذلك يلزمه الطرد والعكس ، فامتناع الطرد علامة النقصان وامتناع العكس علامة الزيادة ، وصحتهما معاً علامة المساواة . مفتاح العلوم ٤٣٦ .

إنْ كان جامعاً ومنعكساً مع ذلك كان حدّاً وإلا فأمارة ، وبعبارة أخرى الصفة الْمُعَرِّفَةُ يجب أن تكون خاصة بنوع المعرَّفِ لتميزه عن غيره ، ثم إنْ كانت شاملة لجميع أشخاص ذلك النوع فهي حدّه ، وإلاّ فَرسمُهُ .

فَصْـــلٌ[1]

لما كانت نسبةُ الكلمةِ إلى الكلامِ نسبةَ المفـــرد إلى المركب ، وتعريـف المفـرد واجب التقـديم على تعريـف المركب ، لاستحالـة تصور الكـل بدون الجزء[2] ، فَلْنُقَـدِّمْ تعريـفَ الكلمـةِ فنقـول : الكلمـة هي اللفظَة الدالة على معنى بالوضع ، فاللفظة جنس ذكر لتقييـد الـذات ، والدالة فصل عن المهمـلات ، وبالـوضع عن الدلالـة العقليـة ، كدلالـة الصوت على المُصَوِّتِ ، وعن الدلالة الطبيعية ، كلفظة أَخٍّ على الألم ، وَأَحْ أَحْ على تأذى آلات التنفس ، ومن زعم أن « اللفظة » احتـراز عن

(١) جاء في الحاشية : الفصل إنما يذكر لتفصيـل المعرف عن غيره ، وهـذا المعنـى يستدعـي حصول قدر مشترك في الذهن بين المعرف وغيره فحينئذ يؤتى بالمميز الذي هو عبـارة عن الـفصل فيميـزه عن غيره لأن تمييـز الشيء يحتـاج إلى حصولـه في الذهـن من حيث أنـه يشتـــرك مع غيره ، ولما احتاج الفصل إلى ذكر الجنس أولاً فلا يكون شيء واحـد جنسًا وفصلاً معـاً وإلا لزم كون الشيء متقدما متأخرًا في حالة واحدة وهـو محال ، أو نقـول : الجنس هو القـدر المشتـرك بين الماهيـة ، وغير القدر المميز لها عن غيرهـا فلا يكـون جنساً وفصلاً وإلا كان ما هو مشتـرك مميـزاً غير مميـز وإنما قدم التعريف على التقسيم لأن التعريف يفيد التصور والتـقسيم تصديـق والـتصور مقـدم على التصديق بالـذات لكـن الـتصور يكـون أيضاً كذلك لا على المتقـدم على الشيء بالطبـع بل على ذلك الشيء والعلم به ضرورة .

(٢) جاء في الحاشية : فإنْ قِيل : سلمنا أن تصور الجزء مقدم على تصور الكل بالطبع لكن لا تسلم أن تعريـف الجزء مقـدم على تعريـف الكـل وإنما يلـزم ذلك أن لو لم يكـــن تصور الجزء بديهيًّـــا . الجواب : إن المراد بوجوب تقديم تعريف الجزء على تعريف الكل إذا لم يكن الجزء بديهيًّا .

الإشارة بعضوٍ ما ، وعقد الحساب ، والنّصبة مخطىء[1] ، لأن الجنسَ لا يُحْتَرَزُ به ، وإلا كان فصلاً لا جنساً ، ومَنْ قَيَّدَ المعنى في حدِّ الكلمة بالمفرد سَهَا[2] ، لأنه يُقَالُ له : إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً ، إمّا / أن تعني به أن لا يكون مركباً أَلْبَتَّةَ أو مركّباً يحتمل الصدقَ والكذبَ ، فالأول باطلٌ بجميع أَسَامي الحقائقِ المُرَكَّبَةِ ، والثاني غير مُحتاجٍ إليه ، لأنه لا تُوجَدُ لفظةٌ محتملةٌ لهما وليست بكلمة ، وأما الكلام فليس لفظة ، بل أقله لفظتان . وهي تَنْقَسِمُ إلى : اسم ، وفِعْلٍ ، وحرفٍ ، ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ ، والتقسيم الحاصر ، وهو أن الكلمة إما أن يجوز أن تسند إلى شيء أَوْلَا ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يَدُلَّ بصيغته على الزمان وهو الفعل أَوْلَا وهو الاسم وبالقسمة بانت حدودُ الأقسامِ .

٤/ب

(١) في الحاشية : « أي إنْ احترز بالمفرد عن مطلق المركب انتقص بأسامي الحقائق المركبة كالإنسان مثلاً ، وان احترز به عن المركب المحتمل الصدق والكذب أي الذي بين أجزائه نسبه يحسن السكوت (عليها) وهو المركب الكلي فهو أيضاً خطأ ، لأن القيد إنما يحتاج إليه إذا كان المحتمل يتناول المعرف وغيره لولا ذلك القيد ، وقولنا : اللفظة الدالة على معنى لا يتناول الكلمة وغيرها ، فإنه لايوهم مركب كلامي حتى يتحرز منه ، فإن قلت : اسم الفعل لفظة دالة على معنى مركب كلامي ، كصه ومه ولذلك يحسن السكوت عليه قلت هولا يدل بالوضع إلا على الفاعل ، وأما الفاعل فيدل عليه الضمير فيه ... وأما من قال إنَّ التقييد بالمفرد احتراز فهو خطأ قال الكلام أقله لفظتان فلا يدخل تحت المعنى المذكور وهي اللفظة وغير المعرف إذا لم يدخل تحت الجنس فلا ينبغي أن يحترز منه » .

(٢) هو جار الله الزمخشري حين قال : الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع . انظر المفصل ص ٦ وشرح ابن يعيش ١٨/١ ، وتبعه ابن الحاجب فقال : اللفظ موضوع لمعنى =

فَصْــــلٌ

وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّ الاسمَ بأنه المُستحقُ للإعرابِ بالذات ، واحترز باستحقاقِ الإعراب عن الحرفِ والفعلِ الماضي والأمرِ ، وبالذاتِ عن الفعلِ المضارعِ ، ولَعَمْرِي إنه مطردٌ منعكسٌ ، لكنه مختلٌ لما يلزم منه تعريف الشيء بما هو أخفى منه ، فإنا ما لم نعرف أن الكلمةَ اسمٌ لا نعرف أنها تستحقُّ الإعرابَ بالذاتِ ، ويُرْسَمُ الاسمُ بأنه الكلمةُ التي يجوزُ الإخبارُ عنها ، سواء دلت على العين أو على المعنى ، مثل : قَامَ زَيْدٌ ، وَالعِلْمَ حسنٌ ، وبأنه التي تلحقها التنوين / وحرفُ التعريفِ ، وإنما قلنا حرفُ التعريفِ ليشملَ اللام والميمَ ، في نحوِ قولهِ ﷺ : « لَيْسَ مِن أَمْبر أَمْصِيَامُ في أَمْسَفَر »[1] . ٥/أ

فأما قول الشاعر :

١ ــ يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً

إلى رَبِّنَا صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[2]

= مفرد . انظر شرح الوافية نظم الكافية ١٢١ وشرح الكافية ٣/١ وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل ٥٩/١ .

(١) مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥ والشاهد فيه أنَّ الميمَ جاءت للتعريف كـ «لام» التعريف .

(٢) البيتان من الطويل وهما لذي الخرق الطهوى . نوادر أبن زيد ٢٧٦ والإنصاف ١٥١/١ وأمالي السهيلي ٢١ وشرح المفصل ١٤٤/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢/١ ورصف المباني ٧٦ والتوطئة ١٦٢ والمغنى ٥٠/١ وشرح الكافية ١٣/١ والخزانة ١٤/١ والعيني ٤٦٧/١ والهمع =

وَيَسْتَخْـرِجُ اليَرْبُـوعَ مِنْ نَافِقَائِـــهِ

وَمِـنْ جُحْـــرِهِ بِالشِّيْحَـــةِ اليَتَـــقَصَّعُ

فشاذٌ قيـاساً واستعمـالاً ، والشاذُ القيـاسيُّ ما كانَ مخالفـاً لقيـاسٍ ما ، والاستعمـالي ما كان قليـلَ الاستعمـالِ في محاوراتِهـم ، وإنما كانت هذه أمارات لأنَّ بعضَ الأسماء كـ «إذا» و «مَتَى» لا يخبر عنه ، وبعضها لا يدخلُـه التنويـنُ وهـو ما لا يَنْصَرِفُ ، وبعضُهـــا لا يدخُلـــه حرفُ التعريـفِ ، وهـو الأعـلام ، فَلَمّـا كانت مطـردة غير منعـــكسةٍ سميت أمارات .

= ٨٥/١ والدرر ٦١/١ وقد استشهد به النحاة على دخول الـلام على الفعـل المضارع وهـو بمعنى الذي هنا والمصنف يستشهد به هنا على دخول اللام على الفعل شذوذا .

فَصْــــلٌ

قَدْ يُحَدُّ الفعلُ بأنه الكلمةُ التي تُسْنَدُ إلى شيءٍ ولا يُسْنَدُ إليها شيء ، والمسند إليه قد يكونُ ظَاهراً كقام زيدٌ ، ومضمراً كَقُمْ ، فالاسم في بابِ الإسنادِ والحديث أعمُّ من الفعلِ ، أي أكثر منه ؛ فإنه مسندٌ ومسندٌ إليه ، والفعلُ أخصُّ أي أقلُّ منه ، فإنه مسندٌ ولا يسندُ / ٥/ب إليه لعدمِ الإفادة . فيقال : زيدٌ منطلقٌ ، وجاء زيدٌ ، ولا يسوغُ : جَاءَ ذَهَبَ ، فإن اعترضتَ بأنَّ الظروفَ اللازمةَ الظرفية ، كـ « مَتَى » و« أَيْنَ » تُسْنَدُ إلى غيرها ، ولم يُسْنَدْ إليها شيءٌ وهي أسماءٌ ، أجبت من وجهين :

أحدهُما : أَنَّ المرادَ بكونِ الفعلِ مسنداً أنْ يكونَ مع ذلك متقدماً على المسندِ إليه ، وهذه الظروفُ مسندةٌ إلى المبتدأ فهي متأخرةٌ عنه ، وليس لقائل أن يقول : إنّ بعضَ الظروف يجبُ تقدُّمُها على المبتدأ أيضاً ، كـ « أَيْنَ زيدٌ » ؟ فإن ذلك تَقَدُّمٌ لفظيٌّ ولكنها من حيثُ التقديرُ متأخرةٌ والفعلُ متقدمٌ لفظاً وتقديراً .

وثانيهما : أن المسندَ بالحقيقةِ متعلقاتُ هذه الظروف لا هي ، ولما لَازَمَ الفعلُ الزمانَ انقسمَ إلى أقسامهِ الثلاثةِ ، الماضي ، والحال ، والمستقبل ، مثل : ذَهَبَ وَيَتَكَلَّمُ الآن أو غداً ، فإنْ سَأَلْتَ وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أَهُوَ للقدرُ المشتركُ بينهما فيكون

اشتراكاً معنوياً أو لخصوصيتهما ، فيكون إما حقيقة فيهما فيكون اشتراكاً لفظياً ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ؟ .

أجبت إما كونهُ للقدرِ المشترك فغيرُ مذهوبٍ إليه في المشهور / ٦/أ فإنّ المشتركَ بينهما مفهومُ الزمانِ ، ولو كان مفهومُ هذه الصيغة مطلقَ الزمانِ لكان صَوْغُها عبثاً ، فإنَّه مستفادٌ من المصدر ، فبقي الاحتمالان ، واللفظُ إذا دَارَ بَيْنَ المجازِ والاشتراك فالمجاز أَوْلَى . بيانه في أُصُولِ الفِقْهِ .

فإن تَفَحَّصْتَ ، ففي أَيِّهما حقيقة ؟

قلتُ : عن الامامِ عبدِ القاهرِ « إنها حقيقةٌ في الحالِ ، وَوُقُوعُها على الاستقبالِ من بابِ تسميةِ الشيءِ باسم ما يئولُ إليه ، كما يُسَمّى العصيرُ خمراً ، فإن المستقبل مآله إلى الحال »(١) فإنْ قلتَ : لو كانت حقيقةً في الحال ما قُرِنتْ به قرينةٌ إذا أُطْلِقَ عليه ؛ فإنَّ الحقيقةَ لا تَحتَاجُ إلى القرينةِ وقد قُرِنَتْ في قولِهم : إنَّهُ لَيَذْهَبُ وتذهبُ الآن ، قلتُ : هي للتأكيد كقولهم : أمسِ الدّابرُ ، فإنْ قلتَ : التأكيدُ خلافُ الأصل قلتُ : نَعَمْ صرنا إليه بالدليل ، فإنَّ جميعَ ما هو خلافُ الأصلِ يصيرُ موافقاً له إذا دَلَّ الدليلُ عليه ، فإنْ قلتَ : ليس

---

(١) قال الجرجاني : إنَّ أصلَ « يفعلُ » أن يكون للحال ، وأنه أوقع على المستقبل لضرب من التوسع ، وتسمية الشيء بما يئول إليه كقوله تعالى ﴿ أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ ، فكما أوقع الخمر على العنب لأنه يئول إليه كذلك أوقع « يفعل » الذي هو دليل الحال على المستقبل الذي يئول إليه . المقتصد في شرح الإيضاح ٨٤/١ .

تركُ دليلنا عملاً بدليلكم أَوْلَى من العَكْسِ ، قلتُ لو عملنا بدليلكم يبقى دليلُنا بلا فائدةٍ ، ولو عَمِلْنَا بدليلِنا يجوزُ حَمْلُ دليلكم على التأكيدِ فجمعنا بين الدليلين بالقدر / الممكن ، وعندي أن الصيغةَ ٦/ب للقدر المشتركِ دفعاً للاشتراكِ والمجاز ، قوله[1] ، فمفهومها إذن مطلقُ الزمانِ ممنوعٌ بل الزمانُ غيرُ الماضي[2] ، وهو غيرُ مستفادٍ من المصدرِ .

---

(١) إشارة إلى قوله : ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً فإنه مستفاد من المصدر . أ هـ ، والحديث عن الصيغة الدالة على الحال والاستقبال . .

(٢) في الأصل : (الغير الماضي) .

فَصْــــلٌ

وَقَدْ حُدَّ الحرفُ بأنه الكلمة التي ليست فيها علامات الأسماء والأفعال نحو لام الجر وبائه وهل وأشباهها ؛ فإنَّ الكلمةَ لما انحصرت في الثلاث وعرف منها اثنان تعرف الثالث بِخُلُوِّهِ عن علامتيهما .

فإنْ قلت : لِمَ خُصَّ تعريفُ الحرف بعدم علامتيهما دُونَ أَحَدَيْهما ؟ قلتُ : لأنه ضعيفُ الدلالة فإنه لا يدل إلاّ مع غيره ، وهما مُسْتَقِلَّا الدلالة فَعُرِّفا بالتعريف الوُجُودِيّ لقوتِهِمَا ، وخُصَّ بالتعريف العَدْمِيِّ لضَعْفِهِ ، وحَدَّهُ الفارسيُّ « بأنَّه ما جاء لمعنى ليس غير[1] ، وتقديره ما جاء لمعنىً واحدٍ ليس هو ، أي ذلك المعنى غير ذلك المعنى ، فأُضْمِرَ الاسمُ في « ليس » وحُذِفَ المضافُ إليه « غيرُ » وبنى على الضم كـ « قَبْلُ وَبَعدُ » واحترز بقوله : لمعنى واحد عن الفعل ، حيث دلَّ على حدث وزمان ، وبالباقي عن الاسم ؛ لأن المراد به أن معناه لاتَتَبَدَّلُ عليه الأحوالُ ، فلا يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، كمعنى الاسم ، وٱنْفَلَتَ عن القيدِ الأوِلِ الأفعالُ الناقصةُ ، وعن الثاني / الاسماءُ اللازمةُ للظرفيةِ . ٧/أ

(١) قال الفارسي : « والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » الإيضاح العضدي ص ٨ وقال المحقق : « في حاشية الأصل : والحرف ما جاء لمعنى ليس غير » .

فَصْــــلٌ

والكلامُ هو المركبُ من كلمتين أسندتْ إحداهما إلى الأخرى إسناداً يَحْسُنُ السكوتُ عليه ، واشترطنا الإسنادَ لأنَّه صورةُ الكلامِ ، لا تَصِيرُ الكلمتان كلاماً بدونه ، واحترزنا بالقيد الآخر عن التركيبِ الإضافيُّ ، وَالقضّيةِ[1] التي جُعِلَتْ جُزْءَ الشرطيَّةِ وبَعْلَبَك ونحوها .

---

(١) لعل مراد المؤلف هنا أن الاسم المركب تركيبا اضافيا لا يسمي كلاما وكذلك جزء الجملة الشرطية وإن كان أكثر من كلمتين فإنه لا يسمى كلاماً نحو : إنْ يَقُمْ زيدٌ، والاسم المركب تركيباً مزجياً لا يسمى كلاماً لاشتراط الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهو القيد الذي احترز به المؤلف .

فَصْـــلٌ

والمفيـدُ منْ أَقْسَام تركـيب الكلمـةِ اثنـــان ، الاسمُ مع الاسمِ ، والاسمُ مع الفعـلِ كما عَلِـمْتَ ، وقَوْلُنـا : زيـدٌ في الـدار ، لا يَخْلُـو عن أَحَدِهِمَـا ؛ فإنّ التقديـرَ زيـدٌ مستقـرٌ ، أو زيـدٌ استقـرَّ[1] ، وكـذلك يازيدُ ؛ فإنَّ أصلَه يا ادْعُو زيداً ، والحرفُ لا يُؤَثِّرُ في اتصالِ الجملـةِ بل يزيدُ عليها معنى آخر كزيادةِ « هَلْ » الاستفهـام على « زَيْـدٌ قائـمٌ » في « هَلْ زيدٌ قائمٌ » ؟ .

---

(١) الخلافُ في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً مشهورٌ عند النحاة فمذهب الأخفش أنه من قبيل الإخبار بالمفرد وقد عزى هذا القول إلى سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه من قبيل الاخبار بالجملة وعزى إلى سيبويه أيضاً وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى ذلك بقوله : .

وأخبروا بظـــــرفٍ أو بحرف جر ناويـــن معنـــي كائـــن أو استقـــر

وان كنا نراه يناصر مذهب الأخفش في شرح الكافية الشافية بقوله : .

وبـ(استقـــر) بل بـ(مستقـــر) يعلـــق الظـــرف وحـــــرف الجر

ويؤكد ذلك في التسهيل بقوله : « ويغنى عن الخبر باطراد ظرفٌ ، أو حرفُ جر تام معمول في إلا جود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله . « تسهيل الفوائد ٤٩ . .

بَابُ الإِعْــرَابِ

الإِعـرابُ[1] : اختـلافُ آخـرِ الكلمـةِ باختـلافِ العَامِـل ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ ، فبالقيدِ الأَوَّلِ خَرَجَ اختلافُ الأَوَّلِ والأوسط في نحو أَم وأُم وَفَـرَحٍ وَفَـرِحٍ ، وبالثـاني نحو مَنْ أبوك ؟ ومَنِ الرجلُ ؟ . والإعرابُ وُضِعَ للدلالةِ على أحـوالِ الـذاتِ ، كما أنَّ الكلمةَ وُضِعَتْ للدلالةِ على الذاتِ ولذاك لا تختلفُ الكلمةُ / ؛ لأنَّ ٧/ب مدلولَها لايختلفُ ، ويختلـفُ الإعـرابُ لأن مدلولَـه يختلـفُ ، ولم يُجْعَـلِ الإعرابُ في الأولِ والأوسطِ محافظة على الأوزانِ .

تَحْقِيقٌ : لما كانت الذاتُ في الوجودِ الغيبيِّ ما لم تتـمَّ أجزاؤهـا لم تطرأ عليها الأحوالُ . وانسحبَ هذا الحكمُ على الوجودِ الذهنيِّ الدالِ عليه طبعاً رُوعِـيَ في الوجـودِ اللفظـيِّ الـدالِّ على الذهنـيِّ وضعـاً هذا الترتـيب . فَجُعِلَ الإعرابُ الدَّالُّ على أحـوالِ الـذاتِ بعـد تمامِ أجـزاءِ الكلمة الدَّالّة على الذاتِ ، وكذلك في الوجودِ الكتابيِّ الدالِ على اللفظيِّ بالوضع ، ولو جُعِلَ في الأولِ والأوسطِ لحصلَ قبلَ تمامِ الكلمةِ واختـلت مراعاةُ هذه الحكمةِ .

والإعرابُ إنْ ظَهَرَ في اللفظِ يُسَمَّى إعراباً لفظيـاً ، وإنْ لم يظهـر يدعى إعراباً محلّياً .

---

(١) قال ابن مالك : « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامـل من حركـة أو حرف أو سكـون أو حذف » التسهيل ٧ .

واللفظِّي قسمان : اختلافٌ بتعاقبِ الحركاتِ وقد مَرَّ ، واختلافٌ بتعاقبِ الحروفِ ويُوجدُ في الأسماءِ المفردةِ في سبعةٍ منها ، وفي التثنيةِ والجمعِ على حدِّها ، وبعض الأفعال .

أما الأسماء المفردة : فالأسماءُ الستةُ . وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه ، وذومال ، إذا كُنَّ مضافاتٍ[1] ، تقول : قام أبوه ، ورأيت أباه / ومررتُ بأبيه ، وإذا لم تُضَفْ فإعرابُها بالحركةِ ، تقولُ : هذا أبٌ ، و« ذو » لازمةُ الإضافة ، وإنما أعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ توطئةً لما أرادوا من جعلِ إعرابِ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ ، لئلا ينتقلوا من المفردِ اللفظِ المعربِ بالحركة إلى المثنى اللفظ أو مجموعهِ المعرب بالحروفِ بغتةً ، فجعلَ المفردُ اللفظِ المعرب بالحرفِ واسطةً للانتقالِ ، وعلةُ التخصيصِ خطورُها بَالَ الواضعِ ، والحقُّ أنَّ حروفَ اللينِ فيها حرفُ إعرابٍ لاختلافِ الكلمةِ بحذفِها وعلامة إعراب لتغيرها . ٨/أ

والسابعةُ « كِلَا » إذا أضيفَ إلى المُضْمَرِ ، تقولُ : جاءني الرجلان كلاهما ، ورأيتُ كليهما ومررتُ بكليهما ، وإذا أضيفت إلى المُظْهَرِ نحو : كلا الرجلين ، فآخرُها بالألفِ في الأحوالِ الثلاثِ لمشابهتها « إلى » ، وتغير آخرها مضافة إلى المضمر لاسميتها .

---

(١) هذا أحد شروط ذكرها النحاة لإعراب الأسماء الستة بالحروف ، وهي باختصار : أ ـ أن تكون مضافة . ب ـ أنْ تكون اضافتها لغير ياء المتكلم . ج ـ أن تكون مفردة . د ـ أن تكون مكبرة .

لطيفةٌ : لـ « كلا » جهتان وحالتان ، لأنه مفردُ اللَّفْـظِ مُثَنَّـى المَعْنَـى[1] ، وفي حالٍ تضافُ إلى المظهرِ وفي حالٍ إلى المضمـرِ ، فإذا أضيـفت إلى المظهـرِ جُعِلَتْ كالواحـدِ المقصورِ ، وإذا أضيـــفت إلى المضمرِ جعلت كالتثنيةِ فأعربت بالحرفِ / ليختـص كل جهـة بحالـة ، ٨/ب وعلةُ التـخصيصِ أن المظهـرَ أصلُ المضمـرِ ، والإفـراد أصلُ التثنيـةِ ، فخص الأصلُ بالأصلِ ، والفـرعُ بالفـرعِ ، ومنهم من يجعلهـــا مقصوراً مطلقاً .

والتثنيةُ كقولك : هذان مُسْلِمَـانِ ، ورأيتُ مسلِمَيـنِ ، ومـررتُ بمسلمَيـنِ . والجمـع كقـولك : هؤلاء مسلمـُون ، ورأيتُ مسلِميـــنَ . ومررت بمسلِمِينَ .

وأمـا الأفعـالُ فخـمسةٌ : يَضْرِبـانِ ، تَضْرِبَـــانِ ، يَضْرِبُـــونَ ، تَضْرِبُونَ ، تَضْرِبِينَ .

والإعرابُ المحليُّ في الأسماءِ : هذا القـاضي ، ومـررتُ بالقـاضي ، وهـذه[2] الـعصا ، ورأيتُ الـعصا ، وضربتُ بالـعصا ، وكـذلك جميـع المبنيَّاتِ من الأسماءِ .

وفي الأفعالِ هو يَخْشَى ، ولن يَخْشَى ، وهو يَدْعُو ويرمي .

---

(١) هذا هو مذهب جمهور البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنها مثنى لفظاً ومعنىً . انظر الإنصاف المسألة (٦٢) .

(٢) في الأصل « وهذا العصا » .

والمعربُ من الكلِم صِنْفَانِ : الاسمُ المتمكنُ وهو الذي لم يناسبِ الحرفَ كرجل ، والفعلُ المضارعُ وهو الذي في أَوَّله أَحَدُ حروف « أتين » الدالة على الضمائرِ كقولك : أَفْعَلُ . نَفْعَلُ . يَفْعَلُ . تَفْعَلُ هي أو أنت .

والاسمُ إعرابه بالأصالة لأنه يدل على الذاتِ ، والذاتُ تَخْتَلِفُ عليه الأحوالُ فيستحقُّ إعراباً ليدلَّ عليها ، والفعلُ لايستحقُّ لذاتِه الإعرابَ ؛ فإنه يدلُّ على الأحوالِ ، والأحوالُ لا تَطْرَأُ / على الأحوال فلا يستحقُّ إعراباً ، والحرفُ أيضاً لا يستحقُّه لأَنَّه دَلَّ على معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يتجدد على معناه حَالٌ والاسمُ المتمكنُ إمَّا اسمُ جِنْسٍ كأسدٍ وَفَهْمٍ ، أو مُشْتَقٌّ[1] منه كَفَهِمٍ وَأَسْوَدَ ، أو منقولٌ منه كفضلِ العلم ، أو منقول من فِعْلٍ كيزِيدَ ، أو عن صوتٍ كَبَّةَ ، أو مُرْتَجَلٌ كغَطَفَان[2] .

٩/أ

ضَابِطٌ للجنسِ والعلم:

اسمِ الجنسِ اسمٌ وُضِعَ بازاءِ حقيقةٍ مطلقةٍ من غير إشارةٍ إليها ، فيقعُ على كلِّ حقيقةٍ تَحْتَها بالاشتراكِ المعنويِّ ، وينقسمُ إلى عَيْنِيٍّ ، ومَعْنَوِيٍّ ، وكُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا إلى مُشْتَقٍّ وغيرِهِ كفارسٍ ورجلٍ ، ومضمرٍ وعلمٍ .

---

(١) المشتق على قسمين : مشتق من المصدر ، ومشتق من اسم الجنس ، مثال الأول فَهِمَ المشتق من فهم الذي هو مصدر ، والثاني : أسود المشتق من السواد الذي اسم جنس . (حاشية) .
(٢) غطفان : قبيلة عظيمة وهي غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر .

فَصْــــلٌ

العلمُ هو الاسمُ الذي تَضَمَّنَ إشَارةً إلى مَا دَلَّ عليه . على وجهِ الإفرادِ والاستبدادِ ، فَبِتَضَمُّنِ الإشارةِ امتازَ عن الاسمِ المنكورِ ، وبوجهِ الإفرادِ عن المعرفِ باللامِ ، وبالاستبدادِ عن الضميرِ ، وهو إما أن يكونَ علماً بالقَصْدِ ، أو بالاتفاقِ ، أي بكثرةِ الاستعمالِ . أما النوعُ الأوَّل فإما أن يكونَ للشخصِ أو الجنسِ ، والذي للجنسِ أما لجنسِ الحيوانِ ، أو المصادرِ أو الأوقاتِ أو الأوزانِ ، أو الأعدادِ ، أما العلمُ الشخصيُّ ، فإما أنْ يكونَ / للحيوان أو الجمادِ ، والذي للحيوانِ إما أنْ يكونَ للإنسانِ أو البَهَائِمِ ، أما العَلَمُ الانسانيُّ فإما أَنْ يكونَ مفرداً أو مركباً ، والمفردُ قَدْ يكونَ منقولاً وقَدْ يكونُ مُرْتَجَلاً ، أما المنقولُ فأما عن اسمِ عَيْنٍ اسمه كثورٍ ولقبه كبطة ، وأما عن اسم معنى كفضلٍ ، وأما عن صفةٍ كحاتِمٍ ، وأما عن فِعْلٍ كتَغْلِبَ ، أو عن صوتٍ كَبَبَّة . ٩/ب

والمرتجلُ إما قياسيٌّ وهو ما كان بناؤُه من أبنيةِ كلام العربِ نحو غَطَفَان كوشَكَان[١] ، أو شاذٌّ من قياسِ كلامِهم نحو مُحْبَبٍ[٢] ،

---

(١) يقال وشكان ما يكون ذاك ، ووشكان ووشكان ، والنون مفتوحة في كل وجه وكذلك سرعان مثله ، ومن امثالهم : لوشكان ذا اهالة ، أي سرع .

(٢) اسم علم ، جاء على الأصل ، لمكان العلمية ، كما جاء مكوزة ومزيدة ، وإنما حملهم على أن يزنوا محبباً بمَفْعَلٍ لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب ب ، ولم يجدوا م ح ب ، ولولا هذا لكان حملهم محبباً على فعلل أولى لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف . اللسان ٢٩٢/١ (حبب) وَمَوْظَب بفتح الظاء أرض معروفة .

وَمَوْظَبٍ ، لأن « مَفْعَلاً » مما كان فاؤه واواً لا يجيءُ إلاَّ مكسورَ العينِ ، كالمَوْضِعِ والمَوْعِدِ ، أما المركبُ فقد يكونُ مرتجلاً كالمركبِ من اسمين مثل بعلبك ، أو اسم وصوتٍ كسيبويه .

وقد يكون منقولاً ، وهو إما أن يكون في أوله أب أو أم أو ابن أو بنت أو لا يكون ، فإن كان سمى كنية ، وإن لم يكن فإما أن يكون لقباً كأنف الناقة ، أو اسماً وهو أما أن يكون جملة أو لا ، فالجملة نحو : تأبط شراً ، والأفعال المنقولة مع الضمير كيزيد في مثل قوله :

٢ ــ نُبِّئتُ أَخْوالي بَنِي يزيدُ
ظُلْماً عَلَيْنَا لهم فَدِيدُ[١]

وغيرُ الجملةِ هو المضافُ والمضافُ إليه : كعبدِ مناف / وأما الذي للبهائم ومساسُ الحاجةِ إليه لِأُلْفَتِهم إيَّاهَا المُوجبةِ للإشارةِ إلى أشخاصِها عند غيبتِها كالأناسيِّ . فقد يكونُ منقولاً عن فِعْلٍ كَـ « شَمَّرَ »[٢] فَرسٍ ، وقد يكونُ عن اسمٍ نحو : أَعْوَج[٣] ، ١٠/أ

(١) البيتان من الرجز وهما لرؤبة ، ديوانه : ١٧٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١ والخزانة ١٣٠/١ .

(٢) شَمَّر فرس جد جميل بن معمر صاحب بثينة ، قال جميل :
أبوك مداش سارق الضيف باسته وجدي يا حجاج فارس شمرا
أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها للغندجاني ١٣٦ .

(٣) أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان للملك من ملوك كندة فغزا بني سليم يوم علاف فهزموه وأخذوا أعوج ، فكان أوله لبني هلال . أنساب الخيل لابن الكلبي ٢١ .

وشدقـم[١] ، وَخُطّـة[٢] ، وضمـران[٣] : لفـرسٍ ، وفحــلٍ ، وعنــزٍ ، وكلبٍ .

أمـا علـمُ الجَمَـادِ : فكَأَبـانين[٤] لِجَبَلَيـنِ ، وعَرَفَــاتٍ للأرضِ المعروفةِ ، وإصْمِتْ[٥] وأَطْرِقَا[٦] لِمَفازَتَيْنِ .

أما علمُ جنسِ الحيوان فكُنْيَتُهُ ، كأبي بَرَاقِشَ[٧] ، وأُمِّ عامرٍ[٨] ، وابن دأية[٩] . وبنت طَبَقٍ[٧] .

---

(١) شدقم : اسم فحل من فحول إبل العرب معروف ، قال الجوهري : شدقـم فحـل كان للنعمـان بن المنذر تنسب إليه الشدقميات من الابل . الصحاح ١٩٥٩/٥ شدقم واللسان ٣٢٠/١٢ .

(٢) خطة اسم عنز ، وفي المثل : قبح الله معزى خيرها خطة ، المستقصى ١٨٦/٢ .

(٣) ضمران : اسم كلب : اللسان ٤٩٣/٤ (ضمـر) . وقـد ذكـر الكيشي هذه الأسماء اجمالا ثم قال : لفرس يعني أعوج ، وفحل يعني شدقم ، وعنز يعني خطة ، وكلب يعني ضمران .

(٤) أبانـان : جبـلان بوادي الرمـة يقـال لأحـدهما أبـان الابيـض والاخــر أبــان الأسود . معجــم البلدان ٦٢/١ .

(٥) اصمت علم للبرية . معجم البلدان ٢١٢/١ .

(٦) أطرقا : موضع بنواحي مكة وهو من منازل خزاعة . معجم البلدان ٢١٨/١ .

(٧) أبـو براقش : طائـر يتلـون ألوانـا له ست قوائم يضرب به المثـل في التنقــل والتحــول . المرصع لابن الاثير ٨٧ .

(٨) أم عامر : هي الضبع ، وهي أشهر كناها وهي أيضا المقبرة والاست والكرنبية . المرصع ٢٤٢ .

(٩) ابن دأية : هو الغراب لأنه يقـع على دأيـة البـعير الغـرب وهـو موضع الرحـل والقـتب من ظهـره فيبقرها . المرصع لابن الأثير ١٧٠ .

(٧) بنات طبق هي الحيات سميت بذلك لأنها إذا استـدارت صارت كالطبـق . ومنـه قيـل للداهيـة « احدي بنات طبق » .. ويقال للسلحفاة « بنت طق » . المرصع ٢٣٤ .

لطائر يَتَلَّونُ كُلَّ لحظة بألوانٍ شَتَّى ، والضبع ، والغراب ، وحية صفراء تنام ستة أيام ثم تستيقظُ فلا تنفخُ في شيءٍ إلا أهلكته ، واسمه كأسامة لجنس الأسد .

أما علمُ المصدرِ فكَسُبْحَانَ للتسبيح ، أما عَلَمُ الوقتِ فكقولك : لَقِيتُهُ غُدْوَةَ ، أي غدوةَ يَوْمِكَ .

أما عَلَمُ الوزنِ فكقولك : وزنُ « إِصْبَعٍ » إِفْعَلٌ جُعِلَ « إِفْعَلٌ » علماً لوزنِهِ ، وكذا أخواتُها ، أما عَلَمُ العَدَدِ فمثل قولهم : سِتَّةُ ضِعْفُ ثلاثة .

أَمَّا النوعُ الثاني : فنحوُ : ابنِ عُمَرَ ، المُخْتصِّ بعبدِ الله ، لاتفاقِ غلبةِ الاستعمالِ وإن كان شائعاً بينه وبين إخوته ، وكالأسماء المعرَّفةِ باللامِ الشائعةِ التي اختصت / لغلبةِ الاستعمالِ ببعضِ محملاتِها ١٠/ب كالدَّبران والعُيُّوق ، فإنهما اختصا بكوكبين من بينِ ما يُوصفُ بالدُّبُورِ والعَوْقِ ، وما لم يعرفْ باشتقاقٍ من هذا النوع ليكونَ عاماً ، ثم اختصَّ فخلصَ بما عرفَ إلحاقاً للفردِ بالأَعَمِّ الأغلبِ ، وهذا النوعُ لا يجوزُ نزعُ لامِهِ عَلَماً ، فإنَّهُ مع اللامِ صارَ علماً كمَا لا يجوز فَكُّ الإضافةِ في « ابن رَأْلان »[1] بخلاف ما لم يكنْ من الأعلامِ الغالبةِ سواءٌ كانت

---

(١) ابن رألان : هو جابر بن رألان الطائي السنبسي ، غلبت عليه البنوة حتى إذا أطلق لا يشاركه فيه أحد من أخوته ولا أحد من ابناء من يسمي رألان . المرصع ١٨٧ .

صفةً في الأصلِ أو مصدراً أو غيرَ ذلك ثم نُقِلَ إلى العلميةِ كالحارثِ ، والفضلِ ، وبني الليثِ فإنَّهُ يجوزُ إثباتُ اللامِ فيها نظراً إلى جِنْسِيَّتِهَا ، وحَذْفِها نظراً إلى عَلَمِيَّتِهَا ، كذا ذَكَرُوا .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : إما أنْ يكونَ الوضعُ معَ اللامِ أو بدونِها ، فإنْ كانَ الأوَّلُ فلا يجوزُ حذفُ بعضِ العلمِ ، وإنْ كان الثاني فالعلميةُ مانعةٌ من اللامِ فبطلَ الجوازُ المذكورُ .

تَذْنيبٌ[1] : إذا اجتمع للرجلِ اسمٌ غَيرُ مضافٍ ولقبٌ أُضِيفَ اسمُهُ إلى لقبِهِ للتّعيينِ والاختصارِ فقيلَ : هذا قيسُ قُفَّةَ ، وإن كان الاسمُ مضافاً أو كُنْيَةً جُعِلَ اللقبُ عطفَ بيانٍ للاسمِ أو الكنيةِ فقيلَ: هذا عبدُ اللهِ بطةٌ[2] ، وأبو زَيْدٍ قُفَّةُ[3] ؛ لِتَعَذُّرِ إضافةِ المضافِ والمضافِ إليه ؛ لأن المضافَ قد تَعَرَّفَ مرةً بالإضافةِ في مثلِ قولك: ١١/أ عبدُ اللهِ ، مثلاً فلا يُعَرَّفُ ثانياً والمُضَافُ إلَيْهِ قَدْ يكونُ مُعَرَّفاً إمَّا باللامِ أو بالعَلَمِيَّةِ ، كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وعَبْدِ قَيْسٍ ، فكيفَ تُضِيفُهُ ؟ .

واعلمْ أَنَّ العلمَ لا يجوزُ دخولُ اللام عليه ، ولا إضافتُه ؛ لأنَّه

---

(١) يقصد بالتذنيب التذييل .

(٢) قال سيبويه : إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب .. وذلك قولك هذا سعيد كرز وهذا قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة .. فاذا لقيت المفرد بمضافٍ والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الاخر كالوصف .. هذا عبد الله بَطّةُ . الكتاب ٤٩/٢ .

(٣) القفة : الشجرة اليابسة البالية ، يقال : كبر حتى صار كأنه قفة .

مُعَرَّفٌ . نَعَمْ قَدْ يُرادُ بالعلمِ واحدٌ من الأمةِ[1] المسمَّاةِ به ، فإذَنْ يكون اسمَ جِنْسٍ يجوزُ دخولُ اللامِ عليه ، وإضافتهُ كما جَمَعَهُمَا الشاعرُ في قولِه :

٣ ــ وقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّـهِ
أبـو جَنْـدَلٍ والزَّيْـدُ زَيْــدُ المَعَــارِكِ[2]

وكذلك إذا ثُنِّيَ العلمُ أو جُمِعَ فَتَعْرِيفُـهُ بالـلامِ ؛ لزوالِ تَشَخُّصِهِ إلاّ ما وُضِعَ مُثنىً أو مجموعاً كأَبَانَيْنِ وأذرعَاتٍ ، قال :

٤ ــ وقـبلي ماتَ الخالـدَانِ كَلاهُمَـــا
عميـد بنـي جَحْـوانَ وابْـنُ المُضَلَّـلِ[3]

وقال آخــرُ :

٥ ــ أنا ابنُ سَعْـدٍ أَكْـرَمُ السَّعدِينَا[4]

وكذلك الأَسَامَتَانِ والأُسَامَـاتُ ، وَقولُهـم : فُلانٌ وفُلانَـةٌ ، وأبـو فُلانٍ ، وأُمُّ فُلانَةَ كنايةٌ عن أسماءِ أشخاصِ الإنسان وكُنَاهُمْ ، وإذا كَنُّوا عن أعلامِ البَهَائِمِ أَدْخَلوا اللاَّمَ فيها فقالوا الفُلانُ والفلانـةُ فرقـاً بينهمـا ،

---

(١) في الأصل : اللامة بدل « الأمة » تحريف .
(٢) البيت من الطويل وقائلة الأخطل . ديوانه ٢/٥٠٢ .
(٣) البيـت من الطويـل وقائلـة الأسود بن يعفـر . شرح المفصل لابـن يعـيش ١/٤٦ ، والمفصل ١٤ وفيه : « أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل » .
(٤) البيت من الرجز وهو لرؤبة ، ديوانه ١٩١ ، والمفصل ١٥ .

وسببُ التخصيصِ أنَّ أعلامَ البهائمِ فيها شائبةُ الجنسيةِ لِقلَّةِ تَعلُّقِ / ١١/ب الغرضِ بأَشْخَاصِها ، فناسبَ دخولُ اللامِ عليها ، وأما « هَنُ وهَنَةٌ » فكنايةٌ عن أسماءِ الأجناسِ . فإنْ سألتَ ما الفرقُ بين اسمِ الجنسِ وعلمِ الجنسِ مع أنَّهما يدلان على الحقيقةِ المشتركة ؟

أُجيبَ : اسمُ الجنسِ يَدُلُّ على الحقيقةِ المشتركةِ مِنْ غيرِ إشارة إليها ، وعلمُ الجنسِ يَدُلُّ على الحقيقةِ المشتركةِ مع إشارةٍ إليها ، فكما أنَّ علمَ الشَّخصِ يدلُ على مدلول المعرَّفِ بلام العهدِ ، فعلمُ الجنسِ يدلُ على مدلولِ المعرَّفِ بلامِ الجنسِ .

والاسمُ المتمكنُ قَدْ يكونُ مُنْصَرِفاً وهو الذي يَسْتَوْفِي جميعَ الحركاتِ والتنوينَ ، مِثْلُ رَجُلٍ ويُسَمَّى الأمكنَ ، وقد يكونُ غير منصرفٍ ، وهو ما يكونُ ثانياً من جهتين أي مشابهاً للفعلِ من وجهين فاخْتُزِلَ عنه الجرُّ والتنوينُ وحُرِّكَ بالفتحِ في مَوْضِعِ الجرِّ ، قَالَ تَعالَى ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾[١] إلاَّ إذَا أُضيفَ ، أَوْ عُرفَ باللامِ فيدخلهُ الجرُّ ، كقولِكَ : مَرَرْتُ بِأَحْمَرِ القومِ ، وبالأحمرِ[٢] .

---

(١) سورة النساء آية ٨٦ .

(٢) انظر المفصل ١٦ .

فصْـــــلٌ

والفِعْلُ المُضَارِعُ للاسمِ تَطَفَّـلَ على الاسمِ في قبـولِ الإعـرابِ ، ومُضَارَعَتِه له أنه جارٍ على اسمِ الفاعلِ في حركاتِه وسَكَنَاتِـه ، وأنَّـه يقـعُ صفةً للاسمِ ، وأنَّه كلمـةٌ شائعـةً تختصُّ بأحـدِ مُحْتَمَلَاتِهـا بِدُخُـولِ / ١٢/أ حَرْفٍ عليها ؛ فإنَّ « يَضْرِبُ » و « سَيَضْرِبُ » كـ « رَجُـــــــلٍ » وَ « الرَّجلِ » ، والإعرابُ غيـرُ حَرَكَتِـه لإضَافَتِهـا إليـه ، ومَعْنَـاهُ التبييـنُ أو إِزَالَةُ الفَسَادِ ، وتُسَمَّى حركاتهُ رفعاً ونصباً وجرًّا ، وسكونهُ جَزْماً .

« بَابُ البِنَـــاءِ »

البناءُ عدمُ اختلافِ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العَاملِ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَنِـــي هَؤلاءِ ، ورأيتُ هؤلاء ومـــررتُ بهؤلاء ، وصورتـــهُ الأصليـــةُ السكـونُ ، لكونـه نقيضُ صورةِ الإعـــرابِ ، ويليـــه[1] مَنِ الحركاتِ الكسرُ ، لِقِلَّةِ تَصَرُّفِهِ[2] .

ويُعْدَلُ عن السكونِ إلى الحركةِ لأَحَدِ أَسْبَابٍ ثَلاثةٍ :

ـــ التقاءِ الساكنين : مِثْلُ أَيْنَ .

ـــ وتَعَذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ : مِثْلُ كَافِ التَّشْبِيهِ .

ـــ والفرقِ بينَ البناءِ العارضِ واللازمِ : مِثْلُ يَا عُمَرُ .

وسَبَبُهُ في الأَسْمَاءِ مُنَاسَبَتُهُ غيرَ المتمكنِ ، إما لِتَضَمُّـنِ مَعْنـاه نحو : أَيْـنَ وشبهه كالمبهمـاتِ أو وقُوعِـه مَوْقِعَـه كَنَـزال ، أَوْ لِمُشَابَهَـةِ الواقـع مَوْقِعَهُ كفجَارِ ، أو وقُوعِه مَوْقِـعَ ما أشبَهُـهُ كيَازَيـدُ ، أو لإضافَتِـه إليـه كقوله ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾[3] ، ولَقَبُ حركاتِه : ضَمٌّ وفتـحٌ وكسرٌ ، وسكونُـه وَقْـفٌ ، فالوقـفُ في الاسمِ كـ « مَنْ » و« إذْ » وفي الفعـــلِ جميـعُ أمثلـةِ الأمـرِ الخاليـةِ عن حرفِ المُضَارَعَـةِ / نحو اكـتبْ ، وفي ١٢/ب

---

(١) أي يلي السكون . حاشية .

(٢) وإنما كان الكسر قليل التصرف ، لأنـه لا يدخـل الأفعـال ولا بعض الأسماء وهـو غير المنصرف . حاشية .

(٣) سورة المعارج آية ١١ .

الحرفِ نحو : هَلْ وبَلْ . والفتحُ في الاسمِ كـ « أيـنَ » و « كَيـفَ » و« حَيْثَ »[1] وفي الفعلِ جميعُ أمثلةِ الماضي .

وفي الحرفِ : إنَّ ، وَثُمَّ .

والضَّم في الاسمِ نحو : قَبلُ وبَعدُ .

وفي الحرفِ : « مُنْذُ » عند مَنْ جَرَّ بِهِ .

والكسرُ في الاسمِ : أَمْسِ[2] ، وهؤلاءِ .

وفي الحرفِ لامُ الجرِ ، وباؤُه .

ولا ضمَّ في الفعلِ ولا كسرَ بالاستقراءِ .

---

(١) « حيث » ظرف مكان بمنزلة « حين » في الزمان ، وهو اسم مبني ، فمن العرب من يبنيه على الضم تشبيها بالغايات ، ومنهم من يبنيه على الفتح استثقالاً للضم مع اليـاء ، وهـي التـي ذكرهـا المؤلف هنـا . انظر : الصحاح ومختار الصحاح في « حيث » ، والمقتصد : ١٣٤ .

(٢) أَمْسِ من ظروف الزمان وهي مبنيـةٌ لأنها متضمنـةٌ للألـفِ والـلامِ معنـى أمس معرفـة والمعرفـة إنما يكون بالألف ويليه اللام فيمـا هو اسم الجنس ، ولـيس فيها الألـف والـلامُ ، فلمـا كان معرفـة علمنا أن الألف واللام مقدّرتان فيه وتحركت السين بالكسر لإلتقاء الساكنين . أ هـ . حاشية .

« بَابُ أَحكامِ أَوَاخِرِ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ »

لَمَّا كانَ نظرُ النَّحْوِيِّ مقصوراً على آخرِ الكلمةِ بخلافِ التَّصْرِيفيِّ ، سَمَّى المُعْتلَّ الآخرِ معتلاً . وصحيحَه صحيحاً . فَوَعَدٌ وثوبٌ صحيحٌ عنده كعِلْمٍ ، والصحيحُ تتعاقبُ عليه حركاتُ الإعرابِ ، وأما المعتلُّ فما كانَ آخرُه ألفاً سُمِّيَ مقصوراً ، أي ممنوعاً عن الحركةِ ، إذْ لا يَمُسُّهُ شيءٌ منها ، فمنه منصرفٌ وهو الذي دخلَهُ التونوينُ ، وهي نُونٌ ساكنةٌ ، فَتَلْتَقِي مع الألِفِ فتسقطُ الألفُ من اللفظِ ، إزالةً لالتقاءِ الساكنين ، وفتحةُ ما قبلها تدلُّ عليها ، ولم يحذفْ التنوينُ ؛ لأنها دالةٌ على التَمَكُّنِ ، ولا يدلُّ عليها شيء كقولك : هَذِهِ عصاً يافتى ، وإذا وقفت عليه وقفت بالألف إلاَّ أنَّ أَلِفَه مرفوعاً ومجروراً حرفُ إعرابٍ ، ومنصوباً / منقلبةٌ من التنوينِ قياساً على الصحيحِ ، فإنَّكَ ١٣/أ تقولُ : جاء زيدٌ ، ومررتُ بزيدٌ ، ورأيتُ زيدا .

ومِنْهُ غيرُ منصرِفٍ وهو ما لا يدخلهُ التنوينُ كَحُبْلَى ، وألِفُه وقفاً ودَرْجاً حرفُ إعرابٍ . وما كانَ آخره واواً أو ياءً فإنْ سَكَنَ ما قبلهما جَرَيا مَجْرَى الصحيحِ في تَحَمُّلِ الحركاتِ ، لأنَّ التلفظَ بهما بَعْدَ السُّكُونِ كأنَّه ابتداءٌ بَعْدَ الوقفِ والابتداءُ بالساكنِ مُحَالٌ ، تقولُ : هَذَا دَلْوٌ وظَبْيٌ وكذلك النصبُ والجرُّ ، ومثلُه آيٌ وَراى[1] ،

---

(١) آيٌّ : جَمْعُ آيةٍ ، ورايٌ : جَمْعُ رَايةٍ .

والمُدْغَمُ فيهما نحو كرسيّ وعدوّ ، وإذا تحرك ما قبلَ الياءِ يكون كسرةً لا محالةَ كالقاضي ، ويُسَمَّى منقوصاً أي نقص بعضُ حركاتِ إعرابِهِ ، لأنَّه لا يدخلُه حركةُ الرفعِ والجرِّ لثقلِهما عليه ، فتكونُ الياءُ ساكنةً فيهما ويدخلُه حركةُ النصبِ لخفتها تقولُ : هذا القاضي ، ومررتُ بالقاضي ، ورأيتُ القاضيَ . فَإن نُوِّنَ مرفوعُه ومجرورُهُ لَقِيَ التنوينُ ياءً ساكنةً فَحُذِفَ الياءُ لِمَا مَضَى في المَقْصُورِ ، تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ فَاعلمْ ، ومررتُ بقاضٍ يافَتَى ، وإنْ نُوِّنَ مَنْصُوبُهُ فلا يَلْتَقِي ساكنان فتثبت الياءُ ، تقولُ : رأيتُ قاضياً يارَجُلُ ، والوقفُ على المُنَوَّنِ منه منصوباً بالألِفِ المنقلبةِ عن التنوين ، تقولُ : رأيتُ / قاضيا ، ١٣/ب ومرفوعاً ، ومجروراً بإثباتِ الياءِ ساكنةً وحَذْفِها تقول هذا قاضي ، ومررتُ بقاضي ، وهذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وعلى غيرِ المُنُوَّنِ منه منصوباً بإثْبَاتِ الياءِ ساكنةً لَا غيرُ ، ومرفوعاً ومجروراً بإثباتِها وحذفِها كَمَا مَرَّ ، وليس في كلامِهِم اسمٌ متمكنٌ آخرهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ ، فإِذَا أَدَّى إليه قِيَاسٌ رُفِضَ وأُبْدِلَ من ضمّهِ كسرٌ فانقلبت الواوُ ياءً فيصيرُ منقوصاً ، وذلك قولهم : جِرْوٌ وأَجْرٍ وقلنسُوَةٌ وقَلَنْسٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٦ ــ لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِهِ
بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْرَاسُ[1]

---

(١) البيت من البسيط وهو لأبي دؤيب الهذلي وقيل لمالك بن خالد الخناعي ، شرح أشعار الهذليين ٢٢٦/١ وهو من شواهد الكتاب ٢٥٥/١ ، والمقتصد ١٦٤ ، والإيضاح ٢٠ وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ٦٩ .

فَصْــــلٌ

والفِعْلُ المُضَارِعُ استعدَّ لمطلقِ الإعرابِ بمشابهةِ الاسمِ فاقتضت المشابهةُ أن يعربَ بوجوهِ إعرابِ الاسمِ ، الرفعِ والنصبِ والجرِّ ، لكنَّه أُعْرِبَ بحركتين وسكونٍ لينحطَّ الفرعُ عن الأصلِ ، وخُصَّ الجرُّ بالتعويضِ لثقِلِه ، قِيلَ : إنما خُصَّ الجرُّ بالاسمِ والجزمُ بالفعلِ طلباً للاعتدالِ بالجمعِ بين الخفيفِ والثقيلِ ، فَإِنَّ عَدَمَ الحركةِ أَخَفُّ منها ، والاسمُ أَخَفُّ من الفِعْلِ بدليلِ أَنَّ وزنَ الاسمِ بَلَغَ الخُمَاسيَّ ، والفعلُ لم يجاوزْ الرباعيَّ ، فلولا خفةُ الاسمِ لم يتحملْ زيادةَ الحروفِ . وعاملُ رفعِ الفعلِ معنويٌّ / وهو وُقُوعُه موقعاً يصحُّ للاسمِ بالدَّوَرانِ ، أما وجوداً ففي قولك : زيدٌ يَضْرِبُ ، لأنَ الخبرَ يجوزُ أنْ يكونَ اسماً ، وأما عدماً ففي قولك : لَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ ؛ فإِنَّ الاسمَ لا يقعُ بعدَ ناصبِ الفعلِ وجَازِمِه ، وعَامِلُ نَصْبِهِ وجَزْمِهِ لَفْظِيٌّ ، كما سَتَعْلَمُ[1] ، فقد عَلِمْتَ أَنَّ المعنى الذي رُفِعَ به الفعلُ غَيْرُ المعنى الذي أُعْرِبَ بِهِ ، وكَيْفَ لَا وعِلَّةُ استعدادِ الشيءِ غَيْرُ عِلَّةِ وُجُودِهِ .

١٤ / أ

(١) ينظر مبحث نواصب وجوازم الفصل .

« بَابُ التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ »

وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالاسْمِ ؛ فإنَّ الحرفَ لا يُفِيدُ تكـراره[1] إلاَّ تأكيداً لأنَّ المُسْتَفْهَمَ لا يُسْتَفْهَمُ والمَنْفِيَّ لا يُنْفَي وهلمَّ جرًّا ، وأما الفعلُ فَقَدْ اشتملَ على المصدرِ ، وهو اسمُ جنسٍ فيستغرقُ ، فلا يُتَصَوَّرُ انضمامُ شيءٍ من جنسِهِ إِلَيْهِ ، كَذَا قَالُوا ، إلاَّ أَنَّ المصدَر نفسَه قَدْ يُثَنَّى ويُجْمَعُ ، فكيفَ يمنعُ الفعلُ عنهما ؟

والتثنيةُ رَفْعُها بالألفِ ، ونصبُها وجرُّها بالياءِ ، تَقُولُ : هذان الزَّيْدَانِ ، ورأيتُ الزيدين ، ومررتُ بالزيدين ، وهي جاريةٌ في المذكرِ والمُؤَنَّثِ وأُولِى العِلْمِ وغَيْرِهم ، كَقَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ والهِنْدَانِ والمَسْجِدَانِ .

والجمعُ صِنْفَانِ ، جمعُ تصحيحٍ ، وجمعُ تكسيرٍ فالتصحيحُ ما صحَّ فيه / نظمُ الواحدِ وبناؤُه أى ترتيبُ حروفِه وترتيبُ حركاتِه وسَكَنَاتِهِ . ١٤/ب

وجمعُ التكسيرِ ما تَكَسَّرَ فيه أحدُهما أو كِلاهُمَا ، كَقَوْلِكَ : أُسْدٌ ورِجَالٌ .

والصحيحُ قد يكونُ للمذكرِ والمُؤَنَّثِ ، أما الذي للمُذَكَّرِ

---

(١) في الأصل « تكرارها » والأولى ما أثبتناه .

فيختصُّ بأُولـي العلْـمِ منهم لكونـه أشرفَ من المُـكَسَّرِ من حيثَ إنَّكَ تفهمُ واحده منه ، فاحتصَّ بالأَشرفِ ، ويقالُ له الجمعُ على هجائين ، والجمعُ على حَدِّ التثنيـةِ لاشتراكهمـا في سلامـةِ الواحـدِ ، ويكـونُ رفعـهُ بالـواوِ ، ونصبـهُ وجـرهُ باليـاءِ ، تقـول : هَؤُلَاءِ المُسْلِمُـونَ والزَّيْـدُونَ ، ورأيتُ المُسْلِمِينَ والزَّيْدِينَ ، ومررتُ بالمسلمينَ والزيدينَ ، وقـد شَذَّ عن القياسِ بَنُونَ وقُلونَ[1] ، وما أَشْبَهَهُمَا .

أمـا الجمـعُ الصحيـحُ للمُؤَنَّثِ فيَشْمَـلُ أُولِـي العِلْـمِ وغيَرهُـمْ ، تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وشَجَرَاتٌ .

وجمعُ التَّكْسِيرِ كَذَلِكَ ، تقولُ : رِجَالٌ وأَفْرَاسٌ .

فَلْنَتَكَلَّمْ في التَّثْنِيَةِ والجمعِ الصحيـحِ لِلْمُذَكَّـرِ ، ثُمَّ في صحيـحِ المُؤَنَّثِ . وَلْنُؤَخِّرِ الكـلَامَ على المُـكَسَّرِ إلى آخـرِ الكتـابِ . فَنَقُـولُ : لَمَّا استثقلَ تكـرارُ المفـردِ بحسبِ زيـادةِ كُلِّ عَدَدٍ بُنِـيَ للتثنيـةِ والجمـعِ صيغتَان ، ولما كَانَا فرعي الواحِدِ جُعِلَ إعرابهُما فَرعَ إعـرابِ الواحـدِ ، وفرعُ الحركاتِ الثلاثِ حروفُ المدِ واللينِ فإنَّهـا / تَتَوَلَّـدُ من إشباعِهـا ، (١٥/أ) وخُصَّ حالتا رَفْعَيْهِمَا بِحَرفٍ من غيرِ اشتراكٍ فيه لقوةِ الرفـعِ واستقلالـهِ بنفسِهِ في حصولِ الكلامِ به وحدَهُ ، كقولك : زيدٌ منطلقٌ ، والـنصبُ والجرُّ محتاجـان إليـه في تحصيـلِ الكـلامِ ، والاستقـلالُ ينـاسبُ عدمَ الاشتـراكِ ، وخُصَّ الأَلـفُ بالتثنيـةِ والـواوُ بالجمـعِ تكـثيراً للخفيـفِ ،

---

(١) بنون : جمع ابن : وقلون : جمع مقلى أو مقلاء ، وهي عودان يعلب بها الصبيان .

وتقليلاً للثقيل ، وجُعِلَ الياءُ علامةً لجرِّ كُلِّ واحدٍ منهما لكونِها أُخْتَ الكسرةِ ، وحُمِلَ النصبُ فيهما على الجرِّ لمناسبتِهمَا في الفَضْلِيَّةِ .

وَفُتِحَ ما قبلَ ياءِ التثنيـة ، وكُسِرَ ما قَبْلَ ياءِ الجمـع للفـرقِ والتخصيص ، ليزيدَ الخفيفُ على الثقيـل ، وزيـدَ نُونٌ في آخرهما عوضاً عن الحركة والتنوينِ الكائنتيـنِ في الواحـدِ ، ودليـلُ تعويضِهـا من التنويـنِ سقوطُها عِنْدَ الإِضَافَةِ ، وعن الحركةِ ثباتُها مع اللامِ ، وقَدْ يكـونُ عوضاً من الحركة فَحَسْبُ ، كأَحْمَـدَانِ وحُرِّكَ نُونُهما لالتقـاءِ الساكنيـنِ ، وفُتِحَتْ في الجمعِ وكُسِرَتْ في التثنيةِ طلباً للاعتـدالِ ، فإنَّكَ في الجمـعِ تَخْرُجُ من الضمةِ أو الكسرةِ إليها ، وفي التثنيةِ من الفتحةِ إليها ، وهذه الحروفُ فيهما حروفُ إعرابٍ ، ودلالاتُ إعرابٍ وعلاماتُ تثنيةٍ وجمعٍ .

أما جمعُ المُؤَنَّثِ / فتاؤهُ يدخُلها الرفعُ والجرُّ ، ويُحْمَـلُ النصبُ ١٥/ب على الجرِّ تبعاً للمُذكَّرِ فيقـال : هؤلاء مسلمـاتٌ ، ومـررتُ بمسلمـاتٍ ، ورأيت مسلمـاتٍ ، قالـوا : التنويـنُ فيـه نُونٌ ساكنـةٌ بازاءِ النـونِ في مسلمينِ ، بدليلِ أنَّ التنوينَ خمسةُ أصنافٍ :

- فَارِقٌ بينَ المُنْصَرِفِ وغيرِه ، تَقُولُ : زيدٌ وأحمدُ .
- وفارِقٌ بينَ المعرفةِ والنكرةِ ، تَقُولُ : صَهْ وصَهٍ .
- وعِوَضٌ من المضافِ إليه ، كقولهِم : « إذٍ » .
- وتنوينٌ غَالٍ يلحقُ الشعرَ المقيَّدَ منيفاً على الوزنِ كقـولِ الشَّاعِرِ :

٧ ــ وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِى المُخْتَرِقنْ
مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقنْ[١]

وذلك للفصلِ بينَ الوقفِ والوصلِ .

ــ وتنوينٌ ينوبُ مَنابَ حَرْفِ الإطْلَاقِ كَقَوْلِ القَائِلِ :

٨ ــ أَقِلّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ
وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[٢]

ــ هذا والتَّنْوِينُ في : « هَذِه عَرَفَاتٌ مُبَارَكاً فيها » خَارِجٌ مِنْ هذه الأقسامِ ، فهي نُونٌ زائدةٌ . ولَمَّا كانَ المرفوعُ في الرتبةِ المعنَوِيَّةِ مقدماً على المنصوبِ والمجرورِ قَدَّمْنَاهُ في وَضْعِ الكتَابِ ، فلا ينتهضُ « إنَّ زيداً قائمٌ » نقضاً ، فإنَّ المُدَّعَي التَّقَدُّمُ المعنويُّ لا اللفظيُّ ، ثُمَّ لما كانَ الفاعلُ أَصْلَ المرفوعاتِ والباقي مُشَبَّهٌ به / قدَّمنَاه على سائرِ المرفوعاتِ ، ودليلُ أصالتهِ أنَّ مُسْنَدَهُ أصلٌ في المُسْنَدِيّةِ لكونِ الفعلِ دَائماً مُسْنَداً ، فالمُسْنَدُ إليه يَجِبُ أَنْ يكونَ أصلاً في كَوْنِهِ مُسْنَداً إليه ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ رفعُه أيضاً أصلاً ، بِخلَافِ المبتدإ فإنَّ مُسْنَدَهُ

١٦/أ

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج ، ديوانه ١٠٤ وقد ورد هذا الرجز في الكتاب ٣٠١/٢ ، والأعلم ٣٠١/٢ ةشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ٣٠٥/٢ ، والأصول لابن السراج ٤١٣/٢ ، وكثير من كتب النحو ، انظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١١/١ .

(٢) البيت من الوافر وهو لجرير ، ديوانه ٦٤ والكتاب ٢٩٨/٢ ونوادر أبي زيد ١٢٧ والمقتضب ٢٤٠/١ وغير ذلك من كتب النحو .

في الأَصْلِ اسمٌ ، والاسمُ لَيْسَ أصلاً في المُسْنَدِيَّةِ ، لِعَدَمِ لزُومِهِ المُسْنَدِيَّةِ ، فلا يكونُ رَفْعُهُ أصلاً .

واعلن أنَّ الرفعَ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ ، والنَّصْبَ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ ، والجرَّ عَلَمُ الإِضَافَةِ ، وإنَّمَا جُعِلَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ أثقلُ الحركاتِ ، والفتحةَ أخفُّها ، والفاعلَ واحدٌ والمفعولَ خمسةٌ ؛ لِيَكْثُرَ الخفيفُ ، ويقلَّ ضدُّهُ ، وخُصَّ الكسرُ بالمضافِ إلَيْهِ لِكَوْنِهِ واقعاً بين الفاعلِ والمفعولِ ، ألا تَرَى المضافَ إلَيْهِ المصدرُ كيفَ يكونُ فاعلاً تارةً ومفعولاً أخرى ؟ في قَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمراً ، أو مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو زيدٌ ، والكسرةُ تَتَوَسَّطُ بينَ أُخْتَيْهَا في الثِّقَلِ والخَفَّةِ فَتَشَابَهَا .

« بَابُ الفَاعِـــلِ »

هُوَ من المنقولاتِ الاصْطِلَاحِيَّةِ ، وَحَدُّهُ : المُسْنَـدُ إِلَيْـهِ مِنْ فِعْـلٍ أو شبهه مقدمـاً عليـه أبـداً ، كقـولك : ضَرَبَ زيـدٌ ، وضَارِبٌ زيـدٌ ، وحَسَنٌ وجهُهُ ، ورَافِعُه ماأُسْنَد إِلَيْـهِ ، فـ « زَيْـدٌ » في « ما قَامَ / زَيـدٌ » فَاعِلٌ كـ« هو » في « قامَ زَيْدٌ » ، قال المُبَرِّدُ : « الفَاعِـلُ بالحقيقـةِ هو الصادرُ عنه الفِعْلُ ، وتسميةُ غيـرِه بالفَاعِـلِ مَجَـازٌ »[1] ، وهـو كالجزءِ الأخير من الفعلِ ، لأن إعرابَ الفعلِ قد يَقـعُ بعـدَ الفاعـلِ ، وذلك في الأفعال التي إعرابُها بالنـونِ ، وإعـرابُ الكلمـةِ بَعْـدَ حرفِهـا الأخيـرِ ، فلذلك لم يَجُزْ تقديمُهُ على الفعلِ ، واستحقَّ التقديمَ على المفعولِ ، فإذا قُدِّمَ عليه المفعولُ فهو في النِّيةِ مؤخرٌ ، ولهذا لم يلزمْ الإضمارُ قبلَ الذِّكـر في « ضَرَبَ غُلامَهُ زَيـدٌ » ولَـزِمَ في « ضَرَبَ غَلامُـهُ زَيْـداً » وقـد يكـونُ مُظْهـراً كقـولك : ضَرَبَ زَيْـدٌ ، ومضمـــراً كقـــولك : زَيْـــدٌ ضَرَبَ وضَرَبْتُ ، وإذَا اجتمعَ عاملان[2] على معمـولٍ واحـدٍ امتنـعَ اعمالُهمـا

١٦/ب

---

(١) المقتصب ١٤٦/١ ونص المقتصب : « وكـذلك إذا قلت : لم يقـم زيـدٌ ، ولم ينطلـقْ عبـدُ اللـه وسيقومُ أخوك : فإن قال قائلٌ : إنما رفعت زيداً أولاً لأنه فاعلٌ ، فإذا قلتَ : لم يقـمْ فقـد نفـيتَ عنه الفعل فكيف رفعته ؟ .
قيل له : إنَّ النفي إنما يكونُ على جهةِ ما كان موجبًا ، فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه الفعل أن يكون فاعلاً ، فكذلك إذا قلت : لم يضربْ عبدُالله زيداً علم بهذا اللفظ من ذكرنا أنـه ليس بفاعل ومن ذكرانا إنه ليس بمفعول .

(٢) هذه المسألة من المسائل الخلافية المشهورة انظر الإنصاب ٨٣/١ ، مسألة ١٣ .

معاً ، أما إذا اختلفَ عملاهما فظاهرٌ وإن اتَّحَدَا ، فَلِأَنَّ حُصُولَ الإعرابِ بأحَدِهما يُغْنِيه عن الآخرِ ، واستحالَ إلْغَاؤُهُمْا ، فإنَّ الإعرابَ يستدعي عاملاً فتعينَ إعمالُ أَحَدِهِمَا ، فَمَذْهَبُ البصريين إعمال الثاني وإضمارُ معمولِ الأولِ على شريطةِ التفسيرِ لأَنَّ القريبَ أَوْلَى بالعمل بدليلِ إعمالِ الباء في « ألقى بيده » .

ومذهُب الكوفيين إعمالُ الأولِ وإضمارُ معمولِ الثاني ، قالوا : للتَّقَدُّمِ أَوْلَوِيَّةٌ / في العملِ يَدُلُّك عليه وجوبُ إعمالِ « ظننتُ » وأخواتِها متقدمةً ، وجوازُ إلغائِها متوسطةً ومتأخرةً ، تقولُ على المذهبين : ضربني وضربت زيداً ، وضَرَبَني وضربتُ زيدٌ ، وقَامَا وقَعَدَ أخواك ، وقَامَ وقَعَدا أخواك ، وشواهدُ إعمالِ الثاني من التنزيل قوله تعالى ﴿ آتُوني أفرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[1] ، ولو أُعمل « آتوني » لكانَ الأحسنُ « أُفْرِغْهُ » ، وحَمْلُ كلامِه تعالى على ما هو أَحْسَنُ أَحْسَنُ ، وقولُه تَعَالَى ﴿ هَاؤُمُ اقرأُوا كِتَابِيَه ﴾[2] فلم يقل « اقرأوه » ومن الأبيات قولُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ : ١٧/أ

٩ ــ قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ
وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىًّ غَرِيمُها[3]

---

(١) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ١٤٣ ، والإيضاح ٦٦ ، والمقتصد ٣٤٠ . وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ٩٠ .

فأعمـلَ الثـاني في كِلا مِصرّاعَيـه ، أمـا الأوَل فَلِأنَّه اجتمـع فيـه قَضَى وَوَفّى على « غَريمِهِ » فأعمل الثاني وإلاّ لقالَ : « فَوَفّـاهُ » ، وأمـا الثـاني فَلِأنَّ « مَمْطُـولٌ » و« مُعَنّـىً » توجهـا إلى « غريمهـا » فأعمـل « معنًّى » ، لأنه لو أعمل « مَمْطُولٌ » لَكَانَ « مُعَنىً » جارياً على غيـرِ مَنْ هو له ، فإنَّـه للغريـمِ وجـارٍ على « عَزَّة » فوجب إظهـارُ ضميره ، ولم يظهـره والمعـارضةُ بالمثـل بأن يقولـوا في « معنـى » ماقُلْنَـا في « مَمْطُول » ساقطةٌ لأنه إنَّمَـا يجبُ إبـرازُ الضمير عَمَّـا جرى على غيـرِ مَنْ هُوَ لَهُ إذا لم يكـنْ إضمـاراً قبـل الذِّكْـرِ ، فإن ظُهُـورَ الاسمِ بَعْـدَه حِينَئِذٍ كَظُهُورِ الضميرِ ، ودليلُ الكُوفيِّ قَوْلُ عُمَرَ بنِ أبي رَبيعَة : ١٧/ب

١٠ ـــ إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَةٍ
تُنُخِّـلَ فَاسْتَـاكَتْ بِهِ عُودَ إسْحِـلِ(١)

وَقَوْلُ امرِئِ القَيْسِ :

١١ ـــ فَلَوْ أَنَّ مَاأَسْعَى لِأَدْنى مَعِيشَةٍ
كَفَانِـي وَلَـمْ أَطْـلُبْ قَلِيـلٌ مِن المالِ(٢)

قالوا : اجتمعَ « كَفَاني » « وَلَمْ أَطْـلُبْ » على « قَلِيـلٌ » فَرَفَعَـه بالأوَلِ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ ما بعد « لو » إذا كَانَ مُثْبَتاً في اللفظِ فهـو

(١) البيت من الطويل . انظر الكتاب ٤٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١ ، والإيضاح ٦٨ ، وديوانه ١٧٧ وشرح شواهد الإيضاح ٩١ .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ١٢٢ ، والإيضاح ٦٨ ، والمقتصد ٣٤٢ .

مَنْفِيٌّ في المَعْنَى وبالعكسِ ، لأنّها لامتناع الشيءِ لامتناع غيره ، فلَو كان الفعلانِ مُوَجَّهَيْنِ إلى « قَلِيلٌ » فالمصراعُ الأوّلُ يَدُلُّ على أنه « لم يطلبْ أَدْنَى مَعِيشَةٍ » ، والثاني على أَنَّهُ يَطْلُبُه فيَتَنَاقَضَانِ ، والحقُّ أَنَّ مفعولَ الثاني : المُلْكُ ، لِقَوْلِهِ :

١٢ ــ وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي[1]

وَقَدْ يكونُ الرافعُ مضمراً ، يُقَالُ : أَجَاءَ أَحَدٌ ؟ فَيُقَالُ : عَمْرٌو ، بإضمار « جاء » ، ومنه قولُه تَعَالَى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[2] وقولُه تَعَالَى ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِن المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ »[3] وفي أمثالهم « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي »[4] ، وَقَوْلُهُمْ : « إِلاَّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ »[5] أي إِنْ لا يَكُنْ لَكَ في النساءِ حظيةٌ فإني غيرُ أَلِيةٍ .

---

(١) ديوان امرىء القيس ١٢٤ ، البيت من الطويل .
(٢) سورة الانشقاق آية ١ .
(٣) سورة التوبة آية ٢ .
(٤) مجمع الأمثال ١٦١/٢ .
(٥) مجمع الأمثال ١٦١/٢ .

« بَـابُ الفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلْمَفْعُـولِ »

الفِعْلُ صِيغَ للإِخْبَارِ بِهِ ، فَتَارَةً يُخْبَرُ بِهِ / عن الفاعـل والمفعـول ١٨/أ
جميعاً كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْـرًا ، وتـارةً عن الفاعـلِ وَحْـدَهُ ، مِثْـل :
ذَهَبَ عَمْروٌ ، وَمرَّةٍ عن المفعـولِ وَحْـدَهُ مثـل : أُكْـرِمَ خالـدٌ ، فيرتفـعُ
المفعولِ بإسنـادِ الفعـلِ ، وذلك بِحَسبِ اهتمام المتكلـم ، وتغيـرُ اللفـظِ
بحسبِ تغيرِ المعنى حُكْـمٌ مستمـرٌ في اللغـاتِ . فَغُيِّـرَتْ صيغـةُ المبنـيِّ
للمفعولِ عن المبنيّ للفاعِلِ فَجُعِلَ الفِعْـلُ الـذي صَدْرُه حَرْفٌ ثَابِتٌ في
الابتـداءِ والـوصلِ مَضْمُـومَ الأولِ مكسورَ ما قبـل الآخرِ ، كقــولك :
ضُرِبَ ، والـذي صَدْرُهُ حَرْفٌ يَثْبُتُ في الابتـداءِ دُونَ الـوصلِ ضُمَّ أَوَّلُ
مُتَحَـرِّكٍ فيـه وَكُسِرَ ما قبـل آخـرِه مثـل اسْتُخْـرِجَ ، وضُمَّتِ الهمــزةُ
بالتَّبَعِيَّةِ .

وإنَّما يُتْـرَكُ ذِكْـرُ الفاعـلِ لِعَـدَمِ تَعَلُّـقِ الغـرضِ به ، أَوْ تَعْظِيمـاً
له ، أو تحقيراً له ، أو لِشُهْرَتِـه ، أو لِلْخَـوْفِ عليــه مِنْ ذِكْــرِهِ ، أو
لجهالةِ المتكلم إيّاه .

نُكْتَةٌ : حَدُّ الفَاعِلِ مُنْطَبِقٌ على المفعولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُـهُ ،
فَتَسْمِيتُه بالفاعِلِ أَوْلَى مِنْ تَسْمِيتَه بالمفعولِ ، فَإِنَّ الأَوَلَ حقيقـةٌ في هذا
الاصطلاحِ ، والثاني مجازٌ ، ولَمَّا عَدِمَ الفعلُ اللازمُ المفعـولَ به ، لم يُصَغْ
للمفعولِ فَتَعَيَّنَ المُتَعَدِّي لبناءِ المجهولِ ، وقد يُنْقَلُ الفعـلُ عن اللـزومِ / ١٨/ب
إلى التَّعَدِي بإدخالِ الهمـزةِ في أولـه وتَثْقِيـلِ حَشْوِه ، وزَيـادَةِ حَرفِ جَرٍّ

على المفعول فيقالُ في ذَهَبَ زَيْدٌ : أَذْهَبْتُهُ وذَهَّبْتُهُ وذَهَبْتُ بِهِ ، فَيْصَاغُ المبنيُّ للمفعولِ إذْ ذَاكَ مِنْهُ فيقالُ : أُذْهِبَ زَيْدٌ ، وذُهِّبَ وذُهِبَ بِه .
وَلمَّا كانَ الفعلُ الذي لَه مفعولٌ واحدٌ يبقى بلا مفعولٍ عند بنائِه للمفعول مثل : ضُرِبَ زَيْدٌ ، والذي له مفعولان يبقى له واحدٌ مثل : عُلِمَ زَيْدٌ عاقلاً ، والذي له ثلاثة مفاعيلٍ يبقى معه مفعولان مثل : أُعْلِمَ عمروٌ زيداً فاضلاً .

والهمزةُ وأُخْتَاهَا تَجْعَلُ غيرَ المتعدي متعديًّا إلى مفعولٍ واحدٍ ، مثل : أفرحتُ خالداً ، والمتعدى إلى واحدٍ متعدياً إلى اثنين مثل : أضربتُ زيداً عمراً ، والمتعدي إلى مفعولين متعدياً إلى ثلاثة مثل : أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ .

قال النحويون : النقلُ بالهمزةِ عَكْسُ بناءِ الفعلِ للمفعولِ ، وإذا كان لفعلٍ مفعولان أحدُهما فاعلٌ في المعنى مثل : « زيدٌ » في أعطيتُ زيداً درهماً ، فَجَعْلهُ فاعلاً أَوْلَى مِنْ صاحبِه ، وإن اشتركا في المَفْعُولِيَّةِ تقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً ، وإذا كان المفعولان من أفعال القلوبِ فَجَعْلُ الأول فاعلاً أَوْلَى لِكَوْنِهِ مُسْنَداً إليه في الأصل ، / تقولُ : ظُنَّ عمروٌ عاقلاً . ١٩/أ

واعْلَمْ أَنَّ المفاعيلَ خَمْسَةٌ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولٌ لَهُ ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ ، كما سَتَعْلَمُهَا مع أحكامِها مشبعاً إن شاءَ اللهُ تَعالى .

ولا يجوزُ جَعْلُ المفعولِ له والمفعولِ مَعَهُ فاعـلاً ، أمـا الأولُ فَلِأَنَّ اللاَّمَ فيه مُرَادَةٌ ولا يجوزُ رفعُ الاسمِ مَعَ تقديرِ اللاَّمِ ، وإنَّمَا جَازَ نَصْبُـهُ مَعَهَـا ، لِأَنَّ الجَـارَّ والمَجْـرُورَ مفعـولٌ ، وأمـا الثـاني فلأنـه قليـــلاً ما يصحبُ الفعلَ حَتَّى قَصَرَهُ بَعْضُهُمْ على السمـاعِ ، فلا يبلـغُ في القُـوَّةِ رُتْبَةَ الفاعلِ ، وأما المفاعيلُ الثلاثةُ فما وُجِدَ المفعـولُ به لم يَقُـم المصدرُ والظرفـان مقـام الفاعـلِ لِزيـادَة شَبَهِـهِ بالفاعـلِ بالنسبـةِ إليهمـا لأنَّ من الأفعال مَا لَمْ يُذْكَرْ فَاعِلـهُ قَطُّ استغنـاءً بالمفعـولِ به كقـولهم : عُنِـيتُ بهذا الأَمْرِ . وزُكِمَ زَيْدٌ ، وَجُنَّ عمروٌ ، لأن المفعولَ به في المعنى جُعِـلَ فاعـلاً ، كقـولهم : مات بكـرٌ ، وأعنـي بالمفعـول به الصحيـحَ ، فأمـا المفعولُ بواسطةِ حَرْفِ الجرِّ فهـو مستـوى القـدمِ مع المفاعيـلِ الأُخَر .
فاشْتُـرِطَ في إقامـةِ المصدرِ مقـامَ الفاعـلِ كونـهُ موصوفـاً ليشتمـلَ الجزءُ الثـاني من الجملـةِ على فائـدةٍ خلا عنها الجزءُ الأولُ ، فإنَّ الفعـــلَ يَدُلُّ تضمنـاً على مصدره / فتقـولُ : ضُرِبَ ضَربٌ شديـدٌ ، ويجوزُ إضمـارُ ١٩/ب هذا المفعول ، تقولُ : أُعْطِيَ زَيْـدٌ دِرْهَمـاً ، فإذَا قَدَّمْتَ زيـداً : قلتَ : زَيْـدٌ أُعْطِيَ دِرْهَمـاً ، فإنْ قَدَّمْتَ دِرْهَمـاً أَيضاً قُلْتَ : زيدٌ الدِّرْهَـــمُ أُعْطِيَهُ .

دَقِيقَةٌ : الفرقُ بينَ هذا المفعولِ والفاعلِ أَنَّ الفاعـلَ باصطـلاحِ النَّحْوِ يمكنُ أنْ يكونَ فاعلاً بالمعنى اللغويِّ مِثْل قَامَ عَمْروٌ ؛ وأنْ يكـونَ مفعولاً مثل : مات خالـدٌ ، وهـذا المفعـولُ لايكـونُ إلاَّ مفعـولاً بالمعنـى اللُّغَوِيّ ، وَمِـنْ هَذَا تَعْلَـمُ أَنَّ قولـهَ تَعَالَـى ﴿ يُسَبِّـحُ لَهُ فِيهَـا بِالْغُـدُوِّ

والآصَالِ رِجَالٌ ﴾[1] فِيمَنْ قَرَأَ مفتوحةَ البَاءِ[2] لايكونُ « رِجَالٌ » فيه مَرْفُوعاً بِيُسَبَّحُ ، لِأَنَّه المُسَبِّحُ فهو فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ ، مِثْلُ قَوْلِهِ :

١٣ ــ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ[3]

كأَنَّه قِيلَ : مَنْ يُسَبِّحُهُ ؟ قِيلَ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؟ قيل يَبْكِيه ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .

---

(١) سورة النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء ، على ما لم يَسمَّ فاعله ، فله يقوم مقام الفاعل ، ثم فسر من هو الذي يسبح له بقوله : « رجال لا تلهيهم » ينظر مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٠٢ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٦٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعليها وحججها لمكي بن أبي طالب ١٣٩/٢ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٣٢/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٥ والعنوان في القراءات السبع ١٣٨ والتبصرة في القراءات ٢٧٣ . قال أبو حيان : « وقرأ الجمهور يسبح بكسر الباء ، والياء من تحت ، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك إلا إنه بالتاء من فوق . وابن عامر وأبو بكر والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبن عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان بفتحها وبالياء من تحت وأحد المجرورات في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، والأولى الذي يلي الفعل لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة « البحر المحيط » ٤٥٨/٦ .

(٣) صدر بيت من الطويل وتمامه :

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ .

وقد عزى للحارث بن نهيك وللحارث بن ضرار النهشلي ، وللبيد ، ونهشل بن حرى النهشلي انظر الكتاب ١٤٥/١ ، وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ١١٠/١ والعيني ٤٥٤/٢ والخزانة ١٤٧/١ وشفاء العليل ٤٢٢/١ ، والإيضاح ٧٢ ، والمقتصد ٣٥٤ .

« بَابُ المُبْتَدإِ والخَبَرِ »

المبتدأُ اسمٌ مُجَرَّدٌ من العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ بشرطِ أَنْ يُسنـدَ إليه . والخبرُ ما أُسْنِـدَ إلى المبتـدإِ ، وَهُمْـا مرفوعـان ، ومُقْـتَضَى رَفْعِهِمَا مُشَابَهَتَهُمُـا الفَاعِـلَ ، فإنَّ المبتـدأَ مُسْنَـدٌ إليـه كالفَاعِلِ والخَبَـرُ جزءٌ ثانٍ من الجملـةِ ، وعامـلُ رفعِهِمَـا مُخْتَلَـفٌ فيـه . فذهبَ معظـمُ الكوفـيين وَوَافقهـم البَغْدَادِيُّـون إلى أَنَّ المبتـدأَ والخبـرَ / يَتَرَافَعَـان[1] ، وهـو باطـلٌ ، لا من حيثُ كونُ كُلٍّ واحِـدٍ منهمـا مُؤَثِّـراً وأثـراً ، فإن بتقديـر كونِ العامـلِ مُؤَثِّـراً فالأَثَرُ رَفْعُهُمَـا ، والمُؤَثِّرُ ذَاتُهُمَـا ، فلا يلـزم منه الـدَّوْرُ . بَلْ مِنْ جِهَـةِ أَنَّ رُتبـةَ العامـلِ قبلَ المعمولِ فيلزمُ تقدمُ كُلِّ واحـدٍ على صاحبِـه المستلـزمُ تَقَـدُّمَ الشيءِ على نَفْسَهَ ، وقَالَ بعض الكُوفِيَّةِ : العاملُ في الخبرِ المبتـدأُ ، والعامـلُ في المبتدإِ الضميـرُ في الخبـرِ ، فِرَاراً من الـدَّوْرِ . ويلـزُم مِنْـهُ مَعَ الاستحالـةِ المذكورةِ كونُ كُلِّ خبرٍ مُتحملاً للضميـرِ وسَنُبْطِلُـهُ ، ولسيبويـهِ قولان : الأشهرُ أَنَّ العاملُ فيهما الابتداءُ ، وهو التَّجَرُّدُ عن العوامـلِ اللَّفظيَّـةِ مع الإسنادِ لأنـه معنـى يقتضيهمـا معـاً ، فليعمـلْ فيهمـا ، فإِنَّ التجـرُّدَ مع الإسنادِ لا يُتَصوَّرُ بِدُونِ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

٢٠/أ

---

(١) القوا في رافع المبتدا ورافع الخبر واختلاف النحاة في ذلك واحتجاج كل فريق فيما ذهب إليه يطول شرحه ويخرجنا عما التزمنا به من إيجاز هنا فينظر ذلك في الإنصاف لابن الأنباري المسألة الخامسة ٤٤/١ والمقتصد في شرح والإيضاح للجرجاني ٢١٣/١ وشرح ابن عقيل ١٧٤/١ .

وعَمَلُ العَامِلِ بِحَسبِ الاقتضاءِ اعْتَبرْهُ بالفعلِ اللاَّزِمِ والمُتَعَدِّي وَغَيْرِهَمَا .

والثاني[1] إنَّ الابتداءَ يَعْمَلُ في المُبْتَدَإِ وكِلَاهُما يَعْمَلاَن في الخبرِ واستشهد من العواملِ المحسوسةِ بتسخينِ النَّارِ القِدْرَ وتَسْخِينَهُمَا جميعاً الماءَ ، ومن العواملِ النَّحْوِيَّةِ بعملِ حرفِ الشرطِ في فعلِهِ ، وعملِهِمَا في الجزاءِ ، إنما اشْتَرِطَ التَّجْرِيدُ فيهما لأَنَّ العوامِلَ اللَّفْظِيَّةَ تَسلبُ قرارَهما / على الرفعِ ، واشْتُرِطَ الإِسْنَادُ ، لِأَنَّ المعنى المدلولَ عليه بالإعرابِ لا يُتَصَوَّرُ دُونَه ، فَإِنْ شَكَكْتَ بأَنَّ التجردَ أَمرٌ عَدْمِيٌّ ، والإِسْنَادَ مِنَ قَبِيلِ النِّسَبِ التي لا وجودَ لها في الأعيانِ ، وإلاَّ لكان لها نسبةٌ أُخْرَى ، ولَزِمَ التَّسَلْسُلُ ، ومجموعُ العَدَمِيَّين عَدَمِيٌّ ، فكيفَ يعملُ العدمُ في شَيْءٍ ؟ . فَحَلُّهُ أَنَّ المرادَ من العوامل في هذا الاصطلاح الأَمَارَةُ لا المُؤَثِّرُ ، فَإِنَّه لا يتوعر على الأذهانِ السليمةِ أنَّ هذه العواملَ غيرُ مُؤَثِّرَةٍ في وُجُودِ الإعرابِ ، فَإِنَّ المُؤَثِّر هو المتكلّمُ . وأي استبعادٍ في كونِ المعنى المعقولِ أمارةُ الإعرابِ ؟ كالملفوظِ المحسوسِ .

٢٠/ب

وَهْمٌ وهِدَايَةٌ : لَعَلَّكَ تقولُ : إِذَا قُلْنَا : الإِنْسَانُ جسمٌ فَإِنْ كَانَ المفهومُ من الجسمِ هو المفهومُ من الإنسانِ فلا فائدةَ فيه ، فإِنَّهُ

(١) أي القول الثاني المنسوب لسيبوية ، وانظر الكتاب ١/٢٧٨ .

بِمَثَابَةِ قَوْلِكَ : الإنسانُ إِنْسَانٌ ، والجِسْم جِسْمٌ ، وإِنْ كان المفهومان متغايرين فلا يَصحُّ حَمْلُ أَحَدِهِمَا على الآخَر ، كَمَا لا تَقُولُ : زَيْدٌ حَجَرٌ ، فَإِنَّ الهُوهَوِيَّةَ[1] تَسْتَدِعي الاتحادَ فأشْجِعْ أَنَّ للعقلِ أَنْ يأخذَ معنىً واحداً من الأعيانِ فَيَجْعَلَهُ مَعَانِيَ كثيرةً كَأَخْذِهِ مَعْنَى الإنْسَانِ وجَعْلِهِ جِسْماً نَامِياً حَسَّاساً مُتحركاً بالإِرَادَةِ / ناطقاً ، ولهذه الأشياءِ وُجُودٌ واحدٌ في الأعيانِ ، فإِذَنْ هَذِهِ الأشياءُ مُتَغَايِرَةٌ مِنْ حَيْثُ الذِّهْنُ مُتَّحِدَةٌ مِنْ حَيْثُ العَيْنُ ، فَمِنْ حَيْثُ الاتِّحَادُ صَحَّ حَمْلُ أحدِهما على الآخر بخلافِ : « زَيْدٌ حَجَرٌ » وَمِنْ حَيْثُ التغاير أَفَادَ معنىً بخلافِ « الإِنْسَانُ إِنْسَانٌ » فَصَرَّحَ أَنَّ « الهُوهَوِيَّةَ » تَقْتَضِي الاتحاد مِنْ وَجْهٍ والاختلافَ مِنْ وجهٍ ، فَقَوْلُكَ : إِمَّا مُتَّحِدَان أو مُتَغَايِرَان جوابهُ لا هَذَا مُطْلَقاً ، ولا هذا مطلقاً ، بل هذا من وجهٍ ، وهذا مِنْ وجهٍ ، احْكِهَا ؛ فإنَّها قاعدةٌ شريفةٌ . ٢١/أ

---

(١) لما قال في الصفحة السابقة : إذا قلنا : الإنسان جسم فإنْ كان المفهوم من الجسم هو المفهوم من الإنسان فلا فائدة فيه فإنه بمثابة قولك : الإنسان إنسان والجسم جسم ، وإن كان المفهومان متغايرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر ، كما تقول زيد حجر ، فإنَّ الهَوْهَوِيَّةَ تستدعي الاتحاد ، فأراد المؤلف ان يعرف الهوتعريفًا منطقيا فقال : فان الهوهوية .. الخ .
قال الفارابي : وكان كما أن من يفهم الإنسان إنساناً لايشك في أنه جسم أو حيوان إذا فهم الجسم والحيوان ، كذلك لا يشك في أنه موجود ، وليس كذلك بل يشك ما لم يقم حِسٌّ أو دليل ، فالوجود والهوية لما بينا من الموجودات ليس من جملة العوارض اللازمة ، وبالجملة ليس من جملة اللواحق التي تكون بعد الماهية فصوص الحكم ٤٧ .
والمقصود بالهوهوية أن الخبر نفس المبتدأ ، أي هو هو ، فإذا كان هوهو لزم الاتحاد ، وقد أثبت الكيشي أن مثل : الإنسان إنسان والجسم جسم .. الخ أشياء متغايرة ذهنياً متحدة معنى .

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

وحقُّ المبتدإِ التعريفُ ، فإِنَّ إثبَاتَ حُكْمٍ على مجهولٍ لا يَتَعَلَّقُ بِهِ غرضٌ فَيُصْغَى إِلَيْهِ ، وقَدَ جَاءَ نِكَرَةً موصوفةً كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[1] . وغَيْرَ موصوفةٍ كَقَوْلِهِمْ « مَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » ، و« أَرَجُلٌ في الدَّارِ أَم امْرَأَةٌ ؟ » و« شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ »[2] و« تَحْتَ رَأْسِي سَرْجٌ » و« عَلَى أَبِيهِ دِرْعٌ » ، لِلْقُرْبِ من المعرفةِ بالتخصيصِ في الأولِ ، ولمضارعتِهِ الداخلَ عليه لامُ الجِنْسِ بعمومِهِ في الثاني ، ولكونَ المُسْتَفْهَمِ بمنزلةِ المنفيِّ في غير المُوجَبِيَّةَ ، أو تميُّزُ الجنسِ الذي هو / معلومٌ في الثالث ، ولكونِ « شَرٌّ » إمّا في معنى الموصوفِ أي شَرٌّ عَظِيمٌ ؛ لأنَّ التنوينَ فيه للتفاقمِ ، أو كونِه موصوفاً محذوفَ الصفةِ ، أو موصوفاً بما بعده محذوفاً خبرُهُ ، أو كونه خبراً لمبتدإٍ محذوفٍ ، أي الطارقُ شَرٌّ ، أَيْ مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، إلاَّ شَرٌّ ، أَوْ كَوْنِهِ شَاذاً في الرابعِ ، ولِتَخَصُّصِهِ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ في الخامِس ، وَقَدْ تَحَتَّمَ تنكيرُه في « مَاأَفْعَلَهُ !» كَمَا سَيَأْتِي .

٢١/ب

---

(١) سورة البقرة آية ٢٢١ .

(٢) مجمع الأمثال ٥١٧/١ والمستقصى في الأمثال ١٣٠/٢ .

فَصْــــلٌ

والخبـرُ صنفـان : مُفْـرَدٌ وجُمْلَـةٌ ، والمفـردُ ضربـان : متحمـــلٌ للضمير وهو المشتقُّ ، وخالٍ عنـه وهـو غيـرُ المشتـقِّ ، كقـولك : زيـدٌ منطلقٌ ، وعمرٌو أخوك ، ويدلُّ على تحملِ المشتقِّ للضميرِ وجهان :

أَحَدُهما : أَنَّه قد يعملُ في الظاهرِ ، فإذا لم يعملْ فيه عَمِـلَ في المضمـرِ قيـاساً على الفعـلِ ، والجامـعُ كونُ كُلٍّ منهمـا دالاً على صفـةٍ معينةٍ لذي صفةٍ غير مُعَيَّنٍ .

وثانيهمـا : أَنَّ المنسوبَ لَمَّـا كَانَ في معنـــى المشتـــقِّ تَحَمَّـــلَ ضميراً ، فالمشتقُّ أَوْلى به ، وذلك قولهم : مررتُ بقومٍ عربٍ أَجْمَعُـون ، فَـ « أَجْمَعُوَن » تأكيدُ جَمْعٍ مَرْفُوعٍ ، وما ذَلِكَ إلاَّ الضميرُ المرفـوعُ في « عَرَبٍ » ، فإنَّ العربَ جَمْعُ عَرَبِيٍّ ، لِأَنَّ ياءَ النسبةِ فارقةٌ بينَ الواحدِ والجمـعِ كتـاءِ تَمْـرَةٍ ، كأَنَّـه قَالَ : مَنْسُوبين إلى العـربِ ، فإذا ثبتَ / ٢٢/أ تَحَمُّلُ الضميرِ في الصفةِ ، ثبتَ في الخبرِ لِعَدَمِ الفـارق ، قال علمـاءُ الكُوفَةِ[(١)] : كلُّ خَبرٍ مُتَحَمِّلٌ للضميـرِ ، فإن كانَ مشتقـاً فذاك ، وإلاَّ فهو في تقديـرِ المشتـقِّ ، فزيـدٌ أخـوك مَعْنَـاهُ مُؤَاخِـيك عِنْدَهُـمْ ، وفِيـهِ نَظَرٌ ، لأنَّ كُلَّ ما رَفَـع فاعـلاً مُضْمَـراً رَفَـع دائمـاً إمَّـــا مُظْهَـــراً[(٢)]

---

(١) انظر المسألة السابعة في الإنصاف لابن الأنبارى ١/٥٥ .

(٢) هذا التعليل لم يذكره ابن الأنبارى فلعل الكيشي لم يسبق إليه .

أَوْ مُضْمَراً اعْتَبِرْهُ بالفعلِ والأسماءِ المشتقةِ ؛ وعندهم الأسماءُ الجامدةُ تعملُ خبراً ولا تعملُ غيرَ خبرٍ ، فهي مخالفةُ القياسِ ، ولأنَّه لو عملَ في المُضْمَرِ لعملَ في المُظْهَرِ ، وأصلُه[1] المشتقاتُ ، أما قَوْلُهُمْ : « هذا قَاعٌ عَرْفَجٌ[2] كُلُّهُ ، وفَرَسٌ خَزٌّ صِفَةُ سَرْجِهِ ، ورجُلٌ صَخْرٌ فُؤَادُه فَشَاذٌّ .

والجُمْلَةُ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ : فِعْلِيَّةٌ ، واسْمِيَّةٌ ، وشَرْطِيَّةٌ ، وظَرْفِيَّةٌ .

كَقَوْلِكِ : زَيْدٌ قَامَ ، أَيْ قَامَ هُوَ ، وقَامَ أَبُوهُ ، وعمروٌ أَبُوهُ منطلقٌ ، وبكرٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ أَوْ يُكْرِمْكَ عَمْرٌو ، وخَالِدٌ أَمَامَكَ[3] .

وإذَا حُقِّقَ وُجِدَتِ الجُمْلَةَ إِمّا اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، فَإِنَّ الشرطيةَ والظرفيةَ فعليتان ، نَعَمْ لَمَّا فارقت الشرطيةُ أخواتها بكونِها مركبةً من جملتين أُخْرِجَتَا بأداةِ الشرطِ والجزاء من الاثْنَيْنِيَّةِ إلى الوحدةِ ، والظرفيةُ لما فارقتها بِعَدَمِ ذِكْرِ الفعلِ مَعَهَا أُفْرِدَتَا عن أَخَوَاتهما وخُصِّصَتَا باسمينِ غَيرِ اسْمِ جِنْسِهِمَا .

---

(١) أي أصل الخبر .

(٢) القَاعُ : أرضٌ واسعةٌ سهلةٌ مطمئنةٌ مستويةٌ حُرَّةٌ لا حُزُونةَ فيها ولا ارتفاعَ ولا انهباطَ ، تنفرج عنها الجبالُ والآكامُ ولا حَصَى ولا حجارة ... الخ اللسان ٨/٣٠٤ (قوع) .
والعرفج نبتٌ طيب الريح أغبر إلى الخضرة له زهرة صفراء لا شوك له . واحدته عرفجة .

(٣) الإيضاح العضدي ٤٣ .

فَصْـــلٌ

/ الظَّرْفُ يُذْكَرُ تبييناً لِمَحَلِّ الفعلِ الصادرِ عن الفاعلِ فيَتَعَلَّقُ ٢٢/ب أَلْبَتَّةَ بالفعلِ أَوْ ما اشتملَ على معناه ، فقولُك : زَيدٌ في الدَّار تَقْدِيرُهُ مستقرٌّ في الدارِ أو استقر فيها[١] ، فَعَلَى الأولِ الظرفُ مفردٌ لوقوعِه موقعَ مُفْرِدٍ ، وعلى الثاني جُملةٌ ، ويُسَمَّى الجارُ مَعَ المجرورِ ظرفاً غيرَ حقيقيٍّ لكَوْنِهِ مشابهاً للظرف من حيثُ وجوبُ تَعَلُّقِهِ بالفعلِ أَوْ مَعْنَاهُ ؛ فَإِنَّ الجَارَّ وُضِعَ لإيصَالِ مَعْنَى الفعلِ إلى الاسمِ ، ولهذا سَمَّاهُ سِيبَوَيْهِ حَرْفَ الإِضَافَةِ .

وإِنَّمَا الظرفُ الحقيقيُّ ما قُدِّرَ « في » فِيهِ ، فَإِذَا ظَهَرَتْ صَارَ غَيْرَ حَقِيقيٍّ ، والظرف إذا كان خبراً سُمِّيَ مستقراً ، وإذا وقع مفعولاً دُعِيَ غير مستقرٍ ، وإذا كان المبتدأُ جُثَّةً فَخَبَرُهُ مِن الظروفِ المكانُ فَقَطْ ، وإِذَا كَانَ حدثاً فالزمانُ والمكانُ . تقولُ : زَيْدٌ في الدار ، ولا تَقُولُ : يَوْمَ الجُمُعَة ، والقِتَالُ يَوْمَ السَّبْتِ وفي السُّوق ، لِأَنَّ نِسْبَةَ مُجَرَّدِ الذَّاتِ إلى جَمِيعِ الأَزْمِنَةِ سَوَاءٌ[٢] ، فَتَخْصِيصهُ ببعضها تَخْصِيصٌ مِنْ غَيْرِ مُخَصِّصٍ ، بِخَلَافِ نِسبتِهِ إلى الأَمْكِنَةِ ؛ فإِنَّهُ في بَعْضِهَا .

---

(١) الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً سبق أن أشرنا إليه فيما سبق ، في ص ٧٨ من هذا الكتاب ، وانظر أيضاً الإنصاف ٥١/١ المسألة ٦ .

(٢) انظر الكتاب ٦٩/١ ، والمقتصد ٢٧٨ ، والإيضاح ٤٨ .

ونِسْبةُ الحَدَثِ إلى الأزْمنة والأمْكِنَةِ مُتَفاوِتَةٌ لِحُدُوثِهِ في بَعْضِهَا
وَلَا بُدَّ في الجُملةِ الواقعةِ خبراً من ضميرٍ يربُطها / بالمبتدإ فيُزِيلُ شَكَّ ٢٣/أ
كونها جملةً مستأنفةً بَعْدَ الإعراضِ عن الاسمِ المذكورِ ولا كذلك
المفردُ ، فإنَّهُ بِطَبْعِهِ يَسْتَدْعِي صاحباً يتمُّ به ، فَذِكْرُهُ بعد المُبْتَدَإ قرينةُ
خَبَرِيَّتِهِ عَنْهُ وَقَدْ يَسْتَغْنِي عن الراجع للقرائنِ ، يقالُ : البُرُّ الكُرُّ
بِسِتِّينَ ، والسَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ . قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ
ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[1] أيْ مِنْهُ[2] .

---

(١) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٢) انظر الإيضاح ٤٤ .

فَصْــــلٌ

ويجوزُ حذفُ الخبرِ بأَسْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ واللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إن ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[1] ، وكَقَوْلِذِي الرُّمَةِ :

١٤ ــ أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ
وبَيْنَ النَّقَاآ أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[2]

وكَقَوْلِهِمْ : « خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ » وقَدْ أُوجِبَ الحذفُ إذا وَقَعَ المبتدأُ بَعْدَ لولا الامتناعي لطولِ الكلامِ ، ودلالةِ « لولا » على الخبرِ ، فإنَّها تَدُلُّ على امتناعِ الجوابِ لوجودِ المبتدإِ ، ووُجُود المبتدإِ هو الخَبَرُ ، فإنَّ قولَكَ : لَوْلا زَيْدٌ لَهَلَكَ عَمْرٌو ، أيْ لَوْلا زَيْدٌ مَوْجُودٌ هَنَاكَ .

وَ « لَوْلا » هَذِهِ لا يَقَعُ بَعَدَها إلاَّ المُبْتَدَأُ ، كَمَا لا يَقَعُ بَعْدَ

---

(١) سورة الطلاق آية ٩٤ .
أورد المؤلف الآية الكريمة شاهداً على حذف الخبر بأسره ، وقوله تعالى : ﴿ واللائي لم يحضن ﴾ تقديرهُ : واللائي لم يحضن كذلك ، أي فعدتهن ثلاثة أشهر : لأنه عطف على الأول ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢ والبحر المحيط ٢٨٠/٨ .

(٢) البيت من الطويل ينظر ديوان ذي الرمة ٦٢٢ والكتاب ١٦٨/٢ والأعلم ١٦٨/٢ وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، والمقتضب ١٦٣/١ ، والإنصاف ٤٧٢/٢ .

« لَوْلَا » التَّحْضِيضِيّ إلَّا الفِعْلُ ، وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٥ ـــ قَالَتْ أُمَامَـةُ لَمَّـا جِئْتُ زَائِرَهَـا

/هَـلَّا رَمَـيْتَ بِبَـعْضِ الأَسْهُـــمِ السُّودِ ٢٣/ب

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّـــي قَدْ رَمَيْتُهُـــمُ

لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرِي لِمَحْـــدُودِ[1]

فَإِنَّ « لا » بَعْدَ « لو » بِمَعْنَـى « لَمْ » كَقَوْلِـهِ تَعالَـى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّـى ﴾[2] وإنَّمـا اخْتَصَّ التَّحْضِيضُ بالفعـلِ ، لأنـه لا يحضّ إلاّ على فعـلٍ ، ولأن التـحضيضَ أمـرٌ ، والأمـرُ طَلَبُ الفعـلِ على سبيلِ الاستعلاءِ ، وأَمّا قولُ جَرِيرٍ :

١٦ ـــ تَعْدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِـي ضَوْطَـرَى لَوْلَا الكَمِـيَّ المُقَنَّعَا[3]

فتقديرُهُ : لولا تَعْقِرُونَ الكمِّي ، فَحُذِفَ الفعـلُ لِدَلَالَـةِ القرينـةِ اللَّفْظِيَّـةِ عَلَيْهِ كَقَوْلِـهِ تَعَالَـى : ﴿ وَإِنْ أَحـدٌ مِنَ المُشْرِكِيـنَ اسْتَجَـارَكَ ﴾[4] ، فَإِنَّ الشرطَ يختصُّ بالفعلِ ، لأَنَّه توقيفُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ .

---

(١) البيتان من البسيط وهما للجموح الظفرى أحد بني سليم بن منصور .
الأمالي الشجرية ٢/٢١١ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥ ، والخزانة ١/٢٢١ .

(٢) سورة القيامة آية ٣١ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانـه ٣٣٨ والخصائص ٢/٤٥ وشرح ديـوان الحمـاسة ١/٤٦١ والأمـالي الشجريـة ٢/٢١٠ وألـف باء للبلـوى ١/٣٠٢ والخزانـة ١/٤٦١ والهمـع ١/١٤٨ والـــدرر ١/١٣٠ ، والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة .

(٤) سورة التوبة آية ٧ .

وَمِمَّا حُذِفَ خَبَرُهُ لِمَسَدٍّ غيرِه مَسَدَّهُ قَوْلُهم : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً ، وأَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً ، وأَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً ، فتقديرُ الأَوَّلِ : ضَرْبِي زَيْداً حاصِلٌ إِذَا كَانَ أَوْ إِذْ كَانَ قَائماً فَحُذِفَ الخبرُ وأقيمَ الظرفُ مقامهَ ثم حُذِفَ « إذا » وأُنيبَ عنه الجُمْلةُ المضافُ إليها ثُمَّ حُذِفَ « كَانَ » التَّامَةُ التي هِيَ عَامِلَةٌ في الحالِ ، أَيْ قائماً مَعَ ذِي الحَالِ الذي هو فاعلٌ لِدَلَالَةِ الحالِ عَلَيْهِمَا . فِقائماً حَالٌ مَنْصُوبٌ عَنْ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ بِفِعْلٍ ، مَجْرُورٍ بظرفٍ / منصوبٍ بخبرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ . ٢٤/أ

وأما الثاني فلم يفارق الأول إلاَّ بأن المبتدأ فيه ليس بمصدرٍ لفظاً ، وإنْ كان إِيَّاهُ في المَعْنى ، مُضَافاً إِلَيْهِ .

وأما الثالث : فـ « ما » فيه مَصْدَرِيَّةٌ أَيْ هِيَ مَعَ الفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا في تقديرِ مصدرِ ذَلِكَ الفعلِ ، وتقديرُهُ ، أَخْطَبُ أَكْوَانِ الأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائماً . وَفُسِّرَ الأَكوانُ تارةً بالأحوالِ ، وتارةً بالأزمنةِ ، فكأنه جعلَ أَحْوَالَ الأميرِ أَوْ أَزمنته خُطَبَاءَ ، وخَصَّ حَالةَ قِيامِه أَوْ زَمَانَ قِيَامِه بالأَخْطَبِيَّةِ ، فَعَلَى الأولِ يُضْمَرُ مُتعلَّقٌ للظرفِ والظرفُ منصوبٌ ، وأقيمَ حالُ الذاتِ مقامَه مجازاً فَنُسِبَ إليه ما ينبغي أَنْ يُنْسَبَ إلى الذاتِ ، كقولهم : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، ومَوْتٌ مَائِتٌ .

وعلى الثاني : الظرفُ مرفوعٌ لايحتاجُ إلى مُتَشَبِّثٍ كَقَوْلِهِمْ : يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبارَكٌ ، وأُقيمَ الزمانُ مقامَ الذاتِ ، كَقَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ ولَيْلُهُ قَائِمٌ ، وفَارَقَ الثالثُ الثانيَ أَنَّ الثاني مبتدأٌ وغيرُ مَصْدَرٍ وَلَكِنَّهُ

مُضَافٌ إلى المصدر الصريح ، والثالثُ مضافٌ إلى مَا هُوَ في تقديرِ المصدرِ وَبِأَنَّ الثالثَ يَلْزَمُهُ أحدُ المَجَازين ، وكونُ الظرفِ مرفوعاً على أَحَدِ التقديرين ، ومنه قولُهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » أيْ مقرونان ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ / لإِفَادَةِ الواو معنى المعيةِ فكأنها استعملت في العطفِ ٢٤/ب والمعيةِ معاً .

فإنْ سألْتَ : أحقيقةٌ هذا أَمْ مَجازٌ ؟ أجبتُ : استعمالُه في العطفِ حقيقةٌ لغلبتِه ، وفي المعيةِ مجازٌ وإرادَةُ الحقيقةِ والمجازِ معاً مَجَازٌ ، ويَقْرُبُ منه قولُهم : أَنْتَ أعلمُ وَرَبُّكَ ، أَيْ وَرَبُّك كَافِيكَ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الواوُ بِمَعْنَى « مَعَ » وكَانَ قَوْلُهُمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ مَعَ رَبِّك في مَعْنَى قَوْلِهِمْ : أَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ كَافِيكَ احْتَرَزُوا بِهِ عَنْهُ ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ وأَذَاهِبٌ الزيدان ، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ الخَبَرِ بَلْ اسمُ الفاعلِ مبتدأٌ مُسْتَغْنٍ عَن الخبرِ بِفَاعِلِهِ فإنَّه جزءٌ ثَانٍ تَمَّ بِهِ المبتدأُ كلاماً فَسَدَّ مَسَدَّ الخبرِ ، وهذه الجملةُ اسميةٌ لفظاً وفِعْلِيَّةٌ مَعْنىً .

وَلِمُعْتَرِضٍ أَنْ يقولَ: « أَقائمٌ » وإنْ كان مجرداً لَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ فلا يكونَ مبتداً . فإنْ قلتَ : أليسَ قد سَدَّ فاعلهُ مَسدَّ المُسْنَدِ إليه ؟ قُلْتُ : فَحَدُّ المبتدإِ ناقصٌ إِذَنْ لأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يقالَ على هذا هو المُجَرَّدُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ أَوْ وُجِدَ لَهُ مَّا يَسُدُّ مَسَدَّ المُسْنَدِ إليه ، ولم يَذْكُرْهُ مشاهيرُ أَهْلِ الصناعةِ ، وأقولُ : الحَدُّ الجامعُ لنوعي المبتدإِ أَنْ يقالَ : المبتدأُ هو الاسمُ المجردُ من العواملِ / اللفظيةِ الوَاجِدُ لجزءٍ ثانٍ ٢٥/أ

يتمُّ به الكلامُ ، وقولُهم : زَيْدٌ اضْرِبْـهُ . وعَمْـرٌو لا تُكْرِمْـهُ تقديـرهُ زُيْـدٌ أَنْتَ مـأمورٌ بِضَـرْبِهِ ، أَوْ مقَوْلٌ فيه اضْرِبْهُ ، وعمرٌو أَنْتَ مَنْهِيٌّ عَنْ إِكْرَامِهِ أَوْ مَقُولٌ فِيهِ لا تُكْرِمْهُ ، فإنَّ الجملـةَ الصالحة للخبريـةِ هي التـي تحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والأمرُ والنهيُ لا يَحْتَمِلانِهِمَا .

(حَذْفُ المُبْتَدَإِ جَوَازاً)

/وَيَجُوزُ حذفُ المبتدإِ كقول المُسْتَهِلِّ : الهِلَالُ واللَّهِ ، وقَوْلُكَ ٢٥/أ عِنْدَ شَمِّ رِيحٍ ، المِسْكُ واللَّهِ ، قَالَ المُرَقِّشُ :

١٧٠ ــ لا يُبْعِدِ اللَّهُ التَّلَبُّبَ وَالْغَـــ ـــارَاتِ إِذْ قَالَ الخَمِيسُ : نَعَمُ[١]

أَيْ هَذَا ، وقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[٢] قِيلَ : تَقْدِيرُهُ : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ وقيل : أَمْرِي صَبْرٌ جَميلٌ[٣] .

ويجوزُ تَقْدِيمُ الخبرِ على المبتدإِ خِلافاً للكوفيين ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ سَواءٌ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتُهُمْ ﴾[٤] و﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[٥] أَيْ إِنْذَارك إِيَّاهُمْ وعَدَمُهُ مُسْتَوِيَانِ .

---

(١) البيت من السريع وقائلة المرقش الأكبر . شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ ومغنى اللبيب ٦٨٤ والتلبب لبس السلاح ، والخميس الجيش ، والنعم الإبل ، والمعنى إنه يتأسف على الغير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول الجيش : نعم ، أي هذا نعم فاطلبوه ، إلاَّ أنه حذف للعلم به .

(٢) سورة يوسف آية ١٨ .

(٣) أي على حذف الخبر ، أو على حذف المبتدأ .

(٤) سورة الجاثية آية ٢١ وقرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب « سواء » والباقون بالرفع ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٦٨/٢ والنشر ٣٧٢/٢ واتحاف فضلاء البشر ٣٩٠ .

(٥) سورة البقرة آية ٦ .

قَالَ الشَّمَّاخُ :

١٨ ــ كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَــةَ وَصْلُ أَرْوَى
ظَنُــونٌ آنَ مُطَّــرَحُ الظَّنُــونِ[١]

فَقَدَّمَ معمولَ الخبرِ أَيْ « كِلَا » عَلَى المبتدإِ «وَصْلُ أَرْوَى» والفَرْعُ لايتقدمُ على ما لايتقدمُ عليه الأصلُ ، وإِذَا وَقَعَ المبتدأُ والخبرُ معرفتين كقولِهِمْ : اللَّهُ إِلَهُنَا ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنا ، وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ :

١٩ ــ أَنَا أبو النَّجْمِ / وشِعْرِي شِعْرِي[٢] ٢٥/ب

فلا تَقَدُّمَ للخبرِ ، بَلْ أَيُّهُمَا قَدَّمْتَ فَهُو المُبْتَدَأُ .

(وُجُوبُ تَقْدِيمِ الخَبَرِ)

وَقَدْ أُوجِبَ تَقْدِيمُهُ إذَا تَضَمَّنَ الخبرُ الاستفهامَ كـ « أَيْــنَ زَيْدٌ » ، وَكَيْفَ عَمْرٌو ؟ فَإِنَّ للاستفهامِ صَدْرَ الكلامِ كَالنَّفْيِ ، أَيْ لا يَتَقَدَّمُ عليه ما في حَيِّزِهِ ، لأَنَّ معانيَ الحروفِ يَجِبُ تقديمُها على الجملِ ، لِيْعَلَمَ المخاطبُ المَعْنَى قبلَ تَقَضِّيّ الجملةِ على جَهْلٍ منه بالمرادِ .

وكَذَا إِذَا وَقَعَ المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفاً كَقَوْلِكَ : في الدارِ

---

(١) البيت من الوافر وانظر ديوانه ٣١٩ ، والمقتصد ٣٠٢ ، والإيضاح ٥٢ ، وطوالة : اسم موضع فيه بئر .

(٢) البيت من الرجز وانظر ديوانه ٩٩ ، والمقتصد ٣٠٧ .

رَجُلٌ ، لِئلاّ يشتبه الخبرُ بالصفةِ ، فأما « سلامٌ عَلَيْكَ » فتقديرهُ : أُسَلِّمُ سلاماً عليك ، وحُذِفَ الفعلُ ، ورُفِعَ سلامٌ بالابتداءِ طلباً للثباتِ فإنَّ الفعليةَ تُشْعِرُ بالزوالِ ، وتُرِكَ متقدماً على الظرفِ تنبيهاً على الأصلِ .

وقد يجيء للمبتدإ خبران فزائداً قَالَ تعالى : ﴿ وهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ﴾[1] ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ ، فالمجموعُ خَبَرٌ واحدٌ أيْ مُزٌّ ، وَلِهَذَا لا يسوغُ السكوتُ على أحَدِهِمَا ، وقولُهم : مررت برجلٍ سواءٍ والعدَمُ ، إن جَرَرْتَ سواءً كانَ صفةً لرجلٍ أي مستوٍ هو والعدمُ ، والأحسنُ تأكيدُ الضميرِ المرفوعِ المستكنِ ، ثم العطفُ عليه كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾[2] وإنَّمَا ثَبت هَذَا في الفِعْلِ أولاً لئَلا / تعطفَ الاسمَ على الفعلِ ظاهراً ثُمَّ تُعَدِّي إلى الاسماء المتحملةِ للضمير ، وإنْ رَفَعْتَ فتقديرُهُ بِرَجُلٍ هُوَ والعدمُ سواءٌ أَيْ مُسْتَوِيَانِ ، لأَنَّ المصدرَ إذَا كَانَ بِمَعْنَى الصفةِ اسْتَوَى لفظُ إفْرَادِهِ وتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ ، تَقُولُ : رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ورَجُلَانِ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، وكَذَا الجَمْعُ .

٢٦/أ

(١) سورة البروج آية ١٤ ، ١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

فَصْـــلٌ

الفَاءُ ثَلَاثٌ : عَاطِفَةٌ ، وزَائِدةٌ ، وَجَزَائِيَّةٌ .

فالعاطفةُ لايجوزَ دُخُولُها على الخبرِ ، وإلاَّ لكان مبتدأً لا خبراً .

والزائدةُ : جَوَّزَه الأَخْفَشُ ، وحَكَى : « زَيْدٌ فَوُجِدَ »[1] وأَنْشَدَ :

٢٠ ــ وقَائِلَـةٍ : خَوْلَانُ فَانْكِـحْ فَتَاتَهُـمْ
وأُكْرُومَـةُ الحَيَّيْــنِ خِـلْوٌ كَمَاهِيَــا[2]

ومَنَعَـهُ صَاحِبَ الكِتَـابِ[3] ، لأَنَّ المُبْتَـــدَأَ وَخَبَـــرَهُ كَالشَّيءِ الوَاحِدِ ، لا يجوزُ تَخَلُّـلُ الزائـدِ بَيْنَهُمَـا وقَـالَ : تقديـرُ البَيْتِ : هَؤُلَاءِ خَوْلَانُ فَانْكِحْ ، فَهِيَ عاطِفَةٌ ، وَكَذَا زَيْدٌ فَوُجِدَ ، أَيْ هَذَا زَيْدٌ .

وأمـا الجزائيـةُ فتدخـلُ اتفاقـاً وذلك إِذَا تَضَمَّـنَ المبتـدأُ مَعْنَـــى الشَّرْطِ ، وهو الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ بشرطِ أنْ تكـونَ الصلـةُ أو الصفـةُ فعـلاً أو ظرفـاً إِذَا لم يُرَدْ بالموصولِ شخصٌ ؛ فإِنَّ الجامـــعَ

---

(١) انظر رأي أبي الحسنِ الأَخفَشِ في المقتصد ٣١٣/١ وشرح المفصل لابـن يعـــيش ١٠٠/١ وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ .

(٢) البيت من الطويل . ولم يعرف قائله . الكتاب ٧٠/١ والأعلم ٧٠/١ ، وشرح أبيـات سيبويـة لابـن السيرافي ٤١٣/١ وشرح المفصل لابـن يعـيش ١٠٠/١ والإيضاح العضدى ٥٣ وشفـاء العليل للسلسيلي ٢٨٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦ .

(٣) الكتاب ٧٠/١ .

بينهما وبينَ الشرطِ العمومُ قَال تَعَالَى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرّاً وعَلَانِيَةً فَلَهُم أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ / اللَّهِ ﴾[2] وتَقُولُ : كُلُّ رَجُلٍ يُصَلِّي أَوْ في المَسْجِدِ فَمُكْرَمٌ ، والفرقُ بينَ دخولِ الفاءِ وعدمِه ، أَنَّ الفاءَ تُؤذِنُ بأَنَّ ما بعدَهَا مُعَلَّلٌ بالفعلِ المتقدمِ أو معناه ، وإنْ لم تدخلْ فَلَا دَلَالَةَ على ٱلْعِلِّيَّةِ . ٢٦/ب

فإنْ قُلْتَ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾[2] عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صُدُوْرَ النعمةِ مِن اللهِ مُعَلَّلٌ بكونِها لَنَا وهو باطلٌ .

قلتُ : تقديرُهُ فَيُحْكَمُ بِأَنَّها مِنَ اللَّهِ ، كَقَوْلِهِمْ : مَن اقْتَصَدَ في نَفَقَتِهِ فَهُوَ عَاقِلٌ ، ومَنْ أَتْقَنَ عَمَلَهُ فَهُوَ عالمٌ ، والموصولُ مَالَا بُدَّ مِنْ تَمَامِهِ اسماً مِنْ جملةٍ تَرْدُفُهُ مُحْتَمِلَةٍ للصدقِ والكذبِ ، أيْ الجملةُ التي تَقَعُ خبراً للمبتدإِ ذاتِ راجعٍ إِلَى الموصولِ كالذي وفروعِه والألفِ واللَّامِ في الأَسْمَاءِ المُشْتَقَّةِ كالمُعْطِي والمُعْطَى ، وهو مُخْتَصَرُ « الَّذِي » و« مَا » و« مَنْ » و« أَيٌّ » وإذَا استوفى الموصولُ صِلَتَهُ كَانَ بمنزلةِ اسمٍ مفردٍ . تَقُولُ : الَّذِي يأتيني مُكْرَمٌ ، كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ مُكْرَمٌ ، وكَذَا الجَمِيع .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(٢) سورة النحل آية ٥٣ .

وإذَا دَخَلَ لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ عَلَى المُبْتَدَإِ لَمْ تَدْخُل الفاءُ . لِأَنَّ الشرطية خبريةٌ ، والجملةُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا خَرَجَتْ عن الخبريَّةِ . وفي دُخولِ « إنَّ » خلافٌ بين الأخفشِ وسيبويهِ ، قَالَ الأخفشُ : تدخلُ ؛ لأنَّ الشرطيةَ قَدْ تَخَفَّفَتْ ، ومَنَعَهُ سيبويه لِعَدَمِ الصدريةِ[1] ، ونُقِلَ الخلافُ على العكسِ أَيضاً[2] . وإذَا استَوْفَى / الشرطَ جزاءَهَ في الصلةِ لا تَدْخُلُ الفاءُ فَلَا تَقُولُ : مَنْ إنْ تُكْرِمني يكرْمك فَمُحْسِنٌ . ٢٧/أ

(١) الكتاب ٥٤٣/١ .

(٢) انظر هذا في الهمع ١١٠/١ .

فَصْــــلٌ

المُشْتَقُّ الواقعُ خَبَراً قد يكونُ فِعْلاً للمبتدإ وقد يكونُ فِعْلاً لِغَيْرِهِ ، مِثَالُ الأَوَّلِ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، زَيْدٌ ضَرَبَ ، مِثَالُ الثَّانِي : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبِي ، زَيْدٌ أَنَا يَضْرِبُنِي ، ويُقَالُ للأَوَّلِ جَارٍ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، ولِلثَّانِي جَارٍ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، ولا يَلْتَبِسُ أَحَدُهُمَا بالآخرِ في الفعلِ لأَنَّ ضمائرَهُ ذاتُ صِيَغٍ تمتازُ بها عن غيرها ، ولكنَّهُمَا قَدْ يَتَشَابَهَانِ في اسمِ الفاعلِ ؛ فإنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبٌ مُحْتَمِلٌ لوجهين ، بخلافِ قولِك : زَيْدٌ أنا ضَرَبْتُ ، وَزَيْدٌ أَنَا ضَرَبَ فَلِذَلِكَ أَبْرَزُوا ضَمِيرَهُ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، فَقِيلَ : عَمْرٌو زَيْدٌ مُكْرِمُهُ هُوَ ، إِذَا كَانَ المُكْرِمُ لِعُمْرٍو ، وعَمْرٌو زَيْدٌ مُكْرِمُه إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ ، وَلَمَّا أَبْرَزُوا في مَحَلِّ الاشتباهِ طَرَدُوا البَابَ في غيرِ محلِ الاشتباهِ كَمَا طردُوا الهمزةَ مِنْ تُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ لَمّا حَذَفُوها في أُكْرِمُ استثقالاً لِلْجَمْعِ بَيْنَ الهمزتين فقالوا : زَيْدٌ الخبزُ آكلهُ هُوَ ، وكَذَا قَوْلُهم هِنْدٌ زيدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ ، فـ « هِيَ » هَذِهِ فَاعِلَةُ ضَارِبَةٍ ، واسمُ الفاعِلِ أَذَا عَمِلَ في المُظْهَرِ كَانَ كَالْفِعْلِ المُتقَدِّمِ عَلَى الفاعلِ أي كالفعلِ الظاهرِ فَاعِلُهُ فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ كَمَا تَقُولُ : ضَرَبَ / زَيْدٌ ، ضَرَبَ الزيدان ، ضَرَبَ الزيدون ، بخِلَافِ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، الزيدان ضَرَبَا ، الزيدون ضَرَبُوا ، لِأَنَّ الفَاعِلَ إِذَا أُضمِر آشْتَدَّ اتصالُه بالفعلِ فأُتِيَ بعلامةِ تثنيته وجَمْعِهِ في الفعلِ ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ : الهِنْدَانِ الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهمَا هُمَا ، ٢٧/ب

الهِنْداتُ الزيدون ضارِبَتُهُم هُنَّ ، لأنَّ الضميرَ المنفصلَ كالمظهرِ لاستقلالِه ، ومِنَ العربِ[1] مَنْ جَوَّزَ إِلْحَاقَ علامتي التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ بالفعلِ مَعَ ظهور الفاعلِ وهو قليلٌ ، والعَلَمُ[2] فيهما « أكلُوني البراغيثُ » فَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ تَقُولُ هَهُنَا : ضَاربتاهُمَا هُمَا ، وضَارِبَاتُهُم هُنَّ .

واعْلَمْ : أَنَّ علامةَ التثنيةِ والجمعِ حَرْفٌ إذَا ظَهَرَ الفاعلُ ، لِأَنَّ لِكُلِّ فِعْلٍ فَاعِلاً واحِداً ، واسمٌ مضمرٌ إِذَا أُضْمِرَ الفاعلُ وإذَا قُلْتَ : أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ دِرْهَمٌ ، يجوزُ جَعْلُ « كُلٍّ » تأكيداً للمبتدإِ . ومبتدأً ثانياً ، فَعَلَى الأوَلِ يَتَعيَّنُ أَنْ تقولَ « بَيْنَكُمْ » ليكونَ الراجعُ إلى ضميرِ الحاضرين بلفظِ الحضورِ . وعَلَى الثاني يسوغُ « بَيْنَهُمْ وبَيْنَكُمْ » مِنْ حَيْثُ إنّ « كُلاًّ » اسمٌ موضوعٌ للغيبةِ كالغلمان كأنك قلتَ : أَنْتُمْ غِلْمَانُكُمْ بَيْنَهُمْ دِرْهَمٌ ، ولكنَّهُ الآنَ بمعنى أَنْتُمْ ، فَإِنَّ « الكُلَّ » يَكْتَسِي مَعْنَى المُضَافِ إليه .

---

(١) حكي عن طيء وأزد شنؤة ، انظر التصريح ١/٢٧٥ .

(٢) أى أنه يقصد أن اللغة المشهورة شهرة العلم .

[مَبْحَثُ الاشْتِغَالِ]

وَإذَا شَغَلْتَ الفِعْلَ المَجْعُولَ خبراً بضميرِ المبتدأ فَنصَبَهُ أَوْ نَصَبَ مُلَابِسَ / ضَمِيرِهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ جَازَ ٢٨/أ في الاسمِ الأولِ الرفعُ بالابتداءِ ، والنصبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ واجبِ الإضمارِ لتفسيرِ الظاهرِ إيَّاهُ ، كأنك قلتَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وأَهَنْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، والرفعُ أَجْوَدُ لِئلاّ يلزمَ إضمارٌ [قَبْلَ الذِّكْرِ][1] ، وإذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ فَالرَّفْعُ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مَرْفُوعٌ ، ثُمَّ إنَّ النَّصْبَ قَدْ يَكُونُ مُخْتَاراً وَلَازِماً ، فالمُخْتَارُ في مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِذَا عَطفتَ هذه الجُملةَ على فِعْلِيَّةٍ ، لِأَنَّ مُقْتَضَى العَطْفِ المُشَاكَلَةُ فَتَكُونُ إذْ ذَاكَ عَطْفاً لِلْفِعْلِيَّةِ عَلَى أُخْتِها ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَاباً أَلِيماً ﴾[2] وكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[3] فَإِنَّ نَصْبَ « رَهْبَانِيَّة » لَيْسَ بِـ « جَعَلْنَا » فَإِنَّها موصوفةٌ بأَنَّهم ابتدعُوها ، ومَجْعُولُ الحَقِّ لا يكونُ

---

(١) إضافة يوجبها السياق .

(٢) سورة الإنسان آية ٣١ .

(٣) سورة الحديد آية ٢٧ .

مبتدعهم فَتَعَيَّنَ نَصْبُه بفعل مضمرٍ كَذَا قَالَه الفَارِسِيُّ[1] رَحِمَهُ اللهُ ، وهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مُبْتَدَعَ المخلوقِ واقعٌ بِقُدْرتِهِ ، فَلا يَقَعُ بِقُدْرَةِ اللهِ لاستحالةِ اجتماعِ قُدْرَتَيْنِ مُؤَثِّرَتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَمَنْ جَعَلَ مُبْتَدَعَ العَبْدِ كَسْبَهُ لَا مَخْلُوقَهُ ، جَوَّزَ نَصْبَ الرَّهْبَانِيَّةِ بـ « جَعَلْنَا » فَلَا دَلَالَةَ عِنْدَهُ في الآيَةِ[2] ، وإِذَا كَانَتْ الجملةُ الأُولَى / ذاتَ وَجْهَيْنِ ٢٨/ب ذَهَبَ التَّفَاضُلُ بَيْنَ الرفعِ والنصبِ ، كقولك : عمرٌو أَهنْتُ أَخَاهُ وزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فإِذَا وَقَعَ بَعْدَ الواوِ حَرْفُ الابتداءِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ عمراً وأَمَّا زَيْدٌ فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَرَأَيْتُ خَالِداً فإِذَا زَيْدٌ يُكَلِّمُهُ ، فَكَأَنَّهُ

---

(١) قال الفارسي : قوله «ورهبانية» محمول على فعل كأنه قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها ، ألاترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على «جعلنا» مع وصفها بقوله : ابتدعوها ، لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم . الإيضاح العضدي ٣٢ وتبعه الزمخشري في الكشاف ٦٧/٤ والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٧ وانظر البحر المحيط ٢٢٨/٨ هذا وقد تعقب الشيخ ناصر الدين احمد بن محمد بن المنير الإسكندري أبا على الفارسي وجار الله الزمخشري فقال : « في إعراب هذه الآية :تورط أبو على الفارسي وتحيز إلى فئة الفتنة وطائفة البدعة فأعرب رهبانية على أنها منصوبة بفصل مضمر يفسره الظاهر ، وعلل امتناع العطف فقال : ألاترى أن الرهبانية .. الخ الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال هامش ٦٧/٤ .

(٢) قال أبو حيان : « ورهبانية » معطوف على ما قبله فهي داخلة في الجعل ، « ابتدعوها » في موضع الصفة لرهبانية وخصت الرهبانية بالابتداع لأن الرأفة والرحمة في القلب لا تكسب للانسان فيها بخلاف الرهبانية فإنها أفعال بدن مع شيء في القلب ففيها موضع للتكسب البحر المحيط ٢٢٨/٨ .

لا عَطْفَ فَيُخْتَارُ الرَّفْعُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[1] وقُرِئَ بالنَّصْبِ[2] .

وثانيهما : إِذَا وَقَعَ مَوْضِعاً هُوَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى[3] وذلك بَعْدَ حَرْفِ الاستفهامِ لأَنَّهُ طلبُ الفِعْل ، كَقَوْلِكَ : أَزَيْداً لَقِيتَهُ ، وَأَعَمْراً ضَرَبْتَ زَيْداً وَأَبَاهُ ، وأَخَالِداً أَكْرَمتْ رَجُلاً يُحِبُّه لِتَلَبُّسِ الآخرِ بالأولِ بالعطفِ والصفةِ . وبعد « إِذَا » و « حيثُ » لأن فيهما شائبةُ الشرطيةِ ، تقولُ إِذَا زَيْداً تَلْقَاهُ فَاكْرِمْهُ ، وحيثُ خَالداً تَجِدُهُ فَاضْرِبْهُ ، وبعد حرف النفي لأنَّ النفي[4] غيرُ واجبٍ كالأمرِ والنهي ، وهُمَا يقتضيانِ الفعلَ كَقَوْلِكَ : مَا بَكْراً لَقِيتهُ ، واللازمُ أَنْ يقعَ بعد حرفٍ لا يدخلُ إِلاَّ عَلَى فِعْلٍ كحرفِ الشرطِ وحرفِ التحضيضِ ، تقولُ : إِنْ زَيْداً تَرَهُ تُكْرِمْهُ ، وهَلاَّ بِشْراً رَأَيْتَهُ .

---

(١) سورة فصلت آية ١٧ .

(٢) قال أبو حيان : « وأما ثمود ، وقرأ الجمهور بالرفع ممنوع من الصرف ، وابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب مصروفاً ، وهي قراءة ابن وثاب والأعمش في « ثمود » .. ، وقريء ثمود بالنصب ممنوعاً من الصرف والحسن وابن ابي إسحق والأعمش « ثمودا » منونة منصوبة . البحر المحيط ٤٩١/٧ وانظر مختصر شواذّ القراءات ١٣٣ واتحاف فضلا البشر ٣٨١ .

(٣) في الهامش الموضع الذي يكون النصب فيه أحسن من الرفع لطلب الموضع للفعل : الأمر والنهي والعرض والتخضيض والدعاء وبعض الاستفهام نحو : زيدا اضربه ، والسارق فاقطع يده ، وكل رجل يأتيك فاضربه ، وعبد الله لا تشتمه . وزيدا هلا تضربه ، وزيدا يغفر الله له وأزيداً ضربته ؟ وم الاستفهام ما يكون الرفع فيه أجود من النصب وهو الذي يالاسماء نحو : أيهم ضربته ؟ ، لأن الموضع الابتداء كزيد ضربته » أ هـ .

(٤) في الأصل : (للنفي) والصواب ما أثبتناه .

« بَابُ الأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتصَرَّفُ »

أَيْ لا يأتي منها اسمُ الفاعِـل ، والأمـرُ والنهيُ ، وهِـيَ : عَسَى ونِعْـمَ وبِئْسَ وفِعْلَا التَّعُجُّبِ .

أَمَّا « عَسَى » فإنَّها لا تَتَصَرَّفُ / لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الحَرْفِ ، وَهِـيَ ٢٩/أ « لَعَلَّ » ، وخُصَّ بنـاءُ الماضي لِخِفَّتِـهِ ولِدَلَالَتِهَا عَلَى رَجَاءٍ واقِـعٍ ، فَمِنْهَا ناقصةٌ ، ومنها تامـةٌ ، فإذَا كان اسمُهـا مفرداً كـ « زَيْـدٌ » احتاجت إلى خبر ، ولا يكونُ إلاَّ فِعْلاً مضارعاً مع « أَنْ » لأَنَّ معناها مقاربةُ الفعلِ المستقبلِ على سبيل الترجـيِّ ، و« أَنْ » عَلَـمُ الاستقبـالِ ، تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْـرُجَ ، أَيْ قَارَبَ زَيْـدٌ الخروجَ ، وتَـخْصِيصُ : « أَنْ » لِمُرَاعَـاةِ الأَصْلِ ، فَإِنَّ « أَنْ » ومَـا بَعْدَهـا في تقديـرِ المصدرِ ، وأصلُ الخبرِ الإِفْرَادُ ، وَهِيَ ترفعُ الاسمَ وتـنصبُ الخَبَـر ، مثـلُ « كَانَ » يَدُلُّ على نصبِها قَوْلُ الزَّبَّاءِ : « عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا »(١) وَقَوْلُهُ :

٢١ ــ أَكْثَـرْتَ في اللَّـوْمِ مُلِحّـاً دَائمـا

لا تلحنـي إنِّـي عسيتُ صَائمـاً(٢)

---

(١) قال الميداني : يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك . انظر مجمع الأمثال ٦٤٠/١ والمستقصى في الأمثال ١٦١/٢ ، وفصل المقال ٤٢٤ وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ واللسان ٣٨/٥ (غور) والغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة .

(٢) البيتان لرؤبة . ديوانه ١٨٥ والخصائص ٩٨/١ والجنى الداني ٤٦٣ وشفاء العليل ٣٣٥/١ .

وَقَدْ أُنِيبَ السينُ مَنَابَ « أَنْ » في خَبَرِهَا قَالَ :

٢٢ ـ عَسَى طَيِّئٌ من طَيِّءٍ بَعْدَ هذِهِ
سَتُطْفِىءُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوَانِحِ[1]

وَهُوَ شَاذٌّ في الاستعمالِ دُونَ القياسِ ، وإذَا كَانَ اسمُهَا « أَنْ » مَعَ المضارعِ فَهِي تامةٌ ، لاستيفاءِ مُقْتَضَاها ، تقولُ : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ أَيْ قَرُبَ خُرُوجُ زَيْدٍ ، وإنَّمَا عَدَلُوا عن التصريحِ بِقَارَبَ و« قَرُبَ » مع المصدرِ لِأَنَّها لا يَتَمَحَّضُ دلالتُه على أَنَّ الفعلَ غيرُ واقعٍ .

وَ « كَادَ » لمُقَارَبِة الفعلِ أيضاً إلاَّ أنها أشدُّ دلالةً على القُرْبِ مِنْ « عَسَى » لِأَنَّها / تفيدُ القربَ تحقيقاً لا تَرَجِّياً ، ولِذَلِكَ يكونُ خَبَرُهَا المُضَارِعَ بدونِ « أَنْ » . ٢٩/ب

وَقَدْ تُحْمَلُ كُلُّ واحدةٍ على أُخْتِهَا فَتُحْذَفُ « أَنْ » عَنْ خَبَرِ « عَسَى » وتَدْخُلُ على خَبَرِ « كَادَ » قَالَ :

٢٣ ـ عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَسْمَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[2]

---

(١) البيت من الطويل وهو لقسام بن رواحة السنبسي ، أو نهشل بن حرى ، أو الحارث بن نهيك شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٧ والمقتصد ٣٥٧ وشرح شواهد الإيضاح ٩٤ .

(٢) البيت من الوافر وقائله هدبة بن الخشرم العذري . ديوانه ٥٤ ، والمقتصد ٣٦٠ ، والمفصل ٣٧٠ وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ والهادي في الإعراب إلى طرق الصواب ١٣٥ .

وقـال :

٢٤ ــ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[1]

وخَبَرْ « كَادَ » مُؤَوَّلٌ باسمِ فاعلٍ منصوبٍ يَدُلُّ عليه قَوْلُهُ :

٢٥ ــ فَأَبْتُ إِلى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آئِبَاً[2]

و« طَفِقَ » و« جَعَلَ » و« أَخَذَ » و« كَرَبَ » وَتُسَمَّى هَذِه الأَفْعَالُ أَفْعَالَ الأَخْذِ «تُسْتَعْمَلُ استعمال « كَادَ » وأَمَّا « أَوْشَكَ » فَتُسْتَعْمَلُ استعمالَ « عَسَى » مَرَّةً و« كَادَ » أُخْرَى .

(١) البيت من الرجز وهو لرؤبة . ديوانه ١٨٢ والخزانة ٩٠/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٩ والهادي في الإعراب ١٣٦ .

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه :

وكَمْ مثلها فارقتها وهي تَصْفُرُ .

وهو لتأبط شرا . ديوانه ٩١ وشرح ديوان الحماسة ٨٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧ وشفاء العليل للسلسيلي ٣٣٥/١ .

« بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ »

وَهُمَا فِعْلَانِ ماضِيانِ لِلحُوقِ تَاءِ التأنيثِ الساكنةِ بِهِمَا ، وقَالَ الكُوفِيُّونَ : اسمانِ مبتدآنِ لِدُخُولِ حَرفِ النداءِ عليهما في : يَانِعْمَ المَوْلَى ، وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ[1] ، وَيُبْطِلُهُ احتمالُ حَذْفِ المُنَادَى . وَفِيهِ[2] أَرْبَعُ لُغَاتٍ ، فَتْحُ النُّونِ مَعَ كَسْرِ العينِ واسكانِها ، وكَسْرُ النُّونِ مَعَ كسْرِ العينِ وإسْكَانِها .

وهُمَا لِلْمَدْحِ العَامِّ ، والذَّمِ العَامِّ ، ولِكُلِّ واحِدٍ فَاعِلٌ ومَخْصُوصٌ مرفوعٌ ويجبُ كَوْنُ فَاعِلِهِمَا مُعَرَّفاً بلامِ الجنسِ أَوْ مضافاً إليه ، لِأَنَّ الحُكْمَ إذَا عُمِّمَ ثُمَّ خُصِّصَ كَانَ أوقعَ في نفسِ السامِع من المُخَصَّصِ / ابتداءً فَإِنَّ المَحْصُولَ بَعْدَ الطَّلَبِ أَعَزُّ من المضافِ بِلَا تَعَبٍ تَقُولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبِئْسَتْ صَاحِبَةُ القَوْمِ دَعْدٌ ، أَمَّا قَوْلُهُ : ٣٠/أ

٢٦ ــ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[3]

فَلِأَنَّ صَاحِبَ قَوْمٍ ، هُوَ صَاحِبُ الرَّكْبِ المضافُ إلى المعرَّفِ ، وَقَدْ يُضْمَرُ الفاعلُ فيهما قَبْلَ الذِّكْرِ ثُمَّ يُفَسَّرُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ

---

(١) انظر الإنصاف المسألة (١٤) حيث مذهب كل فريق وأدلته .

(٢) أي في « نعم » .

(٣) البيت من البسيط وقائلة كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة الخزانة ١١٧/٤ ، والمقرب ٦٦/١ ، والمقتصد ٣٦٥ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٠ .

مِنْ جِنْسِهِ فَيُقَالُ : نِعْمَ فَارِساً بِكْرٌ قَالَ تَعَالَى ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[1] ، أَيْ نِعْمَ شَيْئاً هِيَ ، فَإِنَّ « مَا » هَهُنَا نَكِرَةٌ لَا مَوْصُولَةٌ ولا موصوفةٌ ، وقَدْ يُجْمَعُ بينَ ظهورِ الفاعلِ والمُفَسِّرِ تَأكيداً قَالَ :

٢٧ ــ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[2]

وإِنَّمَا يجبُ كونُ المخصوصِ مِنْ جنسِ الفاعلِ ، لأَنَّ ذِكْرَ الفاعلِ توطئةٌ للمبالغةِ ، وكَونُ المخصوصِ ممدوحاً من حيثُ ذَلِكَ الجنسُ ، فأَمَّا قَوْلُهُ [تعالى] : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[3] فتقديرُهُ مَثَلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ، وَمِثْلُهُ في حذفِ المضافِ قَوْلُهُ ﴿ ساءَ مثلاً القومُ الذَينَ كَذّبُوا ﴾[4] وتقديره مثلُ القَوْمِ ، فإِنَّ « سَاءَ » تُسْتَعْمَلُ استعمالَ « بِئْسَ » ، أَوْ يكونُ الموصولُ صفةً للقومِ ، والمخصوصُ محذوفٌ ، وهو مَثَلُهُم كَمَا في قَوْلِهِ ﴿ فَنِعْمَ المَاهِدُون ﴾[5] وَلَمْ يَقُلْ نَحْنُ ، وَ ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ / أَوَّابٌ ﴾[6] وَلَمْ يَذْكُرْ «أَيّوب » . ٣٠/ب

---

(١) سورة البقرة ٢٧١ .

(٢) البين من الوافر وقائله جرير . ديوانه ١٣٥ والمقتضب ٢/١٥٠ وشرح المفصل ١٣٢/٧ وشفاء العليل للسلسيلي ٦٢٩/٢ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩ .

(٣) سورة الجمعة آية ٥ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٥) سورة الذاريات آية ٤٨ .

(٦) سورة ص آية ٤٤ .

وفي ارتفاعِ المخصوصِ وجهان :

أحـدُهما : أنـه مبتدأٌ والجملـةُ المتقدمـةُ خبرهُ واشتمالُ المعـرَّفِ بلامِ الاستغراقِ على المبتدإِ يَنُوبُ منابَ ضَميرِه كما سَدَّ اشتمالُ نَفْـي الجنسِ على المبتدإِ مَسَدَّ الذكرِ العائدِ إليه من خبرِه في قَوْلِهِ :

٢٨ ــ أَمَّـا الصدورُ فلا صُدُورَ لجعفـرٍ
ولكـنَّ أعجـازاً شديـداً ضَرِيرُهـا[1]

أي مضرَّتُها ، وَكَقَوْلِ الآخر :

٢٩ ــ أَمَّـا القِتَـالُ فَلَا قِتَـالَ لَدَيْكُـمْ
وَلَكِنَّ سيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[2] .

ولقائـلٍ أَنْ يقـولَ : العـامُّ لا يَدُلُّ على الخاصِّ لا مُطَابَقَـةً ولا تَضَمُّناً ولا التزاماً ، وإِذْ لا دِلَالَةَ في الخبرِ على المبتدإِ فلا جوازَ .

والثـاني : أَنَّـهُ خَبَـرُ مُبْتَـدَإٍ محذوفٍ كأنَّـه لما قَالَ : نَعْـمَ الرَّجُـلُ قِيلَ : مَن المَمْدُوحُ ؟ قَالَ : زَيْدٌ ، أَيْ هُوَ زَيْدٌ[3] .

---

(١) البيت من الطويل وهو لرجل من الضباب وقيل لتوبة بن الحمير . الخزانة ٤/٥٥١ والاقتضاب ٣٩٣ ، والمقتصد ٣٦٦ ، وابن يعيش ٧/١٣٤ واستشهد به على أن « نعم الرجل زيد » يشبه قولهم : زيد نعم الرجل . فزيد يدخل تحت الألف واللام كما تدخل الصدور الأولى في البيت تحت الصدور الثانية وهذا الذي سوغ رفعها بالابتداء . والرواية المشهورة : فأما الصدورُ لا صدورَ .

(٢) البيت من الطويل وقائله الحارث بن خالد المخزومي . ديوانه ٤٥ ، المقتضب ٢/٧١ والمنصف ٣/١١٨ والأمالي الشجرية ١/٢٨٥ وشفاء العليل للسلسيلي ١/٣٠٠ ، والمقتصد ٣٦٦ ، والرواية المشهورة : فأما القتالُ لا قتالَ وانظر الهادي في الإعراب ١٣٧ .

(٣) انظر المقتصد ٣٦٩ .

ويُنَاسِبُ « نِعْمَ » « حَبَّذَا » وفِيهِ لُغَتَانِ : ضَمُّ الحاءِ وفَتْحُها ، وأصلهُ « حَبُبَ ذَا » لِأَنَّ الصِّفَةَ منه حبيبٌ ، إلاَّ أَنَّهمَا بَعْدَ التَّرْكِيبِ أُجْرِيَا مجرَى الأمثالِ في عدمِ التَّغَيُّرِ إِذَا جَرَيا على الواحدِ والتثنيةِ والجمعِ ، واسمُ الإشارة فاعلٌ مبهمٌ كالمضمرِ في « نِعْمَ » ولِذَلِكَ فُسِّرَ بمنصوبٍ فقيل : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، إِلَّا أَنَّ اسمَ الإشارةِ لظهورِهِ قد يَسْتَغْنِي عن التفسيرِ فيُقَالُ : حَبَّذَا زَيْدٌ ، و« ذَا » إشَارَةٌ إلى جنسِ الحاضرِ / فَيَشْتَمِلُ على زَيْدٍ ، فَفِي رَفْعِ زَيْدٍ وَجْهَا رَفْعِ المخصوصِ[1] ، ويحتملُ أنْ يكونَ « ذا » زائداً كما في قولهم : ماذا صنعتَ ؟ في أَحَدِ الوجهين[2] ، وَزَيْدٌ فَاعِلُهُ ، وقِيلَ : حَبَّذَا مُبْتَدَأٌ تَغْلِيباً للاسمِ على الفعلِ ، وزَيْدٌ خَبَرُهُ ، واللهُ أَعْلَمُ .

٣١/أ

(١) وجها الرفع في المخصوص هما :
١ ـــ أنه مبتدأ والجملة قبله في محل رفع خبره .
٢ ـــ أنه خبر لمبتدإ محذوف .

(٢) ذا في « ماذا » لها وجهان من الإعراب :
أحدهما : أن تكون اسم موصول فتعرب خبرا عن (ما) الاستفهامية والتقدير ما الذي صنعت ؟
الثاني : أن تكون زائدة ملغاة ، وذلك إن جعلتها مع (ما) كلمة واحدة للاستفهام .

« بَابُ التَّعَجُّبِ »

التَّعَـجُّبُ حَالَـةٌ تَغْشَى الإنسانَ عنـدَ أَدْرَاكِ كَمَـالٍ مَجْهُـــولِ السببِ تَسْتَتْبِعُ الضَّحِكَ ، وللتعـبير عنـه صيغتـان : ما أَفْعَلَـهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ .

أَمَّـا الأولى فَعِنْـدَ سِيَبَوْيـهِ[1] « ما » فيها نكـرةٌ غيـرُ موصوفـةٍ هي مبتدأٌ . وأَفْعَلَ : فِعْلٌ مُتَعَـدٍ بالهمـزةِ ، فَاعِلُـهُ ضميـرُ « ما » والمنصوبُ بَعْدَهُ مَفْعُولُه ، والجملةُ خبرُ « ما » فقـولُك : ما أَحْسَنَ زَيْـداً ، مَعْنَـاهُ شَيْءٌ جَعَلَه ذَا حُسْنٍ ، وإنَّمَا كَانَ المُبْتَدَأُ فيها نكـرةً غير مَوصوفـةٍ لأَنَّهُ سَبَبُ الفِعْـلِ المُتَعَـجَّبِ مِنْـهُ ، فَلْيَتَمَـحَّضْ تنـــكيرُهُ ، فإِنْ قُلْتَ : مَا سَبَبُ عَظَمةِ اللهِ في قَوْلِكَ : ما أَعْظَمَ شَأْنَه ؟ قُلْتَ : ذَاتُه تَعَالَى .

قال الأخفشُ[2] : «ما» موصولةٌ بالجُمْلَةِ ، وخبرُها شيءٌ محذوفٌ ، وهو ضعيفٌ ، لِأَنَّ المَعْنَى ما ذَكَرْنَا فَالْحَذْفُ لَاغٍ ، قَالَ بَعْضُهُـمْ[3] :

---

(١) قال سيبويه ١/٣٧ : « ونظير جعلهم وحدها اسما قولُ العرب إني مما أن أصنـع أي من الأمـر أن أصنع فجعل « ما » وحدهـا اسما » . وقـال السيرافي : « قوله ما احسن عبـد الله » « ما » عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة وأحسن فعل ماضي .. الخ هامش الكتاب ١/٣٧ .

(٢) انظر المقتصد ٣٧٥ فقد نص عليه وأبطله بأمرين ، وكذلك الرضي في شرح الكافيـة ٢/٣١٠ ، والمبرد في المقتضب ٤/١٧٧ .

(٣) نسب لابن درستوية والفراء في يعيش ٧/١٤٩ .

هي استفاميةٌ وفيها تَفْخِيمٌ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلاً أَيَّ رَجُلٍ ،ــ وَلُزُومُ صِيغَةِ المُضِيِّ لوقوعِ الفعلِ الذي يتعجبُ منه .

وأمّا[1]/ الثانيةُ[2] فَصُورَتُها أَمْرٌ ومَعْنَاهُ خَبَرٌ ، فَأَحْسِنْ بِزَيدٍ ٣١/ب تَقْدِيرُهُ: أَحْسَنَ زيدٌ ، أَيْ صَارَ ذَا حُسْنٍ ، لأَنَّهَا لَوْ كانتْ أمراً مَحْضاً لَلَحِقَهَا اختلافُ الضمائرِ بحسبِ اختلافِ المخاطبِ ، ولَمْ يقولُوا : يَارَجُلُ أَكْرِمْ بزيدٍ ، ويا رَجُلَانِ أكرِمْ بِهِ ، ويَا رِجَالُ أَكْرِمْ بِهِ ، والباءُ زائدةٌ في المرفوعِ كقولِهِم بِحسبِك زيدٌ « وَكَفَى باللّهِ شَهِيداً »[3] ، وغُيِّرت الصيغةُ لِتَغَيُّرِ المَعْنَى ، وأُلْزِمت الباءُ فيها بخلافِ المثالين .

وعن جَارِ الله : « أَنَّه أمرٌ لِكُلِّ واحدٍ ، بِأَنْ يَجْعَلَ زيداً كريماً ، أي يَصِفُهُ به ، والباءُ زائدةٌ في المنصوبِ كـ « هِيَ » في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلا تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ ﴾[4] ثُمَّ جَرَى مجرى المثلِ فَلَمْ يُغَيَّرْ عن لفظِ الواحدِ »[5] .

ولا يُصَاغُ التَّعَجُّبُ إلاّ من مُجَرّدِ الثلاثي ، لانّه يَجبُ أَنْ يكونَ من الأفعال الغَرِيزِيَّةِ ؛ فإنَّ الوصفَ العارضَ يسهلُ تَعَرُّفُ سببِهِ

---

(١) قوله « وأما » مكررة في النسخة .
(٢) وهي الصيغة الثانية « أفعل به » .
(٣) سورة النساء آية ١٦٦ .
(٤) سورة البقرة آية ١٩٥ .
(٥) المفصل ٢٧٦ .

بالـدورانِ ، ولا يكـونُ كامـلاً فلا يتعـجبُ منـــه ، والغريـــزيُّ بنـــاؤُه « فَعُلَ »[1] ، وقولُهم : ما أضربَه كأنَّهم جَعَلوا الضربَ غريزياً ثم تَعَجَّبُوا منه ، فَلَوْ لَمْ يُجْعَلْ لازماً لتعـدَّى إلى مفعـولين بَعْـدَ دُخـولِ الهمـزةِ ، فقيلَ : مَا أَضْرَبَ زيداً عمراً ، هَذَا خُلْفٌ .

ولما كانت العيوبُ والألوانُ بابُهُمَا افعلَّ وافعالّ كاعورَّ واشهابَّ لم يأتِ منها صيغةُ التعـجبِ . وقيـل الخِلَـقُ /إنَّمَا لا يُتَعَجَّبُ منها ، لِأَنَّ الخِلْقَةَ كالجزءِ ، وكَمَـا لا يُقَـالُ : ماأَرْأَسَه لِعَظِيـمِ الـرأسِ ، لا يُقَـالُ : ماأَقْصَرَه لِبَيِّنِ القِصَرِ ، وما زَادَ على ثلاثةِ أحرفٍ تقديـراً يُلْحَـقُ بالزائـدِ لَفْظاً فَلا يُقَالُ : مَا أَعْـوَرَهُ لأَنَّ عَوِرَ تَقَدِيـرُهُ اعْـوَرَّ ، فالعيـنُ في تقديـرِ السكونِ وإلاَّ انقلبت الواو لفتحةِ ما قبلها ألفاً ، كَـ «قَالَ » فإن أردتَ التعجبَ من الزائدِ على الثلاثةِ أخذتَ من الثّلاثي فعلاً يدلُّ على المبالغةِ وصِغْتَ منه بنـاءَ التّعـجبِ وجعـلتَ مصدرَ الزائـدِ مفعُـولاً فَقـلتَ : مَا أَبلغَ احْمرَارَهُ .

١/٣٢

(١) أي بالاستقراء ، وذلك نحو كرم ، وحسن .. الخ .

فَصْـــلٌ

لَمَّـا اشتـركَ أفعـلُ التفضيـلِ وَصِيغَتَـا التَّعَـجُّبِ في أَنَّ الشيءَ قَدْ تَفَاقَمَ في الصِّفَةِ المذكورةِ على أشكالِهِ اتحدت الصيغُ الثلاثُ في أنَّهـا لم تُبْنَ إلاَّ مِنْ مُجَـرَّدِ الثلاثـي لما سُقْتُ إلَيْـهِ من العِلَّـةِ آنفـاً ، فإذَا رُمْتَ التَّفْضِيـلَ فِيمَـا زَادَ عَلَيـهِ بَنَيْتَ من الثُّلَاثِـيِّ مِمَّا عُلِّقَ على المُبَالَغَـــةِ « أَفْعَلَ » ونَصَبْتَ مصدرَ الزائِدِ بالتمييزِ ، فَقُلْتَ : زَيْـدٌ أَبْلَـغُ مِنْ عَمْـرٍو إفْضَالاً ، أَمَّا قَوْلُهُمْ : ماأَوْلَاهُ لِلْخَيْرِ ، وما أَعْطَاهُ لِلْمَـالِ ، ومَـا أَفْقَـرهُ ، من الإِيلَاءِ والإِعْطاءِ والافْتِقَارِ فَشَاذٌ .

واعلَمْ أَنَّ التعجبَ يكونُ من فِعْلِ الفاعلِ فإِنَّ صدورَ الفِعْـلِ قَدْ يَكُونُ غَرِيزِيّاً ، وأَمَّا كَوْنُ / الشيءِ مفعولاً فلا ، وَلِأَنَّ فِعْـلَ التَّعَـجُّبِ قَدْ دَخَلَتْهُ همزةُ التَّعَدِّي ، وَهِيَ تُصَيِّرُ المَفْعُـولِ فاعـلاً في المَعْنَـى ، اعتُبِـرَ بأضربتُ زيداً عمراً ، ومفعولُ بناءِ المجهولِ مفعولٌ في المَعْنَـى دائمـاً فلا تَقُولُ : ما أَضْرَبَ عمراً ، متعجباً من مَضْرُوبِيَّتِهِ . ٣٢/ب

وقياسُ « أَفْعَلُ » أَنْ يكونَ للتفضيـلِ على الفَاعِـلِ وأمـا قَوْلُهُـم : « أَشْغَـلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْـنِ »(١) « وأَزْهَـى مِنْ دِيكٍ »(٢) وهُـوَ أَشْهَـــرُ وأَعرفُ فَنَادِرٌ ، وأفعلُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

---

(١) قصة المثل مشهورة ، وذات النحيين خولة الهذلية ، انظر الكامل للمبرد ٣٠٠/١ والفاخر ٨٦ وفصل المقال ٥٠٣ والدرة الفاخرة ٢٦٠/١ ، ٤٠٤/٢ ، والمرصع ٣٣٥ وجمهرة الأمثال ٥٦٤/١ والوسيط في الأمثال ٤٥ .

(٢) مجمع الأمثال ٤٥٩/١ .

أَنْ يكونَ مَصْحُوباً بِـ « مِنْ » ، ومُعَرَّفاً بِالـلَّامِ ، ومُضَافاً ، أَمَّا هِي فِي الحالَةِ الأُولَى فَنِكِـرَةٌ دائمـاً ، لِأَنَّ تَخَصُّصَهَا بِـ « مِنْ » يُغْنِيهَا عَنْ اللَّامِ ، ويقعُ بلفظِ الواحِدِ عَلَيْهِ وعَلَى المُثَنَّى والمَجْمُوعِ والمُذكَّرِ والمؤَنَّثِ . لأَنَّ « مِنْ » ذُنَابَتُهُ[1] المُتَمِّمَـةُ فَلَا تَقَـعُ علامـاتُ هَذِهِ الأشياءِ قَبْلَهَا ولا بَعْدَهَا ؛ لأَنَّها حَرْفٌ .

وأَمَّا الثانيـةُ فَتَلْحَقُها صِيغُ هَذِهِ الأَشيـاءِ تَقُـولُ : الأَفْضَلُ ، الأفضلَانِ الأَفَاضِلُ ، الفُضْلَى ، الفُضْلَيَانِ وَالفُضَّلُ .

وأَمَّا فِي الثالثةُ : فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي إلحاقَ العلاماتِ وتَرْكِهَا ، لِأَنَّهَا واقعةٌ بَيْنَ الرُّتْبَتَيْنِ ، لِكَوْنِهِ مُبَيَّناً بِمَا بَعْدَهُ ومعرفةً ، وقَدْ تُحذَفُ منه « مِنْ » لَفْظاً لا تقديراً قَالَ تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى ﴾[2] أَيْ أَخْفَى مِنَ السِّرِّ ، وقَالَ الشَّاعِرُ :

٣٠ ــ / يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلا ۝ أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أولا[3] ٣٣/أ

أَيْ أولَ من هذا العامِ ، فَإِنَّ « أَوَّلَ » أَفْعَلُ ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلٌ كآبَلَ بدليلِ الأولى والأول ، ومنه قولُكَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، وأَعْلَمْ أَنَّ « آخَر » أَفْعَلُ قَد الْتُزِمَ مَعَهُ حَذْفُ « مِنْ » لِدَلَالَةِ مَا تقَدَّمَ ، فإِنَّكَ إِذَا

---

(١) ذنابته : مؤخرته وما بعده ، مشتقة من الذنب .

(٢) سورة طـه آية ٧ .

(٣) البيتان من الرجز ولم يعرف قائلهما . الكتاب ٤٧/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٣٤/٦ .

قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وأَخِيهِ ورَجُلٍ آخرَ ، كان معناه : ورَجُلٍ أَشَدَّ تأَخُّراً مِنْ أخى زَيْدٍ وَلَمَّا اُلتُزِمَ حَذْفُ « مِنْ » ثُنِّيَ وجُمِعَ ، وعَنْ صَدْرِ الأَفَاضِلِ[1] : أنه معدولٌ عن اللاَّمِ حُكْماً ، ومُنَكَّرٌ معنىً ، وإنَّما استُعْمَلَتْ « دُنْيا »[2] بغيرِ لامٍ لِغَلَبَةِ الاسميَّةِ عليها كقوله :

٣١ ــ وإنْ دَعَوْتِ إلَى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ
يَوْماً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا[3]

---

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي ، وانظر التخمير السفر الثاني لوحة ٤٤ من نسخة المتحف البريطاني رقم ٣٧٤٠ (OR) .

(٢) أي الدنيا استعملت هنا بغير ألف ولام وبغير إضافة مع أنها معرفة ، وقد قلتم : أفعل التفضيل إذا كان معرفة فلا بد من الألف واللام أو الإضافة ، والدنيا أصلها دنوي قلبتِ الواو ياء وهي تأنيث الادنى بهذا الاسم لأنها أقرب إلينا من الآخرة ، وقوله : لغلبة الاسمية عليها يعني أن الدنيا غلبت عليها الاسمية .... وبعد عنها معنى التفضيل فصارت اسماً كسائر الاسماء فيجوز استعمالها بغير الألف واللام وإن كان الأصل أن تستعمل مع الألف واللام وهذه من الصفات الغالبة ، ويعني بالصفات الغالبة : الصفات التي غلبت على شيء معين من بين أجناسه كالنجم فإنه غلب مِنْ بين النجوم على الثريا وكذلك الدنيا غَلَبَتْ على الزمان المتقدم على الآخرة ، فالقياس أن يقال : الدنيا لكل مؤنث هو أقرب من غيره ولكن ترك القياس ولم يستعمل إلا في الزمان المتقدم على الآخرة ، فإذا استعملت في غير هذا المعنى يجب أن يذكر موصوفه » انتهت الحاشية .

(٣) البيت من البسيط وقائله بشامة بن حزن النهشلي . شرح ديوان الحماسة ١٠١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦ الخزانة ٥١٠/٣ والحلي تأنيث الأجل ، يقول : ان أشدت بذكر خيار الناس بجليلة نابت أو مكرمة عرضت وسنحت فأشيدي بذكرنا أيضاً .

مُقَدِّمةٌ : لِعَوَامِلِ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ ، لَمَّا كَانَت الجملةُ الاسميةُ دَالَّةً على ثباتِ نسبةٍ بينَ المبتدإِ والخبرِ ، سَاكِتَةً عن تأكُّدِ تِلْكَ النسبة وخَوَرِها ومُضِيِّها وغبُورِهَا ، وكونِها معلومةً أو مظنونةً ، وغيرَ ذَلِكَ ، زِيدَتْ ألفاظٌ على الجملةِ تفيدُها معانِيَ وتَغَيَّرَ إعرابِ جُزأيها لِتَغَيُّرِ المَعْنَى ، وهي أصنافٌ ثلاثةٌ « كَانَ وأخواتُها » و « إنَّ وأخواتُها » و« ظننتُ وأخواتُها » .

« بَابُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا »

وَهِيَ : كَانَ ، وصَارَ / وَأصبحَ وَأَمسَى ، وأضحَى ، وظَلَّ ، ٣٣/ب وبَاتَ ، وَمَا زَالَ ، ومَا بَرِحَ ، وَمَا انْفكَّ ، ومَا فَتِيءَ ، ومَا دَامَ ، وَلَيسَ ، وَمِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا « آضَ » ، وعَادَ وغَدَا ، وراحَ ، وقد وَرَدَ « جاءَ » بِمَعْنَى صَارَ في قَوْلِهِمْ : « مَاجَاءَتْ حَاجَتَكَ »[١] ومثله « قَعَد » في قَوْلِ بَعْضِهِمْ : « أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبَةٌ »[٢] .

وَتُسَمَّى أَفعالاً نَاقِصَةً لِأَنَّها تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ولا تُفِيدُ الحَدَثَ ، فَلِهَذَا احتَاجَتْ إلى خَبَرٍ دالٍّ على الحدثِ يَسُدُّ خَلَلَها فَيَصِيرُ الفِعْلُ مَعَهُ تَامًّا .

---

(١) شفاء العليل ٢٩٣/١ .

(٢) اللسان ٣٦٣/٣ (قعد) .

أَمَّا « كَانَ » فَعَلى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ :

نَاقِصَةٍ دَالَّةٍ على مُطْلَقِ الزَّمَانِ وفَائِدَتُهَا اقترانُ مَضْمُونِ الجملةِ بالزمانِ المَاضِي .

وتَامةٍ بِمَعْنَى « وُجِدَ » كَقَوْلِهِمْ : كَانَت الكَائِنَةُ ، والمَقْدُورُ كَائِنٌ ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1] .

وَزَائِدَةٍ كَقَوْلِهِ :

٣٢ ـ سَرَاةُ بَنِي بَكْرٍ تَسَامَى
عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[2]

ومتحملةٍ لضميرِ الشَّأْنِ أو القِصَّةِ ، وقَوْلُه تَعَالى : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾[3] يَحْتَمِلُ الأَوْجُهَ المذكورة .

ومتضمنةٍ معَنَى « صَارَ » كقوله تعالى ﴿ كَيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾[4] ، وقولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) سورة البقرة ١١٧.

(٢) البيت من الوافر ولم يعرف قائله . التبصرة والتذكرة للصميري ١/١٩٢ والمفصل ٢٦٥ وشرح المفصل ٧/٩٨ والخزانة ٤/٣٣ والشاهد فيه زيادة « كان » .

(٣) سورة ق آية ٣٧ .

(٤) سورة مريم آية ١٢ .

٣٣ ــ بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا
قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا(١)

والحقُّ أَنَّهَا/ أربعةٌ فإنَّ المُتَحَمِّلَةَ لِضَمِيرِ الشأنِ ناقصةٌ ٣٤/أ
أيضاً أو تامة والجملة بعدها حكاية ضميرها .

وأمّا « صَارَ » فَمَعْنَاه الانتقالُ ، تَقُولُ : صَارَ الطِّينُ خزفاً ، وصَار زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو .

وأما « أَصْبَحَ ، وأَمْسَى » ، و« أَضْحَى » فَلَها ثلاثةُ مَعَانٍ :

اقترانُ مضمونِ الجملةِ بالأوقاتِ الخاصةِ التي هي الصباحُ والمساءُ والضّحَى على طريقةِ « كَانَ » ، والدُّخولُ في هَذِهِ الأوقاتِ كَأَظْهَرَ وَأَعْتَمَ ، وهي تامةٌ على هَذَا الوجهَ قَالَ :

٣٤ ــ وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى
إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا(٢)

والصَّيْرُورَةُ كَقَوْلِكَ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، قَالَ عَدِيٌّ :

---

(١) البيت من الطويل وقائلة عمرو بن أَحْمَر الباهلي . ديوانه ١١٩ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ونسبه لابن كنزة .

(٢) البيت من الطويل وقائلة عبد الواسع بن أسامة . المفصل ٢٦٦ وشرح المفصل ١٠٣/٧ والأشموني ٣٣٦/١ وشفاء العليل ٢٨٦/١ والهمع ١١٦/١ والدرر ٨٥/١ .

٣٥ ــ ثُمَّ أَضْحَـوا كَأَنَّهـم وَرَقٌ جَفَّ
فَأَلْـوتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ[١] .

وأَمَّـا « ظَلَّ » و« بَاتَ » فَلَهُمَـا معنيـان : الاقتـرانُ بوَقْتَيهْمَـا ، والانتقـالُ قَالَ تَعَـالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُـمْ بِالأُنْثَـى ظَلَّ وَجْهُـهُ مُسْوَدّاً ﴾[٢] .

أما التي في أوَائِلِها «ما» فَمَعْنَاهَا استمرارُ الفعلِ بفاعِلـه في زمـانِ وجودِه ، و«ما» في «مَادَامَ» مصدريةٌ إذَا قُلْتَ : أَجْلِسُ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً ، فَمْعَنَاهُ مُدَّةَ دوامِ جلـوسِ زَيْـدٍ ، فَحُـذِفَتِ المدةُ وأُقِيـمَ « ما » المصدريـةُ مُقَامهَـا ، وإذَا أَردت بها نفـيَ الـدوامِ / فَمَـا دَامَ تامـةٌ . ٣٤ / ب

وأما في البواقي فحـرفُ نفـيٍ داخلٌ على فعلٍ دَالٍّ على النفـي ، فَصَيَّر مَعْنَاهُ إِثْبَاتاً ، ولِهَذَا لا تَدخلُ «إلاَّ» على خبرِها لأَنَّها لنـقضِ النفـي ولا نفـيَ ، وقـد تُحـذَفُ عنها « ما » وفي التنزيـلِ ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُـرُ يُوسُفَ ﴾[٣] ، وَقَالَ :

---

(١) البيت من الخفيف وقائلة عدي بن زيد العبادي . المفصل ٢٦٦ ، والجمـان في تشبيهات القـرآن ٢٨٥ وشفاء العليل ٢٩٠١/١ ، وشرح المفصل ١٠٤/٢ .

(٢) سورة النحل آية ٥٨ .
وفي الحاشية « ظل زيد قائماً استقرت له الصفة نهاره ، وبات استقرت له ليلة ، وأما قوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيم ﴾ ، فعلى الباب لظهور الصفة فيه نهارًا » .

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ والمشهور هنا أن المحذف « لا ».

٣٦ ـ تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيـ

ـتَ بِهَا لِكٍ حَتَّى تَكُونَه [١]

وأذَا أردتَ بالزوالِ الافتراقَ فـ « مَازَالَ » تَامةٌ وكَذا أَخَوَاتُها ، قَالَ ذُو الرُّمَةِ :

٣٧ ـ حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً

عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَداً قَفْرا [٢]

وَأَمَّا « لَيسَ » فَمَعْنَاهَا نَفْيُ مَضْمُوْنِ الجُملةِ فِي الحَالِ ، وأصْلُهُ « لَيِسَ » كَـ « صَيِدَ » فإن مفتوح العين لا يخفف لا يقال : جَمْلٌ كما قيل فخْذ وعن بعضِ البصريين[٣] أَنَّهُ حَرْفٌ واسْتَدَلُّوا بِبُطْلاَنِ عَمَلِهِ عِنْدَ دُخُوْلِ « إلاَّ » عَلَى خَبَرِهِ فِي قَوْلِهِمْ : « لَيْسَ الطيبُ إلاّ المسكُ » برفعِ المسكِ تشبيهاً بـ « ما » .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وقائلة خليفة بن نزار وهو جاهلي . فصل المقال ٦٤ والإنصاف ٨٢٤/٢ وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، والعيني ٠٧٥/٢ ، والشاهد فيه حذف حرف النفي والتقدير : ما تنفك .

(٢) البيت من الطويل . ديوان ذي الرمة ١٧٣ . والكتاب ٤٢٨/١ والأعلم ٤٢٨/١ ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٣ والمحتسب ٣٢٩/١ والأمالي الشجرية ١٢٤/٢ والبحر المحيط ٤٨٣/١ والتذييل والتكميل : ١٣٩/٢ والجني الداني ٥٢١ والمغنى ٧٦/١ واللسان ٤٧٧/١٠ (فكك) وشفاء العليل ٣٠٠/١ والحراجيج جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة الضامرة ، والخسف هنا أنْ تبيت بغير علف . والشاهدِ فيه أن « ما تنفك » تامة ، انظر شرح المفصل ١٠٧/٧ .

(٣) هو أبو علي الفارسي وجماعة من أصحابه وابن شقير . المشائل الحلبيات ٢١٩ والمشائل المنثورة ٢٠٧ والجني الداني ٤٩٤ ومغنى اللبيب ٣٨٧ .

وأما « عَادَ » و « آض » فلهما معنييان : الصيرورةُ ، فيكونان ناقصين ، والرجوعُ وهُمَا تَامَّانِ إذَنْ .

وأمَّا « غَدَا » فلها معنيان : الاقترانُ بالغُدْوَةِ ، والسيرُ فيها ، وعلى الثاني تامةٌ ، وكذا « رَاحَ » . وَ « كَانَ » أُمُّ البَابِ لاشتمالِها على الكونِ الشَّامِلِ كُلِّ شَيْءٍ ، / وَلأنَّهَا أَكْثَرُ في كَلاَمِهِمْ ، ولِهَذَا خُفِّفَتْ بِحَذْفِ النُّونِ في « لَمْ يَكُ » ، وَلأَنَّ سَائِرَ أَخَوَاتِها تَقَعُ أَخباراً لَهَا ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ أَصْبَحَ مُنْطَلِقاً ، وَلاَ يَنْعَكِسُ . ٣٥ / أ

فَهَذِهِ الأَفْعَالُ تَرْفَعُ المُبْتَدَأَ فَيُسَمَّى اسْمَهَا وتَنْصِبُ الخَبَرَ فَيُدْعَى خَبَرَهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ حَكَمْتَ عَلَى رَفْعَةِ الاسمِ بأنها رَفْعةُ المُبْتَدَإِ ، وَعَمِلَ « كَانَ » في الخَبَرِ فَحَسْبُ .

قُلْتُ : الابتداءُ زَالَ بِنَفْيِ جزئِهِ وهُو التَّجَرُّدُ فَأَنَّى يَبْقَى مُقْتَضَاهُ ؟

قَالَ الكُوفِيُّونَ : خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ عَلَى القَطْعِ أَيْ الحَالِ وتَوَقُّفَ الكلامِ عليه وجوازُ إِضْمَارِهِ فِي قَوْلِهِ :

٣٨ ــ دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي
رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا[1]

---

(١) البيتان من الطويل وقائلهما أبو الأسود الدؤلي . ديوانه ١٢٨ ، والإنصاف ٨٢٣ ، الخزانة =

فَإِنْ لا يَكُنْهَـــا أَوْ تَكُنْـــهُ فَإِنَّـــهُ
أَخُوهَـــا غَذَتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِبَانِهَـــا

يَدْفَعُهُ : وَمَرْفُوعُها مُشَبَّهٌ بالفَاعِلِ ، وَمَنْصُوبُها بِالْمَفْعُولِ ، فَإِنَّ قَوْلَكَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً مِثْلُ قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً .

وَعِنْدِى أَنَّ اسمَ « كَانَ » فَاعِلٌ لِدُخولِهِ تَحْتَ حَدِّهِ[1] ، نَعَمْ خَبَرُهُ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ .

= ٤٢٦/٢ والثاني في الكتاب ٢١/١ والمقتضب ٩٨/٣ .
والشاهد في قوله : ﴿ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ ﴾ حيث جاء بخبر « تكن » ضميراً ، والضمير لا يقع حالا بحال ، وهو رد على الكوفيين القائلين إنَّ خبر كان ينتصب على الحال .
انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ٨٢١ المسألة (١١٩) .

(١) هذا ما ذهب إليه المبرد في المقتضب ٨٦/٤ حيث قال : « وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكنا أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد ، ... وإنما مجاز هذه الأفعال ... مجاز الابتداء والخبر » .
وانظر كذلك الهمع ١١١/١ .

فَصْــــلٌ

ويجوزُ تَقَـدُّمُ أَخبارِهـا على أسمائِهـا لِجَـوَازِ تَقَـدُّمِ المفعـــولِ على الفاعِـلِ وأَمَّـا على الأفعـالِ أَنْفُسِهـا فَفِيـهِ تفصيـلٌ : وهـوأَنَّ ما كَانَ في أَولِه / « ما » لا يجوزُ تقديمُها عليها ، لِأَنَّهَا إِمَّا نَفْيٌ أَوْ مصدريةٌ ، ولا يتقدمُ عليهما ما في حَيِّزِهِمَا ، وَذَهَبَ الكوفيون ــ سِوَىَ الفراءِ ــ إِلَـى جَوَازِ التقـدمِ عَلَـى « ما » النافيـةِ لزوالِ النفـي ، وَلِأَنَّهُ يَجُـوزُ في « لَنْ يَزَالَ » وَلَا يَزالُ وَلَمْ يَزَلْ فَلْيَجُزْ في « مَا زَالَ » بالقياسِ . ٣٥/ ب

وأما « لَيْسَ » فَمَـنْ جَعَلَـهُ حرفاً مَنَـعَ مِنْ تَقَـدُّم خَبَـرِهِ عَلَيْـه ، والجَاعِلُوهُ فِعْلاً فَمِنْهُـمْ مَنْ جَوَّزَهُ قِيَـاساً وَمِنْهُـمْ مَنْ مَنَـعَ ، لِأَنَّهُ جَامِـدٌ قَوِيُ الشَّبَهِ بِالْحَرْفِ (١) .

وأَمَّا البَوَاقِي فَيَجُوزُ التَّقَدُمْ عَلَيْهَا تَقَدُّمَ المفعولِ عَلَى الفِعْلِ .

والشُّرُوطُ المُعْتَبَرَةُ في المُبْتَـدَإِ والخَبَـرِ مُقَـــرَّرَةٌ في اسمِ « كَانَ » وَخَبَرِهَا سِوَىَ التَّجَرُّدِ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٩ ــ كَأَنَّ سَبِيئَـــــــةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَلٌ وَمَـــاءُ(٢)

(١) انظر التفصيل في الهمع ١١٧/١ .

(٢) البيت من الوافر وقائلة حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . ديوانه ٥٩ ، وهو في الكتاب ٢٣/١ والأعلم ٢٣/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٢٠ وشرح أبيـات سيبويـة لابـن=

إِنَّمَا جُعِلَ النَّكِرَةُ اسماً والمَعْرِفَةُ خَبراً لِضَرُورَةِ القَافِيةِ ، وَكَذَا قَوْلُ القطَامِي :

٤٠ ــ قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا
وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا[(١)]

= السيرافي ١/٥٠ والمقتضب ٤/٩٢ والمحتسب ١/٢٧٩ والحجة في علل القراءات السبع ١٧١ والمفصل ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٧/٩١ والتذييل ٢/١٣٥ والمغني ٢/٥٠٥ الخزانة ٤/٤٠ والهمع ١/١١٩ والدرر ١/٨٨ وبيت رأس اسم لقريتين في كل منهما كروم كثيرة ينسب إليهما الخمر ، إحداهما ببيت المقدس وقيل بيت رأس كورة بالأردن ، والأخرى من نواحي حلب ، معجم البلدان ١/٥٢٠ .
والشاهد فيه مجيء المبتدإ نكرة والخبر معرفة ضرورة .

(١) البيت من الوافر وهو في ديوان القطامي ٣١ والكتاب ١/٣٣١ ، والأعلم ١/٣٣١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٩ والمقتضب ٤/٩٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ١٤٢ الخزانة ٤/٣٩١ والإيضاح ٩٩ . والشاهد فيه مجيء المبتدإ نكرة والخبر معرفة ضرورة .

فَصْــــلٌ

المبتدأُ قَدْ يكـونُ ضميـرَ الشأن والحديثِ أو الـقصةِ ، ويُسَمِّيـهِ الكوفيون مَجْهُولاً[1] ، وَلَهُ خَوَاصٌّ عَشْرٌ :

لا يكـونُ لَهُ مرجـوعٌ إِلَيْـهِ ، وَلاَ يَجُــوزُ إِظْهَـــارُهُ وَلاَ يَسُوغُ العَطْـفُ عَلَيْـهِ ، وَلاَ البَـدَلُ / مِنْـهُ وَلاَ تَأكِيـدُهُ ، وَلاَ يَكُـونُ خَبَـرُهُ إِلاَّ جُمْلَةً ، وَلاَ يَكُـونُ خَبَـرُهُ ذَاتَ رَاجِـعٍ إِلَيْـهِ ، وَلاَ يَجُـوزُ تَقْدِيـمُ خَبَـرِهِ عَلَيْـهِ ، وَلاَ يَكُـونُ ضَمِيـرَ المُتَكَلِّـمِ وَالْمُخَـاطَبِ ، بَلْ إِمَّا لِلْغَـائِبِ أَوْ الغَائِبَةِ ، مِثَالُهُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] قَالَ الشَّاعِرُ : ٣٦/أ

٤١ ــ وَلَا أُنْبَــأَنَّ أَنَّ وَجْــهَكِ شَانَـــهُ
خُمُــوشٌ وَإِنْ كَانَ الحَمِيــمُ حَمِيــمُ[3]

وَإِنَّمَـا يُؤَنَّثُ إِذَا كَانَ في الكَـلَامِ مُؤَنَّثٌ قَالَ تَعَالَـى ﴿ فَإِنَّهَـا لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾[4] وَقَالَ : ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُـمْ آيَـةً أَنْ يَعْلَمَـهُ عُلَمَـاءُ بَنِي إِسْرَائِيـلَ ﴾[5] ، فَإِنَّ تَأنِيـثَ « تَكُـنْ » لَا يَكُـونَ لِـ «آيَـةٍ » فَيَلْزَمُ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٤ وتسهيل الفوائد ٢٨ .

(٢) سورة الاخلاص آية ١ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة عبد القيس بن خفاف البرجمي وهو في نوادر اللغة لأبن زيد ١٢٦ ، والمقتصد ٤٢٤ ، والإيضاح ١٠٥ وابن الشجرى ٢/٣٣٨ .

(٤) سورة الحج آية ٤٦ .

(٥) سورة الشعراء آية ١٩٧ .

وفي التيسير ١٦٦ : « ابن عامر (أو لم يكن) بالتاء (لهم آية) بالرفع ، والباقون بالياء=

كَوْنُ الاسمِ نَكِرَةً والخَبَرِ مَعْرِفَةً .

« فائدةُ ضمير الشأن »

وَفَائِدَتُهُ تَفْخِيمُ شَأْنِ الخَبَرِ فِي قَلْبِ المُخَاطَبِ بِالْتَنْبِيهِ عَلَيْهِ مُجْمَلاً ثُمَّ التَّبِيينُ لَهُ مُفَصَّلاً ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ « كَانَ » استَتَرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ غَائِبٍ مَرْفُوعٌ ، وإِنْ اتَّصَلَ به « إِنَّ » بَقِي بَارِزاً ، لِأَنّ الحَرْفَ لَا يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ ، وَكَذَلِكَ « ظَنَنْتُ » لأَنَّ المَفْعُولَ لَا يَسْتَكِنُّ .

« ضمير الفصل »

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يتوسطُ بينَ المبتدإِ وخبرِه إِذَا كَانَ الخبرُ معرفةً أو مشابهاً لَهاَ في إبائِه قُبولَ حرفِ التعريفِ « كَأَفْعَلَ مِنْهُ » ضميرٌ مُنْفَصِلٌ مرفوعٌ صورةً لَا حَظَّ لَهُ مِنْ الإعرابِ يُفيدُ التمييزَ بينَ الخبرِ والصفةِ / وضرباً من التوكيدِ وَلِهَذَا سَمَّاهُ البصريُّونَ فَصْلاً ، أَيْ فَاصِلاً ، ويُسَمِّيه الكوفيون عِماداً[1] لأنه مُعْتَمِدُ بيانِ الغرضِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ ، وَعَمْرٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ ، وَيَبْقَى مُتوَسِّطاً بَعْدَ دُخُولِ العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ عَلَيْهِ ، قَالَ تَعالَى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقَّ ﴾[2] وَقَالَ : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أقلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً ﴾[3]

٣٦ / ب

= والنصب » ، وانظر أيضا معاني الفراء ٢٨٣/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٧٠/٢ .

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٩ والإنصاف ٨٠٦/٢ المسألة (١٠٠) .

(٢) سورة الأنفال آية ٣٢ .

(٣) سورة الكهف آية ٣٩ .

وَتَقُولُ : إنّ زيداً لَهُو المنطلق فتدخلُ عَلَيْه لامُ الابتداءِ لِصُلُوحِهِ للابتداءِ ، فَإِنَّ مِن العربِ مَنْ يَجْعَلُهُ مبتدأً ويرفعُ ما بعدَه بالخبريَّةِ ، وَتَعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ الحديثَ المَرْوِيَّ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يكونَ أَبواهُ هُماَ اللذَّانِ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصِّرَانِهِ ويُمَجِّسَانِهِ »[1] فِيه سَبْعَةُ وجُوهٍ :

أَنْ يُجْعَلَ اسمُ يكونُ ضميرَ الشأنِ ، و « أَبَواه » مبتدأً و « هُمَا » إِمَّا فَصْلٌ وَ « اللَّذَانِ » خَبَرُ المُبْتَدَإِ ، والْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ خَبَرُ كَانَ ، أَوْ «هُمَا» مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ «اللَّذَانِ» والجُمْلَةُ خَبَرٌ لـ « أَبَوَاه » والمجموعُ منصوبُ المَحَلِّ ، وأَنْ يَكُونَ الاسمُ لـ « أبواهُ » و « هُمَا » إمَّا مُبْتَدَأٌ أَوْ فَصْلٌ فَيَتَعَيَّنَ « اللَّذَيْنِ » إذَنْ وأَنْ يكونَ ضميرُ مولودٍ الاسمَ ، وفي « هُمَا » الوجهانِ مَعَ وَجْهٍ ثَالِثٍ وَهُوَ كَوْنُ « أَبواهُ » وَمَا بَعْدَهُ / مَنْصُوبَ المَحَلِّ عَلَى الحالِ عَن الضميرِ و « يَكُونُ » تامة وَوَاوُ الحالِ مَحْذُوفٌ ، ويأتي بعضُ هَذه الأَوْجُهِ في قَوْلِه : ٣٧ / أ

٤٢ ـ إِذَا مَا المَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبَسٌ
فَحَسْبُكَ مَا تُرِيدُ مِن الفَخَارِ[2]

وَتَقُولُ : مَنْ كَانَ أَخُوكَ ؟ عَلَى أَنْ يكونَ « مَنْ » ، خَبَراً ،

---

(١) صحيح البخاري ١٠٤/٢ كتاب الجنائز باب ما قيل في أولاد المشركين .

(٢) البيت من الوافر وقائله رجل من بني عبس ، المقتصد في شرح الإيضاح ٤١٣/١ وفي الكتاب ٣٩٦/١ برواية :

فحسبك ما تريد إلى الكلام .

وَمَـنْ كَانَ أَخَـاكَ ، عَلَـى أَنْ يَكُـونَ « أَخَـاكَ » خَبَـراً والاسمُ ضميـــرُ « مَنْ » ، ولا يَجُوزُ : كَانَتْ زَيْـداً الحُمَّـى تَأْخُـذُ إنْ جَعَـلْتَ الحُمَّـى اسماً لِئَلاَّ يلزم الفَصْلُ بيـنَ الفعـلِ وفَاعِلِـهِ بالأجنبـيِّ ، فَإِنَّ الأجنبـيَّ من العَامِـلِ هو الـذى لا يَقْتَضيـه العامـلُ ، ومعمـولُ الخبـــرِ لا يَقْتَضِيـــه « كَانَ » فَإِنْ جَعَلْتَ اسمَ « كانَ » ضَمِيرَ القِصَّةِ جَازَ ، فَإِنَّـهَ لا يلـزمُ إلاّ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَذَلِكَ جَائِزٌ .

« بَابُ « مَا » وَ « لَا » المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ »

إِنَّ الحِجَازِيِّينَ يُعْمِلُونَ « مَا » عَمَلَ « لَيْسَ » لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ ، وَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

النفيّ ، ونفيِ الحالِ ، والدُّخُولِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ ، وَدُخُولِ الباءِ عَلَى خَبَرِهَا .

وَبَنُو تَمِيمٍ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُ بالابْتِدَاءِ ، قَالُوا : هِيَ حَرْفٌ تَدْخُلُ عَلَى الاسمِ والفعلِ ، وَكُلُّ مَا هَذَا شَأْنُهُ لاَ يَعْمَلُ في واحدٍ مِنْهُمَا ، مِثْلُ « هَلْ » وَ « بَلْ » وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ وَيَقْرَأُونَ « مَا هَذَا بَشَرٌ » [1] إلاَّ مَنْ عَلِمَ كَيْفَ كُتِبَ في المُصْحَفِ .

والحَجَازِيُّونَ يُعْمِلُونَ / « مَا » بشُرُوطٍ : ٣٧ / ب

أَنْ لاَ يَنْتَقِضَ النفيُّ بِـ « إلاَّ » و « بَلْ » وَ « لَكِنْ » [2] لِأَنَّهَا لاَ تَشْبَهُ « لَيْسَ » حِينَئِذٍ إلاَّ بِجَهَةِ الدُّخُولِ عَلَى الاسمِ ، والسَّبَبُ الواحدُ لاَ يُؤَثِّرُ في إِعْطَاءِ حُكْمِ المُشَبَّهِ بِهِ المُشَبَّهَ اعْتَبِرْ بِبَابِ (مَالاَ[3]

---

(١) سورة يوسف آية ٣١ ، والقراءة المشهورة « ما هذا بشرًا » بالنصب ، قال أبو حيان : « ولغة بني تميم الرفع ، قال ابن عطية : ولم يُقْرَأْ به وقال الزمخشري ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ « بشر » بالرفع وهي قراءة « ابن مسعود » انتهى . البحر المحيط ٣٠٤/٥ .

(٢) مثاله ما زيد إلا قائم ، وأما نقض النفي ببل ولكن فإنما يكون بعد الخبر مقولنا : ما زيد قائمًا بل قاعد ، وما زيد قائمًا لكن قاعد » .

(٣) في الأصل « بباب لا ينصرف »

يَنْصَرِفُ) ، وأَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ الخبرُ على الاسمِ ، لِأَنَّ التَّقَدُّمَ تَصرُّفٌ وتَصَرُّفُ المَعْمُولِ بِحَسَبِ تَصرُّفِ العَامِلِ . وَ « مَا » حَرْفٌ لاَ يَتَصَرَّفُ .

وأَنْ لاَ يُزَادَ بَعْدَهَا « إِنْ » كَقَوْلِهِ :

٤٣ ـ فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ
مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[1]

لِأَنَّ عَمَلَهُ ضَعِيفٌ فيَبْطُلُ بِالفصلِ ، فَإِنْ فَاتَ أَحَدُ الشروطِ فَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَلاَ يَدْخُلُ الباءُ في خبرِها إِذَنْ ، لِأَنَّكَ لاَ تَقُولُ : زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٤٤ ـ وَمَا الدَّهْرُ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَاً[2]

فتقدِيرُه إِلاَّ يَشْبَهُ مَنْجَنُوناً ، وَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَقِ :

---

(١) البيت من الوافر وقائله فروة بن مسيك المرادي . السيرة النبوية ٤/٢٢٨ والروض الألف ٤/٢١٣ والوحشيات ٢٨ والصاهل والشاحج ٢٥٥ ومعاني الحروف ٨٦ والصاحبي ١٧٦ ومنهج السالك ٦٢ ورصف المعاني ١١٠ والجنى الداني ٣٢٧ والمغني ١/٢١ والنحو الصرف بين التميميين والحجازيين ٣٤ وشفاء العليل ١/٣١٥ .
والشاهد فيه إبطال عمل (ما) لوجود (إنْ) بعدها .

(٢) البيت من الطويل وينسب لبعض بني سعد . شرح التمهيل لابن مالك لوحه ٦١ والتذييل والتكميل ٢/١٦٠ ورصف المباني ٣١١ والجنى الداني ٣٢٥ والمغني ١/٧٦ وشرح شواهد المغني ٢/١١٦ والهمع ١/١٢٣ والدرر ١/٩٤ الخزانة ٤/١٢٩ .

٤٥ ـــ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ [١]بَشَرُ

فَفِهِ وُجُوهٌ :

تَغْلِيطُ الفَرَزْدَقِ ، فَإِنَّهُ تَمِيمِيٌّ تَوَهَّمَ إِعْمَالَ مَا مُطْلَقاً عَلِى الحِجَازِيَّةِ فَسَهَا .

وَأَنَّهُ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ ، وَأَنَّهُ صِفَةُ « بَشَرٍ » فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ انتصبَ عَلَى الحالِ والخبرُ محذوفٌ أَيْ : مَا هُنَاكَ بَشَرٌ ، وأَنَّ « مِثْلَهُمْ » فِي تَقْدِيرِ الظَرفِ كأَنَّهُ قَالَ : وإِذْ مَا / مَكَانَهَمْ بَشَرٌ ، وَلاَ يجوزُ ٣٨ / أ أَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُ خَبَرِ « مَا » عَلَى اسْمِها ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بالأجنبيِّ ، ولأَنَّ المعمولَ لا يتقدمُ على ما لا يتقدمُ عليه العاملُ فلا يجوزُ أَنْ تقولَ : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ بآكِلٍ ، وَكَذَا حُكْمُ « لَيْسَ » لِلْعِلَّةِ الأُوْلَى ، نَعَمْ إِنْ لَمْ تُعْمِلَ « مَا » جَازَت المسألةُ ، لِأَنَّ معمولَ خَبَرِ المبتدإِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى المُبْتَدَإِ ، وَكَذَا إِذَا أُضْمِرَ فِي « لَيْسِ » ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَلاَ يجوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي « ما » لِأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَتَضَمُّنُ الفِعْلِ لِلْفَاعِلِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِهِ ، فَإِنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَتَقُولُ :

---

(١) البيت من البسيط . ديوانه ١٨٥/١ والكتاب ٢٩/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٧٧ ومعاني الحروف ٨٨ ورصف المباني ٣١٢ ، والجني الداني ١٨٩ والعيني ٩٦/٢ والاقتراح ٩٠ والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٣٣ وشفاء العليل ٣١٧/١ .

لَيْسَ زَيْدٌ بِخَارِجٍ وَلاَ ذَاهِبٍ أَخُوهُ ، فَإِنَّ فِعْلَ مَا هُوَ بِسَبَبِ الشَّيْءِ يَكُونُ خَبَراً لِلشَّيْءِ كَفِعْلِهِ ، وَلِأَنَّ الجُمْلَةَ ذَاتَ الرَّاجِعِ تَقَعُ خَبَراً فَإِذَا خَلَتْ عَنْ الرَّاجِعِ كَقَوْلِكَ : « وَلاَ ذَاهِبٍ عَمْرٌو » لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ رَفْعَ عَمْرٍو إِنْ كَانَ بِذَاهِبٍ لَمْ يَجُزْ لِعَدَمِ المَعْنَيَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ بِالْعَطْفِ عَلَى اسمِ « لَيْسَ » يَلْزَمُ العطفُ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَإِنَّ الواوَ مِنْ حَيْثُ رَفَعَتْ عَاطِفَةٌ عَلَى « لَيْسَ » وَمِنْ حَيْثُ جَرَّتِ الخَبَر عَاطِفَةٌ عَلَى البَاءِ وَذَالِكَ لاَ يَجُوزُ ، لِأَنَّ حَرْفَ العَطْفِ نَائِبُ العامِلِ ، وَلاَ وَاحِدَ مِن الأَصْلينِ يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ ، فَكَيْفَ الفَرْعُ ؟

فَإِذَا نَصَبْتَ « ذَاهِباً » جَازَ لَتَمَحُّضِ نِيَابَةِ الواوِ عَنْ / « لَيْسَ » فَإِنْ أَقَمْتَ « مَا » مَقامَ « لَيْسَ » في المَسْأَلَةِ لَمْ يَجُزْ ، فَإِنَّ تَقَدُّمَ خَبَرِ « مَا » عَلَى اسْمِهِ لاَ يَجُوزُ فَكَذَا فِي نَائِبِهِ . ٣٨ / ب

وَأَمَّا «لا» فَمُشَابَهَتُهُ لِلَيْسَ مِنْ وَجْهَيْنِ بِمُطْلَقِ النَّفْيِ فَإِنَهُ يَنْفِي الحَالَ نَفْيَهُ الاستقبالَ ، وبالدخولِ على الاسمِ ، ولهذا ضُيِّقَ مَجَالُه بالإدخالِ عَلَى النكرةِ فَحَسْبُ ، وَوُسِّعَ لِـ « مَا » بالادخالِ عليها وعَلَى المعرفةِ ، فَقِيْلَ : لاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَمَا أَحَدٌ وَمَا زَيْدٌ أَعْلَمَ مِنْكَ ، قَالَ الحَمَاسِيُّ :

٤٦ ـــ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا
فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ[1]

(١) البيت من مجزوء الكامل وقائله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة شاعر جاهلي . الحماسة لأبي تمام ١/٢٦٥ .

وَقَالَ العَجَّاجُ :

٤٧ ــ تَا للَّــهِ لَوْلاَ أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّــخُ[١]

بِي الجَحيــــمَ حِيْــــنَ لاَ مُسْتَصْرَخُ

وَتَخْصِيصُ النكرةِ بِهِ لِمُشَابَهَتِهَا صُورَةً نَافِيَة الجِنْسِ .

وَفِي : ﴿ لاَتَ حِينَ مَناصٍ ﴾[٢] مَذَاهِبُ :

عَنِ الفَرَّاءِ[٣] : أَنَّ لاَ نَافِيَةُ الجِنْسِ ، وَخَبَرُهُ حاصِلٌ مَحْذُوفٌ .

وَعَنْ الخَلِيلِ[٤] وسِيبَوَيْهِ[٥] : أَنَّهَا بِمَعْنَى لَيْسَ والاسْمُ الحِينُ مُضْمَرٌ .

وَعَن الأَخفشِ[٦] : أَنَّ التقديرَ : لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ ، وَأَمَّا التاءُ قِيلَ : مُتَّصِلَةٌ بِـ « لاَ » ، وَفَائِدَتُهَا أَنْ تَجْعَلَ « لاَ » بِوَزْنِ « لَيْسِ » .

وَقِيلَ هِيَ « لَيْسَ » أُبْدِلَ سِينُهُ تَاءً كَقَوْلِهِ :

٤٨ ــ يَا قَاتَلَ اللَّــهُ بَنِــي السِّعْــلاَتِ

عَمْــرَو بنَ يَرْبُــوعٍ شِرارَ النَّــاتِ[٧]

---

(١) ديوانه ٤٥٩ . الحش إيقاد النار ، والطبخ جمع طابخ .

(٢) سورة ص آية ٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ .

(٤) (٥) الكتاب ٢٨/١ .

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٩/١ فقد نص على رأي الأخفش .

(٧) البيتان من الرجز وهما لعلباء بن أرقم نوارد أبي زيد ١٠٤ ، والإنصاف ١١٩/١ ، ومختصر شواذ القراءات ١٨٣ .

والوقفُ عَلَى التاءِ عَلَى القَوْلَيْنِ ظَاهِرٌ ، وَقِيلَ : هِيَ لِتَأْنِيثِ الكَلِمَةِ ، فَعَلَى هَذَا قَدْ / يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ وَهُوَ المَشْهُورُ ، ٣٩ / أ وَقَدْ يُوْقَفُ بِالتَّاءِ فإنها لتأنيثِ غيرِ المدخولِ عليهِ ؛ لأنها لتأنيثِ الكلمةِ فضارعت « تاء » « ضَرَبْتْ » فَإنَّهَا لِتَأْنِيثِ الفَاعِلِ ، وَقِيلَ : التَّاءُ مُتَّصِلٌ بِالْحِينِ كَقَوْلِهِمْ : تَلْآن[1] ، فَلاَ يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَعَنْ عِيسَى[2] جَرُّ « حِينٍ » قَالَ : « لاَتَ » تَجُرُّ الأَوْقَاتَ خاصَّةً تَقُولُ : لاَتَ سَاعَةٍ وَلَاتَ أَوَانٍ ، والأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ «لاتَ» لاَ تَلِي إلاَّ حِيناً ، وَعَنْهُ رَفْعُهُ أَيْضاً عَلَى حَذْفِ الخَبَرِ .[3]

---

(١) تلآن : أي الآن ، وهي لغة معروفة يزيدون التاء في « الآن » . وفي « حين » ويحذفون الهمزة الأولى . انظر اللسان (أين ١٦/١٨٧) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٨٤ .

(٣) انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٠٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٠٣ .

« بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا »

وَهِـيَ : « إِنَّ » وَ « أَنَّ » وَ « كَأَنَّ » وَ « لَكِـنَّ » وَ « لَيْتَ » وَ « لَعَـلَّ » : لَمَّـا شَابَـهَتْ هَذِهِ الحُـرُوفُ الفِعْـلَ ــ مِنْ حَيْثُ إِنَّهـا تَسْتَلْزِمُ الأسماءَ ويتصلُ بها الضمائرُ وتتضمنُ معنى الأفعـالِ وَهِـيَ مبنيـةٌ عَلَى الفَتحِ كَالمَاضِي ، وَتَدْخُلُها نونُ الوقايةِ تقول : إنني كَمَا تَقُـولُ : ضَرَبَنِي فإِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الفِعْلِ صِيَانَةً لَهُ عَنْ الكسرةِ الَّتِـي هِيَ أُخْتُ الجَرِّ عَمِلَتْ عمل الفعـلِ فنصبت المبتـدأ وسُمـيّ اسمهـا ورفعت الخبـرَ وَدُعِيَ خَبَرَهـا ، إِلاَّ أَنَّ مَنْصُوبَهَـا قُدِّمَ عَلَـى مَرْفُوعِهَـا فَرْقـاً بيـنَ الأصلِ والفرعِ ، وَلِئَلاَّ يلزمَ تَغْيِّرُ بِنْيَـةِ الحرفِ عِنْـدَ اتِّصَالِ الضميـرِ المرفـوعِ بِهِ فَيُقَـالُ : / أَنَـنْتُ وَأَنَنْنَـا كَمَـا يُقَـالُ : كُنْتُ وَكُنَّـا ، ٣٩ / ب وأَوْجبَ هَذا التقديـمُ ، لِأَنَّ العامـلَ غَيْـرُ مُتَصَرِّفٍ فهـى مُشَبَّـهٌ بِفِعْـلٍ مَفْعُولُهُ وَاجِبُ التقديم عَلَى الفاعِـلِ كَضَرَبَ زَيْـداً غُلاَمُهُ ، إِلاَّ إِذَا كَانَ الخَبَرُ ظرفاً فيجوزُ تقديمهُ عَلَى الاسمِ قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّ إِلَيْنَـا إِيَابَهُـمْ ثُمَّ إِنَّـا عَلَيْنَـا حِسَابَهُـمْ ﴾ [1] ، لِأَنَّ الظرفَ يُتَـوَسَّعُ فيـه مالا يُتَـوَسَّعُ فِي غيره ، وَلِهَـذَا فُصِلَ بِهِ بيـنَ المضافِ والمضافِ إِلَيْـهِ ، وَقِيـلَ : الـفصلُ بالظرفِ كَلاَ فَصلٍ ، قَالَ :

٤٩ ــ كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيغَالِهِـنَّ بِنَـا
أَوَاخِـرِ المَـيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيـجِ [2]

---

(١) سورة الغاشية آية ٢٦ .

(٢) البيت من البسيط وقائله ذو الرمة . ديوانه ٧٦٦ .

وَلأَنَّ الشخصَ يستلـزمُ الزمـانَ والمكـانَ فكأَنَّهُمَـا جُزْآه ، وَلَـــمْ يَتَقَدَّمْ غيرُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الظرفِ هُوَ الخَبَـرُ حقيقـةً وَهُـوَ مُقَـدَّرٌ بَعْدَ الاسمِ وفيه ضعفٌ .

وعن الكوفيين[1] أَنَّ رفعَ خَبَرِها لَيْسَ بـ « إِنَّ » بَلْ بِالعَامِلِ حَالَةَ الابتداءِ وأنتَ تعلمُ فَسَادَهُ ، وأَصْنَافُ الخبرِ هَهُنَا وشُرُوطُـهُ هِيَ المذكـورةُ في خبرِ المبتدإِ فلا نُعِيدُهَا .

---

(١) الإنصاف ١٧٦/١ مسألة (٢٢) .

فَصْــــلٌ

« إِنَّ » وَ « أَنَّ » يُحَقِّقَانِ مَضْمُـونَ الجُمْلَـةِ ، إلاَّ إِنَّ المَكْسُورَةَ وَمَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، والمَفْتُوحَةَ مَعَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدٌ في حُكْمِ الـمَصْدَرِ لاَ تُتِمّ كلاماً إلاَّ مَعَ ضَمِيمَةٍ تَقُولُ :

بَلَغَنـي أَنَّ زَيْـداً / قَائِــمٌ ، وَعَجِـبْتُ مِنْ أنَّ بكـــراً جالسٌ ، وَعَلِمْتُ أَنَّ خالداً فَاضِلٌ ، إلاَّ أَنَّه لا يَقَعُ في صَدْرِ الكلامِ مُبْتَدَأً لِئَـلاَّ يَتَعَـرَّضَ لِدُخُـولِ « إِنَّ » عَلَيْـهِ فَيَلْـزَمُ الجمـعُ بيـنَ المِثْلَيْـنِ ، بَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ الخبرِ عَلَيْهِ تَقُولُ : مَعْلُومٌ أَنَّهُ قَائِمٌ . ٤٠/أ

وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ مَوْقِعِهِمَا ضَابِطَانِ :

أَوَّلُهُمَـــا قَالَـــهُ الفَـــارِسِيُّ[1] كُلُّ مَوْضِعٍ لاَ يَخْـــتَصُّ بأَحَـــدِ القَبيـلين ـــ الاسمِ والفِعْـلِ ـــ وَقَـعَتْ فيـهِ المَـكْسُورَةُ ، وإذَا اختصَّ بأَحَدِهِمَا وَقَعَتِ الْمَفْتُوحَةُ ، فَتُكسَرُ في افْتِتَاحِ الكَلاَمِ وبعد القول ، وما بعـد الموصول ، وفي جواب الـقسم وفي موضعِ الحالِ ، وَبَعْـــدَ حَرْفِ التَّصْدِيقِ ، وَبَعْدَ حَرْفِ التَنْبِيْهِ .

وَتُفْتَحُ بَعْدَ « لولا » لأن الامتناعي يختص بالاسم ، والتـحضيضيّ بالفعل وبعد « لَوْ » لِلزُومِهِ الفِعْلَ ، وَقِسْ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَابِطٌ مُطَّرِدٌ .

---

(١) انظر الايضاح العضدي ١٢٩ فما بعدها .

(٢) يقصد الكيشي بالعلامة الزمخشري ، وقد أكثر النقل عنه تحت هذا الاسم والنقل هنا فيـــه شيء من التصرف . انظر المفصل ٢٩٣ ، وابن يعيش ٦٠/٨ .

وَثانِيهُمَا ذَكَرَهُ الأَوائِلُ وَنَصَرَهُ العَلاَّمَةُ[1] أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لَوْ طُرِحَتْ « أَنَّ » وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، وَأَقَمْتَ مَقَامَهَا مُفْرَداً وآسْتَدَّ[2] الكلامُ فالفتحُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِمْ بَلْ تَضْطَرُّ إِلَى إِقَامَةِ جُمْلَةٍ مقامَها فالكسرُ ، وَيُشْكِلُ بِالْفَتْحِ بَعْدَ « لَوْ » وَ « لَوْلاَ » وَ « ظَنَنْتُ » مَع أَنَّ مَابَعْدَهَا جُمَلٌ ، وأَجابَ العَلاَّمَةُ[1] بِأَنَّ قَوْلَكَ : لَوْلاَ أَنَّكَ خارِجٌ ، إِنَّمَا فُتِحَ لِوُجُوبِ / حَذْفِ الخَبَرِ فكَأَنَّ الموضِعَ مُخْتَصٌّ بِالْمُفْرَدِ ، ٤٠ / ب وَأَمَّا قَوْلُكَ : لَوْ أَنَّكَ خارِجٌ خَرَجْتُ فَتَقْدِيرُهُ لَوْ وَقَعَ أَنَّكَ خارِجٌ ، فَـ « أَنَّ » وَمَا بَعدَهُ مُفرَدٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَأَمَّا ظَنَنْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ فَتَقْدِيرُهُ ظَنَنْتُ خُرُوجَكَ حَاصِلاً ، فَـ « أَنَّ » وَمَعْمُولَهُ مَفْعُولٌ أَوَّل سَدَّ مَسَدَّ المَفْعُولَيْنِ .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا بَعْدَ هَذِهِ الكلماتِ وَإِنْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً لَكِنَّ أَحَدَ جُزْأَى الجُمْلَةِ مُفْرَدٌ وَهِيَ أَنَّ مَعَ المَعْمُولِ فَلاَ مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهَا مُفْرَدَةً وَبَيْنَ كَوْنِهَا وَاقِعَةً بَعْدَ كَلِمَةٍ تَقَعُ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، وَإِذَا صَادَفَتْ مَوْضِعَاً صَالِحاً لِلْمُفْرَدِ والجُمْلَةِ خُيِّرْتَ بَيْنَ الكسرِ والفتحِ ، فَمِنْهُ قَوْلُكَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَإِنْ كَسَرْتَ فَالتَّقْدِيرُ أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا الكلامُ مَوْجُودٌ ، فَتَحْذِفُ الخَبَرَ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَإِنْ فَتَحْتَ فَتَأْوِيلُهُ أَوَّلُ مَقُولِي حَمْدُ اللَّهَ ، وَ « مَا » إِمَّا مَوْصُولَةٌ أَوْ مَوْصُوفَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾[3] أَيْ

(١) المفصل ٢٩٣ .

(٢) في الأصل « لاستَدَّ » .

(٣) سورة لقمان آية ١١ .

مَخْلُوقُهُ ، وَرَجُلٌ رضًى أَىْ مَرْضِيٌّ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٥٠ ــ وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً
إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[1]

يَسُوغُ الكسرُ ، لأَنَّ « إِذَا المُفَاجَأةِ » بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، والفَتْحُ أَىْ فَإِذَ العُبُودِيَّةُ / حَاصِلَةٌ فَحُذِفَ الخَبَرُ ، ويُكْسَرُ بَعْدَ « حَتَّى » الَّتِي يُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الكلامُ . ٤١ / أ

وَتُفْتَحُ بَعْدَ العاطِفَةِ تَقُولُ : جَاءَ الحَاجُّ حَتَّى إِنَّ المُشَاةَ جَائِيَةٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ فَضْلِكَ حَتَّى أَنَّكَ تُنَاظِرُنِي .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَدْخُلُ لاَمٌ عَلَى المُبْتَدَإِ لِلتَّأْكِيدِ فَإِذَا دَخَلَ « إِنَّ » عَلَى المُبْتَدَإِ فَالْقِيَاسُ أَنْ تَدْخُلَ اللاَّمُ عَلَى « إِنَّ » كَقَوْلِهِ :

٥١ ــ لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[2]

إِلاَّ أَنَّهُمْ لَمْ يُدْخِلُوا عَلَيْهَا وَلاَ عَلَى الاسمِ كَرَاهَةَ اجتماعِ

---

(١) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . الكتاب ٤٧٢/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٣٠٤ والجني الداني ٣٧٨ وشرح شذور الذهب ٢٠٧ والعيني ٢٢٤/٢ وابن يعيش ٦١/٨ .

(٢) عجز بيت من الطويل وصدره :
ألا يا سنا برق على قلل الحمي
وقائله رجل من بني نمير ، أو غلام من بني كلاب ، أما نسبته لمحمد بن مسلمة فخطأ ، لأن محمدا هذا هو الراوي .
مجالس ثعلب ٩٣/١ وأمالي الزجاجي ٢٥٠ وأمالي القالي ٢٢٠/١ والخصائص ٣١٥/١ والممتع ٣٩٨/١ الخزانة ٣٤٠/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧١/١ واللسان (لهن) .

المثلين ، وَأَدْخَلُوا عَلَى الخَبَرِ قَالَ سُبْحَانَهُ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ ﴾[1] نَعَمْ إِذَا فُصِلَ بَيْنَ إِنَّ واسْمِهَا دَخَلَ عَلَى الاسمِ قَالَ تعَالَى ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[2] وَيَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الخَبَرِ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الخَبَرِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[3] ، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ الخَبَرِ فَلَا ، لا تَقُولُ : إِنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامُكَ ، لأَنَّهُ يَتَمَحَّضُ فَضْلَةً فَلَا يَدْخُلهُ مَا مَوْقِعَهُ الصَّدْرُ .

وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ « إِنَّ » جَازَ نَصْبُ المَعْطُوفِ وَرَفْعُهُ حَمْلاً عَلَى لَفْظِ الاسمِ وَمَحَلِّهِ مَعَ إِنَّ ، قَالَ جَرِيرٌ :

إِنَّ الخِلافَةَ والنُّبُوةَ فِيهِمُ
وَالْمَكْرُمَاتِ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ[4]

وَإِذَا كَانَ الخَبَرُ مُشْتَقاً جَازَ رَفْعُ المَعْطُوفِ حَمْلاً عَلَى مَحَلِّ الضَّمِيرِ فِي الخَبَرِ.

وَحُكْمُ « لَكِنَّ » فِي وُجُوهِ إِعرابِ المَعْطُوفِ حُكْمُ / إِنَّ ٤١/ب دُونَ سَائِرِ أَخَوَتِهَا لِبقَاءِ الابْتِدَاءِ مَعَهُمَا ، فَإِنَّ التوكيدَ والاستدراكَ لاَ

---

(١) سورة النحل آية ١٨ .
(٢) سورة النور آية ٤٤ .
(٣) سورة الحجر آية ٧٢ .
(٤) البيت الكامل ولم أعثر عليه في ديوان جرير ، وقد عزى إلى جرير في الكتاب ٢٨٦/١ وشرح المفصل ٦٨/٨ والعيني ٣٦٣/٢ .

يُنَافِيَانِ الحكمَ الجزميَّ بخلافِ أَنْ يَصِيرَ الحكمُ مُتَمَنَّى وَمُتَرَجًّى وَغَيْرَهُمَا . وَلاَ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى مَحَلِّ الابتداءِ قَبْلَ الخَبَرِ فَلاَ تَقُولُ : إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو قَائِمَانِ ، لِئَلاَّ يَرْتَفِعَ الخَبَرُ بِعَامِلَيْنِ ، « إِنَّ » ، وَالاِبْتِدَاءِ ، وَالْفَرَّاءُ يُجَوِّزُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ إعرابُ الاسمِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ هَذَا وَزَيْدٌ قَائِمَانِ ، وَكَذَا : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ قَوْمَةٌ[1] . أَمَّا قَوْلُهُ :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

فَهُوَ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَتَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَنِي ، بِالْفَتْحِ لِأَنَّ « مُذْ » سَوَاءٌ كَانَ اسماً أَوْ حَرْفاً يُقَدَّرُ بَعْدَهُ اسمُ زَمَانٍ مُضَافٍ إِلَى « أَنَّ » وَالْمَجْرُورُ مُفْرَدٌ ، وَالإِشْكَالُ فِيهِ أَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ لاَ تَخْتَصُّ إِضَافَتُهَا بِأَحَدِ القبيلين ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ زَمَنُ خرجَ زيدٌ ، وَمُذْ زَمَنُ زيدٌ خارجٌ ، فَيَجِبُ الكسرُ وَفَاءً بِالضَّابِطِ الأَوَّلِ .

فَإِنْ أَجَبْتَ بِأَنَّ كُلاًّ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ المُفْرَدِ فَتَحْنَاهُ زَيَّفْتُهُ بِأَنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بِقُصُورِ الضَّابِطِ ، وَفِرَارٌ إِلَى ضَابِطٍ آخَرَ .

وَجَوَابُهُ أَنَّ أَصْلَ الـمُضَافِ إِلَيْهِ الاسمُ ، فَالْمَوْضِعُ اخْتَصَّ /بِأَحَدِ القبيلين . ٤٢/أ

---

(١) انظر رأي الفراء في شرح المفصل ٨/٦٩ .

(٢) البيت من الطويل وقائله ضابىء بن الحارث البرجمي . الكتاب ١/٢٨ وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٣٦ وشرح المفصل ٨/٦٨ الخزانة ٤/٣٢٣ .

وَلاَ تَقُولُ : إِنَّ الذاهبةَ جَارِيَتُهُ صَاحِبُها ، لِأَنَّ الخَبَرَ لَمْ يُفِدْ مَعْنَىً زَائداً عَلَى مَضْمُونِ الاسمِ ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا آثْنَتَيْنِ ﴾[1] فَعَنِ الأَخْفَشِ[2] أَنَّ ضَمِيرَ التَّثْنِيَةِ بِمَعنَى « مَنْ » فَأُطْلِقَ الخَاصُّ وأُرِيدَ به العَامُّ ، وَعَنْ المَازِنِيِّ : أَنَّ الاسمَ كان مُحْتَمِلاً لِلْصَّغِرَةِ والْكَبِيرَةِ ، فَذِكْرُ الخَبَرِ أَزَاحَ الاحْتِمَالَ وَنَصَّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ مُجَرَّدُ العَدَدِ فَهُوَ فِي التَّكَرُّرِ ظَاهِراً والتَّخَصُّصِ بِمَعْنَىً بَاطِناً كَقَوْلِهِ :

٥٤ ــ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[3]

وَلاَ يَجُوزُ « إِنَّ المُصْطَلِحَ وأَخُوهُ مُخْتَصِمٌ » ، فَإِنَّ المُخْتَصِمَ يَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ كَالْمُصْطَلِحِ ، لِأَنَّ فِعْلَهُمَا إِضَافِيٌّ ، فَإِذَا ثَنَّيْتَ المُخْتَصِمَ أَحَلْتَ ، لِأَنَّ الاسمَ مُفْرَدٌ والخَبَرَ مُثَنَّىً ، فإِنْ نَصَبْتَ « أَخُوهُ » لِتَثْنِيَةِ الاسمِ أَفْسَدْتَ ، لِأَنَ فَاعِلَ المُصْطَلِحِ وَاحِدٌ ، فَإِنْ زِدْتَ اسْماً بَعْدَ « أَخُوهُ » وَعَطَفْتَ عَلَى المُصْطَلِحِ وَقُلْتَ : إِنَّ

---

(١) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٢) كشف المشكل لمكي ٢١٥/١ ودرة الغواص ٣٦ قال أبو البقاء : « فإن كانتا اثنتين » الألفُ في كانتا ضمير الأختين ، ودل على ذلك قوله « وله أخت » ، وقيل : هو ضمير « مَنْ » والتقدير فإن كان من يرث اثنتين . وحمل ضمير « مَنْ » على المعنى لأنها تستعمل في الإفراد والتثنية والجمع بلفظ واحد ، فإن قيل من شرط الخبر أن يفيد قيل : الفائدة في قوله « اثنتين بيان الميراث وهو الثلثان ههنا مستحق بالعدد مجرداً عن الكبر والصغر وغيرهما فلهذا كان مفيداً . إملاء ما من به الرحمن ١١٥/١ وانظر البحر المحيط ٤٠٨/٣ .

(٣) تقدم برقم ١٩ .

المُصْطَلِحَ وَأَخُوهُ وَزَيداً مُخْتَصِمَانِ قَوَّمْتَ وأَقْبَحْتَ ؛ فَإِنْ أَكَّدتَ ضَمِيرَ المُصْطَلِحِ بِالْبَارِزِ أَحْسَنْتَ .

وَقَدْ تُخَفَّفُ إِنَّ وأَنَّ فَلاَ يَعْمَلاَنِ لِضَعْفِهِمَا وَيَقَعُ بَعْدَهُمَا الاسمُ والفِعْلُ ، وَقَدْ يَعْمَلاَنِ تَشْبِيهاً بِالْفِعْلِ المَحْذُوفِ العَجُزَ كـ «لَمْ يَكُ» ، وَالْمَفْتُوحَةُ أَقَلُّ إِعْمَالاً / لِضَعْفِهَا بِالْمَعْمُولِيَّةِ ، وَقُرِىءَ : ﴿ وإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَهم ﴾[1] ، وقال الشاعر : ٤٢ / ب

٥٥ ــ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[2]

وَلاَ يَقَعُ بَعْدَ المَكْسُورَةِ مِن الأَفْعَالِ إِلاَّ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ لِمُصَاحَبَتِهَا مَا تَقْتَضِيهِ فِي الأَصْلِ ، وَيَلزَمُ لاَمُ الابْتِدَاءِ خَبَرَهَا فرقاً بينَ المُخَفَّفَةِ والنَافِيَةِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الغَافِلين ﴾[3] ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ ﴾ .[4]

---

(١) سورة هود آية ١١١ ، وانظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٣٣٩ والتبصرة في القراءات ٢٢٥ والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي ٥٣٧/١ والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٩٠ ، والعنوان في القراءات السبع لابن خلف المقريء ١٠٨ والمحتسب ٣٢٨/١ والنشر في القراءات العشر ٢٩٠/٢ والبحر المحيط ٢٦٦/٥ وسراج القاري المبتديء وتذكار المنتهي ٢٥٢ واتحاف فضلاء البشر ٢٦٠ .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ والمنصف ١٢٨/٣ والإنصاف ٢٠٥/١ وشرح المفصل ٧١/٨ ومنهج السالك ٨٤ واللسان ٣٠/١٣ (أنن) .

(٣) سورة يوسف آية ٣ .

(٤) سورة الشعراء آية ١٨٦ .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ : هِيَ النَّافِيةُ والـلاَّمُ بِمَعْنَى إلاَّ ، فَلَمْ يُقصروها عَلَى دَاوَاخِلِ المُبْتَدَإِ وأَنْشَدُوا :

٥٦ ـ باللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً
وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ (١)

وَرَوَوْا : « إِنْ تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ تَشِينُكَ لَهِيَه »(٢).

والمَفْتُوحَةُ إِذَا دَخَلَتِ الْفِعْلَ فَلا بُدَّ معها مِنْ أَحَدِ حُرُوفٍ أَرْبَعَةٍ : حَرْفِ النَّفْيِ ، والسِّينِ وَسَوْفَ وَقَدْ ، فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاصِبَةِ ، وَعوضاً عَنْ المحذوفِ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾(٣) ، وَقَالَ : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾(٤) ، وَتَقُولُ : عَلِمَ أَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ ، وَقَدْ يَخْرُجُ ، وَالْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَى المَفْتُوحَةِ مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً يَجِبُ أَنْ يُنَاسِبَهَا فِي التَّحْقِيقِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ ﴾(٥) ، وَقَالَ : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ ﴾(٦) .

---

(١) البيت من الكامل ويروى :
شلتْ يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد
وقائلته عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية والخطاب موجه لعمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام . انظر المحتسب ٢٥٥/٢ والإنصاف ٦٤١/٢ وشرح أبيات المغني ٨٩/١ .
(٢) الهمع ١٨٣/٢ طبع الكويت .
(٣) سورة البلد آية ٧ .
(٤) سورة المزمل آية ٢٠ .
(٥) سورة النور آية ٢٥ .
(٦) سورة طـه آية ٨٩ .

/وَمَا لَمْ يَكُنْ لِلتَحْقِيقِ مِثْلُ : أرجَوْ وَأَطْمَعُ فليدخل عَلَى النَّاصِبَةِ ، ٤٣/أ
قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾[1] ، وَالْمُشْتَرِكُ بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالطَّمَعِ مِثْلُ : « ظَنَنْتُ » مُشْتَرِكُ الدُّخُولِ عَلَيْهِمَا قُرِىءَ : ﴿ وَحَسِبُوا إِنَّ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[2] بِرَفْعِ النُّونِ وَنَصْبِهِ .

وَقَدْ يُطْلَقُ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةُ عَلَى مَعْنَى « أَجَلْ » ، قَالَ :

٥٧ ـ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَكَ
وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ[3]

وَالْمَفْتُوحَةُ عَلَى مَعْنَى « لَعَلَّ » كَقَوْلِهِمْ : « إِيتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَحْماً »[4] .

وَتُبْدِلُ قَيْسٌ وَتَمِيمٌ هَمْزَتَها عَيْناً فَتَقُولُ : أَظُنَّ عَنَّكَ صَادِقٌ .

ذُنَابَةٌ : « أَنِ » الْمَفْتُوحَةُ الخَفِيفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

---

(١) سورة الشعراء آية ٨٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٧١ قيل الفتنة ما نالهم في الدنيا وفي الآخرة ، وسدت « أن » وصلتحا مسد مفعولي حسب على مذهب سيبوية . وقرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع وهو على الأصل إذ حسب من الأفعال التي في أصل الموضوع لغير المتيقن ــ وقرأ النحويات وحمزة برفع النون وهي أن المخففة من الثقيلة ضمير الشأن محذوف والجملة المنفية في موضع الخبر ، نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم .. الخ البحر المحيط ٥٣٣/٣ .

(٣) البيت من مجزؤ الكامل وقائلة عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه ٦٦ .

(٤) الهمع ١٥٢/٢ ط : الكويت .

ـ نَاصِبَةُ الفعلِ ، وَهِيَ مَعَ الفِعْلِ فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرِهِ فَيَمَسُّهُ الأَعْرَابُ الثَّلاَثُ .

ـ وَالْمُخَفَّفَةُ مِن الثَّقِيلَةِ .

ـ وَالَّتِي بِمَعْنَى « أَىْ » وَهِيَ تُفِيدُ مَعْنَى القَوْلِ ، وَلاَ تُصَاحِبُ إلاَّ فِعْلاً يُنَاسِبُ القَوْلَ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنْ اضْرِبْ زَيْداً ، أَىْ وَقُلْتُ : اضْرِبْ ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا ﴾[1] ، أَيْ انْطَلِقُوا فِي الْكَلاَمِ .

ـ وَالزَّائِدَةُ ، كَقَوْلِهِمْ : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ كَلَّمْتُهُ .

ـ وَالْمَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : الشَّرْطِيَّةُ ، وَالنَّافِيةُ ، بِمَعْنَى « ماَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِ الكَافِرُونَ إلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾[2] .

ـ وَالْمُخَفَّفَةُ / مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَالزَّائِدَةُ المُؤَكِّدَةُ كَقَوْلِ دُرِيْدٍ : ٤٣/ب

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ سَمِعْتُ بِهِ
كَالْيَوْمِ هَانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[3]

---

(١) سورة ص آية ٦ .

(٢) سورة الملك آية ٢٠ .

(٣) البيتان من الكامل وهما لدريد بن الصمة الجشمي . معاني القرآن ٢/٣٠٠ وإصلاح المنطق ١٢٧ ، وديوانه ٣٤ ، برواية (كاليوم طالي .. ، وهما من قصيدة له يتغزل فيها بالخنساء .

مُتَبَــــذِّلاً تَبْــــدُو مَحَاسِنُــــهُ
يَضَعُ الهَنَــــاءَ مَوَاضِعَ النُّــــقْبِ

فَهَذا مِثْلُ مَنْ يَعْمَلُ بِعِلْمَهِ ، قَال الفَرَّاءُ [1] : هُمَا حرفا نفي ترادفـــا « كَاللَّام » وَ « إنَّ » .

(1) انظر معاني القرآن ٢/٣٠٠ حيث قال : « وهما جحدان اجتمعا » .

فَصْــــلٌ

« لَكِنَّ » لِلاْستِـدْرَاكِ ، وَهُـوَ رَفْـعُ وَهْـمٍ تَوَلَّـدَ عَنْ كَلاَمٍ سَابِـقٍ رَفْعـاً شَبِيهاً بِالاسْتِثْنَـاءِ وَلِتَقَارُبِهِمَـا وَقَـعَ « إِلاَّ » مَوْقِعَهَـا فِي الاسْتِثْنَـــاءِ المُنْقَطِعِ ، وَلَهَا شَرْطَانِ :

ــ أَنْ تَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ بِالسَّلْبِ و الإِيجَـابِ لَفْظـاً أَوْ مَعْنًى .

ــ وَأَنْ يَتَنَاسَبَ المُتْغَايِرَانِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِـنَّ عَمْـراً لَمْ يَجيء ، أَوْ عَمْراً غَائِبٌ ، وَلاَ تَقُولُ : لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَضْرِبْ .

وَيُبْطِلُ عَمَلَهَـا التَّخْفِيْـفُ فَيَكُـونُ حَرَفَ عَطْـفٍ ، وهِـى مُفْـرَدَةٌ عندنـا[1] قَالَ الكُوفِيُـونَ : هِيَ مُرَكَّبَـةٌ مِنْ « لاَ » وَ « إِنَّ » مُتَخَلِّــلاً بَيْنَهُما كَافٌ زَائِدَةٌ[2]،لِأَنَّ فيها نفياً وإِثْبَاتاً ، فَجَّوزُوا إِدْخَالَ الـلاَّمِ عَلَـى خَبَرِهَـا ، وَهُـوَ بَاطِـلٌ ، لِأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التركِـيبِ ، وَلِأَنَّ « لا » إِذَا دَخَلَ عَلَى « إِنَّ » ، كَانَ الكَلاَمُ نَفْياً كَقَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ لَا إِنَّ جَعْفَـراً قَائِمٌ .

« كَأَنَّ » لِلْتَّشْبِيــهِ مُرَكَّبٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيـــــهِ مَعَ « إِنَّ »

(١) قوله « عندنا » يؤكد نزعته البصرية .

(٢) انظر مغني اللبيب ٣٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ .

فَقَوْلُكَ : كَأَنَّ بكـراً/ الأَسَدُ أَصْلُه : إِنَّ بكـراً كَالأَسَدِ ، فَقُـــدِمَّتْ ٤٤/أ الكَافُ وَفُتِحَ لَهَا الهمزةُ ، لِيُـؤْذِنَ بِالْتَّنْبِيـهِ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ ، والفَـرْقُ بيـنَ الأَصْلِ والفَرعِ كالفرقِ بَيْنَ :

اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عمراً ، واضربْ إِمَّا زيداً وإمَّـا عمـراً ، وَمَـا بَعْـدَ الكـافِ مفْـردٌ صورةً وجملـةٌ معنًـى ، كالاسمِ المُشْتَـقِّ بَعْـدَ لامِ الموصولِ ، وإِذَا خُفِّفَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ، قَالَ :

٥٩ ـ وَنَحْـــــرٍ مُشْرِقِ اللَّـــــوْنِ
كَأَنْ ثَدْيَـــــــاهُ حُقَّـــــــانِ[١]

وَقَدْ تَعْمَلُ مُخَفَّفَةً قَالَ :

٦٠ ـ كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ[٢]

أَمَّا قَوْلُهُ :

٦١ ـ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى نَاظِرِ السَّلْمِ[٣]

---

(١) البيت من الهزج ولم أعرف قائلــه . الكتـــاب ٢٨١/١ والأعلـــم ٢٨١/١ ، والمحتسب ٩/١ والمنصف ١٢٨/٣ والأمـالي الشجريـة ٣٧/١ ، والإنصاف ١٩٧/١ والجنـــي الـــداني ٧٥/٥ وشفاء العليل ٣٧٠/١ .

(٢) البيت من الرجز وقائلة رؤبة . ديوانه ١٦٩ والكتاب ٤٨٠/١ .

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره :
ويوما توافينا بوجه مقسم
وقد عزى لمجموعة من الشعراء من بني يشكر وهم : باعث بن صريم ، وعلباء بن أرقم ، وأرقـم بن علباء الخ .. الكتاب ٢٨١/١ ، والاختيارين ٢٠٥ ، ومعاني الحروف ١٢١ وأمالي السهيلي ١١٦ والأصمعيات ١٥٧ الخزانة ٣٦٤/٤ ، وتعطو : تتناول .

فَقَدْ قُرِىءَ مَنْصُوباً وَمَرْفُوعاً وَمَجْرُوراً بِزِيَادَةِ « أَنْ » .

« لَيْتَ » لِلتَّمَنِّي . والفَرَّاءُ يُجْرِيهِ مُجْرَى « أَتَمَنَّى « فَيَقُولُ : لَيْتَ زَيْداً قَائِماً ، والكِسَائِيُّ يُسِيغُهُ عَلَى إِضْمَارِ « كَانَ » [١] ، وَإِذَا وَقَعَ « أَنْ » اسْماً لَهَا فَلاَ تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ لاستيفائِها مَا تَقْتَضِيه مِنْ مَحْكُومٍ وَمَحْكُومٍ عَلَيْهِ .

فَإِنْ سَأَلْتَ : هُمَا مَوْجُودَانِ فِي « لَيْتَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » مَعَ أَنها تَطْلُبُ خَبَراً ؟ أَجَبْتُ تَقْتَضِيهُمَا مُتَّصِفَيْنِ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ :

« لَعَلَّ » : هِيَ لِتَوَقُّعِ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَعَلَّهُ يَذَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [٢] ، وَأَمْثَالُهَا فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ [٣] بِمَعْنَى « كَيْ » وَعِنْدَ « العَلاَّمَةِ » [٤] لِتَرَجِّي / العِبَادِ ، وَحَمَلَهَا عَاصِمٌ ٤٤ / ب عَلَى مَعْنَى التَّمَنِّي حَيْثُ نَصَبَ : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٥] .

---

(١) انظر رأي الفراء والكسائي في ابن يعيش ٨٣/٨ فما بعدها ، ومغني اللبيب ٣٧٦ .
(٢) سورة طـه آية ٤٤ .
(٣) الكتاب ١٦٧/١ ، ٣١١/١ .
(٤) المفصل ٣٠٣ .
(٥) سورة غافر آية ٣٧ ، قال أبو حيان : « قرأ الجمهور فأطلع رفعًا عطفًا على « أبلغ » فكلاهما مترجي ، وقرأ الأعرج وأبو حيوه وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وحفص فأطلع بنصب العين ، وقال أبو القاسم بن جبارة وابن عطية على جواب التمني ، وقال الزمخشري على جواب الترجي تشبيهاً للترجي بالتمني . انتهي ، وقد فرق النحاة بين التمني والترجي فذكروا أن التمني يكون في الممكن والممتنع والترجي يكون في الممكن ، وبلوغ أسباب السموات غير ممكن لكن فرعون أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهاً على سامعيه ، وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي =

والفَـرْق بيـنَ التَّمَنـيِّ والتَّوقُّـع ، أَنَّ التَّمَنِـيَّ يَدْخِــلُ المُمْكِــنَ والمُمْتَنِعَ ، قَالَ :

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَــــابَ يَعُــــودُ يَوْمـــــاً
فَأُخْبِــرَهُ بِمَــا فَعَـــلَ الْـــــمَشِيبُ[1]

وَالْتَّوَقُّـعُ لاَ يَدْخُـلُ إلاَّ عَلَـى المُمْكِــنِ ، فَالتَّمَنـــي أَعَــمُّ مِنْ التَّرَجي .

ـ وَفِيهَا لُغَـاتٌ : « لَعَـلَّ » وَ « عَلَّ » وَ « عَنَّ » وَ « أَنَّ » وَ « لأَنَّ » وَ « لَعَنَّ » وَ « لَغَنَّ » .

وَهِـيَ عِنْدَنَـا مُفْـرَدَةٌ ، وَعِنْـدَ الْمُبَـرِّدِ مُرَكَّبَـــةٌ مِنْ « عَلَّ » وَلاَمِ الاِبْتِداءِ[2] لِأَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِهَا حَكَيْتَ . مِثْـلُ « كَأَنَّ » ، وَالْمُفْـرَدُ لاَ تَجِبُ فِيهِ الحِكَايَةُ .

قَالَ : وَأَمَّا استحالةُ رَفْعِ المَعْطُوفِ عَلَى اسمِهَـا فَلاَ يَدُلُّ عَلَـى أَنَّهَا لَيْسَتْ لاَمُ الابتداءِ ، فَإِنَّ اللامَ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى ما يَصْلُـحُ لِلاْبْتِـدَاءِ

= فقد أجازه الكوفيون ومنعه البصريون واحتج الكوفيون بهذه القراءة ، وقراءة عاصم « فتنفعه الذكرى » . الخ .. البحر المحيط ٤٦٥/٧ .

(١) البيت من الوافر وقائله أبو العتاهية . ديوانه ٤٦ ، ومغني اللبيب ٣٧٦ .

(٢) هذه مسألة خلافية وقد اختار الكيشي مذهب الكوفيين . انظر التفصيل في الإنصاف ٢١٨ المسألة (٢٦) .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ (١) ، وأبـو الحسنِ يَقِيسُهـاَ عَلَى « لَيْتَ » فَيُجِيزُ : لَعَلَّ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ . (٢)

وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى : عَسَى » فَتُلْقَى أن النَّاصِبَةُ الفِعْلَ خَبَراً لَهاَ قَالَ :

٦٣ ــ لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللاَّئِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعاَ (٣)

كَمَا حُمِلَ « عَسَى » عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :

٦٤ ــ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا (٤)

---

(١) سورة الصافات آية ١٦٥ .

(٢) قال السكاكي : لعل : وهو لتوقع مرجو أو مخوف ، وقد يشم معنى التمني ، وهما يدخلان على « أنَّ » يقال : ليت أن زيدا حاضر ، وكذا عند الأخفش « لعل أن زيدا قائم » مفتاح العلوم ١١٠ .

(٣) البيت من الطويل وهو لمتمم بن نويرة اليربوعي يرثي أخاه مالكا وفيه بعد من حيث أن لعل داخلة على المبتدإ والخبر ، والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى . والاسم ههنا جثة لأنه ضمير المخاطب ، وأن والفعل حدث فلا يصح أن تكون خبرا عنه وإنما ساغ ههنا لأنها بمعنى « عسى » إذ كان معناهما الطمع والإشفاق فلذلك جاز دخول أن في خبرها . ابن يعيش ٨٧/٨ .

(٤) البيت من الرجز وقائله رؤبة بن العجاج . ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٨٨/١ والأعلم ٣٨٨/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٠ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٤/٢ والمقتضب ٣١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ والمحتسب ٢١٣/٢ ، والأمالي الشجرية ٧٦/٢ والإنصاف ٢٢٢/١ ومعاني الحروف ١٢٥ وشرح المفصل ٨٦/٨ ورصف المباني ٢٩ والجنى الداني ٤٦٦ والمغني ١٦٢/١ والهمع ١٣٢/١ والدرر ١٠٩/١ الخزانة ٤٤١/١ وشفاء العليل ٣٣٩/١ .

فَصْـــلٌ

وَتَشْتَرِكُ هَذِهِ الأَحْرُفُ فِي أَنْ تَكُفُّهَا « مَا » عَنْ العَمَلِ فَتَدْخـل على الاسمِ والفِعْـــلِ إذَنْ ، قَالَ تَعَالَــى : ﴿ إِنَّمَــا إِلاَهَكُــمْ إِلَــهٌ وَاحِدٌ ﴾ [1]

وَقَالَ : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ ﴾ [2] وَقَالَ :

٦٥ ــ أَعِـدْ نَظَـراً / يَا عَبْـدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَـا
أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا [3] ٤٥/أ

وَمِنْهُـم مَنْ يَجْعَـلُ « مَا » زَائِـدَةً وَيَعمِلُهَـــا ، وَالأَعْمَــــالُ فِي « كَأَنَّمَا » وَ « ولَعَلَّمَا » وَ « لَيْتَمَا » أَكْثَرُ مِنْـهُ فِي أَخَوَاتِهَـا ، لِأَنَّ لَهَـا مَعَانِيَ زَائِدَةً عَلَى الابتداءِ فَفِعْلُهَا قَائِمٌ بِمَعانِيها وَأُنْشِدَ قَوْلُ النابغة :

٦٦ ــ قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَـامُ لَنَـا
إِلَــى حَمَامَتِنَــا وَنِصْفُـــهُ فَقَــدِى [4]

---

(١) سورة الكهف آية ١١٠ .

(٢) سورة الممتحنه آية ٩ .

(٣) البيت من الطويل وقائلـة الفـرزدق ديوانـه ١٨٠/١ والأمـالي الشجريـة ٤٢١/٢ وشرح المفصل ٥٤/٨ وشرح شواهد الإيضاح ١١٦ .

(٤) البيت من البسيط وقائلـه النابغـة الذبيـاني . ديـوان ١٦ وشرح القصائـد العشر للتبريزي ٤٥٧ وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ٢١٦ ، والكتاب ٢٨٢/١ ، والأعلـم ٢٨٢/١ وشرح أبيـات سيبويه لابن السيرافي ٣٣/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٩ وشفاء العليل ١٥٢/١ .

بِنَصْبِ « الحَمَامِ » وَرَفْعِها ، وَفِـي أَنَّهَـا قَدْ تُحْـذَفُ أَسْمَاؤُهَـا قَالَ :

٦٧ ــ إِنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِـــي بِنْتِ حَسَّا

نَ أَلُمْـــهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُـــوبِ [١]

أَيْ إِنَّهُ ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ لِأَنَّ « مَنْ » الشَّرْطِيَّةَ لَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

٦٨ ــ فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْـرُكَ كُلُّـــهُ

وَشَرُّكَ عَنِّـي مَا ارْتَـوَى المَـاءَ [٢] مُرْتَـــوِى

فِيمَـنْ رَفَــعَ « خَيْــرُكَ » أَىْ لَيْتَ الشَّأْنَ كَانَ خَيْـــرُكَ وَشَرُّكَ مَكْفَوفَيْنِ عَنِّي ، فَإِنَّ « كَفَافاً » مَصْدَرٌ بِمَعْنَى المَفْعُولِ ، فَيَسْتَوِى فِيـه الواحـدُ والتثنيـةُ والجمعُ ، وَمَـنْ نَصَبَ « خَيْـراً » فَهُـــوَ صِفَـــةُ اسمٍ مَحْذُوفٍ ، أَىْ لَيْتَ شَيْئاً مَكْفُوفاً كَانَ هُوَ خَيْـرَكَ ، وَلاَ اسْتِـدْلاَلَ فِي البيتِ ، والارتـواءُ بِمَعْنَـى الاستقـاءِ ، وَفِـى أَنهَّـا تُحْـذَفُ أَخْبَارُهَـا قَالَ الأَعْشَى :

٦٩ ــ إِنَّ مَحَـــلاً وَإِنْ مُرْتَحَــــــلاً

وَإِنَّ فِي السَّفْـــرِ إِذْ مَضَوْا مَهَــــلا [٣]

---

(١) البيت من الخفيف وقائله الاعشي . ديوانه ٣٣٥ .

(٢) البيت من الطويل وقائله يزيد بن الحكم الثقفي . الأمالي الشجرية ١/١٨٢ . وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/٩٥٤ . وشرح شواهد الإيضاح ١١٥ .

(٣) البيت من المنسرح وقائله الأعشي . ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١/٢٨٤ والأعلم ١/٢٨٤ وشرح =

وَقَالَ :

٧٠ ــ يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [1]

أَيْ إِنَّ / لَنَا ، وَلَيْتَ لَنَا ، (وَيَجِبُ) [2] حَذْفُ الْخَبَرِ ٤٥ / ب

فِي « لَيْتَ شِعْرَى » ، لِطُولِ الكَلَامِ بِصِلَةِ الاسمِ .

= أبيات سيبوية للنحاس ٢٠٠ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢ ، والمحتسب ٣٤٩/١ ، والأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وأمالي السهيلي ١١٥ ، ورصف المباني ١١٩ ، والمغني ٨٧/١ ، الخزانة ٣٨١/٤ .

(١) البيت من الرجز وقائله العجاج وليس في ديوانه وانظر . الكتاب ٢٨٤/١ والأعلم ٢٨٤/١ وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١ والموشح ١٩٧ والمفصل ٢٨ وشرح المفصل ١٠٣/١ ومعاني الحروف ١١٣ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ورصف المباني ٢٩٨ والجني الداني ٤٩٢ ، والهمع ١٣٤/١ ، والدرر ١١٢/١ الخزانة ٢٩٠/٤ ، والمستقصى في الأمثال ٣٠٢/٢ ، والنحو والصرف بين الميميين والحجازين ص ٧٥ .

(٢) في النسخة « ويحذف » تحريف ، وانظر المفصل ٢٩ حيث قال الزمخشرى : « وقد التزم حذفه (أي الخبر) في قولهم : ليت شعري » .

« بَابُ ظَنَنْتُ وَأَخَوَتِهَا »

وَالْمَشْهُورُ سَبْعَةٌ : « ظَنَنْتُ » وَ « حَسِبْتُ » وَ « خِلْتُ » وَ « زَعَمْتُ » وَ « عَلِمْتُ » و « رَأَيْتُ » وَ « وَجَدْتُ » إِذَا أَفَدْنَ تَصَوُّرَ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ ، فَهَذِهِ الأَفْعَالُ تَدْخُلُ عَلَى المُبْتَدَإِ والْخَبَرِ وَتُصَيِّرُهُمَا مَفْعُولَيْهَا فَتُغَيِّرُ إِعْرَابَهُمَا كَمَا غَيَّرَتْ مُقْتَضَاهُمَا ، وَحُكْمُ هَذَيْنِ المَفْعُولَيْنِ حُكْمُ المُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ إِلاَّ فِي الإِعْرَابِ فَلاَ نُكَرِّرُهُ .

وَتُسَمَّى هَذِهِ الأَفْعَالُ أَفْعَالَ القُلوبِ وَأَفْعَالَ الشَّكِّ والْيَقِينِ ، لِأَنَّ الأَرْبَعَ الأُولَى لِلْشَّكِّ وَالْبَاقِيَةَ لِلْيَقِيْنِ ، وَقَدْ يُفَادُ بِـ « ظَنَنْتُ » مَعْنَى « عَلِمْتُ » قَالَ تَعَالَى : ﴿ الَّذِيْنَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِم ﴾ [(1)] ، وَيَكُونُ « أُرِيتُ » بِمَعْنَى « ظَنَنْتُ » وَهِيَ « رَأَيْتُ » عُدِّيَ بِالْهَمْزَةِ فَاقْتَضَى ثَلاَثَةَ مَفاعِيلَ ، فَلَمَّا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ أُقِيمَ أَوَّلُهَا مُقَامَ الفَاعِلِ فَبَقِيَ لَهَا مَفْعُولاَنِ ، وَيَدْخُلُ الاستفهامُ عَلَى القَوْلِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ ، قَالَ عُمَرُ بنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

٧١ ـ أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ
فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا [(2)]

---

(١) سورة البقرة آية ٤٦ .

(٢) البيت من الكامل . ديوانه ٢٣٧ ، والكتاب ٦٣/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ الخزانة ٤٢٣١/٤ .

وَبَنُو سُلَيْمٍ يَجْعَلُونَ القَوْلَ بِدُونِ الاستفهامِ فِي مَعْنَى الظَّنِّ ، وَلَهَا مَعَانٍ أُخَرُ ـ سِوَى « خِلْتُ » / وَ « حَسِبْتُ » فَلَا ٤٦ / أ تتجاوز إذ ذاك مفعولاًواحداً ، تَقُولُ : ظَنَنْتُهُ أَيْ اتَّهَمْتُهُ مِنْ الظِّنَّةِ ، وَعَلِمْتُهُ أَيْ عَرَفْتُهُ ، وَزَعَمْتُ ذَاكَ أَيْ قُلْتُهُ ، وَرَأَيْتُه أَيْ أَبْصَرْتُهُ ، وَوَجَدْتُ الضَّالَّةَ أَيْ صَادَفْتُهَا ، وأريتُهُ أَيْ بُصِّرْتُهُ أَوْ عُرِّفْتُهُ ، وَأَتَقُولُ إنَّ بَكْرَاً قَادِمٌ أَيْ أَتَفَوَّهُ بِهِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَفْعَالِ العِلاَجِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ سِوى التَّعْلِيقِ والأَلْغَاءِ أَنَّ هَذِهِ مَفْعُولَهَا الثَّانِي خَبَرٌ عن المفعولِ الأَوَّلِ وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وإِبْقَاءُ الآخَرِ فَإِنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « ظَنَنْتُ ذَاكَ » فَإِشَارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَقَوْلُكَ : ظَنَنْتُ بِهِ ، بَيَانٌ لِمَوْضِعِ الظَّنِّ ، كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ البَاءَ زَائِدَةً فالْمَفْعُولُ الثَّانِي وَاجِبٌ ، نَعَمْ قَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً لِتَمَامِ الفِعْلِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ .(١)

فَإِنْ قُلْتَ : اتِّحَادُهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَقَدْ جَوَّزْتُمْ حَذْفَ أَحَدِهِمَا فَهَذَا الاتِّحَادُ غَيْرُ مَانِعٍ .

قُلْتُ : هَهُنَا مَانِعٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّا لَوْ طَرَحْنَا أَحَدَهُمَا مِن اللَّفْظِ كَانَ مَحْذُوفاً مِنْ حَيْثُ المَفْعُولِيَّةُ وَمُضْمَراً مِنْ حَيْثُ المُبْتَدَئِيَّةُ والْخَبَرِيَّةُ

---

(١) سورة الفتح آية ١٢ .

فَيَجْتَمِعُ الحذفُ والأضمَارُ فِي شَيءٍ واحِدٍ وهو تَنَاقُضٌ ، لِأَنَّ الحَـذْفَ يُؤْذِنُ بِالفَضْلِيَّـةِ / وَالأَضْمَـارَ بِالأَصْلِيَّـةِ ، فَإِنْ نَقَضْتَ العِلَّـةَ [1] ٤٦ / ب
بِجَوَازِ حَذْفِهِمَا معاً مَنَعْتَ وُجُودَ العِلَّـةِ فِي صُورَةِ النَّـقْضِ ، وَقُلْتُ :
جَعْلُ الفعلِ حِينئذٍ مِن الأَفْعَالِ اللاَّزِمَـةِ المَنْسِيَّـةِ مَفَاعِيلُهـا كَقَوْلِهِـمْ :
فُلاَنٌ يُعْطِي وَيَمْنَـعُ ، وَيصِلُ وَيَقْطَـعُ ، وَلَكِـنْ هَهُنَـا إِلْـزَامٌ وَحَـلٌّ ، أَمَّـا
الإِلْزَامُ فَهُـوَ أَنَّ الأَصْلِيَّـةَ وَالْفَضْلِيَّةَ ثَابِتَـانِ فِي المَفْعُولَيْـنِ حَالَ ثَبَاتِهِمَـا
فَكَيْفَ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعَهُمَا عِنْدَ الحَذْفِ ، وَأَمَّا الحَـلُّ فَهُـوَ أَنَّـهُ أَصْلٌ
مِنْ وَجْـهٍ فَضْلٌ مِنْ وَجْـهٍ ، فَلَـيْسَ بِأَصْلٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّـهُ فَضْلٌ فَلاَ
تَنَاقُضَ .

وَالَّذِي يُمَيِّزُهَا عَنْ الأَفْعَالِ المُؤَثِّرَةِ مُطْلَقاً ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ :

ــ الجَمْعُ بَيْنَ ضَمِيرَيْ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ فِيهَا تَقُـولُ : عَلَمْتُنـى
خَارِجـاً ، وَرَأَيتَكَ مُنْطَلِقـاً ، وَوَجَـدَهُ فَاضِلاً ، لِأَنَّه جَمْـعٌ مِنْ حَيْثُ
الظَّاهِـرُ فَحَسْبُ ، فَإِنَّ التقديـر : عَلِـمْتُ خُرُوجِـي مُتَحَقِّقـاً ، وَكَـذَا
غَيْرُهُ ، وَقَدْ أُجْرِى « عَدِمْتُ » وَ « فَقَدْتُ » مُجْرَاها ، لِأَنَّهُمَـا نَقِيضَا
« وَجَدْتُ » وَبِمَنْزِلَةِ « مَا وَجَدْتُ » . قَالَ جِرَانُ العَوْدِ :

٧٢ ــ لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِـي
وَعَمَّـا أُلاَقِي مِنْهُمَـا مُتَزَحْـزَحُ[2]

---

(١) معنى نقض العلة أن توجد العلة بدون المعلول . حاشية .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٣٩ ، والأمالي الشجرية ٣٩/١ وشرح المفصل ٨٨/٧ وشفاء العليل ٤٠٧/١ .

وَلاَ تَقُولُ : ضَرَبْتَكَ بَلْ ضَرَبْتَ نَفْسَكَ .

ـ وَالإِلْغَاءُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَقَدَّمَتِ المَفْعُولَيْنِ أُعْمِلَتْ حَتْماً ، وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ / جَازَ الأعمَالُ والأَلْغَاءُ فَيَكُونَانِ مُبْتَدأً وَخَبَراً ،لَكِنِ الإعمالُ أولَى مُتَوسِّطَةً لِبَقَاءِ التَّقَدُّمِ مِنْ وَجْهٍ ، والإِلْغَاءُ مُتَأَخِّرَةً لِفَنَاءِ التَّقَدُّمِ مُطْلَقاً قَالَ : ٤٧ /أ

٧٣ ـ أَبا الأَرَاجِيزِ يَا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي
وفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ [1] والخَوَرُ

والأَلغاءُ مَعَ التَّعَدِّى إِلَى المَصْدَرِ قَبِيحٌ ؛ فَإِنَّهُ نَوْعُ جَمْعٍ بَيْنَ الإِعْمَالِ والإِلغاءِ ، وَيُلْغَى مَصْدَرُهَا إِلْغَاءَ الفِعْلِ فَيُقَالُ [2] : زَيْدٌ ظَنِّي مُقِيمٌ ، وَزَيْدٌ مُقِيمُ ظَنِّي ، لاَ يُقَالُ : لاَ شَيْءَ مِنَ المَصَادِرِ عَامِلٌ فِي مَاتَقَدَّمَهُ ، فَإِلْغَاءُ المَصْدَرِ المُتَأَخِّرِ لاَ يَخْتَصُّ بِمصَادِرِ أَفْعَالِ القُلُوبِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : مَعْنَى الإِلْغَاءِ أَنْ يُطْرَحَ العَامِلُ عَنْ دَرَجَةِ الاعتبارِ فَيَكُونُ الكلامُ تَامّاً كَمَا ذَكَرْتُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي عَمْراً ضَرْبٌ زَيْدٌ .

والتَّعْلِيقُ وَذَلِكَ عِنْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ ، والابتداءِ ، والنَّفْيِ ،

---

(١) البيت من البسيط وقائله اللعين المنقرى . الكتاب ٦١/١ وشرح المفصل ٨٤/٧ وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠ .

(٢) كلمة « فيقال » مكررة في الأصل .

تَقُولُ : عَلِمْتُ أزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ ، أَىْ عَلِمْتُ هَذَا الاستفهامَ ، وَرَأَيْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وخِلْتُ مَا بَكْرٌ قَادِمٌ .

وَمعْنَى التعليقِ : الإِلْغَاءُ لَفْظاً والإِعْمَالُ مَحلاًّ ، فَهُوَ تَعلِيقٌ بَيْنَ الإِعْمَالِ والإِلْغَاءِ وإِنَّمَا لَمْ تُعْمَلْ مَعَ هَذِهِ الحُرُوفِ ، لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الكَلاَمِ ، وَتَقُولُ : عَلِمْتُ أنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ بِفَتْحِ « أَنَّ » / ، ٤٧ / ب فَإِذَا أَدْخَلْتَ اللاَّمَ عَلَى خَبَرِهَا كَسَرْتَ وَعَلَّقْتَ الفِعْلَ .

« بَابُ الأَسْمَاءِ الَّتِي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ »

وَتُسَمَّى الأَسْمَاءَ المُتَّصِلَةَ بالأَفْعَالِ أَىْ فِي الْعَمَلِ فِي الجَمِيْعِ وَفِي الاشْتِقَاقِ أَيْضاً فِي الْمُشْتَقَّاتِ وَالْمَصْدَرِ ، وَهِيَ تِسْعَةٌ : المَصْدَرُ . اسمُ الفَاعِلِ . اسمُ المفعولِ . الصفةُ المُشَبَّهَةُ . اسمُ التفضيلِ . اسما الزمانِ والمكانِ . أسماءُ الآلةِ . أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ .

المَصْدَرُ هُوَ أَصْلُ الفِعْلِ في الاشتقاقِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُجَرَّدُ الحَدَثِ ، وَمَعْنَى الفِعْلِ الحَدَثُ والزَّمَانُ ، والمُفْرَدُ أَصْلُ حَقِيقَةِ المُرَكَّبِ ، وَلِأَنَّ حُرُوفَ المَصْدَرِ إِذَا صِيغَتْ بِهَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ سُمِّيَتْ فِعْلاً ، فَالْمَصْدَرُ مَادَّةُ الفِعْلِ ، وَمَادَّةُ الشَّيْءِ أَصْلُ حَقِيقَتِهِ .

قَالَ الكُوفِيُّونَ (١) : المَصْدَرُ فَرْعٌ لِلْفِعْلِ فِي الاشْتِقَاقِ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ تَأْكِيداً لِلْفِعْلِ وَمَعْمُولاً لَهُ .

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ التَّأْكِيدُ والمعموليةُ فَرْعٌ فَلَمْ تَلْزَمِ الْفَرْعِيَّةُ مِنْ حَيْثُ الاشتقاقُ وَهُوَ فَرْعُ الفِعْلِ فِي العَمَلِ لِأَنَّه اسمٌ فَمِنْ حَيْثُ هُوَ لَوْ كَانَ عَامِلاً لَعَمِلَ كُلُّ اسم فَهُوَ يَعْمَلُ لِمُنَاسَبَةِ الفِعْلِ مِنْ حَيْثُ الحُرُوفُ ، والدِّلاَلَةُ عَلَى الحَدَثِ والدِّلاَلَةُ عَلَى مُطْلَقِ الزَّمَانِ ، فَإِنَّ مَدْلُولَ الفِعْلِ زَمَانٌ مَخْصُوصٌ ، والدَّالُ عَلَى المَخْصُوصِ / دَالٌّ عَلَى المُطْلَقِ ، وَلِأَنَّه إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ فِي تَقْدِير « أَنْ » مَعَ فِعْلِهِ ، ٤٨/أ

(١) انظر اختلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٢٣٥ المسألة (٢٨) .

ولِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لِأَنَّهُ لاَ يَحْتَمِلُ حِينَئِذٍ تَقْدِيرَ الفِعْلِ ، وَلِلْمَصْدَرِ المُعْمَلِ ثَلاَثَةُ أَحْوَالٍ :

ــ أَنْ يَكُونَ مُنَوَّناً ، أَوْ مُضَافاً ، أَوْ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ .

وَالْأَوَلُ أَكْثَرُهَا وَأَقْيَسُهَا ، ثُمَّ الثَّانِي ، ثُمَّ الثَّالِثْ .

والدَّلِيلُ عَلَى الأَكْثَرِيَّةِ الاستقراءُ ، وَعَلَى الأَقْيَسِيَّةِ أَنَّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ بِمُنَاسَبَةِ الفِعْلِ ، وَالفِعْلُ غَيْرُ مُعَرَّفٍ فَالْمُنَكَّرُ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لَهُ ثُمَّ المُضَافُ ، لِأَنَّ الإِضَافَةَ وإِنْ أَخْرَجَتْهُ بِالتَّخْصِيصِ عَنْ هَذِهِ المُنَاسَبَةِ ، إلاَّ أَنَّهَا أَبداً لا تَكُونُ لِلتَّعْرِيفِ ، والمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ فَاقِدٌ لِهَذِهِ المُنَاسَبَةِ رَأْساً ، مِثَالُ الأَوَّلِ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْراً ، وَلَكَ أَنْ تُقَدِّمَ المَفْعُولَ عَلَى الفَاعِلِ ، وَلَكِنَهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ المَصْدَرِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ المَصْدَرَ وَمَعْمُولَهُ فِي تَقْدِيرِ « أَنْ » وَالفِعْلِ ، وَهُوَ صِلَةٌ وَمَوْصُولٌ ، وَشَيْءٌ مِنَ الصِّلَةِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُولِ ، فَإِنَّهُمَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ ، وَبِعْضُ أَجْزَاءِ الاسمِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لاَ يُفْصَلُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُولِ بِالأَجْنَبِيِّ ، وَلاَ بَيْنَ بَعْضِ الصِّلَةِ وَبَعْضٍ .

وَقَدْ يُضْمَرَ فَاعِلَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسغَبَةٍ . يَتِيماً ﴾ [1] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ / ٤٨ / ب

(١) سورة البلد آية ١٤ ، ١٥ .

إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولاً ﴾[1] أَيْ أَنْزَلَ ذِكْرَهُ بِالرِّسَالَةِ ، وَشَهِدَ عَلَى رِسَالَتِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ رَسُولاً ذَا ذِكْرٍ فَحُذِفَ « ذَا » وَأُقِيمَ الذِّكْرُ مُقَامَهُ وَقُدِّمَ عَلَى المَوْصُوفِ فَانْتَصَبَ عَلَى الحَالِ ، كَقَوْلِهِ :

٧٤ ـ لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ
عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ[2]

وَالرَّسُولُ عَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ جِبْرَائِيلَ والنَّبِيَّ عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ ، قَالَ :

٧٥ ـ فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ[3]

وَقَدْ يُحْذَفُ مَفْعُولُهُ فِي قَوْلِهِمْ : أَزْعَجَنِي شَتْمٌ بَكْرٌ ، وَقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً لِبَقَاءِ الجُمْلَةِ بِدُونِهِمَا .

مَسْئَلَةٌ : لَوْ قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً اليومَ عِنْدَ زَيْدٍ ، فَإِنْ عَلَّقْتَ الظَّرْفَيْنِ بِالْفِعْلِ يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ ، إِمَّا تَقَدُّمُهُمَا عَلَى

---

(١) سورة الطلاق آية ١٠ ، ١١ . وانظر البحر المحيط ٢٨٦/٨ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٦٣/٢ .

(٢) البيت من الوافر وقائله كثير ديوانه ٣٥٦ ، الخزانة ٥٣٢/٤ وقيل لذي الرمة .

(٣) البيت من الطويل ولم أعرف قائله . الكتاب ٩٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٦ ، والإيضاح ١٥٦ ، والمقتصد ٥٥٦ والشاهد فيه تنوين « رهبة » ونصب ما بعدها بها ، والتقدير فيه : ولو أن نرهب عقابك . والموارد : طرق الماء .

المَصْدَرِ ، أَوْ تَأَخُّرُهُمَا عَنْهُ وَعَنْ جَمِيعِ صِلَتِهِ ، لِأَنَّهُمَا أَجْنَبِيَّانِ عَنْ الْـمَصْدَرِ ، فَلاَ يَتَخَلَّلاَنِ بَيْنَ الـمَصْدَرِ وَ مَعْمُولِهِ ، وَلاَ بَيْنَ أَجْزَاءِ المَعْمُولِ ، وَإِنْ عَلَّقْتَهُمَا بِالْمَصْدَرِ يَجِبُ تَأَخُّرُهُمَا عَنْهُ ، وَأَيْنَ وَقَعَا فِي الصِلَةِ فَجَائِزٌ ، لِقَرَابَتِهِمَا لِلْمَصْدَرِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ أَحَدَهُمَا مُتَعَلِقاً بِأَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُمَا عِنْدَ الإِفْرَادِ حُكْمُهُمَا عِنْدَ الاقْتِرَانِ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

ــ أَنْ تُضِيفَ إِلَى الفَاعِلِ فَتَجُرُّهُ لَفْظاً وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ وَيَبْقَى المَفْعُولُ مَنْصُوباً .

وَأَنْ تُضِيفَ إِلَى المَفْعُولِ / فَتَجُرُّ لَفْظَهُ ، وَمَحَلُّهُ نَصْبٌ ويبقى الفاعل مرفوعاً . ٤٩/أ

وَأَنْ تُضِيْفَ إِلَى الفَاعِلِ وَتَحْذِفَ المَفْعُولَ .

وَإِلَى المَفْعُولِ وَتُضْمِرُ الفَاعِلَ .

كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ (١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧٦ ــ أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ
لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءَ الشُّئُونِ وَكِيفُ (٢)

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥١ ، والآية دليل على الوجه الأول ، وهكذا بقية الأمثلة بالترتيب .

(٢) البيت من الطويل وقائله الحطيئة . ديوانه ٢٥٣ ، والأمالي الشجرية ٣٥١/١ وشرح المفصل ٦٢/٦ .
والشاهد فيه إضافة رسم وهو مصدر إلى مفعوله ، والأصل :
أمن رسم داراً مربع ، فمربع فاعل ، وداراً مفعول . انظر المقتصد : ٥٦ .

وَقَوْلِكَ : سَرَّنِي قُدُومُكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ لاَ يَسْئَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ ﴾[1] وَإِذَا أَتْبَعْتَ اسماً الفَاعِلَ المَجْرُورَ جَازَ الحَمْلُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ ، قَالَ لَبِيدٌ :

٧٧ ــ حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[2]

عَلَى مَحَلِّ « المُعَقِّبِ » ، وَكَذَا المَفْعُولُ ، قَالَ :

٧٨ ــ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا
مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا[3]

وَمِثَالُ الثَّالِثِ : الشَّتْمُ بَكْرٌ خَالِداً قَبِيحٌ ، قَالَ :

٧٩ ــ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ
يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[4]

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : « فِي أَعْدَائِهِ » فَحُذِفَ الجَارُّ وَتَعَدَّى المَصْدَرُ بِنَفْسِهِ ، وَقَالَ :

---

(١) سورة فصلت آية ٤٩ .

(٢) البيت من الكامل ديوانه ١٢٨ ، والأمالي الشجرية ٢٢٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢ ، ٦٦/٦ ، الخزانة ٣٣٤/٤ ، وشرح الفية ابن معطى لابن القواس ١٠١٢/٢ .

(٣) البيتان من الرجز وهما لرؤبة . ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٩٨/١ ، والهمع ١٤٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٣/٢ ، وشرح الدرة الألفية لابن القواس ١٠١٣/٢ ، والمقتصد ٥٦١ .

(٤) البيت من المتقارب ولا يعرف قائله . الكتاب ٩٩/١ ، والمنصف ٧١/٣ ، والمقرب ١٣١/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٤ الخزانة ٤٣٩/٣ ، وشفاء العليل ٦٩٩/٢ .

٨٠ ــ لَقَدْ عَلِمْتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي

كَرَرْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا [١]

فَنَصِبَ مِسْمَعاً بِالْضَّرْبِ ، وَيُرْوَى : لَحِقَتْ بَدَلَ كَرَرْتُ ، فَلاَ اسْتِدْلاَلَ إِذَنَ بِهِ .[٢]

وَقَالَ الفَارِسِيُّ « وَلَمْ أَعْلَمْ شَيْئاً مِنَ الْمَصَادِرِ / ٤٩ / ب بِالْأَلِفِ وَالْلامِ مُعْمَلاً فِي التَّنْزِيلِ » [٣] ، وَهُوَ مَعْلُومٌ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ . [٤]

وَالْمَصْدَرُ المَوْصُوفُ لاَ يُعْمَلُ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ .

---

(١) البيت من الطويل وينسب للمرار الأسدي في الكتاب ٩٩/١ والأعلم ٩٩/١ وقال ابن السيرافي ٦٠/١ وجاء في هذا الباب البيت منسوباً إلى المرار ورأيته في شعر مالك بن زغبة الباهلي ، وانظر العيني ٤٠/٣ ، ٥٠١ ، والمقتضب ١٤/١ وشرح المفصل ٩/٦ وشفاء العليل ٦٩٩/٢٤٧٢/٢ .

(٢) لأنه حينئذ يكون « مسمع » منصوباً به ، وانظر المقتصد ٥٦٨ .

(٣) انظر الإيضاح العضدى ١٦٠ .

(٤) سورة النساء آية ١٤٨ ، وقال ابن الانباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٢/١ : « وليس في التنزيل إعماله إلّا في هذا الموضع » .

« اسْمُ الْفَاعِـلِ »

مَاكَانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلِهِ المُضَارِعِ الْمبْنِيِّ لِلْفَاعِـلِ نَحْـوُ : فَاعِـلٍ وَمُكْـرِمٍ ، وَقَـالَ بَعْضُهُـمْ : وَيَكُـونُ مَعَ ذَلِكَ مُتَعَدِّياً وَيَعمـلُ عَمَـلَ مُضَارِعِهِ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوْ لِلاسْتِقْبَالِ فَقَطْ لِتَجْتَمِعَ المُنَاسَبَـةُ اللَّفْظِيَّـةُ وَالْمَعْنَوِيَّـةُ بَيْنَهُمَـا ، وَعَـنْ الكُوفِيَّـةِ إِعمالـه ماضياً بِدَلِيلِ قَوْلِـهِ تَعَالَـى ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجَاعِـلُ اللَّيْلِ سَكَناً والْشَّمْسَ والقَمَـرَ حُسْبَانـاً ﴾ (١) نَصَبَ المعطوفَ عَلَى اللَّيْـلِ بِجَاعِـلٍ ، وَقَوْلُـهُ تَعَالَـى ﴿ وَكَلْبُهُـمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْـهِ بِالْوَصِيـدِ ﴾ (٢) ، نَصَبَ ذِرَاعَيْـهِ « بِـ » « بَاسِط » وَهُمَـا مَاضِيَانِ .

وَالْجَـوَابُ عَنْ الأَوَّلِ أَنَّـه مَنْصُوبٌ بِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ يَدُلُّ عَلَيْـهِ « جَاعِلٌ » وَعَنِ الثَّانِي : أَنَّهُ حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ .

وَقَـدْ يَخْـرُجُ اسمُ الفَاعِـلِ عَنْ زِنَـةِ الفِعْـلِ لإِرَادَةِ المُبَالَغَـةِ فَلاَ يَبْطُلُ عَمَلُهُ نَظَراً إِلَى الأَصْلِ خِلافاً لِبَعْضِ الكُوفِيَّةِ ، كَمَا أُعْمِلَ مُثَنَّـى وَمَجْمُوعاً ، مُصَحَّحاً وَمُكَسَّراً ، قَالَ سَعْدُ بْنُ نَاشِبٍ :

---

(١) سورة الأنعام آية ٩٦ ، قال ابن الجزري : « واختلفوا في (وجاعل الليل سكناً) فقرأ الكوفيون (وجعل) بفتح العين واللام من غير ألف وبنصب اللام من (الليل) وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل . النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٠ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٤ والبحر المحيط ٤/١٨٦ .

(٢) سورة الكهف آية ١٨ .

٨١ ــ فَيَالَـرِزَامٍ رَشِّحُـوا بِي مُقَدَّمـاً
إِلَى الْمَوْتِ خَوَّاضاً إِلَيْـهِ الْكَتَائِبَـا[(١)]

وَقَالَ / القُلاَخُ ٥٠/أ

٨٢ ــ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا
وَلَـيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِـفِ أَعْقَـلا[(٢)]

وَيُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِ اسمِ الفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَمِداً عَلَى مَاقَبْلَهُ مُتَقَوِياً بِأَنْ يَقَعَ خَبَراً أَوْ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ حَالاً ، أَوْ مُعْتَمِداً عَلَى حَرْفِ استفهامٍ أَوْ نفيٍ .

وَيُضَافُ اسمُ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ فَيُقَالُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَلاَ يُضَافُ إِلَى الفَاعِلِ كَالْمَصْدَرِ ، قَالُوا : لِئَلاَّ يَلْزَم إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ . وَفِيهِ بَحْثٌ سَأَذْكُرُهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْقُلْتَ : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْيَوْمَ وَغَداً عَمْراً » كَانَ قَبِيحاً جَرَرْتَ عَمْراً حَمْلاً عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ ، أَوْنَصَبْتَهُ حَمْلاً عَلَى مَحَلِّهِ ، لِأَنَّ الواوَ فَرْعٌ لاسمِ الفَاعِلِ وَهُوَ فَرْعُ الفِعْلِ فَلاَ يَقْوىَ عَلَى العَمَلِ مَعَ الفَصْلِ ، وَأَرَادَ أَبُو الحُسَيْنِ[(٣)] تَرْتِيبَهُ فَقَالَ « الفِعْلُ يَعْمَلُ مَعَ

(١) البيت من الطويل وقائله سعد بن ناشب مازن بن عمرو بن تميم شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٢/١ .
(٢) البيت من الطويل . الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ .
(٣) المقصود هو : « محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحوي =

الـفَصْلِ ، تَقُـولُ : ضَرَبَ عَمْـرٌ اليـومَ زيـداً ، ونائبـهُ يَعْمُـلُ مَعَ قُبْـحٍ ، قَالَ :

٨٣ ــ يَوْمـاً تَرَاهَـا كَشِبْـهِ أَرْدِيَـةِ الْـ
عَصْبِ وَيَوْمـاً أَدِيمَهَـا نَغِـلا[1]

وَنَـائِبُ مُشَابِهِـهِ يَعْمَـلُ مَعَ زِيَـادَةِ القُبْـحِ ، وَيَكَـادُ يَمْتَنِـعُ كَمَـا صَوَّرْنَا مِنْ الْمَسْأَلَةِ »[2] .

= ابن أخت أبي علي الفارسي الذي استوطن جرجان في أخريات حياته وقرأ عليه أهلها منهم عبد القاهر الجرجاني وليس له أستاذ سواه » (البغية ٣٨) ، والكيشي يكثر الإشارة إلى أبي علي الفارسي وإلى عبد القاهر فالمراد بأبي الحسين هو الذي ذكرت . وقد ذكره الجرجاني في المقتصد في هذه المسألة ١/٥٢١ .

(١) البيت من المنسرح وقائله الأعشى ، ديوانه ٢٣٣ ، والإيضاح ١٤٨ ، والمقتصد ١/٥١٩ وذلك لأن أديمها منصوب بالواو لأنه قائم مقام الفعل الذي قبله وهو تراها من حيث إن أديمها معطوف على الضمير الذي في تراها . أفاده الجرجاني في المقتصد ١/٥٢١ .

(٢) انظر المقتصد ١/٥٢١ وقد تصرف المؤلف في النقل .

« اسْمُ الْمَفْعُولِ »

هُوَ الْجَارِي عَلَى فِعْلِهِ الْـمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : مُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ، وَأَمَّا « مَفْعُولٌ » فَإِنَّمَا/ لَمْ يَقُلْ « مُفْعَلٌ » ٥٠ / ب كَيُضْرَبُ ، فَرْقاً بَيْنَ مَفْعُولِ المَزِيدِ نَحْو : « أُكْرَمَ » ، وَمَفْعُولِ المُجَرَّدِ فَبُنِيَ عَلَى « مَفْعُلٍ ثُمَّ زِيدَ عَلَيْهِ وَاوٌ ، لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بِاسْمِ المكَانِ وَاسْمِ الآلَةِ فِي التَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ ، وَلِأَنَّ « مُفْعَلاً » لَمْ يَجِيء الاَّ مُكْرماً فِي جَمْعِ مَكْرُمةٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلَ مُضَارِعِهِ نَحْوَ زَيدٌ مُكْرَمٌ أَبُوهُ وَمُسْتَخْرَجٌ مَتَاعُهُ ، مُفَرَداً وَ مُثَنًّى وَمَجْمُوعاً ، وَتُشْتَرَطُ فِي إِعْمَالِهِ شَرَائِطُ إِعْمَالِ اسمِ الفَاعِلِ ، وَكَذَا فِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ .

« آلصِّفَةُ آلْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ »

هِيَ الْمُشْتَقَّةُ الغَيْرُ الجَارِيَةِ عَلَى المُضَارِعِ نَحْوُ « حَسَنٍ » وَ « صَعْبٍ » وَتَعْمَلُ بِمُشَابَهَةِ الجَارِي[1] ، لِأَنَّهَا تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ ، وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ تَقُولُ : حَسَنٌ ، حَسَنَةٌ ، حَسَنَان ، حَسَنون ، كَقَوْلِكَ ضَارِبٌ ، ضَارِبَةٌ ، ضَارِبَانِ ، ضَارِبُون ، تَقُولُ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، كَقَوْلِكَ : قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ ثَابِتَةٍ ، وَإِنْ أُرِيدَ التَّجَدُّدُ قِيلَ : هُوَ حَاسِنٌ الآنَ أَوْ غداً قَالَ تَعَالَى:﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾[2]

وَتَنْحَطُّ دَرَجَتُهَا عَنْ اسمِ الفَاعِلِ بِأَنَّها لاَ تَعْمَلُ وَ مَعْنَاهَا الاستقبالُ ، أَمَّا إِذَا كَانَ ماضياً فهو أبعد[3] ، وقولك : هو كريمٌ ابوه ، مع أَنَّ كرم الأب موجودٌ في الماضي إنما يَسُوغُ إِذَا تَحَقَّقَ فِي الحالِ فَهُوَ شرطُ عَمَلِهِ ،/ فَإِنَّ الوجودَ الحاليَّ لَا يُنَافي الوجودَ ٥١ / أ الغابرَ[4] كَمَا لاَ يُنَافِي الاستقبالِيَّ اعتبِرْ بالحالِ الدائمةِ .

---

(١) وهو اسم الفاعل الجاري على فعله المضارع المبنى للمعلوم .
وفي الحاشية : «أي إذا أريد بها الحدوث والتجدد ردت إلى صيغة اسم الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيد حسن ، بمعنى أن هذه الصفة ثابتة له ، فإن قصدت الحدوث قلت : زيد حاسن الآن أو غداً ، ولذلك قيل في « ضيق » لما قصد به الحدوث : ضائق ، قال الله تعالى : ﴿ وضائق به صدرك ﴾ .

(٢) سورة هود آية ١٢ .

(٣) في الحاشية : «وإنما كان أبعد ، لأن المستقبل لا يعمل مع أن مآله إلى الحال فالماضي أولى أن لا يعمل » .

(٤) في الحاشية «كقولهم : رأيت شمسا متحركا ، فإن دوام الحال لا يخرجها عن الحالية » .

وَتُضَافُ الصِّفَةُ إِلَى فَاعِلِهَا ، وَكَذَلِكَ اسمُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ إِذَا كَانَا مِثْلَهَا فِي الثَّبَاتِ ، تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الوَجْهِ ، وضَامِرُ البَطْنِ ، وَمُؤَدَّبُ الخُدَّامِ(١) .

واعْلَمْ أَنَّ فِي مَسْأَلَةِ : « حَسَنٌ وَجْهُهُ » وُجُوهاً سَبْعَةً ، فِي اثْنَيْنِ مِنْهَا « الوجهُ » مُضَافٌ ، وَفِي اثنينِ مُضَافٌ إِلَيهِ ، وفِي وَاحِدٍ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَفِي اثنينِ لاَ مُضَافٌ وَلاَ مُضَافٌ إِلَيهِ .

مِثَالُ الأَوَّلَيْنِ : جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ بِرَفْعِ « وَجْهٍ » عَلَى الفَاعِلِ وَنَصْبِهِ عَلَى مُشَابِهَةِ المَفْعُولِ أَوْ التَّمْييزِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ .

مِثَالُ الثَّانِيَيْنِ : حَسَنُ الوجْهِ ، وَحَسَنُ وَجْهٍ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيرَ المَوْصُوفِ ، لامْتِنَاعِ خُلُوِّ الصِّفَةِ عَنِ الراجعِ فَيَكُونَ الحُسْنُ شَائِعاً فِي كُلِّ المَوْصُوفِ ، ثُمَّ بِالإِضَافَةِ إِلَى الوَجْهِ يَتَخَصَّصُ بِهِ ، فَالْوَجْهُ فَاعِلٌ مَعْنًى لاَ لَفْظاً ، وَفِي الوجه الأَوَّلِ فَاعِلٌ لَفْظاً وَمَعْنًى وَلَوْ كَانَ الفَاعِلُ الوجهَ هَهُنَا لَمَا أُنِّثَتِ الصِّفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى المُؤَنثِ ، ولم يقولوا : امرأةٌ حسنةُ الوجهِ ، كما لم يقولوا : حَسَنَةٌ وجهُها لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ ، قَالَ الكُوفِيُّونَ/ : الوجهُ فَاعِلٌ وَتَكَلَّفُوا عُذْرَيْنِ لِتَرْكِ الضَّمِيرِ : ٥١/ب

أَحَدُهُمَا : إِقَامَةُ الأَلِفِ واللامِ مقامَهُ كَقَوْلِهِ :

---

(٥) انظر المفصل ٢٢٠ .

٨٤ ــ لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ وَالْبَيْتُ بَيْتُهُ ، وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ الغَزَالُ المُقَنَّعُ[١]

والثَّانِي : أَن التَّقْدِيرَ : حَسَنُ الوجهِ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ قِيَاساً عَلَى حَذْفِهِ مِنَ الصِّلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً[٢] ﴾ ، أَيْ بَعَثَهُ ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ ، أَمَّا الأَوَّلُ فَلِقِلَّةِ الاستعمالِ ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَلأَنَّ اتصالَ الصِّلَةِ بِالْمَوْصُولِ آكَدُ مِن اتصالِ الصفةِ بالموصوفِ ، لِأَنَّ الموصولَ لَا يَسْتَقِلُّ بِدُونِ الصِّلَةِ ، فَهَذَا الاتحادُ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الرَّابِطِ ، احتجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [١] قَالُوا : « مُفَتَّحَةً » صِفَةٌ لِجَنَّاتٍ ، وارتفعَ بِهَا الأَبْوابُ ، فَإِنَّ الأَبْوابَ هِيَ المُفَتَّحَةُ ، وَلَمْ يرجعْ ذِكْرٌ إِلَى الموصوفِ فَتَعَيَّنَ أَحَدُ العُذْرَيْنِ .

والجوابُ : إِنَّ فِي المُفَتَّحَةِ ضَمِيراً لِجَنَّاتٍ وارتفعَ الأَبْوابَ بدلاً عَنْهُ ، وَلاَ عَجَبَ فِي إسنادِ التفتيحِ إلى الجناتِ ظَاهِراً ، وإِنْ كَانَ

---

(١) البيت من الطويل وقائله مسكين الدرامي ديوانه ٥١ ، والأمالي التحرير ٢/٢٠٥ ، وأمالي المرتضى ١/٤٧٥ ، الخزانة ٤/١٧٩ ، ٣٦٦ ، وشرح ديوان الحماسة ١٧١٩ .
ورواية البيت في ديوانه :
طعامي طعام الضيف والرحل رَحْلُهُ ، ولم يلهني عنه غزالٌ مُقَنَّعُ
والشاهد فيه إقامة الألف واللام في « البيت » مقام الضمير ، والتقدير : وبيتي بيتهُ .
(٢) سورة الفرقان آية ٤١ .
(١) سورة ص آية ٥٠ .

للأبوابِ حَقِيقَةً ، فإنه قَدْ وَرَدَ فِي التنزيلِ ﴿ وَفُتِّحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴾[1] وَكَيْفَ وَبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مِنْ هَذَا القَبِيلِ ؟ !

ـــ مِثَالُ الثَّالِثِ : حَسَنُ وَجْهِهِ / والقولُ بصحةِ هذَا الوجهِ ٥٢ / أ مِمَّا انفَرِدَ بِهِ سيبويهِ واستدلَّ بِقَوْلِ الشَّمَّاخ :

٨٥ ـــ أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا
بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدَ عَفَا طَلَلاَهَمَا[2]
أَقَامَ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً
كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا

حُجَّةُ الجمهورِ أَنَّ حَسَناً إِذَا أُضِيفَ إِلى الوجهِ المضافِ إِلى ضميرِ الحسنِ فَقَدْ أُضِيْفَ الشيءُ إِلى نفسِه بواسطةٍ ، وَجَوابُهُمْ أَنَّ الضميرَ للموصوفِ لا للصفةِ[3] .

مِثَالُ الرَّابِعَيْنِ : حَسَنٌ وَجْهاً ، وَحَسَنٌ الوجهَ عَلَى التمييزِ فِي الأولِ ، وَمُشَابَهَةِ المفعولِ في الثاني .

---

(١) سورة النبأ آية ١٩ ، وانظر المقتصد ٥٤٤ .

(٢) البيتان من الطويل . ديوانه ٣٠٧ ، والكتاب ١٠٢/١ ، الخزانة ١٩٨/٤ ، والعيني ٥٨٨/٣ ، ومعجم البلدان ٢٧٨/٢ ، والمقتصد ٥٤٩ ، والمفصل ٢٣١ .
والشاهد في قوله : « جونتا مصطلاهما » حيث استشهد به سيبوية على قبح إضافة الصفة مجردة من « أل » إلى مضاف إلى ضمير الموصوف حيث إضاف الصفة وهي (جونتا) إلى المصطلى وهو مضاف إلى ضمير الموصوف وهو (جارتا صفا) وقد رد على سيبوية . أنظر التفصيل في الأعلم ١٠٢/١ ، وشرح أبيات سيبوية ١١/١ .

(٣) انظر المقتصد ٥٤٩ ، وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ١١/١ .

« اسْمُ التَّفْضِيلِ »

لاَ يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ عِنْدَنَا إلاَّ في ضرورةِ الشِّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ وإِنْ كان جارياً على الفعلِ لفظاً ، لم يجرْ عليه معنىً ، والمَفْعُولُ فِي قَوْلِهِ :

٨٦ ــ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا[١]

منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ دَلَّ عَلَيْهِ « أَضْرَبَ » ويعملُ في المضمرِ والظاهرِ الذي في معنى المضمرِ ، فالأول كقولك : رأيت رجلاً أحسنَ من عمرٍو ففاعلُ «أحسن» ضمير الرجل والثاني كقولك: ما رأيْتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عَيْنِ زَيْدٍ، أَيْ الكحلُ في هذا المحلِ أَحْسَنُ مِنْ نَفْسِهِ في المَحَالِّ الأُخر ، فَاتَّحدَ الفاضلُ والمفضولُ ذَاتاً وتَغايَرا اعتباراً ، وإنَّما جازَ / ارتفاعُ الكُحلِ بِأَحْسَنَ لِأَنَّ الحُسْنَ المنسوبَ ٥٢ / ب إلى الكُحْلِ في عَيْنِ الموصوفِ في الحقيقةِ منسوبٌ إلى الموصوفِ ، فَكَأَنَّكَ أَعْمَلْتَهُ في ضميرِ الموصوفِ بخلافِ أَنْ تقولَ : مررتُ برجلٍ أَحْسَنُ مِنْهُ أَبوهُ ، فَتَرْفَعُ الأَبَ بأحسنَ ، ومِثْلُهُ الحديثُ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إلى اللَّهِ فِيهَا الصومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِى الحِجَّةِ»[٢] .

---

(١) عجز بيت من الطويل وقبله :

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وقائلهما العباس بن مرداس السلمى . الأصمعيات ٢٠٥ وشرح ديوان الحماسة ٤٤٠/١ وشرح المفصل ١٠٥/٦ ، الخزانة ٥١٧١/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٦٣/١ .

(٢) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد ١٣١/٢ مع اختلاف في اللفظ في غير موضع الشاهد ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وهو في سيبوية ٣٢/٢ هارون ، والمقتضب ٣٥٠/٣ .

« أَسْمَاءُ الأَفْعَـالِ »

إِنَّمَا جِيءَ بِهَا رَوْماً للاختصارِ ، فَمِنْهَا أَسْمَـاءُ الأَوَامِـرِ ، وَمِنْهَـا أَسْمَاءُ الأَخْبَارِ ، والأَولُ أَغْلَبُ ، لِأَنَّ قَرِينةَ الحالِ لَمَّـا سَوَّغَتْ فِي فِعْـلِ الأَمْرِ الحاضرِ كثرةَ الإِضْمَارِ كقولك لمن أشال سوطاً أو شهـر سيفـاً : رَأسَ الغدَّارِ ، فتحسينُها الاكتفاءَ باسمِ الفعلِ أحْـرَى ، لِأَنَّ فيـهِ ضربـاً من الإظهارِ ، وهي تنقسمُ إلى مُتَعَدٍّ ، ولازمٍ ، فالأَوُل كقولك : رُوَيْـدَ زيداً ، وَتَيْدَ عَمْراً أَيْ أَمْهِلْهُ ، وَهَلُمَّهُ ،أَيْ أَحْضِرْهُ ، وَهَاتِ الشَّيْءَ أَيْ أَعْطِنِيهِ ، وَحَيَّهَلَ الثريدَ أَىْ إِيتِهِ ، وَعَلَيْكَ زيداً أَىْ إِلْزَمْـهُ ، وَعَلـيَّ عمـراً أَىْ أَوْلِنيهِ ، وَدُونَكَ أَىْ خُذْ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

٨٧ ــ أَعَيَّـــاشُ قَدْ ذَاقَ القيـــونُ مَرَارَتِـــي
وَأَوْقَـــدْتُ نَارِى فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَـــــلِ[١]

وآمين[٢] أى استجبْ .

والثاني كقولك : صَهْ ، أَىْ اسكتْ ، وَمَـهْ أَىْ أُكْفُـفْ ، وإِيـهِ أَىْ حَدِّثْ ، ونَـزالِ / أَىْ انـزلْ ، وإِلَـيْكَ أَىْ تَنَـحَّ ، وَقِيـلَ لِأَعْرَابِـيٍّ : إِلَيْكِ فَقَالَ : إِليَّ ، فكأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ، فَقَالَ : أَتَنحىَّ . ٥٣ / أ

---

(١) البيت من الطويل وقائلة جرير . ديوانه ٤٥٨ ، واللسـان ١٣/١٦٥ (دون) ونـوادر أبي زيد ١١٣ ، والإيضاح ١٦٥ ، والمقتصد ٥٦٩ .

(٢) في النسخة آمين آمين مكررة .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الأَخْبَارِ فكَقَوْلِكَ : شَتَّانِ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَىْ افْتَرَقَا ، وَهَيْهَاتَ ذَلِكَ أَىْ بَعُدَ ، قَالَ :

٨٨ ــ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ
وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ[١]

ــ وَفِي « رُوَيْدَ » أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

أَنْ يكونَ اسماً لِلْفِعل وَهُوَ مَبْنِيٌّ فِي هَذَا الوجهِ فَقَطْ .

وأَنْ يَقَعَ صِفةً كَقَوْلِكَ : سَارَوا سيراً رويداً .

وَحَالاً كَقَوْلِكَ : جَاؤُوا رُوَيْداً .

ومصدراً بِمَعْنَى إِرْوَادٍ ، مضافاً كقولك : رُوَيْدَ بَكْرٍ .

وتقُولُ : بَلْهَ زيداً أى دَعْه ، وَبَلْهَ زَيْدٍ ، تَجْعَلُهُ بمعنى التَّرْكِ فَتُضِيفُهُ إِلى المفعولِ ، وهو كقولهم : وَيْحاً لَهُ في أَنَّه مصدرٌ لا يستعملُ فعلُه ، ولكونهِ مصدراً جَاءَ فيه القلب نحو بَهْلَ زيدٍ . ومعمولُها لا يتقدَّمُ عليهَا لضُعْفِ عَمَلِها بالنيابةِ خلافاً للكوفيين[٢] ، احتجوا بقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٣] . وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٨٩ ــ يَا أَيُّهَا المائحُ دَلْوِى دُونَكَا
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا[٤]

---

(١) البيت من الطويل وقائلة جرير . ديوانه ٤٧٩ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٩٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٥٧٥/١ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، مسألة رقم ٢٧ .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) البيتان من الرجز وقد نسبهما ابن دريد لعجوز بالبادية بعثت بهما مع ركب قاصدين طلحة =

والجوابُ عن الآيةِ أَنَّ « كتاباً » منصوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْـهِ قَوْلُهُ :

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [1] أَيْ كُتِبَ عَلَيْكُـمْ كِتَـابَ اللَّـهِ ، كَمَـا انتصبَ المصدرُ بِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ لِدَلاَلَةِ الكـلامِ / عَلَيْــهِ فِي قَوْلِـــهِ : ٥٣ / ب

٩٠ ــ مَا إِنْ يَمسُّ الأَرْضَ إِلاَّ جَانِبٌ
مِنْــهُ وَحَــرْفُ السَّاقِ طَيَّ المَحْمَـــلِ [2]

وعن البيتِ أَنَّ « دَلْوِى » مَرْفُوعٌ بالابتداءِ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُه ، كَأَنَّـهُ نَبَّهَ عَلَى حصولِ دَلْوِهِ عِنْدَهُ نفياً لِغَفْلَتِهِ ، ويجوزُ نصبـهُ بِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ أَيْ خُذْ دَلْوِى .

فَإِنْ قلتَ : هذه الكلمـاتُ خارجـةٌ عن الأقسامِ الثابتـةِ فإِنَّهَـا ليستْ أسماءً لِأَنَّهـا تدلُّ على معنـى وزمانـه ويستقـلُّ كلاماً بانفرادِهـا كأسماءِ الأَوامِرِ وليستْ بأَفعالٍ لدخـولِ التنويـنِ والـلاَّمِ عليها في قولك : صَهٍ وَمَهٍ ، والنَّجَـاءَكَ ، ولـيستْ بحروفٍ بالدليليـنِ منعَتُ كونَهـا غيـرَ أسماءٍ ، أَمَّا دلالتُها على المعنى وزمانِهِ ، فَعَنْهُ جوابان :

أحـدَهما : أَنَّهـا تدلُّ على لفـظٍ وذَلِكَ اللفـظُ يِدُلُّ على المعنـى

= الطلحـــات . أمـــالي ابـــن دلأيـــد ٧٤ ، الإنصاف ٢٢٨/١ ، وشرح المفصل (لابن يعيش) ١١٧/١ ، الخزانة ١٧/٣ .

(١) سورة النساء آية ٢٣ .

(٢) البيت من الكامل وقائله أبـو كبير الهذلي . شرح أشعـار الهذلـيين ١٠٧٤/٣ ، والإيضاح ٦٦ ، والمقتصد ٥٧٦ .

والزمـان ، والمنفـيُّ عن الأسماءِ دلالتُهـا على المعنـى والزمـــانِ مِنْ غيـــرِ واسطةٍ .

والثاني : أَنَّ الاسم لا يدلُّ على الزمـانِ من حيثُ الصيغـةُ وهـذه كذلك .

وأما استقلالُهَا كَلاَماً فممنوعٌ ، وذلك لِأَنَّهـا تدلُّ على الأفعـالِ فحسبُ ، ولكنَّ الفعلَ لَمَّا لم يَخْلُ عن الفاعلِ انعقدَ الكلامُ فكَمَـا أَنَّ « اسكتْ » مفـردٌ لفظـاً ، مركبٌ تقديـراً ، فكَـذَلِكَ هَذِهِ / ثم الدليـلُ / ٥٤ أ عَلَى اسميتِهَـا انطبـاقُ حَدِّ الاسمِ عليها ولحاقُ التنويـنِ والـلامِ ببعضِهـا ، وانعقادُ الكلامِ منها ومن اسمٍ في قولك : دُونَكَ زيداً .

« اسمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ »

مَا بُنِيَ مِنْهُمَا منْ مُجَرَّدِ الثُّلاثِيِّ فَإِنْ كَانَ عينُ مضارعِهِ مفتوحا أو مضموماً فَهُوَ عَلَى « مَفْعَلٍ » ، بِفَتْحِ العَيْنِ ، كَالْمَذْهَبِ وَالْمَصْدَرِ إلاَّ أَحَدَ عَشَرَ اسماً وَهِي : المَنْسِكُ والمَجْزِرُ والمَنْبِتُ ، والمَطْلِعُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ ، والمَفْرِقُ والمَسْقِطُ ، والمَسْكِنُ ، والمَرْفِقُ ، والمَسْجِدُ .

وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً فَـ « مَفْعِل » بالكسرِ كَالْمَجْلِسِ ، إلاَّ مَا كَانَ مِنْهُ مُعْتَلَّ الفاءِ أَوْ اللامِ فَإِنَّهُمَا مِن الأولِ مَكْسُورُ العينِ كالمَوْهِبِ ، وَمِنَ الثَّانِي مَفْتُوحُها كَالْمَأْتَى ، وَعَنْ الفراءِ[1] : مأوِي الإبل .

ومن متشعبةِ الثُّلاثِيِّ وسَائِرِ الرباعيِّ فَعَلَى وَزْنِ مَفْعُولِها كَالْمُدْخَلِ والمُدَحْرَجِ ولا يُعْمَلانِ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الزمانِ والمكانِ المضافينِ إلى المصدرِ ، وأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ :

٩١ ــ كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا

عَلَيْهَا قَضِيمٌ نَمْقَتْهُ الصَّوَانِعُ[2]

---

(١) انظر ابن يعيش ١٠٨/٦ ، ١٠٩ ، فقد نص على رواية الفراء .

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٦ ، والمقتصد ٦٥٦ .

فَتَقْدِيرُه « مَوْضِعُ مَجَرِّ الرامساتِ » فَهُوَ مَصْدَرٌ مِيمِـيٌّ ، وَمِثْلُـهُ قَوْلُ ذِى الرُّمَّةِ :

٩٢ ــ فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واجِفٍ جَرَعَ المِعَى
قِيَامــاً يُغَالِـــى مُصْلَخِمّـاً أَمِيرُهــا[1]

وَقَدْ يُعْمَلانِ وَلَيْسَ / بِمَشْهُورٍ .   ٥٤ / ب

(١) البيت من الطويل . ديوانه ٣١٠ ، والمقتصد ٦٥٧ .

« اسْـــمُ الآلَــةِ »

وَهِـيَ مَا كَانَ وَاسِطَـةً في إيصالِ فِعْـلِ الفَاعِـلِ إلى المُنْفَعِـلِ ، وَتَجِـيءُ عَلَـــى « مِفْعَــلِ ، وَمِفْعَلَـــةٍ ، وَمِفْعَـــالٍ » كَالْمِقْــبَضِ ، والمِكْسَحَةِ[1] والمِقْـرَاضِ ، وَمَـا جَاءَ مِنْهَـا مَضْمُـومَ العيـنِ كَالْمُسْعُـطِ والمُنْخُلِ فَقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ[2] : لَمْ يَذْهَبُوا بِهَـا مَذْهَبَ الفعـلِ ، وَلَكِنَّهـا جُعِـلَتْ أسماءً لِهَـذِهِ الأَوْعِيَـةِ ، وَلاَ تعمـلُ أصلاً ، لِأَنَّهـا بمعنـى الوِعَـاءِ المضافِ إلى المصدرِ .

---

(١) المكسحة : المكنسة يقال : كسحت البيت أي كنسته .
انظر ابن يعيش ٦/١١١ ، واللسان (كسح) .

(٢) الكتـاب ٢/٣٢٨ ونصه : « ويكـون على مفعـل نحو منخـــل ومسعـــط ومـــدق ومـــنصل ، ولا نعلمه صفة » .

« بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ »

وَهِيَ إِمَّا مَفْعُولٌ وَهُوَ الأَصْلُ ، أَوْ مُشَبَّهَةٌ بِهِ ، وَلْنَبْدَأْ بِالْمَفَاعِيلِ .

« الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ »

وَهُو المصدرُ سُمِّيَ بالمفعولِ المُطْلَقِ ؛ لِأَنَّهُ غيرُ مُقَيَّدٍ بحرفٍ ، وَلِأَنَّهُ الَّذي فَعَلَه الفَاعِلُ ، فَهُوَ مَفْعُولُهُ مُطْلَقاً بِخِلاَفِ أخواتِه في الوصفين ، وَبِالمصدرِ لِصُدُورِ الفعلِ عنه وبالحدثِ والحدثانِ لعدمِ ثباتِهِ ، بخلافِ الأَعيانِ ، وبِالفعلِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ الفاعِلِ ، وباسمِ المَعْنَى ؛ لِدَلاَلَتِهِ عَلَى المَعْنَى دُونَ الذَّاتِ ، وَلَهُ تَقْسِيمَاتٌ :

الأَوَّلُ : أنَّه قد يكونُ مبهماً كقولِكَ : ضربتُ ضرباً ، وفائدتُهُ توكيدُ الفعلِ ، وَلاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إذ ذَاكَ لِحُصُولِ الفائدةِ بالإفرادِ ، إِلاَّ إذَا اختلفت أصنافُه كقولِه تعالى ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾[1] / ٥٥ / أ وَقَدْ يكونُ موقتاً إمَّا عَدَدا كضَرَبْتُ ضربةً وضربتين وثلاثَ ضرباتٍ ، فَإِنَّ الثلاثَ هَهُنَا فِي مَعْنَى المصدَرِ ، وإنْ لم يكنْهُ لَفْظاً ، وإمَّا نوعاً كقولك ضَرَبْتُ ضَرْباً شديداً .

---

(١) سورة الأحزاب آية ١٠ .

الثَّانِي : قَدْ يَكُونُ مُعَرَّفاً إِمَّا بِاللاَّمِ أَوْ بالإِضَافَةِ كقولك سِرْتُ السيرَ المعتَادَ ، وَسَيْرَ زَيْدٍ، أَىْ سَيْراً مِثْلَ سَيْرِ زَيْدٍ ، فَإِنَّكَ لا تُحْدِثُ فِعْلَ غَيْرِك بَلْ مِثْلَهُ ، وَقَدْ يكونُ نَكِرَةً كقولك مَشَيْتُ مَشْياً .

الثَّالِثُ : قَدْ يَكُونُ للتأكيدِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِبَيَانِ النَّوْعِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِعَدَدِ الْمَرَّاتِ .

الرابعُ : المنصوبُ على المصدريةِ قَدْ يكونُ مصدراً لِلْفِعْلِ كَمَا ذُكِرَ وقد لا يكونُ ، ولكنَّهُ في معناه ، وهو إِمَّا أَنْ يكونَ مصدراً أَوْ لا يكون ، والمصدرُ مِنْه ما يُلاقِي الفعلَ في الاشتقاقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[1] ، ومنه مالا يُلاقِيه كقوله : « حَبَسْتُهُ مَنْعاً » ، وغيرُ المصدرِ ، إِمَّا أَنْ يكونَ نَوْعَهُ كقوله : رَجَعَ القَهْقَرى ، أَوْ آلَته كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ سَوْطاً[2] أى ضربتُه ضرباً بالسوطِ .

الخامسُ : مِنْهَا مَا هُو منصوبٌ بفعلٍ مُظْهَرٍ وَقَدْ مَرَّ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ وذلكَ ثلاثةُ أَصْنَافٍ / منصوبٌ بفعلٍ جائزِ الإِضمارِ ، وَبِفْعْلٍ وَاجِبِ الإِضْمَارِ ، وبِفِعْلٍ لاَ مِنْ لفظِهِ ، وَثَلاثَتُهَا قَدْ تَكُونُ دُعَاءً وَقَدْ لا تَكُونُ ، مِثَال الأَوِلِ قَوْلُكَ لِلْقَادِمِ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، وَلِلْمُقَرْمِطِ[3] في عِدَاتِه « مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ » ويجوزُ فيه الرفعُ بإضمارِ « قُدُومُكَ » و « مَوَاعِيدُكَ » . ٥٥/ب

(١) سورة المزمل (٨) .

(٢) يقالُ ضربتهُ سوطاً ، فالسوط منصوبٌ على المصدرية مجازاً .

(٣) المقرمط : الذي يعد كثيرا ويخلف في عداته « حاشية » وانظر كذلك المفصل ٣٢ .

مِثَالُ الثَّانِي : سَقْياً ورَعْياً وخَيْبَةً وَجَدْعاً وَحَمْداً وشُكْراً ، وإنَّمَا وَجَبَ إِضْمَارُ أفْعَالِهَا لِتَقَرُّرِهَا في الأَذْهَانِ بكثرةِ الاستعمالِ ، وقد يُرفعُ أَى سقيٌّ لك ، وخيبةٌ له ، وكذا البواقي .

ومنه : ما أنت إلاَّ سيراً سيراً ، أى تسيرُ سيراً بَعْدَ سيرٍ ، وَجَبَ إِضْمَارُهُ لِقِيامِ أحَدِ المصدرين مقامَهُ ، ويقربُ منه : مَا أَنْتَ إلاَّ سيرَ البريد وإلاَّ شُرْبَ الإبِلِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فِدَاءً ﴾[1] وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : « مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » وَمِنْ هَذَا الصِّنْفِ مَا يَكُونُ توكيداً إِمَّا لِنَفسِهِ أَىْ لِجُمْلَةٍ أفَادَتْ معنى هدا المصدرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾[2] ، أَوْ لِغَيْرِهِ أَىْ لِجُمْلَةٍ لَمْ تُفِدْ مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَقّاً ، وَمِنْهُ مَا يكونُ مثنّى كقولك : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَمِنْهُ ما لا يتصرفُ أَىْ لا يُرفعُ ولا يُجرُّ كقولهم :/ ٥٦/أ سُبْحَانَ[3] اللهِ وَعَمْرَكَ[4] اللَّهَ .

---

(١) سورة محمد ﷺ آية ٤ .

(٢) سورة النمل آية ٨٨ .

(٣) قال المحشي : «قيل : مصدرٌ ، وقيل : اسم للمصدر الذي هو التسبيح » .

(٤) قال المحشي : « التقدير أُعَمِّرُكَ تعميراً مثل تعميرِكَ اللّهَ ، فحذف الفعل وأقام المصدر مُقَمَه فصار « تعميراً مثل تعميرك الله » ثم حُذِفَ المصدرُ وأقيمت صفتهُ مُقامه الذي هو « مثل » ثم حذف « مثل » ، وأقيم « تعميرك » المضاف إليه مُقامه ، وأُعطي أعراب المضاف ، ثم حُذِفَ التاء والياء فصار : « عمرك الله » .

مِثَالُ الثَّالِثِ : دَفْراً وَبَهْراً أَىْ أَنْتَـنَ دَفْـراً ، وتَـعِسَ بَهْـراً ، وَوَيْلَـهُ وَوَيْبَهُ أَىْ فُضِحَ فَضِيحَتَـه أَوْ عُذِّبَ عَذَابَـه ، وَقَـدْ أُجْرِىَ غيـرُ المصدرِ مُجْرَاه ونُصِبَ بالمُضْمَـرِ فَمِنْهَـا جَوَاهِـرُ كقولهم : « تُرْبـاً وَجَنْـدَلاً »[1] أَىْ تَرِبَتْ تُرْباً وَجُنْدِلْتَ جَنْـدَلاً ، وَمِنْهَـا صِفَـاةٌ كَقَوْلِهِـمِ : هَنِيئـاً لَكَ أَىْ هَنُؤَ لَكَ هَنَاءَةً » .

السادسُ : قَدْ يكونُ مظهراً وَقَدْ مَرَّ ، وَمُضْمَراً كَقَـوْلِكَ : عَبْـدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ أى أَظُنُّ ظَنّي مُنْطَلِقٌ ، فَإِنَّ الضميرَ لَوْ كَانَ مفعولاً بِهِ لَكَانَ الفعـلُ مُلْغـىً وَمُعْمَـلاً ، هَذَا خُلْـفٌ ، وجميـعُ الأَفْعَـالِ تَعْمَلُ في أَنْوَاعِ المصدرِ لاقْتِضَائِهِ إِيَّاهَا .

---

(١) النصب هنا على الدعاء أي أطعمك اللّه ترباً أي تراباً وجندلاً أي صخرا واختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت ... وربما رفعت العرب هذا فقالوا : ترب له فرفعه بالابتداء قال الشاعر :

لقـد ألب الـواشون ألبـا لبـينهم ... فتـربٌ لأفـواهِ الـوُشَاةِ وجنـدلُ

من شرح المفصل لأبن يعيش ١/١٢٢ .

« بَابُ المَفْعُولِ بِـــهِ »

وَهُوَ الَّذِي وَقَـعَ عَلَيْـهِ فِعْـلُ الفَاعِـل ، وَهُـوَ الْفَـارِقُ بَيْـنَ الفِعْـلِ المُتَعَدِّى أَىْ الَّذى يُوجِدُهُ الفَاعِلُ فِي غَيْـرِهِ ، وَبَيْـنَ الـلاَّزِمِ الـذى لا يُوجِدُه الفَاعِلُ فِي غيرِهِ ، والمتعدّى ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ :

مُتَعَدٍّ إلى مَفْعولٍ واحِدٍ ، وإلى مفعولين ، وإلى ثَلاَثَةٍ .

القسمُ الأَوَلُ : كقولك : قرأتُ الكتابَ ، وهو قَدْ يَكُونُ عِلاَجاً أَىْ فِعْلَ الجَوَارِحِ ، وغيرَ علاجٍ أَىْ فِعْلَ القلبِ ، كقـولك : كسرتُ ، وَفَهِـمْتُ ، ويدخـــلُ في الأَولِ أفعَـــالُ الحواسِ الخمسِ نحو : رأيتُـــه وَشَمَمْتُـهُ وذُقْتُـهُ / ولَمِستُهُ وَسَمِعْتُـه ، إلاَّ أَنَّ سَمِـعْتُ قَدْ يَتَعَـــدَّى إلى مفعولين ثانيهما يجبُ أَنْ يكونَ مسموعاً ، كقولك : سمعتُ زيـداً يقـولُ كَذا ، ولا تَقُولُ سَمِعْتُ زيداً يَشْرَبُ ، وإِنْ قصرتَه عَلَـى مفعـولٍ واحـِدٍ فالمسموعُ[1] ، أَمَّا قولُه تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَـمُ إِذْ تَدْعُـونَ ﴾[2] ، فتقديـرهُ : هَلْ يسمعـونَ دُعَاءَكُـمْ كَمَـا جَاءَ مُصَرَّحـاً فِي قَوْلِـهِ تَعَالَـى ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾[3] .

٥٦/ب

وإِذَا تَعَدَّى الفعلُ بحرفٍ فَلَكَ أَنْ تَحْذِفَ الحرفَ وتُعَدِّى الفِعْلَ

(١) يعني إذا قلت : سمعت زيدا يقول كذا جاز حذف المفعول الأول فقط ، انظر المقتصد ٥٩٧ .

(٢) سورة الشعراء آية ٧٢ .

(٣) سورة فاطر آية ١٤ .

بِنَفْسِهِ كقولهم : دَخَلتُ البيتَ ، وأَصلُه إلى البيتِ ، يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ « دَخَلْتُ » أَنَّ مصدَره دُخُولٌ ، فَإِنَّ « فُعُولاً » لِلْمَصَادِرِ اللازمةِ ، وإِنَّ نَقِيضَه « خَرَجْتُ » وَنَظِيرَهُ « غرتُ »[1] ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾[2] ، فَحُذِفَ « عَلَى » وقال الشاعر :

٩٣ ــ كَأَنَّهُ وَاضِحُ الأَقْرَابِ فِي لِقَحٍ
أَسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الأَنَاصِيلُ[3]

أَيْ عَزَّتْ عَلَيْهِ ، وَقَدْ يُزَادُ حرفُ الجَرِّ عَلَى مَفْعُولِ المُتَعَدِّي كقولهم : « قرأتُ بالسورةِ ، وأَلْقَى بِيَدِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾[4] وَفِي أُخْرَى : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ ﴾[5] .

وَيَنْتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ جَائِزِ الإِضْمَارِ وَوَاجِبِه ، فَمَنْ الأَولِ قَوْلُكَ لِمَنْ قَطَعَ حَدِيثَهُ : حَدِيثَكَ أَيْ هَاتِ ، وَعِنْدَ تَكْبِيرِ المُسْتَهِلِّينَ : الهلالَ واللَّهِ ، / أَيْ أَبْصِرُوا وَلِمَنْ يريدُ مَكَّةَ : مَكَّةَ وَرَبِّ ٥٧/أ الكَعْبَةِ ، أَيْ تَقْصِدُ ، وقولهم : كاليومِ رَجُلاً أَيْ لم أَرَ رَجُلاً مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ اليومَ ، فَقُدِّمَ الصفةُ على المفعولِ وحُذِفَ المضافُ إِليه اعتماداً على صِفَتِه ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ اعتماداً عَلَى الظرفِ وأُدْخِلَ الكافُ عَلَيْهِ وَهُوَ

---

(١) انظر الإيضاح ١٧١ ، والمقتصد ٥٩٩ فما بعدها ، وفيه « ومنها أن مثله غير متعد وهو لأغرت » تقول : غرت في لبيت ولا تقول : غرت البيت ...» .
(٢) سورة البقرة آية ٢٣٥ .
(٣) البيت من الطويل وقائله الأخطل . ديوانه ٥٨ .
(٤) سورة العلق آية ١٤ .
(٥) سورة النور آية ٢٥ .

منصوبٌ على الحالِ لِكَوْنِهِ صِفَةً مُقَدَّمَةً قَالَ أَوسُ :

٩٤ ــ حَتَّى إِذَا الكـلابُ قَالَ لَهَـــا
كَاليــــومِ مَطْلُوبــــاً وَلاَ طَلَبـــا[١]

ويقولُ العربُ : « اللَّهُمَّ ضَبعاً وذِئباً »[٢] فَإِذَ سُئِلُوا : مَاتَعْنُونَ ؟ قَالُوا : أَيْ اجمعْ فيها ، واخْتَلَفُوا في أَنَّهُ دُعَاءٌ (لِلْغَنَمِ أَوْ عَلَيْهَا)[٣] .

وَمِــنَ الثَّانِــي : المنصوبُ عَلَــى التحذيــرِ في قَوْلُهُــــمْ : إِيَّـــاكَ والأَسدَ ، أَيْ اتَّـــقِ نفسَكَ أن تتعــــرّضَ للأسدِ والأسدَ أَنْ يُهْلِكَكَ ، وَلُـزُومُ الإضْمَـارِ لِتُعَلُّقِ القـلبِ بالتَّنْبيـهِ عَلَــى النــفسِ والأَسدِ ، فَإِنَّ التحذيـرَ لاَزِمٌ إِذَنْ ، ومِنْـهُ قَوْلُـهُ تَعَالَـى ﴿ انْتَهُـوا خَيْـراً لَكُـمْ ﴾[٤] أَيْ وأْتُـوا خَيراً ، فَإِنَّ النهيَ عَنْ الشيءِ أَمْـرٌ بِضِدِّهِ ، وَمِنْـــهُ قَوْلُهُمْ : الأَسَدَ الأَسَدَ ، لِقِيـامِ أَحَـدِ الاسميـنِ مَقَامَـه . ومِنْـه المنصوبُ بشريطـةِ التفسيـرِ وَقَـدْ مَضَى ، ومنـه المنـادَى وَسَيأْتِـي إِنْ شَاءَ اللّــــه تَعَالَى .

---

(١) البيت من الكامل وهو لأوس بن حجر ، انظر ديوانـه ٣ ، وأمـالي المرتضى ٧٣/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٨/١ .

(٢) انظر هذا القول في الكتاب ١٢٩/١ وفي شرح السيرافي بهامشه : « ذكـر أبـو العبـاس المبرد أنـه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه لأن الذئب والضبع إذا اجتمعـا تقاتـلا فافلـتت الغنـم ، قال : وأمـــا ما وضعـــه عليـــه سيبويـــة فإنـــه يريـــد ذئبـــا من ههنـــا وضبعـــا من ههنـــا » . وانظر اللسان (ضبع) .

(٣) في النسخة « للإبـل أو عليـه » والصواب ما أثبتنـاه وهـَو ما عليـه بقيـة الراجـع كا أن المعـروف ان الإبل لا يأكلها الذئب ولا الضبع .

(٤) سورة النساء آية ١٧١ .

وحذفُ المفعولِ بِهِ كثيرٌ وَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ :

ـــ مَا يُرَادُ تَقْدِيراً كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[1] فَحُذِفَ الرَّاجِعُ / إِلَى المَوْصُولِ . ٥٧ / ب

وَمَا لاَ يُرَادُ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الأَفْعَالِ اللازمةِ كقولِهِ تعالى : ﴿ وأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾[2] وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

٩٥ ـــ وإِنْ تَعْتَذِرِ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
إِلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[3]

القِسْمُ الثَّانِي منه : أَفْعَالُ القلوبِ ، وَقَدْ مَرَّ ، وأفعالُ العلاجِ المُتَعَدِّيَةِ بالهمزةِ عن الواحِدِ إلى اثنين كقولك : أَعْطيتُ زَيْداً درهماً ، قال :

٩٦ ـــ قَدْ أُوبِيتْ كُلَّ ماءٍ فَهِيَ صَادِيَةٌ
مَهْمَا تُصِبْ أُفْقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[4]

---

(١) سورة يس آية ٣٥ ، قال ابن يعيش ٣٩/٢ ، « قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي « وما عملت » بغير هاء ، وقرأ الباقون « وما عملته » بالهاء فمن أثبتها فهو الأصل ومن حذفها فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفاً . انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢١٦/٢ وحجة القراءات ٥٩٨ .

(٢) سورة الاحقاف آية ١٥ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ١٥٦/١ وابن يعيش ٣٩/٢ وشفاء العليل ٤٤٢/١ والشاهد فيه حذف مفعول « يجرح » والتقدير يجرحها ، فحذف المفعول ، وقيل : ضمن يجرح معنى يعيث أو يفسد وكلاهما لازم ، والمعنى يعيث في عراقيبها نصلي .

(٤) البيت من البسيط وقائله ساعدة بن جؤية الهذلي . شرح أشعار الهذليين ١٢٨/٣ ، =

وَكَذَا مَا عُدِّى بِالجَارِّ ثُمَّ حُذِفَ وَنُصِبَ المفعولُ كقوله تعالى :

﴿ واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾[1] أَىْ مِنْ قومِهِ ، وكقوله تَعَالَى : ﴿ افْعَلْ مَا تُؤْمَر ﴾[2] ، إذَا جُعِلَ « ما » موصولةً ، فَإِنَّ الأَصْلَ تُؤْمَرُ بِهِ ، ثُمَّ تُؤْمَرُهُ ثُمَّ حُذِفَ الراجعُ إلى الموصولِ ، وإنْ جُعِلَتْ مصدريةً كقوله :

٩٧ ــ يَسُرُّ المرءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[3]

فَهُوَ عَلَى تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى المفعُولِ أَىْ أَفْعَلْ أَمْرك ، فَلاَ احتجاجَ .

القسمُ الثَّالِثُ : وَهُوَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبٍ :

منقولٌ عن المتعدى إلى مفعولين بالهمزةِ ، وَهُوَ أَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ ، والأَخْفَشُ يُجِيزُ[4] « أَظْنَنْتُ » ، وَأَزْعَمْتُ ، وَأَخَلْتُ

= والإيضاح ١٧٣ ، والمقتصد ٦١١ .
والشاهد فيه أن (أوبي) أخذ مفعولين أولهما النائب عن الفاعل والثاني « كل ماء » .

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥ .
(٢) سورة الصافات آية ١٠٢ .
(٣) البيت من الوافر ولم يعرف قائله . شرح المفصل ٩٧/١ ، وشفاء العليل ٢٤٥/١ .
(٤) انظر شفاء العليل ٤٠٩/١ والتبصرة والتذكرة ١٢٠/١ ، والإيضاح ١٧٦ ، والمقتصد ٦٢٩ .
وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢ والهمع ٢٥١/٢ طبع الكويت .

/ وَأَحْسَبْتُ، والمازنيُّ يَأْبَاهُ[1] ، وَيَجْبُ أَنْ يَكُونَ الثاني والثالثُ في هذا القسمِ شيئاً واحداً ، فإنَّهُمَا مفعولا « علمتُ » فلا يجوزْ « أعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً عمراً خالداً » ، إلاَّ إذا كانا اسمين لِمُسَمىًّ واحدٍ أَوْ أَرَدتَ أَنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّهُ[2] ، وَتَقُولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زيداً هذَا قائماً العِلْمَ اليقينَ إعْلاماً ، فَنَصِبَ « العِلْمُ » بفعلٍ مضمرٍ ، لِأَنَّ « أَعْلَمَ » استوفى مصدرَه فلا ينصبُ آخَرَ . ٥٨/أ

وَمُتَعَدٍّ إلى واحدٍ جَرَى مَجْرَى « أَعْلَمْتُ »[3] لِأفَادَةِ مَعْنَاهُ وَهُوَ خَمْسَةٌ :

أَنْبَأْتُ ، وَنَبَّأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَّرْتُ ، وَحَدَّثْتُ .

وَمُتَعَدٍّ إلَى مفعولين وظرفٍ جُعِلَ مفعولاً بِهِ مَجَازاً كقولهم : أَعْطَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ ثوباً اليومَ ، وعن السيرافي : أَنَّهُ ظَرْفٌ ، واللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(٦) الخصائص لابن جني ٢٧١/١ .

(١) انظر المقتصد ٦٢٥ ، والمثال الثاني في ٦٢٧ .

(٢) وهو الضرب الثاني من أضرب المتعدي إلى ثلاثة التي أشار إليها آنفاً .

« بَابُ المَفْعُولِ فِيــهِ »

وَهُوَ ظَرْفَا الزَّمَانِ والمَكَانِ ، وَيَنْقَسِمَـانِ إِلَـى مُبْهَـمٍ ، أَىْ الَّـذِي لَمْ يَتَعَيَّنْ حَدُّهُ نَحْوُ الحينِ والجهـاتِ الستِ ، والحيـنُ يقـعُ على الزمـانِ القليلِ والكثيرِ ، فمن الأولِ قولُه :

٩٨ ـــ تَنَاذَرَهَـا الرَّاقُـونَ مِنْ سُوءِ سِمِّهَـــا
يُطَلِّقُـــهُ حِينـــاً وحِينـــاً يُرَاجِـــعُ[١]

وَنُقِلَ أَنَّهُ يُطْلَقُ على أربـعين سنـةً ، وإلى موقَّتٍ أَىْ الـذى تَعَيَّـنَ حَدُّه كالليلـةِ والـدارِ ، وإلى معرفـةٍ كالـوقتِ والمسجـدِ / وإلى نكـــرةٍ ٥٨ / ب كوقتٍ وَمَسْجِـدٍ ، وإلى مستعمـلٍ اسماً وظرفـاً أى الـــذى لم تلزمْـــهُ الظرفيةُ ، وهي تَضَمُّنُ مَعْنَى « في » بَلْ قَدْ يُنْصبُ من غيرِ ظرفيَّةٍ ويُرفعُ ويُجرُّ كقولك : إنَّ يَوْمَكَ يَوْمٌ خَيْرٌ كُلِّ يَوْمٍ ، قَالَ :

٩٩ ـــ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسبَ أَنَّـهُ
مَوْلَـــى المَخَافَـــةِ خَلْفُهَـــا وَأَمَامُهَـــا[٢]

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله النابغة الذبيـاني ، ديوانـه ٤٧ ، والإيضاح ١٧٧ ، والمقـتصد ٦٥٣ ، وقد ورد عجزه :

.... تراسلهـــم عصرا وعصرا تراجـــع

كما ورد برواية :

تناذرهـــا الحاوون من سوء سمعهـــا تطلقـــه طورا وطـــورا تراجـــع

(٢) البيت من الكامل وقائله لبيد . ديوانه ١٧٣ ، غدت : يعني البقرة الوحشية . كلا الفـرجين أراد كلا فرجيها أي خلفها وأمامها .

وَكَذَا اليمينُ في بعضِ الوجوهِ في قَوْلِهِ :

١٠٠ ــ صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو
وَكَانَ الكأسُ مجرَاهَا اليَمِينَا[1]

فَإِنَّهُ يحتملُ أن يكونُ الكأسُ اسماً ومجرَاها مصدراً مبتدأً ، واليمينُ ظرفاً خبرهُ ، وَأَنْ يكونَ المَجرى مصدراً بدلاً واليمينُ مضافاً إليه أُعْرِبَ بإعرابِ المضافِ ، أَيْ كانَ جَرْيُ الكأسِ جَرْيَ اليمينِ ، وأَنْ لا تُقَدِّرَ المضافَ بَلْ تنصبُهَا بالخبريَّةِ وتجعلها نفسَ الجَرْيِ مجازاً كقوله :

١٠١ ــ تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ[2]

وأَنْ تنصبهَا على الظرفيةِ وتجعلَها خبراً لِـ « كَانَ » ، أَيْ كَانَ جَرَىَ الكأسِ واقعاً في اليمينِ ، وأَنْ يكونَ المجرى مكاناً واليمينُ منصوباً لكونِها خبرُ كَانَ أَيْ كَانَ مَوْضِعُ جَرْيِ الكَأْسِ اليمينَ .

وَإِلَى « مُسْتَعْمَلٌ »ظرفاً لا غيرُ ، كقولهم : سِرْنَا ذَاتَ يَوْمٍ ، وسَحَرَ وَعَشِيَّةَ إِذَا أَرَدْتَ سَحَرَ وَعَشِيَّةَ يَوْمِكَ ، وَمِنْهُ عِنْدَ وَسِوَى / ، ٥٩ / أ وَصِفَةُ الأحيانِ تُخْتَارُ أَنْ تَلْزَمَ الظرفيَّةَ كقولهم : سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً أي زَمَاناً طَوِيلاً ، لأَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَ أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ ، وإِنْ نَصَبْتَ حَذَفْتَ المَفْعولَ ، والثاني أَوْلَى ، لِأَنَّ حَذْفَ الفَضْلَةِ أَوْلَى مِنْ إِضْمَارِ

(١) البيت من الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٣٢ ، والمقتصد ٦٥٤ .

(٢) البيت من البسيط وقائلته الخنساء ديوانها : ٤٨ ، والمقتصد ٦٥٦ .

العُمْدَةِ ، وَقَدْ يُنْصَبُ المَصْدَرُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مَجازاً فَيُقَالُ : كَانَ ذَلِكَ صَلاَةَ العَصْرِ وَخُفُوقَ النَّجْمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾[1] ، وَقَدْ يُخْلَعُ الظرفُ عن الظَّرْفِيَّةِ وَيُكْسى مَعْنَى المَفْعُولِ بِهِ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُضْمَرَ وَلَمْ يُؤْتَ فِيْه بِـ « فِي » وَحَقُّ الضميرِ الظرفِ[2] أَنْ يكونَ مَعَهُ « فِي » ، فَإِنَّ الإِضْمَارَ يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا ، وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الضميرِ المقسمِ به إِلاَّ الباءُ ، وَسَتَجِدُ لِهَذَا فَضْلَ بَيَانٍ ، فَإِذَا لَمْ يُؤْتَ بِـ « فِي » وَقِيلَ : الَّذِى سِرْتَهُ يَوْمُ الجُمْعَةِ فَقَدْ جُعِلَ مَفْعُولاً به كقوله :

١٠٢ ــ وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً
قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه[3]

وَقَوْلُهُ :

١٠٣ ــ تَرَوَّحِى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَداً بِجَنْبَيْ بَارِدٍ ظَلِيلِ[4]

---

(١) سورة الطور آية ٤٩ .

(٢) أي « أنك إذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور « في » مع مضمره ، تقول : اليوم قمت فيه ...»
هكذا يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٢ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة أحد بني عامر . الكتاب ٣٦/١ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ .

(٤) البيتان من الرجز وقائلهما أحيحة بن الجلاح . العيني ٣٦/٤ ، والإيضاح ١٨٤ ، والمقتصد ٦٤٩ .

أَيْ تَرَوَّحِي فَأْتِ مَكَاناً أَجْدَرَ أَنْ تَقْبَلِي فِيهِ ، ثُمَّ حُذِفَ « فِي » فَصَارَ تَقِيلِيه ، فَجُعِلَ مفعولاً بِهِ ثُمَّ حُذِفَ الضَمِيرُ .

وثانيهما : إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهْ كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ ﴾[1]

وَكَقَوْلِهِ :

١٠٤ ــ / يَا سَارِقَ اللَّيلةِ أَهْلَ الدَّارِ .[2] ٥٩ / ب

وَكَقَوْلِهِ :

١٠٥ ــ رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ
طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[3]

فَإِنَّ مَعْنَى « فِي » مَانِعٌ عن الإضَافَةِ كَلَفْظِهَا ، وَيُشْكِلُ بِمَعْنَى اللاَّمِ وَمَعْنَى « مِنْ » ؛ فَإِنَّ الإِضَافَةَ مُتَحَقِّقَةٌ مَعَهُمَا ، وَقَدْ يَنْتَصِبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَقَوْلِكَ فِي جوابِ مَنْ يَقُولُ : مَتَى سِرْتَ ؟ يَوْمَ الجُمْعَةِ ، وَيُضْمَرُ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ التفسيرِ كالمفعولِ به : تقولُ :

---

(١) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٢) البيت من الرجز وهو من الخمسين . الكتاب ٨٩/١ ، وشرح المفصل ٤٥/٢ .

(٣) مناسبة هذا الرجز وقصته مفصلة في ديوان الشماخ بن ضرار ٣٥٣ فما بعدها ، وقائله جبار بن جزء ، ديوان الشماخ ٣٨٩ وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ١٢/١ الخزانة ١٧٤/٤ .
وقد نسب للشماخ في : الكتاب ٩٠/١ والأعلم ٩٠/١ والأمالي الشجرية ١٢٥/١ ، وورد بدون عزو في مجالس ثعلب ١٢٦/١ والإيضاح العضدي ١٨٦ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٤٥ وشفاء العليل ٦٢٩/٢ .

اليومَ سِرْتُ فيه ، والفِعْلُ الواقعُ في الظرفِ قَدْ يَسْتوعِبُ جميعَ أجزائِه ، فَمِنَ الزَّمَانِ قَوْلُكَ : صُمْتُ اليَوْمَ ، وَمِنَ المكانِ سِرْتُ فَرْسَخاً ، وَقَدْ يَقَعُ في بعضِ أجزائِه كقولك : قَدِمْتُ اليومَ ، وَجَلَسْتُ عِنْدَكَ . فَمَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ في جوابِ « كَمْ » لاَ يكونُ إلاَّ مُسْتَغْرَقاً ، لِأَنَّهُ يُبَيْنُ الأَعْدادَ المتصفةَ بالظرفيةِ كقولك في جوابِ القائلِ : كَمْ سِرْتَ ؟ ، ثلاثين يوماً ، فَإِنْ عَرَّفْتَه فلا بأسَ ، لِأَنَّ التعريفَ لا يُضَادُّ التعديدَ ، والذى يصلحُ في جوابِ « مَتَى » فلا يكونُ إلاَّ موقتاً ؛ لأن الغرضَ تعيينُ الزمانِ ، يُقَالُ لَكَ : مَتَى جِئْتَ ؟ فَتَقُولُ : يَوْمَ الجُمْعَةِ .

والفصولُ الأَربعةُ صالحةٌ لجوابِ « كَمْ » وَ « مَتَى » مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا معدودةٌ وموقتةٌ .

واعلمْ أَنَّ جميعَ الأَفْعَالِ ينصبُ مُبْهَمَ / الزمانِ ومؤقتَهِ [٦٠ / أ] وينصبُ من المكانِ المُبْهَمَ فَقَطْ ، فَأَمَّا مؤقَّتُه فيعملُ فيه بواسطةِ الحرفِ ، كقولك : دخلتُ في المسجدِ ، وذلك لأَنَّ اقتضاءَ الفعلِ للزمانِ أَقْوى من اقتضائِه للمكانِ ، لأَنَّ دَلاَلَتَه على الزَّمَانِ لَفْظِيَّةٌ نشأَتْ من الصيغةِ .

كَمَا أَنَّ دَلاَلَتَهُ على المصدرِ لَفْظِيَّةٌ ، فَكَمَا أَنَّ الفعلَ ينصبُ جميعَ أقسامِ المصدرِ فكذلكَ ينصبُ جميعَ أقسامِ الزمانِ .

وعلى المكانِ معنويةٌ التزاميةٌ ، فإِنْ قلتَ : لو أُعْمِلَ في مؤقَّتِ المكانِ لظهرَ الفرقُ أيضاً .

قلتُ : الفعلُ يقتضي مكاناً غيرَ معيَّنٍ فَلِهَـذَا عَمِـلَ في المُبْهَـمِ دُونَ المؤقَّتِ ، قَالُوا : إنما لا ينصبُ الفعلُ اللازمُ محدودَ المكـانِ ؛ لِأَنَّهَـا شابهت الأشخـاص بالتَّحـدُّدِ والتَّعيُّـنِ ، فكمـا أنـه لا يعمـل في الأشخاصِ النصبَ بل يتعـدّى بواسطـةِ حرفٍ فكَـذَا المكـانُ المحدودُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ حرفُ الجرِّ عن نحوِ هذه الأمكنـةِ اتساعـاً فينصبُهَـا الفعـلُ كقوله : « أن تَقِيليه » [1] وَكَقَوْلِهِ :

١٠٦ ــ لَدْنٌ يَهُزُّ الكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ [2]

أى في الطريقِ .

وَقَالَ :

١٠٧ ــ وَلَأَبْغِيَنَّكُـمُ قَنـاً وعُـوَارِضاً
وَلَأُقْبِلَـنَّ الخَيْـلَ لَابَةَ ضَرْغَـدِ [3]

---

(١) يشير إلى قول أحيحة في الشاهد رقم ١٠٣ .
« تروحى أجدر أن تقيلي » .

(٢) البيت من الكامل وقائله ساعـدة بن جؤيـة الهذلي . شرح أشعـار الهذليـين ١١٢٠/٣ والكتاب ١٦/١ وشرح أبيات سيبوية للنحاس ٢٧ ونوادر أبي زيد ١٥ والكامل للمبرد ٢١٨/١، والخصائص ٣١٩/٣ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٤٢٤/١ الخزانة ٤٧٤/٤ .

(٣) البيت من الكامل وقائله عامر بن الطفيل . ديوانه ٥٥ ، والكتـاب ٨٢/١ . وقنا : بالفتح والقصر بلفظ قنا جمع قناة ، من الرماح الهندية . وقنا أيضا اسم موضع ، قال ياقوت وأخبرنا رجل من سكان الجبلين أن القنا جبل في شرقي الحاجر ، وفي شماله جبلان صغيران يقال لهما : صابرتا قنا ، وقيل أيضا : قنا جبل لبنى فزارة . وقيل : قنا وعوارض جبلان لبنى فزارة . =

أَيْ بِقَنـاً ،/ وبعـوارضَ ، ويقـــربُ من هذا قولهم : « خَطَّـــانِ ٦٠/ ب جَنَابَتِي أَنْفِهَا » يعني الخَطَّين المُكْتَنِفَيْنِ أَنْفَ الظَّبْيَـةِ ، [1] وَكَـذَا زَيْـدٌ مِنِّي مَعْقِدَ الإِزَارِ أَيْ قريبٌ مِنِّي ، قَالَ :

١٠٨ ـــ قَدْ كَانَ مِنِّي حَيْثُ تُعْكِي الأُزْرَة[2]

قَالَ أَبُو عُمَرَ[3] : الإِزَارُ هَهُنَـا كِنَايَـةٌ عن المرأةِ ، أَيْ قُرْبُهُ مِنِّـى كَقُرْبِهَا مِنِّي ، قَالَ :

١٠٩ ـــ أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا حَفْصٍ رَسُولاً
فِدىً لَكَ مِنْ أَخِـــــى ثِقَـــــةٍ إِزَارِى[4]

= وضر غد : بالفتح ثم سكون ، وغين معجمة ودال مهملة ، علم مرتجل لا نظير له في النكرات . قيل ضرغد جبل ، وقيل : حرة في بلاد غطفان ، وقيـل ماء لبنـي مرة بنجـد بين اليمامة وضرية . وقيل مقبرة فمن جعلها مقبرة لا يصرف ، ومن جعلها حرة أوجبلا صرف .
معجم البلدان ٤٥٦/٣ ، ٣٩٩/٤ وعوارض اسم علم مرتجل لجبل ببلاد طيء ، قال العمـراني : أخبرني جار الله أن عليه قبر حاتم طيء ، وقيل هو لبنـى أسد ، وقـال الأبيـوردي : قنـا وعـوارض جبلان لبني فزارة . والصحيح أنه ببلاد طيء ، وقـال نصر : عوارض جبـل أسود في أعـلاه ديـار طيء وناحية ديار فزارة . معجم البلدان ٢٦٤/٤ .

(١) انظر الكتاب ٢٠٢/١ ، واللسان (جنب) .

(٢) البيت من الرجـز وقائلـه حصين بن بكـر الربعـي . الإيضاح العضدى ١٨٢ واللسان ١٨/٤ (أزر) والأزرة جمع ازار ، العكـــوة : الحجـــزة الغليظـــة ، وعكـــا بازاره عكـــواً : أعظم حجزته وغلظها .

(٣) في النسخة « أبو عمرو » تحريف ، لأن المقصود هنا الجرمي ، وكنيتـه أبـو عمـر ، انظـر « أبـو عمر الجرمي ، حياته وجهوده في النحو » ص ١١ .

(٤) البيت من الوافر وقائله أبو المنهال الأشجعي . اللسان ١٧/٤ (أزر) ، والمقتصد ٦٤٥ .

وَهُوَ مِنِّى مَنَاطَ الثُّرَيْا[1] أَىْ بَعِيدٌ ، واجراءُ مِثْلِ هَذِهِ الأسماءِ المَخْصُوصَةِ مُجْرَى الظَّرْفِ يُقْتَصرُ فيه على السماعِ .

(١) في الحاشية : « زيد منى مناط الثريا » هو من جملة ما استعملت العرب الأسماء المخصوصة استعمال الظروف والمناط والنوط وهو التعليق أي زيد بالمكان الذي نيطت به الثريا ، ويجوز أن يكون المراد أنه رفيع المنزلة إذا قيل : زيد مناط الثريا تشبيها لارتفاع منزلته بارتفاع منزلة الثريا . ومن هذا القبيل : هو منى مزجر الكلب أي مهانا متباعداً تقديره مكان مزجر الكلب ، ومنه : هو مني معقد الإزار . انتهى .

« بَابُ المَفْعُولِ لَــهُ »

وَهُـوَ غَرَضُ الإقْـدامِ عَلَـى الفعـلِ كقـولك : جِئْتُكَ إكرامـاً ، وَلِذَلِكَ صَلُحَ في جوابِ : « لِمَهْ » ؟ وَقَوْلُهُـمْ : قَعَـدَ فُلاَنٌ عن الحربِ جُبْناً أَىْ حَذَرَ الموتِ ، وسَمَّوْهُ جُبْناً تَقْبيحاً لِفِعْلِهِ .

وَسَمَّاهُ العَلاَّمَةُ : « عِلَّةُ الإقْدَامِ »[1] فِرَاراً من الإشْكَالِ ، فَيُقَـالُ لَهُ : لَيْسَ عِلَّةً فَاعِلِيَّةً وَلاَ صُورِيَّةً وَلاَ مَادِيَّةً ، فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ عِلَّـةً غَائِيَّـةً ، وَهُوَ المُسَمَّى بِالْغَرَضِ ، ولانتصابه ثلاثُ شرائطَ :

ــ أَنْ يكونَ مصدراً ، وَفِعْلاً لِفَاعِلِ الفعلِ المُعَلَّـلِ ، وَمُقَارِنـاً لَهُ في الوجـودِ ، أَىْ لا يكـونُ متقدمـاً عليـه . أَمَـا الأَوَّلُ فلأَنَ الأَغـــراضَ منحصرةٌ في المعاني .

/ وأمـا الثـاني : فَلِأَنَّ غرضَ الفاعـــلِ واقـــعٌ من الفاعـــلِ لا مَحَالَةَ . ٦١ / أ

وأما الثالثُ : فلأَنَّ المرادَ مِنْ إيقاعِ الفعلِ تحصيـلُ ذَلِكَ الغَـرَض فيستحيلُ تقدُّمهُ على الفعلِ ، قَالَ الشيخُ عَبْدُ القَاهِـرِ : « الفِعْـلُ إِنَّمَـا يَنْصِبُ المفعـولَ له إذَا كَانَ مُشْتَمِـلاً عَلَيـــه كَاشْتِمَـــالِ الضربِ على التأديبِ ليكونَ لَهُ دلالةٌ عليه[2] ، يريدُ كَوْنَـهُ قِسْمـاً من مصدرِ الفعـلِ

---

(١) المفصل ٦٠ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٧/١ .

فَعَلَى هَذَا يكونُ مصدراً ؛ لِأَنَّ قِسْمَ المصدرِ مَصْدَرٌ ، وفِعْلاً لِفَاعِلَ الفعلِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا صَدَرَ مِنْهُ .

والشرطُ الثالثُ : وُجُوبُهُ ظاهرٌ ، وإِذَا فُقِدَ شَيْءٌ مِنْهَا فاللَّامُ كَقَوْلِكَ : جِئْتُكَ لِلذَّهَبِ ، ولِإِكْرَامِكَ الزائرَ . وَلِمُخَاصَمَتِي زَيْداً أَمْسِ ، وَقَدْ يَكُونُ نَكِرَةً وَمَعْرِفَةً خِلاَفاً لِلْجَرْمِيِّ[1] ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا العَجَّاجُ فِي قَوْلِهِ :

١١٠ — يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ[2]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٢ وأبو عمر الجرمي — حياته وجهوده في النحو ١٤١ .

(٢) الأبيات من الرجز ديوان العجاج ٢٣٠ ، والمفصل ٦٠ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ والمقتصد في شرح والإيضاح ٦٨ ، الإيضاح ٦٦٥/١ ، والإيضاح العضدي ١٩٧ .
والعاقر : الرملة التي لا تنبت ، والجمهور العظيمة . والزعل : النشاط ، والمحبور المسرور ، والهبور : جمع هبر وهو ما تطامن من الأرض .

« بَابُ المَفْعُولِ مَعَــهُ »

هُوَ المنصوبُ بعدَ الواوِ التي بمعنى « مَعَ » والعامـلُ فيـه فِعْـلٌ أَوْ مَعْنَاهُ بِوَاسِطَةِ الواوِ .[(1)]

فَمِـنَ الأَولِ قَوْلُهُـمْ : مَا صَنَعْتَ وَأَبَـاكَ ، وَمَـا زِلْتُ أَسِيــرُ والنِّيـلَ ، وَجَـاءَ البردُ والطَّيَـالِسَةَ ، واسْتَـوَى الماءُ والخَشَبَــةَ ، وَقَــوْلُ الشَّاعِرِ :

١١١ ــ فَآلَيْتُ لاَ أَنْـفَكُّ أَحْـذُو قَصِيدَةً
/ تَكُونُ وإِيَّاهَـا بِهَـا مَثَــلاً بَعْــدِي[(2)] ٦١/ب

وَقَوْلُـهُ تَعَالَـى ﴿ فَأَجْمِعُـوا أَمْرَكُـمْ وَشُرَكَاءَكُـمْ ﴾[(3)] فَإِنَّ الـواوَ لَيْسَتْ عاطِفـةً ، فَإِنَّكَ لاَ تَقُـولُ : أَجْمَعْتُ الشُّرَكَـاءَ ، وَمِنْهُــمْ مَنْ

---

(١) هذا مذهب البصريين . انظر الإنصاف ٢٤٨/١ المسألة (٢٠) .

(٢) البيت من الطويل وقائلة أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، وشفاء العليل ١٩٤/١ .

(٣) سورة يونس آية ٧١ ، قال أبو البقاء : وأما « شركاءكم » فالجمهور على النصب وفيه أوجه أحدها هو معطوف على أمركم تقديره وأمر شركائكم فأقام المضاف إليه مقام المضاف ، والثاني : هو مفعول معه تقديره مع شركائكم ، والثالث هو منصوب بفعل محذوف أي واجمعوا شركاءكم . ويقرأ بالرفع وهو معطوف على الضمير في أجمعوا ... الخ املاء ما من به الرحمن ١٧/٢ ، وانظر المقرب لابن عصفور ١٥٨/٢ والنشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢ والحجة في القراءات السبع ١٨٣ ، والبحر المحيط ١٧٩/٥ .

جَعَلَهَا عَاطِفَةً وَأَضْمَرَ نَاصِباً لِلْشُّرَكَاءِ لِدَلاَلَةِ الظَّاهِرِ أَىْ وأَجْمِعُوا ، كَمَا قَالَ :

١٢٢ ـ يَالَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[(١)]

أَىْ وَحَامِلاً رُمْحا ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ : « مَا شَأْنُكَ وَعَمْراً » أَىْ مَا تَصْنَعَ ، وَحَسْبُكَ وَزَيْداً أَىْ كَفَاكَ ، قَالَ :

١١٣ ـ إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[(٢)]

قَاعِدَةٌ : المصيرُ إِلَى المنصوبِ بِمَعْنَى « مَعَ » وَاجِبٌ مَتَى أُرِيدَ العطفُ ثُمَّ تَعَذَّرَ كَقَوْلِكَ مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً ، فَإِنَّ العطفَ عَلَى الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ لاَ يَجُوزُ وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُكَ : مَا صَنَعْتَ وأَبَاكَ ، فَإِنَّ العطفَ على ضميرِ « صَنَعْتَ » مُتَعَذِّرٌ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ ، وَإِذَا لَمْ يَتَعَذَّرِ الْعَطْفُ فَلاَ يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْتَلْزِمَ قُبْحاً مَا أَوْلا ، فَإِنِ اسْتَلْزَمَ جَازَ الأَمْرَان والنَّصْبُ أَحْسَنُ كَقَوْلِكَ : مَا شَأْنُ قَيْسٍ وَالْبُرَّ يَسْرِقُهُ ، لِأَنَّ العطفَ يُوهِمُ أَنَّ المُنْكَرَ عَلَيْهِ كِلاَ الشَّيْئَيْنِ القَيْسِ والبُرِّ ، وإِنْ لَمْ يَسْتَلزِمْ فَالعطفُ كقولك : خَرَجَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ،

---

(١) البيت من الكامل وقائله عبدالله بن الزبعرى وهو في شعره جمع في شرح الإيضاح ٦٦٢/١ .

(٢) البيت من الطويل تسبه أبو على القالي لجرير وليس في ديوانه . وهو في سمط اللالىء ٨٩٩ ، وذيل الأمالي ١٤٠ ، وابن يعيش ٥١/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٧/١ ، والمفصل ٥٧ .

وفي مثلِ قولِهم : « مَا أَنْتَ/ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ » الرفعُ لِأَنَّهُ لاَ ٦٢ / أ فِعْلَ ، وَبَعْضُهُم ينصبُ عَلَى تأويلِ : مَا كُنْتَ أَوْ تَكُونُ .

وَهَذَا البَابُ قِياسٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِكِثْرَةِ صُوَرِهِ ، وَمَقْصُورٌ على السَّمَاعِ عِنْدَ آخرين لنقصانِ اطِّرَادِهِ بالإضافةِ إلى سائرِ المفاعيلِ ، واللَّهُ أَعْلَمُ .

« بَابُ الْحَـــالِ »

هِيَ بَيَـانُ هَيْئَـةِ الفَاعِـلِ أَوْ الْمَفْعُــولِ بِهِ زَمَـــانَ الفَاعِلِيَّـــةِ أَوْ المَفْعُولِيَّةِ كقولك : لَقِيتُهُ رَاكِباً ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْهُمَا معاً إِمَّـا جَمْعـاً أَوْ تَفْرِيقاً ، قَالَ عَنْتَرَةُ :

١١٤ ــ مَتَـى مَا تَلْقَنِـي فَرْدَيْــــنِ تَرْجُــــفْ
رَوَانِــــــفُ أَلْيَتَـــيْكَ وَتُسْتَطَــــــارَا[١]

وَتَقُولُ : لَقِيتُهُ مُصْعِداً وَمُنْحَدِراً ، وَشِبْهُهَا بِمُطْلَقِ المَفْعُـولِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا فَضْلَةً لِلْكَلاَمِ ، وَلَهَا بِالظَّرْفِ شَبَهٌ خَاصٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَـا مَفْعُـولٌ فِيهَـا ، وَعَامِلُهَـا إِمَّـا لَفْظِـيٌّ وَهُـوَ الفِعْـلُ والمُشْتَقَّـاتُ وَيُسَمَّـى مُتَصَرِّفاً ، أَوْ مَعْنَوِيٌّ أَىْ مَعنَى الفِعْـلِ وَيُدَعَـى غَيْـرَ مُتَصرِّفٍ ، كَقَوْلِـهِ تَعَالَى ﴿ هَذَا بَعْلِـي شَيْخـاً ﴾[٢] أَيْ أُشِيـرَ إِلَيْـه ، وأُنَبِّهُ عَلَيْـهِ ، وَقَوْلُـهُ تَعَالَى :﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِـرَةِ مُعْـرِضِين ﴾[٣] أَىْ أَسْتِفْهِـمُ عَنْهُـمْ ، وَقَـوْلُكَ : فِيهَـا زَيْـدٌ مُقِيمـاً ، أَىْ حَصَلَ ، وَكَــذَا : « لَيْتَ وَلَعَــلَّ

---

(١) البيت من الوافر وقائله عنترة . ديوانه ٢٣٤ والأمالي الشجرية ١/١٩ والحماسة الشجرية ١/٢٦ والمفصل ٦١ وشرح المفصل ٢/٥٥ وشفاء العليل ٢/٥٣٥ .
والشاهد في قوله « فردين » ، فإنه حال من الفاعل والمفعول بلفظ واحد .

(٢) سورة هود آية ٧٢ .

(٣) سورة المدثر آية ٤٩ .

وَكَأَنَّ » ، فَالْمُتَصَرِّفُ يَعْمَلُ فِيهَا مُتَقَدِّماً وَمُتَأَخِّراً لِقَوَّتِهِ ، وغَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ لَا يَعْمَلُ إلاَّ مُتَقَدِّماً فَقَطْ لِضعْفِهِ قَالَ / الفَارِسِيُّ[1] : ٦٢/ب
« إِنَّمَا عَمِلَ فيها مَعْنَى الفعل مُتَقَدِّمَا لِمُشَابَهَتِهَا الظرفَ ، وَلَمْ يَعْمَلْ مُتَأَخِّراً كَمَا عَمِلَ الظَّرْفُ فِي قَوْلِهِمْ : « أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ » لِكونِهَا مَفْعُولاً صَحِيحاً أَيْ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى « فِي » حَقِيقَةً ، وَإِذَا كَانَ عَمَلُ الفِعْلِ يَضْعُفُ بِالتَّأْخِيرِ بدليلِ جَوَازِ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ » ، وامتناعِ : « ضَرَبْتُ زَيْدٌ » فَضَعْفُ مَعْنَاهُ أَوْلَى .

ثُمَّ الحالُ إِنَّمَا عَمِلَ فيهَا المَعْنَى ؛ لِشَبَهِ الظرفِ ، والمُشَابَهَةُ لاَ تَقْتَضِي اتحادَ الحُكْمِ بينَ المُتشَابِهَينِ مِنْ كُلِّ الوُجُوهِ ، اعتبرْ بِمُشَابَهَةِ غَيْرِ المُنْصَرِفِ الفعْلَ .

والحالُ تشبهُ التمييزَ أَيضاً من حيثُ إنها تُخَصِّصُ هيئةً من الهيئاتِ المحتملةِ عند ملابسةِ الفعلِ ، وحقُّهَا التنكيرُ ، وحقُّ ذِى الحالِ التعريفُ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يكونا كَذَلِكَ لَكَانَا إِمَّا نكرتين أو معرفتين ، أو ذُو الحَالِ نَكِرَةٌ والحالُ معرفةٌ ، والأَولُ والثاني مُحَالاَن ، لِأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ مَوْصُوفٌ وصِفَةٌ فَلاَ يَحْتَاجُ إلى تَغَيُّرِ الإعرابِ لتصيرَ حالاً ، والثالثُ مُحَالٌ ، لِأَنَّ ذَا الحالِ مخبرٌ عنه ، والحالُ خبرهُ ويستحقُّ المخبرُ عَنْهُ التَّعْرِيفَ والخَبَرُ التَّنْكِيرَ ، لاَ بِالْعَكْسِ لِمَا ذُكِرَ في بَابِ الإِبْتِدَاء ، وَلَوْ عُلِّلَ بِهَذَا ابتداءً لاستقامَ التعليلُ ، وقيلَ : يجبُ أَنْ يكونَ الحالُ نكرةً

---

(١) انظر الإيضاح ١٩٩ ، ٢٠٠ .

مشابهةً للتمييزِ ويلزمُ مِنْهُ / تعريفُ ذى الحالِ وإلاَّ لَكَانَا موصوفاً ٦٣/أ
وصفـةً ، وقـولهم : « أَرْسَلَهـا العِـرَاكَ » [١] وَ « رَجَـعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ » [٢] وَطَلَبْتَهُ جهدَكَ وطاقَتَكَ ، مَصَادِرُ [٣] أُقِيمَتْ مُقَامَ أَفْعَالِهَا الَّتِي هِيَ أحوالٌ لِدَلاَلَتِهَا عَلَى الأَفْعَالِ بِالْحُرُوفِ [٤] .

وَلِـذَلِكَ لَمْ يَجُزْ إِقَامَـةُ الضمير مُقَامَ الحال لِفُقْدَانِ حُرُوفِ المَصْدَرِ فِيهِ ، وَلَمْ يَسُغْ : مُرُورِى بِزَيْدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بِعَمْرٍو قَبِيحٌ ، لِأَنَّ الجارَّ لاَ يَتَعَلَّقُ بضميرِ المصدرِ لِمَا ذُكِرَ ، أَوْ مَصَادِرُ مَعْرِفَةٌ أُوقِعَتْ مواقعَ النكرةِ كإِيقَاعِهِمْ : « فَاهُ إِلَى فِيَّ » مَوْضِعَ شِفَاهاً .

فَإِنْ سَأَلْتَ : إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ : طَلَبْتَهُ تَجْتَهِدُ جهداً ، فَلِمَاذَا اتَّصَلَ الضميرُ بالمصدرِ ؟

أجبتُ : تشوفاً إلى بيانِ أَنَّ الحالَ مِنَ الْمُخَاطَبِ ، وإِذَا كَانَ الفعلُ ظاهراً فضميرُهُ يدلُّ على هذا المعنى ، فلا يحتاجُ إلى ضميرٍ

---

(١) هذا القول قد ضمنه لبيد بن ربيعة شعره فقال :

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

انظر ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٤ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ .

(٢) يقال : رجع عوده على بدئه ، وفعله عوده على بدئه ، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه . اللسان ٢٨/١ (بدأ) .

(٣) في النسخة « فمصادر » بالفاء والصواب اطراحها .

(٤) الأصل في المصادر السابقة : يعود ، ويجتهد ، ويطيق ، فهذه الأفعال هي للأحوال ثم أقيمت مصادرها مقامها .

يصحبُ المصدرَ . نَعَـمْ إِذَا تَقَـدَّمَت الحالُ على ذِى الحَالِ جَازَ تَنْكِيرُهُ كقولك : جاءَ راكباً رَجُلٌ ، لِأَنَّها لا تَصْلُحُ لِلْوَصْفِيَّـةِ حِينَئِـذٍ ، وَحَـالُ المجرورِ لاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْـهِ عنـد البصريين بِالاسْتِقْرَاءِ[1] ، وَلِأَنَّهَـا تَابِعَـةٌ لَهُ . والمتبـوعُ لا يتقـدَّمُ على الجارِ فالتابـعُ أَوْلَـى ، وَجَـوَّزَهُ الكوفيـون قِيَاساً .

---

(١) وذلك نحو مررت بِهِنْـدٍ ، فلا يجوز عنـد البصريين أن تقـول : مررت جالسة بهنـدٍ ، وقد أجازه الكوفيين ، ووافقهم ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وأكثر من الشواهد الدالة على الجواز في هذه المسألة .

انظر شرح عمدة الحافظ ٤٢٦ــ٤٢٩ ، والهمع ١/٣٤١ .

فَصْـــلٌ

وَقَـدْ يَقَـعُ المصدرُ حالاً بِمَعْنَـى الفاعِـلِ مَرَّةً والمفعـولِ أُخْـرَى ، لِأَنَّهُـمْ مِمَّـنْ يُطْلِقُـونَ / المصدرَ عَلَيْهِمَـا في قولِكَ : رَجُـــلٌ عَدْلٌ ، ٦٣ / ب وَهَذَا خَلْقُ اللَّهِ ، فَمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : لَقِيتُهُ فُجَـاءَةً وَعَيَانـاً أَيْ مُفَاجِئـاً وَمُعَايِناً .

وَمِنْ الثَّانِي : قَتَلْتُهُ صَبْراً أَيْ مَصْبُوراً بِمَعْنَى المَحْبُوسِ ، وَلَـيْسَ عِنْـدَ سِيبَوَيْـهِ بِقَيَـاسٍ ، وأَنْكَـرَ « أَتَانَـا رُجْلَـةً وَسُرْعَـةً » [1] ، وَأَجَـــازَهُ المُبَـرِّدُ [2] فِي كُلِّ مصدرٍ هُو نوعُ مصدرِ الفعـــلِ ، كالسُّرْعَـــةِ من الإِتْيَـانِ ، والاسمُ غيـرُ الصفـةِ ، والمصدر قَدْ يَقَـعُ حالاً كقـولهم : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْـه تَمْـراً ، وَكَلَّمْتُـهُ فَاه إِلَـى فِيَّ ، أَيْ إِذَا كَانَ بُسْـراً ، وتمراً و « كَانَ » هَذِه تَامَّةٌ ، وَجَاعِلاً فَاهُ .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨٦ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٢٥١ ، وشرح السيرافي بهامش الكتاب ١/١٨٦ ، والمفصل ٦٢ .

فَصْــــلٌ

والحالُ مِنْهَا مُنْتَقِلَـةٌ ، وَقـدْ مَرَّتْ ، وَمِنْهَـا لاَزِمَـةٌ مؤكِّـدَةٌ وَهِـيَ التـي تُؤَكِّـدُ خَبَراً يَدُلُّ بالالتـزامِ على تلك الحالِ كقـولك : زَيْـدٌ أَبُـوك عَطُوفًاً ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقـاً ﴾ (1) ، وَخَصَّصَهَـا العَـلاَّمَةُ (2) بِأَنْ تَرِدَ عقيبَ الجملـةِ الاسميـةِ ، والفـارسيُّ (3) يُجَـوِّزُ تَعْقِيبَهَـا الفعليَـــةَ أَيْضاً مُسْتَدِلاًّ بقولِهِ [تَعَالَى] ﴿ ثُمْ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِيـنَ ﴾ (4) ، وَرَدَّ عَلَيْـهِ صَدْرُ الأَفَاضِلِ (5) : « بِأَنَّ المؤكـدةَ في الحقيقـةِ خبـرُ مَازَالَ ، فَلاَ يَسُوغُ أَنْ يكـونَ التقديـرُ ثُمَّ وَلَّيْتُـمْ مَا زِلْتُـمْ مُدْبِريـن ، والعامـلُ فيها أُثْبِتُـهُ وَأَحقُّـهُ مُضْمَراً » .

---

(1) سورة البقرة آية ٩١ .

(2) قال الزمخشري : والحال المؤكـدة هي التـي تجيء على إثر جملة عقدهـا من اسمين لا عمـل لهمـا لتوكيد خبرها ، المفصل ٦٣ .

(3) الإيضاح العضدى ٢٠٠ .

(4) سورة التوبة آية ٣٥ .

(5) انظر السفر الأول من شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لوحة ٨٧أ .

فَصْــــلٌ

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ ـــ رَحِمَـهُ اللَّـهُ ـــ : كُلُّ جُمْلَـةٍ [1] وَقَـعَتْ / حَالاً ثُمَّ امتنـعت من الـــواوِ فَلأَنَّكَ جعـــلتها مع الكـــلامِ المتقـــدِّمِ خبراً واحـــداً ، وَمَـــا صحبها الـــواوُ فَلإِرَادَتِكَ ضَرْبـــاً من الاستئنافِ ، تفسيرُ هذا أَنَّك إِذَا قلتَ : جَاءَنِي زيـدٌ يُسْرِعُ ، فَكَـأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَنِـي مسرعـاً ، فَأَثْبَتَّ مجيئاً متصفـاً بالسرعـــةِ وَإِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي وغلامُهُ يَسْعَى بينَ يَدَيْهِ ، فكَأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عن زيدٍ بالمجيءِ ثُمَّ بِخَبَرٍ آخرَ ، والأولُ إِنَّمَا لا يَحْتَاجُ إِلَـى الواوِ لِارْتِبَاطِـهِ بالأول ، والثـاني إِنَّمـا يحتاجُ إِليها لكونِهَا مستأنفةً منقطعـةً فتحتـاجُ إِلى رابطـةٍ أعتبرْ بجوابِ الشرطِ حيثُ يكونُ جُمْلَةً ابتدائيةً كيف يجاءُ بالفاءِ ؟ وَإِذَا كَانَ فِعْلاً كيف يُسْتَغْنَـى عَنْهَـا ؟ ويظهـرُ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِـي زَيْـدٌ وهـــو راكبٌ ، فالواوُ واجبٌ ، لِأَنَّكَ قَدْ ابتـدأتَ بكـلامٍ آخـرَ ، وإِذَا قلتَ : جاءني يَمْشِي ، لا يحتاجُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّه بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ لفظاً ومعنًى ، فكأنكَ قلتُ : جاءني ماشياً ، وإِذَا كان منفياً فوجهان :

٦٤ / أ

أَمَّـا الاحتيـاجُ فلبعـدِه عن الصفـةِ بدخـولِ زائـدٍ عَلَيْهَـا فَجُبِـرَ بالرابطِ .

(١) انظر دلائل الإعجاز ٢١٣ فمابعدها ، ونقل المئلف فيه شيء من التصرف .

وَأَمَّا عَدَمُهَ ؛ فَلِأَنَّ لحَـرْفِ النفـي امتزاجـاً بالمضارعِ خَلاَ عَنْـهُ غَيْرُهَا فإِنَّكَ تَقُولُ : إِنْ تَضْرِبْنـي لا أَضْرِبْكَ فتجزمُـه مَعَ « لا » بخلافِ حرفٍ آخرَ .

وَأَمَّا الماضي فَمِنْ حَيْثُ / يَقَعُ مَوْقِعَ المضارعِ جازَ أَنْ يَخْلُوَ عن الواوِ وَمِنْ حَيْثُ مُخَالَفَتُهُ لِلْصِّفَةِ لَمْ يَجُزْ . ٦٤/ب

فَقَدْ تَمَحَّضَ مِنَ الكلامِ المُنْسَاقِ أَنَّ الجملةَ إِذَا وَقَعَتْ حَالاً ، فَإِنْ كانت اسميـةً صَحِبَهَـا الـواوُ ، وَقَوْلُهُـمْ : « كَلَّمْتُـهُ فُوهْ إِلَـى فِيَّ » شَاذٌّ ، وإِنْ كانتْ فعليةً فَإِنْ كَانَ مضارعاً مُثْبَتـاً فَبِغَيْـرِ واوٍ ، وإِنْ كَانَ منفيـاً أَوْ ماضيـاً فوجهـان ، ويجبُ الضميـرُ فيها مع الفعـــلِ المضارعِ مطلقاً ، لِشَبَهِ اسمِ الفاعلِ ، وَكَـذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَـا إِذَا لَـمْ تَخْلُفْـهُ الـواوُ للرَّبْـطِ ، وإِلاَّ فَالْجَوَازُ .

وَقَدْ يَنْتَصِبُ الحالُ بعامـلٍ مُضْمَـرٍ كَقَوْلِهِـمْ لِلْمُرْتَحِـلِ : راشداً مَهْدِيـاً ، أَيْ ارتحلتَ ، وللقـادمِ مأجـوراً مبروراً ، أى قدمتَ ، وللراجـعِ إِلى أهلِه : سَالمين إِلى سالمين ، أَيْ رجعتم سالمين إِلى أَهَالٍ سالمين .

« بَابُ التَّمْيِيــــزِ »

التمييـزُ هو رفـعُ الإبهامِ عن جملـةٍ أَوْ مُفْـرَدٍ بالـــنصِّ على أحـــدِ مُحْتَملاتِهِ ، كقولك : طابَ زيدٌ نفساً ، وعندي راقودٌ [1] خلاً ، ففي الأولِ الإبهامُ لم يَحْصُلْ في شيءٍ من جزأى الجملـةِ بَلْ حَصَلَ من نسبـةِ الطيبِ إلى زَيْدٍ ، فإنَّه لا يُعْلَمُ أنها إلى أَىِّ شيءٍ مِنْهُ .

وَأَمَّـا في الثـاني : فالإبهامُ في الرَّاقُـودِ ، وهـو مُفْـــرَدٌ . والمميـــزُ ينـتصبُ عن مفـردٍ تامٍّ ، وتمامُـه بأحـدِ أمـورٍ أربعـةٍ : التنويـنِ ، ونـونِ التثنيةِ ، / ونونِ الجمعِ ، والإضافَةِ ، كقولك : عندى رطلٌ زيتاً ، ومنوانِ سمناً ، وعشرون دِرْهَماً ، وملءَ الإناءِ عَسَلاً . ٦٥/أ

والمُرادُ من التمامِ كَوْنهُ على حالٍ لا يُضَافُ معها ، والكمالُ مِنْـهُ زائلٌ كالذي بالتنوين ونون التثنية ، ومنه لازم كالذي بالباقين ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَطْلُ زَيْتٍ ، وَمَنَوا سَمْنٍ ، وَلاَ تَقُولُ : عِشْرُو دِرْهَمٍ ، وَمَلءُ[2] عَسَلٍ .

وتمييـزُ المفـردِ أَكْثَـرُهُ فيمـا كانَ مِقْـدَاراً ، كَيْـلاً ، أَوْ وَزْنـاً ، أَوْ مساحةً أَوْ عدداً ، أَوْ مقياساً ، كقفيزيـن ، ومنويـن ، ومـوضعَ كفٍ ، وعشريـن ، وملـؤه ، وَمِـنَ الأَقَلِّ :لِلَّهِ دَرُّهُ فَارساً، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِراً ،

---

(١) الراقود إناء خزف مُقَيَّر طويـل الأسفـل كهيئـة الإردبّـة وهـو معرب . اللسان (رقـد ١٨٣/٣) والمعرب للجو اليقي ٢٠٨ .

(٢) يقصد على حذف المضاف وهو الإناء . أي ملء الإناء عسلا ثم حذف كلمة الإناء .

وسِيبَوَيْهِ[1] لَمْ يُجَوِّزْ تَقَدُّمَ المميزِ عَلَى عَامِلِهِ ، لِأَنَّهُ في الحقيقةِ فَاعِلٌ ، وَأَجَازَهُ الأخفشُ ، وَنُسِبَ[2] إلى المازنيِّ[3] ، فَمَا كانَ العاملُ متصرفاً تشبيهاً بالحالِ وأَنْشَدَ :

١١٥ ــ أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[4]

قَالَ أَبُو إِسْحَاق : الروايةُ : وَمَا كَادَ نَفْسِي[5] .

وَاعْلَمْ أَنَّ المميزَ في الحقيقةِ موصوفٌ بِمَا انتصبَ عَنْهُ ، وَكَأَنَّ الأَصْلَ : عندي زيتٌ رطلٌ ، وطابَ نفسُ زيدٍ ، لِأَنَّ الفعلَ في الحقيقةِ صفةٌ للفاعلِ ، وسببُ التغييرِ قَصْدُ المبالغةِ بالإبهامِ ثم بالرفعِ ومشابهة المميزِ المفعولَ بأن الآتي / بَعْدَ تمامِ التنوينِ ونوني التثنيةِ والجمعِ ٦٥ / ب كمفعولِ اسمِ الفاعلِ المنونِ والمثنى والمجموع ، وَبَعْدَ الإضافةِ كمفعولِ المصدرِ المضافِ ، والآتي بعد الجملةِ فمشابهتُه مفعولَ الفعلِ ظاهرةٌ .

والمميزُ مفردٌ نكرةٌ ، لأنه لبيانِ الجنسِ ، وهو حاصلٌ من غيرِ

---

(١) الكتاب ١٠٥/١ .

(٢) في النسخة « ونسبها » تحريف .

(٣) انظر الإنصاف ٨٢٨/٢ ، المسألة (١٢٠) .

(٤) البيت من الطويل وقائلة المخبل السعدي . الأعلم ١٠٨/١ ، والمقتضب ٣٧/٣ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ، وشفاء العليل ٥٥٩/٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢ وانظر شرح شواهد الإيضاح ١٨٩ .

تعريفٍ وتثنيةٍ وجمعٍ ، وقولُ جَرِيرٍ :

١١٦ ـــ يَصْرَعْنَ ذَا اللُّبِّ حَتَّى لاَ حِرَاكَ بِهِ
وَهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ إِرْكَانا[١]

وَقَوْلُ آخَرَ :

١١٧ ـــ هَيفَاءُ مُقْبِلَةً ، عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً
مَحْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا[٢]

شَاذٌّ .

(١) البيت من البسيط . ديوانه ٥٩٥ ، وأركانا : أي أعضاء ، والشاهد فيه مجيء المميز جمعاً ؛ وهو قوله : أركانا ، وذلك شاذ .

(٢) البيت من البسيط وقائله أبو زبيد الطائي . ديوانه ٣٦ ، والكتاب ١٠٢/١ .
والشاهد في قوله « أنيابا » وهو مميز جاء بصيغة الجمع ، وهذا شاذ .

« بَابٌ فِي تَمْيِيزِ الأَعْدَادِ »

اعْلَمْ أَنَّ العـددَ وصفٌ للمعـدودِ ومقـدارٌ له ، كالـوزنِ لِلْمَوزُونِ ، والـذَّرْعِ للمـذروعِ ، فَكَمَا لاَ يَتِمُّ ذِكْرُ الـوزنِ والـذَّرْعِ بدونِ ذِكْرِ جِنْسِ الموزونِ والمذروعِ فَكَذَلِكَ لا يتمُّ ذِكْرُ العَدَدِ دُونَ ذِكْرِ جِنْسِ المعـدودِ ، فَإِذَا قُلْتَ : رَأَيْتُ ثَلاَثَةَ بَقِـي ذِهْـنُ السامـعِ مُتَشَوِّفاً إِلَى جِنْسِ تِلْكَ الثلاثةِ لكونِهَا مُحْتَمِلَةً لِكُلِّ جِنْسٍ حَتَّى تَقُولَ : ثَلاَثَةُ رِجَالٍ أَوْ غَيْرُهَا فَيَتِمُّ عِلْمُهُ بتمييزِ الجنسِ ، فقد ظهرَ أَنَّ هذا البابَ يَلْتَحِفُ[1] على البحثِ في العددِ وأحوالِهِ ، وجنسِ المعدودِ الذى هو المميزُ وأحوالُه .

فَلْنَبْحَثْ أَوَّلاً في العددِ / وأحوالِهِ وجنس المعدودِ الذى هو المميزُ وأحوالُه على ترتيبِهِ الطبيعيِّ ، ونُقَفِّيهِ بَيَانَ المعدودِ قائلين : ٦٦/أ

إِنَّ الواحدَ مبدأُ العددِ ، ومبدأُ الشيءِ لا يكونُ من الشيءِ ، وأولُ الأعدادِ اثنان ، واكْتُفِيَ فيه بلفظِ الجنسِ مقروناً بعلامةِ التثنيةِ عن ذكرِ العددِ أولاً ، ثم تمييزِه بذكرِ الجنسِ محاولةً للاختصارِ ، ولأنه أقربُ الأعدادِ إلى الواحدِ الذى دَلَّ بلفظٍ واحدٍ على جنسِه ووحدتِهِ إلاَّ ما شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ :

---

(١) يلتحف : أي يشتمل .

١١٨ ــ كَأَنَّ خُصْيَيْـــــهِ مِنَ التَّدَلْـــــدُلِ
ظَرْفُ عَجُـــوزٍ فِيـــهِ ثِنْتَـــا حَنْظَـــــلِ[1]

وقياسُ التذكيرِ والتأنيثِ في « الواحِدِ » و « الاثنـانِ » مستمـرٌ ، تقولُ : رَجُـلٌ واحـدٌ وامـرأةٌ واحـدةٌ ، ورجـلان اثنـان ، وامْرَأتـان اثْنَتَـانِ وثِنْتَانِ .

(١) البيتان من الرجز وقد نسبا لبعض السعديين ، ولجندل بن المثنى ولخطام المجاشعي وغيرهم . انظر والكتاب ٢٠٢/٢ ، والمقتضب ١٦٥/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٠/١ ، وشفاء العليل ٥٦٢/٢ .

فَصْـــلٌ

وأمَّا الثلاثةُ إلى العشرةِ فيُضَافُ اسمُ العددِ إلى المميزِ للتَّبيينِ ، وَقَدْ يُنْصَبُ كقولهم : « ثَلاَثَةٌ أَثْوَاباً » ، ومُمَيَّزُها جَمْعُ قِلَّةٍ ؛ لأَنَّ المعدودَ كَذَلِكَ ، إلاَّ إذَا أُعْوِزَ فيُؤتَى بجمعِ الكثرةِ كقولهم : ثَلاَثَةُ شسوعٍ ، وقد تُسْتَعَارُ الكثرةُ لموضعِ القلَّةِ كقوله تعالى : ﴿ ثَلاَثَةُ قُرُوءٍ ﴾[1] ، مَعَ وُجُودِ الأَقْرَاءِ ، وقَدْ شَذَّ عن القياسِ ثَلاَثُمَائَةٍ إِلَى تسعِ مائةٍ اجتزاءً بالواحِدِ عن الجمعِ كقوله :

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا
فَإِنَّ/ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[2] ٦٦/ب

وَقَدْ رَجَعَ إِلَى القِيَاسِ مَنْ قَالَ :

١٢٠ ـ ثَلاَثُ مِئتينِ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
رِدَائِي وَجُلِّتْ عن وُجُوهِ الأَهَاتِمِ[3]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

(٢) البيت من الوافر ولم أعرف قائله . والكتاب ١/١٠٨ ، والمقتضب ٢/١٧٢ .

(٣) البيت من الطويل وقائلة الفرزدق ديوانه ٢/٣١٠ ، والمقتضب ٢/١٧٠ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٤ ، وشرح المفصل ٦/٢١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٨ ، وشفاء العليل ٢/٥٦١ ، الخزانة ٣/٣٠٢ ، وفي لأصل « وحِلّي » والمثبت من الديوان .
والأهاتم : « جمع هاتم ، وهو إما اسم رجل أو اسم قبيلة فإن كان الأول فيكون المعنى إنه كشف الغم عن جماعته . كل واحد منهم مسمى بها تم ، وإن كان الثاني فيكون قد جلّى عن قبائل كل واحد مسمى بها تم » من الحاشية .

وإذَا كَانَ المعدودُ مذكراً أُلْحِقَ التاءُ بالعددِ فقِيلَ : ثلاثةُ رجالٍ ، إلى عشرةِ رِجَالٍ ، وإذَا كَانَ مُؤنَّثاً طُرِحَ عَنْهُ لِلْفَرْقِ بيْنَهُمَا ، والتَّخْصِيصُ ، لِأَنَّ المذكَر أَصْلٌ فَنَاسَبَ أَنْ يكونَ المميزُ مَعَهُ ، وَلِأَنَّهُ أَخَفُّ ، فَإِنَّ المؤنثَ فيهِ التاءُ إمَا ملفوظاً أو مقدراً ، فيكونُ أَحْمَلَ لِثِقَلِ الزائِدِ ، وأَقُولُ : القياسُ أَنْ يُمَيَّزَ المذكرُ عن المؤنثِ بعلامةٍ وجوديَّةٍ ، والمؤنثُ عَنْهُ بِعَدَمِهَا ، لِأَنَّ الوُجودَ أَشْرَفُ من العدمِ ، وَلَمَّا كَانَ أكثرُ الأسماءِ مذكراً عَكَسُوا حُكْمَ القاسِ لِيتكثّر الخفيفُ فعملوا بالقياسِ المتروكِ في الأعدادِ تلويحاً إلى هذا الأصل كالقَوَدِ وٱسْتَحْوَذَ ، وتعريف الأعداد بتعريف المعدوداتِ ، وإضَافَةُ الأعدادِ إليها فتقولُ : ثَلاَثَةُ الأثوابِ ، وَكَذَلِكَ البَوَاقِي :

فَصْــــلٌ

وَأَمَّـا أَحَـدَ عَشَرَ إِلَـى تِسْعَـةَ عَشَرَ[1] ــ سِوَى اثْنَــيْ عَشَرَ ــ فَحُكْمُهَـا أَنْ يركبَ اسما العـددِ طَلَبـاً للخفـةِ ، وبُنِيَـا ، أَمَّـا الأوَّلُ فِلأَنَّه كَصَدْرِ الكلمةِ من العَجُزِ .

وَأَمَّا الثاني فَلِتَضَمُّنِ الواوِ العاطفةِ .

فَإِنْ قلتَ : الـواوُ / بَيْنَهُمَـا فَلِمَ اخْـتُصَّ بِتَضَمُّنِــهِ الثَّانِــي ؟ ٦٧/أ

قُلْتُ : هِيَ مَعَ الثَّانِـي فَإِنَّهـا عاطفـةٌ لَهُ ، وَبُنِيَـا عَلَـى الحَرَكَـةِ لعروضِ البنـاءِ ، وفُتِـحَ الأوَّلُ ، لِأَنَّ الثـاني شَابَـهَ تَاءَ التأنـيثِ مِنْ حَيْثُ إنهَّـاَ زيـادةٌ في آخـرِ الكلمـةِ ، ومـا قَبْـلَ التـاءِ مفتـوحٌ ، وَفُتِـحَ الثـاني لِلْخِفَّةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ تأنيثُ هَذِهِ الأعدادُ وتذكيرُها ؟

قُلْتُ : أَمَّا أَحَدَ عَشَرَ فَتَأْنِيثُهُ أَنْ تُلْحِـقَ الألِـفَ بِأَحَـدَ والتـاءَ بـ « عشر » ، تَقُولُ : إِحْدَى عَشَرَةَ امرأةً ، أَمَّا الأَوَّلُ فاستصحابـاً لحكـم ما قبـل التركـيب ، وأمـا الثـاني فعمـلاً بالقيـاس الغـالب ، وتـذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين فتقول : أحد عشر رجلاً .

وَأَمَّا ثَلاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ ، فَتَذْكِيرُهَا أَنْ تُثْبِتَ الهَـاءَ فِي

---

(١) في الأصل : « تسع عشر » والصواب ما أثبتناه .

الأولِ كَمَا قبل التركيب وَتَحْذِفَها عنِ الثاني كَيْلاَ تَجْتَمِعَ عَلاَمَتَا تأنيثٍ من جنسٍ واحدٍ بخلافِ « عشرة » فتقولُ : ثَلاَثَةَ عَشَرَ رَجُلاً .

وتأنيثُها أَنْ تَحْذِفَ الهَاءَ عَن الأولِ كَمَا في الإِفْرَادِ وتُثْبِتَهَا في الثاني للقياسِ الغالبِ فتقولُ : ثَلاَثَ عَشْرَةَ امرأةً .

و شينُ « العَشَرَةِ » يُسَكِّنُهَا أَهْلُ الحِجَازِ استثقالاً لتوالي الحركاتِ فيما هو مثلُ كلمةٍ واحدةٍ ، ويكسرُها بنوتميمٍ لِتَعْتَدِلَ ترادفُ الفتحاتِ بتخللِ كسرةٍ .

وَ « يَاء » « ثَمَانِيَ عَشْرَةَ » / مفتوحةٌ عندَ الأكثرِ ٦٧/ب ومنهم من يسكنُها كـ « مَعْدِى كرب » و « قَالِى قَلاَ » .

وَأَمَّا « اثنا عشر » فالأوُلُ مُعْرَبٌ بدليلِ تَغَيُّرِ آخرِه عند تغيّرِ العاملِ ، وإنمَّا لَمْ يُبْنَ لوجهين :

أحدُهُمَا : لِيَدلُّوا عَلَى أَنَّ أصلَ أخواتِها الإعرابُ .

وثانيهما : أَنَّ حَرْفَ التثنيةِ هِيَ علامةُ الإعرابِ ، فَلَوْ حَذَفُوهَا لَبَطَلَ دليلُ التثنيةِ ، وَحُكْمُ تأنيثِهِ وتذكيرِه كَمَا قبلَ التركيبِ ، وأُجْرِى القياسُ الغالبُ على العشرة مَعَه للمجاورة فَقِيلَ : هؤلاء اثنا عشر فرساً ، ومررتُ باثْنَتَيْ عَشَرَةَ رَمَكَةً[1] ، وَحُذِفَ نونُ التثنيةِ لاَ لِلإِضَافَةِ بَلْ لقيامِ « عَشَرَ » مُقَامَهَا ، أَمَّا الأول فلأَنَّكَ لا تُرِيدُ الاثنين

(١) الرمكة ـــ بفتحتين ـــ : الأنثى من البراذين . مختار الصحاح (رمك) .

فَقَطْ ثم تضيفُه إلى « العشرة » للتخصيصِ ، بل تريدُ الاثنين والعشرة جميعاً .

وأما الثاني فلأنهم لم يضيفوا مع العشرة كما لم يضيفوا مع النونِ بخلافِ أخواتِها حيثُ قالوا : احَدَ عَشَرَك ، ولم يقولوا : اثنَا عَشَرَك .

فإنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ تُحْذَفْ العشرةُ لِتَصِحَّ الإضافةُ كَمَا حُذِفَ النونُ لَهَا ؟

قُلْتُ : لِاخْتِلاَلِ المَعْنَى بِهَذَا الحَذْفِ دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لا مَيْزَ إِذْ ذَاكَ بَيْنَ إضافةِ الاثنين وإِضَافَةِ اثنى عشر ، والعشرةُ هَهُنَا مَبنيٌّ لِتَضْمُّنِ الواوِ .

ومعدودُ الأعدادِ المركبةِ مُفْرَدٌ/ مَنْصُوبٌ لِمَا ذَكَرْنَا في ٦٨/أ التمييزِ ، وعاملهُ الاسمُ الثاني لِأَنَّه في تقديرِ التنوينِ فَشَابَه مفعولَ اسمِ الفاعلِ المُنَوَّنِ ، وتعريفُها بِإِدْخَالِ اللاَّمِ على الاسمِ الأولِ أَوْ إِضَافَتِهَا إلى المعرفةِ كالاثْنَى عَشَرَ والأَحَدَ عَشَرَ وأحد عشرك .

فَصْـــلٌ

وَأَمَّا « عِشْرُونَ » فاسمٌ مفردٌ مأخوذٌ من لفظِ « العَشَرَةِ » ، لِأَنَّهُ لَوْ كانَ جمعاً لَوَقَعَ على ثلاثِ مراتٍ من العشرةِ ، فإِنَّ أقلَّ الجمع ثلاثةٌ ، فَإِنْ منعتَ بِأَنَّ أقلَّ الجمع اثنان . أجبتُ بأَنَّ هذا القولَ فاسدٌ عِنْدَ علماءِ العربية ، سَلَّمْنَاهُ لَكِنَّهُ لَوْ كانَ جمعاً لَكَانَ جَمْعَ صِحَّةٍ فَلِمَ تُكْسَرُ العينُ المفتوحُ في الواحِدِ ؟ سَلَّمْنَاهُ لَكِنِ الثَّلاثُونَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ على الستةِ فَإِنَّه ثلاثتان لِأَنَّه لا فارقَ بَيْنَهُمَا ، وإِنَّمَا قُرِنَ بِهِ عَلامةُ الجمع ، لأَنَّ مَعْنَاهُ جَمْعٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : هُوَ يَقَعُ عَلَى المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فَلَمَ خُصَّ بِعَلامَةِ جَمْعِ التَّذْكِيرِ ؟

قُلْتُ : تَغْلِيباً للمذكرِ على المؤنثِ فإِنَّهُ الأصلُ ، « كـ « القمران » في الشمسِ والقمرِ ، و « الأخوان » في الأَخِ والأُخْتِ ، واعْلَمْ أَنَّ علامةَ الجمعِ في « العشرون » ونحوه كعلامةِ التثنيةِ في « الاثنان » من حيثُ إِنَّهُمَا لَمْ يَدُلاَّ على جمعٍ وتثنيةٍ ما اتصلتا بِهِ ولكن على جمعٍ وتثنيةٍ في الجملةِ ، ومُمَيِّزُهُ / مفردٌ منصوبٌ به ، وإِذَا نُيِّفَ عَلَيْهِ عدةٌ من الآحاد عُطِفَ العشرون عَلَيه ، وحُكْمُ العددِ المُنَيِّفِ ٦٨/ب

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) ، وابن يعيش ٧٧/٢ .

مَامَرَّ ، وتعريفُ « العشرون » بالألِفِ واللاَّمِ وَكَذَا مَا زِيدَ عَلَيْهِ ، تقولُ : رَأَيْتُ الثلاثةَ والعشرين رجلاً ، وهؤلاء الثلاثُ والعشرون امرأةً ، وحُكْـمُ سائرِ العشراتِ كـ « العشرون » .

فَصْــــلٌ

وَأَمَّـا المائـةُ والأَلْفُ فَمُمَيِّزُهُمَـا مُفْـرَدٌ لكفايـةِ البيـانِ بِهِ ، مجرورٌ بالإضَافَةِ لِلتَّبْيِينِ ، وَتَعْرِيفُهمَا بتعريف الثاني وإضافَتُهُمَا إِلَيْهِ .

« بَابُ الإسْتِثْنَاءِ »

هُوَ إخراجُ الشيءِ مِنْ حُكْمٍ لَوْلاَهُ لَدَخَلَ فِيهِ ، والمُسْتَثْنَى في إعرابِهِ سِتَّةُ أنواعٍ :

الأوَّلُ : منصوبٌ أبداً وهو المُسْتَثْنَى بـ « إلاَّ » بَعْدَ كَلاَمٍ مُوجَبٍ كقولك : جاءني القومُ إلاَّ زَيْداً ، واختلفوا في الناصبِ فَعَنِ الكِسَائِيِّ :[1] أَنَّه « أَنَّ » مضمرةً أيْ إلاَّ أَنَّ زيداً لَمْ يجيء ، وعنه أيضاً أنه لِلتَّشَبُّهِ بالمفعولِ[2] ، وعن الفراءِ[3] أنَّ « إلا » مركبةٌ مِنْ « إنَّ » وَ « لاَ » ثُمَّ خُفِّفَتْ فَنصبَ بِهَا في الإيجَابِ نظراً إلَى « إنَّ » وَعَطَفُوا بِهَا في النَّفْيِ ملاحظةً لِـ « لا » ، وَعَنِ المبرِّدِ[4] أنَّه « إلاَّ » مِنْ حَيْثُ إنَّ مَعْنَاهَا أَسْتَثْنِي .

يُقَالُ : إنَّ عَضُدَ الدَّوْلَةِ[5] سَأَلَ الفَارِسِيَّ[6] فِي المَيْدَانِ عَنْ هذه/ المسألةِ فأجابَ بِهَذَا الجوابِ . ٦٩/أ

فَقَالَ : هَلاَّ رَفَعْتَه بِمَعْنَى امْتَنَعَ ؟

---

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) ، وابن يعيش ٧٧/٢ .

(٢) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) .

(٣) شرح الكافية ٢٠٧/١ والإنصاف ٢٦١ .

(٤) والمقتضب ٣٩٠/٤ .

(٥) أبو شجاع فناخسرو الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة بن بوية الديلمى ، وفيات الأعيان ٥٠/٤ .

(٦) انظر والإنصاف ٢٦٣/١١ ، المسألة (٣٤) .

فَقَالَ : هَذَا جَوَابٌ مَيْدَانِيٌّ فَإِذَا رَجَعْنَا حَرَّرْتُ الصَّحيحَ .

وعن البصريين[٧] أنَّه الفعلُ المتقدمُ بِتوسُّطِ : « إلا » كَمَا ذُكِرَ في المفعولِ مَعَه ، وتقولُ : مَا أَكَلَ أَحَدٌ إلاَّ الخبزَ إلاَّ زَيْداً بالنصبِ لانتقاضِ النفيِ بِإلاَّ ، ومعناه : أَكَلَ الناسُ الخُبْزَ إلاَّ زيداً .

وَمِنْهُ المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ ، وَلاَ يَكُونُ ، وَمَا خَلاَ ، وَمَا عَدَا ، فِي قَوْلِكَ : رأيتُ القومَ لَيْسَ زيداً وَكَذَا البَوَاقِي ، وَفَاعِلُ هذه الأفعالِ مضمرٌ ، قَالَ البصريون[١] : هُوَ بعضهمُ أَىْ لَيْسَ بَعْضَهُمْ زَيْداً .

وقال المُبَرِّدُ[٢] : هو فِعْلَهُمْ أَىْ لَيْسَ فِعْلُهُمْ فِعْلَ زَيْدٍ ، فَحُذِفَ المضافُ وفيه زيادةُ إضْمارٍ .

ومنه المُسْتَثْنَى المقدمُ لامتناعِ إِبْدَالِهِ عن المستثنى منه .

الثاني : جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ فمنه المستثنى بإلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ غَيْرِ موجبٍ كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي القومُ إلاَّ زَيْدٌ وَزَيْداً فالرفعُ على البدلِ فإنَّكَ لو حَذَفْتَ الأوَلَ وأقمتَ الثاني مقامَه لاستمرَّ الكلامُ كقولك : ما جاءني إلاَّ زيدٌ بِخِلاَفِ الموجبِ في قولك : أَتَانِي القومُ إلاَّ بكرٌ ، فَإنَّكَ لا تَقُولُ : أَتَانِي إلا بَكْرٌ ، والنصبُ على مَا ذُكِرَ .

---

(١) شرح الكافية ٢٠٧/١ ، والإنصاف ٢٦١ ، المسألة (٣٤) .

(٢) شرح الكافية ٢٠٨/١ .

(٣) المقتضب ٢٩٠/٤ .

وَمِنْهُ المُسْتَثْنَى المنقطعُ أيْ الَّذِي لا/ يَكُونُ من جِنْسِ ٦٩/ب المُسْتَثْنَى منه ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لا عَاصِمَ اليَوْمَ من أمر اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾(١) ، فإنَّ المفعولَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الفاعِلِ ، وكقولهم : مَا زَادَ إلاَّ مَا نَقَصَ ، وَمَا نَفَعَ إلاَّ مَا ضَرَّ ، النصبُ فيه مُسْتَحْسَنٌ وَهِيَ اللغةُ الحجازيَّةُ ، والبدلُ جَائِزٌ وهي التَّميميَّةُ ، قَالَ :

١٢١ ــ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ(٢)

وَمَعْنَاهُ إنْ عُدَّ اليَعَافِيرُ والعيسُ من الأنيسِ ، فَفِيها أنيسٌ ، ومِثْلُ هذا التَجَوُّزِ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ العتابُ بيننا إلاَّ السيفَ ، وَقَوْلُهُ :

١١٢ ــ وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ
تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ(٣)

والثالثُ مَجْرُورٌ أبداً ، وهو المُسْتَثْنَى بِـ « غَيْرٍ » وَ « سِوَى » وَ « وسواءٍ » .

والرابعُ : جائزٌ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ وهو المُسْتَثْنَى بِـ « لاَ سِيَّمَا » الرفعُ على أنَّ « ما » موصولةٌ فَحُذِفَ المبتدأُ من صِلَتِه كَأَنَّكَ

---

(١) سورة هود آية ٤٣ .
(٢) البيتان من الرجز وقائلهما جران العود . ديوانه ٥٢ ، أو نزال بن غلال . والكتاب ١٣٣/١ ، وشفاء العليل ٥٠١/١ .
(٣) البيت من الوافر وقائله عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، ديوانه ١٣٧ .

قُلْتُ : جَاءَنِي القـومُ لاَ سِيَّمَـا هُوَ زَيْـدٌ ، والـنصبُ تَشْبِيهاً بالمفعـولِ ، والجَرُّ على زيادةِ « ما » ، وَرُوِىَ قَوْلُ امرىءِ القَيْسِ :

١٢٣ ــ فَيَـا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُــنَّ صَالِــحٍ
وَلاَ سِيَّمَــــــا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُــــــلِ[1]

عَلَى الثَّلاثِ :

والخامسُ : جائزٌ فيـهِ الجرُّ والنصبُ ، وهو المُسْتَثْنَى بِـ « عَدَا » وَخَـلاَ ، وَحَـاشَا ، الجرُّ لكونِهَــا حروفَ الجرِّ ، والــنصبُ لكونِهَــا أفعالاً .

والسادسُ : جارٍ/ على إعرابِه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء ويُسَمَّى ٧٠/أ الاستثناءَ الغيـرَ التـامِ أَىْ قبـل أَنْ يستـوفى الفعـلُ مُقْـتَضَاهُ ، والاستثنـاءَ المُفَرَّغَ أَىْ فَرَّغْتَ ما قبلَ « إلاَّ » لِمَا بَعْدَهُ نَحْو قولك : مَا جاءني إلاَّ زَيْدٌ ، وَمَا مَرَرْتُ إلا بزَيْدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْداً ، وَعِنْدي أَنَّ هَذَا لَيْسَ باستثناءٍ لِعَـدَمِ انطبـاقِ حَدِّ الاستثنـاءِ عليـه ، وإنَّمـا جِيءَ بِـ « مَا » وَ « إلاَّ » لِلْحَصْرِ .

وَإِعْرَابُ « غَيْرٍ » إِعْرَابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ « إلاَّ » وإنَّمـا يَعْمَـلُ فيه الفعلُ بلا متوسطٍ لمشابهتِهِ الظرفَ بالإبْهَامِ .

و « إلاَّ » وَ « غَيْرٌ » يَتَقَارَضَانِ مَا لِكُلِّ واحـدٍ منهمـا ، فالـذى

---

(١) البيت من الطويل . ديوانه ٦٣ .

لـ « غير » في أصله الوصفيةُ ومعناه المغايرةُ إمَّا في الذاتِ أو الصفاتِ ، كقولك : رأيتُ رَجُلاً غَيْـرَ بَكْـرٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يكـونَ مرادَك أنَّـه إنسانٌ آخرُ ، وأنَّ صفته ليستْ صِفَتَهُ .

والَّـذِي لِـ « إلاَّ » فِي أَصْلِـهَ الاستثنـاءُ ، ودَلِيـلُ الحقيقـةِ أَكْثَرِيَّـةُ الاستعمـالِ ثُمَّ اكْـتَسَى مِنْ « إلاَّ » مَعْنَـى الاستثنـاءِ فَقُـرِىءَ في قَوْلِــهِ تَعَالَـى ﴿ لاَ يَسْتَـوِي القَاعِـدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنيــنَ غَيْــرُ أُولِــي الضَّرَرِ والمُجَاهِـدونَ فِي سَبِيـلِ اللَّـهِ ﴾[1] مَرْفُوعـاً صِفَـةً لِـ « الْقَاعِــدُون » ، ومجروراً صِفَةً لِـ « المؤمنين » ومنصوبـاً على الاستثنـاءِ[2] ، كَمَـا اكْـتَسَى « إلاَّ » مِنْه الوصفيةَ في قَوْلِهِ (تَعَالَى) ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّـهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .[3]

/ فَإِنَّ سَأَلْتَ : لِمَ لا يكونُ مرفوعـاً عَلَـى البـدلِ ؟ أَجَبْتُ لِأَنَّ ٧٠/ب الشرطيةَ فِي حُكْمِ الإيجابِ وَلاَ بَدَلَ فيه ، وَلِأَنَّ البـدلَ إِنَّمَـا يَجُـوزُ إِذَا

(١) سورة النساء آية ٩٥ .

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة : « غيرُ » برفع الراء ، وقرأ نافع والكسائي وابن عامر « غير » بنصب الراء . السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٣٧ والتبصرة في القراءات ١٨٤ والعنوان في القراءات السبع ٨٤ والحجة في القراءات السبع لابن خالدية ١٢٦ والنشر في القراءات العشر ٢٥١/٢ وإتحاف فضلاء البشر ١٩٣ ، وقراءة الرفع رويت عن ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والنصب روى عن ابن عامر والكسائي ونافع والخفض عن الأعمش وأبي حيوة وانظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ٣٤٠ ، البحر المحيط ٢٣٠/٣ ، ومعاني القرآن وأعرابه للزجاج ٩٩/٢ ، ومقدمة في النحو للذكي ٥٦ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

كَانَ في الحقيقةِ هُوَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ القومُ إلاَّ زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ يستقيمُ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زيدٌ ، وَلاَ يَسِدُّ لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، وَلاَ يَكُونُ « إلاَّ » بِمَعْنَى « غَيْرٍ » إلاَّ وَصْفاً تَابِعاً ، لِانْحِطَاطِ دَرَجَةِ الْفَرْعِ ، وَلهَذَا شَبَّهه سِيبَويهِ بـ « أَجْمعُونَ » .[1]

واعلم أَنَّ البَدلَ يتعيّنُ فى بَعْضِ المواضِعِ حملـه على المَحلِّ كقولهم : ما جَاءنِي مِنْ أَحَدٍ إلاَّ عبدُ اللَّهِ ، ولا أَحَدَ فِيهَا إلاَّ عمروٌ ، لأَنَّ « مِنْ » الاستغراقِ ، و « لاَ » النافية مختصَّانِ بالنَّكراتِ .

وَقَوْلُهم : لَيْسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لاَ يُعْبَأُ بِهِ لأَنَّ « إلاَّ » نَقَضَ معنَى النّفي والبّاء لتأكيدِ النّفي ، وقولُهم : ما زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لاَ يُعَبَأ بِهِ ، بالرّفع ، لأَنَّ « مَا » لا يعملُ مع النَّقْضِ فلاَ نصب ، والباء لا يدخلَ الإيجَابَ ، وإِذَا قدمت المستثنَى عَلَى صفة المستثنَى مِنْهُ[2] ففيه ثَلاثُ طُرقٍ ، ومُخْتَارُ سيبَويهِ[3] عَدَمُ الاكتراثُ بهذَا التّقدم ، وَمخْتَارُ المازني أَنَّه كَمَا يُقدّمُ على الموصُوفِ[4] ، وَالْمَنقُولُ عن المبرّدِ جَوَازُ كلّ مِنهُمَا .[5]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٣٤ (هارون) مع شرح السيرافي بهامشه .

(٢) وذلك نحو جاءني القوم إلا زيدا العقلاء ، وما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد .

(٣) الكتاب ٢/٣٣٦ .

(٤) عن صاحب الحاشية أن مذهب المازني « يعني يجب النصب » وهو كذلك فقد نص عليه السيرافي في هامش الكتاب ٢/٣٣٦ هارون ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/٩٢ .

(٥) المقتضب ٤/٣٩٩

وإذَا تكـرر المستثنـى من غير عطـف ، فإنْ كَانَ الفعـلُ مُفرّغـاً كقـولك / ما جاءنـي إلاَّ زيـدٌ إلاَّ عَمـراً ، فَارَفَـع المنسُوبَ إلَيــهِ ، وانصَبِ الآخَرَ ؛ لِأنَّه استثناء عن مُوجَبٍ[1] ، أو تقُولُ : رفعُهُ إمَا عَلَى البـدَلِ ولا ينـافي شيء من إضافـة ههنـا ، أوعَلَـى الفَاعلَيـة ولا فاعـلان لِفعْـلٍ ، أو نقـول رفعـهُ إمَّـا على البـــدَلِ ولاَ بدَلَ بعـــدَ المُـــوجَبَ ، أو بالفاعلية ، وَهُوَ بَاطِلٌ .

71 / أ

وإن لم يكُنْ مُفرغاً ، وكَانَا متأخرين عن المستَثْنى مِنْهُ كقولِكَ : ما جآءنى أحـدٌ إلاَّ زيـداً إلاَّ عَمـراً ، فَقَـد جوَّزَ السيرافي نصبَهُمَا[2] ، وَمَنَعَهُ الشّيـخُ عَبـدُ القَاهِـرِ[3] ، وَوَجـهُ السّيرافـيّ ظَاهـرٌ ، فإنَّ كِلَيْهِمَـا مُستَثنىً ، وإذَا تقدُّمَا نُصِبَا ، إمَا لكونهما مستثْنَيَيْنِ مُقَدَّمَيْنِ ، أو كَون أَحدهمَـا كذلك ، والآخر بَدَلاً ، فلمَّـا قَدَّمَـهُ نَصَبُـــه ، وإن تقـــدَّمَ أحدُهُمَا دُونَ الآخرِ فالسّيرافيّ ينصبهُمَـا ، وَجَـارُ اللـهِ[4] يرفـعُ المتأَخَّـرَ عَلَى البَدَلِ .

وَقَولُهُم : نشدتُكَ باللّهِ إلاَّ فَعَلَتَ ، معنَاهُ : لاَ أَطـلبُ مِنْكَ إلاَّ فِعلَكَ ، فَأَوقعُوا الفِعْلَ مَوْقِعَ الأسْمِ المُستثْنَى ، وَقَـدْ يُحـذَفُ المستَثْنَـى تَخفِيفاً كَقَولِهم : لَيْسَ إلاَّ ، وَلَيْسَ غَيْرُ .

---

(1) وهذا مذهب سيبوية . انظر الكتاب ٣٣٨/٢ هارون .
(2) انظر رأية بهامش الكتاب ٣٣٩/٢ تحقيق (هارون) .
(3) المقتصب في شرح الإيضاح ٧٠٧/٢ .
(4) انظر المفصل ٧٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٧٦/١ .

« بَابُ كَـمْ »

هِيَ خَبَرِيَّـةٌ، واسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَتَحْتَاجَانِ إِلَى مُمَيِّزٍ ، لإِبْهَامِهِمَا .

أَمَّا الخَبَرِيَّـةُ فَكِنَايـةٌ عَنْ «كَثِيـرٍ» ، فَقَوْلُهـم : كَمْ مَالٍ لِي ، أَيْ كَثِيـرٌ / مِنْـهُ لِي ، وَمُمَيِّزُهَـا قَدْ يكـونُ مُفْـرَداً مجروراً بإِضَافَتِــهِ إِليــهِ ٧١/ب كَمُمَيِّزِ المَائةِ وَالأَلِفِ ، لأَنَّهَا عددٌ كثيرٌ مثلُهُمَا ، وَقَـدْ يكُـونُ جَمْعـاً مجْرُوراً كَمُمَيِّـزِ العَشَرَةِ عمَـلاً بالقيَـاسِ المتـرُوكِ في المَائـــةِ وَالأَلِفِ ، لأَنَّهُمَـا مِنْ حَيْثُ إِنَّهمـا مُضَافَـانِ وَجَبَ أَنْ يُضَافَــا إِلَــى الجَمْــعِ كَالْعَشَرَةِ ، فَتُرِكَ هُنَالِكَ طلباً للتّخْفِيـفِ ، وَعُمِـلَ بِهِ فِي « كَمْ » إِشَارَةً إِلَـى الأَصْلِ ، وَقَـدْ يُنْصَبُ مُمَيِّزُهَـا إِذَا فُصِلَ بينَـــهُ وَبَيْنَهَـــا لتعـــذّرِ الإِضَافَةِ ، قَالَ :

١٢٤ ــ كَمْ نَالَنِـي مِنْهُـمُ فَضْلاً عَلَـى عَدَمٍ
إِذْ لاَ أَكَـــادُ مِن الإِقْتَـــارِ أَجْتَمِـــلُ[1]

وَقَالَ :

(١) البيت من البسيط ، وهو للقطامي .
وهـــو من شواهـــد الكتـــاب ٢٩٥/١ بولاق ، والمقـــتضب ٦٠/٣ ، والهمـــع ٢٥٥/١ ، وابـن يعـيش ١٣١/٤ ، الخزانـة ١٢٢/٣ بولاق ، والعينـي ٤٩٤/٤ ، والمقـتضب ٧٤٣ ويـروى أحتمـل بالحاء المهملـة ومعنـاه أحمل يعنـي كثر وصول فضلهـم إلي حين لا أقـدر احتمـل حملي ومتاعي من غاية الفقر وعدم مركوبي أمـا « اجتمـل » بالجيم بمعنـى أجمل أي آكل الجميـل وهـم الشحـم المذاب حين لم يكن لي شحـم ولا غيره والشاهد فيـه نصب تمييـز (كم) الخبريـة للـفصل بينهما ، وأجاز سيبويه في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفاً على هذا .

١٢٥ ــ تَؤُمُّ سِنَانـاً وَكَـمْ دُونَـهُ
مِنَ الأَرْضِ مُحْدَوْدِبـاً غَارُهَـا[١]

وَيَرجِعُ الضَّمِيرُ إِلَى لَفْظِهِ المُفْرَد تارةً وَإِلَى معنَاهُ الْجَمْعِ أُخْرَى .

قَالَ تَعَالَى ﴿ كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُون ﴾[٢] فَوَحَّدَ الضّميرَيْنِ الأَوَّلَيْنِ وَجمَعَ الثَّالِثَ .

وَأَمَّا الاسْتِفْهَامِيَّةُ فَهِيَ بِمَعْنَى « أَيِّ » وَمُمَيِّزُهَا مُفْرَدٌ منصُوبٌ عَلَى التَّبْيينِ[٣] ، تقُولُ : كَمْ رَجُلاً عِنـدَكَ ؟ بِمَعْنَى أَيُّهـمُ عِنْدَكَ ؟ ، ونَاصِبُهُ « كَمْ » ، فَإِنَّهَا بِمنزِلَةِ عَـدَدٍ مُنَـوَّنٍ فَهِيَ كَقَولِهِمْ : هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتَ اللَّهِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا مُنَوَّنَانِ في الأَصْلِ ممنُوعَانِ من التّنوين بِعَارِضٍ ، وَقَد يُفْصَلُ بَيْنَ الاستفهَامِيّةِ وَمميّزهَا فيقَالُ : كَمْ فِي الـدَّارِ رَجُلاً ؟ ، وَلاَ يُقَالُ ذَلِكَ فِي الأَعْدَادِ إِلاَّ ضَرُورَةً / قَالَ : ٧٢/أ

١٢٦ ــ عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاَ

---

(١) البيت من المتقارب ، وهو متنازع فيه ، فقيل : لزهير ، وقيل : لابنه كعب ، ونسب للأعشى ، وليس في ديوان واحد منهم .
انظر الكتاب ٢٩٥/١ بولاق ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمقتضب ٧٤٣ ، وابن يعيش ١٢٩/٤ ، والعيني ٤٩١/٤ .
والشاهد فيه كسابقه .

(٢) سورة الأعراف آية ٤ ، والآية (وكم من قرية ....) الآية .

(٣) أي على التمييز .

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العُجُولِ
وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاَ[1]

قَالَ سِيبَوِيهِ[2] : « لأَنَّ كَمْ مُنِعَ بَعْضَ مَا لِلْعِشْرِينَ من التَّمَكُّنِ ، فَجُعِلَ هَذَا عِوَضاً » أَرَادَ مَنْعَ فَاعِلِيَّتِهَا لَفْظاً[3] ، وَقَدْ يُحْذَفُ المُمَيِّزُ ، يُقَالُ : كَمْ مَالُكَ ؟ أى كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ ؟ ، وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ أَىْ وَكَمْ دَانِقاً أَوْ قِيرَاطاً دِرْهَمُكَ ، وَكَمْ جاءَكَ رَجُلٌ ، أَيْ كَمْ مَرَّةً فيكُونُ ظَرْفاً ، وتقُولُ :
كَمْ لَكَ غِلمَاناً ؟ بالنَّصبِ إِمَّا عَلَى التّمْييزِ كَقَولِهِ :

١٢٧ ــ شَنْبَآءُ أَنْيَاباً[4]

وَإِمَّا عَلَى الحَالِ ، وَالمُمَيِّزُ محذُوفٌ ، وَيكُونُ العَامِلُ مَافِي « لَكَ » من معنَى الفِعْلِ ، أَىْ كَمْ نَفْساً اسْتَقَرُّوا لَكَ مَمْلُوكِينَ .

---

(١) البيتان من المتقارب ، وقائلهما العباس بن مرداس السلمي .
انظر الكتاب ٢٩٢/١ بولاق ، والمقتضب ٥٥/٣ (أولهما) والمقتضب ٧٤٨ ، الإنصاف ٣٠٨/١ المسألة ٤١ ، الخزانة ٥٧٣/١ بولاق . والعجول : الفاقدة لولدها الواله من الإبل وغيرها .
والشاهد في قوله (ثلاثون للهجر حولاً) حيث فصل بين العدد وتمييزه ضرورة .

(٢) مقتضى كلام سيبوية ٢٩١/١ــ٢٩٢ بولاق : أنه يجوز الفصل بين كم ومميزها ، ويقبح الفَصْلُ بين العدد ومميزه .

(٣) انظر المقتصد ٧٤٩ .

(٤) هذه قطعة من بيت من البسيط لأبي زبيد الطائي ، وقد تقدم تخريجة برقم (١١٧) ، وهو بتمامه :
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت شنباء أنيابا =

فَصْـــلٌ

وتَقَعُ فِي وَجْهَيْهَـا مُبْتـداَةً ومفعُولَـةً وَمُضَافـاً إليهَـا ، تقُـولُ : كَمْ دِرْهَـمٍ أَوْ دِرْهَمَـاً عِنْـدَكَ ؟، وَكَـمْ رَجُـلٍ أَو رَجُـلاً رَأَيْتَ ؟، وَرِزق كَمْ نَفْسٍ أَوْ نَفْسَاً أَطْلَقْتَ ؟.(١)

وَلِـ «كَـمْ» صَدرُ الكَـلامِ ، أَمَّـا الاستفهامِيَّـةُ فَظَاهِـرٌ ، وأَمَّـا الخَبَرِيَّةُ فَحملاً عَلَى أُخْتِهَا صُورَةً ، ولأَنَّهَا نَقِيضَةُ « رُبَّ » وَلَهَـا صَدرُ الكَلامِ ، لأَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ المُنَاسِبِ للنَّفْي .

وأَعْلَمْ أَنَّ حَمْلَ النَّقِيضِ عَلَى النَّقِيضِ بِعَينِهِ حَمْـلُ الشَّبِيـهِ عَلَـى الشَّبِيـهِ ، لأَنَّ النَّقِيْضَيْـنِ مِنْ حَيْثُ إنَّ كُلَّ وَاحِـدٍ نَقِيـضُ الآخَـرَ فَيَتَشَابَهَانِ . وَلِتَصدّرِهَـا لَـمْ تَقَـعْ فَاعِلـةً لفظـاً ، وإنْ وَقَـعَتْ مَعْنَـىً فِي

= وهـو من شواهـد الكتـاب ١٠٢/١ بولاق على أن (أنيابـا) منصوب بشنبـاء لما فيـه من نيـة التنوين ، الا أنه لا ينصرف .
المخطوطة : الملساء الظهر .
وانظر : ابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٤ ، العيني ٥٩٣/٣ ، والأفعال للسرقسطي ٣٩٠/٢ .

(١) انظر ابـن يعـيش ١٢٧/٤ حيث (كم) في المثـال الأول في محل رفـع مبتـدأ ، وفي الثـاني في محل نصب نفعول ، وفي الثالث في محل جر مضاف إليه ، ولا تكون فاعلة ، لأن الفاعل لا يكـون الا بعد فعل و(كم) لا تكون الا أولا في اللفظ . وانظر أيضاً المقتصد ٧٤٧ .

قَوْلِكَ : كَمْ / رَجُلاً جَاءكَ أَوْ جاءُوكَ ؟، وتقُولُ :« كَمْ تُرَيَ الْحَرُورِيّةُ[1] رَجُلاً» تَرْفَعُ « الْحَرُورِيّةُ » عَلَى الابتدَاءِ ، « وَكَمْ » خَبَرُهَا ، و « تُرَى » مُلْغَاةٌ » ، وَتَنصِبُهَا عَلَى إعْمَالِ « تُرَى »[2] .

٧٢/ب

(١) الحرورية : طائفة من الخوارج منسوبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حر وراء ، وقد نسبوا إليه لأنه كان أول اجتماعهم به حين خالفوا عليًّا رضي الله عنه ، وهذه النسبة نادرة ، والقياس فيها حروراويٌّ . عن اللسان (حرر) .

(٢) انظر المقتصد ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

فَصْـــلٌ

وَكَـأَيٍّ مُرَادِفٌ لِ « كَمْ » الْخَبَرِيَّـةِ[1] ، وَأَكْثَـرُ استِعمَالِهَـا مَعَ « مِنْ » قَالَ تَعَالَـى ﴿ فَكَأَيِّـن مِنْ قَرْيَـــةٍ أَهْلَكْنَاهَـــا ﴾[2] ، وَقَـــالَ الشَاعِرُ :

١٢٨ ــ كَأَيِّــنْ بِالْأَبَاطِــحِ مِنْ صَدِيـــقٍ
يَـرَانِـــي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَـــــــا[3]

وَهِـــيَ مُرَكَّبَـــةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِـــهِ وَ « أَيٍّ » ، وَقَـــدْ رُوِيَ « كَآءٍ »[4] كَكَاعٍ ، وَ « كَيْءٍ » « كَكَيْعٍ » ، و « كَأْيِ » كَكَعْيِ ، وَ « كَأٍ » كَكَعٍ .[5]

وَقَوْلُهُـم : « عَنْـدِي كَذَا دِرْهَمَـاً » أَيْ عِنْدِي عَدَدٌ مَا دِرْهَماً ،

---

(١) وذلك في خمسة أشياء ، انظرها في التصريح ٢٨١/٢ .

(٢) سورة الحج آية ٤٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير كما في ديوانه ١٧ (ط . الصاوى) وهو في ابن الشجري ١٠٦/١ ، وابن يعيش ١٣٥/٤ ، والإيضاح ٢٢٥ ، والمقتصد ٧٥٠ ، ومغني اللبيب ٦٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٥ ، الخزانة ٤٥٤/٢ بولاق ، والصفوة الصفية ٦٣٦ .
والشاهد فيه مجيء (كأين) بمعنى (كم) الخبرية المفيدة للتكثير .

(٤) قوله : « وقد روى ... » يشير به إلى اللغات في (كأى) ، وهي خمس لغات كما ذكر ، وذكرها ابن يعيش ١٣٦/٤ ونسبها إلى رواتها ثم قال : « فبهذا ما بلغنا من لغاتها ، وأصل هذه اللغات وأفصحها (كأى) « بياء مشددة ...» .

فَلَمَّا كَانَ مُبْهَماً مثل « كَمْ » بُيِّنَ بالمُمَيِّزِ ، وَكَمَا أَنَّ « كَذَا » كِنَايةٌ عَنِ العَـدَدِ فَـ « كَيْتَ » وَ « ذَيْتَ » كِنَايَتَـانِ عَنِ الحَـدِيثِ[1] ، وَقَـدْ جآء فِيهِمَا الفَتْحُ والضَّمُّ وَالْكَسْرُ ، والوقـفُ عَلَيهِمَـا بالتَّـاءِ ؛ لأَنَّ التَّـاءَ بَدَلٌ عن ياء هِيَ اللاَّمُ ، كَمَا أَنَّ « تاءَ « أُخْتٍ وَبِنْتٍ » لَمَّا كَانَ بَدَلاً عن وَاوٍ هِيَ اللاَّمُ وُقِفَ عَلَيْهِمَا بالتَّاءِ ، وَقَدْ رُوِيَ « كَيَّـةَ » و « ذَيَّـةَ » بتشديد الياءِ ، فالتَّاءُ حِينَئِذٍ للتَّأْنِيثِ الْمَحْضِ فَيُوقَفُ عليهِمَا بالهآءِ .

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٧ بولاق .

بـــاب النــــداء

ذَهَبَ الأَكثرُونَ إِلَى أَنَّ العَامِـــلَ في المُنَـــادَى فعـــلٌ وَاجِبُ الإِضمارِ[1]، فَتَقْديرُ يَا زَيدُ : يَا أَدعُو زَيداً أَو أُنَادِي إِوْ أُنَبّـهُ ، واحتَجُّـوا بأَنَّ نَاصِبَ المُنَـادَى إِمَّـا حَرْفُ النِّـدَاءِ / ، وإِمَّـا الفعـلُ المُضْمَـــرُ ، ١/٧٣ والأَوّل ضعيـــفٌ ، لأَنَّ الأَصلَ في الحَـــرِفِ أَن لا ، وَإِلاّ أُطّـــرِدَ عَمَلُهَا بخلافُ الفْعلِ ؛ فإِنَّ أَصْلَهُ العَمَلُ ، وَلِهَذَا أُطّـرِدَ رَفْعُـهُ الفَاعِـلَ ، ولأَنَّ حَرفَ النـدّاءِ لَوْ عَمِـلَ لَعَمِـلَ بِمُشَابَهـةِ الفعـل ، فَهُـوَ إِذَنْ فَرعٌ لِلْفِعلِ ، وإِعْمَالُ الأَصْـلِ أَولَى من الفَرْعِ ، والبَاقُـونَ[2] إِلَـى أَنَّ العَامِـلَ حَرفُ النّداءِ لِمُشَابَهتِهِ الْفِعْلَ ، وَتِلْكَ مِنْ وَجْهَينِ :

أَحَدُهُمَا : أَنّها تُمَالُ كَالأَفْعَالِ بِخلاَفِ سَائِرِ الحُرُوفِ .

وَثَانِيهُمَا : أَنَّهَـا يَتَعَلَّـقُ بِهَـا حَرفُ الجَـرِّ فِي قَولِكَ : يَا لَزَيـدٍ ، كَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ .

فَإِنْ قِيلَ : عَلَى الوَجْهِ الأَوَّلِ إِشْكَالاَتٌ ، فإِنَّ قَوْلَنَـا : يَا أَدْعُـوا

---

(١) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقه ، انظر الكتاب ٣٠٣/١ بولاق ، والمقتضب ٢٠٢/٤ حيث وافق المبرد سيبويه بخلاف ما نسبه اليه وابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضى في شرح الكافية ١١٧/١ ، ومنهم من يرى أن أدوات النداء أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة كما في شرح المرادى للألفية ٢٦٨/٣ .

(٢) نسب المبرد كما في وابن يعيش ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/١ .

زَيداً يَحتمـلُ التّصْدِيـقَ وَالتَّكـذِيبَ ، وَيَـا زَيْـدُ لاَ يَحتَملُهِمَـا ، فَكَيْـفَ يكُـونُ في تَقْـدِرِهِ ؟ سَلَّمنَـاهُ ، وَلَكـنَّ المُـرَادَ حَاصلٌ بِتقدِيـر فِعْـلٍ فَحَسْبُ . فَلِمَ جَمَعْتُمْ بَيَنَ حَرْف النِدّاءِ والفعلِ عِنْدَ التّقْدِيـرِ ؟ وَظَاهِـرٌ أَنَّـهُ لاَ يجُـوزُ ، لأَنَّهُـمْ قَالُـوا « يَا » عِوَضٌ مِنَ الفِعْـلِ ، وَلاَ يَجُــوزُ الجَمْـعُ بَيْـنَ العِـوَضِ وَالْمُعَوَّضِ . سَلَّمنَـا فَائِـدَةَ الجَمْـعِ ، لِمَ أَضْمَرُوا الفِعْلَ ، وَالأَصلُ عَدَمُهُ ؟ سَلّمنَاهُ ، لَمَ أَوجَبُوا إِضْمَارَهُ ؟

فَالجوَابُ عن الأَولِ : لاَ نُسَلّــمُ أَنَّ « يَا أَدْعُـــوا زَيــــداً » يَحْتَمِلُهُمَـا ، فَأَنَّ الجُمَـلَ الخَبَرَّيـةَ قَدْ تُعَـرَّى عَنِ الإِخْبَـارِ وَتُــكْسَى الإنشَاءَ كَقَوْلِهم : بِعْتُ ، وَأَنْكَـحْتُ وَطَلّـقْتُ وَأَعْتَـقْتُ ، وَغَيْرُهَـا من أَلْفَاظِ إِنشاءِ العقُودِ / والفسُوخِ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنـىً وَاقِـعٍ فِي الْمَـاضِي بَلْ هِيَ إِذَا أُطْلِـقَتْ فَقَـدْ أُنْشِئَتْ مَعَـانٍ ، فَكَـذَلِكَ الجُمْلَـةُ النّدَائِيَّةُ لاَ تُفِيـدُ أَنَّ المُتَكّلِـمَ حَصَلَ مِنْـهُ دُعَـآءٌ مَاضٍ بَلْ هِيَ تُنْشِيءُ دُعَآءً وَتَنْبِيهاً . ٧٣/ب

وَاعلَمْ أَنْ بعضَهُمْ التَزَمَ كَونَ النِّدَائِيَّةِ خَبَرَاً إِذَا كَانَ المُنَادَى صِفَـةً فِي قَوْلِهِمْ : يَا فُسَقُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَن يكُـونَ فَاسِقـاً وَأَنَ لاَ يكُـونَ[1] ، وَيُشَكِلُ بِنِدَاءِ الأَعْلاَمِ .

وَعَـنْ الثَّانِـي أَنَّ سِيَبويـهِ قَدْ جَمَـعَ بَيْنَهُمَـا فَقَـالَ : « وَالْتَقْدِيرُ يَا

---

(١) انظر الهمع ١/١٧١ .

إيَّاكَ أَعْنِي »[١] ، فقَالَ الشَّيخُ عَبْدُ القَاهِر : « لِيَجعلَ » يَا « دَلِيلاً عَلَى كَونِ المُتَكَلّمِ فِي حَالَةِ الدّعاءِ[٢] .

وَأَقُولُ : لُبُّ هَذَا الكَلامِ أنَّ فَائِدَةَ « يَا » لِتَكُونَ قَرِينَةً لِصَيرُورَةِ اَلجُملَةِ إنْشَائِيَّةً « فتدلُّ عَلَى أنَّ المُتكلّمَ في حَالةِ الدُّعَاءِ لاَ مُخْبِرٌ عَنْهُ ، قَولُهُ « يَا » عِوَضٌ قُلنَا : بمعنَى أَنَّهُ دَالٌّ عَليهِ ، كَمَا أُقِيمَ الظَّرفُ وَالحَالُ مُقَامَ الخَبَرِ ، لأَنَّهُمَا يَدلاَّنِ عَلَيهِ ، وَلَوْ أُظْهِرَ الخَبَرُ مَعَهُمَا لَجَازَ ، وَالممنُوع أن يُعَوّضَ حَرفٌ بِحَرفٍ ثُمَّ يُجْمَع بَينَهُمَا كَمَا ذُكِرَ في الإبْدَالِ .

وَعَنْ الثَّالِثْ : أَنَّ ظُهُورَ الفِعْلِ يُوهِمُ الإِخْبَارَ ، فَأُضْمِرَ إزَالَةً لِهَذَا الْوَهْمِ[٣] .

وَعَنْ الرَّابِع : أَنَّ إيجَابَ الأَضْمَارِ أَشدُّ إِفْضَاءً إلى المَرَامِ ، فَإنَّ جَوَازَ الإظْهَارِ يَفتَحُ بَابَ تَوَهّمِ الإخْبَارِ .

---

(١) الكتاب ١/١٤٧ بولاق .
(٢) والمقتصد ٧٥٤ ، ٧٥٥ .
(٣) انظر المقتصد ٧٥٣ ، وابن يعيش ١/١٢٧ ، والرضي ١/١٣٢ .

فَصْــــلٌ

المَنَـادَى عَلَـى أربعـةِ أقسَامٍ ، مُفْـرَدٌ نَكِـرةٌ ، وَمُفْـرَدٌ مَعْرِفَــةٌ ، وَمُضَافٌ ، وَمُشَابِـهٌ لِلْمُضَافِ ، والحصْرُ ، لأَنَّهُ إمَّـا مُفْـرَدٌ أَو مُرَكّبٌ ، والأَوّلُ إمَّا نَكِـرةٌ أَوْ مَعْرِفـةٌ ، والثَّانِـي تَرْكِيبـةٌ إمّـا إضَافـيٌّ ، أَوْلاَ فيكُـونُ مُضَارِعَ المُضَافِ ، وأربعتُهَا منصُوبَةٌ بِالمفعُوليّةِ .

أَمَّـا المُفْـرَدُ النَّكِـرةُ وَالمُضَافُ وَمضَارِعُـهُ فَلَفظًـا[1] كقَـول الأعمَـى : يَارَجُـلاً خُذْ بِيَـدِى ، فَإنَّ نَدّاءَه غَيْـرُ مُوَجّـهٍ ألى مُتَعَيّـن من الرجّالِ ، بَلْ كُلُّ مَنْ أَجَابَهُ فَهُوَ مدعُوّه ، وَكَقولِكَ : يَا عَبْدَاللَّهِ ، وَيَـا ضَارِباً عَمْراً وَيَا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ ، إذَا سُمِيّ بِهَا شَخْصٌ .

وَمُضَارعتُـهُ لَهُ أمّـا في اللَّفـظِ فالطُّـولُ ، وَأَمَّـا في المعنَـى فارتبَـاطُ الأول بِالثّانِي إمّا بالعَملِ أو الْعَطِف وَتَـخَصَّصُهُ بِهِ ، وَمَـنْ جَعَـلَ عَمَـلَ الأولِ في الثّانِي وَجْهاً في المُشَابَهَـةِ كُذِّبَ فِيمَـا كَانَ الأرتِبَـاطُ بينَهُمَـا بالْعَطْفِ .[2]

وَأَمَّا المفرَدُ المعرِفَةُ فمنصوُبٌ مَحلاً وَمبنيٌّ عَلَى الضّمْ لَفْظاً ، أما البِنّاءُ فلوقُوعِـهِ مَوْقِـعَ كَلِمَـةِ الخطَـابِ وَهِـى مَبْنِيَـةٌ ، فإنَّهَـا إمّـا حَرْفٌ

(١) يقصد أن هذه الثلاثة الأضرب منصوبة في اللفظ ، وقد مثل لها على الترتيب .

(٢) يقصد المؤلـف بقولـه هذا أبـا بكـر الجرجـاني ، انظـر المقـتصد ٧٨١ ، انظـر : وابن يعيش ١٢٨/١ ، والرضي ١٣٢/١ .

كَالْكَافِ في « إيَّاكَ » والتَّاءِ في « أَنْتَ » ، أوْ ضَمِيرٌ كَهُمَا فِي « ضَرَبْتُكَ ، وَضَرَبْتَ »[1] ، وَقِيلَ : بُنِيَ لِمُشَابَهتِهِ بَعْضَ الأَصْوَاتَ[2] نَحو : « هَلاَ » في زَجْرِ الإِبِلِ ، وَعَدسْ في زَجْرِ البِغَالِ ، والجَامِعُ أَنَّهَا أَلْفَاظٌ تُطْلَقُ / لِلْتَنْبِيهِ . ٧٤/ب

وَأَمَّا البِنَاءُ عَلَى الحَرَكَةِ فلِعرُوضِ البنَّاءِ ، وأمَّا تَخصِيصُ الضّمْ ، فلأَنَّ الفَتْحَ مُجَانِسٌ لِحَرَكَتِهِ الإِعْرَابِيّةِ ، أي النصب ، فلمَّا سُلِبَ عَنْهُ حَقِيقةُ الإِعْرَابِ سُلِبَ عَنْهُ صُورَتُهُ أيضاً إيضَاحاً لِحَالِ البِنَاءِ .

وَلَوْ بُنِيَ عَلَى الْكَسرِ لاَشْتَبَهَ بالْمُضَافِ إلَى ياء المتكلّمِ المحذُوفِ يَاؤُهُ لدلاَلَةِ كَسرةِ المُضَافِ عَلَيهَا فَتعيّنَ الضّمّ ، وَقِيلَ : لَمَّا بُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ ـ إشَارةً إلَى نَوْعٍ مِنَ التَّمكّنِ ـ بُنِيَ عَلَى الضّمّ ، لأَنَّهُ أَقْوَى الحركَاتِ تَتْمِيماً لِلْغَرضِ .

قَالَ الكُوفِيُّونَ : هُوَ مرفُوعٌ مُنِعَ من التَّنوين للتّخْفِيف .[3]

وَقَالَ الكَسَائِيُّ[4] : هُوَ منصُوبٌ ، لَكِنَّهُ غَيرُ منصُوبِ الْمَحَلِّ .

وَإِنَّمَا لَمْ تُبْنَ النّكِرةُ وَالْمُضَافُ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ شَائِعٌ لاَ يَخُصُّ مُخَاطَباً ، والثَّانِي تعريفُهُ بالإِضَّافَةِ لاَ بِالْخطَابِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقَعَا مَوْقِعَ كَلِمَةِ الخِطَابِ لَمْ يُبْنَيَا .

---

(١) انظر المقتصد ١٤٧ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٢٤ .

(٣) انظر الإنصاف المسألة (٤٥) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وحجج كل فريق .

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ١٣٢/١ .

فَصْــــلٌ

وَالمفـرَدُ المعرِفـةُ قِسمَـانِ : قِسمٌ تعـرَّفَ قَبـلَ النَّـداءِ كَيَا زَيْـدُ ، وَقِسمٌ تَعَّرفَ بِقَصْدِ النَّدَاءِ كَيَا رَجُلُ .

فَإِنْ سَأَلتَ : فَالأَوَّلُ تَعرِيفُـــهُ بِالعَلميّـــةِ فِكَـــان كالــمُضَافِ فَلْيُعْرَبْ .

أَجبتُ : نُكّرَ عَلَى تَأوِيلِ وَاحِدٍ من الأُمّةِ الْمُسَمَاةِ بِهِ ثُمّ عُرّفَ بالنّـدَاءِ ، وإِنَّمَـا قُلْنَـا ذَلِكَ ، لِأَنَّ / « يَا » إِذَا وُجّـهَ إِلَـى مُعَيّـنٍ يُفِيـدُ التّعرِيـفَ بِدَلِيـلِ « يَارَجُـلُ » فلـو لم يُنَكّـر أَوَّلاً لَزِمَ تَعْرِيـفُ الْمُعـرّفِ ، فَلِهذَا احْتَجْنَا إِلَى هَذَا التّأوِيلِ عِنْدَ تَعْرِيفِ الْعَلَمِ بِاللَّامِ أَوْ بالإِضَافةِ . ١/٧٥

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : يُشكِلُ بالـمُضَافِ حَيْثُ كَانَ مُعَرّفاً وَدخَـلَ عَلَيـهِ بِالْمُوجّـهِ إِلَـى مُعَيّـنٍ وَلاَ نَقْبَـلُ هَذَا التّأويـلَ ، لأَنّكَ لَوْ فَكَكْتَ الإِضَافَةَ ثُمَ نَادَيتَ فَلاَ حَاجَةَ إِلَى الإِضَافَـةِ ، وَإِن لَمْ تفكَّ فَقَدْ عَرَّفْتَ مُعَرّفاً .

فَإِنْ قِيلَ : إِنّمَا لَمْ نَقْـدِرْ عَلَـى تَقْدِيـر تَنْكيـرِ الـمُضَافِ ؛ لأَنَّ مُوجَبَ التّعريـفِ الإِضَافَـةُ وَهِـيَ قَائمـةٌ بِخـلاَفِ الْعَمَلِيّـةِ فَإِنَّهـا تَتَعلّـقُ بِنِيّتِنَا .

قُلْتُ : هَذَا اعْتَرَافٌ بِتوجّهِ الإِشكَالِ لاَ دَفْعَ لَهُ .

فَصْــــلٌ

تَوَابِعُ المُنَادَى المضمُومِ غيرِ المُبْهِمِ إمّا مُفردَةٌ ، وإمَّا مُضَافَةٌ ، فَالمُفْرَدَةُ تُحمَلُ عَلَى لَفظِهِ فَتَرْفَعُ وَعَلَى مَحلِّهِ فَتَنْصَبُ ، تقُولُ : يَا زَيْدُ الطّوِيلُ ، وَالطْوِيلَ ، وَكَذَا البَوَاقِي إلاَّ البَدَلَ فإنّهُ يُضَمُّ ، لأَنَّهُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ ، وَكَذَا العَلَمُ المعطُوفُ كَيَا رَجُلُ وَزَيْدُ ، لأَنه مُهَيأ لدخُولِ « يَا » عَلَيهِ فَكَأَنَّهُ المُنَادَى بِخِلاَفِ يَازَيدُ وَالحَارِثُ . وأما التَّوابِعُ الْمُضَافَةُ فَمنصُوبٌ كلّهَا ؛ لأَنَّ الصِّفَة لاَ تَزِيدُ عَلَى الموصُوفِ / فَلَوْ كَانَ الـمُضَافُ مُنَادَى لَنُصِبَ أَلْبَتَّةَ ، فَكَذَا إِذَا كَانَ صِفَةً . ٧٥/ب

وَقِيلَ : إنَّ التّابعَ كَجُزءِ المتبُوعِ ، وَلِهَذا لَمْ يتقدّمْ عَلَيهِ فَأُعْطِىَ حُكْمَهُ ، فَنُصِبَ المضَافُ تَابعاً كَهُوَ مُنَادَى .

فَإنْ قِيلَ : المُنَادَى الـمُضَافُ المضمُومُ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يُوصَفَ ، لِوقُوعِهِ مَوْقِعَ كَلِمَةِ الخِطَابِ الآبِيَةِ عَنْ قَبُولِ الْوَصْفِ . سَلَّمْنَاهُ ، لكن رَفْعُ تَابعِهِ حَملاً عَلَى اللّفظِ مُشكِلٌ ؛ لأَنَّ هَذِهِ التَّوَابعَ تُسَمَّى تَوابعَ المُعرَبِ ، فَكَيْفَ تَتْبَعُ الْمَبْنِيَّ ؟ سَلّمنَاهُ لكن الإعرابَ أصلٌ في الاسمِ فكيف تتبعُ البناءَ وهو فرعٌ ، سَلَّمْنَاه لكنْ عَامِلُ التّابعِ لا يكُونُ إلاّ عَامِلَ المتبُوعِ ، والمتبُوعُ بِنَاءٌ لاَ عَامِلَ لَهُ ، فالتّابِعُ لَا عَامِلَ لَهُ ، وَكُلُّ مُعَربٍ لَهُ عَامِلٌ بالضّرُورَةِ ، فَمَا لاَ عَامِلَ له لَيسَ مُعَرباً فالتّابعُ لَيْسَ مَرْفُوعاً . سلّمنَاهُ لَكِن قولك : جَآءِنِي هَؤُلآءِ ، فَهَؤُلآءِ مرفُوعٌ مَحَلاً مَكسُورٌ لَفْظاً ، ولا يجُوزُ فِي وَصفِهِ الرّفْعُ وَالجرُّ

فَيُقَـالُ : جَآءَنِـي هَؤُلآءِ الظَّرِيفُـونَ وَالْظَّرِيفِيـنَ كَمَـا فِي صِفَـةِ المُنَـادَى المضمُـومِ ، بَلْ يُرفَـعُ حَمـلاً عَلَى المَحَـلّ فَحَسْبُ . فَمَـا الفَـــرقُ ؟ فالجَوابُ عن الأوّلِ أَنَّهُم كَمَا أَجْـرَوْهُ مُجرَى حَرْفِ الخِطَـابِ ، فَقَـدْ أَجْـرَوْهُ مُجْـرَى المُظهِـرَاتِ الموضُوعَـةِ / لِلغَيْبَـةِ فَقَالُـوا : يَاتَمِيـمُ كُلُّهُـمْ وَكُلُّكُمْ ، فَوُصِفَ أَيضاً كَالْمُظْهِرِ . وَعَنْ الثَّانِي أَنَّهُ بنـآء مطّـرِدٌ فشَابَـه الإِعْرَابَ . ألاَ تَرَى أَنَّ كُلَّ مُنَادَى مُفْرَدٍ مَعْرِفَةٍ مِضمُومٌ ، كَمَـا أَنَّ كُلَّ فَاعِـلٍ مَرْفُـوعٌ بِخِـلاَفِ « أَيْـنَ » وَ « أَمْسِ » مَثـلاً ، فَإِنَّـــهُ لَيْسَ كُلَّ ظَرْفٍ مَبْنياً ، فلمَّا شَابَهَ المُعَرَبَ أُعطِيَ حُكْمَهُ فَهُـوَ مُعَـربٌ حُكْمـاً ، فَقَولُـه : تُسَمَّـى هَذِهِ تَوَابِـعَ المُعَـرَبِ . جَوابُـهُ أَنَّ المُعَـرَب أَعـــمُّ من الحقيقيِّ والحُكْمِيّ ، وَبِهِ خَرَجَ الجوَابُ عنِ الثَّالِثِ .

1/76أ

وَعَـنْ الرَّابِـعِ أَنَّ حَرْفَ النّـــدَآءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّـــهُ أَثَّـــرَ فِي ضَمّ المُنَـادَى ، أَى أَوْقَعَـهُ مَوقِـعَ الْمَبنِـي شَابَـه عَامِـلَ المَتْبُـوعِ ، يُؤَيِّـــدُهُ مُشَابَهةُ هَذَا المبنِيّ الْمُعَرَبَ وَهُوَ عَامِلُ التّابِعِ فهـو عامل المتبوع شبهاً ، وعامل التابع حقيقةً ، أو تقول عَامِـلُ التَّابِـعِ عَامِـلُ المتبُـوعِ مَخْصُوصٌ بِتَابعِ المَعَربِ الحَقِيقِيِّ ، وأَمَّا فِي المُعَربِ الحُكْمِيّ فَلا .

وَعَـن الخَـامِسِ : أَنَّ « هَؤُلآءِ » بنـآؤُهُ غَيـرُ مُطّـرِدٍ ، فَإِنَّـه لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ إِشَارةً مَبْنِياً بِدَلِيـلِ إِعْـرَابِ المعـرِّفِ بِلاَمِ الْعَهْـدِ[1] ، وأسماءِ الأَعْلاَمِ ، فَظَهَرَ الفَرقُ .

---

(١) يقصد المؤلف بقوله هذا أن الاسم المعرف بأل فيـه إشارة إلى شخص معهـود ، أما أسماء الأعلام فقد وضعت ليشاربها إلى أشخاص وليست مَبنيةً . مستفاد من حاشية لوحة ٧٦/أ .

فَصْــــلٌ

إِذَا وُصِفَ المُنَادَى المضمُومُ بِابْـنٍ وَابْنَـةٍ فَإنَ وَقَعَـا بَيْـنَ عَلَمَيْـنِ بُنَيَ المُنَادَى مَعَهُمَا عَلَى الفَتْحِ اسْتِخفَافاً ، لأَنَّهُمَا كَثِيرَا الوقُـوعِ بَيْـنَ عَلَمَيـنِ ؛ / وَلِأَنَّ لِلْأَعْـلاَمِ خَوَاصٌ فَهَـذَا مِنْهَـا ، تَقُـولُ : يَازَيْــدَ بْنَ عَمْـرٍو ، وَيَـا هِنْـدَ ابْنَـــةَ بَكْـــرٍ ،/ وإلاَّ فَضُمَّ الأَوَّلَ وَنُصِبَ الثَّانِـــي ٧٦/ب كقولك : يَابَكْرُ بنَ صَاحِبِي ، وَيَـا رَجُـلُ ابـنَ بكْـرٍ ، وَيَـا عَالِمُ ابْنَ أخِينَا . وَعَنْ الجَـرْمِيّ وَابْـنِ دُرُسْتُويَـهِ[1] أَن لاَ فَرقَ بَيْـنَ الـوَصْفِ بابْـنٍ وابْنَةٍ وغيْرِهِمَا ، وَإِنْ وَقَعَا بَيْنَ عَلَمَيْنِ ، وَهُوَ القِيَاسُ .

وَإِذَا وُصِفَ بَابْنٍ غيرُ المُنَـادَى وَهُـوَ بَيْـنَ عَلَمَيْـنِ حُذِفَ تَنْوِيـنُ المَوصُوفِ إشَارَةً إِلَى المُمَازَجِةِ لِلْعِلَّتَيْنِ ، وَإِذَا وَقَـعَ خَبَـراً فَلاَ[2] ، لِزيَـادَةِ اتّحَادِ المَوصُوفِ وَالصِّفَةِ إلاَّ لِلْضَرُورَةِ كَقولِهِمْ[3] :

١٢٩ ــ جَارِيَـــةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَـــهْ

قَبَّـــاءُ ذَاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَـــةْ

وَأَلِفُ « ابْـنٍ » تَسقـطُ خطـاً حَيْثُ تَخلَّـل الابْـنُ بَيـنَ عَلَمَيـنِ صِفَةً .

---

(١) هو أبو محمدعبدالله بن جعفر بن درستوية ، أحد النحاة المشهورين أخذ عن المبرد وابـن قتيبـة ، توفي سنة ٣٤٧ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ٣٨٣ ، وبه مصادر ترجمته .

(٢) وذلك نحو « زيدٌ ابن عمرو » .

(٣) البيتان من الرجز ، وهما للأغلب العجلي ، انظر الكتـاب ١٤٨/٢ بولاق ، المقتضب ٣١٣/٢ (الأول منهما) وشرح أبيات سيبوية ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، الخزانة ٣٣٢/١ .

القباء : التي ضَمَرٍ بِطَنُهَا ، والمقعبة : السرة التي قد دخلت في البطن وغمضت فَعَلًا ما حولها .

والشاهـد في البـيت تنويـن (قيس) ضرورة ، وقيـل : « ابـن ثعلبـة » بدل من قيس . انظـر الصفـوة الصفية ٨ ، والخصائص ٤٩١/٢ .

فَصْــلٌ

المُنَـادَى المبهَـمُ « أَيٌّ » وَاسمُ الإشَارَةِ ، فَأَمَّـا « أَيٌّ » فَهُـوَ وُصْلَـةٌ لِنِـدَّاءِ المُعرّف بِالَّلامِ وَ لِذَلِكَ لاَ يُوصَفُ إلاَّ بِهِ فِي الأَكْثَـرِ ، وَقَـدْ وُصِفَ بِاسْمِ الإشَارَةِ لِمُقَارَبَتِـهِ المعْـرّفِ بِالَّـلامِ ، تقُـولُ : يَاأَيُّهَـا الرَّجُلُ وَيَا أَيُّهَذَا .

وَكُسِعَتْ[1] بِحَرفِ التّنبيه عَوَضاً عن الـمُضَافِ إلَيـهِ ، فَإِنَّهَـا تَسْتَوجِبُ الإضَافَةَ ، وَالمشهُورُ فِي صِفتِـهِ الرَّفـعُ حَمْـلاً عَلَـى اللّفْظ ؛ لأَنَّه المُنَادَى حَقِيقـةً ، فَلَمَّـا لَمْ يُضَمَّ لِتعرّفِـهِ بِالّـلامِ لاَ بِالنّـدَاءِ أُعْـرِبَ بِالْرَفْعِ ؛ لِتَشَاكُلِهِمَا صُورةً ، وعن المازِنيّ جَوَازُ نَصْبِهِ قِياساً[2] .

وَصِفَةُ صِفَتهِ تَتبـعُ/ إعْرَابهَـا اللّفظِـيَّ فَقَـطْ مُفْـرَدَةً أَوْ مُضَافَـةً ، لِفَقدِ المحلّى . ٧٧/أ

وَاسْمُ الإشَارةِ لاَ يُوصَفُ إلاَّ بِالْمُحلَّـى بالـلاَّمِ ، تَقُـولُ : يَا هَذَا الرَّجُلُ .

وَفِـي إعْـرَابِ صِفَتـهِ وَجهَـانِ مَبْنِيَّـانِ عَلَـى أَنَّ « ذَا » وُصْلَـةٌ كَأَيٍّ ، أَوْ هُوَ مُنَـادَى مْستَقِـلٌّ ، فَعَلَـى الأَوّلِ الرَّفْـعُ عَلَـى المشهُـورِ ، وَعَلَى الثَّانِي الرّفْعُ وَالنَّصْبُ .

---

(١) أي أتبعت .

(٢) انظر معاني القرآن وأعرابه للزجاج ١/٦٤ والهمع ١/١٧٥ .

فَصْــــلٌ

يَجُـوزُ أَنْ يُحـذَفَ حَرفُ النّـدَاءِ إِلاَّ عَمَّـا وُصِفَ بِهِ « أيّ » ؛ أَيْ اسمُ الجِنْسِ وَاسْمُ الإِشَارَةِ فَلاَ تقُـولُ : رَجُـلُ ، وَهَـذَا ، فَكــأَنَّ الأَصلَ أَن يكُونَـا صِفَتَيْـنِ لِـ « أَيّ » ثُمَّ حُذِفَ المَــوصُوفُ ونُــودِيَ الصّفَةُ ، فَلَوْ حُذِفَ حَرْفُ النّدَاءِ لَتَتَابَـعَ الْحَـذْفُ المنفـيُّ بِالأَصْلِ[1] ، وَإِلاَّ عَنِ المُستغَاثِ وَالمندُوبِ ، لِأَنَّ التّطويلَ مطلُوبٌ فِيهِمَا لِلإِعْـلاَمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾[2]وَ ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾[3].

وَتَقُـولُ : أَيتُّهَـا الْمَـرأَةُ ، وَمَـنْ لاَ يَزَالُ مُحسِنـاً أَحْسِنْ إِلَــيَّ ، [وأَمَّا] قَوْلُهُـمْ : « أَصْبِـحْ لَيْـلُ »[4] ، وَ « أَطْـرِقْ كَرَا »[5] وَأَمثالُهُمَـا فَشَواذّ ، وَالتُزِمَ حَذْفُهُ فِي « اللَّهُمَّ » ؛ لِأَنَّ المِيمَ بَدلٌ عَنْهُ لِتَعَاقُبِهِمَا .

---

(١) كتب تحته حاشية تقول : « معناه أن الأصل عدم الحذف » .

(٢) سورة يوسف آية ٢٩ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٠ .

(٤) يقال هذا في الليلة الشديدة التي فيها الشر ، أو في آستِحْكَـامِ الغـرض من الشيء . انظـر مجمـع الأمثال ٢/٢٣٢ ، والمستقصى ١/٢٠٠ .

(٥) يضرب هذا للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهية ما يتعقبه ، وقيل : يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه . انظر مجمع الأمثال ٢/٣٨٥ ، والمستقصى ١/٢٢٢ .

فَصْــــلٌ

لاَ يُنَادَى المعرّفُ بالّـلامِ عنـدَ البصريِّيـنَ خِلافـاً لِلْكُوفِيِّـنَ[1] ، لِأَنَّ « يَا » تُفِيدُ التَّعرِيفَ فَيجتَمِعُ آلَتَا تَعْرِيـفٍ ، إلاَّ « اللَّهَ » وَحـدَهُ ، قِيلَ : لأَنَّهُ عَلَمٌ فَتعرِيفُهُ لَيْسَ باللَّامِ ، وَقِيلَ : اللَّامُ بَدَلُ هَمْزَةِ « إلَـهٍ » فَكأَنَّهُ جُزْءُ الكَلِمَةِ ، وَقِيلَ :/ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَقَوْلُهُ : ٧٧/ب

١٣٠ ــ لِأَجلِكِ يَاالَّتِـــي تَيَّــمْتِ قَلْبِــي
وَأَنْتِ بَخِيلَـــــةٌ بِالـــــوصْلِ عَنِّــــــي[2]

مُشَبَّهٌ بِيَا أَلَّلهُ ؛ لِلزُّومِ .

---

(١) الإنصاف ٣٣٥/١ والمسائل الخلافية في النحو للعكبرى ١٤٣ .

(٢) البيـت من الوافـر وقائلـه مجهـول ، وهـو من شواهـد والكتـاب ٣١٠/١ ، بولاق ، المقتضب ٢٤١/٤ ، وابـن يعيش ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ،والمسائل الخلافية ١٤٤ ، والهمع ١٧٤/١ ، الخزانة ١٥٨/١ بولاق .
والشاهد في نداء ما فيهأب ، وهو « التي » تشبيها بقولهم : يا الله .

فَصْـــلٌ

إِذَا كُرِّرَ المُنَادَى فِي الإِضَافَةِ[1] ، فالثَّانِي منصُوبٌ إِمّـا للْتأْكِيـدِ أَوْ لِلْبَـدَلِ ، وَفـي الأَوّلِ الضَّمُّ ؛ لإِفْرَادِه ، وَالْـنَّصْبُ ؛ لِأَنْهُ مُضَافٌ إِلَى الاسْمِ الثَّـالِثِ ، والثَّانِـي تَأْكِيـدٌ فَاصِلٌ بينَهُمَـا ، قَالَـهُ سِيبَويـهِ[2] ، وَإِمَّا لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مُضْمَـرٍ يُفَسِرُهُ الظَّاهِـرُ ، قَالَـهُ أَبُـو العبَّـاسِ[3] ، وَإِمَّـا لأَنَّهُ مَعْرِفَـةٌ مُوصُوفَـةٌ تَبْعتْ حَرَكَتُـهُ حَرَكَـةَ صِفَتِـهِ كَمَـوصُوفِ الابْنِ ، قَالَهُ السِّيرافيُّ[4] وَيُرْوى قَوْلُ جَرِيرٍ :

١٣١ ــ يَا تَيْمَ تَيْـمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَـا لَكُـم
لاَ يُلْقِيَنَّكُـمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَـرُ[5]

مَنْصُوبَيْنِ ، وَضَمُّ الأَوْلِ قِياسٌ[6] .

---

(١) وذلك نحو « يا تيم تيم عدي » .

(٢) انظر الكتاب ٣١٥/١ بولاق .

(٣) انظر المقتضب ٢٢٧/٤ ، الكامل ٢١٧/٣ .

(٤) انظر رأي السيرافي بهامش الكتاب ٣١٥/١ بولاق ، والهمع ١٧٧/١ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ وقومه . الديوان ٢١٢/١ برواية « لا يوقعنكم ».
السوأة : الفعلة القبيحة : المعنى لا يوقعنكم ولا يرمينكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي : أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بلية ، فانكم قادرون على كفه .
انظر الكتاب ٢٦/١ ، ٣١٤ بولاق ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والكامل ٢١٧/٣ ، والعيني ٢٤٠/٤ ، الخزانة ٣٥٩/١ بولاق .
والشاهد في قوله (يا تيم تيم عدي) حيث وردا منصوبين .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢٢٩/٤ : « والأجود : يا تيمُ تيمَ عدي ، لأنه لا ضرورة فيه ، ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه ».

فَصْــــلٌ

فِي المُضَافِ الصّحِيحِ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

فَتْحُ اليّـاءِ يَا غُلامِــيَ ، وَهُــوَ الأَصْلُ قِيـاساً عَلَـى كَافِ المُخَاطَبِ ، وَالمشْتَرَكُ كَوْنُهُمَا ضَمِيرَيْنِ عَلَى حَرْفٍ .

وَسكُونُهَا يَا غُلامِيْ ، اسْتِخْفَافاً .

وَحَذفُهَا ، لِدَلاَلِةِ الكَسْرَةِ عَلَيهَا يَاغُلاَمِ .

وَقَلْبُهَـا أَلِفـاً بَعْـدَ فَتْـحِ مَا قَبْلَهَـا « يَا غُلاَمَا » اسْتِثْقَـالاً لِلْيّـــاءِ المكسُور مَا قَبْلَهَـا ، وَلِهَـذا الْتَـزَمتْ طَيّءٌ قَلْبَهَـا إِلِفـاً أَيْنَمَـا وَقَـعَتْ ، فَقَالُوا : بَادَاةٌ وَنَاصَاةٌ .[1]

وَضَمٌّ المُضَافِ بَعْدَ حَذْفِ اليّاءِ نَقَلهُ الْجَرميُّ ، وَهُوَ شَاذٌّ .[2]

وَتَـاءُ «يَـا أَبَتِ» تَاءُ تَأْنِيثٍ ؛ لِلوقِـفِ عَلَيهَـا/ هاءً عُوِّضَتْ عن اليّاءِ لِتَعاقُبِهِمَا فَلاَ يُقَالُ : يَا أبتي[3] . وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى هَذَا الـمُضَافُ فَالحُكْمُ مَامَـرَّ ، سِوَى أَنَّهـم فَتحُـوا الثَّانِـيَ مَعَ حَذْفِ اليّاءِإِذَا أضيف   ٧٨/أ

---

(١) في « بادية ، وناصية » ، انظر الممتع في التصريف ٥٥٧ .

(٢) وزاد الأخفش والمازني والفارسي وجهـا سادساً ، وهـو حذف الألـف المنقلبـة عن اليـاء والاكتفـاء بالفتح عنها ، فتقول في « يا غلاما » : « يا غُلَامَ» .
انظر التصريح ١٧٧/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٠٧/٣ .

(٣) أي لا يجوز الجمع بين الياء والتاء ، لأنها عوض عنها ، وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهمـا في سعة الكلام ، انظر شرح الألفية للمرادى ٣١٨/٣ .

الابْنُ إِلَى الْأُمِّ وَالْعَمِّ ، فَقِيلَ : يَاابْـنَ أُمَّ . وَيَـا ابْـنَ عَمَّ إِمّـا للتّرْكِـيبِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، أَوْ بِحَذْفِ الأَلِفِ وَإِبْقَاءِ الفَتْحَةِ كَالكَسْرَةِ مَعَ اليآءِ، لِكَثْرَةِ إِضَافَةِ الابْنِ إِلَيْهِمَا وَلَمْ تُنْقَلْ ضَمَتُهُ[1] .

(١) انظر المصدرين السابقين ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٣ .

فَصْـــلٌ

النُّدْبَـةُ : نِدَّاءٌ لِلمّيـتِ إِظْهَـاراً للتّفَجُـعِ ، وَلاَ بُدَّ فِي أَوَلـــهِ مِنْ « يَا » أَوْ « وَا » شُهـرَةً لِلفَجِيعَـةِ ، فَيُقَـالُ : يَازَيْـدُ ، أَوْ وَازَيْـدُ ، وَقَـدْ تلحـقُ الأَلِفُ فِي آخِـرِ المنـدُوبِ استـزَادَةً للشّهـرَةِ ، وَيـكسَعُ الأَلِفُ بالهَـاءِ فِي الوقْـفِ فَيُقَـالُ : وَازَيْـدَاه ، وَإِذَا خِيـفَ اللّبْسُ فِي إِثْبَـاتِ الأَلِف قُلِبَتْ إِلَى أَحَدِ أُخْتيهَا المُجَانَسَةِ لِحَرَكَـةِ مَا قبلَهَـا ، فَقِيـلَ فِي « غُلاَمُه » : وَاغُلاَمُهُوهُ ، وَفِي « غُلاَمكِ » : وَاغُلاَمكيـهْ[1] ، وَيُلحـقُ المضَافَ إليهِ فَيُقَالُ : وَاأَمِيرَ الْمُؤْمنيناهْ ، ولاَ تلحقُ الصّفَةَ عنـدَ الخَليـلِ خِلاَفاً لِيُونسَ وَالكُوفيّيـنَ[2] . وَالفـرقُ أَنَّ تَعلُّـقَ المضَافِ إِليـهِ بالمضَافِ أَشدّ مِن تَشَبُّثِ الصّفَةِ بالموصُوفِ لِوَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنَّه مَعمُولُهُ ومُتَمّمُ مَعْنَاهُ ، فشَابَهَ فَاعِلَ الْفِعلِ .

وَثَانِيهُمَا : أَنَّهُ لِتَعرِيفِ المُضَافِ ، فشَابَه لَام التَّعْرِيفِ/ الذي هو ٧٨/ب

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادى ٣٠/٤ ، والهمع ١٧٩/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٣/١ بولاق .

والعلـة في عدم إلحاقها الصفـة ، أن الصفـة ليست المقصود بالندبـة وانما المنـدوب الموصوف ، وأجازه يونس والكوفيون ، وذلك نحو : « وازيد الطويلاه » ، لأنهما كالشيء الواحد .

انظر : ابن يعيش ١٤/٢ ، والإنصاف المسألـة رقـم (٥٢) ، حيث مذهب كل من الفريـقين واحتجاجه ، والهمع ١٨٠/١ .

كَالجُزْءِ ؛ لِأَنَّهُ غَيرُ مُسْتَقِلٍ بِنَفْسِهِ وَفَاتَت الصّفَتَانِ الصّفَـةَ ، وَحُجّتُهـم قَولُ أَعْرَابِيٍّ ضَاعَ مِنـهُ قَدَحَـانِ : « وَاجُمْجُمَتَـيَّ الشَّامِيَّتَيْنَـــاَنْ »[1] ، وَلأَنَّهُ مُوَضِّحٌ لِلأَوّلِ كَالمُضَافِ إِلَيهِ .

---

(١) الجمجمة : القدح ، والشاميتان صفة للجمجمتين .
انظر شرح الكافية للرضي ١/١٥٩ .

فَصْــــلٌ

وَفِي كَلامِهم مَا هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ النّـدَاءِ مِنْ حَيْثُ التّخصيـصُ وَلَيْسَ بِهِ ، وَهُوَ عَلَى ثَلاَثِ دَرَجَاتٍ :

الْأَوَّل مَا يُشْبِـهُ المُنَـادَى صُورَةً كقَولِهِـمْ : أَمَّـا أَنَـا فَأَفْعَـلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُـلُ ، جَعَلُوا « أيَّا » مَعَ صِفَتِـهِ مُخَصّصاً لِمدلُـولِ « أَنَـا » ، كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَفْعَلُ مُتَـخَصِّصاً بِذَلك مِن بَيـنَ الرجَّـالِ ، وَرَفْـعُ « أَيُّهَـا الرَّجُلُ » إمَا لِكَونِهِ فِي مَوْضِعِ مُبْتَدَأٍ محذُوفِ الخَبَرِ ، أَوْ خَبَـرِ محذُوفِ المُبْتَدَإِ ، أَيْ الرَّجُلُ المذكُورُ مَا أَرَدْتُ بِقَولِي أَنَا ، قَالَهُ السِّيرَافِيّ[1] .

وَالثّانِي مَالاَ يمتنعُ كَونُهُ مُنَـادًى ، وَذَلِكَ إِمَّـا مُضَافٌ ، أَوْ نَكِـرَةٌ منصُوبَةٌ كَقَولِهِم : نَحْنُ آل فُلاَنٍ كُرَمَآءُ ، وَكَقَولِهِ :

١٣٢ ــ وَيَـــأْوِي إِلَـــى نِسْوَةٍ عُطَّـــلِ
وَشُعْثــاً مَرَاضِيــعَ مِثْـــلَ السَّعَالِـــى[2]

---

(١) انظـــر شرح السيرافي بهامش الكتـــــاب ٣٢٦/١ بولاق ، والهمـــــع ١٧١/١ ، وشرح التصريح ١٩١/٢ ، فقد نصا على رأي السيرافي المذكور .

(٢) البيت من المتقارب ، وقائله أمية بن أبي عائذ الهذلي .

انظـر ديـوان الهذلـيين ١٨٤/٢ ، والكتـــاب ١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، بولاق ، ومعـــاني القـــرآن للفـراء ١٠٨/١ ، وابـن يعـــيش ١٨/٢ ، والمقـــرب ٢٢٥/١ ، والخزانـــة ٤١٧/١ ويـــروى « وشعثٍ » بالجر عطفا على « عطل » ، لأنهما صفتان ثابتتان معا في الموصوف .

والشاهد فيه نصب « وشعثا » بِفعْلٍ مضمر تقديره أعني ، الا أنه فعـل لا يظهـر ، لأن ما قبلـه =

وَقَدْ رُفعَتْ هَذِهِ النكِرَةُ فِي قَولِهِم[1] :

١٣٣ ــ بِنَا تَمِيمٌ يُكْشَفُ الضّبَابُ

وَالثّالِثُ مَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ كَقولِهِم : نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرى النَّاسِ لِلضَّيفِ ، وَأَتَانِي زَيدٌ الفَاسِقَ ، وَمَررتُ بِهِ الْمِسْكِينَ ، وَنَصبُ القِسْمَينِ بِفعلٍ مُضْمَرٍ وَهُوَ الّذى يُقَالُ لَهُ : إِنَّهُ نَصبٌ عَلَى المدْحِ/ ٧٩/أ وَالشّتْمِ والتّرحّمِ ، فكَأَنَّهُ قَالَ : أَمْدَحُ العَرَبَ ، وَأَشْتُمُ الفَاسِقَ وَأَرْحَمُ المِسْكِينَ ، وقَدْ يُحْذَفُ المُنَادَىٰ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَلاَ يَااسْجُدُوا ﴾[2] ، وَكَقَوْلِهِ :

= قَدْ دَلَّ عليه فأغنى عن ذكره ، وهذا الذي يقال فيه : نصب على المدح والشتم والترحم ، أو النصب على الاختصاص .

(١) هكذا ، والأولى أن يقول « في قوله » وقد ذكر ابن يعيش ١٨/٢ ، أنهم لم يقولوا في بيت رؤبة « بنا تميم » بالرفع كما ذكر الكيشي ، ولم أر رواية الرفع الا عند المؤلف ، وإذا كان يظن أن « تميما » في قول الشاعر نكرة فهو مخطيء ، لأنها علم على القبيلة ، وليس فيه دليل على ما أراد .

والبيت من الرجز ، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، والكتاب ٢٥٥/١ ، ٣٢٧ ، والعيني ٣٠٢/٤ ، والخزانه ٤١٢/١ ، بولاق .

والشاهد فيه عند المؤلف رفع تميم ، وعند بقية النحاة نصب تميم على الاختصاص .

(٢) سورة النمل آية ٣٥ ، وهذه قراءة الكسائي ، أما الباقون فيشد دون اللام ويجعلون الياء في « يسجدون » للاستقبال متصلة بالفعل ، وهو معرب ، وفي قراءة الكسائي مبني .

انظر : السبعة في القراءات ٤٨٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٨/٢ .

١٣٤ ــ يَا لَعْنَــةُ اللَّــهِ وَ الْأَقْوَامِ كُلِّهِــم
وَالصَّالِحِيــنَ عَلَــى سَمْعَــانَ مِنْ جَارِ[1]

(١) البيت من البسيط ، وقائله مجهول .
وهو في الكتاب ٣٢٠/١ بولاق ، وشرح أبيات الكتاب ٣١/٢ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، وابن الشجرى ٤٢٥/١ ، والهمع ١٧٤/١ ، والعيني ٢٦١/٤ .
والشاهد في البيت حذف المنادي ، تقديره : يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله ... الخ ، وفي حذف المنادي وابقاء حرف النداء خلاف بين النحاة ، فأجازه ابن مالك واحتج بالآية والبيت ، ورده أبو حيان ، لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادي إجحاف ، ولم يرد ذلك سماع من العرب فيقبل ، وخرج الآية والبيت على أن « يا » فيهما للتنبيه .
انظر الهمع ١٧٤/١ .

فَصْلٌ

التَّرْخِيمُ : حَذْفٌ فِي آخِرِ المُنَادَى اسْتِخْفَافاً ؛ لِكَثْرَةِ دَوَرَانِهِ ، وَتَرْخِيمُ غَيرِ المُنَادَى شَاذٌّ ، قَالَ جَرِيرٌ :

١٣٥ ــ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمامَا[١]

وَقَالَ ذُو الرّمةِ :

١٣٦ ــ دَارٌ لِمَيّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا
وَلاَ يُرَى مِثْلَهَا (عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ)[٢]

ويُشْتَرَطُ كَونُ المرخّمِ عَلَماً ؛ لِتَحقُّقِ الأَكْثَرِيَةِ فِيهِ المُوجِبَةِ للتّخْفِيْفِ ، وَغَيْرِ مُضَافٍ ، لأَنَّ تَرخِيمَ المُضَافِ يَقْتَضِي حَذْفَ أَوْسَطِ الكَلِمَةِ ؛ فَإِنَّ المُضَافَ إِلَيهِ تَتِمّتُهُ ، والمضَافُ إِلَيهِ غَيرُ مُنَادَى فَلاَ يُرَخّمُ .

---

(١) هو من الوافر ، وانظر ديوان جرير ٢٢١ برواية :

أأصبح وصل حبلكم رماما ... وما عهد كعهدك يا أماما

وهي متفقة مع ما يراه المبرد في رواية البيت ، وقيل : هما بمنزلة بيتين .

والبيت في الكتاب ٣٤٣/١ بولاق ، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١ ، وأسرار العربية ٢٤٠ ، والعيني ٢٨٢/٤ ، والخزانة ٣٨٩/١ بولاق .

والشاهد فيه ترخيم أمامه في غير النداء ، وهو شاذ .

(٢) انظر الديوان ٢٣/١ ، حيث كانت رواية الكيشي للبيت هكذا « عرب ولا عجم » ، والمثبت من الديوان ، والكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ بولاق ، الخزانة ٣٧٨/١ ، وابن الشجري ٩٠/٢ .

والشاهد فيه ترخيم (مية) في غير النداء شذوذا ، ويقال : كانت صاحبته تسمى ميًّا وميةَ .

وَتَرخِيمُ « يَاصَاحِ » فِي يَا صَاحِبِي ، أَوْ يَاصَاحِبُ شَاذٌ . وَهُوَ لِكِثْرَةِ دَوَرَانِهِ ، وَالكُوفِيُّونَ[1] يُرَخِّمُونَ المُضَافَ إِلَيهِ فَيَقُولُونَ : يَا آلَ عِكْرِمَ ، وَيَا أَبَا عُرْوَ ، وَلأَنَّ المُفْرَدَ عَمِلَ فِيهِ النِّدَاءُ الضَّمَّ ، والتَّغْيِيرُ بالتَّغْيِيرِ آنَسُ . وَهَذِهِ العِلَّةُ مُعَارَضَةٌ بامتِنَاعِ الإِجْحَافِ بَعدَ الإِجْحَافِ . وزائداً عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ؛ لئلاَّ تَبقى كَلِمةٌ مُتَمَكِّنَةٌ عَلَى أَقَلَّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ، وَجَوَّزَ البغدَادِيُّونَ/ تَرخِيمَ نَحو زُفَرَ وَعُمَرَ ؛ ٧٩/ب لِتَنزُّلِ حَرَكَةِ الأوسَطِ مَنْزِلَةَ حَرْفٍ .

وَأَنْ لاَ يَكُونَ مَندُوباً ، وَلاَ مُسْتَغَاثاً ؛ لَقلَّتِهِمَا ، وَكَونِ التَّطوِيلِ مَطْلُوباً[2] فِيهِما،وَلاَ مَنقُولاًعَن الجُمْلَةِ ؛ لأَنَّ الحِكَايَةَ وَاجِبةٌ فِيهَا ، ولأَنَّ النِدَاءَ لَمْ يَعْمَلْ فِيهِ الضّمّ ، فَلاَ يَعْمَلُ الترخِيمَ قِيَاساً ، ولأَنَّ التَّرخِيمَ لاَ يَجدُ مَرَدًّا يَقِفُ عِنْدَهُ ، اعْتَبرْ بِبَيت شعرٍ عَلَمٍ إلاَّ مَا فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأنيثِ، فَإنَّ العَلَمِيَّةَ والزيَّادَةَ عَلَى الثَّلاثَةِ غَيرُ مشرُوطَينِ فِيهِ كَقَولِهِم : يَا ثُبَ أَقْبِلي ، « وَيَا شَا أُرْجُنِي »[3] ، أَمَّا عَدمُ اشْتِرَاطِ العَلَمِيَةِ فَإنَّ التَّاءَ لَمْ يَلْتَصِقْ بالكَلِمَةِ إلتِصَاقَ جُزْءٍ مِنهَا كَالدَّالِ مِنْ

---

(١) انظر الانصاف ، المسألة رقم ٤٨ ، ٤٩ ، حيث أجاز الكوفيون ترخيم المضاف اليه ، والثلاثي المحرك الوسط .

(٢) في الأصل « مطلوب » بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) يقال : شاة راجن أي مقيمة في البيوت ويروى ياشا أُدْجُني . الكتاب ٢٤١/٢ هارون والتصريح ١٨٥/٢ ، واللسان (دجن) و(رجن) .

« خَالِدٍ » مَثلاً ، فَلَمْ يحتَاجُوا فِي حَذْفِهَا إِلَى مُعَاوَنَةِ مُوجِبٍ لِلْحَذْفِ ، وَهُوَ العَلَمِيَّةُ ، بَلْ اجْتَزَأُوا بِكَونِهِ مُنَادًى ، فَإِنَّهُ مُوجبٌ لِلتَّخْفِيفِ بِدَلِيلِ : يَاغُلامِ ، فَالتَّاءُ لَمَّا سَلِسَ اتِّصَالُهُ سَهُلَ انْفِصَالُهُ ، والْمُستَعِدُّ للشَّيءِ يَكْفِيهِ أَضْعَفُ أَسْبَابِهِ .

وأَمَّا عَدمُ اشْتِراطِ الزِّيَادةِ عَلَى الثَّلاثِ ؛ فلأَنَّ التَّاءَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ جُزْءَ الكَلِمَةِ لَمْ يُؤَدِّ حَذْفُهَا بالتَّرخِيمِ إِلَى نُقْصَانِ الكَلِمَةِ عَنْ أَقَلِّ أَوْزَانِ المُتمكِّنَاتِ .

ضَابطةٌ للحذْفِ : المرخَّمُ إِمَا مفردٌ أو مركّبٌ ، والمفردُ آخرُهُ ولصيقُهُ ٨٠ / أ إِمّا زَائدَانِ أو أصليّانِ ، أو الأوَّلُ زائدٌ والثّانِي/ أصليٌّ ، أو بالعَكسِ ، أَمَّا الأوَّلُ فَإِنْ زِيدَا معاً كآخرِ « مَرْوَانَ » حُذِفَا معاً لأَنَّهمَا كَالوَاحِدِ ، وإِنْ تَعَاقَبَا كَنَدْمَانَةٍ حُذِفَ الأَخِيرُ .

وأمّا الثّانِي : فإِن تَحرَّكَا كَحَارثٍ حُذِفَ الأَخِيرُ ، وَإِن سَكَنَ الأَوَّلُ كَـ « هِرَقْلٍ » ، فَالبَصريُّونَ يحذفُونَ الأَخِيرَ ، والكوفيُّونَ كِلَيْهِمَا ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ ضَعُفَ بالسّكُونِ وَوقعَ فِي الطّرفِ المحل للتَغييرِ بَعدَ حَذفِ الأَخِيرِ .[1]

وأمَّا الثّالِثُ : فَإِن كَانَ الأَوَّلُ مَدَّةً كَعَمّارٍ حُذِفَا ؛ لِضعفِ

---

(١) الإنصاف ٣٦١/١ المسألة رقم ٥٠ .

الأَوّلِ وَتطرُّفِهِ ، وإنْ لَمْ يكُنْ كَقِنَّوْرٍ[1] فَقَدْ وَقَدْ ؛[2] لمشابهتِهِ المَدَّ ومُغَايَرتِهِ .

وَأَمَّا الرَّابِعُ كَقَبَعْثَرَى فَيُحذفُ الأَخِيرُ فَقَطْ ، وأَمَّا المركَّبُ فَتُحذفُ الكَلِمَةُ الأَخِيرَةُ ، لِمُشَابَهَتِهَا تآءَ التَّأنيثِ بأَنَّهَا لَمْ يلحق الأَوَّلَ بشيءٍ من الأَبْنِيَةِ[3] ، وَبعدَمِ تَغيُّرِ هَيئَتِهِ ، وَبسقُوطِهَا عندَ النسبةِ ، وبأنَّه يُقْتَصرُ فِي التّصْغِيرِ عَلَى الأَوْلِ مِنْهُمَا ، وبانفتَاحِ مَاقبلَهُمَا .

وفِي آخِرِ الاسْمِ بَعدَ التّرخِيمِ مذهبَانِ : إِبْقَاءُ هَيئَتِهِ ، وَهُوَ الأَشهَرُ ، وَجَعْلُه آخِرَ اسْمٍ تَامٍّ نَظراً إِلَى إثبَاتِ المحذُوفِ فِي النِّيَّةِ ، وَحذفِهِ لَفْظَا وَتَقْديراً ، ويُعرفَانِ بلغَةِ يَا حَارِ وَيَا حَارُ ؛ لِكثرةِ إيرَادِهِم هذَا الاسْمَ فِي مثالِهِمَا .[4]

التّفرِيعُ : أَمَّا عَلَى الأَوّلِ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عَلَى الثّانِي فتقُولُ : يَا ثَمِي فِي « يَاثَمُودُ » لِئَلَّا يكُونَ آخِرُ/ الاسْمِ المُتمكّنِ واواً قبلَهَا ضَمّةٌ ، و« يا كَرَا » فِي يَاكَرَوانُ ، لحركَةِ الواوِ وانفتَاحِ مَا قبلَهَا وَ«يَاشَقَاءُ» فِي ٨٠/ب

---

(١) القنـوَّر بتشديد الواو : الشديد الضخم الرأس من كل شيء ، وكل فِظٍّ غَلِيظٍ اللسان ٥/١٢٠ (قنور) .

(٢) أي فقد يحذف وقد لا يحذف . والحذف أجود على رأي الفارسي لأنها زائدة . المسائل المنثورة ٢٢٥ .

(٣) يعني تاء التأنيث إذا اتصلت بشيء لا يلحق ذلك الشيء بِنْيَةً ما من الأبنية وكذلك الكلمة الأخيرة من المركب . (حاشية) .

(٤) ويعريفان أيضاً بلغة من ينتظر ومن لا ينتظر . أوضح المسالك ٣/١٠٦ ، وشرح التصريح ٢/١٨٨ .

يَاشَقَاوَةُ ، لتطرّفِ الوَاوِ بَعدَ الأَلِفِ ، وَلاَ يُرَخّـمُ « طَيْـلَسَانُ » ؛ لِعَـدَمِ « فَيْعَلٍ » فِي الصّحِيحِ ، وَضَمّةُ « يَا مَنْصُ » مجلُوبـةٌ عنـدَ النّـداءِ عَلَى هَذَا ، وَعَلَى الأَوّلِ هِيَ المُصاحِبـةُ للاسْمِ[1] ، ونَظِيرُهَا فِي المُخَالَفةِ التّقْدِيريّةِ والمُشَابَهَةِ الصُّوريّةِ ضَمّةُ « الفُلْكُ » مُفرداً وَجَمْعاً .

---

(١) انظر المصدرين السابقين ، المقتصد ٧٩٥ .

« بَابُ لاَ النّافِيةِ لِلجِنْسِ »

لمَّـا شَابَـهتْ « لاَ » « إِنَّ » الثّقِيلَـةَ بلــزُومِ الاسْمِ والتَّنــاقُضِ وَالتَّأكِيدِ عَمِلَتْ عَمَلَهَا ، فَنصبَتِ الاسْمَ وَرفعَت الخَبرَ ، وَقَـدْ شُبّـهَت بـ « إِنْ » المُخفّفَةِ ؛ لِكَونِهَا عَلَـى حَرفيـنِ ، وإِعمَالِهَـا وَقْتـاً وإِلْغَائِهَـا آخَرَ ، والمشهُورُ الأَوَّلُ .

وَاسمُهَا إِمّا مُفرَدٌ أو مُضَافٌ أو مُضَارِعٌ لَهُ ، أَمَّا المفـرَدُ فَيـجِبُ أن يكُـونَ نَكِـرةً ؛ لأَنَّ فِيهَــا قُوَّةَ الوقُــوعِ عَلَــى كُلّ شَخصٍ مِنَ الجِنْسِ ، فَجُعِلَ « لاَ » مُخْرِجةً تِلْكَ القُوّةَ إِلَى الفِعْلِ ، والمعْرِفَةُ فَاقِـدةٌ لِهَذِهِ القُوّةِ فَلاَ تَصِيرُ بِمُقَارنةِ « لاَ » شَامِلـةً للأَشْخَـاصِ ؛ فان مَا لَيسَ فِي القُوّةِ لاَ يَخْرجُ إِلَى الفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فِي قُوّتِهَا الوقُوعُ عَلَى كُلِّ شَخصٍ عَلَى البَدَلِ لاَ عَلَى العُمُومِ .

قُلتُ : لاَ نُسلّمُ ، بَلْ معنَاهَا وَاحدٌ من الجِـنْسِ ، وَهَـذَا مَعْنًـى مُطلـقٌ يَصلُـحُ / أَنْ يُقْـرَنَ به لَفـظُ العُمُــومِ لِيَعُـمَّ كَقَــولِكَ : كُلّ رَجُـلٍ ، نَعَـمْ إِذَا تَجَّـردَ عَنْ قَرِينَـةِ العمُـومِ فِي الإِيجَـابِ حُمِـلَ عَلَــى وَاحِدٍ ؛ لأَنَّه المُتَيَقّنُ ، فَفِي هَذِهِ الحَالَةِ يِقَـعُ عَلَـى كل وَاحِـدٍ بِطرِيـقِ البَـدَلِ لاَ فِي جَمِيـع الأَحـوَالِ ، وَأنْ يكُـونَ مَنْزُوعَ التّنوِيـنِ ، مُتَحرّكـاً بالفَتحِ كقُولِهم : لاَ رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، أَمَّا قولُهم :(١) ٨١/أ

(١) هكذا والأولى « قوله » .

١٣٧ ـــ لاَ هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلمَطِيّ[1]

وَقَوْلُهُ :

١٣٨ ـــ أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ
نَكِـــدْنَ وَلاَ أُمَيَّـــةَ فِي الْبِـــلاَدِ[2]

فَعَلَى تَقْدِير : لاَ مِثْلَ هَيْثَمٍ ولا مِثْلَ أُمَيَّةَ ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ العَلَمِ بِالجِنْسِ .

وَاختَلفُوا فِي حَرَكَتِهِ أَبِنَائِيّةٌ هِيَ أَمْ إِعْرَابِيّةٌ ؟ فَأَكثَرُ البَصرِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا بِنَائِيّةٌ مُسْتَدِلّينَ بِحَذْفِ التّنوِينِ ، مُعَلّلِينَ بِتَضَمُّنِ الاسْمِ مَعْنَى « مِنْ » المُستَغْرَقِةِ ؛ فَإِنَّ « لاَ » هَذِهِ يُجَابُ بِهَا المُستفهِمُ فِي قَولِهِ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟ فَجَوَابُهُ : لاَ مِنْ رَجُلٍ ، ثُمَّ حَذفُوا « مِنْ » اختِصَاراً ، وَبُنِيَ عَلَى الحَرَكَةِ لِطُروءِ البِنَاءِ ، وَعَلَى الفَتحِ لِلخفّةِ ، فَعَلَى هَذَا هُوَ منصُوبُ المحلِّ .

---

(١) هذا رجز مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ١٠٢/١ ، وابن الشجرى ٢٣٩/١ الخزانة ٩٨/٢ بولاق .
والشاهد فيه نصب « هيثم » وهو اسم علم معرفة بلا ، وهي لا تعمل الا في نكرة ، وجاز ذلك لأنه أراد لا مثل هيثم لها ، وهيثم هذا اسم رجل كان حسن الحداء للابل ، وقيل : هو هيثم بن الأشتر .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله عبد الله بن الزبير ـــ بفتح الزاء ـــ الأسدي ، أو عبدالله بن فضالة ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٥/١ بولاق ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، الخزانة ١٠٠/٢ بولاق .
والشاهد فيه كسابقة .

وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا إِعْرَابِيَّةٌ ، وَيُجِيبُونَ عَنْ حَذْفِ التّنوِين بأَنَّ « لاَ »فَرْعُ « إِنَّ »الَّتي هِيَ فَرْعُ الفِعْلِ فَلَم يتمكّن الفُرع تَمَكُّنَ الأَصلِ ، فلم يلحقه التّنوِنُ لِذَلِكَ[1] ، وَقَولُهُ :

١٣٩ ــ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً
يَدُلُّ عَلَى مُحَصّلَةٍ تَبِيتُ[2]

فمَنصُوبٌ بِفعْلِ أي/ أَلاَ تُرُونَنِي رَجُلاً ، وَقَالَ يُونِسُ[3] : نَوَّن مُضْطَرّاً . ٨١/ب

(١) انظر الإنصاف ٣١٦/١ المسألة (٥٣) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وكذلك المسائل الخلافية في النحو للعكبرى ١٢١ المسألة الرابعة .

(٢) من الوافر ، وهو لعمرو بن قعاس أو قنعاس ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٩/١ بولاق ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، والعيني ٢٦٦/٢ ، الخزانة ٤٥٩/١ بولاق ، والطرائف الأدبية ٧٣ .
وقد بين المؤلف الشاهد في البيت ، وألا في البيت للتحضيض ، ولو كانت للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين .

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/١ بولاق .

فَصْــــلٌ

وَفِي صِفَتِهِ المُفرَدَةِ ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ :

الرَّفع حَمْلاً عَلَى مَحلّ « لاَ » مَعَ المنفِيّ ، فإنَّهُمَا فِي مَوْضعِ المُبتَدأِ وَالنَّصبُ عَلَى لَفظِ الاسْمِ ؛ لأَنَّه بناَءٌ مُطّرِدٌ ، أَوْ عَلَى مَحَلّ الأَسْمِ .

وَالْفَتحُ عَلَى تَركِيبِ الاسْمِ ؛ فإِنَّهُ لَمَّا جَازَ تَرْكِيبُ الاسْمِ مَعَ الحَرْفِ فَمَعَ الاسْمِ أَوْلَى . فَإِنْ قُلْتَ : جَعلتَ ثَلاَثَة أشياَءَ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ وَهُوَ مَهْجُورٌ فِي الصّنَاعَةِ . قُلْتُ : عَنْهُ جَوَابَانِ :

الأَوَّلُ : أَنَّهم رَكّبُوا الصّفَةَ معَ الموصُوفِ ثُمّ أَدخلُوا عَلَيهِمَا « لاَ » وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ فَإِنَّهُ إِعادَةُ الدّعْوَى بِنَسَقٍ آخَرَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الموصُوفَ وَالصّفَةَ مُتّحِدَانِ ذَاتاً مُتَغَايِرَانِ لَفْظاً فَكَأَنَّ التّركِيبَ مِن كَلِمَتَينِ فقَطْ بِخلاَفِ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيهِ فإِنَّهُمَا لاَ يُبْنَيَانِ مَعَ « لاَ » ؛ لافْتِرَاقِ لَفْظَيهِمَا وَذَاتَيهِمَا .

وَفِي صِفَةِ المُضَافِ النّصبُ لَيْسَ إلاَّ ، لِمَا مَضَى فِي النّدَاءِ ، وَأَمَّا المعطوفُ فإنْ كَانَ نَكِرَةً فُيرفَعَ وَيُنْصَبُ لِمَا مَرَّ ، وَلَا يُبْنَى مَعَ الاسْمِ ؛ لِحَجْزِ الوَاوِ بَينَهُمَا ، قَالَ :

١٤٠ ــ وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا
وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هذا لعمـــرُكم الصَّغَـــارُ بِعَيْنِـــهِ
لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أَبُ[1]

وَقَالَ :

١٤١ ــ لاَ أَبَ وَابْنــاً مِثْــلَ مَرْوَانَ وَابْنِــهِ
إِذَا هُوَ بِالمَجْـــدِ/ ارْتَـــدَى وَتَـــأَزَّرَا[2] ٨٢/أ

فَإِنْ كَرَّرتَ الْمَنفِـيَّ جَازَ فِي الثَّانِـي الإعْـرَابُ عَلَـى الوَجْهَيـنِ ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ لِلأَوَلِ كَقَولِكَ : لاَ مَآءَ مَاءً بَارِداً أو مَآءٌ بَارِدٌ .

---

(١) هما من الكامل ، وقائلهما مختلف فيه ، نسبه سيبوية ٣٥٢/١ ، لرجل من مذحج ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبوية ٢٣١/١ لزرافة الباهلي ، وخطأه الأسود الغندجاني في فرحة الأذيب ٥٤ ، وانظر العيني ٣٣٩/٢ ، الخزانة ٢٤٣/١ بولاق ، والشاهد فيه عطف الأب بالرفع على موضع (لا) مع اسمها .

(٢) من الطيل ، وهو لرجل من بني عبد مناة بن كنانة .
انظر : الكتاب ٣٤٩/١ بولاق ، المقتضب ١٧٢/٤ ، والعيني ٣٥٥/٢ ، الخزانة ١٠٢/٢ بولاق .
والشاهد فيه عطف الابن بالنصب على لفظ اسم (لا) المبنى ، الا أن الحركة في (أب) للبناء ، وفي المعطوب للاعراب ، ألا ترى أنه منون .
انظر المقتصد ٨٠٥ .

فَصْـــلٌ

إِذَا كَانَ « لاَ » مَعَ الاسْمِ مُكَـرّراً جَازَ وقُـوعُ المَعْرِفَـةِ بعدَهَـــا وَرَفعُ النّكِرَةِ .

أَمّا الأَوَّلُ : فَلأَنَّ القَائِـلَ إِذَا قَالَ : هَلْ زَيـدٌ عِنـدَكَ أَمْ عَمْـروٌ ؟ فَجَوَابُهُ : لاَ زَيْدٌ عِنِدِي وَلاَ عَمـروٌ ، فَهُمَـا مرفُوعَـانِ بالابتـدّاءِ ، وَإِنَّمَـا قُلْنَا : إِنَّهَا نَافِيةٌ لِلْجِنْسِ ؛ لأَنَّهَا تَنفِـي جَمِيـعُ المسؤُولِ عَنْـهُ كَالدَّاخِلَـةِ عَلَى النَّكِرَةِ .

وَأَمَّـا الثّانِـي : فَإِنَّـهُ إِذَا قَالَ : هَلَ رَجُـلٌ عِنـــدَكَ أَوِ أُمَـــرأَةٌ ؟ فَجَوَابُـهُ : لاَ رَجُـلٌ عِنْـدِي وَلاَ امْـرأَةٌ ؛ فإِن فَتَحْتَهُـمَـا فَظَاهِـــرٌ ، وَإِن رَفَعْتَهُمَا فَلِمُشَابَهَةِ المَعرِفَةِ المذكُورَةِ آنِفـاً ، وَالْمُبـرَدُ يُجَـوّزُ رَفْـعَ النّكِـرَةِ وَالمَعْرِفَـةِ بِغَيـرِ تَكْـرَارٍ[1] ، وقَوْلُهُـم : لاَ نَولكَ أَنْ تَفعَـلَ كَذَا ، « لاَ » فِيه نَافِيَةٌ لِلفِعْلِ المستَقْبَـلِ ، وَتَقْدِيـرُهُ : لاَ يَنبَغِـي لَكَ[2] ، وَإِذَا فَصَلْتَ بَينَ « لاَ » وَاسْمِهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتّكْرَارُ .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٣٥٩ .

(٢) جاء بالهامش حاشية تقول : «وجه إيراد هذا أن اسم (لا) يجب أن يكـون نكـرة ، و(نولك) معرفة ، وإذا كان معرفة يجب أن يكون مكـررًا مرفوعـاً ، وهـو مرفـوع غير مكـرر . والجواب أن (لا) هنـا نافيـة للفعـل المضارع ، وإذا دخـل (لا) على الفعـــل المضارع لا يجب تكريـــره فلاسم الذي بمعناه يكون كذلك » .

وانظر المقتصد ٨١٨ ، ٨١٩ .

أَمَّا الرَّفْعُ فَلِضعف عَمَلِ « لاَ » مَعَ الفَصْلِ ، وأَمَّا التَّكْرَارِ فلأنَّه اسْمٌ مرفوعٌ بَعد « لاَ » فَوَجَبَ أن يكُونَ مُكَرراً قِيَاساً عَلَى الصُّورَتَينِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ المنفِيُّ كَقَولِهِم : لاَ عَلَيكَ ، أَيْ لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ .

مَسْأَلَةٌ : فِي « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ » خَمْسَةُ أَوْجُهٍ من حَيْثُ الصّورَةِ ، وَثَلاثَةَ عَشَرَ / وَجْهاً مِنْ حَيْثُ مُقْتَضِيهَا ، أَمَّا الصُّوَرُ فَفَتحُ الأوّلِ مَعَ فَتْحِ الثّانِي أَوْ نَصْبِهِ أَو رَفْعِهِ ، وَرَفعُ الأَوّلِ مَعَ رَفعِ الثّانِي أَوْ فَتْحِهِ . ٨٢/ب

أَمَّا الأُولَى : فَذَاتُ وَجهٍ مِنَ المُقْتَضَى ، وَهُوَ أَنَّ « لَا » فِي الاسمَينِ نَافِيةُ الجِنْسِ ، وكَذَا الثانِيَةُ ، وأَنَّ الأُولَى نَافِيةُ الجِنْسِ والثّانِيةُ زَائِدةٌ مُؤكّدةٌ لِلّنفْيِ ، فَالواوُ عَاطِفةٌ عَلَى لفَظِ المَنْفِيّ .

وأَمَّا الثّالِثَةُ : فَذَاتُ ثَلَاثةِ أَوْجُهٍ : فَإِنَّ الأُولَى هِيَ النّافِيةُ ، والثّانِيَةُ إمَّا زَائِدةٌ والواوُ عَاطِفةٌ عَلَى مَحلّ « لا » مَعَ الاسْمِ ، أو بِمعْنَى « لَيْسَ » ، أو نَافِيةٌ عَلَى رَأْيِي المُبَرّدِ[1] .

وأَمَّا الرّابعةُ : فَذاتُ ستّةِ أَوجُهٍ ، فَإِنَّ « لاَ » في الاسْمَينِ إمّا نَافيتَانِ ، أَوْ بِمعنَى « لَيْسَ » ، أو الأُولَى نَافِيةٌ ، والثّانِيةُ بِمعنَى

(١) انظر المقتضب ٤/٢٨٧ .

« لَيْسَ » ، أو بِالعَكْسِ ، أو الأُوْلَى نافِيةٌ والثّانِيةُ زَائِدةٌ ، أو الأُوْلَى بِمَعْنَى « لَيْسَ » ، والثّانِيةُ زَائِدَةٌ[1] .

وأَمَّا الخَامِسةُ : فَذَات وَجْهَينِ ، لأَنَّ الأُولَى إمَّا بِمَعنَى « لَيْسَ » ، أو نَافِيةٌ ، والثّانِيةُ نَافِيةٌ[2] .

وقَوْلُكَ : « لَا خَيْرَ بِخَيرٍ بَعدَهُ النَّارُ » إن جَعلْتَ « بِخَيرٍ » الخَبَرَ وَالْجُمَلَةَ بَعدَهُ صِفتَهُ ، فالباءَ بمعنَى « فِي » وَمُتعلّقهُ محذُوفٌ ، وَإن جَعلتَ الجُملَةَ صِفَةً لِلمَنفيّ كَانتَ الباءُ زَائِدةً في الخَبَرِ تأكِيداً لِلّنفي ، ومثلُهُ : « لاَ شَرَّ بِشَرٍّ بَعدَهُ / الجَنّةُ » هَذَا وأمَّا المُضَافُ ٨٣/أ والمُضَارِعُ لَهُ فَنكِرتَانِ لِمَا مَرَّ في المُفرَدِ ، ومنصُوبَانِ صَرِيحاً لِعدَمِ مَانِعِ الإِعْرَابِ كقَولِكَ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ ، أَوْ لاَ خَيْراً مِنْ زَيدٍ عِندَكَ .

(١) انظر المقتصد ٨٠٦ ، ٨٠٧ .

(٢) « خبر (لا) في جميع الأوجه محذوف ، تقديره : لا حول لنا ولا قوة لنا إلا بالله » حاشية من الهامش .

الأسماءُ المجْرُورَةُ

مُقْتضِي الجَرِّ الإِضَافةُ كانت من اسمٍ أو حرفٍ ، وعَامِلهُ إمَّا اسمٌ أَو حَرفٌ ، كَغُلَامِ زَيدٍ ، وإنَّما قُلنا : إنَّهُما عَامِلَانِ بالدّورانِ ، وإن المُقتضِيَ الإضافَةُ ، لأَنَّ المعنيَّ بِهِ شَرطُ عَملِ العَامِل ، والاسمُ والحرفُ مَا لم يُضافَا لَمَ يَعملَا ، فإن قُلتَ : الاسمُ لا يَعمَلُ بالذّاتِ ، وَإلاَّ لَعَمِلَ كلُّ اسْمٍ ، فما يلحقهُ لَدَى الإِضَافةِ فَيَعملُ بهِ ؟

قُلتُ : تضمُّنهُ معنى حَرفِ الجرِّ كما سيأتِي .

وذَهَب بعضُهم ــ مِنْهُم العَلَّامةُ ــ إِلَى أَنَّ العَامِلَ في المضَافِ إليهِ معنى الحَرفِ[1] ، فيُقالُ لهُ : إمَّا أَنْ تُعمِلَ حَرفاً مُضمراً أَو مَعنى الحَرفِ في الاسْمِ ، والأوَّلُ غَيرُ مذهبِكَ . والثَّانِي إمّا أَن تجعلَهُ مُستقلاًّ أو بوَاسِطةالمضَافِ،والأوَلُ باطِلٌ لأَنَّ هَذَا المعنَى غيرُ معقُولِ الوجُودِ بدُونِ المُضَافِ ، والثَّانِي قَريبٌ ممَّا نقُولُ بهِ ، لأَنَّا نُضِيفُ العَملَ إلى حَامِلِ الصّفَةِ ، وأَنتَ إليهَا ، وعبارتُنَا أَولَى ؛ لأَنَّ الصُّنْعَ يُضافُ إلَى الصّانِعِ لاَ إِلَى قُدرتِهِ التَّي بِهَا الصّنعُ ، ولمَّا كَانَ عَملُ الحَرفِ/ ذاتيَّاً وعَملُ الاسمِ عَرضيّاً قَدَّمْنَا الحُروفَ الجارَّة على الأسماءِ المُضَافةِ ، فنَقولُ سُمّيت الجارةُ حُروَفَ إضَافةٍ ، إمَّا لأنَّها تُضِيفُ ٨٣/ب

(١) ذهب إلى هذا الجرجاني في المقتصد ٨٧١ ، والعلامة الزمخشري في المفصل ٨٢ .

معنـى الأفعَـالِ إلى الأسماءِ ، وإن اخْتلـفَت فيهَـا جِهَــةُ الإضَافـةِ ، أو لأنَّها تُضَافُ إلى المجْرُورَاتِ كالأسماءِ ، وهَي ثلاثةُ فُنُونٍ :

ــ لَازمٌ للحرفيّةِ .

ــ وكَائنٌ اسماً وحَرفاً .

ــ وكَائنٌ فِعلاً وَحَرفاً .

الفنُّ الأوَّلُ تسعةٌ : مِنْ ، إلَـى ، حَتَّـى ، فِي ، البـاءُ ، الَّـلامُ ، رُبَّ ، وَاوُ القَسمِ ، تاؤُهُ .

« مِنْ » هِيَ للتّبيين ؛ لأنَّـه معنًـى عَامٌّ في مواضع الاستعمَــالِ فيكُـونُ حَقيقـةً فِيـهِ دَفعـاً للمجَـازِ والاشتـرَاكِ ، لأنَّهـا لو لَمْ تَقـعْ على المواضَعِ للمِعنَـى العَامِّ وقَـعتَ لخصُوص كُلٍّ منِهَـا ، فَإن كَانَ بالـوضع الأوّلِ في الجَميع لزمَ الاشتراكُ ، وَإن لَـم يَكُنْ لَزِمَ المَجازُ ، فإنَّها تأتي لابتداءِ الغَايةِ في قَولِكَ : سِرتُ مِنَ البصْرَةِ .

والبصريُّونَ يُخَصّصُونَهَا بالابتدَاءِ المكَانِيّ قِيَاساً عَلَـى « مُنْـذُ » ؛ فَإنَّها مُختصَّةٌ بالابتداءِ الزّمَانِيّ ، والحُكْمُ التـخصِيصُ بِمَـا استُعْمِلَ فِيهِ الكلِمَةُ اتّفَاقاً ، والجَامِعُ الدَّلَالَةُ عَلَى الطّرفِ المُبتَدإِ مِنْهُ .

والكُوفيُّونَ يُطلقُونَـه على الابتـداءِ الزّمانِـيّ أَيضاً ، كقَولِـه تَعالَـى ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[1] .

---

(١) سورة التوبة آية ١٠٨ .

والبَصَريُّونَ عَلَى أنَّ التَّقدِيرَ/ « مِن تَأسِيس أوّلِ يَومٍ »[1] . ٨٤/أ

وللّتبعِيضِ فِي نَحو « أخذتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » ومَزِيدَةً لِتَبيين إرادَةَ التَّأكيدِ في نَحو « مَا جَاءنِي مِنْ رَجُلٍ » ولَولاَهَا لَم يَستَغْرِق النّفيُ .

فإن سَألتَ : قَدْ أفَادت الاستغرَاقَ فَمَا مَعنى زِيَادَتِها ؟

أجبتُ : قَالُوا : لَوْ حَذَفتَها بَقيت صُورةُ الجُملةِ بِحَالِهَا بِخَلاف الصُّورِ المُتَقَدِّمَةِ .

ولِلمُعتَرِضِ أن يَنقُضَ القَاعِدَةَ بـ « إنَّ » لإفَادتِهَا التّأكيدَ وبقاء الجُملَةِ دُونَهَا ولم تُسم زَائدةً ، وسيبوَيه لاَ يزيدُهَا إلاَّ فِي غَير المُوجَب[2] نفَياً واستفهاماً بالاستقراءِ ، والأخفشُ يزيدُهَا في الوَاجبِ[3] أيضاً كقوله تَعَالَى ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[4] ، وهَي للتّبعِيض عِندَ سِيبوَيهِ[5] ، وَالعَلاّمةُ جَعَلَ « مِن » للابتداءِ ، وَزعَم أنَّه يعمُّ مَا استُعملت فِيهِ[6] ، وَفي اطّرادِهِ تَكلّفٌ ظَاهِرٌ .

---

(١) انظر الإنصاف ٣٧٠/١ المسألة (٥٤) حيث مذهب البصريين والكوفيين ، وأوضح المسالك ١٣٨/٢ ، والمقتصد ٨٢٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٧/١ ، ٢٧٩ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ، ٣٠٧/٢ بولاق .

(٣) انظر معانب القرآن للأخفش ٩٨/١ ، ٩٩ ، والمقتصد ٨٣٤ ، والانصاف ٣٧٦/١ المسألة (٥٤) ، ومقدمة في النحو لأبي الفرج الذكي ٦٣ .

(٤) سورة الأحقاف آية ٣١ .

(٥) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٦) انظر المفصل ٢٨٣ .

(إِلَى) لانتهاء الغَاية مُعارِضةٌ لِـ « مِنْ » وَكونُهَا لِلمُصَاحَبةِ كقوله تَعَالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[1] ، و﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[2] رَاجعٌ إِلَى مَعَنى الانتهاءِ ، فإنَّ المعنَى مُضافةً إلى أَمْوالِكُم ، وَمَنْ يُضِيفُ نُصرتَهُ إيّايَ إِلَى نُصرةِ اللّهِ ، وهَلْ تَدُلُّ حَقِيقةً عَلَى إِدخَالِ ما بَعدَهَا فِي الْفِعْلِ المتقدّمِ أَمْ عَلَى عَدمِ الإِدْخَالِ ؟؟

فِيهِ أربعةُ أقْوَالٍ[3] : تَدلُّ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي ، وَبالعَكسِ ، وَمُشتركةٌ/ بَينهُمَا ، وَإِنْ كَانَ مَا بعدَهَا مِنْ جِنسِ مَا قبلَهَا أُدْخلت ، ٨٤/ب وَإِلَّا فَلَا .

والثَّالِثُ يُوجِبُ اشْتِرَاكَ اللَّفْظ بَينَ النّقِيضَيْنِ وَمَنعَهُ الأُصُوليُّون[4] إلاَّ أَن يُفسَّرَ عَدَمُ الإِدْخَالِ بِالْإِخْرَاجِ لِيتَضَادَّا فيجُوزُ كَالْقُروءِ[5] .

(حَتَّى) تكُونُ جَارَّةً ، وعَاطِفةً ، وَحَرفَ الابتداءِ .

فَالجَارّةُ فِي مَعنَى « إِلَى » ، وَتُفارِقُهَا فِي أنَّ مجرُورَهَا طَرفُ مَا

---

(١) سورة النساء آية ٢ .

(٢) سورة آل عمران آية ٥٢ .

(٣) انظر رصف المباني ٨٠ ، والهمع ٢/٢٤ ، والصفوة الصفية في شرح الدرة الالفية للنيلي ٢٩٤ . الدرة الالفية للنيلي ٢٩٤ .

(٤) انظر شرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار ١/٢٤٦ ، ٣/٣٥١ .

(٥) القرء من الأضداد بمعنى الطهر والحيض .
انظر الأضداد للأصمعي ٥ ، وكتاب الأضداد لابن السكيت ١٦٣ ، ضمن « ثلاثة كتب في الأضداد » .

قَبلهَا أَوْ مُلَاقِي طَرفِهِ ، لأنَّ المُرَادَ مِنَ الفعلِ المُتعـدِّي بِهَـا انـقضاءُ ما تَعلّـقَ بِهِ مُتَدِّرجـاً كَقـولِكَ : أَكَـلتُ السَّمَكَـة حَتَّـى رَأْسِهَـا ، ونَـمتُ البَارِحَــةَ حتَّــى الصَّبَــاحِ ، وَفِــي أَنَّهــا تُدخِــلُ مَا بعدَهَــا فِي حُكْـمِ مَا قَبلهَـا بِلَا خِلَافٍ ، وَفِي أَنها لَا تَدخُـلُ عَلَـى المُضمَــرِ خِلافاً لِلْمُبَرِّدِ[1] ، وعَنَ الكِسَائِـيّ : أَنَّ مَا بعدَهَـا مَجـرُورٌ بِـ « إِلَـى » مُضمَرٍ[2] ، وَهُو فَاسِدٌ ، لِإِضْمَارٍ بِلَا فَائِدَةٍ .

وَالعَاطِفةُ لا تخلُو عِن معنَى الغَايةِ ، فَتعَطِفُ تَارةً الطَّرفَ الأَعْلَى عَلَى الشّيءِ تَعظِيمـاً ، كَقولِهـم : مَاتَ النَّـاسُ حَتَّـى الأنبيـاءُ ، وتَـارةً الطَّرفَ الأَدْنَى ، كَقولِهم : جاءَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ ، فَلِـذلِكَ وَجَبَ كَونُ المعطوُفِ مِن جِنْسِ المعطوُف عَلِيه ، فيُقَالُ : ضَرَبْتُ القَومَ حَتَّـى زَيداً ، وَلاَ يجُوزُ : حَتَّى الحِمَـار ، وَقِيـلَ : الأَحْسنُ إعادَةُ الفِعْلِ بَعْدَ « حَتَّى » فَيُقالُ : حَتَّى زَيداً ضَرِبتُهُ لِيكُـونَ[3]/ تَأكيـداً لِدخُـولِ الغَايَـةِ ٨٥/أ فِي الفِعْلِ .

وَالثَّالِثَةُ كَقولِهم[4] :

---

(١) نص عليه ابن يعيش ١٦/٨ ، والرضي في شرح الكافيـة ٣٢٦/٢ ، والنـيلي في الصفـوة الصفية : ٢٨٢ ، والسيوطي في الهمع ٢٣/٢ .

(٢) نص عليه الرضي في شرح الكافية ٣٢٤/٢ .

(٣) قوله « ليكون » مكرر في النسخة .

(٤) هكذا ، والأولى «كقوله » .

١٤٢ ــ مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ
وَحَتَّـى الجِيَـادُ مَا يُقَـدْنَ بِأَرسَانِ[١]

وَيُبْتَدَأُ بَعدَهَا بِكْلتَا الجُمْلَتَيـنِ ، وقَـدَ تَدخُـلُ الـوَاوَ عَلِيـهِ كَمَـا مَرَّ[٢] ، وَيَنقـدحُ[٣] فِي مَسألِةِ : « أَكـلتُ السَمَكَـةَ حَتَّـى رَأسهَـا » الأَوجُهُ الثَّلاثَةُ ، وَيُضمَرُ الخَبَرُ عَلَى الثَّالِثَ وَهُوَ « مأكُولٌ » .

« فِي » لِلوعَـاءِ تَحْقِيقـاً كَـ « الْمَـالُ فِي الْكِـيسِ ، أَوْ تَقدِيـراً كَـ « فُلَانٌ يَنظُـرُ فِي الكِتَـابِ » ، وقولُـهُ تَعالَـى ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُـمْ فِي جُذُوعِ النَّخْـلِ ﴾[٤] لِتَمَكُّنِهِـمْ في الجُـذُوعِ تَمكّـنَ المَظْـرُوفِ في الظَّرْفِ ، وَقِيـلَ : هِيَ في الآيةِ بِمَعنـىَ « عَلَـى »[٥] ، نَظَـراً إِلَـى الظَّاهِرِ ، وَقَولُ بَعضِ الفُقَهـاءِ ، إِنَّهَـا قَدْ تكـوُنُ لِلْعِلِّيَّـةِ كَمَـا فِي قَولِـهِ عَليهِ السَّلَامُ : « فِي نَفْسٍ مُؤْمِنةٍ مَائةٌ مِنَ الْأَبِلِ »[٦] مُنكَـرٌ عِنـدَ أَهْـلِ اللُّغَةِ[٧] .

---

(١) البيت من الطويـل ، وهـو لامرىء القيس ، انظـر ديوانـه ٩٣ (ت : أبـو الـفضل) ، والمقتصد ٨٤٣ ، والكتاب ٤١٧/١ ، ٢٠٣/٢ بولاق ، وابن يعيش ٧٩/٥ ، ٣١/٧ والشاهد في « حتى » الثانية حيث جاءت حرف ابتداء ، فهي غير عاملة .

(٢) كتب تحته حاشية تقول « أي في البيت » .

(٣) كتب تحته أيضا « أي يتوجه » .

(٤) سورة طـه آية ٧١ .

(٥) ذهب اليه الفراء ، انظر معاني القرآن ١٨٦/٢ ، ورصف المباني ٣٨٨ .

(٦) الحديث قطعة من كتـاب النبـي ﷺ الـذي بعثـه مع عمـرو بن حزم إلى أهـل اليمن ، ويين فيـه الفرائض والسنن والديات ، رواه مالك في الموطأ ٥٨/٣ بلفظ « ان في النـفس مائـة من الابـل » وانظر شرح الكوكب المنير ٢٥٣/١ .

(٧) لم نجد من اللغـويين من نصَّ على ذلك مع أن النحـاة أثبتـوا أنها تفيـد السببيـة كما في الحديث

البـاءُ : أَصلُهُـا الإِلْصَاقُ كَقَــولِكَ : بِهِ دَاءٌ ، أَي لَصِقَ بِهِ ، وَمَررتُ بزَيدٍ ، أي الْتَصَقَ مُرُورِي بِمَوضعٍ يَقرُبُ مِنْـهُ ، وَيَدْخُلُهَـا معَنَـى الاستِعَانَةِ نَحو : كَتَبتُ بِالقَلمِ ، وَهِيَ باءُ السَّبَبِ ، وَالمُصَاحَبـةِ نَحْـو خَرَجَ بِعَشيرَتِهِ وهِيَ باءُ الحَـال وَبـاءُ المُـلاَبَسَةِ أَي مُلاَبِساً بِعَشِيرَتـِهِ ، وَقَـد تَكُـونُ زَائِـدَةً في المنصُوبِ نَحـو : أَلْقَـى بِيَـدِهِ ، وقَولُـه تَعَالَـى ﴿ وَلاَ تُلْقُـوا بِأَيْدِيكُـمْ ﴾[1] أَي أَنْفُسِكُـم ، وفِـي المرفُـوعِ نَحـو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ/ شَهِيـداً ﴾[2] وَبِحَسْبُكَ زَيـدٌ ، وَالقِيـاسُ زِيَادتُهَـا عَلَـى المنصُوبِ ؛ لأَنَّ حُرَوفَ الجرّ وُضِعتَ للمفعُوليَّـةِ وَلِلتّعدِيَــةِ ، إِمَّـا مَعَ المُصَاحَبَـةِ كَمَـا مَرَّ ، أَو بِدُونهَـا كَـ « ذَهَبَ بِالمَـالِ » أَيْ أَهْلَكَـهُ ، ولِتَأْكِيـد النّفـي وَقَـدْ مَضَى ، وَلَـيستْ بِالزّائِـدَةِ ، الصِّرفَـةِ ؛ لإِفَادتِهَـا مِعنًى ، وَبِمَعَنَى « فِي » كقولِه : ٨٥/ب

١٤٣ ـ وَمَا بِالرّبْعِ مِنْ أَحَدِ[3]

= المذكور ، قال الرضى : « أي في قتلها ، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف ، وهذه هى التي يقال إنها للسببية ، شرح الكافية ٣٢٧/٢ .

(١) سورة البقرة آية ١٩٥ .

(٢) سورة النساء آية ٧٩ .

(٣) هذا بعض بيت من البسيط للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه

وقـفت فيها أصيـلاَ لاً أسائلهـا عيّت جواباً وما بالربـع من أحـد

الديوان ٢ ، والكتاب ٣٦٤/١ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، وابـن يعـيش ٨٠/٢ ، ١٢/٨ ، والمقتصد ٧١٩ ، ٨٢٧ ، والخزانة ١٢٢/٤ .

والشاهد فيه مجيء الباء بمعنى « في » الظرفية .

وَلِلْمُعَاوضَةِ نحو : بِعْتُ هَذَا بِهَذَا[1] .

اللَّامُ : لِلاخْتِصَاصِ كقَولِكَ : السَّرجُ لِمَالِكِهِ ولِلْفَرسِ ، وَلِلتَّعْلِيلِ ، وبمعَنَى الوَاوِ في القَسَمِ ، ولِلتعدِيَةِ كقَولِكَ : زَيدٌ أَضْرَبُ مِنّي لِعَمْرٍو ، وَقَدْ تُزَادُ كَقولِه تَعالَى ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[2] .

رُبَّ : لِلتّقْلِيلِ ، وَقَدْ تُستعمَلُ لِلتكْثِير مَجَازاً ، ولَهَا خوَاصُ : كَونُ مَجرُورِهَا نَكِرةً ظَاهِرَةً أَوْ مُضمَرةً لَا تَرجِعَ إِلَى مَذكُورٍ ، مُفسَّرةً بِمنصُوبٍ كَقولِكَ : رُبَّهُ رَجُلاً ، لأنَّ وَضعَهَا تَعْلِيقُ الفِعْلِ بِعَددٍ غَيرِ مُسْتغْرَقٍ .

وَالمَعرِفَةُ إمَّا وَاحِدٌ أَوْ جنسٌ أَوْ مُسْتَغْرِقٌ ، وَكَونُ مَجرُورِهَا الظَّاهِرِ مَوصُوفاً لِأَنَّ الموصُوفَ أَقَلُّ مِنَ المُطْلَقِ ، قَالَ :

١٤٤ ـ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَـ
ـوْمَ وَأَسْرَى مِن مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[3]

فَهَرَقْتُهُ ، وَمِنْ مَعْشَرٍ ، صفتَانِ للمجرُورِ بِرُبَّ ، وفَائِدتُهَا كَونُهَا وَاجِبَةَ التَّقَدّمِ عَلَى الفِعْلِ المُتَعَلّقَةِ هِيَ بِهِ ؛ لأَنَّ التَّقْلِيلَ/ يُشابِهُ النَّفْيَ فَلَهُ الصَّدْرُ ، وَكَونُ فِعْلِهَا مَحذُوفاً عَلَى الأَكثَرِ ، لِأَنَّهَا فِي ٨٦/أ

(١) انظر رصف المباني ١٣٢ ، ومغني اللبيب ١٣٧ .
(٢) سورة النمل آية ٧٢ .
(٣) البيت من الخفيف للأعشى الكبير كما في ديوانه ١٣ ، ونسبه العيني ٢٥١/٣ ، لأعشى همدان وليس في ديوانه .
وانظر ابن يعيش ٢٨/٨ ، والمقتصد ٨٣١ ، الخزانة ١٧٦/٤ بولاق ، والصفوة الصفية ٣١٥ .

الأَكْثَرِ جَوَابٌ لِفعلٍ مَسؤُولٍ عَنْهُ يَدلُّ عَلَى مُتَعلّقهَا ، وَكَونُ فِعلِهَا مَاضِياً ، لأنَّهَا جَوَابُ سُؤَالٍ عَن فِعْلٍ مَاضٍ ، وقَولُهُ تَعَالى ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ ﴾[1] إمَّا لأنَّ إخْبَارَ اللَّهِ عَنِ المُستقْبَلِ يَجْرِي في التْحقيقِ مَجْرى المَاضِي ، أَوْ لِوَضْعِ المُستقْبلِ مَقَامَ المَاضِي كَمَا هُوَ بَعْدَ لَمْ[2] .

وَيُكَفُّ بِـ « مَا » فتدخُلُ عَلَى الْقِبيلَيْنِ وَالْمَعرِفَةِ ، قَالَ :

١٤٥ ــ رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمُ
وعَنَاجِيجُ بَينهنّ المِهَارُ[3]

وفَيهَا لُغَاتٌ أُخَرُ : ضَمُّ الرّاءِ مَعَ خِفَّةِ البَاءِ مَفتُوحَةً وَمضمُومةً وسَاكِنةً .

فَتحُ الرّاءِ مع شدّةِ الباءِ وَخِفّتها مفتوحةً .

إلْحَاقُ التَّاءِ السّاكِنَةِ بِهَا والرّاءُ مضمُومَةٌ والبَاءُ مُشَدّدَةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ[4] .

وَتُضْمَرُ بَعْدَ حُرُوفِ العَطْفِ ، وعَنْ بَعْضِهِم : أنَّ الحُرَوفَ نَائِبَةٌ عَنْهَا[5] وجواز إظهارها بَعْدَهَا يبطله .

---

(١) سورة الحجر آية ٢ .

(٢) انظر المقتصد ٨٣٥ .

(٣) هو من الخفيف لأبي دؤاد الايادي وهو في الصفوة الصفية ٣١٧ ، وابن يعيش ٢٩/٨ ــ ٣٠ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٣ ، والخزانه ١٨٨/٤ .
والشاهد فيه دخول « ربما » على الجملة الاسمية .

(٤) انظر مغني اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة .

(٥) ذهب إلى هذا الكوفيون والمبرد ، انظر الانصاف مسألة (٥٥) ، والمقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ .

(الــواو) هي بدلٌ عن البــاء الموصل للفعــلِ إلى المقسم به لِقصورها عنها باختصاصِهَا بالمُظْهَرِ سَوَّغَـهُ اتّحَادُ مخْرجهِمَـا فإِذَا رِيـمَ إدْخَالُهَا في المُضمَرِ رُدَّ الباءُ ، قَالَ :

١٤٦ ــ رَأَى بَرْقــاً فَأَوْضَعَ فوقَ بَكْــــرٍ
فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَـــــــــا[1]

وَالتِزَامُ إِضْمَارِ الفِعْلِ مَعَهَا دُونَ/ الباءِ ؛ لاسْتِيجَابِهَا فِعْلَ الْقَسَمِ ٨٦/ب عَلَى التّخْصِيص دُوْن الباءِ .

التَّـاءُ : بَدَلٌ عَنِ الـوَاوِ كَتُجَاهِ وَتُخَمَـةٍ فَإِنَّهُمَـا مِنَ المُوَاجَهـَــةِ وَالوَخَامَـةِ لاخْتِصَاصِهَـــا مِنْ بَيْنِ المُظْهَــراتِ باسْمِ اللَّـــهِ ، وَشُبِّـــهَ بِـ « اسْتَتُـوا »[2] فِي اخْتِصَاصِ الإِبْــدَالِ بِصُورَةٍ مُعَيَّنَــةٍ ، وَحَكَـــى الأَخْفَشُ[3] : تَرَبِّي وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ شَاذٌّ .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن يربوع بن حنظلة .
انظر : المقتصد ٨٣٧ ، ونوادر أبي زيد ٤٢١ ، وابن يعيش ٣٤/٨ ، ومقدمة في النحــو للذكي ٧٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٥ ، وسر صناعة الاعراب ١١٧ .
والشاهد فيه مجيء باء القسم ــ على الأصل ــ متصلة بالمضمر خلا فالباقي حروف القسم ، وهذه الباء تبدل بالواو في القسم حينما تدخل على الظاهر كقولك : وزيد ، واللام في قوله « فلا بك » زائدة ، والمعنى « فيك » .

(٢) المشبه هو الأخفش كما في المقتصد ٨٣٨ ، ومعنى «استتوا» ، دخلوا في العــام المجدب ، يعني إبدال الواو تاء يختص بالعام المجدب دون غيره .

(٣) انظر شرح عمدة الحافظ ٢٧٠ ، وشرح التصريح ٤/٢ .

الْفَـنُّ الثَّانِـي : خَمسةٌ : « عَلَـى » ، « عَنْ » ، « الكَـافُ » ، « مُنْذُ » ، « مُذْ » .

« عَلَـى » للاسْتِعْـلاءِ ، وَتُطلَـقُ عَلَـى معنَـى البـاءِ فِي قَولِهِـم : مَرَرْتُ عَلَيهِ ، وَمعْنَى « مَعَ » ، يُقَالُ : فُلَانٌ عَلَى جَلَالَتِهِ يَفْعَـلُ كَذَا ، وَكَوْنُهَا اسْماً فِي قَولِه :

١٤٧ ـــ غَدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْدَمَـا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ وَعَـــنْ قَيْضٍ بِبَيْـــداءَ مَجْهَـــــلِ[1]

أَيْ مِنْ فَوْقِـهِ وَأَعْـلَاهُ ؛ فَإِنَّ حَرفَ الجَـرّ لَا يَدخُـلُ الحَـرفَ ، وأَمَـارَةُ حَرفِيّتِهَا إِيصَالُهَا الفِعَلِ بِمَا بَعْدَه ، وَكَذا أَخواتُهَا ، وَهِي اسْمـاً مَبْنِيَّةٌ ، لِمُنَاسَبَتِهَا الحَرفَ لَفظاً يدُلُّ عَليـه كَونُ آخِـرِهِ ياءً مَعَ الضَّمِيـرِ لَا أَلِفاً كَرَحَاهُ ، وَكَذَا البَوَاقِي .

« عَنْ » : لِلْمُجَاوَزةِ كَقَولِكَ : أَخـذتُ عَنْـهُ المَـالَ ، وَيَلزمُهَـا زَوَالٌ عَن مَحلّ ، وَوُصُولٌ إِلَى آخَرَ ، فَأُطْلِقَ عَلَـى عَارٍ مِنهُمَـا مُجَـرّداً فَقِيلَ : أَدَّيتُ عَنْهُ الدَّيْنَ ، وَاقْتَبَسْـتُ عَنْهُ العِلْـمُ ، وَلِمُشَارَكتِهَـا « مِنْ »

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لمزاحم العقيلي في وصف قطاة .
انظر : ديوانه ١٢٠ (بمجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٢ جـ ١) ، والكتاب ٣١٠/٢ ، والأزهية ٢٠٣ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والصفوة الصفية ٣٢٦ ، ومقدمة في النحو ٧٤ ، الخزانة ٢٥٣/٤ ، والشاهد فيه على أن « على » اسم لدخول حرف الجرعليه ، ويروى « ما تم خمسها » ، والقيض : قشر البيض .

فِي تَعَيُّنِ الْمَبْدَأ قَدْ يَتناوَبَانِ ، وَلِمُفَارَقتِهَا/ إِيَّاهَا بخصُوصِ المُجَاوَزةِ ٨٧/أ قَدْ يَتَنَافَيَان ، فَإِذَا أَردتَ الابْتِدَاءَ الْبَحْتَ فَـ « مِنْ » كَقولِكَ : زَيدٌ أَفضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلأَنَّكَ تُعَيِّنُ مَبدَأً أَفْضَلِيَّةِ زَيدٍ أَنَّه مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا تُلَاحِظُ مُجَاوَزةً مَا ، أَوْ التَّجَاوزَ الصِّرْفَ فـ « عَنْ » كَقولِكَ : ذَهَلْتُ عَنْهُ ، أو ابْتِداءً مَعَ تَجَاوزٍ فَأَيُّهُمَا شِئْتَ كَقَولِكَ : سَقَيتُهُ عَن الْعَيْمَةِ[1] ، لِمُجَاوَزتِكَ بِهَا عَنْهُ ، وَمِنَ الْعَيْمَةِ ؛ لأَنَّ سَقْيَكَ نَشَأَ مِنْ عَيْمَتِهِ ، أَيْ الْعَيْمَةِ الْمُدْرَكَةِ ، وَمَجِيئُهَا اسْماً فِي قَولِهِ :

١٤٨ ــ جَرَتْ عَلَيهِ كُلُّ رِيحٍ سَيْهُوجْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيجْ[2]

أَيْ مِنْ جَانِبِ يَمينِ الخَطِّ .

(الكَافُ) لِلّتشبِية ، وَكَونُهَا حَرْفاً فِي قَولِهم : جاءَنِي الَّذِي كَزَيدٍ ، فِي حَالِ السَّعَةِ فَإِنَّ الجَارَّ يَتَعلّقُ بِالْفِعْلِ الْمُقْتضِي للفَاعِلِ فَتتَمُّ بِهِ الصِّلَةُ جُمْلَةً ، ولو كَانت اسْماً كَانَ خَبراً لِمُبتدَإٍ محذُوفٍ أيْ الَّذِي هُوَ مِثْلُ زَيدٍ ، وَحَذْفُ شَطْرِ الصِّلَةِ قَلِيلٌ ، فَإِنْ عَارَضْتَ بِحَذفِ

---

(١) العيمة ــ بالعين المهملة ــ شدة شهوة اللبن ، ورواها الجرجاني في المقتصد ٨٤٨ ، بالغين المعجمة ، وهي : شدة العطش . وانظر اللسان « عيم » .

(٢) هذا رجز لرجل من بني سعدة .
انظر : سمط اللآلىء ٧٧١/٢ ، والمقتصد ٨٤٦ ، وابن الشجرى ٢٥٤/٢ ، واللسان والتاج في « سمهج » ، والسيهوج : الشديدة . وسماهج : جزيرة في البحر .
والشاهد فيه مجيء « عن » اسما بدليل دخول « من » عليه .

الفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَهُمَا شَطْرَا الصِّلَةِ فَرَّقْتُ بأَنَّ الظَّرفَ نَائِبٌ مُستَقِلٌّ لِلفِعْلِ حَتَّى جُعِلَ جُملَةً برأسِهَا فكأَنَّهُ لاَ حَذْفَ ، وَالخَبَرُ لاَ يَنُوبُ عَنِ المُبْتَدإِ هَذه النِّيَابَةَ ، وَوُرُودُهَا اسْماً فِي قَوِلِ الشَّاعِرِ :

١٤٩ ــ أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ/ يَهْلَكُ فِيهِ الزَّيتُ وَالْفُتُلُ[1] ٨٧/ب

فَإِنَّها فَاعِلَةٌ ، وَاحْتِمَالُ كَونِهَا حَرفاً وَهِيَ مَعَ مَا بعَدَهَا صِفَةٌ لِلفَاعِلِ ، أَي شَيٌّ كَائِنٌ كَالطَّعْنِ يَسْتَلزِمُ حَذفَ الفَاعِلِ الَّذي هُوَ الْعُمْدَةُ .

وَقَولُهُم : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » جُوِّزَ كَونُ « مَا » فِيهِ كَافَّةً ، وَالكَافُ إِمَّا اسمٌ كَقولِه :

١٥٠ ــ أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَمَا
أَفنَانُ رَأْسِكِ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ[2]

---

(١) هو من البسيط ، وهو للأعشى الكبير . انظر الديوان ٦٣ ، والمقتضب ٤/١٤١ ، والمقتصد ٨٤٩ ، وابن يعيش ٨/٤٣ ، ومقدمة في النحو ٧٠ ، والخزانة ٤/٢٦٦ .
والشاهد في قوله « كالطعن » حيث وقعت الكاف اسما ، لأنها فاعلة .

(٢) هو من الكامل ، وقائله المرار الفقعسي ، وقيل : المرار الحنظلي (زياد بن منقذ) .
انظر الكتاب ١/٦٠ ، ٢٨٣ بولاق ، والمقتضب ٢/٥٣ ،والمقتصد ٤٦٨ ، ٨٥١ ، وابن يعيش ٨/١٣١ ، ومغني اللبيب ٤٠٩ ، والخزانه ٤/٤٩٣ ، ومعجم الشعراء ٣٣٨ .
أفنان الراس : خصل الشعر .والثغام : شجر إذا يبس صار أبيض . والمخلس ، ما اختلط فيه البياض بالسواد .
والشاهد فيه أن « ما » كفت (بعد) عن الاضافة للمفرد هَيَّأَتْها للإضافة إلى الجملة ، =

وَإِمَّا حَرفٌ كَـ « رُبَّمَا » .

وَكَونُهَا مَوصُولاً[1] مَحذُوفَ مُبْتَدَإِ الصلَةِ ، وَلَا تَجُوزُ زِيَادتُهَا ؛ لأَنَّ مَا بعدَهَا مرفوعٌ، ولأَنَّ الكَافَ لَا تَدخُلُ الضّمِيرَ المُتّصِلَ .

(مُذْ وَمُنْذُ) : هُمَا حَرفَانِ لابتداءِ الغَايةِ الزّمَانيّة كَـ « مِنْ » فِي المَكَانيّة يَتشبّثَانِ بِالفِعْلِ تَشَبُّثَهَا ، وَاسْمَانِ ، إمّا لابتداءِ الغَايةِ كقَولِكَ : مَا رَأَيتُهُ مُنْذُ يَومُ الجُمُعَةِ ، أي ابْتداءُ عَدَمِ الرُّؤيَةِ ذَلِكَ ، أو للظَّرفِ أي لِبيَانِ مَجْمُوع زِمَانِ الفِعْل كَقولِه : مَا كَلَّمتُهُ مُنْذُ يومَانِ ، فَمَا بَعدَهَا ــ حَرَفاً ــ مَعرِفَةٌ بَتَّةً ، لأَنَّ المُرَادَ تَعيينُ الوقْتِ ، وكَذَا اسْماً بِمعنَاهَا .

وَأَمَّا الثّالِثُ فَيجُوزُ التّنكِيرُ ؛ لأَنَّ الغَرضَ عَدَدُ زَمَانِ الفِعْلِ فَلَا يُنَافِي النّكِرَةَ وَالمعرِفَةَ ، وَهُمَا فِي الاسْمِيّةِ مُضَافَانِ إِلَى وَاجِب الْحَذْفِ يدلُّ عَليهِ/ مَصَدرُ الفِعْلِ ، فكأَنَّهُمَا بَعضُ الاسْمِ فَبُنِيَا ؛ لِمُنَاسَبَتِهِمَا الحَرفَ لَفظاً ، ولأَنّهُما حِينَئِذٍ يَتَضَمّنانِ مَعنَى « مِنْ » أَوْ « فِي » تَضَمُّناً لَا يَظْهَرانِ بِخلَافِ سَائِرِ الظُّرُوفِ ، وَبُنِيَ « مُنْذُ » عَلَى الضَّمّ تَبعَاً لِلمِيمِ ؛ فَإِنَّ النُّونَ حَاجزٌ غيرُ حَصِينٍ بِدَليلِ «مُنْتُنٍ وَمِنْتِنٍ»[2] فَأُتْبِعَ التَّاءُ المِيمَ مَرَّةً ومَرَةً بِالعَكْسِ . ٨٨/أ

= ف (ما) في « كن كما أنت » كفت الضمير عن الجر كما كفت الحرف في قولك : ربما عن أن يعمل الجر ، وانظر مزيدًا من التفصيل في المقتصد ٨٥١ .

(١) أي وكون « ما » موصولاً ، أي كالذي هو أنت .

(٢) انظر اللسان في « نتن » ، وابن يعيش ٤٧/٨ .

الفَنُّ الثَّالِثُ ثَلاثَةٌ : حَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلا .

أَمَّا « حَاشَا » فقَالَ سِيبوَيهِ[1] : هُوَ حَرْفُ جَرٍّ كَقولِهِ :

١٥١ ــ حَاشَا أَبِــــى ثَوْبَـــــانَ إِنَّ بِهِ
ضَنّـــاً عَلَـــى المَلْحَـــاةِ وَالشَّتْـــمِ[2]

والفَرَّاءُ[3] : هُوَ فِعْلٌ ؛ لِنَصْبِهِ مَا بَعَدَهُ كَقولِ بَعْضِهِم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيطَانَ وَابْنَ الأَصْبَـغِ »[4] ، أي جَانَبَهُمَـا المغفُـورُونَ ، وَلأَنَّهُ « فَاعَـلَ » مِنْ « الـحَشَا » أَيِ الجَـانِب كَجَـانَبَ ، وَلِمُصَاحبتهِ لاَمَ الْجَرِّ كَقولِه تَعالَى ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾[5] قَالَ : وَإِذَا جُرَّ

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٧/١ بولاق ، وهي من مسائل الخلاف كما في الانصاف ٢٧٨ المسألة ٣٧ .

(٢) هو من السريع ، وقائله الجميع (منقذ بن الطماح الأسدى) ، والبيت مركب من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبـــــان ان أبـــــا ثوبـــــان ليس ببكمـــــة فدم
عمـــرو بن عبـــد اللـــه ان به ضنًّـــا عن الملحـــــاة والشتم

انظر المفضليات ٣٦٧ ، والاصمعيـــات ٢١٨ ، والمحتسب ٣٤١/١ ، والعينـــي ١٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٦٦ ، ومقدمة في النحو ٥٧ ، وابنيعيش ٤٧/٨ .

والشاهـد فيـه مجيء « حاشا » حرف جر بدليـل جر ما بعـده ويـروى « حاشا أبـا ثوبـــان » بالنصب على أن « حاشا » فعل كما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين .

(٣) انظر رأى الضراء في الهمع ٢٣٢/١ .

(٤) في الأصل : « وابـن الأصبـغ » بالصاد المهملـة والـغين المعجمـة . وهـي روايـة صحيحـة كما في شرح المفصل ٤٨/٨ والجني الداني ٥٦٢ ويروى « أبا الإصبع » بالصاد والـعين المهملـتين معـاً كما في الجني الداني والأصول في النحو ٢٨٨/١ والهمع ٢٣٢/١ ويـروى « أبـا الأصبـغ » بالـغين المعجمة كما في المغني ١٢٢/١ وشرح التصريح ٣٦٥/١ .

(٥) سورة يوسف آية ٣١ .

مَا بَعْدَهُ فَالَّلامُ مُقَدَّرَةٌ ، وَبعْضُ الأصْحَابِ أَنَّـهُ مَصَدرٌ مُنَـوَّنٌ تَقْدِيـراً إِذَا كَانَ مَعَ اللاّمِ ، أَوْ مُضَافٌ إِذَا خَلاَ عَنْهُ .

وَأَمَّا (عَدَا ، وخَلاَ) فَكَونُهُمَا فعـلين ظَاهِـرٌ ، لوقُوعِهمَـا صِلَـةً لِ « مَا » وَنَصبِ مَا بَعْدَهُمَـا ، وَقِيـلَ : إِنَّهُمَـا حَرفَـا جَرٍّ[1] ، وَعَـدمُ وَصْلِ « ما » بِـ « حَاشَا » يُضعِـفُ فِعْلِيَّتَـهُ ، وَقِيـلَ : « مَا » الدَّاخِلَـةُ عَلَى « خَلاَ وَعَدَا » هِيَ المصدَرِيَّةُ فَقَولُكَ : جَاءِنِـي الْقَـوْمُ مَا خَلاَ زَيـداً أَيْ وَقْتَ خُلـوِّهِ ، ثُمَّ حُذِفَ/ الـمُضَافُ ؛ لأَنَّ (مَا) الموصُولَـةَ ٨٨/ب لاَ يُوصَفُ بِهَـا فَلاَ يُقَـالُ : اشتـريتُ الكِتَـابَ مَا تَعظَّـمَ ، وَهَهُنَـا قَدْ وُصِفَ بِهَا القومُ ولأَنَّه لاَ رَاجِعَ مِن الجُملَةِ بَعدَهَا إِلَيهَا .

---

(١) انظر مقدمة في النحو ٥٨ حيث ذكر الذكي أن من جعلهما حرفين جربهما الاسم المستثنى ، ومن جعلهما فعلين أضمر فيهما الفاعل ونصب بهما الاسم المستثنى ، وانظر كذلك مغني اللبيب ١٧٨ ، ١٨٩ ، والصفوة الصفية ٥٥٣ .

« فَصلٌ فِي الْقَسَمِ »

هُوَ تَحقِيقُ جُمَلةٍ بِأُخرَى ، وَالمُحقّقُ بِهَا يُدْعَى القَسَمُ ؛ لِظُهُورِهِ بِهَا ، وَالثَّانِيةُ الْمُقسَمُ عَلَيهَا ، والأُولَى إمَّا فِعليّةٌ كَقولِكَ : حَلَفتُ بِاللَّهِ وَنَحوَهُ ، أَو اسْمِيةٌ كَقولِكَ : لَعَمْرُكَ وَنَحوِهِ ، وَالجُملتَانِ كَوَاحدةٍ ؛ لِعَدمِ إِفَادَة كُلٍّ مِنهُمَا بِدُونِ الأُخْرى كالشَّرطِ والجَزاءِ .

وَتُحذفُ الثّانِيةُ حَذفَهَا ثَمَّةَ ، وَلِكَثرةِ تَلَفُّظِهم بِالْقَسَمِ خَفَّفُوهُ بِحَذفِ الفِعْلِ فِي « بِاللَّهِ » ، وَالْخَبرِ في « لَعَمْرُكَ » ، وَأَشبَاهِهَا ، والتَّقدِيرُ : لَعَمرُكَ مَا أُقْسِمُ بِهِ .

وهَمْزَةُ (أَيْمُنِ) دَرْجاً عِندَ سِيبَويهِ ، وَالفَرَّاءُ يَجعَلُ الكَلِمَةَ جَمْعاً[1] ، وَنُونِ[2] (أَيْمُنِ وَمِنْ وَمُنْ) ، وَحَرْفِ القَسَمِ مِنْ غَيرِ عِوَضٍ في « اللَّهِ وَاللَّهِ » . وَمَعَهُ فِي : هَا اللَّهِ وَآاللَّهِ ، وبالإبْدَالِ عَن البَاءِ وَاواً أَوْ تاءً ، وَاخْتِيَارِ الفَتحِ عَلَى الضَّمّ الأَشْهَرِ فِي « لَعَمْرُ » وَيُتلقَّى بِاللَّامِ وَ « إِنَّ » وحَرفِ النَّفْيِ ، يُقَالُ : بِاللَّهِ لَأَصومَنَّ ، وَإِنَّكَ

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٢٤/٢ ، فقد نص على رأي الفراء .

(٢) قوله « ونون أيمن .. » معطوف على قوله : « خففوه بحذف الفعل .. والخبر .. » ، ومسألة « أيمن » فيها خلاف بين البصريين والكوفيين انظر الإنصاف المسألة (٥٩) ، والكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤ (هارون) .

لَزَاهِدٌ ، وَمَا خَرَجتُ ، وَلا أَخْرُجُ[1] . وَقَد يُحذَفُ حَرفُ النَّفْي قَالَ :

١٥٢ ـــ تَا اللّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتِقِلٌ

جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[2]

وَأَكثَرهُم/ يُخَصّصُ الحَذفَ بِـ « لَا » ، والزَّجَّاجُ[3] يَسْحَبُهُ ١٨٩/أ إِلَى « مَا » حُجّةُ الْأَوَّلِينَ ـــ سِوَى الاستقراءِ ـــ أَنَّ حَذفَ اللَّامِ يَستلزِمُ حذف النون المؤكدة لمصاحبتها ، وحذف « إنّ » مع بقاء عملها يستلزم إعمَالَ الحَرفِ المُضْمَرِ الضّعيفِ العَمَلِ فَإِنَّهُ بالمُشَابَهةِ وَبِدُون عَمَلِهَا لَا دَلَالَةَ عَلَى التَّأكِيد أَصْلاً ، و « مَا » عَامِلَةٌ بِالتَّشَبُّهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ « إِنَّ » فَتَعيَّنَ حَذفُ « لَا »[4] ودَلِيلُ الزّجّاجِ تَشبِيهُ « مَا » بِـ « لَا » وَقَدْ تُبدَلُ مِن باءِ القَسَمِ بعَدَ حَذفِ الفِعْلِ الْوَاوُ وَالتَّاءُ ، وَلَامُ الجَرّ وَمِنْ وَالهَمزَةُ وَهَا ، أَمَّا الإبدَالُ فَلِيَتَمحَّضِ الكَلَامُ

---

(١) انظر ابن يعيش ٩٦/٩ ، والمقتصد ٨٦٥ ، والهمع ٤١/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ١٢٤/١ ، والمقتصد ٨٦٦ ، والإيضاح ٢٦٤ ، وابن يعيش ٩٧/٩ ، مبتقل : أي حمار يأكل البقل . السراة : الظهر . رباع سنة أي الذي له أربع سنين . والغرد : الذي يغرد ، أي يرفع صوته ، يعني لا يبقى على الأيام حمار ذو نشاط .
والشاهد في قوله « يبقى » حذف لا النافية ، والتقدير : لا يبقى .

(٣) لم نجد من نسبه إلى الزجاج صراحة فيما بين أيدينا من مراجع وإنما هو مذهب تلميذه أبي القاسم الزجاجي كما في كتابه الجمل ص ٧٠ والبسيط في شرح الجمل ٩٢٠/٢ .
والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل ت ٣١١ هـ .
ينظر ترجمة في البغية ٤١١/١ .

(٤) انظر ابن يعيش ٩٨/٩ .

حَلِفاً ؛ فإِنَّ قولَكَ : حَلفتُ باللَّهِ يَحتَمِلُ الإخبار ، وهذه الحروف مختصة بالحلف ، وأما حذف الفعل فلاستبشاع تَعَدّى الفِعْلِ الظَّاهِرِ بِغَير حُروفِ التّعَدّي ، واطّردَ في « الّلام » وَ « مِنْ » ؛ لِمُشارَكَتِهِمَا أَخَواتِهِمَا فِي العَوَضِيَّةِ ، وَفِي اللّامِ وَالتّاءِ معنَى التّعَجُّبِ وَقد يكُونَانِ بدُونِهِ ، وَ« مِنْ » تَختَصُّ بِرَبّي خُصُوصَ « أَيمُنِ » باسْمِ اللَّهِ وَالكَعبَةِ ، وَعَنِ الأَخْفشِ[1] : مِن اللّهِ ، وَتُضَمُّ مَيمُهَا فِي الحَلِف وتَحْذَفُ نُونُهَا ، وَتَبقَى المِيمُ مُضمُوماً وَمَكسُوراً ، إِمَّا لأَنَّهُ غُيِّرَ عَن مَوضُوعِهَا فَأَسْرَع إِلَيهِ التَّغيُّرُ ، وَإِمَّا لأَنَّ القَسَمَ/ مَوضعُ تخفِيفِ ، ٨٩/ب وَقِيلَ : المَضمُومَةُ اختُصِرَتْ عَن « أَيمُنِ » وَالمكسُورَةُ عَن « يَمِينِ » وَالمِيمَانِ خُصتّا بِاسْمِ اللَّهِ[2] كَالتّاءِ . وَتُطلَقُ صِيغَةُ اليَمِينِ عَلَى الاستِعْطَافِ كَقَولِهِ :

١٥٣ ــ بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيكَ نُعْمَى
قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا[3]

لِتَأْكِيدِ نَجَاحِ الحَاجَةِ إِلَى المُسْتَعْطَفِ .

(١) انظر شفاء العليل ٦٥٩/٢ ، وابن يعيش ٩٩/٩ .
(٢) مثل مُ اللهِ ، ومِ اللهِ .
(٣) البيت من الوافر وهو لمجنون ليلى ديوانه ٢٨٦ ، برواية : « بربك هل ضممت اليك ليلى » ، ويروى الشطر الأخير :
« وهل قبلت بعد النوم فاها »
وهو في المقتصد ٨٦٤ ، وابن يعيش ١٠٢/٩ ، الخزانة ٢١٠/٤ .
والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف ، وهم يطلقون على مثل هذا القسم الاستعطافي .

فَصْــــلٌ

وَقَد يُحذَفُ البـاءُ وَيُعَـدَّى الفِعْـلُ بِنَـفسِهِ فَيَنْصِبُ المُـقْسَمَ بِهِ كقَولِكَ[1] :

١٥٤ ــ أَلَا رُبَّ مَنْ قَلبِي لَهُ اللَّهَ نَاصِحٌ

وَقَـد يُضمَـرُ فَتَجـرُّهُ كَمَـا فِي قَولِـه : « لَاهِ[2] أبـوُكَ » ، وَقَـدْ يُعَـوَّضُ مِنَ الـوَاوِ حَرفُ الاستِفهَـامِ كقَولِهـم : أَاللَّـهِ ، وَقَطْـعُ هَمـزَةِ الوَصلِ فِي أفآ للَّهِ ، وحَـرَفُ التَّنْبِيـهِ كَقَولِهِـم : لاَ هَا اللَّـهِ ذَا ، إمَّـا بِحذَفِ أَلِفهَـا لالتقـاءِ السّاكِـنَين ، أَوْبإِثْبَاتِهَـا ؛ لأَنَّهُ عَلَـى حَدّهِ ، قَالَ الخَلِيـلُ[3] : ذا مُقْسَمٌ عَليـهِ ، أَيْ لَا وَاللَّـهِ الأَمْرُ ذَاَ ، فَحُـذِفَ الأمـرُ لِكَثَرةِ الاستِعمَالِ ، فَلِذَا لاَ يُقَاسُ عَليهِ ، وَعَنِ الأَخْفَشِ[4] أَنَّـهُ توكِيـدٌ

---

(١) هكذا ، والأولى « كقوله » وهـو صدر بيت من الطويـل لذي الرمـة .
وعجــــزه :

ومــــن قلبـــه لي في الظبـــاء السوانح

انظـر الديـوان ١٨٦١/٣ (قسم الملحقـات) ، والكتـاب ١٤٤/٢ ، والمخصص ١١١/١٣ ، والمقتصد ٨٦٨ ، وابن يعيش ١٠٣/٩ ، والصفوة الصفية ٣٣٥ .
والشاهد فيه حذف حرف الجر الذي هو الباء من قوله « الله » ، وأصله بالله .

(٢) لام أصله (لله) فحـذف لام الجر ولام التعريـف ، وبقيـت الـلام الأصليـة هذا مذهب سيبويـة ، والمبرد يذهب إلى أن المحذوف لام التعريـــف والـــلام الأصليـــة والباقيـــة هي لام الجر .
انظر ابن يعيش ١٠٤/٩ .

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣ هارون .

(٤) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ٥٠٠/٣ ، وابن يعيش ١٠٦/٩ ، والمقتضب ٣٢١/٢ .

لِلَقَسمِ كَقولِهم : لاَ هَا اللَّهِ لَقَدْ كَانَ كَذَا ، فَيَجِيءُ بِالمُقْسَمِ عَلَيهِ بَعدَهُ ، وَفِي نَحو قَولِهِ تَعَالى : ﴿ وَاللَّيلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾[1] ، الواوَ الأُولَى لِلقَسَمِ وَالثَّانِيةُ لِلعَطْفِ كَقَولِهم : بِحيَاتِكَ ثُمَّ حيَاتِكَ ، لِأَنَّ « ثُمَّ » لَيسَ مِنْ حُروفِ القَسَمِ ، وَلَوْ كَانَتِ الثانيةُ / لِلقَسَمِ لَجِيءَ مَعَهَا بِوَاوِ العَطْفِ .

٩٠/أ

(١) سورة الليل آية ١ ، ٢ .

« بَابُ الأَسْمَاءِ المجْرُوَرةِ بِإِضَافَةِ الأسماءِ إِلَيهَا »

الإِضَافةُ نوعَانِ : مَعنَويةٌ حَقِيقِيَّةٌ مَحْضَةٌ ، وَلَفظِيّةٌ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ غَيرُ مَحضَةٍ .

فَالأُولَى : هِيَ اللَّتـي لاَ يَعمـلُ الأوَّلُ فِي الثَّانِـي عَلَى تَقْديـرِ الانْفِصَالِ .

وَالثَّانيةُ : ضِدُّهَا .

وَفَائِدةُ الأوْلَى تَعَرُّفُ المُضَافِ ، إِنْ كَانَ المُضَافُ إِلَيهِ مَعرِفَةً ، وَتَخَصّصُهُ فَقَطْ إِنْ كَانَ نَكِرَةً ، والتَّخفِيفُ بِحَذْفِ التَّنوِينِ أَوْ النُّونِ .

وَفَائِدةُ الثَّانِيةِ التَّخْفِيفُ فَحَسْبُ .

القَولُ فِي المَعنَويّةِ : هِيَ فِي الأَكثَرِ بِمعنَى الَّلامِ كَدَارِ زَيدٍ ، وجُلّ الفَرَسِ[1] ، وَكُلّ الدَّرَاهِمِ ، فَإِنَّ « كُلاًّ » بِمَعنَى جَمِيعَ الأَجْزاءِ ، وَإِضَافَةُ الأجزاءِ إِلَى المُتَجَزّىء بِمعنَى اللاَّمِ .

أَو بِمعنَى « مِنْ » كَخَاتَمِ فضّةٍ ، وَقَد تَجِيءُ بِمَعنَى « فِي » كَقولِهم[2] :

---

(١) الجل من الأمتعة : القطف والأكيسة ، وجل الفرس : الذي يلبسه ليصان به . عن اللسان (جلل) .

(٢) هكذا والأولى « كقوله » وهو قطعة بيت من الطويل مختلف في نسبته ، والراجح أنه لأبي دهيل =

وَ ﴿ مَكْرُ اللَّيلِ ﴾[1] .

قِيلَ : إنَّمَا لَمْ يُبْنَ المُضَافُ إلَيهِ مَعَ تَضَمُّنِـهِ مَعنَـى الحَـرفِ ؛ لأنَّ التَّضَمُّـنَ غَيـرُ لَازِمٍ كَمَـا فِي الظَّـرفِ ، وَفِيـهِ نَظَــرٌ ؛ لأنَّكَ إذَا قُلتَ : غُلَامُ زَيـدٍ أفَـادَ التَّعـرُّفَ ، وَإذَا فَكَـكْتَ وَجِـئتَ بالـلامِ أفَــادَ التَّنَكُّرَ ، فالإضَافةُ إنَّما تَتَحقَّقُ إذَا كَانَ معَنَـى الحَـرفِ لَازِمـاً ، بخلافَ قَولِكَ : صُمتُ اليَـومَ ، وفَـي اليَـوَمِ ؛ فإنَّ مَعنَاهُمَـا وَاحِـدٌ/ وَلَا يكُـونُ ٩٠/ب المُضَافُ في [غير][2] المعنَويّة مَعرِفةً لِأنَّ فَائِدَتهَا الأَصْلِيَّةَ التّخَصُّصُ ، وَهُـو حَاصِلٌ دُونَهَـا ، والكوفيُّـونَ[3] يُجـوّزُونَ تَعـرُّفَ العَـدَدِ الـمُضَافِ باللَّامِ إلَى المُعَرَّفِ بِهَا ، فَيَقُولُونَ : الخَـمْسَةُ الأَثْوَابِ ، وَهَـوَ لُغَـةُ قَومٍ

= الجمحي ، وانظر ديوان أبي دهيل ١٢١ ، والبيت بتمامه :

ألا إنَّ قتلى الطـــــف من آل هلشم   أذّلت رقـــاب المسلــــمين فذّلت

وهـو في ديـوان أبي دهيـل ٦٠ــ٦٢ ، والكامـل ١/١٣١ ، وحماسة أبي تمام ٤٧٥ ، وشرحهــا للمرزوقي ٩٦١ ، والصفوة الصفية ٧٠٦ .

والشاهد فيه أن الإضافة بمعنى (في) أي قتلى في الطف .

(١) سورة سبأ آية ٣٣ .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) انظر هذا في معـاني القــرآن الفــراء ٢/٣٣ ، وابــن يعــيش ٢/١٢١ ، والهمــع ٢/٤٨ ، والمقرب ١/٢٠٩ ، وأبو عمر الجرمي ١٨٠ .

غَيـرُ فَصِيحَـةٍ ، وَوُجّـهَ بأنَّ الأَوَّلَ وَالثَّانِـيَ شَيءٌ وَاحِـدٌ وَقَـد تَعـرَّفَ الثَّانِي باللَّامِ فَلْيتَعرَّف الأَوَّل بِهَا ، لاّتحَادِهمَـا بالـذَّاتِ بِخـلَافِ مَا إِذَا افْتَرقَا بِهَا في نحو : غُلَامُ الرَّجُلِ ، وَهُوَ مُشكِلٌ بِسَوارِ الذَّهَبِ[1] .

(١) يعني إذا كانت علة كون الأول والثاني شيئاً واحداً مجوزة لتعريف الأول فينبغي أن يجوز « السوار الذهب » بتعريف الأول ، وهو غير جائز .

فَصْـــلٌ

وَيَكتَسي الـمُضَافُ مِنَ الـمُضَافِ إلَيـهِ ــ سِوَى التَّعريـفِ ــ أَوْصَافاً . حُكْمَ الاستفهَامِ تقوُلُ : غُلاَمَ أَيِّهم تَضْرِبُ ؟ فَيـجِبُ تَقديـمُ الغُلاَمِ عَلَى عَامِله ، « تَضْرِبُ » كَمَا يَجِبُ فِي « أَيَّهُمْ تَضرِبُ » ؟ . وَحُكْمَ الشَّرطِ تَقُـولُ : غُلاَمَ مَنْ تُكْرِمْ أُكْـرِمْ ، فَيلـزَمُ التَّقَـدّمُ كَمَـا في الاستفهَامِ ، وَمعنَى العمومِ في قَولِهـم : نِعْمَ غُلاَمُ الرَّجُلِ بَكْـرٌ ، وَالبنـاءَ وَقَـد مَرَّ[1] ، وَالتَّنكِيـرَ نحَـو : زَيـدُ رجُـلٍ ، وَفِـي الأَخِيـرَةِ نَظـرٌ ؛ فإنَّ « زَيـدٌ » نُكّـرَ أَوَّلاً بِجَعلـهِ جِنْساً ثُمَّ أُضِيـفَ للتّـخْصِيصِ ، فَتَنَكّـــرُهُ بالجِنسِيّةِ لاَ بِالإِضَافَةِ .

وَمِنْ الأَسماءِ أَسماءٌ تَوغّلَتْ فِي الإِبهَامِ فَلَمْ تَتَعَرّفْ بِالإِضَافـةِ إلَـى المعْرِفَةِ كَـ «غَيْرٍ» و « مِثْـلٍ » إمَّـا لبقـاءِ إبْهَامِهَـــا ؛ فَإنَّ فِي غَيـــرِ المُضَافِ إلَيهِ وَمْثلهُ كَثرةً لاَ تُحصَى[2] أَو لِكَونِهَـا بِمعنَـى اسمِ الفَاعِـل فلاَ تكُونُ الإِضَافَـةُ حَقِيقَيَّـةً فَلاَ تُعـرَّفُ ، فَيُقَـالُ : رُبَّ غَيـرِكَ وَمِثْـلِكَ رَأَيتُهُـم ، إلاَّ إذَا اشْتهرَ المُضَافُ بِمُغَايَـرةِ الـمُضَافِ إلَيـهِ أَو بِمُمَاثَلتـهِ فَيَتَعَيَّـنُ إذَنْ ، وَالعِلّـةُ الأُوْلَـى مَنقـوُضَةٌ بِالمُمَاثِـل وَالمُغَايـرِ فِي قَولِكَ : مَرَرتُ بِالمُمَاثِلِ زَيداً ، أَوْ بِالمُغَايِرِهِ ، وَمِن الأَسماء مَا تلزَمُ الإِضَافَـةَ إمَّـا

---

(١) نحو قوله تعالى ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾ بفتح الميم .

(٢) انظر المقتصد ٨٧٣ فما بعدها .

ظَرفٌ كالجِهَاتِ ، أَوْ غَيرُهُ كَبَعْضٍ وَكُلٍّ وَنَحوِهِمَا ، وَمِنهَا مَا لاَ يَلزَمُهُ كَأَكْثَرِ الأسماءِ .

فَصْــلٌ

« أَيٌّ » لِتبعيض مَا أُضِيفَ إِلَيهِ ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى المعرِفَةِ لَزمَ تَكَثُّرهَا إِمَّا لَفظاً بالتَّثنِيَة أَو الجَمْعِ ، أَوْ مَعنًى كَقولِهم : أَيّ الَّذي لَقِيتَهُ أَكْرِمْ ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ جازَ إِضَافتُهُ إِلَى المُفرَدِ ؛ لأَنَّ المُفردَ النَّكِرَةَ لاَ يَأبَى إِرَادَةَ التَّعدُّدِ ، وَلِذَلِكَ عَمَّتْ مَعَ النَّفي ، أَمَّا قَولُهُ :

١٥٦ ــ فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا
فَقِيدَ إِلَى المَقَامَةِ لَا يَرَاهَا[1]

فَفِي تَقديرِ « أَيُّنَا » ؛ لأَنَّهُ حَصَلَ التّعدّدُ بِالعَطفِ كَقولِهم : بَيْنِي وَبَينكَ[2] ، وَإِذَا جَرَى ذِكْرُ الَّذِي « أَيٌّ » بَعْضٌ مِنْهُ جَازَ

(١) البيت من الوافر ، وقائله عباس بن مرداس السلمى . ديوانه ١٤٨ .
وهو من شواهد سيبوية ٣٩٩/١ بولاق ، وشرح أبيات سيبوية ٩٣/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، الخزانة ٢٣٠/٢ بولاق . والمقامة بفتح الميم : الجماعة من الناس ، يدعو عليه بالعمي .
والشاهد فيه إضافة « أي » إلى المفرد مع أنه مضاف إلى المعرفة ، وهذا خلاف القاعدة ، لأن « أي » إذا أضيف إلى المعرفة وجب أن يكون المضاف إليه تثنية أو جمعاً ــ كما ذكر المؤلف ــ وهنا أضافه إلى المفرد ، وهو ياء المتكلم في الأول والكاف في الثاني ، وأجاب المؤلف ــ تبعا لسيبوية ــ بأن التقدير « أينا » ، والمراد أينا كان شرا من صاحبه فقيد إلى المقامة لا يراها أي أعماه الله و« ما » في البيت زائدة للتوكيد .
(٢) يقول ابن يعيش ١٣٢/٢ : « والمراد بيننا » .

إِضْمَـارُهُ بَعـدَ « أَيٍّ » كَقولِـهِ تَعَالَـى ﴿ أَيًّـا مَا تَدْعُـوا فَلَـهُ الأَسْمَـــاءُ الْحُسْنَـى ﴾[1]/ ولا سْتِدْعَائِـهِ الإِضَافَـةَ أَوقَعُـوا حَرفَ التَّنبِيـه بَعدَهَـا فِي 91/ب النّدَاء لئلا يليهَا الصّفَةُ مِنَ غَيرِ مُتَوَسّطٍ .

(1) سورة الاسراء آية 110 .

فَصْــــلٌ

« كِلَا » إنَّمـا تُضَافُ إِلَى مُثنًّى مِعْرفَةٍ ، أمَّـا الأَوَّلُ ؛ فَلِأَنَّ وَضعَهَا لِذَلِكَ ، مثل « كُلّ » لِلْأَحَاطَةِ ، وأمَّا الثَّانِي ؛ فَلأَنَّ فِيهَا تَأْكِيداً ، وَلَا تُؤَكّدُ النّكِرَاتُ ، وَقولُه :

١٥٧ ــ إنَّ لِلْخَيــرِ وَلِلشَّــرِّ مَـدىً
وَكِــلَا ذَلِكَ وَجْــهٌ وَقَبَــلْ[١]

فَمِثلُ قَولِهِ تَعَالَى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[٢] فَإِنَّ « ذَا » يُشِيرُ إِلَى كَثْرَةٍ ، ويجُوزُ التّفريقُ فِي الشّعْرِ كقَولِكَ : كِلَا زَيدٍ وَعَمْرٍو ، وَاعْلَمْ أَنَّ أَقَلَّ نِسبَةٍ بَينَ شَيْئَيْنِ يُسَوِّغُ إِضَافَةَ أَحدِهِمَا إِلَى الآخرِ كَقولِ أَحدِ حَامِلِي الخَشَبَةِ : خُذْ طَرَفَكَ . قَالَ :

١٥٨ ــ إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ
سُهَيــلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَــا فِي القَــرَائِبِ[٣]

فَحَسَّنَ جِدُّها في العَمَلِ عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلٍ إِضَافَتَهُ إِلَيْهَا .

---

(١) البيت من الرمل ، وقائله عبد الله بن الزبعرى كما في ديوانه ٤١ .
وهو في ابن يعيش ٢/٣ ، والمقرب ٢١١/١ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ وفي الحاشية « والمراد بالبيت أنه أضافَ « كِلَا » إِلَى « ذَلِكَ » ، وَ« ذَلِكَ » لَيسَ بتثنيةٍ ولكن معنَاهُ التّثنِيَةُ ، لأنَّـه يُشِيرِ إِلَى الخَيرِ وَالشَّرّ » .
(٢) سورة البقرة آية ٦٨ .
(٣) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف ، ويروى « في الغرائب » جمع غريبة . =

وَالَّذي قِيلَ : إنَّ إضَافةَ الشّيءِ إلَى نَفْسهِ مُمتَنِعٌ أُرِيدَ بِهِ امْتِنَاعُ إضَافَةِ أَحدِ المُتَرَادِفَينِ إلَى الآخَرِ ، فَلَا يَنهضُ « كُلُّ الدَّرَاهِم » ، وَ « نَفْسُ الشَّيْءِ » نَقْضاً لهَا .

= انظر : المحتسب ٢٢٨/٢ ، وابن يعيش ٨/٣ ، والخزانة ٤٨٧/١ ، والعيني ٣٥٩/٣ .
والشاهد في قوله « كوكب الخرقاء » حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوع سهيل .

فَصْـــلٌ

يَمتنِعُ إضَافَةُ الْمَوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَالصّفَةُ إِلَى موصُوفِهَا عِندَ البَصريِّينَ[1]، وَاسْتدلُّوا عَلَى الأَوَّل بأَنَّهَا إضَافةُ الشّيءِ إِلَى نَفْسهِ ، وَعَدَمُ تَرادُفِهِمَا يُضَعِّفُهُ/ وبأنَّ[2] الصّفَةَ تَستحِقُّ إِعْرَابَ الموصُوفِ ٩٢/أ بالتّبَعِيّةِ ، فَلو أُضِيفَ الموصُوفُ إِليهَا لَزِمَ إِمَّا الجَمْعُ بَينَ مُتنَافِيينِ أَوْ التّركُ بِمُقْتَضَى أَحَدِ الدّلِيلَينِ ، أَوْ حُصُولُ إِعْرَابٍ بِعَامِلَينِ ، لأَنَّ عَمَلَ عَامِلِ الموصُوفِ إِنْ غَايَرَ الجرَّ الَّذِي هُوَ عَمَلُ الموصُوفِ فَإِنْ عَمِلْنَا بِمُقتضَاهُمَا لزِمَ الأَوَّلُ ، وإِنْ لَمْ نَعْمَلْ بِأَحِدِهمَا لزِمَ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يُغَايِرْهُ وَأَعْملنَاهُمَا لَزِمَ الثَّالِثُ ، وَإِلاَّ لَزِمَ الثَّانِي أَيضاً ، وَبِأَنَّ الصّفَةَ مُتَضَمّنَةٌ للموصُوفِ أَيْ ضَمِيرُهُ ، فَلَو أُضِيفَ إِليهَا لَزِمَ إِضَافَةُ الموصُوفِ إِلَى نَفْسهِ ضِمْناً ، وَعَلَى الثَّانِي تُعَيّنُ هَذِه الأَوْجُه أَيضاً ، وَبأَنَّ الموصُوفِيَّةَ تَقْتضِي تَقَدُّمَهُ عَلَى الصّفَةِ ؛ فَإِنَّ الصّفَةِ تَتَأَخَّرُ عَنِ الذَّاتِ طَبْعاً لِلّتأَخُّرِ عَنهُ وَضْعاً ، وَكونُهُ مُضَافاً إِلَيهِ للصّفَةِ تقتضِي تَأَخّرَهُ عَنهُمَا فَلاَ يَجْتمِعَانِ ، وَاسْتَدلَّ الكُوفِيَّةُ عَلَى الأَوّلِ بِقَولِهِمْ : دَارُ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ الأُوْلَى ، وَمَسجِدُ الجَامِعِ ، وَجَانِبُ الغَرْبِيّ ، وَبَقلةُ الحَمقاءِ .

---

(١) انظر تفصيل رأي البصريين والكوفيين الإنصاف ٢/٤٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٨٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٣ .

(٢) قوله : « وبأنَّ » مكررة في النسخة .

وَأُجِيبَ عَنهَا بأَنَّ الأسماءَ الثَّانِيةَ فِيهَا صِفَاتٌ لِموصُوفَاتٍ مَحذُوفَةٍ وَهِيَ المُضَافُ إِلَيهَا ، وَهِيَ : الحَياةُ ، وَالسَّاعةُ ، وَالوَقْتُ ، وَالمَكانُ ، وَالحَبَّةُ ، أَوْ شِبْهُهَا ، وعَلى الثَّانِي بِقَولِهِمْ :/ « عَلَيهِ سَحْقُ ٩٢/ب عِمَامةٍ ، وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ ، وَهَلْ عِندَكَ جَائِبةُ خَبَرٍ[1] ؟ « ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ » ؟ »[2] .

وَجوابُهُ : أنَّ هَذِه الصِّفَاتِ جُرِّدَتْ عَنِ الوصْفِيَّةِ إلى الاسْمِيَّةِ ثُمَّ أُضِيفَتْ للتّخصِيصِ ، كَمَا أَجْرَى النَّابِغَةُ « الطَّيْرَ » عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى « العَائِذَاتِ » فِي قَولِهِ :

١٥٩ ــ وَالْمُؤمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا
رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلَ والسَّنَدِ[3]

---

(١) « جائبة خبر » الجائبة اسم فاعل من جاب يجوب إذا قطع المسافة ، والتاء للمبالغة أو لأنه نقل عن الصفة وجعل اسمًا . وأصله خبر جائب ، فزيدت التاء لما ذكرنا ، ومعناه خبر قطع المسافة من بلد بعيد . و« مُغَرِّبَة خبر » مثله في المعنى وزيدت التاء للمبالغة أيضاً ... الخ نقلاً من الحاشية ، وانظر اللسان ١/٢٨٥ (مادة جوب) تقول : هل جاء كم من جائبة خبر أي من طريقة خارقة أو خبر يجوب الأرض من بلد إلى بلد ، وانظر تاج العروس ٢/٢٠٥ (جوب) طبع الكويت . وقد ورد في الفائق في غريب الحديث ٣/٦١ : « كقولهم : من جائية خبر » بالياء المثناة التحية ، وقد ورد في أساس البلاغة للزمخشري ص ١٣٩ مادة جوب : « وهل عندك جائبة خبر وهي المغلغلة التي جابت البلاد » . ولعل ما جاء في الفائق تطبيع لم يتنبه له المحقق .

(٢) « ومُغَرِّبة خبر » جزء من أثر روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأحد بني ثور : « هل من مُغَرِّبة خبر ..؟» أي هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد . انظر غريب الحديث للهروى ٣/٢٧٨ والتاج واللسان في مادة « غَرَبَ » .

(٣) هو من البسيط ، وانظر ديوان النابغة الذبياني ٢٠ . =

لإزالةِ الشّيُـوع لَا تَقَدُّماً لِلصّفَـةِ عَلَى الموصُوف ، فَإنّـهُ بدُونِ الإضَافَةِ مُمَتنِعٌ بِالاتّفَاقِ .

وَعَـن ابْـنِ السَّراج[1] أَنَّ إِضَافـةَ الموصُوف إِلَـى صِفَتـهِ غَيـرْ مَحْضَةٍ ؛ لِأنَّكَ لَوْ فَصَلْتَ بَينَهُمَـا بالتَّنوِيـن لَمْ يِتَغَيْـرِ الْمَعْنَـى ، وَقَـدْ يُضَافُ المُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ كَقولِهم : لَقِيتُـهُ ذَاتَ مَرَّةٍ ، فَكَأَنَّـهُ يَقُـولُ مُسَمَّـى هَذَا اللَّفـظِ ، وَقَـدْ تُزَادُ أَلفَـاظٌ فِي صُورَةِ المُضَافِيّـةِ لِنَـوعِ تَأْكِيدٍ ، وَهِيَ الاسْمُ وَالحَيُّ وَالمقَامُ ، قَالَ لَبِيدٌ :

أَلَـى الْحَـوْلِ ثُـمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَليكُمَـا
وَمَـنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِـلاً فَقَـد اعْتَـذَرْ[2]

وَأَنْشَـدَ :

= وهو في ابن يعيش ٣/١١ ، والخزانه ٢/٣١٥ ، ٤/١٠٥ .
جاء في الحاشية : « من حيث الظاهر « العائذات » صفة والطير موصوف فقدم الصفة على الموصوف ، ولكن ليس المراد تقديم الصفة على الموصوف بل جعل « العائذات » اسمًا لا صفة فلما جعله اسما شائعاً احتاج إلى مبيّن فأجرى « الطير » عليه للتّبيين » .

(١) انظر الموجز في النحو ٦١ ، والأصول في النحو ٢/٦ فمابعدها .

(٢) هو من الطويل ، انظر ديوانه ٢١٤ (الكويت) ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٨٦ ، وابن يعيش ٣/١٤ .
والشاهد فيه إقحام لفظة « اسم » .

١٦١ ــ يَا قُرَّ إنَّ أَبَـــاكَ حَيَّ خُوَيْلِـــدٍ
قَدْ كُنْتَ خَائِفَـــهُ عَلَـــى الإحْمَـــاقِ[١]

قَالَ الشَّـــمَّاخُ :

١٦٢ ــ ذَعَـرتُ بِهِ القطَــا وَنَفَـيْتُ عَنــهُ
مقَـــامَ الــذِّئْبِ كَالرَّجُـــلِ اللَّعِيـــنِ[٢]

---

(١) البيت من الكامل وقائله جبار بن سلمى يهجو قرة بن خويلد . انظـــر الخصائص ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، والخزانة ٢١٦/٢ .
والشاهد فيه إقحام « حى » في البيت : « والإحماق : مصدر أحمق الرجل إذا وُلِدَ له وَلَدٌ أحْمَق ، والمعنى : إنني كنت أرى من أبيك مخائل تدل على أنه يلد ولداً أحمق ، وقد تحقق بولادته إياك ومثل هذا أبلغ من أن يقول له : أنت أحمق ، لِأَنَّ ذلك يُشْعِرُ بتحقق ذلك فيه ، أي كان ذلك معروفاً من أبيك قبل أن يلدك » أنتهي من الخزانه .

(٢) هو من الوافـــر ، وانظـــر المنصف ١٠٩/١ ، والمحتسب ٣٢٧/١ ، وابـــن يعـــيش ١٣/٣ ، والخزانة ٢٢٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٨٦/١ ، وديوان الشماخ ٣٢١ .
والشاهد فيه إقحام « مقام » ، ومنهم من أبي إقحام هذه الأسماء في المواضع المتقدمة وأثبت لهـا معاني ، انظر شرح الكافية ٢٨٧/١ .

فَصْـــلٌ

وَيُضَافُ اسْمَا الزَّمَانِ والمَكَانِ إِلَى الجُملَتَيـنِ/ ؛ لِتَخَصْصِهِمَا بِظَرفِيْتِهِمَا كَقولـِهِ تَعَالَى ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيـنَ صِدْقُهُـمْ ﴾[1] ، وَقولِهُم : أَتيتُكَ إِذَا الخَلِيفَةُ عَبْدُ المَلِكِ ، وَأَجْلِسُ حَيْثُ جَلَسَ زَيـدٌ ، وحَيثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَقَـدْ أُضِيـفَ « آيَـةٌ » إِلَى الفِعْـلِ ؛ لِأَنَّهَـا تُعَيِّنُـهُ كَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ ، قَالَ : 93/أ

١٦٣ ــ أَلَا مَنْ مُبْلِـغٌ عَنِّـي تَمِيمـاً
بِآيَـةِ مَا تُحِبُّـونَ الطَّعَامَـا[2]

وَالاسْتِدلَالُ عَلَى زِيَادَةِ « مَا » ، وَكَونُهَـا مَصدَرِيَّـةً يَمْنَعُـهُ ، وَ « ذُو » فِي قَولِهِم : اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ ، أي بِذِي سَلَامَتِك ، وَهُـوَ الأَمْرُ الَّذِي يُسَلِّمُكَ[3] .

---

(١) سورة المائدةآية ١١٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله يزيد بن عمرو بن الصعق .
وانظر : الكتاب ٤٦٠/١ ، وابن يعيش ١٨/٣ ، والخزانة ١٣٨/٣ ، وشرح أبيات سيبوية ١٨٦/٢ .
والشاهد في البيت إضافة « آية » إلى « تحبون » ، وما زائدة للتوكيد .

(٣) انظر ابن يعيش ١٩/٣ .

فَصْـــلٌ

يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيهِ بِالظَّرفِ فِي الشّعـرِ عِنْدَ سِيبَويَه ، وَالكُوفيُّونَ يُسَوِّغُونَهُ بِغَيرِ الظَّرفِ وَفي غَيـرِ الشّعْرِ أيضاً ، [والحُجّةُ][(1)] لِسيبَويَه أنَّهما كَشَيءٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيثُ إِنَّ الثَّانِـي مُعَيِّـنٌ لِمَعْنَـى الأَوَّلِ كَـ « لَامِ » التَّعرِيـف ، والقِيَـاسُ عَدمُ الـفَصلِ مُطلَقـــاً خَالَفنَـاهُ فِي الشّعـرِ للضّرُورَةِ ، وَبالظَّـرفِ لِلتّـوَسُّعِ فِيـــهِ ، وَأَنشدَ قَولَ عَمْرِو بْنِ قَميئَةَ :

١٦٤ ــ لَمَّـا رَأَتْ سَـاتِيدَ مَـا اسْتَعْبَـــرَتْ
لِلَّـــهِ دَرُّ الْيَـــومَ مَنْ لَاَ مَهَـــــا[(2)]

وقَولَ الثَّانِي :

١٦٥ ــ هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
أَذَا خَافَ يَومـــاً نَبْـــوةً فَدَعَاهُمَـــــا[(3)]

---

(١) إضافة يلتئم بها الكلام ، وهي من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف المسألة رقم (٦٠) .

(٢) البيت من السريـــع ، وانظـــر ديوانـــه ٧٣ ، والكتـــاب ٩١/١ ، وابـــن يعـــيش ٢٠/٣ ، والخزانة ١٦٨/٢ .
والشاهد فيه أنه فصل بين المتضايفين بالظرف ضرورةً .

(٣) البيت من الطويل وقائلته درني بنت عبعبة ، وقيل : بنت سيار ، وقيل : عمرة الخثعمية .
وهو في الكتاب ٩٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٧/١ ، والعيني ٤٧٢/٣ .
والشاهد فيه فصله بين المتضايفين بالجار والمجرور ضرورة .

وَلِمُخَالِفِيهِ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِم ﴾[1] ، وَحِكَايَةُ الكِسَائِيّ عَنْهُم : هَذَا غُلَامُ/ وَاللَّهِ زَيدٍ ، وَحِكَايَةُ أَبِي عُبَيْدٍ : ٩٣/ب انَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعَ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا[2] .

وَقَولُ الفَرزدَقِ :

١٦٦ ـ يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ
بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ[3]

وقَولُ الأَعْشَى :

١٦٧ ـ إلاَّ عُلَالَةَ أَوْبُدَا
هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَهْ[4]

وَأُجِيبَ عَنِ البَيْتَينِ بأَنَّ المُضَافَ إلَيهِ لِلاسْمِ الأَوّلِ مُضْمَرٌ بِشَرْطِ التَّفْسِيرِ .

---

(١) سورة الأنعام آية ١٣٧ ، وانظر قراءة ابن عامر في التيسير في القراءات السبع ١٠٧ ، والاقناع في القراءات السبع ٦٤٤/١ .

(٢) انظر حكاية الكسائي وأبي عبيد في الإنصاف ٤٣١/٢ ، ونسبه لأبي عبيدة .

(٣) البيت من المنسرح ، وليس في ديوانه طبع بيروت ، وهو في الكتاب ٩٢/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخزانة ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، والمغني ٤٥١/٤ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل ، وهو في ديوانه ١٥٩ ، والكتاب ٩١/١ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ .
البداهة : أول جرى الفرس ، والعلالة : آخره .

فَصْــــلٌ

وَقَد يُحذَفُ المُضَافُ عِندَ أَمْنِ الإلْبَاسِ لِقيامِ دَلِيلٍ عَليهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[1] ، وَلِمُكَاوِحٍ[2] أَنْ يَقُولَ : هَذَا مِنْ قَبِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ المَحَلِّ عَلَى الحَالِّ كقولِهِمْ : سَالَ الـــوَادِي ، وَأَكَلْتُ السُّفْرَةَ ، وَقَدْ وَرَدَ اللَّبْسُ فِي الشِّعْرِ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

١٦٨ ــ عَشِيَّــةَ فَرَّ الحَارِثِيــوُّنَ بَعْدَمَـــا
قَضَى نَحْبَــهُ فِي مُلْتَقَـــى القَـــومِ هَوْبَرُ[3]

وَقَـــالَ :

١٦٩ ــ وَهَلْ لكُمَ فِيمَــا إِلــيَّ فَإِنَّنِــي
خَبِيرٌ بِمَـــا أَعْــيَ النَّطَــاسِيَّ حِذْيَمَـــا[4]

أَي ابْنُ هَوْبَرٍ ، وَابْـنُ حِذْيـمٍ ، وَاحْتِمَـالُ قِيَامِ القَرِينَـةِ الحَالِيَّةِ يَمنَعُ الإلْبَاسَ ، وَإِذَا حُذِفَ المُضَافُ فَقَد يُعْطَى حُكْمُهُ مِنَ الإعْـرَابِ

---

(١) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٢) المكاوح : المنازع (حاشية) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو في ديوانه ٦٤٧/٢ برواية « ملتقى الخيل » وابن يعيش ٢٣/٣ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وقد بين المؤلف موطن الشاهد .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله أوس بن حجر ، ديوانه ١١١ ، والخزانة ٢٣٢/٢ ، وابن يعيش ٢٥/٣ ، وقد بين موطن الشاهد أيضاً فلا داعي لإعادته .

وَالتَّذْكِيرِ وَالجَمْعِ المُضَافَ إِلَيهِ ، وَقَد لَا يُعْطَى ، وَقَدْ يُجمعُ بَينَهُمَا ، أَمَّا الإِعْرَابُ فَإِعْطَاؤُهُ مشهُورٌ ، وَأَمَّا عَدمُهُ فكقولِهم[1] :
« مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيضَاءَ/ شَحْمَةً » . ٩٤/أ

قَالَ أَبُو دُؤَّادٍ :

١٧٠ ــ أَكُلَّ أمرِىءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً
وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً[2]

وَهُوَ شَاذٌّ كَإِضْمَارِ الحَرفِ الجَارّ[3] ، أَمَّا التّذْكِيرُ فكَقولِ حَسّانَ :

١٧١ ــ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيهِم
بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[4]

---

(١) انظره في الكتاب ٣٣/١ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وابن يعيش ٢٧/٣ ، أي « ولا كل بيضاء .. » .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد الإيادي .
وهو في الكتاب ٣٣/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، وابن الشجري ٩٦/١ .
والشاهد فيه انه أراد « وكل نار » فحذف ، وهو شاذ ، لأن المضاف إليه لم يأخذ إعراب المضاف المحذوف ، بل بقي على إعرابه وهو الجر .

(٣) وذلك نحو : « مَررتُ بِهِ وزَيْدٍ » أي وبزيد .

(٤) هو من الكامل ، انظر شرح ديوان حسان بن ثابت للبرقوقي ٣٦٥ . وهو ابن يعيش ٢٥/٣ ، والخزانة ٢٣٦/٢ ، والهمع ٥١/٢ . والمؤلف بين الشاهد ، البريص : اسم نهر بدمشق ، وقيل : اسم موضع . الرحيق : الخمر .

فَذَكَّرَ ضَمِيرَ « يُصَفِّقُ » ؛ لِتَذْكِيرِ مَاءَ بَرَدَى ، وَعَدَمُهُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي ﴾[1] .

أَمَّا حُكْمَ الجَمْعِ وَالجَمْعُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[2] ، وَقَدْ يُحْذَفُ المُضَافُ إِلَيهِ إِمَّا بِعِوَضٍ كَـ « إِذٍ » أَوْ بِدُونِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[3] ، وَقَدْ جَاءَا مَحذُوفَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾[4] أَي أَثَرِ حَافِرِ فَرسِ الرَّسُولِ ، وقَالَ أَبو دُؤادٍ :

١٧٢ ــ أَلَا مَنْ رَأَى لِي رَأَى بَرْقٍ شَرِيقِ
أَسَالَ البِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ[5]

أَيَ أَسَالَ سُقْيَا سَحَابِهِ ، فَحذَفَ سُقْياً وسَحَابَ وَأُعطِى الرَّفْعُ الضّمِيرَ فَاسْتَكَنَّ فِي « أَسَالَ » .

---

(١) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٢) سورة الأعراف آية ٤ ، وجاء في الحاشية : « يعني جعل ضمير قرية في « أهلكناها فجاءها » مفرداً مؤنثاً ، وفي « أَوْ هُمْ قائلون » جمعاً مذكراً ، لأنه أقامها مقام المضاف وهو أهل .

(٣) سورة الروم آية ٤ .

(٤) سورة طـه آية ٩٦ ، والمراد بالرسول هنا جبريل .

(٥) البيت من الطويل ، وهو في ابن يعيش ٣١/٣ ، والمفصل ١٠٧ ، والصفوة الصفية ٧١٧ . والشاهد فيه حذف المضاف والمضاف إليه معاً ، وقد أشار إليه المؤلف .

فَصْـــلٌ

المُضَافُ الصّحِيحُ وَنحوُهُ إلَى يَاءِ المُتَكلّمِ مَبنيٌّ مكْسُورٌ ، أَمَّا البِناءُ فَلإضَافَته إلَى المِبنِيّ ، وَلأَنَّهُ لَوْ أُعرِبَ مَعَ حَرَكَة اليَاءِلاَنْقَلبَتْ أَلِفاً فِي النَّصْبِ ، أَوْ مَعَ سكُونِهَا لاَنْقَلبَتْ وَاواً فِي الرَّفعِ ، وأَمَّا الكَسرُ ؛ فلأَنَّ الإعْرَابَ تَعذَّرَ فِي المُضَافِ/ إلَيهِ فَنُقِلَ صُورتُهُ إلَى المُضَافِ كإذٍ ، وَلأَنَّ الخُروجَ مِنَ الكَسرِ إلَى اليَاءِ أَسْهَلُ ، وَلاسْتِلزَامِ الضَّمّ وَالفَتْحِ انْقِلاَبَ اليَاءِ سَاكِنَةً وَاواً ، وَمُتَحرّكَةً أَلِفاً ، وَعَنْ بَعضِهِم : أَنَّ هَذِه الكَسْرَةَ إعْرَابِيّةٌ ، لأنَّ الإضَافَةِ إلَى المَبْنِيّ لاَ تُوجِبُ البِناءَ ، وَإلاَّ لاطَّرِدَ عَمَلاً بِالمُوجبِ ، وَلَمْ يَطّرِدْ ، وَقِيلَ : إنَّهَا لَا بِنَائِيّةٌ وَلَا إعْرَابِيّةٌ عَمَلاً بِالّدلِيلَيْنِ[1] .

٩٤/ب

وَالأَوْجُهُ الثّلاثَةُ مُطّرِدَةٌ فِي فَتْحَةِ مَا لَا يَنْصرِفُ مَجْرُوراً ، وَكَسْرةِ تاءِ الجَمْعِ المُؤّنثِ مَنصُوباً ، وَمَا آخِرُهُ أَلِفٌ يُضَافُ إلَى اليَاءِ مُقَرّرةً أَلِفُهَا ، واليَاءُ مَفْتُوحةٌ ؛ لأَنَّ أَصْلَهَا الفَتْحُ قِياساً عَلَى كَافِ الضّميرِ ، وَالجَامِعُ كَونُهُمَا اسْمَيْنِ عَلَى حَرْفٍ ، وَانَّما تُسكنُ مَكْسُوراً مَا قَبلَهَا تَخْفِيفاً ، فَرُدّتْ مَعَ الأَلِفِ إلَى الأَصْلِ احتِرَازاً عَن التقاءِ السّاكِنَينِ ، وَالأَلِفُ فِي مَحلّ الكَسرِ ، لِقَيامِ المُقْتَضِي وَعَدَمِ

---

(١) انظر هذه المسألة في ابن يعيش ٣٢/٣ .

الظُّهُورِ كالإِعْرَابِ المَحَلِّي ، وتَقَلِبُ هُذَيْلُ الألِفَ ياءً ويُدغِمُونَهَا فِي الياءِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتثْنِيَةِ ، وَأَنشدُوا :

١٧٤ ــ سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ
فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[1]

لأَنَّ الألِفَ خَفِيَّةٌ فِبيَّنُوهَا بِقَلبِهَا ياءً كَأَفْعَيْ ، فَلزِمَهُم الإدْغَامُ ، وَإِنَّمَا/ تُقِرُّ أَلِفُ التَّثْنِيَةِ ، لِئلاَّ يَلتَبِسَ رَفْعُهَا بالنَّصبِ وَالجَرِّ ، وَسَكَّنَ نَافِعٌ اليَاءَ فَقَرأَ ﴿ مَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾[2] ، وهُوَ غَرِيبٌ[3] ، وَقَالُوا جَمِيعاً : « لَدَيَّ »[4] إِمَّا تَشْبِيهاً لَهَا بِعَلَيَّ ، وَإِمَّا فَرقاً بَينَ أَلِفِهَا الأَصليّةِ والمُنقَلِبَةِ فِي نَحو : عَصاً ، وَتَخصِيصُ القَلْبِ بِهَا ؛ لأَنَّ أَلِفَ « عَصَا » قُلِبَتْ مَرَّةً . ٩٥/أ

وَالَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ ، فَإِنْ انْفَتحَ مَا قَبلَهُمَا كَغُلَامَيْنِ

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي في رثاء أبنائه .
انظر : شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وابن يعيش ٣٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٣٠/٢ .
والشاهد فيه قلب ألف « هواى » يا ثم أدغم في ياء المتكلم .

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .
وانظر قراءة نافع في التيسير في القراءات السبع ، ١٠٨ ، والسبعة في القراءات ٢٧٤ .

(٣) وجه الغرابة أن التقاء الساكنين في الوصل غير جائز ، وإنما يجوز في الوقف ، ونافع اجرى الوصل مجرى الوقف فأسكن الياء في « محيايْ » في الوصل كالوقف ، ولا شك أن إجراء الوصل مجرى الوقف غريب . عن الحاشية .

(٤) انظر التصريح ٦١/٢ حيث نقل عن المرادي في شرح التسهيل أن دعوى اتفاق العرب على قلب الألف في (لَدَيَّ) ياء فيه نظر ، لأن بعضهم لا يقلب بل يقول : لداي .

وَمُصطَفَوْنَ أُدغِمَا فِي الياءِ ، أَمَّا اليَاءُ فَلِاجْتِمَاعِ المِثْلَيْنِ ، وَأَمَّا الوَاوَ فَلاجْتِمَاعِهَا مَعَ الياءِ وَكَونِهَا سَابقةً سَاكِنَةً فَيَقَعُ المُدغَمُ بَينَ مَفتُوحَينِ ، وَإِن انْكَسَرَ مَا قَبلَ الياءِ ، وَانْضَمَّ مَا قَبلَ الوَاوِ كَالَّزيدِينَ وَالمُصَطَفُونَ أُدغِمَا فِي الياءِ أَيضاً بِعَينِ مَا ذَكَرنَا ، وَيكُونُ المُدَغمُ مَا قَبلَهُ مَكْسُورٌ وَمَا بَعَدَهُ مَفتُوحٌ .

فَصْــــلٌ

الأسماءُ السّتّةُ ــ سِوَى ذُو ــ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى ياء المُتكلِّم ، فَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ حَذفُ لَامَاتِهَا كَحَالِهَا فِي الإِفْرَادِ ، فَيُقَالُ : أَبِي ، وَفَمِي ، لأَنَّ الأَصْلَ أَن تُضَافَ عَلَى صُورَةِ الإِفْرَادِ كَسَائِر الأَسماءِ ، وإِعْرَابُهَا بِالحُرُوفِ فِي غَيرِ هَذهِ الصُّورَةِ لِمَا مَرَّ ، فَأُشِيرَ هَهُنَا إِلَى الأَصْلِ كَقولِهِم : اسْتَحْوَذَ ، وَمَذَهَبُ المُبَرِّدِ أَن يُقَالَ : أَخِيَّ وَأَبِيَّ ؛ لأَنَّ مَا قَبلَ اليَاء مكسُورٌ ، وَالكَسْرُ/ صُورَتُهُ صُوَرةُ الجَرّ ، وَصُورَةُ الجَرّ لِهَذِهِ الأسماءِ فِي الإِضَافَةِ اليَاءُ ، فَصُوَرةُ كَسرِهَا اليَاءُ فَجُعِلَ آخِرُهَا ياءً عِندَ الإِضَافَةِ ، فَلزِمَ الإِدْغَامُ وَأَنْشدَ : ٩٥/ب

١٧٤ ــ قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى

ــ وأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[1]

قِيلَ : يَجُوزَ أَن يكُونَ « أَبِيُّ » جَمْعَ « أَبٍ » بِاليَاءِ وَالنُّونِ كَقَولِهِ :

---

(١) هو من الكامل ، وقائلة مؤرج السلمي .
وهو في ابن الشجري ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٣ ، والخزانة ٢٧٢/٢ .
والشاهد في قوله (وأبي) بتشديد الياء على أنه أدغم لام الكلمة في ياء المتكلم ، ومذهب المبرد مذكور في المصادر السابقة ، ولم نَعْثُرْ عليه في كتبه التي بين أيدينا .

١٧٥ ـ فَلَمَّـــا تَبَيَّـــنَّ أَصْوَاتَنَـــا
بَكَيْـــنَ وَفَدَّيْنَنَـــا بِالْأَبِينَـــا[1]

فَحُذِفَ النُّونُ للإِضَافَةِ ، وَكَونُ « فِيَّ » أَفْصَحَ مِنْ « فَمِي » يُقَوّي مَذْهَبَ المُبَرّدِ .

وَأَمَّا « ذُو » فَلَا يُضَافُ إلاَّ إِلَى أَسمَاءِ الأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ ؛ لأَنَّ وَضْعَهَا لِلتّوَصّلِ بِهَا إِلَى الْوَصْفِ بِالأَجْنَاسِ مَثَلاً أُرِيدَ أَن يُوصفَ الرَّجُلَ بِالمَالِ وَتَعذّرَ قولُهُم : الرَّجُلُ المَالُ ، فَقِيلَ : الرَّجُلُ ذُو المَالِ ، فَلَا تَدخُلُ إلاَّ عَلَى الأَجْنَاسِ الظّاهِرَة ، كَمَا أَنَّ « الَّذِي » لَمَّا وُضِعَ لِوَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ لَمْ تَدخُلْ عَلَى غيرِهَا ، وَ [أَمَّا][2] قَولُه :

١٧٦ ـ صَبَحْنَـا الخَزْرَجِيَّـةَ مُرْهَفَـاتٍ
أَبَـارَ ذَوِي أَرُومَتِهَـا ذَوُوهَـا[3]

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائله زياد بن واصل السلمي .
انظر : الكتاب ١٠١/٢ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، وابن الشجرى ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ، والخزانة ٢٧٥/٢ ، وفرحة الأديب ٢١٢ ، وشرح أبيات الكتاب ٢٨٤/٢ .
والشاهد فيه أنه جمع الأب على « أبين » ، وهو جمع غريب كما يقول الأعلم في شرح أبيات الكتاب ١٠١/٢ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) البيت من الوافر وقائله كعب بن زهير ديوانه ٢١٢ .
وانظر : ابن يعيش ٣٦/٣ ، والمقرب ٢١١/١ ، والهمع ٥٠/٢ .
والشاهد فيه إضافة « ذو » إلى الضمير وهو شاذ .

فَشَاذٌّ كَقولِ الآخَـــرِ :

١٧٧ ــ إِنَّمَـا يَعْــرِفُ ذَا الفَضْـــ
ــلِ مِنَ النَّــــاسِ ذَوُوهُ[1]

القَولُ فِي الإِضَافةِ اللَّفْظِيَّة :

وَهِـيَ إِضَافَـةُ الاسْمِ المُشْتَقّ إِلى مَعمُولِه كَقولِهِمْ : زَيـدٌ ضَارِبُ عَمْـرٍو الآنَ أَوْ غَداً ، والدَّلِيـلُ عَلَى تَقديـرِ الانـفِصَالِ وَثَبَاتِ التَّنوِيـنِ وَصْفُ النّكِـرَاتِ/ بِهِ وَوُقوعُـهُ حَالاً مُضَافـاً ، وَإِنّمَا أُضِيـفَ لِحَـذفِ التّنوِيـنِ ، فَإِنَّهَـا لَا تُجَامِـعُ الإِضَافـةَ ؛ لأَنَّ الـمُضَافَ إِلَيـهِ كَالجُـزْءِ مِنَ الـمُضَافِ يَتِـمُّ بِهِ الـمُضَافُ ، وَالتَّنوِيـنُ يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ الكَلِمَةِ ، فَلَو أُثْبِتَ فِي الإِضَافَةِ لَاجْتَمَعَ دَلِيلُ التَّمَامِ وَغَيرِ التَّمَامِ هَذَا خُلـفٌ ، وَلمَّـا كَانَ فَائِـدَةُ هَذِهِ الإِضَافَـة التّخْفِيـفَ أُضِيـفَتِ الصّفَـةُ الْمُعَرَّفَةُ بِاللَّامِ مُثَنَّاةً وَمَجمُوعـةً كَقـولِكَ : الضَّارِبَـا زَيـدٍ ، وَالضَّارِبـو زَيـدٍ لِحذَفِ النُّونِ ؛ فإِنَّها عِوَضُ التّنوِيـنِ ، وَامْتَنَـع الضَّارِبُ زَيـدٍ ؛ لِفُقْدَانِ الخِفّـةِ عِنـدَ الإِضَافَـةِ ، وإِنَّمَـا جَازَ الضَّارِبُ الرّجُـلِ تَشْبِيهاً بِالْـحَسَنِ

٩٦/أ

---

(١) البيت من مجزوء الرمل ، وقائله مجهول ، وذكر السيوطي في المزهر ١٥٧/١ ، نقلاً عن الزجاجي في شرح أدب الكاتب أنَّ الأصمعي نسبه لأعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة وانظر ابن يعيش ٣٨/٣ ، والهمع ٥٠/٢ .
والشاهد فيه كسابقة .

الْوَجهِ ، والجَامِعُ كَونُ المُضَافِ وَالمُضَاف إِلَيهِ مُعَرّفَين بِاللام بِخِلَافِ الضَّارِبُ زيدٍ .

وَلِقائلٍ أن يَقُولَ : السُّؤَالُ عَلَى قَولِهِمْ : الْحَسَنُ الْوَجْهِ قَائِمٌ ؛ لِكَونِ إِضَافَتِهَا لَفْظِيَّةً وَفَاقِدَةً للتَّخْفِيف ، فَأُجِيبَ بأَنَّ « حَسَناً » أُضِيفَ أَوَّلاً إِلَى « الْوَجْهِ » فَحُذِفَ التَّنوِينُ ثُمَّ أُرِيدَتْ صِفَةُ المَعْرِفَةِ بِهَا فَعُرِّفَ بِاللّامِ ؛ لأَنَّهُ لايَكْتَسِي التَّعرِيفَ بِالإِضَافَةِ ، ثُمَّ قِيسَ عَلَيهِ « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » لِلْمُشَابَهَةِ .

قَالَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الحُكمَ ثَبتَ فِي « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » بِالقيَاسِ ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ ثَبَتَ بِالنَّقْلِ ، وَلأَنَّ هَذهِ الْعِلَّةَ قَائِمَةٌ فِي صُورَةِ/ ٩٦/ب النّزَاعِ ، وَلِقُوّةِ هَذَا السُّؤَالِ أَجَازَ الفَرَّاءُ « الضَّارِبُ زَيدٍ »(١) .

وَقَدْ تُحذَفُ النُّونُ مِنَ المُعَرّفِ بِاللامِ مِنَ غَيرِ الإِضَافَةِ كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ ﴾(٢) ، وَقَولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) انظر رأي الفراء في شرح شذور الذهب ١٥٥ .

(٢) سورة الحج آية ٣٥ .

و « الصلاة » في الآية تقرأ بالنصب وقد نسبت إلى ابن أبي إسحاق والحسن ورويت عن أبي عمرو ، وحذفت النون للتخفيف لا للإضافة ، وقرأها الجمهور بالجر على الإضافة وحذفت النون لأجلها .

ينظر المحتسب ٢/٨٠ ، والبحر المحيط ٦/٣٦٩ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٧٥ .

١٧٨ ـ الحَافِظُــو عَوْرَةَ العَشِيــرَةِ لَا
يَأْتِيهُــم من وَرَائِهــم نَطَــفُ[١]

لأَنَّ اللَّامَ بِمَعنَى « الَّذِي » فَتَخَيَّلَ طُولاً ، كَمَا حُذفَ النُّونُ فِي قَولِه :

١٧٩ ـ أَبنـي كُلَـيْبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذَا
قَتَـلَا المُلـوكَ وَفَكَّكَـا[٢] الأَغْلَالَا[٣]

وَالأَشْهَرُ بقاءُ النُّونِ ، وَلَمْ تُحذَفْ مِنَ المُعَرَّى عَنْهَا ؛ لِعَدَمِ الطُّولِ ، وَلِذَلِكَ خَطَّأَ المَازِنيُّ أَبَا السَّمَالِ فَي قِرَاءتِهِ : « إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ ﴾[٤] .

---

(١) البيت من المنسرح ، وينسب لقيس بن الخطيم كما نسب إلى عمرو بن امريء القيس .
انظر : ملحقات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢ ، والكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح العضدى ١٤٩ ، وشفاء العليل ١٤٣/١ .
والشاهد فيه حذف النون من « الحافظين » استخفافا لطول الاسم .

(٢) في النسخة « فكك » بالافراد خطأ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للأخطل كما في ديوانه ١٠٨/١ ، وانظر الكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والخزانة ٤٩٩/٢ ، والعيني ٣٢٤/١ .
والشاهد حذف النون من اللذان تخفيفا .

(٤) سورة الصافات آية ٣٨ ، وهي في النسخة « إنهم » خطأ ، وأبو السمال هو قعنب بن أبي قعنب العدوى البصرى ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ولهذا قال المازني : لحن أبو السمال بعد أن كان فصيحاً . ترجمته في طبقات القراء ٢٧/٢ ، وانظر البحر المحيط ٣٥٨/٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٤/٢ .

وأَمّا اسْمُ الفَاعِل المُتّصلِ بالضّميرِ كَقولِهم : الضَّارِبُكَ وَالضَّارِبَاتُكَ ، وَالضَّارِبِي وَالضَّارِبَاتِي ، فَمذهَبُ سيبوَيهِ وَالجُمهُورِ أنَّه مُضَافٌ إلَيهِ فَيكُونُ شَبيهاً بِقولِهم : الضَّارِبُ زَيدٍ ، وَفَرُق بَينَهُمَا بأنَّ اسْمَ الفَاعِلِ المُنَوَّنِ أَوْ مَعَ النُّونِ حَيثُ يُضَافُ إلَى هَذَا الضّميرِ لَمْ يُحذَف التَّنوينُ أَو النُّونُ لِلْأَضَافَةِ بَلْ لأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يُشْبِهُ التَّنْوِينَ مِنْ حَيثُ إنَّهُما زَائِدتَانِ في آخرِ الكَلِمَةِ ، وَعَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ وَدَالَّانِ عَلَى تَمامِ الكَلِمَة وَشَبِيهَانِ بِالحرفِ الأَخِيرِ مِنَ الكَلِمَةِ مِنْ حَيثُ الإفْتِقَارُ إلى الاتصَالِ/ ، فلو أَبْقينَا التَّنوِينَ أَوْ النُّونَ مَعَهُ لاجْتَمعَ مِثْلَانِ وَلَزِمَ التّنَاقُضُ أَيضاً ، إمَّا مِنْ حَيثُ إنَّهُمَا دَالَّانِ عَلَى تَمَامِ الكَلِمَة فَيَصِيرُ المُتّصِلُ مُنفَصِلًا ، أَوْ لِأَنَّ الكَلِمَةَ تَمَّتْ بِالنُّونِ أَوْ التّنْوِينِ وَلَمْ تَتمّ بِالمُتَصِلِ ، فَلَّما لَمْ تَكُن فَائِدَةُ الإِضَافةِ إلى هَذَا الضّميرِ التّخفِيفَ بَلْ التّخصيصَ فَحَسبُ أُضِيفَ مَالَا تَنوِينَ وَلَا نُونَ فِيهِ أَيضاً إِلَيهِ لِحُصُولِ التّخْصِيصِ ، وَهُوَ مُشْكِلٌ ؛ فَإِنَّ التّخصِيصَ حَاصِلٌ بِدُونِ اعْتِقَادِ الإِضَافَةِ ، فَلَو اعْتَقدنَاهَا كَانَ اعْتِقَادُ شَيءٍ مُعَطَّلٍ عَنِ الفَائِدَةِ وَمِنْ غَيرِ دَلِيلٍ بَلْ مَعَ مَانِعٍ ؛ لأَنَّ الإِضَافةَ مُستَقِلَّةٌ بِالحَذفِ ، وَمَا ذُكِرَ أيضاً مُستَقِلٌّ فَتَجتَمِعُ عِلّتَانِ عَلَى مَعلُولٍ وَاحِدٍ وَإِنْ جَازَ فِيهَا التّرجِيحُ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُم إلَى أَنَّ الضّمِيرَ بَعْدَهُ مَنصُوبٌ ، وعَلَّلَ حَذفَ التّنوِينِ والنُّونِ بِمَا ذُكِرَ ، وَهُوَ أَسلَمُ مِنَ الْمُطَاعِنِ[1] ، وَقَولُهُم :

١/٩٧أ

---

(١) نسب هذا للأخفش الأوسط ، وانظر ابن يعيش ٢/١٢٣ ، ١٢٤ .

١٨٠ — هُم الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ[١]

شَـــاذٌّ .

[إضافة الصفة المشبهَة إلى فاعلها]

وَإِضَافةُ الصّفةِ المُشَبهّة إِلَى فَاعِلِهَا كقَـولِكَ : حَسَنُ الْوَجْـهِ ، وتَسَمِيَةُ المُضَافِ إِلَيه الصّفَةُ بِفَاعِلِهَا[٢] مَجَازٌ عِندَ البَصْرِيّيـنَ ، فإِنَّهُـم يُقَدّرُونَ فَاعِلَهَا مُضْمَراً ، وَيَقُولُونَ : إِضَافَتُهَا إِلَـى « الْوَجْـهِ » لِبَيَـانِ أَنَّ/ ٩٧/ب الْحُسْنَ ثَبَتَ لِشَخصٍ مِنْ هَذَا الوَجْهِ ، وَإِنَّمَا سُمّي « الْوَجْـهُ » فَاعِلَهَـا باعْتِبَـارِ مَا كَانَ كَالقَـاضِي المَعْزُولِ يُدعَـى قَاضِيـاً ، فَإِنَّ الـــحُسْنَ بِالّذاتِ لِلْوَجْهِ ، وَبِالعَرَضِ لِصَاحِبِهِ ، وَمَا بِالّذاتِ أَقْدَمُ مِمَّـا بِالعَـرَضِ ، أَو لِكَونـِهِ فَاعِلَهَـا بِالْقُـوّةِ القُرِيبَـةِ كَمَـا في قَولِهِـمْ : حَسَنٌ وَجْهُـــهُ ، كَالْخَمْرِ فِي الّدنّ تُسَمَّى مُسْكِـرَةً ، وَإِضَافـةُ اسْمِ الفَاعِـلِ الّـلازِمِ إِلَـى فَاعِلِهِ كَقَولِهِم : « جَائِلَةُ الوِشَاحِ » لِلْهَيْفَـاءِ ، وَ« سَاكِتَـةُ الْخَلْخَـالِ »

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل عجزه :

إذا ما خشوا من محدث الأمـــــــــــــــر معظمـــــــــــــــا

وهو من شواهد سيبويـة ٩٦/١ ، بروايـة « هم القائلـون الخير والآمرونـه » ولم ينسبـه ، وإنما قال « وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع » .

وانظر ابن يعيش ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٨٧/٢ .

والشاهـد فيـــه الجمـــع بين النـــون والضمير في « الفاعلونـــه » شذوذا ، وذهب المبرد إلى أن الهاء هنا للسكت .

(٢) هكذا ، ويقصد أن تسمية المضاف إليه الصفة فاعلاً مجاز .. ، وانظر ابن يعيش ١٢٠/٢ .

لِلْخَزْلَةِ[1] من قَبِيلِ إضَافَةِ هَذهِ الصّفةِ مِن حَيثُ إنَّ فَاعِلَهَا فِي الأَصْلِ هُوَ المُضَافُ إِلَيهِ ، ثُمَّ أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ ، ثُمَّ أُضِيفَ للتّخصيصِ ، وَلَكن بَينَهُما فَرقٌ مِنْ حَيثُ إنَّ إسْنَادَ الصّفَةِ إِلَى الضَّمِيرِ حَقِيقَةٌ ، فَإِنَّ صَاحِبَ الوَجْهِ يَصِحُّ عَليهِ أَنَّه حَسَنٌ ؛ لِحُسْنِ وَجْهِهِ ، وَالهَيْفَاءُ لَا يَصِحُّ عَلَيهَا أَنَّهَا جَائِلَةٌ لِجَولَانِ وِشَاحِهَا إلاَّ بِالمَجَازِ ، وَهُوَ مِنْ إطْلَاقِ وَصْفِ الحَالِ عَلَى الْمَحَلّ كَقَولِهم : سَالَ الْوَادِي .

وَإِضَافةُ اسْمِ المفعُولِ إِلَى فَاعِله كَقولِهم : فُلَانٌ مُؤَدّبُ الخُدّامِ مِن جُمْلَةِ إضَافَةِ هَذه الصّفةِ أَيضاً ، وَحُكمُهُ حُكْمُ اسْمِ الفَاعِلِ الَّلازِمِ ، وَدَلِيلُ انْفِصَالِ هَذهِ الثَّلاثِ مَا مَرَّ فِي إضَافَةِ الفَاعِلِ إِلَى مَفعُولِهِ ، وَإضَافَةُ « أَفْعَل » التَّفضِيلِ عِندَ الفَارِسيّ[2] وَتَابِعِيهِ ، فإِنَّ الأَصلَ أَنْ يُذكَرَ مَعَ « مِنْ » ثُمَّ حُذِفَتْ وَأَضِيفَتْ/ لِلاِخْتِصَارِ كَمَا مَرّ فِي أَصَالَة ثَبَاتِ التَّنوِينِ أَو النُّونِ وَحَذفهما ، وَقَد عَدَّ الفَارِسيُّ[3] إِضَافَة الاسْمِ إِلَى الصّفَةِ نَحو « صَلَاةُ الأُولَى » مِن الإِضَافَةِ اللّفْظِيّةِ مِنْ حَيثُ إِنَّهَا فِي الظّاهِرِ مُضَافٌ إِلَيهَا وَفِي الحَقِيقَةِ لَيْسَتْ ؛ فَإِنَّهَا صِفَةٌ لِلمُضَافِ إِليهِ ، وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُهُم : « وَاحِدُ أُمّهِ ، وَعَبْدُ بَطْنِهِ ، وَنَسِيجُ وَحدِهِ » إِضَافَتَهَا لَفْظِيَّةً ، وَالأَكْثَرُونَ عَلَى مَعْنَوِيّتِهَا ،

98/أ

(1) الانخزال : مشية فيها تثاقل وتفكك .
(2) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨٤/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٦٩ .
(3) انظر المقتصد ٨٩٣ ، والإيضاح العضدي ٢٧١ .

قَالَ الإمَـامُ الجُرجَانِـيّ[1] : « ظاهـر أَنَّ الهاءَ لاَ تعـوُدُ إِلَـى مُضافِهَـا ؛ لِاسْتِلزَامـهِ إِضَافَـةَ الشَّيءِ إِلَى نَفْسِهِ ، فَالعَائِـدُ إِلَيـهِ إِنْ كَانَ مَعرفـةً فالمُضَافُ إِلَى ضَميرِهِ مَعرِفَةٌ ، وَإِن كَانَ نَكِرةً فَنكِـرَةٌ » وَهُـوَ غَرِيبٌ ؛ فَإِنَّه جُعِلَ ضَميرُ النّكِرَةِ نكِرَةً .

وَلَا يجُوزُ أَن يكُونَ المُضَافُ إِلَيهِ لأَفْعَلِ التَّفضِيـلِ مُضَافاً إِلَـى ضَمير « أَفْعَـلَ » مِثـلُ قَولِكَ : يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوتـهِ ؛ لأَنَّ الأخـوةُ لَا تَشملُ يُوسُفَ ، وَإِلاَّ ما أُضِيفَتْ إِلَى ضَميـرِهِ ، لِئَلاَّ يَلزَمَ إِضَافَةُ الشّيءِ إِلَى نَفسهِ ضِمْناً ، وَإِذَا لَم تَشْمَلَهُ لَا يُضَافُ « أَفْعَـلُ » الَّـذِي هُوَ يُوسُفُ إِلَيهَا ؛ لِأَنَّـهُ يَجِبُ، أَن يكُـونَ بَعضَ الـمُضَافِ إِليـهِ كَذَا فِي « المُفَصّلِ »[2] ، فَيُقَالُ لَهُ : مَا تَحَـرَّرَ مِن كَلامِكَ فِي امْتِنَـاعِ إِضَافَةِ الشّيءِ إِلَى نَفْسه هُوَ امْتِنَاعُ/ إِضَافة أَحَد الْمُتَرَادِفَين إِلَى الآخر ، وهَـي هَهُنَا مَفقُودَةٌ ، سُلَّمْنَا امْتِنَـاعَ إِضَافَةِ الشَّيءِ إِلَىَ نَفْسِهِ ضِمْنـاً ، لكِنْ قَولُكَ : لَمَّا خَرَجَ يُوسُفُ مِنْ إِخْوتِهِ لَا يُضَافُ « أَفْعَلُ » الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهَـا لأَنَّـهُ يَجِبُ أَن يكُـونَ بَعضَ الـمُضَافِ إِلَيـهِ ، يُنَـاقِضُ الكَـلامَ السّابِقَ ؛ لأَنَّ « أَفْعَلَ » تَجِبُ إِضَافَتُـهُ حِينَئِذٍ إِلَى نَفْسهِ ضِمْنـاً ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيـنَ أَن يَتَضَمَّـنَ الـمُضَافُ إِلَيـهِ الـمُضَافَ ، وَبَيـنَ تَضَمّـنِ المُضَافِ المُضَافَ إِلَيهِ ؟

٩٨/ب

(١) انظر المقتصد ٨٧٧ــ٨٧٩ .

(٢) انظر المفصل ٩٠ ، وابن يعيش ٨/٣ .

فَإِنْ أَجَابَ بِأَنَّ إِضَافَة « أَفْعَل » لَفظِيّةٌ فِي تقدِيرِ الانْفِصَالِ فَكأَنَّهُ لَا إِضَافَةَ ، وأَضَافَةُ الإِخْوَةِ إِلَى الضَّمِيرِ حَقيقيّةٌ فَحَصَل الفَرقُ .

قِيلَ لَهُ : نَصَصْتَ فِي « المُفَصّلِ » أَنَّ « أَفْعَلَ » يَلزَمُهُ التَّعرِيفُ مُضَافاً ، فَأَنَّى يكُونُ فِي تقدِيرِ الانْفِصَالِ عِندَكَ ؟ ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : إِذَا قِيلَ : هَؤُلاءِ إِخْوَةُ يُوسُفَ ، لاَ يَدخُلُ يُوسُفُ فِي إِخْوَتِهِ ؛ لأَنَّ الأَخَ مِنَ الأسماءِ الإِضَافِيّةِ ، والإِضَافةُ تَتَحَقَّقُ بينَ شَيْئَيْنِ فَلَا تَثبُتُ أُخْوةُ يُوسُفَ بِالنّسبَةِ إِلى نَفْسِهِ ، وَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُم امْتَنَعَ إِضَافَةُ « أَفْعَلَ » إِلَى مَا لَمْ يَشْمَلْهُ هَذَا ، وَأَمَّا الَّذي بِمَعْنَى الفَاعِل فَلَا تَمتنِعُ مَعَهُ المَسْأَلَةُ(١) .

(١) انظر ابن يعيش ٣/٨ ، والمقتصد ٨٩٢ فما بعدها .

« بَابُ التَّوابِعِ »

تَرجَمُ الفَارِسيُّ هَذَا البَابَ بِتَوابعِ الأَسَماءِ[1] ، وَجَارُ اللَّـهِ بِتَوابـعِ/ ٩٩/أ المُعْـرَبِ وَخَصَّهَـا بالأسماءِ بِقَولِـهِ : هِيَ أَسماءٌ وَلَا يَمَسُّهَـا الإِعْـــرَابُ إلاَّ عَلَى سَبيلِ التّبعَ لِغَيرِهَا[2] ، وَالأَوْلَى تَرْكُ إِضَافَتِهَا إِلَيهِمَا وَإِطْلَاقُهَا ؛ فَإِنَّ مِنَ التَّوابـعِ التأكيدَ ، وَهُـوَ قَد يكُـونُ لِغَيـرِ الاسْمِ وَالمُعْـربِ وَغَيـرِ الاسْمِ ، وَمِنهَا عَطْفُ النَّسَقِ وَقَدْ يكُـونُ فِعْـلاً وَجُمْلـةً ، فَيكُـونُ تَابِعـاً لِفعْلٍ وَجُمْلةٍ ، وَالْأَشْبَـهُ أن يُقَـالَ : التَّابِـعُ : لَفْـظٌ يَسْتَحِـقُّ إِعْـرَابَ مَا قَبْلَهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَونِهِ مُعْرَباً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ثَانٍ لَهُ .

وَفِي عَامِل التَّابعِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ :

عَامِـلُ المتبُـوعِ ، وَهُـوَ الصَّحِيـحُ ؛ لأَنَّـهُ لَوْلَاهُ استَقَـلَّ الثَّانِـي بِالعَامِلِ فَلَمْ تُتصَوّر التَّبعيْةُ ، وَمِثل عَامِلِ الْمَتْبُوعِ مُقَـدَّراً ؛ لأَنَّ الصِّفَـةَ المنسُوبَةَ إِلَى ذَاتٍ لَا تُنْسَبُ بِعَينِهَـا إِلَـى أُخْـرَى ؛ لامْتِنَـاعِ قِيَـامِ غَرَضٍ بِمَحَلّينَ ، فَقَولُكَ : قَامَ زَيدٌ وَعَمـرٌو أَيْ وَقَـامَ عَمْـرٌو ، وَالشُّبهَـةُ قَائِمَةٌ فِي قَامَ الّزيدَانِ وَالزّيدُونَ مَعَ الاتِفَـاقِ عَلَـى الجَـوَازِ ، وَحَلُّهَـا أَنَّ المُـرَادَ

---

(١) الإيضاح العضدي ٢٧٣ ، والمقتصد ٨٩٦ .

(٢) المفصل ١١٠ ، ونصه « هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها » .

مِنْ الصِّفَةِ المنسُوبَةِ جِنْسُهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَن التَّعَدُّدِ والتَّقْدِيرُ في عَطْفِ النَّسَقِ ، لِمَا مَرَّ ، وفَي البَدَلِ لِمَا سَيَأتِي ، وَالانْسِحَابُ فِي غَيرِها[1] ، وَامْتِنَاعُ الْوَقْفِ عَلَى المتبوُعِ فَرعُ عَدَمِ اسْتِقلَالِ التَّابِعِ فَهُوَ الْأَصَحُّ/ وَهِيَ : تَأْكِيدٌ ، وَصِفَةٌ ، وَبَدَلٌ ، وَعَطْفُ بَيَانٍ ، وَعَطْفُ نَسَقٍ . ٩٩/ب

(١) أي أن عامل التابع هو عامل المتبوع في التوكيد ، والصفة ، وعطف البيان .

« التَّأْكِيـــدُ »[1]

هُوَ تَابِعٌ يُقَرِّرُ بِمَعْنَاهُ مَعْنَى لَفْظٍ مُتَقَدِّمٍ لإِزَاحَةِ غَفْلَةٍ مَوْهُومَةٍ ، أَوْ تَجَوُّزٍ مَحسُوبٍ ، أَوْ سَهْوٍ مَظْنُونٍ ، وَذَلِكَ إِمَّا بِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ الأَوَّلِ ، وَيُقَالُ لَهُ : التَّكْرِيرُ الصَّرِيحُ ؛ لأَنَّ التَّأْكِيدَ لَابُدّ أَنْ يكُونَ بِتَكْرِيرِ المَعنَى وَلكِنْ إِذَا كُرِّرَ بِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ صَارَ التَّكْرِيرُ صَرِيحاً ؛ لأَنَّهُ لَفْظِيٌّ ، وَإِمَّا بِلَفْظٍ غَيرِ الأَوَّلِ ، وَيُقَالُ لَهُ : غَيرُ الصَّرِيحِ ، لأَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ .

وَالأَوَّلُ يكُونُ اسْماً ، وفِعْلاً وحَرْفاً ، ومُفْرداً وجُمْلَةً ، كَقَولِكَ : رَأَيتُ زَيداً زَيداً ، وَضَرَبَ ضَرَبَ زَيدٌ ، وَإِنَّ إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَجاءَ زَيدٌ جاءَ زَيدٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا يَكُونُ إِلاَّ اسْماً وَلَا يُؤَكَّدُ المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ بَلْ بِمِثْلِه ؛ لأَنَّ المُضْمَرَ أَعْرفُ فَلَا يَستَقِيمُ جَعْلُهُ فَضْلَةً مُتَمِّمَةً لِغَيرِ الأَعْرَفِ ؛ وَلأَنَّ ضَمِيرَ المُتكلِّمِ وَالحَاضِرِ غَير صَالِحٍ لِذَلِكَ ، وَهُوَ أَكْثَرَ مِنَ الغَائِبِ فَلَمَّا امْتَنَع فِي الاكْثَرِ امْتَنَعَ فِي الكُلِّ سَحْباً لِحُكْمِ الأَغْلَبِ عَلَى الأَقَلّ .

وَيُؤَكَّدُ المُضْمَرُ بِمِثْلِهِ كَقولِكَ : مَا ضَرَبَنِي إِلَّا هُوَ هُوَ ،

---

(١) انظر لهذا ابن يعيش ٤١/٣ ، والمقتصد ٨٩٧ .

وَرَأَيْتَنَا نَحْنُ ، ومَرَرتُ بِهِ هُوَ ، وَالمُؤَكّدُ بِهِ مُنفَصِلٌ الْبَتَّةَ وَإِلاَّ لَمْ يَصْلُحْ لِلتَّأْكِيدِ ، وَالمُؤَكَّدُ يَتّصِلُ وَيَنفَصِلُ كَمَا مَرَّ ، وَبِالمُظْهَرِ[1]
ثُمَّ/ الضّمِيرُ المُؤَكَّدُ إن اتَّصَلَ وَارْتَفَعَ وَأُكّدَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ١٠٠/أ
فَلا يُؤَكّدُ بِالْمُظْهَرِ إلاَّ بَعدَ تَأْكِيدِه بِالْمُضْمَرَ كَقولِكَ : زَيدٌ جاءَنِي هُوَ نَفْسُهُ[2] أَوْ عَيْنُهُ ؛ لأنَّهُمَا يَلِيَانِ العَامِلَ فَيَشْتَبِهُ التَّأْكِيدَ بِالفَاعِلَ ، فَإِذَا أُكَّدَ بِالْمُنْفَصلِ زَالَ الاشْتِبَاهُ وَاطَّرَدَ البَابُ فِي كُلّ ضَمِيرٍ مَرفُوعٌ ، وإنْ لَمْ يَشْتَبِهْ كَقولِكَ : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ . وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الظَّاهِرَ تَأْكِيدٌ لِلْمُنْفَصِلِ أَو الْمُتْصِلِ ، فَإِنْ أُكّدَ بِكُلّ وأجْمَعِينَ فَلا يُشْتَرطُ ذَاكَ ؛ أَمّا فِي « أَجْمَعِينَ » فَلأَنَّهَا لَا تَلِي العَامِلَ فَتَتَعَيّنُ لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَمَّا فِي « الكُلّ » وَإِنْ وَلِيَهُ فَتَشْبِيهاً بِأَجْمَعِينِ ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا معَنَى الإِحاطَةِ .

وَان انْتَصبَ الضّمِيرُ أَو انْجَرَّ أُكّدَ بِالمُظْهَرِ مِن غَيرِ الشَّرطِ لِانْتِفَاءِ الالتِبَاسِ .

وَلِقَائِلٍ أَن يَقُولَ : التَّأْكِيدُ يَجبُ أَن يُفِيدَ مَعنَى الأوّلِ ؛ لِيُحَقِّقَهُ ، وَالمُظهَرَ لَا يُفِيدُ المَعْنَى المُحقّقَ غَايَةَ التَّحْقِيقِ الْمُسْتَفَادَ مِنَ الْمضْمَرِ بَلْ يُفِيدُهُ نَاقِصَ التّحْقِيقِ ، فَلَا جَوَازَ لِتأْكيدِهِ بِهِ ، وَإِذَا

---

(١) أي ويؤكد المضمر بالمظهر ، وذلك يكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما ، انظر المصدرين السابقين .

(٢) وذلك نحو « رأيته نفسه ، ومررت به نفسه » .

أُكِّدَ بِكُلٍّ وَأَجْمَعَ غَيرُ جَمْعٍ فَظَاهِرٌ بُطَلانُهُ إلاَّ أن يُقْصدَ أَجْزاءُ المُؤَكّدِ كقَولِكَ : سِرْتُ النَّهَارَ كُلَّهُ ، وَإنَّمَا يحْسنُ إذَا احْتَمَلَ انْفِصَالَ الأَجْزاءِ فِي الحُكْمِ كَأَجْزاءِ النَّهَارِ فِي السَّيرِ لَا كَأَجْزَاءِ زَيْدٍ فِي الْمَجِيءِ .

/ وَلَا[1] تُؤَكّدُ النّكِرَاتُ عِندَ البَصْرِيِّينَ[2] ؛ لأَنَّ حَاجَةَ النّكِرَةِ ١٠٠/ب إلَى التّعرِيفِ أَمَسُّ مِنْ حَاجتِهَا إلَى التَّأكِيد ؛ لأَنَّ الشَّيءَ مَا لَمْ يَتَعَيّنْ فَتَقَدِيرُهُ لَغْوٌ ، وَلأَنَّ مدلُولَ النّكِرَةِ الشّيُوعُ ، وَمدْلُولُ التَّأكِيدِ التّخْصِيصُ فَيَتنَاقضَانِ ، فَإنَّ أَلفَاظَ التَّأكِيدِ مَعَارِفُ ؛ لإِضَافَتِهَا إلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ ، وَأَجْمَعُ لَوّلَا تَعَرَّفُهُ لَمَا أُكّدَ بِهِ المَعْرِفَةُ لِعَدَمِ فَائِدَةِ التَّأكِيدِ إذْنْ ، وَجَوَّزَهُ الكُوفِيُّونَ فِي النّكِرَةِ المَحدُودَةِ لِقُربِهَا مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَأَنْشَدُوا :

١٨١ ــ قَدْ صَرّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا[1]

---

(١) قوله « ولا » مكررة في النسخة .

(٢) توكيد النكرة توكيدًا معنويًا فيه خلاف بين النحويين ، فالكوفيون يجيزون توكيد النكرة المحدودة ، والبصريون لا يجيزونه ، ولكل منهما حججه وأدلته .
انظر الإنصاف ٤٥١/١ المسألة (٦٣) . .

(١) البيت من الرجز ، وقائله غير معروف :
انظر الإنصاف ٤٥٤/٢ المسألة (٦٣) ، وابن يعيش ٤٥/٣ ، والخزانة ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ ، والعيني ٩٥/٤ ، والصفوة الصفية ٧٤٩ .
والشاهد فيه توكيد النكرة المحدودة كما ذهب إليه الكوفيون ،وخرجه البصريون على أنه شاذ لا =

وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بَيْنَ « كُلّ » و « أَجْمَعِينَ » فِي قَوْلِهِم : جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ ؛ لِبَيَانِ مَجِيءِ الكُلّ حَالَةً وَاحِدَةً .

= يعول علية مع أن قائله مجهول ، وهي حجة وأهية لا تنهض دليلا يدحض ما احتج به الكوفيون وهم ثقات .

« فَصْـــلٌ »

أَكْتَعُـوَن ، وَأَبْتَعَـوُنَ ، وَأَبْصَعُـونَ ، أَتْبَـاعٌ لِـ « أَجْمِعُـــونَ » لاَ يَجِئنَ إلاَّ عَلَى إِثْـرِهِ عِنـدَ الأَكْثَرِيـنَ ، وَجَـوَّزَ شِرْذِمَـةٌ : جَاءنِـي الْقَـوْمُ أَكْتَعُونَ[1] .

وَعَلَـى القَوْلَيْـنِ ، هَلْ يُشْتَـرطُ تَرْتِـيبُ هَذِه التَّوابِــعِ عَلَـــى مَا سَرَدْنَا ؟ فِيهِ قَوْلَانِ .

[الصِّفَـــةُ] :

الصِّفَةُ : تَابِعةٌ تَدلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتبُوعِهَا أَوْ فِي مُنْتَسِبٍ إِلَـى متبوُعِهَـا ، وَخصَّهَـا العَلَّامَـةُ[2] بِالاسْمِ ، وَيَخْـدِشُهُ كَونُهَـا جمْلَـــةً ، وسَوْقُهَـا للتّفرقَـةِ بَيـنْ المُشْترِكِيـنَ في الاسْمِ . قيــلَ أَكْثَـــرُ مَجيئهَـــا لِتَخْصِيصِ النّكِـرَاتِ وتَوْضيـحِ المَعَـارِفِ ، وَقَـدْ تَجِـيءُ لِمُجَـرّدِ الثَّنَـاءِ كَالأَوْصَافِ الجَارِيَة عَلَى الْحَـقِّ عَزَّ شَأْنُـهُ ، وَعَلى المُلُـوكِ ،/ وَلِبَـحْـتِ الذَّمْ كَقولِهِم : فَعَلَ فُلَانٌ الفَـاسِقُ الْخَبِيثُ ، لِمَـنْ تَخَصّصَ بِهِمَـا ، ١٠١/أ

(١) هذا هو مذهب الكوفيين وابن كيسان ، الهمع ١٢٣/٢ .
والشرذمة : القليل من الناس . اللسان ٣٢٢/٢ (شردم ، شرذم) .

(٢) يقصد الزمخشرى حيث قال في المفصل ١١٤ : « الصفة هي الاسم الدال على بعض أحـوال الذات » وانظر ابن يعيش ٤٧/٣ .

وَلِمَحْضِ التَّأكيدِ كَقولِه تَعَالَى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] ، وَعَنْ صَدْرِ الأَفَاضِلِ[2] : أَنَّهَا فِي الأَوْجُهِ الثَّلاثِ لَا تَخْلُو مِن مِلاَحظَةِ التَّفرِقَةِ بَيْنَ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الاسْمِ تَوَهماً ، أَمَّا فِي الأَوَّلِينَ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا في التَّأكيدِ فَلِتُؤْذِنَ أَنَّ المُرَادَ تَعريفُ الوَاحِدَةِ مِن النَّفْخَةِ لَا أَصْلُ النَّفْخَةِ .

تَقْسِيمٌ آخَرُ : هِيَ إِمَّا لَازِمٌ أَوْ غَيْرُهُ . وَاللَّازِمُ إِمَّا مَحْسُوسٌ كَالطَّوِيلِ ، وَإِمَّا غَيرُ مَحسُوسٍ ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ نَفْسِهِ كَالعَاقِلِ ، أَوْ مِنْ أَصْلِهِ كَالشَّرِيفِ ، وَغَيرُ الَّلازِمِ إِمَّا مَحسُوسٌ كَالقَائِمِ أَوْ غَيْرُهُ ، وَهُوَ إِمَّا مِنْ أَمْثَالِهِ كَالْمُكْرَمِ ، أَوْلاَ ، وَهُوْ إِمَّا كَسْبِيٌّ كَالْغَنِيّ ، أَوْ غَيْرُ كَسْبِيٍّ كالصّحِيحِ .

آخَرُ اسْتِقْرَائِيٌّ : وَهِيَ إِمَّا اسْمُ فَاعِلٍ ، أَوْ اسْمُ مَفعُولٍ ، أَوْ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَوْ « ذو » أَو اسْمُ المُبَالَغةِ كـ « رَجُلٌ » أَيّ رَجلٍ ، وأَيَّمَا رَجُلٍ بِمَعْنَى كَاملٍ فِي الرّجُولِيّةِ ، وَأَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَهَذَا العَالِمُ جُدُّ العَالِمِ ، وحَقُّ العَالِمِ أَي البَلِيغُ في شَأنهِ ، وَمَررتُ بِرَجُلِ رَجُلِ صِدْقٍ ، وَرَجُلِ سَوْءٍ ، أَيْ صَالِحٍ وفَاسِدٍ .

آخَرُ لِلفَارِسِيّ[3] : هِيَ إِمَّا حِلْيَةٌ كَأَسْوَدَ ، أَوْ فِعْلُ عِلَاجٍ كَذَاهِبٍ ، أَوْ غَيْرِ عِلَاجٍ كَعَالِمٍ ، أَوْ نَسَبٌ ، أَوْ ذُو .

---

(١) سورة الحاقة آية ١٣ .

(٢) انظر التخمير لوحة ١٣٣ من الجزء الأول .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٥ـــ٢٧٦ ، والمقتصد ٩٠١ـــ٩٠٤ .

تحقيــــق : إذَا قُلتَ مَثَلاً : رَأَيتُ الرَّجُلَ ، احتَملَ أَنْ يَكُونَ/ ١٠١/ب كَاتِباً وَأَن لَا يكُونَ ، وَالكَاتِبُ يَدلُّ عَلَى ذَاتٍ غَير مُعَيّنَةٍ ثَبَتَتِ الكِتَابَةُ لَهَا ، وَيحتَمِلُ أَنْ يكُونَ الرّجُلَ ، وَأَن لَا يَكُونَ ، وَكَذَا كُلُّ مُشْتَقٍ فَإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعنًى مُعَيّنٍ موجُودٍ لِشَيءٍ غَيرِ مُعَيّن ، فَإذَا أَجْرَيتَ الكَاتِبَ عَلَى الرّجُلِ زَالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ بِثُبُوتِ الكِتَابَةِ لَهُ ، وَتَعيَّنَ الذَّاتُ الْغَيرُ المُتَعَيَّنَةِ فِي الكَاتِب بِكَونِهَا الرّجلَ فَصَارَ الكَاتِبُ هُوَ الرَّجُل ، فَكَأَنَّ الموصُوفَ هُوَ الصّفةُ بِالإمْكَانِ ، وَالصّفَةَ هِيَ الموصُوفُ بِالإمْكَانِ ، فَإذَا قَيّدْتَ أَحدَهُمَا بِالآخرِ خَرجَ الإمْكَانَانِ إِلَى الفِعْلِ فَصَارَا شَيئاً وَاحِداً ، وَبِهِ انْدَفَعَ سُؤَالُ المُشَكّلِ إِنَّهُمَا إِمَّا مُتّحِدَا المفهُومِ فَلَا فَائِدَةَ ، أَوْ مُختلِفَاهُ فَلَا إِجْرَاءَ .

وظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الاسْمَ الْغَيْرَ المُشْتَقِّ مَوصُوفٌ بِالطَّبْعِ ، وَالْمُشْتَقُّ صِفَةٌ بِالطَّبعِ ، وَلِهَذَا إِذَا وُصِفَ بِغَيْرِ المُشْتَقّ جَعَلُوهُ فِي تَقْدِيرِ الْمُشْتَقّ ، وَاسْتَضْعَفَ سِيبَويهِ[1] : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ ، فَقِيلَ : لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ عَيْنِيّ بَعِيدٍ عَنْ تَأوِيلِ الاشْتِقَاقِ .

وَالإِشْكَالُ عَلَيهِ أَنَّهُ اسْتَحَقّ وُقُوعَهُ حَالاً مَعَ احْتِيَاجِ تَقْدِيرِ اشْتِقَاقِهِ . وَلِنَاصِرِهِ أَنْ يَفْرُقَ بَينَهُمَا بِأَنَّ اسْتِيجَابَ/ الْوَصْفِ الاشْتِقَاقَ ١٠٢/أ

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/١ (هارون) وانظر ابن يعيش ٤٨/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٤٣/١ .

أَشَدُّ مِنْ اسْتِيجَابِ الحَالِ إِيَّاهُ ، فَإِنَّ الوَصْفَ وَاجِبُ الدّلَالَةِ عَلَى معنىً فِي الذَّاتِ فَيَتَعيّنُ المُشْتَقُّ ، وَالحَالُ تَدُلُّ عَلَى هَيْئَةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُشتَقَّةً : كقَولِهِم : هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً .

فَصْـــلٌ

الجُملَةُ تَقَعُ صِفةٌ لِلنّكِرَاتِ دُونَ المَعَارِفِ ؛ لأَنّ مَفهُومَهَا شَائِعٌ مُطَابِقٌ مَفْهُومَ النّكِرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَة ، وَيُشْتَرطُ لِوَصْفِيّتهَا احْتِمَالُهَا الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ؛ لأَنَّ مِنْ لَوَازِمِ الصِّفَةِ صَلَاحِيَّتَهَا لِلْخَبَرِيّةِ ، وَيَنْتَفِي صلُوحُ الخَبَرِيّةِ لِعَدمِ احْتِمَالِهِمَا فَتَنْتَفِي الْوَصْفِيّةُ ، وقَوْلُهُ :

١٨٢ ــ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[1]

وَقَولُ أَبِي الدَّرْداءِ : « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلِهْ »[2] ، فَعَلَى تَقْدِيرِ مَقُولٍ فِيهِ ذَلِكَ ، فَالنَّعْتُ مُفردٌ مُضْمَرٌ وَالجُملَةُ الظَّاهِرَةُ مُتَعَلّقَتُهُ ، وَقَدْ يُوصَفُ بِالْمَصْدَرِ إِمَّا عَلَى تَأْوِيلِ الاشْتِقَاقِ ، أَوْ عَلَى

(١) هما من الرجز ، وينسبان للعجاج ، وليسا في ديوانه (تحقيق د . عزة حسن) وهما في ابن يعيش ٥٣/٣ ، والمقتصد ٩١٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، والعيني ٦١/٤ ، والخزانة ٢٧٥/١ . المذق : اللبن الممزوج بالماء .
والشاهد في قوله « هل رأيت .. » ظاهرها يشبه أن يكون صفة لمذق وليس كذلك ، لأنها جملة انشائية وهي لا تقع وصفًا بل الجمل الخبرية ، والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٥/٤ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٥٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٧/٢ ، واللسان (قلا) حيث قال : « القلا : البُغْضُ ، يقول : جرب الناس ، فانك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر ، أي من جربهم وخبرهم أبغض وتركهم ، الهاء في تقله للسكت » .

تَقْديرِ جَعْلِ المَوصُوفِ عَيْنَ تِلْكَ الصّفَةِ لِكَثْرةِ مُلَابَسَتِهِ لَهَا كَقَولِهم : رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَرِضاً ، وَيَقعُ أَذَ ذَاكَ عَلَى الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ وَالمُذَكّرِ وَالمُؤَنَّثِ بِلَفظِ الْواحدِ المُذَكّرِ؛ لكونِهِ جِنْساً شَامِلاً .

/ فَصْــــلٌ

١٠٢/ب

وَقَدْ يُوصفُ الشَّيْءُ بِنَعْتِ مَا هُوَ بِسَبَبِهِ ، أَيّ مَا لَهُ تَعَلّقٌ بِهِ ، وَذَلِكَ إمَّا بِإسْنَادِ الصِّفَةِ إلَى المُضَافِ إلَى ضَمِيرِ المَوْصُوفِ ، أَوْ بِإسْنَادِهَا إلَى مَوصُولٍ يَشْملُ صِلتُهَا ضَمِيرَ الموصُوفِ كقَولِهِمْ : هَذَا رَجُلٌ كَثِيرٌ مُحِبُّهُ ، أَوْ مَنْ لاَ مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

وَالصِّفَةُ الحَاصِلَةُ فِي المَوْصُوفِ تَتْبَعُهُ فِي ثَمانِيةِ أُمُورٍ : الإعْرَابُ وَالإفْرَادُ وَالتّثنِيةُ وَالجَمْعُ والتّعرِيفُ وَالتنكِيرُ وَالتّذْكِيرُ وَالتّأنيثُ ؛ لا تّحَادِهِمَا إلاَّ إِذَا كَانَتْ « فعُولاً » فَاعِلاً[1] ، أَوْ « فَعِيلاً » مَفْعُولاً ؛ فَإنّهُمَا بِلَفْظِ المُذْكّرِ يَقَعَانِ عَلَى المُذَكّرِ وَالْمُؤَنّثِ ، قِيلَ : لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا الشَّيْءُ الْمُتّصِفُ بِهَذِهِ الصّفَةِ ، أَو النّفْسُ المُتّصِفَةُ بِهَا ، أَو كَانَتْ صِفَةً مَصُوغَةً مَعَ التّاءِ إمَّا لِلْمُبَالَغَةِ كَالْعَلَّامَةِ ؛ فَإِنّهَا إشَارَةٌ إِلَى أَنَّ المَوصُوفَ بِهَا كَأَنَّهُ جَمَاعَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِتِلْكَ الصّفَةِ لِكَثْرَتِهَا فِيهِ ، أَوْ لِغَيرِهَا كَالْهِلْبَاجَةِ وَالّرْبَعَةِ وَالْيَفْعَةِ عَلَى تَأويلِ النّفْسِ[2] .

---

(١) بعده في النسخة « أو مفعولا » وهو سهو من الناسخ .
والمعنى : الا إذا كانت الصفة فعولاً بمعنى فاعل كصبور فانه بمعنى صابر ، تقول مررت برجل صبور وامرأة صبور على السواء ، وكذلك إذا كانت « فعيل » بمعنى مفعول نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح بلفظ واحد . وانظر التفصيل في ابن يعيش ٥٥/٣ .

(٢) الهلباجة : الأحمق ، والربعة : المتوسط في الطول ، اليفعة : بمعنى اليافع وهو المرتفع ،=

وَالَّتِي لِمُتَعَلّقِهِ تَتْبَعُ المَـوصُوفَ فِي التَّعرِيـفِ وَالتّنكيـرِ وَالإعْـرَابِ فَقَـطْ ؛ لِأَنَّهَـا بِمَنزِلَـةِ الفِعْـلِ ، فَتَذَكُّرُهَـا وَتَأْنُّثُهَـــا بحَسَبِ فَاعِلِهَـــا ، وَلَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ إلاَّ عَلَى لُغَةِ أَكَلَونِي الْبَرَاغِيثُ .

= يقال : غلام يفعة وغلمان يفعة .
عن المصدر السابق ٣/٥٦ .

١٠٣/أ

/ كَلَامٌ فِي وَصْفِ الْمَعَارِفِ

مُقَـدّمـةٌ : قَالَ العَلَّامَـةُ : « المَعْرِفَـةُ مَا دَلَّ عَلَـى شَيْءٍ بِعَيْنِـهِ »[1] ، وَهُوَ مُسْتَدْرَكٌ ؛ فَإِنَّـهُ إِمَّـا أَنْ يُرِيـدَ « بِعَيْنِـه » التَّعَيُّـنَ الشَّخْصِيَّ ، أَوْ مُطْلَقَ التَّعَيُّـنِ ، أَوْ شَيْئـاً آخَـرَ ، وَعَلَـى الأَوَّلِ يَخـرُجُ عَلَمُ الجِنْسِ ، والْمُعَرَّفُ بِلَامِ الجِنْسِ ، وَالْـمُضَافُ إِلَـى المَعْرِفَـةِ ؛ فَإِنَّ إِضَافَةَ الكُلِّـيِّ إِلَـى الْجُزئِـيِّ لَا تُصَيِّرُهُ جُزْئِيّـاً ، وَعَلَـى الثَّانِـي تَدخُـلُ النّكِـرَةُ ؛ لِأَنَّهَـا مُتَعَيّنَـةٌ لِدَلَالَتِهَـا عَلَـى جِنْسٍ مُتَعَيّـنٍ ، وَالثَّـالِثُ غَيـرُ مُتَصَوّرٍ لِنَتَكَلّمَ عَلَيهِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَـالَ : النَّكِـرَةُ تَدُلُّ عَلَـى وَاحِـدٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ جِنْسٍ مُعْلُـومٍ ، وَالْمَعْرِفَـةُ مَا أَفَـادَ مَعْنـىً أَكْثَـرَ تَعَيُّنـاً مِنْ هَذَا الْقَدْرِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الإِمَامُ الجُرْجَانِـيُّ فِي « المُقْتَصِدِ »[2] ، وَبِـهِ انْدَفَعَ شَكُّ القَائِلِ : إِنَّ إِضَافَةَ العَـامّ إِلَـى الجُزْئِـيّ لَا يُصَيِّـرهُ جُزْئِيّـاً ، فَلَا تُعَرِّفُهُ .

فَإِنْ قِيـلَ : النّكِـرَةُ المَوصُوفَـةُ اخْـتَصّتْ بِتَعَيُّـنٍ أَكْثَـرَ مِمَّـا فِي النّكِرَةِ المُطْلَقَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّهَا مَعْرِفَةٌ .

قُلْتُ : زِيَادَةُ التّخْصِيصَ غَيْرُ مُسْتَفادَةٍ مِنْهُ بَلْ مِنَ الصِّفَةِ .

---

(١) يقصد بالعلامة الزمخشري ، انظر المفصل.١٩٧ ، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٥ .

(٢) انظر المقتصد ٧٩٩ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُعَرّفُ بِالحَرفِ كَذلِكَ .

قُلتُ : الْحَرفُ غَيرُ مُسْتَقلّ ، فكأنَّهُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ .

فَإِنْ قِيلَ : المُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ ظَاهِرٌ أَنَّهُ كَالمَوصُوفِ .

قُلتُ : /بَلْ هُوَ كَالْمُعَرّفِ بَالحَرْفِ ، وَلَولاَ شِدّةُ اتّصَالِه ١٠٣/ب بالـمُضَافِ إِلَيهِ لَفُصِلَ بَينَهُمَا بِالتّنْوِينِ الدّالّةِ عَلَى تَمَامِ الأَوَّلِ وَاسْتِئنَافِ الثَّانِي كالمَوصُوفِ وَالصّفَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : المُضَافُ إِلَى النّكِرَةِ مَعْرِفَةٌ إِذَنْ .

قُلتُ : اشْمَأَزّتْ طِباعُهُم عَنِ القَوْلِ بِإفَادَةِ النّكِرَةِ التَّعْرِيفَ ، فَهُوَ مِنَ الأُصولِ المَتْرُوكة لِمَانِعٍ .

المَعَارِفُ خَمْسٌ بِالاسْتِقراءِ ، الْعَلَمُ الخَاصُّ أَي غَيرُ المَجْعُولِ جِنْساً ، وَالْمُضْمَرُ ، وَالْمُبْهَمُ ـ وَهُوَ اسمُ الإِشَارَةِ ، وَالمَوصُولُ ـ ، وَالْمُعَرّفُ بِاللاّمِ ، وَالمُضَافُ إِلَى أَحدِهَا مَعْنَوِيّةً .

وَفِي مَراتَب تَعَرُّفِهَا وُجُوهٌ[1] :

الأَوّلُ : المُضْمَرُ ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَنَكّرْ قَطُّ ، وَلَمْ يُوصَفْ ، وأَعْرَفُهَا ضَمِيرُ المُتَكلّمِ ثُمَّ المُخَاطَبُ ثُمَّ الغَائِبُ ، لاسْتِحالَةِ الاشْتِبَاهِ فِي الأَوّلِ ، وَقِلّتِهِ فِي الثَّانِي ، فإِنَّ المُخَاطبَ قَدْ يَشْتَبِهُ ، أَمّا

---

(١) مراتب المعارف من مسائل الخلاف ، انظر الإنصاف ٢/٧٠٧ المسألة رقم (١٠١) .

المَرْئِيُّ فَلاْشْتِبَاهِ الصُّوَرةِ ، وَأَمَّا المسموعُ كَلَامُهْ فَلِاشْتِبَاهِ الصَّوْتِ ، وَكَثْرَتِهِ فِي الثَّالِثِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، ثُمَّ الْعَلَمُ فَإِنَّهُ يَدلُ عَلَى شَخصٍ مُعَيّنٍ كَالْمُضَمَرِ ، ثُمَّ المَبْهَمُ ؛ لِكَوْنِ اسْمِ الإشَارَةِ وَالموصُولَاتِ مُحتَمِلَةً للاشْتِبَاهِ وَإِنْ قُصِدَ بِهِمَا أَشْخَاصٌ مُعَيّنُون ، أَمَّا الإشَارَةُ فلِحُضُورِ أَشخَاصٍ كَثِيرَةٍ ، وَالْمُعَارَضَةُ/ بِاشْتِبَاهِ العَلَمِ ، لِوقُوعِهِ عَلَى ١٠٤/أ أشخَاص مُزَيَّفَة ، فإِنَّ وَضْعَ أَسماءِ الإشَارَةِ لَيْسَ لِشخصٍ مُعَيّنٍ بَلْ لِجَوَازِ إِرَادَةِ كُلّ مَا هُوَ فِي صَوْبِ الإشَارَةِ بِهَا بِخَلافِ العَلَمِ فَإِنَّ الشّرْكَةِ فِيهِ طَارِئَةٌ ، وَأَمَّا الموصُولَاتُ فَلاتّحَادِ أَشْخَاصٍ في الصَّلَةِ ، فَإِنَّ قولَكَ : جَاءنِي الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ لَا تَمْنَعُ نَفسُ تَصَوّر مَعْنَاهُ من وُقُوعِ الشّرِكَةِ ، ثُمَّ الْمُعَرّفُ بِحَرفِ التّعرِيفِ ؛ فَإِنَّ تَعْرُّفَهُ بِغَيرِهِ ، بِخِلَافِ الثَّلاثَةِ السّابِقَةِ .

وَالْمَوصُولُ وَإِنْ تَعَرّفَ بِالصّلَةِ لَكِنّهُ غَيرُ مُستَقِلّ المَفْهُومِ بِدُونِهَا ، فِكأَنَّهُمَا شَيءٌ وَاحِدٌ بِخِلَافِ الْمُعَرّفِ بِالحَرْفِ ، ثُمَّ المُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، فَإِنَّ إضَافَتَهُ بِكَلِمَةٍ مُسْتَقِلّةٍ ، فَيَتّضِحُ فِيهِ التَعَرُّفُ بِالْغَيرِ فَهُوَ دُونَ الْمُعَرّفِ بِالْحَرفِ ، وأَصْنَافُهُ تَتَفَاوَتُ فِي التّعرِيفِ بِحَسبِ تَعَرُّفِ المُضَافِ إِليَهِ ، هَذَا هُو تَرتِيبُ « الْمُفَصّلِ »[2] مَعَ التّوْجِيهِ .

---

(١) انظر المفصل ١٩٧ .

الثَّانِي : الْعَلَمُ ثُمَّ المُضْمَرُ قَالَهُ السِّيرَافِيُّ[1] ، لأَنَّ سَبْقَ الْفَهْمِ إِلَى مَدلُولِ الْعَلَمِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْقِهِ إِلَى مَدلُولِ غَيرِهِ لِعدَمِ تَوَقّفهِ عَلَى شَيءٍ آخَرَ .

الثَّالِثُ : أنَّ المُبْهَمُ أَعْرَفُ مِنَ العَلَمِ قَالَهُ الكُوفِيُّونَ[1] وَاخْتَارَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ[2] ؛ لأَنَّ الْمُبهَمَ تَعَرَّفَ بِالْعَينِ وَالْقَلْبِ ولَمْ يُنَكَّرْ ، وَتَعرُّفُ الْعَلَمِ بِالْقَلْبِ فَقَطْ وَقَدْ يُنَكّرُ ، وَالعِلّةُ الأُولَى تَخُصُّ اسْمَ الإِشَارَةِ .

---

(١) نص عليه ابن الأنباري في الإنصاف ٧٠٨/٢ .

(٢) هكذا نص عليه ابن الأنباري في الإنصاف ، وابن يعيش ٨٧/٥ ، والمؤلف هنا ، وهذا خلاف ما نص عليه ابن السراج في الأصول ١٤٩/١ ، حيث قدم الاسم المكني وهو الضمير عندما عدد المعارف ، وبذلك يكون موافقاً لسيبويه كما ذهب إليه معظم النحاة ، أما صاحب الكتاب فانه لم يرتب المعارف صراحة وإنما بدأ بالعلم عندما عددها .
انظر الكتاب ٢١٩/١ بولاق .

« مُقَدّمَــةٌ أُخْــرَى »

الموصُوفُ لَا يكُونُ أَعَمَّ مِنَ الصّفَةِ/ بَلْ إِمَّـا مُساوِيـاً لَهَـا أَوْ أَخَصَّ ١٠٤/ب مَنهَا ، فَإِنَّ العَاقِلَ إِذَا أَرادَ الدّلالَةَ عَلَى شيءٍ أَطْلَقَ عَلَيهِ اللَّفـظَ الأخَصَّ دَلَالَةً بِهِ لِيُسرِعَ إِلَى غَرَضِهِ ، نَعَمْ إِذَا حَدَسَ[1] اشْتِبَاهاً أَرْدَفَـهُ بِمَـا هُوَ أَعَـمُّ مِنـهُ ليكُـونَ المجمُـوعُ أَخَصَّ مِن كُلِّ فَرِدٍ ، فَيقُـولُ : رَأَيتُ زَيَـداً الطَّويلَ لَا بِالعَكْسِ ، وَإِذْ مَهّدنَاهُمَا فَنقُولُ :

المُضَمَـــرُ : لاَ يُوصَفُ وَلَا يُوصفُ بِهِ ، أَمَّــــا الأَوَّلُ ؛ فلأنَّ الإِضْمَارَ لَا يَكُونُ إلاَّ لِلشّدِيدِ الوُضُوحِ ، وَلِذَا قِيـلَ : هُوَ كَوضعِ اليَـدِ عَلَى الْمَكَنِيّ عَنهُ يُقَوّيـهِ أَنَّ المحتـاجَ إِلَـى الصّفـةِ يَصفُونَـهُ ثُمَّ يُضمرُونَـهُ كقَولِهم : قَامَ زَيدٌ العَاقِلُ فَرَأَيْتُهُ ، وإِذَا فُقِـدَ الالتبـاسُ فَلَا صِفَـةَ ، لأَنَّ مُعظَمَ فَائِدَتِها إِزَالَتُهُ .

وَأَمَّـا الثَّانِـي : فلأنَّـهُ يَدُلُّ دَلَالَـــةَ الاسْمِ لَا دَلَالَـــةَ مَعْنَـىً فِي المُسَمَّى .

أَمَّـا العَلَـمُ فَلَا يُوصَفُ بِهِ ؛ لِمَـا مَرَّ الآنَ ، وَيُـوصَفُ بِالثَّلَاثـــةِ البَاقِيةِ ، لِكَونِهِ أَخصَّ .

وَأَمَّا المُعَرَّفُ بِاللَّامِ فَيُوصَفُ بِمِثْلِه وَالبَاقِيَيْنِ[2] .

---

(١) حَدَسَ : ظَنَّ .

(٢) هكذا في النسخة ، وعلق عليه صاحب الحاشية ــ وهو على حق ــ بقوله : « المنقول أن =

وأمَّا المُبْهَمُ فلَمْ يُنْقَلْ إلاَّ جَوَازُ وَصْفِ اسْمِ الإشَارَةِ مِنهُ بِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللاَّمُ إمَّا اسْماً أَوْ صِفةً كَهَذَا الرَّجُلِ أو العَاقِل ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَلْتبِسُ الإشَارَةُ إِلَى المُرَاد عِندَ حُضُورِ غَيْرِهِ مِنَ الأَجْنَاسِ فَيُزَالُ الالتِبَاسُ بِذِكرِ جِنْسِ المقصُودِ/ أَوْ صِفَةٍ خَاصَّةٍ بِهِ ، وَيَقْبُحُ ذِكرُ صِفَةٍ تَعُمُّهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الحضُورِ لِبقاءِ اللَّبْسِ ، وَاللاَّمُ فِي صِفَةِ الإشَارَةِ هِيَ اللاَّمُ الجِنْسِيُّ لاَ اللاَّمُ العَهْدِيُّ المُشَخِّصُ لامْتِناعِ اجْتِماعِ إشَارَتَينِ إِلَى شَيْءٍ ، كَذَا فِي « الْمُقْتصَد »[1] ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لأَنَّ المُعَرَّفَ بِاللاَّمِ المُعَيِّنةِ لِلجنْسِ والْمُعَرَّفَ بِالمُعَيِّنةِ لِلشَّخْصِ خَاصَّان تَحتَ تعرِيفِ مُطْلَقِ اسْمِ الجِنْسِ والقسيمان مُتَقَابِلانِ ، فَأنَّى يجتمعان ؟ واسمُ الإشارة مُخْتَصٌّ بالوصف باسم الجِنْسِ الْغَيْرِ المُشْتَقّ لِمَا ذُكِرَ ، وَقَولُكَ : مَرَرتُ بِهَذَا ذِي المَالِ يجُوزُ بَدَلاً لاَ صِفَةً ، كَذَا عَنِ الفَارِسيّ[2] ، ولِلْقِيَاسِ فِي جَوَازِهِ مَجَالٌ ، إِذْ قَدْ يَخْتَصُّ بِجِنْسِ المُشَارِ إلَيهِ .

١٠٥/أ

= المعرَّف بالّلام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله ولا يوصف بالأسماء المبهمة ، ولا يجوز وصفه بالمضاف إلى ما ليس فيه اللام ، لأن المعرف باللام أعم من المضاف إلى ما ليس فيه لام ... ، ولا يجوز أيضًا وصف المعرف باللام بالمبهم ، أعني باسم الاشارة فلا يقال : « جاءني الرجل هذا » ، لأن « الرجل » أعم من « هذا » لوقوعه على الرجل الحاضر والغائب ، واسم الاشارة إن كان موضوعا للحاضر لا يصدق على الغائب ، وان كان موضوعا للغائب لا يقع على الحاضر » أ . هـ .

وانظر في المقتصد ٩٢٥ ، وابن يعيش ٥٧/٣ .

(١) انظر المقتصد ٩٢٣ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٧٩ ، حيث قال : « ولا يوصف المبهمُ بمُضافٍ ، لا تقولُ : مررتُ بِهَذا ذي المَالِ ، وأنت تريدُ الصِّفَةَ » .

وَأَمَّا المُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ فَيـُوصَفُ بِأَوْصَافِ الْعَلَـمِ ، وَالقِيَـاسُ مُحَافَظَةُ قَاعِدَة العُمُومِ حَتَّى لَا يُوصَفُ المُضَافُ إِلَى المُعـرَّفِ بِالـلَّامِ بِالْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ .

فَصْــــلٌ

وَالأصْلُ أَن يُذْكَرَ المَوْصُوفُ مَعَ الصّفةِ ويَجُوز ذِكْرُهَا دُونَهُ إِذا كَانَتْ خَاصّةً بيّنَةَ الثُّبُوتِ لَهَ كَقولِه تَعَالَى ﴿ وَعِنْدَهُـــمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾[1] ، وَلَمْ يُذْكَرْ نِسَاءٌ ، وكَقَولِ أَبِي ذُؤَيْبٍ :

١٨٣ ــ وَعَلَيهِمَـــا مَسْرُودَتَـــانِ قَضَاهُمَـــا
دَاوُدُ أَوْ صَنَـــعُ السَّوَابــــغِ تُبَّــــعُ[2]

فَحُذِفَ « دِرعَانِ » ، وَكَقولِ سُحَيمٍ :

١٨٤ ــ أَنَـــا ابْـــنُ جَلَا وَطَـــلَّاعُ الثَّنَايَـــا
مَتَـــى أَضَعِ العِمَامَـــةَ تَعْرِفُونِـــي/[3] ١٠٥/ب

وَلَـمْ يَقُـلْ : رَجُـلٌ جَلَا ، وَقَـدْ تُطْـرَحُ رَأْساً ؛ لِبلُوغِهَا غَايَـةَ

---

(١) سورة الصافات آية ٤٨ ، وفي النسخة « وعنده » خطأ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو في ديوان الهذليين ١٩/١ ، وابن يعيش ٥٨/٣ ، والمفضليات ٤٢٨ وقد بين المؤلف الشاهد في البيت .

(٣) هو من الوافر ، وهو لسحم بن وثيل الرياحي .
انظر الكتاب ٨/٢ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، والخزانة ١٢٣/١ ، ٣١٢/٢ .
والشاهد فيه كما ذكر المؤلف وهو حذف الموصوف ، والأصل كما ذكر « ابن رجـــل جلا » وللنحاة فيه شاهد آخر كما في الأعلم ٧/٢ .

الشُهْرةِ كَقولِهم : الأَجْرَعُ[1] لِلرَّمْلِ المُستَوي ، وَالأَبْطَحُ[2] لِمَسِيلِ الوَادِي ، وَالأَطْلَسُ لِلذئبِ[3] ، وَمِنْهُ الفَارِسُ وَالرّاكِبُ وَالصَّاحِبُ .

---

(١) القاموس المحيط ١٢/٣ (جرع) .

(٢) القاموس المحيط ٢٢٣/١ (بطح) .

(٣) القاموس المحيط ٢٣٤/٢ (طلس) .

« البَـــدَلُ »

هُوَ التَّابعُ المَقْصُودُ لِذَاتِهِ بِالْحُكْـم ، وَمَتبُوعُـهُ بِعَـرَضِهِ . فَالْقَيْـدُ الثَّانِي أَخْرَجَ عَطْفَ النَّسَقِ ، والأَوَّلُ سَائـرَ التَّوابِـعِ ، وَلمَّـا كَانَ البَـدَلُ مَطلُوبـاً لِذَاتِـهِ وَذِكْـرُ المُبْـدَلِ لِتَوْطِئَـةِ ذِكْـرِهِ مُجْمَـلاً ثُمَّ مُبَيِّنـاً لِيُفِيـدَا بالاجْتِمَاعِ تَحْقِيقاً لَمْ يُفِيدَاهُ بِالْانفِرَادِ كُرِّرَ العَامِلُ إِشَارَةً إِلَى اسْتِغْنَائـهِ عَنِ المُبْدَلِ بِخلَافِ سَائِرِ التَّوابعِ ، نَحْـوَ قَولِـه تَعَالَـى : ﴿ قَالَ المَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِـهِ لِلَّذِيـنَ اسْتُضْعِفُـوا لِمَـنْ آمَـنَ مِنْهُـمْ ﴾[1] ، وَعَطفُ النَّسَقِ أُتِي فِيهِ بِنَائِبِ العَامِلِ لَا بِهِ وَيُشبهُ أَنَّ جَعْلَ البَدَلِ تَابعـاً مُسْتَدْرَكٌ ؛ فَإِنَّ التَّابِعَ مَا عَمِلَ فِيهِ عَامِلُ المتبُوعِ بِالتَّبعِيَّـةِ وَهُـوَ مُسْتَقِـلٌّ بِعَاملِـهِ . نَعَـمْ لَمَّـا تَأَخَّـرَ عَنِ الأَوَّلِ وُجُوبـاً كَتَأَخُّـــرِ المطلُـــوبِ عَنِ المُقَدِّمَةِ ، وَشَارَكَهُ فِي الإِعْرَابِ شَابَهَ التَّابعَ فَسُمِّـيَ بِهِ ، وَالمشهُـورُ أَنَّـهُ فِي حُكْمِ تَنْحِيَـةِ الأَوَّلِ ، وَفَسَّرَهُ الأَكْثَـرُونَ بَأَنَّ مِنْ/ خَاصِّيَّـةِ البَـدَلِ أَنْ لَوْ طُرِحَ الْمُبْدَلُ وَأُقِيـمَ البَـدَلُ مَكَانَـهُ لَاسْـتَدَّ الكَـلَامُ فَوُجِّـهَ النَّـقْضُ بِصُورَتَينِ : إحداهما : قَوْلُهُ : ١٠٦/أ

---

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ ، وفي النسخة « وقال .. » بواو زائدة خطـأ ، والشاهـد في الآية ظهـور عامل البدل والمبدل ، فـ« من » بدل من « الذين استضعفوا » واللام الجارة موجـودة ظاهـرة في البدل كما في المبدل ، وهذا يدل على أن للبدل عاملاً منفردا .

١٨٥ ــ وَكَأَنَّــهُ لَهِــقُ السَّرَاةِ كَأَنَّــهُ
مَا حَاجِبَيْــهِ مُعَيَّــنٌ بِسَوَادِ[(١)]

فَلَوْ أُهْدِرَ الضَّمِيرُ كَانَ الاسْمُ مُثَنًّى ، وَالخَبَرُ مُفْرَداً .

وَالثَّانِيَةُ : زَيدٌ ضَرَبْتُ أَبَاهُ عَمْراً ، فَلَوْ طُرِحَ المَفْعُولُ بَقِيَت الجُمْلَةُ بِلَا رَاجِعٍ ، وَأَوَّلَهُ المُتَأَخِّرُونَ بِأَنَّ مَعنَاهُ أَنَّهُ مُسْتَقِلٌ بِذَاتِهِ فِرَاراً عَنِ الإِشْكَالَيْنِ .

وَالجَوَابُ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّ إِفْرَادَ الخَبَرِ عَنِ التَّثْنِيَةِ ــ لَفْظاً ، وَالمُرَادُ بِهِ التَّثْنِيَةُ ــ سَائِغٌ كَقَولِهِ :

١٨٦ ــ لِمَــنْ زُحْلُوقَــةٌ زُلُّ
بِهِ الْعَيْنَــانِ تَنْهَــلُّ[(٢)]

---

(١) هو من الكامل ، ونسب في الكتاب ١/٨٠ بولاق للأعشي وليس في ديوانه ، وجاء في الخزانة ٢/٣٧١ بولاق أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل .
وهو في ابن يعيش ٣/٦٧ ، وشرح الكافية للرضي ١/٣٤٢ ، والصفوة الصفية ٢/٧٩١ ، وشفاء العليل ٢/٢٧٢ .
والشاهد في « حاجبيه » أنها بدل من الهاء في « كأنه » ، و« ما » زائدة .
لهق السراة : أبيض الظهر .

(٢) من الهزج ، وقائله امرؤ القيس كما في ملحقات ديوانه ٤٧٢ ، وهو في المحتسب ٢/١٨٠ ، وابن الشجري ١/١٢١ ، والجمهرة ١/١٩ ، ويروى « زحلوفة » بالفاء ، وزحروقة : آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل .
والشاهد فيه أن الشاعر لم يقل « تنهلان » ، لأن العينين كالعضو الواحد .

وَكَقولِ الآخـــــرِ :

١٨٧ ــ فَكَـأَنَّ فِي العَيْنَيْــنِ حَبَّ قَرَنْفُــلٍ
أَوْ سُنْبُــلاً كُحِـــلَتْ بِهِ فَانْهَـــلَّتِ[1]

وَعَـن الثَّانِـي : بأَنَّ المَانِــعَ اتِّصَالُ الضَّميـــرِ وَهُـــوَ عَارِضٌ ، وَمُقْـتَضَى الطَّبِيعَـةِ قَدْ لَا يَظْهَـرَ لِمُعَـاوِقٍ كَبُــرُودَةِ الماءِ الْمُسَخَّـــنِ ، وَكَالحُروفِ المَكْفُوفَةِ .

(١) من الكامل ، وقائله سلمى بن ربيعة ، ونسبه الأصمعي لعلباء بن أرقم ، وقيل غير ذلك .
انظر : شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، والأصمعيات ١٦١ ، وابن الشجري ١/١٢١ .
والشاهد فيه كسابقة ، أي لم يقل : « فانهلتا » بألف التثنية .

[أَقْسَامُ البَدَلِ]

وَلِلْبَدَلِ أَربَعَةُ أَقْسَامٍ : بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[1] . ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الكُلِّ : « ضَرَبْتُ زَيداً رَأْسَهُ » ، وَكَقَولِهِ :

١٨٨ ــ أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[2]

/ وَبَدلُ الاشْتِمَالِ ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنَ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِن فِضَّةٍ ﴾[3] ، ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾[4] . ١٠٦/ب

وبدلُ الغلطِ : رأيتُ رَجُلاً حِمَاراً ، ولا يكونُ في الكلامِ الفصيحِ ، وإنْ وقع آستُدْرِكَ بـ « بَلْ »[5] .

وَدَلِيلُ الْحَصْرِ أَنَّ البَدَلَ إِمَّا أَنْ وَقَعَ بَعْدَ الغَلَطِ أَوْلَا ، وَالثَّانِي

---

(١) سورة الفاتحة ٦ ، ٧ .

(٢) هما من الرجز ، وقائلهما العديل بن الفرخ العجلي .
انظر : أدب الكاتب ٣٥١ ، واصلاح المنطق ٢٢٦ ، وابن يعيش ٧٠/٣ ، والخزانة ٣٦٦/٢ ، والعيني ١٩٠/٤ ، وقوله : « رجلي » بدل من الياء في « أوعدني » .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٤) سورة البروج ٤ ، ٥ ، والأخدود مشتمل على النار .

(٥) انظر الكتاب ٢١٩/١ ، والمقتصد ٩٣٥ ، وابن يعيش ٦٦/٣ .

إمَّا كُلُّ المُبْدَلِ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ ، وَلَا بُدَّ لِلخَارِجِ مِنْ مُنَاسَبَةٍ مَعَ المُبْدَلِ لِيَتَخَصَّصَ بِبَدَلِيَّتِهِ ، وَهِيَ المُرَادَةُ بِالاشْتِمَالِ سَوَاءٌ كَانَتِ المُنَاسَبَةُ مَحْسُوسَةً كَالسَّقْفِ مَعَ الْبَيْتِ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَقَولِكَ : أَعْجَبَنِي عَمْرٌو عِلْمُهُ ، قَال بَعْضُهُمْ : « ضُرِبَ زَيدٌ الْيَدُ وَالرِّجْلُ » مِنْ بَدَلِ الْكُلِّ[1] ، لأنَّ الجُثَّةَ بِدُونِ الأَطْرَافِ لَا غَنَاءَ لَهَا ، قِيلَ : هِيَ بِدُونِ الرَّأْسِ أَفْقَدُ غِنَاءً ، وَبَدَلُ الرَّأْسِ عَنْهَا بَدَلُ الْبَعْضِ بالاتِّفَاقِ ، قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ : الْفَرْقُ أَنَّ قَطْعَ الرَّأْسِ مِنْ حَيثُ إِنَّهُ يُزِيلُ الحَيَاةَ يَسلبُ غَنَاءَ الْبَدَنِ بِدَليلِ أَنَّهُ لَوْ أُزِيلَتِ الحَيَاةُ بِطَرِيقٍ آخَرَ زَالَتِ الفَائِدَةُ ، وَالْيَدُ وَالرِّجْلُ زَوَالُهُمَا لِذَاتِهِ يُزِيلُ الفَائِدَةَ ، وَإِنْ كَانَتِ الحَيَاةُ بَاقِيةً بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ[2] .

---

(١) الذي قاله أبو على الفارسي كما في المقتصد ٩٣٣ ، وهو أحد رأييه ، وشرحه الجرجاني بقوله : « اعلم أن اليد والرجل انما جرتا مجرى بدل الكل من الكل من حيث إنهما طرفا الشيء ، وطرفا الشيء معظمه ، والمعظم متنزل منزلة الجميع » .

(٢) انظر المقتصد ٩٣٣ ، ٩٣٤ .

١٠٧/أ

فَصْــــلٌ

وَلِاسْتِبْدَادِ البَــدَلِ لَمْ تَجِبْ مُطَابَقَتُــهُ الْمُبْــدَلَ فِي الْأَوْصَافِ الْمُطَابِقَةِ الصِّفَةُ المَـوْصُوفَ بِهَـا لَيْسَ الإعْـرَابُ ، فَإِنَّهُمَـا قَدْ يَقَعَـانِ[١] مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكِرَتَيْنِ وَمُغَايِرَيْنِ .

فَهِـيَ ثَلَاثَـةُ أَقسامٍ ، وَلِكُـلٍّ مِنَ الأَوَّلَيْـنِ أَرْبَعَـةُ أَقْسَامٍ بِحَسَبِ أقسَامِ البَدَلِ والثـالثُ ثمانيـةٌ ؛ لأَنَّ كُلاًّ من أَقْسَامِ البـدلِ إذَا رُكِّبَ مِنَ المَعْرِفَـةِ وَالنَّكِـرَةِ وَقَـعَ عَلَـى وَجْهَيـنِ ، إبـدَالِ النَّكِـــرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَـــة وَبِالْعَكْسِ ، فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةَ عَشَرَ .

وَأَمثِلَةُ الأَرْبَعَةِ الأُولَـى : بِشْرٌ أَخُـوكَ ، أَوْ رَأْسُهُ ، أَوْ عَقْلُـهُ ، أَوِ الحِمَارُ .

وَالأَرْبَعَةُ الثَّانِيةُ : رَجُـلٌ صَاحِبٌ لَكَ ، أَوْ رَأْسٌ لَهُ ، أَوْ فَهْــمٌ لَهُ ، أَوْ فَرَسٌ ، وَعَليكَ التَّركِيبُ[٢] .

وَيُشْتَرَطُ فِي إبْدَالِ النَّكِـرَةِ مِن الْمَعْرِفَـةِ كَونُ النَّكِـرَةِ مَوْصُوفَـةً ، لِيَنْجَبِرَ[٣] نُقْصَانُ الأَصْلِ عَنِ الْفَرْعِ .

---

(١) في النسخة « قديقان » تحريف .

(٢) وذلك نحو قدم بشر أخــوك ، أو قدم بشر رأسه .. الخ ، وقــدم رجـــل صاحب لك ، أو قدم رجل رأس له .. الخ .

(٣) وذلك نحو مررتُ بأخِيكَ رَجُلٍ صَالِحٍ .

وَقَدْ يَقَعَانِ مُظْهَرَيْـنَ وَمُضْمَرَيْـنَ وَمُتَغَايِرَيْـنِ ، وَالْكُـلُّ سِتَّـةَ عَشَرَ أَيضاً ، وَأَمْثِلَةُ الْأَرْبَعِةِ الْأُوْلَـى هُنَـا هِيَ الْأَرْبَعَـةُ الأَوَّلَةُ هُنَـاكَ ، وَالأَرْبَـعُ الثَّانِيَةُ : زَيْدٌ رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ ، عَيـنُ زَيـدٍ قَرَرْتُـهُ إِيَّاهَـا ، قَوْلُ زَيْدَيْـنِ فَهَّمْتُهُمَـا إِيَّـاهُ ، فَرَسُ الزَّيْدَيْـنِ أَبْصَرْتَهُمَـا إِيَّـاهُ ، وَالتَّرْكِـيبُ سَهْـلٌ ، وَلَا يُبْـدَلُ الظَّاهِـرُ مِنْ ضَمِيـرِ المُتَكَلِّـمِ وَالْمُخَـاطَبِ بَدَلَ الْكُـلِّ ؛ لأَنَّهُمَـا لَا / ١٠٧/ب يَحْتَمِلَان الإِلْتِبَاسِ فَلَا يُرَادَانِ بِعـرَضٍ مَا يَحْتَمِلُـهُ مَعَ اتِّحـادِ المفهُـومِ ، وضميرُ الغَائِبِ لَمَّا احْتَمَلَـهُ كَالْمُظْهـرَ أُبْدِلَ المُظْهَـرُ مِنْـهُ ، وَالإِبْـدَالُ الآخَرُ لَمَّـا خَالَـفَ مفهُومُهَـا مَفْهُـومَ المُبْـدَلِ جَازَ أَنْ تُقْصَدُ بالــذَّاتِ لِخُصوصِيَّتِهَا ، وَإِنْ كَانَ مرجُوحاً مِنَ الأَوَّلِ مِنْ وَجْهٍ ،واللَّهُ أَعْلَمُ[1] .

(١) انظر المقتصد ٩٣٠ ، وابن يعيش ٧٠/٣ حيث ذكر أن الأخفش الأوسط قد أجاز البدل من ضميري المتكلّمِ وَالمخَاطَبِ .

« عَطْفُ البَيَـــانِ »

تَابِعٌ غَيـرُ صِفَـةٍ يَكْشِفُ عَنِ المُـرَادِ بِالْمَتْبُـوعِ كَشْفَ الكَلِمَـةِ المشهُورَةِ مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْغَرِيبَةِ كَقولِكَ : رَأيتُ زَيـداً أَبَـا عَبـدِ اللهِ ، إذَا كَانَ بِالْكُنْيَةِ أَشْهَرَ عِندَ المخاطِبِ ، وإنْ كان بالاسم أعرفَ عطفته على الكنيــة وعن بعضهـم أنَّ أَشْهَرِيَّـةَ العَطْـفِ غَيـرُ مشْرُوطَـةٍ ؛ لأنَّـهُ لَيسَ المَقْصُودُ بِالنِّسبَةِ بَلِ الشَرْطُ إيضَاحُـهُ الأَوَّلَ عِنـدَ الاجْتِمَاعِ، وَإنْ كَانَ الأَوَّلُ أَوْضَحَ مُنْفَرِداً كَجماعَـةٍ مُختَلِفـي الأسماءِ كُنْيَتُهُـم أَبُـو مُحَمَّـدٍ ، وَالْكُنْيَةُ أَشْهَرُ تُزِيلُ باسْمِ كُلِّ الاشْتِبَاهَ الحَاصِلَ فِي الْكُنْيَةِ .

وَالفَارِقُ بَيْنَهُ وَبَينَ البَـدَلِ : أَمَّـا مِنْ حَيثُ اللَّفـظُ ؛ فَلأَنَّ عَامِلَ المُبَدلِ وَاجِبُ الدّخُـولِ عَلَـى البَـدَلِ لَفْظـاً أَوْ تَقْدِيـراً ، وفَـي العَطْـفِ لَا يَجِبُ ، فَإنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ كَقَولِ المَرَّارِ :

١٨٩ ــ أَنَا ابْنُ التَّـــارِكِ الْبَكْـــرِيّ بِشْرٍ
عَلَيــــهِ الطَّيــــرُ تَرْقُبُـــــهُ وُقُوعـــــاً[1]

---

(١) هو من الوافر ، وقائله المرار الفقعسي .
انظـــر : الكتـــاب ٩٣/١ بولاق ، وشرح أبيـــات سيبويـــه ١٠٦/١ ، وشرح شواهــــده للأعلم ٩٣/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، والخزانة ١٩٣/٢ .
والشاهد فيه أنه أضاف « التارك » إلى « البكرى » على حد « الضارب الرجـل » ، وخَـفضَ « بشرا » عطـــف بيـــان على « البكـــرى » ، ولـــو كان بدلا لم يجز « التــــارك بشر » للعلة التي ذكرها .

/ فَإِنَّ اسْمِ الفَاعِلِ المُحَلّى بالـلَّامِ لاَ يَدخُلُ العَـارِيَ عَنْهَـا ، ١٠٨/أ وَالْفَرْقُ لَاغٍ عِنَد الفَرَّاءِ[1] .

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَلِأَنَّ البَـدَلَ هُوَ الْمـقصُودُ بالـذَّاتِ فِي الإِسَنادِ ، وَالْعَطَفُ مطلُوبٌ بِالعَرَضِ لِبيَانِ المَعْطُوفِ .

وَإِذَا ثَبتَ الْفِرقُ بَين نَوْعَيْ الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ فِي الْمَعْنَـى وَالْحُكْـمِ فَنَقُولُ : الْكَلِمَةُ المُعَيَّنَةُ فِي الْكَلامِ الْمُعَيَّـنِ مِنْ حَيْثُ احْتِمَالِهُمَـا لَهُمَـا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَقَط تَنْقَسِمُ أَرْبَعَة أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : مَا يَحْتمِلُهُمَـا مَعَ اتّحَـادِ الإِعْـرَابِ كَمَـا مرّ في الاسْمِ وَالْكُنْيَةِ .

وثانيهـا : مَا يَحْتَمِلُهُمَـا مَعَ اخْتِلَافِ الإِعْـرَابِ كقَـولِكَ : يَا أَخَانَا زَيداً بالنَّصبِ عَطْفاً ، وَالضّم بَدَلاً،

وَثَالِثُهَا : أَنْ يَتعيّنَ البَدَلُ كقَولِكَ : ضَرَبْتُ زَيداً رأسه .

وَرَابِعُهَا : أَنْ يتعيَّنَ الْعَطْفُ كقَولِكَ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيدٌ .

واشْتِرَاكُ الصّفةِ وَالْعَطْفِ فِي الكَلِمَـة مُحَـالٌ ، لِاقْـتِضَاءِ الصّفَـةِ الاشْتِقَاقَ ، واقْتِضَاءِ الْعَطْفِ عَدَمَهُ .

---

(١) نص عليـه النـيلي في الصفـوة الصفيـة ٧٥٨ ، وابـن هشـام في أوضح المسالك ٣٧/٣ ، والمرادي في شرح الألفية ١٨٩/٣ .

« عَطفُ النَّسَقِ »[1]

هُوَ اشْتِرَاكُ التَّابِعِ بِحَرفٍ فِي إِعْرَابِ المَتْبُوعِ ، وَحُرُوفُهُ عَشَرَةٌ[2] ، تَجمَعُهَا ثَلَاثَةُ أصنَافٍ :

الأَوَّل : مَا يَجْمَعُ المعطُوفَ مَعَ المعطُوفِ عَلَيهِ فِي الحُكْمِ وَهُوَ أَربَعةٌ : الواوُ ، والفَاءُ ، وَثُمَّ ، وحَتَّى ، أَمَّا الواوُ فَقَدْ اخْتُلِفَ فِيهَا فَذَهبَ سِيبَويهِ وَالمُبَرّدُ وَمُحَقّقُو الأُصُول/ إِلَى أَنَّهَا لِلاشْتِرَاكِ المُطْلَقِ ١٠٨/ب مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ[3] ، وَأَبُو عُبَيدَةَ وَالفُرّاءُ وَثَعلبٌ إِلَى أَنَّهَا لِلْجَمْعِ مَعَ التَّرْتِيبِ[4] ، وَدَلِيلُ الأَوَّلِيينَ وُجُوهٌ .

الأَوَّل : استِعْمالُهَا حَيثُ لَا يُتَصوّرُ فِيهِ التَّرْتِيبُ كَقَولِهِم : تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمْروٌ ، فَلَوْ أَفادَتِ التَّرتِيبَ لَحَصَلَ التّضَارُبُ مِنْ زَيدٍ

---

(١) قال صاحب الحاشية : « انما سمي عطف النسق ، لأن العطف بالحروف يجعل المعطوف على نسق المعطوف عليه من رفع أو نصب أو جر » .
والعطف من عبارات البصريين ، والنسق من عبارات الكوفيين ، هكذا في ابن يعيش ٧٤/٣ .

(٢) في النسخة « عشر » ، والصواب ما أثبتناه ، وفي عددها خلاف انظره في ابن يعيش ٨٩/٨ .

(٣) انظر على الترتيب الكتاب ٢١٨/١ ، ٣٠٤/٢ بولاق ، والمقتضب ١٤٨/١ ، والمقتصد ٩٣٨ .

(٤) نسب للفراء وثعلب وغيرهما في الجني الداني ١٥٩ ومغنى اللبيب ٤٦٤ ، والهمع ١٢٩/١ ، ولم نَرَ من نسبه لأبي عبيدة ، اما ثعلب فان الناظر لمجالسه ٣٨٦/٢ ، يرى أنه مع جمهور البصريين حيث لا يرى فيها ترتيبًا .

وَحْـدَهُ ثُمَّ مِنْ عَمْـرٍو ، وَكَـذا « اشْتَرَكَـا فِي المَـالِ » وَجَمِيـع أَفْعَـالِ النِّسْبِيِّـةِ[1] ، وَالأَصلُ فِي الكَـلَامِ الحَقِيقَـةُ وَلَمَّـا كَانَت حَقِيقَـةً لِغَيـرِ التّرتِيبِ لَا تكُونُ حَقِيقَةً لِلتّرتِيبِ دَفْعاً لِلاشْتِرَاكِ .

الثَّانِي : لَوْ أَفَادَت التّرتِيبَ لَكَـانَ قَولُنَـا : « رَأَيتُ زَيـداً وَبكْـراً قَبْلَهُ » نَقْضاً ، وَ « بَعْدَهُ » تَكْرِيراً ، وَلَيْسَ .

فَإِنْ قِيلَ : يجُـوزُ أن يُغَيِّـرَ الْـوَاوُ مُقْـتَضَى الكَـلَامِ تَغْيِيـرَ هَمْـزَةِ الاسْتِفهَامِ الجُمْلَةَ عَنِ الجَزْمِيّةِ ، وَحَرْفِ النَّفْي إِيَّاهَا عَنْ الإِيجَابِ .

قُلْتُ : الْمُعَـارِضُ خِلَافُ الأَصْلِ فَالْمُـفْضِي إِلَيـهِ وجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ .

الثَّالِثُ : قَولُـهَ تَعَالَـى فِي الْبَقَـرةِ : ﴿ ادْخُلوُا الْبَابَ سُجَّـداً وقُولُـوا حِطَّـةٌ ﴾[2] ، وفِي الأَعرَافِ : ﴿ وَقُولُـوا حِطَّـةٌ وَادْخُلُـوا الْبَـابَ سُجَّداً ﴾[3] ، وَالْقِصَّةُ واحِدَةٌ .

الرَّابِـعُ : رُوِيَ أَنَّ الصَّحَابَـةَ ــ رَضِيَ اللَّـهُ عَنْهُـمْ ــ سَأَلُـوا النَّبِيَّ ــ عَلَيهِ السَّلَامُ ــ حِيـنَ أَرَادُوا السَّعْـيِ بَيْـنَ الصَّفَـا/ وَالْمَـرْوَةِ : ١٠٩/أ

---

(١) أفعال النسبية : هي التي لا تقوم إلا باثنتين فصاعدًا .

(٢) سورة البقرة آية ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٦١ .

بأَيِّهما نَبْدَأُ ؟ فقَالَ : « ابْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ »[1] وَلَوْ كَانَتْ لِلتّرتيبِ لَمَا اشْتَبَهَ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ .

الخَامِسُ : قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : إِنَّ وَاوَ العَطّفِ فِي الأسماءِ المُخْتَلِفَةِ كَوَاوِ الْجَمْعِ وَياءِ التَّثْنِيةِ فِي الأسماءِ المُتَمَاثِلَةِ وَهُمَا لِلْجَمْعِ المُطْلَقِ ، فكَذَا هِيَ .

وَلِلآخِرِينَ أَدِلَّةٌ :

الأَوَّلُ : أَنَّهُ قِيلَ لابْنِ عَبّاسٍ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ كَيْفَ تَأْمُرُنا بِالعُمْرةِ قَبْلَ الحَجِّ ؟ واللَّهُ تَعَالَى يقُولُ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[2] ؟ فقَالَ : « أَمَا تَقْرَءُونَ الْوَصِيَّةَ[3] قَبْلَ الدَّيْنِ ثُمَّ تَبْدَءُونَ بالدَّيْنِ » فَلَوْلا فَهْمُهُمْ التَّرتيبَ مِنْهَا لَمَا اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ .

وَحَاصِلُ الْجَوَابِ : أَنَّ الظَّاهِرَ مَتْرُوكٌ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ في الصُّورَتَين .

الثَّانِي : أَنَّ رَجُلاً قَامَ عِنْدَ النّبِيّ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ فَقَالَ : مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَد اهْتَدَى ، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى ، فقَالَ عَلَيهِ السَّلَامُ : بِئْسَ خَطِيبُ الْقَومِ أَنْتَ ، قُلْ مَنْ عَصَى اللَّهَ

(١) سنن الترمذي الحج ١٧٦/٢ ، عن ابن عباس ، ٢٧٨/٤ تفسير عن عبد الله بن جابر ، وقد بدأ الله عز وجل بالصفا في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالمَروةَ مِن شَعَائِرِ اللهِ ﴾ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) يشير إلى الآية ١١ من سورة النساء ، وانظر ابن يعيش ٩٣/٨ .

وَرَسُولَهُ »[1] ، فَلَو كَانَت لِمُطْلَقِ الجَمْعِ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ الكَلَامَيْنِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ عُمَرَ سَمِعَ شَاعِراً يقوُلُ :

١٩٠ ــ .... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً[2]

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ــ رَضِيَ اللَّهِ عَنْهُ : « لَوْ قَدَّمْتَ الإِسْلَامَ لأَجزْتُك » ، لَوْ لَمْ يَفْهِمِ التَّرْتِيبَ لَمَا اسْتَقْبِحَ .

الرَّابِعُ :/ قَوْلُ الزَّوْج لِغَيرِ المَدْخُولِ بِهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ ١٠٩/ب يُوقِعُ طَلْقَةً كَمَا بِالفاء ، وَطَالِقٌ طَلْقَتَينِ يُوقِعُ طَلْقَتَينِ فَهِيَ كَالفَاءِ لَا كَحَرْفِ التَّثْنِيَةِ .

الخَامِسُ : أَنَّ لِلتَّرتِيبِ مَعَ التَّعْقِيبِ حَرْفاً وَهُوَ الفاءُ وَلَهُ مَعَ التَّرَاخِي حَرفاً وَهِيَ ثُمَّ ، وَمُطَلَقُ التَّرتِيبِ مَعْنًى مَعْقُولٌ يَسْتَحقّ التَّعْبِيرَ عَنْهُ بِحرفٍ ، وَمَا ذَاكَ إلاَّ الْوَاوُ .

فِإنْ قِيلَ : مُطَلَقُ أَيْضاً الجَمعِ معقُولٌ ، وَلَيسَ لَهُ إِلاَّ الْوَاوُ .

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٥٦/٤ ، ٣٧٩ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وقائله سحيم عبد بني الحسحاس ، وصدره من الديوان ١٦ « عميرة ودع ان تجهزت غاديا » .
وانظر : الكتاب ٣٠٨/٢ بولاق ، ومغني اللبيب ١٤٥ ، وابن يعيش ٩٣/٨ ، والخزانة ٢٧٣/١ .
والشاهد فيه أن الواو تفيد الترتيب عند الفريق الثاني .

قُلنَا : الجَمعُ لَازِمٌ لِلتّرتيبِ وَلَا عَكْسَ ، فَلَو جَعَلنَاهُ حَقِيقَةً لِلتّرتيبِ صَلُحَ إِطْلَاقُهَا مَجَازاً عَلَى الجَمْعِ وَلَا يَنْعكِسَ ، فَالأَوْلُ أَوْلَى .

وَهِيَ[1] تَعْطِفُ الاسْمَ عَلَى الاسْمِ ، وَشَرطُ صِحّتِهِ صِحَّةُ إِسْنَادِ الحُكْمِ إِلَيْهِمَا كَانَا مُظْهَرَينِ أَوْ مُضْمَرَينِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا فَقَطْ ، فَيَصحُّ « تَكَلَّمَ زَيدٌ وَعَمروٌ لَا وَحَجَرٌ » .

وَالْفِعْلَ[2] عَلَى الْفِعْلِ ، وَشَرطُهُ اتّحَادِ زَمَانِيْهِمَا تَقولُ : قَامَ وَقَعَدَ زَيدٌ وَلَا وَيَقْعُدُ .

وَالْجُمَلَةَ الاسمِيَّةَ عَلَى الأَسمِيّة ، وَالْفِعْلَيَّةَ عَلَى الْفِعْلَّيةِ[3] ، وَمَعنَاهُ اجْتِمَاعُ مَضمُونِ الجُمْلَتَينِ فِي الوُقُوعِ ، وَالْجَاعِلُوهَا لِلْجَمْعِ فَقَط جَعَلُوهَا أَصَلاً لِأَخوَاتِهَا ؛ لِكَونِ مَعنَاهَا أَبْسَطَ مِن مَعَانِي جَميعِهَا .

الفَاءُ : قَدْ تَكُونَ لِلتعْقِيبِ أَي التَّرتِيبِ بِلَا مُهْلَةٍ مَعَ اشْتِرَاكٍ فِي الإِعْرَابِ تقولُ/ ضَرَبْتُ زَيداً فَعَمْراً ، وَمِنْ غَيرِ اشْتِرَاكٍ كَمَا فِي ١١٠/أ

---

(١) أي الواو .

(٢) أي وتعطف الفعل على الفعل .

(٣) مثال الاسمية : زيد قائم وعمرو قاعد ، والفعلية : تكلم محمد وغضب بكر ، ولو قلت : زيد يقوم ويقعد بكر فليس بعطف جملة على جملة ، بل هو عطف فعل مفرد على فعل مفرد إذ ليس الفاعل في كلّ مُظهراً حتى يكون عطف جملة على جملة . (حاشية) بتصرف .

الْجَزَاءِ[1] ، وَلِلتَّرتيبِ مَعَ الْمُهْلَةِ[2] كَقَوله تَعَالَى ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾[3] فَهُو لِمُطْلَقِ التَّرْتِيبِ ، لأَنَّه الْمُشْتَرَكُ ، وَقَولُهُ تَعَالَى ﴿ وَكَمْ من قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[4] ، مَعَ أَنَّ مَجيءَ البَأسِ قَبْلَ الإهْلاَكِ[5] عَنْهَ أَجْوبَةٌ :

أَحدُهَا أَيْ فَحُكْمٌ بِمَجيءِ بَأْسِنَا ، وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ العِلْمَ بِالْإِهْلَاكِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعِلْمِ بِمَجِيءِ الْبَأْسِ ، وَالْمُرَادُ مِن الإهْلَاكِ الْعِلَمُ بِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ المُرَادَ بِالإِهْلَاكِ مُقَارَبَتُهُ .

وَالثَّالِثُ : إرادَتُهُ .

وَالرّابعُ : أنَّ في الكَلامِ تَقْدِيماً وتَأْخِيراً .

وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا لِلتّرْتِيبِ في الْمُفْرَدَاتِ لَا فِي الْجُمَلِ فَيَسقُطُ الإِعْتِرَاضُ .

ثُمَّ : لِتَرتيبِ المَعْطُوفِ عَلَى الْمَعطُوفِ عَلَيهِ فِي الْمَنْسُوبِ إِلَى الْمَعْطُوفِ مَعَ التَّرَاخِي فِي الْمُفْرَدَاتِ ، وفَي الْجُمَلِ لَلتّرْتِيبِ الْمتَارِخِي

(١) وذلك نحو إن تَذهبْ فَزيدٌ جَالِسٌ .

(٢) فهي هنا واقعة موقع « ثم » .

(٣) سورة المؤمنون آية ١٤ .

(٤) سورة الأعراف آية ٤ .

(٥) استدل الكوفيون بهذه الآية على أن الفاء لا يلزم فيها الترتيب ، وأولها البصريون على ما سترى ، وانظر : رصف المباني ٣٧٧ ، والجنى الداني ٦٢ .

فِي الإِخْبَارِ بِهَا لَا فِي وُقُوعِهَا[1] ، قَالَ اللَّهُ تَعَالى : ﴿ إِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى ﴾[2] مَعَ تَقْدِيمِ الاهْتِداءِ عَلَى التَّوْبَةِ وَمَا تَبِعَهُ .

وَأَمَّا « حَتَّى » فَقَدْ[3] تُكلِّم فِيهَا فِي الْمَجْرُورَاتِ[4] .

الصِّنفُ الثَّانِي : مَا يُعَلِّقُ الحُكْمَ بِأَحِدِ الشَّيْئَيـنِ : أَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمْ .

أَمَّا « أَوْ » فَتَكُونَ لِلشَّكّ ، وَهِيَ فِي الخَبَرِ وَالاسْتِفهَامِ عَنْ أَحِدِ الشَّيْئَينِ أَو الأَشْيَاءِ : زَيْدٌ/ أَوْ عَمرٌ قَامَ ، أَعِندَكَ زَيدٌ أَوْ عَمْروٌ؟ ١١٠/ب

وَلِلتخْيير ، وَهُوَ فِي الأَمرِ فَقَطْ : اضْرِبْ بَكْراً أَوْ دَعْداً ، وَفِي هَاتَينِ الصُّورَتَينِ يَمْتَنِعُ الجَمْعُ .

وَلِلإِبَاحَةِ : جَالِسِ الْحَسَنَ أَوِ ابْنَ سيرِينَ ، أَيْ أُبِيحَ لَكَ مُجَالَسَةَ أَمْثَالِهِما ، وَهُنَا لَا يُمْنَعُ الجَمْعُ ، وَهِيَ تُشبِهُ التَّخْيِيرَ مِنَ حَيثُ إِنَّهُ إِنْ جَالسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعاً ، وَيُفَارِقُهُ بِجَوازِ الاجْتِمَاعِ[5] .

---

(١) في الحاشية « إذا قيل : قام زيد ثم عمرو منطلق يعني الاخبار بالجملة الأولى واقع قبل الاخبار بالثانية » .

(٢) سورة طـه آية ٨٢ .

(٣) في النسخة « قد » بدون فاء الربط .

(٤) انظر ص ٣٠٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ٩٩/٨ ، والمقتصد ٩٤٢ .

وَقَدْ تَجِيءُ لِلْجَمْعِ كَالوَاوِ قَالَ :

١٩١ ــ فكَانَ سِيَّانِ أَن لَايَسرحُوا نَعَماً
أَوْ يَسرحُوهُ بهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[1]

تَشْبِيهاً بِالإِبَاحِيّةِ المُجَامِعَةِ لِلجَمْعِ .

وَلِلتَّقْرِيبِ : مَا أَدْرِي أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ ؟ لِسُرْعَتِهِ وإِنْ عَلِمَ التَّأْذِينَ ، وَمِنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[2] .

وَلِتَفْصِيلِ الْمُبْهَمِ ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾[3] .

« إِمَّا » : أَقسَامُهَا أَقْسَامُ « أَوْ » بِعَينِهَا سِوَى التَّقْرِيبِ

---

(١) هو من البسيط ، وقائله أبو ذؤيب الهذلي ، وفي الخزانة ٢/٣٤٢ ،أنه ملفق من بيتين ، والذي في ديوان الهذليين ١/١٠٧ .

وقال ماشيهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا نعما حيث استرادت مواشيهم وتسريح

ولا شاهد فيه حينئذ ، والضمير في « بها » يعود إلى السنة المجدبة ، والسوح : جمع ساحة ، وماشيهم : صاحب الماشية .

وهو في ابن يعيش ٨/٩١ ، ورصف المباني ١٣٢ ، ومغني اللبيب ٨٩ والشاهد فيه مجيء « أو » بمعنى الواو ، وهو شاذ في نظر البصريين سائغ في نظر الكوفيين ، وهي من مسائل الخلاف انظر الإنصاف ٤٧٨ المسألة (٦٧) .

(٢) سورة النحل آية ٧٧ .

(٣) سورة البقرة آية ١١١ .

وَالتَّفْصِيلِ ، إلاَّ أَنَّ « أوْ » تَدْخُلُ كَلاماً بُنِيَ عَلَى الْجَزْمِ ثُمَّ رَهِقَهُ الشَّكُّ[1] ، و « إِمَّا » تُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يُبْتَدَأُ الْكَلَامُ مَعَ الشَّكِّ ، قَالَ الفَارِسِيُّ[2] : لَيْسَتْ « إِمَّا » حَرْفَ عَطْفٍ ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : رَأَيتُ إِمَّا زَيداً وَإِمَّا عَمْراً ، الأَوَّلُ مَا عَطَفَ شَيْئاً عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَالثانِي لَوْ كَانَ عاطِفاً لَمَا دَخَلَ عَلَيهِ حَرْفُ الْعَطْفِ بِالْقِيَاسِ ، وَلامْتِنَاعِ اجْتماعِ المِثْلَينِ قِيلَ : إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ « إِنْ »/ الشَّرْطِيّة وَمَا النَّافِيَةِ[3] ، فَإِنَّ مَعنَاهُ إن لَمْ يَكُن الحُكْمُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيهِ كَانَ لِلْمَعْطُوفِ وَهُوَ تَعَسّفٌ . ١١١/أ

« أَمْ » : مِنْهَا مُتّصِلَةٌ ، وَمِنهَا مُنْقَطِعَةٌ ، وَمَعْنَى المُتّصِلَةِ أَنَّ الجُمْلَتَينِ تَصِيرُ بِهَا وَاحِدَةً في الحَقِيقَةِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى أَزَيدٌ عِندكَ أَمْ عَمْروٌ ؟ : أَيُّهُمَا عِندَك ؟ ، وَهيَ تَسأَلُ عَنِ أَحِدهمَا عَلَى التَّعْيينِ ، وَلا تَجيءُ إلاَّ بَعدَ الْعِلْمِ بِالْمَسْئُولِ عَنهُ بِـ « أَوْ » فَإنّها تَسأَلُ عَنِ أَحِدهَما لاَ عَلَى التَّعْيينِ ، فَإِذَا قَالَ : أَزيدٌ عِندَكَ أَوْ عَمررٌ ؟ فَجَوابُهُ نَعَمْ أَوْ لَا ، فَإِذَا أَنْعَمَ سأَلَ بِـ « أَمْ » فَيُجَابُ بِزَيدٍ أَوْ عَمْرٍو لِيُعَيَّنَ

---

(١) رهق بمعنى دنا منه ، وهو من باب طرب ، انظر معاني الحروف للرماني ١٣٠ ، واللسان (رهق) .

(٢) انظر الإيضاح ٢٨٩ ، والمقتصد ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، وشرح الالفية للمرادي ٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٨٤ ، حيث ذهب يونس والفارسي وابن كيسان إلى أن « إما » الثانية في نحو « جاءني إما زيد وإما عمرو » غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ، لملازمتها غالباً الواو العاطفة .

(٣) نسب هذا إلى سيبوية في مغني اللبيب ٨٤ ، والجني الداني ٥٣٤ .

أَحَدُهُمَا المَعْلُومُ مُبْهَماً ، فَـ « أَوْ » للإِسْتِثْبَاتِ فَقط ، وَأَمْ لِلْاثْبَاتِ وَالإِسْتِثْبَاتِ[1] ، وَيُقَالُ : آ الْحَسَنُ أَو الحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الحَنَفِيَّةِ[2] ؟ فَيُجِيبُ السُّنِّيُّ بِلَفظِ أَحِدهِمَا ، وَالكِيسْانِيُّ بِابْنِ الحَنَفِيّةِ ، وَلَا جَوَابَ بِتَعْيِينِ أَحَدِ الاسْمَيْنِ[3] ، وَإِذَا سَأَلَ بِـ « أَمْ » مُكَرّراً فَبِتَعْيين أَحَدِهَما .

وَأَمَّا المُنقطِعَةُ فَتَدلُّ عَلَى الإِعْرَاضِ عَنِ الكَلَامِ الأَوّلِ اسْتِفْهَاماً كَانَ أَوْ خَبَراً وَالسُّؤَال عَنِ الثَّانِي ، فَهِيَ تُعْطِي مَعنَى « بَلْ » وَهمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ .

وَالفَرقُ بَينَ المُتّصِلَةِ وَالْمُنْقَطِعَةِ بَعْد الاسْتِفهَامِ ــ فَإِنَّ المُتّصِلَة لَا تَقَعُ بَعْدَ الخَبَرِ ــ أَنَّ الاسْتِفْهَامَ إِذَا كَانَ بِـ «هَلْ» فَالْمُنْقَطِعَةُ ، لأَنَّ المُتصِلةَ تَدلُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ مَعَ إِثْبَاتٍ/ وَالْهَمَزَةُ قَدْ تُسْتَعمَلُ لِلإِثْبَاتِ ١١١/ب كَقَولِهم :

١٩٢ ــ أَطَرَبَا وَأَنْتَ قِنّسْرِيٌّ[4]

---

(١) المقتصد ٩٥٠ .

(٢) الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا غير أن أم الأولين فاطمة الزهراء رضي الله عنها وأم الأخير خولة بنت جعفر الحنفية واليها ينسب تمييزاً عنهما ، والكيسانية : من فرق الشيعة تزعم أن ابن الحنفية حي لم يمت وأنه مقيم برضوى ويزعمون أنه المهدي المنتظر . انظر الفَرْق بين الفِرَق لعبد القاهر البغدادي ١٦ ، ١٧ .

(٣) الإيضاح ٢٩٢ .

(٤) هذا الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ٣١٠ وانظر الكتاب ١/١٧٠ ، ٤٨٥ ، والمقتصد ٩٥٥ ، والإيضاح ٢٩٢ .
والشاهد فيه أن الهمزة للتوبيخ وهو حكم يختص بالهمزة اذ لو أتي بهل هنا لم يحسن المعنى .

وَ « هَلْ » لَا تُستعمَلُ فِي مَعْرِضِ الإثْبَاتِ ، وَيُشْكِلُ بِإتْيَانِ « هَلْ » بِمَعْنَى « قَدْ »[1] ، وَإذا كَانَ بِالهَمْزَةِ فَيُفْرَق بَيْنَهُمَا بأَنَّ الخَبَرَ مذكُورٌ بَعْدَ الْمُنْقَطِعَةِ كَقَولِكَ : أَعِنَدَكَ بَكْرٌ أَمْ عِندَكَ عَمْروٌ ، لِأَنَّ الجُمْلَةَ بَعدَهَا مُسْتَأْنَفَةٌ ، وَلَا يُذْكَرُ بعد الْمُتّصِلَةِ ؛ لِاتّصَالِ الْكَلَامِ .

* * *

الصِّنْفُ الثَالِثُ : مَا يُبَايَنُ بِهِ بَينَ المعطُوفِ وَالمعطُوفِ عَلَيهِ فِي الحُكْمِ ، وَهِيَ ثَلاثَةٌ « لا » وَ « بَلْ » و « لَكِنْ » الْخَفِيفَةُ .

« لَا » : تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا أُثْبتَ للأَوَّلِ فَلَا تكُونُ إلاَّ بعْدَ الإِثْبَاتِ[2] .

« بَلْ » : لِلإِعْرَاضِ عَنِ الأَوَّلِ سواءٌ كَانَ نَفياً أَوْ إثْبَاتاً ، وَالإِقْبَالِ عَلَى الثَّاني[3] ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَ النَّفْي فَلَهُ مَعْنَيَان :

أَحدُهُمَا : إثْبَاتُ مَا سُلِبَ عَنِ الأَولِ لِلثَّانِي .

---

(١) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ هَل أَتَى عَلى الِانسَان حِين من الدَهر ﴾ يقال : إنَّ « هَلْ » هنا بمعنى «قد » .

(٢) وذلك نحو ضَربتُ زيداً لَا عمراً ، ولا يجوز مَا ضربتُ زَيدا لَا عَمراً .

(٣) وذلك نحو ضربت زيدًا بَلْ عَمراً ، فالضرب منفي عن زيد ومثبت لعمرو ، وتقول في النفي : ما جاءنى زيدٌ بَلْ عَمرٌو ، وقد وجهه المؤلف .
وانظر المقتصد ٩٤٦ ــ ٩٤٨ .

وَالثَّانِي : السَّلْبُ عَنِ الثَّانِي أَيضاً .

وَأَمَّا بَعدَ الإِثْبَاتِ فَيُعْرِضُ عَنِ الإِخْبَارِ عَنِ الأَوَّلِ وَيُثْبِتُهُ لِلثَّانِي .

« لِكِنْ » : لِلاسْتِدْرَاكِ ، وَيُعْطَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ بِعدَ النَّفْيِ [كقولك] : ما جاءني زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو ، أَيْ جَاءَ لَا بَعْدَ الإِيجَابِ ؛ لأَنَّ حَرفَ العَطْفِ نَائِبُ العَامِلِ ، وَالإِيجَابُ مَوجُودٌ مَعَ النَّفْيِ ، فَيَنُوبُ العَاطِفُ عَنِ الإِيجَابِ الْمُتَقَدِّمِ فَقطَ فَيحصُلُ الاسْتِدْرَاكُ ، وَالنَّفْيُ غَيْرُ مَوجُودٍ مَعَ الإِيجَابِ لِينُوبَ عَنْهُ/ فَلاَ اسْتِدْرَاكَ وَالْكُوفِيّةُ ١١٢/أ تَعْطِفُ بِهَا[1] بَعْدَ الإِيجَابِ كـ«بَلْ» ، وَإِذَا عُطِفُ بِهَا الجُمْلَةُ وَقَعتْ بَعدَ المَنْفِيّ وَالْمُوجَبِ ، وَشَرطُهَا إِذْ ذَاكَ كَونُ الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ وَالمَعطُوفِ عَلَيهَا مُتَنَافِيَيْنِ إِمَّا لَفْظاً كقَولِكَ : جَاءَنِي زَيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِيءْ ، أَوْ مَعْنًى كَقَولِكَ : مَا قَامَ عَمرٌو لَكِنْ زَيدٌ يَمْشِي .

خَاتِمَةٌ : الْمُضْمَرُ المعطُوفُ عَلَيهِ إِذَا كَانَ مَرْفُوعاً مُسْتَكِنّاً لَا يَحسُنُ العَطْفُ عَلَيهِ إِلَّا بَعدَ تَأْكِيدِهِ بِالْبَارزِ ، وَعَن بَعْضِ الأَصْحَابِ أَنّه لَا يَجُوزُ خِلَافاً لِلْكُوفِيّينَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ[2] ، قَالَ تَعَالَى ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾[3] ؛ لِئَلَا يُخَيّلَ عَطْفُ الاسْمِ عَلَى

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٤٨٤ المسألة ٦٨ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف ، انظرها في الإنصاف ٢/٤٧٤ ، المسألة (٦٦) .

(٣) سورة الأعراف آية ٢٧ .

الْفِعْلِ ظَاهِراً ، ولأنَّ الفَاعِلَ جُزءُ الفِعْلِ فَإِذَا اسْتَكَنَّ اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ وَلَا يُعْطَفُ عَلَى جُزءِ الفِعْلِ .

ولَوْ قِيلَ : البَارِزُ هُوَ الفَاعِلُ نَفْسُهُ أَبْرَزَهُ لِلّضرُورَةِ كَالجَارِي عَلَى غَيرِ مَنْ هُوَ لَهُ كَانَ حَسَنَاً ، فَكَذَا إِذَا كَانَ مَرفُوعاً بَارِزاً مُتّصلاً لِمُشَابِهَتِهِ المُسْتَكِنَّ فِي الفَاعِلّية وَالاتّصَالِ .

وفَي الثَّانِي : إِذَا فُصِلَ بَينَ المعطُوفِ وَالمعطُوفِ عَليهِ بِغَيرِ حَرْفِ الْعَطْفِ جَازَ بِلَا تَأكِيدٍ ، لأَنَّ الْفَصْلَ يُوهِمُ ظَاهِراً عَدَمَ الْعَطْفِ كَقوله تَعَالَى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آباؤُنَا ﴾[1] ، وَقَد يُعْطَفُ عَليهِ مِنْ غَيرِ فَصلٍ ، قَالَ :

١٩٣ ــ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى

/كَنِعَاجِ الْمُلَا تَعَسّفْنَ رَمْلاَ[2] ١١٢/ب

لِمُشَابِهْتِهِ البَارِزَ المُنْفَصِلَ البُرَوزِ ؛ فَإِنَّ المُنْفَصِلَ بِاسْتِقْلالِهِ ضَاهَى الْمُظْهَرَ فَلَا شَرْطَ لِعَطْفِهِ إِلاَّ العَامُّ .

وَإِذَا كَانَ مَجْرُوراً وَجَبَ إِعَادَةُ الجَارّ في المعطُوفِ خِلافاً

(١) سورة الأنعام آية ١٤٨ .

(٢) البيت من الخفيف ، وقائله عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ٣٩٠/١ ، والمقتصد ٩٥٩ ، والصفوة الصفية ٧٨٤ ، والعيني ١٦١/٤ .
والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن في « أقبلت » من غير توكيد ، وهو جائز عند الكوفيين ضرورة عند البصريين كما ذكر صاحب الإنصاف .

لِلكُوفِيّةِ[1] ، تقُولُ : مَررتَ بِهِ وَبزَيدٍ ، وَرأيتُ غُلَامَـهُ وَغُـلَامَ عَمْـرٍو ؛ لأنّه مَاثَلَ التّنْوِينَ بِكَونِهِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ في آخـرِ الْكَلِمَـةِ دَالَّـةٍ عَلَـى تَمامِهَا مُعَاقِباً إِيَّاهُ فَلَا يُعطَفُ عَلَيـهِ كَالتَّنوِيـنِ ، وَتحَقِيقُـهُ أَنَّ المعطُوفِيَّـةَ تَقْـتَضِي الْمَتْبُوعِيَّـةَ وَالاسْتِقْـلالَ ، وَهَـذِهِ الأَوصَافُ تُشْعِـرُ بِالتَّبَعيّـةِ وَالاحْتِيَاجِ فَيَتَنَافَيانِ ، وَقولُهُ :

١٩٤ ــ فَالْيَـومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَـا وَتَشْتِمُنَـا
فَاذْهَبْ فَمَـا بِكَ وَالأَيَّـامِ مِنْ عَجَبِ[2]

نَادِرٌ ، وَقِـراءَةُ حَمْـزَةَ ﴿ تَسَاءَلُـونَ بِهِ وَالْأَرحَـامِ ﴾[3] ، الْـوَاوُ لِلْقَسَمِ ، وَإِنْ عَطَفْتَ فَالنَّصبُ ، أي اتَّقُوا اللَّهَ وَقَطْـعَ الأَرحَـامِ ، وَقَولُـهُ تَعَالَـى ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِـدِ الْحَـرَامِ ﴾[4] عُطِـفَ الْمَسجِـدُ عَلَـى ﴿ سَبِيـلِ اللَّـهِ ﴾[4] لَا الضَّمِيـرِ ، وَإِذَا كَانَ مَنصُوبـاً فكالمُظْهِرِ ، وَإِن

---

(١) انظر خلاف النحويين في هذه المسألة الإنصاف ٢/٤٦٣ ، المسألة رقم (٦٥) .

(٢) هو من البسيط ، وقائله مجهول .
وهو في الكتاب ١/٣٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٧ ، والكامل ٣/٣٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣ ، والخزانة ٢/٣٣٨ ، والإنصاف ٤٦٤ .
والشاهد في قوله « فما بك والأيام » حيث عطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجار ، وهو شاذ عند البصريين ومن وافقهم كالمؤلف هنا ،وجائز عند الكوفيين ؛ وإليه نميل لكثرة شواهده نظماً ونثراً ومن القرآن الكريم ، وانظر أيضاً شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٦٥ .

(٣) سورة النساء آية ١ ، وقراءة حمزة هي بكسر الميم في « الأرحام » ، وقرأ الباقون بنصبها . انظر كتاب السبعة في القراءات ٢٢٦ ، وحجة القراءات لابي زرعة ١٨٨ .

(٤) سورة البقـرة آيـة ٢١٧ ، ﴿ قُل قِتَـال فِيـه كَبِير وَصد عَن سَبِيـل الله وكفـر بِهِ وَالمسجد الحَرام ﴾ .

اتَّصَل لَفْظاً ، لأنَّ المفعُولَ فِي حُكْـمِ الانْـفِصَالِ ، وَلِـذَلِكَ لَمْ يُتَحـاشَ تَوَالي أَرَبَع حَرِكَاتٍ مَعَهُ في « ضَرَبَكَ » تَحاشِيَهُم فِي « ضَرَبْتُ » .

« بَـابُ مَا لَا يَنْصَـــرِفُ »

الأَصْلُ فِي الاسْمِ الصَّرْفُ ، لأَنَّ أَسَبَـابَ مَنْــعِ الصَّرِفِ غَيْــرُ لَازِمَةٍ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ اسْمٌ/ وَإلاَّ اطْرَدَتْ وَالْعَرَضِيُّ غَيْـرُ الـلَّازِمِ الأَصْلَ وَعَدَمَهُ فَكَذَا مُقْتَضَاهُ ، وَلِأَنَّ الاسْمَ لِذَاتِهِ يَصحّ عَليهِ مَدْلُـولَاتُ جَميعِ الإِعْـرَابِ فَيَقبـلُ جَمِيعَـهُ ، فَقَبُوُلُـه لِكُـلّ الإِعْـرَابِ بالـذَّاتِ ، وَامْتِنَاعُـهُ لِبَعْضِهِ بِالعَرضِ ، وَمَا بالذَّاتِ أَقْدَمُ ، وَالْمَشهُـوُر أَنَّ الأَسْبَـابَ تِسْعَـةٌ : وَزنُ الفِعْلِ . الصَّفَةُ . التَّأنِـيثُ . الأَلِفُ وَالنُّـونُ الزائِدتَـانِ ، التَّعرِيـفُ . الْعَدْلُ . الْجَمْعُ . الْعُجْمَةُ . التَّركِيبُ . ١١٣/أ

وَجَعَلَهَا الجُرجَانِيُّ ثَمانَيةً بِإدْخَالِ الأَلِـفِ وَالنُّـونِ فِي التَّأنِـيثِ ، لِكَونَ تَأثِيرهَما بِمُشَابَهتِهِ[١] .

وَالسَّيرافِـيُّ عَشرةً بِزَيَـادَةِ الأَلِف الزَّائـدَةِ في نَحْــو « أَرْطَـــى » الْمُشَابِهَةِ لِأَلِف التَّأنِيثِ[٢] .

وَالفَارِسِيُّ أَحَدَ عَشَرَ بِزيَادةِ الطوُّلِ نَحْـوِ « سَرَاوِيـلَ » فَإذَا جُعِـلَ عَلَمَاً فَلَا يَنْصَرِفُ[٣] .

---

(١) انظر المقتصد ٩٦٥ .

(٢) انظر هامش الكتاب ٢/٩ ، ١٠ بولاق .

(٣) الإيضاح العضدي ٣٠٠ ، والمقتصد ١٠٠٤ .

وَإِذَا حَصَلَ فِي الاسْمِ سَبَبَانِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدٌ مُسْتَبِدٌّ ـ أَيْ التَّأْنِيثُ والجَمْعُ[1] ـ امْتَنَعَ الصَّرفُ ، وَفِي كَيْفِيَّةِ الْمَنْعِ طَرِيقَانِ :

أَحدُهُمَا : أَنَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا حَلَّ الاسْمَ اثْنَانِ مِنْهَا غَلَبَتْ عَلَيهِ الفَرعِيَّةُ فَشَابَهَ الفِعْلَ ، فَإِنّهُ فَرعُ الاسْمِ لاشْتِقَاقِهِ مِنْهُ[2] ، وَلاحْتِيَاجِهِ فِي تَحْصِيلِ الكَلَامِ إِلَى الاسْمِ ، وَالاسْمُ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ فَثَقُلَ كَالفِعْلِ فَسقَطَ مِنهُ التَّنوِينُ الدَّالُّ عَلَى الخِفّةِ فَتبِعَهُ سُقُوطُ الجَرِّ لِتَخَصّصِهِمَا بالاسْمِ وَمُعَاقَبةِ المَجْرُورِ أيْ المُضَافُ إِلَيهِ التَّنوِينَ السَّاقِطَ مِنَ المُضَافِ بِخِلَافِ النَّصْبِ/ وَالرَّفعِ ، فَحُمِلَ الجَرُّ عَلَى ١١٣/ب النَّصبِ ، لِكَونِهَما فَضْلَتَينِ ، ولِقَضاءِ النَّصبِ حَقَّ الجَرّ الثَّابِتَ عَلَيهِ حِينَ حُمِلَ النَّصبُ عليهِ في التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ المُذَكّرِ وَالمُؤَنَّثِ ، وَالْمُؤكِّدُ لِهَذَا الطَّرِيقِ ثَبَاتُ الْجَرِّ مَعَ الأَلِفِ وَاللَّامِ والإِضَافَةِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسقُطِ التَّنوِينُ فِي الحَالَيْنِ ، إِمَّا لِأَنَّهُمَا مُعَاقِبَانِ لِلتّنْوِينِ، فَكَأَنَّ التّنوِينَ مَوجُودٌ ، أَوْ لِأَنَّ السّقُوطَ يَسْتَدعِي إِمْكَانَ الدُّخُولِ ؛ فَإِنَّ السّقُوطَ بِمَعْنَى عَدَمِ الْمَلَكَةِ كَالعَمَى فِي الْعَيْنِ لَا الْعَدَمُ الْمُطْلَقُ وَإِلاَّ لَصَحَّ أَن يُقَالَ : سَقَطَ التَّنوِينُ مِنَ الفِعْلِ وَالْحَرفِ ، وَالْحَالَانِ مُنَافِيَانِ لِلتَّنوِينِ ،

---

(١) الواحد المستبد فسره بالتأنيث والجمع ، وهذان هما اللذان يمنعان من الصرف لعلة واحدة تقوم مقام علتين .

(٢) اشتقاق الفعل من الاسم مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى عكس ذلك . انظر الإنصاف ٢٣٥ المسألة ٢٨ .

فَلا إِمْكَانَ ، فَلا سُقُوطَ لِلتَّنْوِينِ ، فَلَم يَسقُطِ الجَرُّ ، وَتَحرِيرُهُ أَنَّهُ دَارَ سُقُوطُ الْجرِّ مَعَ سُقُوطِ التَّنوينِ فكَانَ مُعَلَّلاً بِهِ .

مُؤَكِّدٌ آخَرُ سُقُوطُ التَّنوينِ بالذَّاتِ إجْمَاعاً ، فَلَو سَقَطَ الجَرُّ بِالذَّاتِ لَمَا عَادَ قَطُّ قِيَاساً عَلَيهِ يُحَقِّقُهُ أَنَّ السَّبَبَينِ يَنَافِيَانِ التَّنْوِينَ لِذَاتِهِمَا وَإِلاَّ جَامَعَاهُ فِي صُورَةٍ مَا فَلَوَ نَافِيَا الجَرَّ أَيضاً بِالذَّاتِ لَمَا جَامَعَاهُ قَطُّ ، لأَنَّ مَا بِالذَّاتِ لَا يَزُولُ .

وثَانِيهَما : أَنَّهُ لَمَّا شَابَهَ الفِعْلَ أُعْطِي حُكْمَهُ ، وَهُوَ الامْتِنَاعُ عَنِ الجَرِّ وَالتَّنوِينِ فَسقَطا بِالأَصَالَةِ ، وَتَمَحَّلَ مُنْتَهِجُ هَذَا الطَّرِيقِ[1] الانْفِلاتَ عَنِ الإِلْزَامِ/ المْذكُورِ آنِفاً بِتَعَسُّفَيْنِ : ١١٤/أ

الأَوَّلُ : أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ عَدَمِ الصَّرفِ إثْبَاتُ بَعْضِ أَحْكَامِ الفِعْلِ لِمُشَابِهِهِ ، وحَذْفُ الجَرِّ في بَعضِ الصُّوَرِ كَافٍ فِي ذَلِكَ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الإِضَافَةَ وَالَّلامَ يُخرِجَانِ الاسْمَ عَن مُشَابَهَةِ الفِعْلِ ، فَإنّهما خَاصتّانِ للاسْمِ فَيَنْصَرِفُ .

وَيَتّجهُ عَلَى الأوّلِ مُطَالبةُ عِلّةِ تَخْصيصِ الْعَودِ بِالْجَرّ وَتَخصّصِهِ بِإِحْدَى الحَالَيْنِ ، وَعَلى الثَّاني الَنّقْضُ بدخُولِ حَرفِ الجَرّ الخَاصّةِ بِالإِسْمِ مَعَ بقاءِ مَنْعِ الصَّرفِ .

---

(١) قصد الكيشي بهذا الشيخ أبا الحسين ابن أخت أبي على الفارسي شيخ الجرجاني . انظر المقتصد ٩٦٧ .

وَأُجِيبَ عَنِ الثاني بِإِبْرَازِ فَرْقَيْنِ :

الأَوَّل : أنَّ اللَّامَ وَالإِضَافَةَ أَشَدُّ تَغْيِيراً لِمَفهُومِ الاسْمِ مِن الجَارّ ، لأَنَّهُمَا يُفِيدَانِ التَّعرِيفَ لِلْمَفْهُومِ ، وَالجَارُّ لَا يُفِيدُهُ مَعْنًى .

الثَّانِي : أَنَّ الجَارَّ مُوصِلُ مَعْنَى الفِعْلِ إِلَى الاسْمِ ، فَهُوَ كَتَتِمَّةِ الفِعْلِ ، وَكَأَنَّهُ مَا دَخَلَ الاسْمَ[1] .

قِيلَ عَلَى أَصْلِ الجَوَابِ الثَّانِي : إِنَّ غَيْرَ المُنْصَرِفِ لَمْ يَخْرجُ عَنِ الأَسِمَّيةِ بَلْ شَابَهَ الْفِعْلَ بوُجُودِ السَّبَبَيْنِ المُوجِبَيْنِ لامْتِنَاعِ الصَّرفِ فَمَا لَمْ يَحصُلْ مُعَارِضٌ لَهُمَا لَمْ يَمْتَنِع الامْتِنَاعُ ، وَإِثْبَاتُ خَوَاصّ الأسمَاءِ فِيهِ ـ وَإِنْ كَثُرَتْ ـ فَلَا تَدُلُّ إِلاَّ عَلَى اسْمّيتهِ الثَّابِتَةِ بِالاتِّفَاقِ ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِمَنْعِ الصَّرفِ مِنْ مُوجبهِ ، وَلمَّا سَقَطَ تَأْثِيرُ/ المُعَارِض فَالفرقَانِ المُؤَكّدَانِ لِجَهةِ تَأْثِيرهِ لَاغِيَانِ . ١١٤/ب

وَاخْتُلِفَ فِيهِ حَالَ الجَرّ فَمِن مَائِلٍ إِلَى بِنَائهِ ، وَهُوَ الزَّجَّاجُ[2] . وَمَن تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ قَولِ سِيبَوَيهِ[3] يُحرّكُ بِالْفَتْحِ في مَوْضعِ الجَرّ ، وَمِن قَائِلٍ بِإِعْرَابِهِ ، وَهُمْ الأَكْثَرُون ؛ لِخُلُوّهِ عَن مُوجِبِ البناءِ .

---

(١) انظر المقتصد ٩٦٨ .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢ ، ونسبه ابن يعيش ٥٨/١ ، للأخفش والمبرد .

(٣) انظر الكتاب ٦/١ بولاق ، وابن يعيش : ٥٨/١ .

فَإِن اعْتَرَضَ مُشَكِّكٌ عَلَى الدَّهْمَاءِ بِأَنَّ الحَرَكَةَ حَالَ الجَرّ إِمَّا إِعْرَابِيَّةٌ أَوْ بِنَائِيَّةٌ ، وَالأَوَّلُ بَيِّنُ الْبُطُولِ[1] ؛ لأَنَّ الجَارَّ لَا يَنْصِبُ ، وَالثَّانِي لَا تَقُولُونَ بِهِ .

أُجِيبَ بِأَنَّهَا لَا وَاحِدَ مِنْهُمَا ، فَإِنَّ الحَرَكَةَ الحَاصِلَةَ بِفَتحِ الْفَمِ أَعَمُّ مِن كُلٍّ مِنْهُمَا فَلَا تَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِمَا ، فَإِنْ أَوْهَمَ بِأَنَّ الْكُلِّيَّ مِنْ غَيرِ خُصوُصِيَّةِ أَحَدِ الجُزْئِيَّاتِ لَا يُوجَدُ . نُبِّهَ بِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِكَونِهَا بَدَلَ الجَرّ ، فَإِنْ أَصَرَّ بِأَنَّ حَرَكَةَ الآخِرِ إِمَّا بِعَامِلٍ ، وَهُوَ الإِعْرَابُ ، أَوْ لَا وَهُوَ البِنَاءُ ، فَلَا ثَالِثَ ، يُفَسَّرُ بِأَنَّ القِسْمَ الثَّانِي ، إِنْ كَانَ مَعَ مُنَاسَبَةِ الْمَبْنِيّ فَبِنَاءٌ ، وَإِلاَّ فَلَا .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ يَمْنعِ السَّبَبُ الوَاحِدُ الصَّرْفَ ؟

قُلتُ : لِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَ لَمْ يَنْصَرِفْ أَكْثَرُ الأَسْمَاءِ ، وَتَغْيِيرُ الكَلِمَةِ عَن مُقْتَضَاهَا خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَاسْتِقْلَالُ السَّبَبِ الوَاحِدِ مُوجِبٌ لِزِيادَةَ التَّغْيير ، تُرِكَ الأُصلُ مَعَ السَّبَبَيْنِ/ عَمَلاً بالسَّبَبَ القَوِيّ الْبَرِيءِ ١١٥/أ عَن اسْتِلْزَامِ الْفَسَاد ، أَيْ زِيَادَةِ التَّغْيِيرِ وَلَمْ يُتْرَكْ مَعَ السَّبَبِ الوَاحِدِ ؛ لِضَعْفِهِ ، وَاسْتِلْزَامِهِ الْفَسَادَ ، وَلِأَنَّ خِفَّةَ الاسْمِ قَاوَمَتْ السَّبَبَ الوَاحِدَ فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ ، فَلَمَّا تَثَنَّى السَّبَبُ زَادَتِ العِلَّةُ .

فَإِنْ قُلْتَ : الحَرْفُ أَبْعَدُ عن الاسْمِ مِنْ الفِعْلِ عَنْهُ وَمُشَابَهَةِ

---

(١) يقال : بطل الشيء يبطل بطلا ، وبطولا وبطلانا . اللسان (بطل) .

الحَرفِ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ تُعْطِيه حُكْمَ الْحَرْفِ أيْ البِنـاءَ ، وَحُكْـمَ الفِعْـلِ لَا يُعْطِيه إلاَّ مُشَابَهَتَانِ ، فكَانَ بِالْعَكْسِ أَوْلَى .

أجَبْتُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحدُهُمَا : أَنَّ الاسْمَ المُشابِـهَ لِلْحَـرفِ بِجهَـةٍ قَلِيـلٌ ، وَلِلْفِعْـلِ بِجهَـةٍ هُوَ الأَكْثَرُ ، فَلَـمْ تُلْـغِ الأوَّل عَمَـلاً بالمُشَابَهةِ السَّالِمَـــة عَنِ المُعَارضِ ، وأُلْغِيتَ الثّانِيَ ؛ لِوجُودِ المُعَارضِ .

الثَّانِـي : أَنَّ وَضْعَهُـم الاسْمَ مُشابِهـاً لِلْحَـرِفِ يَدلُّ عَلَـى شدّةِ احْتِيَاجِهِم إلَى ذَلِكَ ، فَإنَّ المُبَالَغَةَ فِي تَبْعِيـد الشَّيءِ عَنْ أَصْلِ وَضْعِـهِ لَا يَرْتَضِيـه العَاقِـلُ إلاَّ اضْطِـرَاراً بِخَـلافِ وَضْعِ الاسْمِ مُشَابِهـاً لِلْفِعْـــلِ فَإِنَّهُ يَكْفِيه أَدْنَى احْتِيَاجٍ ، وَتَأثِيرُ السَّبَبِ القَوِيّ أَقْوى مِن تَأْثِيـرِ السَّبَبِ الضَّعِيف ، وَيقْرُبُ مِنـهُ الْقَضيّـةُ المشهُـورَةُ أَنَّ الْمَـرَضَ إِذَا كَانَ مُلائِمـاً لِطَبيعَةِ الْمَرِيضَ وَسِنّهِ فَخَطَرُهُ أَقَلُّ مِنْـهُ إذَا لَمْ يَكُـنْ مُلَائِمـاً لِأَحَدِهَمـا/ ١١٥/ب فَإِنَّ الثَّانِيَ لَا يكُونُ إلاَّ عَن سَبَبٍ قَوِيّ .

وَزْنُ الفِعْـلِ : فَرْعُ وَزْنِ الاسْمِ ، لأنَّ أَصْلَ الاسْمِ أَن يكُـــونَ عَلَى وَزْنِ[1] الْأَسْمَاءِ لَا عَلَـى وَزْنَ الأفْعَـالِ ، وَقِيـلَ : كَمَـا أَنَّ الفِعْـلَ فَرْعُ الاسْمِ فَوزنُـــهُ فَرعُ وَزَنِ الاسْمِ ، وَالمُؤَثِّـــرُ مِنْ أَوْزَانِ الفِعْـــلِ المُخْتَصُ بِهِ أَوْ الغَالِبُ عَلَيهِ ، فَالأوَّلُ كَشَمَّـرَ ، وَصِيَـغِ الأمـرِ ، وَبِنـاءِ

(١) في الأصل « على زن » بإسقاط الواو سهو من الناسخ .

المفعُولِ ، وَالثَّانِـي وَزْنُ الأفْعَـالِ المُضَارِعَـةِ ، استَـدرَكَ بَعضُهُـم جَعْـلَ وَزْنِ الفِعْلِ الغَالِبِ سَبَباً بأنَّهُ رَدٌّ إِلَى الجَهَالةِ ، أَي يَحتَاجُ إِلَـى اسْتِقـرَاء جَميـعِ الأسماءِ وَالأفْعَـالِ ، وَبأَنَّهُ يُشْكِلُ بِـ «أَفْعَل» ؛ فَإِنَّـهُ فِي الاسْم أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الفِعْلِ ، لأنَّهُ مَا مِن فِعْلٍ ثُلَاثِـيّ إِلاَّ وَلَـهُ « أَفْعَـلُ » اسْمـاً إِمَّا لِلتّفْضيلِ ، أَوْ لِغَيرِهِ ، وَأَفْعَلُ فِي الأفْعَـالِ لَا يكُـونُ إلاَّ فِي بَعْضِ مَا جاءَ فِيـهِ « فَعَـلَ » ، وَفِي غَيـرِ ذَلِكَ قَليـلٌ ، وَيُقَابِلُـهُ فِي القِلّـة وُقُـوعُ « أَفْعَـلَ » فِي الأسماءِ مِنَ غَيـرِ فِعْـلٍ كَأَجْـدَلٍ وَنَحْـوِهِ ، وَحَقَّقَـهُ بأَنَّ « فَاعَـلاً فِي الأسماءِ قَلِيـلٌ جدًّا كَخَاتَـمٍ ، وَهُـوَ غَيـرُ مَانِـعٍ ، قَالَ : فَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ : الْوَزْنُ المَانِعُ إِمَّا المُخْتَصُّ بِالفِعْـلِ ، أَو يكُـونُ أَوَّلُـهُ زِيَادَةً كَزِيَادَتِهِ غَيرَ قَابِـلٍ للتَّـاءِ ، أَيْ لَا يكُـونُ كَيَعْمَـلٍ[1] ، فَانَّـهُ يَقبَـلُ التَّـاءَ كَيَعْمَلَـةٍ/ ، فَأَحْمَـدُ عَلَمـاً لَا يَنْصَرِفُ ، وَ« يَعْمَـلُ » عَلَمـاً مُنْصَرِفٌ[2] . ١١٦/أ

أَقُـولُ : قَوْلُهُـم يَجِبُ أَن يُعْتَبَـر ــ فِي مُوَازنَـةِ الاسْمِ الفِعْـلَ ــ طَرَفَـا اللَّفْـظِ وَالْمَعْنَـى[3] ؛ فَإِنَّ « أَوْلَـق »[4] إِذَا جُعِـلَ فَوْعَـلاً ــ وَإِنْ

(١) يعمل : البعير القوي ، ويعملة : الناقة القوية على العمل ، قيل : اسم ، وقيل صفة .

(٢) يقصد الكـيشي بالمستـدرك هنـا ابـن الحاجب النحـوى ، انظـر كتابـه الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٩ .

(٣) انظر المقتصد ٩٧٨ .

(٤) في الحاشية « الأولق يحتمـل ان يكـون من أَلِقَ إذا جن على وزن عَلِمَ ، والأولـق المجنـون فيكـون همزتها أصلية ، ويحتمل ان يكون من ولق يلق على وزن وعد يعد وهو سرعـة الـلسان على الكـذب فيكون همزتها زائدة لأن وزنها أفعل » .

كَانَ ظَاهِراً كَأَحْمَدَ ــ مُنْصَرِفٌ لِعَدَمِ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ يُحَقّقُ الإِشْكَالَ الْمذكُورَ ، وذَهَبَ عِيسَى ابْنُ عُمَرَ[1] إِلَى أَنَّ كَونَ الْكَلِمَةِ فِعْلاً فِي الأَصْلِ مِنْ جُمْلَةِ الأَسْبَابِ فَلَمْ يُصْرَفْ نَحْوُ « ضَرَبَ » عَلَماً ، مُحْتَجًّا بِقَولِ سُحَيمٍ :

- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا
مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[2]

وَهُوَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ جُملَةٌ إِمَّا مَحْكِيَّةٌ عَلَماً ، أَوْ صِفَةٌ لِمَوصُوفٍ مَحذُوفٍ[3] .

الصّفَةُ : فَرْعُ المَوصُوفِ ، وَشَرْطُ تَأثِيرِهَا كَونُهَا فِي أَصْلِ الوَضْعِ صِفةً وَلَا يَمْنَعُهَا مِنَ التّأثِيرِ عرُوضُ الأسمّيةِ ، وَإن كَانَ فِي الأَصْلِ اسْماً فَلَا تُفِيدُهَا الْوَصْفِيّةُ العَارِضَةُ تَأثِيراً ، فَأَدْهَمُ وَأَرْقَمُ[4] ــ اسْمَيْنِ ــ غَيرُ مُنْصَرِفَينِ ، وَأَرْبَعٌ صِفَةً مُنْصَرِفٌ ، وَقَد تُتَخَيَّلُ الْوَصْفِيّةُ الأَصلِيةُ فَلَا يُصْرَفُ بِهَا كَمَا فَعَلَ نَاسٌ مِنَ العَرَبِ بِأَخْيَلٍ وَأَجْدَلٍ[5] تَوَهُّماً لِمَعْنَى ذِي الخِيلَانِ فِي الأَوَّلِ ، وَالجَدلِ ــ أَيْ

---

(١) انظر الكتاب ٧/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، وابن يعيش ٦١/١ .
(٢) تقدم برقم ١٨٤ في صفحة ٣٧٨ ، والشاهد فيه هنا أن « رجلا » فِعْلٌ مُسَمّىً به وهو ممنوع من الصرف عند عيسى بن عمر .
(٣) انظر الكتاب ٧/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، وابن يعيش ٦١/١ .
(٤) أدهم : القيد . أرقم : اسم للحية .
(٥) أخيل : وصف للطائر . وأجدل للصقر .

الْقُوَّةُ فِي الثَّانِي ، وَمَنْعُ « أَفْعَى » بِتَوُهّمِ الخُبْثِ فِيهِ أَبْعَدُ[1] .

التّأنِيثُ : فَرْعُ التَّذْكِيرِ ؛ لأنَّ الاسْمَ مِنْ غَيرِ عَلَامةٍ يُطْلَقُ عَلَى المُذَكّرِ/ ثُمَّ تَلحَقُهُ العَلَامَةُ لِلتَّأنيثِ ، وَلأنَّ الشَّيءَ المُطْلَقَ أَقْدَمُ في التَّعَقُّلِ مِن كُلّ شَيءٍ مُقَيّدٍ ، وَهُوَ مُذّكرٌ ، وكَذَا المَعْلُومُ والمَذْكُورُ ، وَلَا يُؤَثّرُ إلاَّ التَّأنِيثُ اللَّازِمُ فلا اعتدادَ بمِثْلِ « قائمةٍ » وصفاً . ١١٦/ب

وهو قِسْمَانِ : لفظِيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ ضربان : لازمٌ في أصل وضع الكلمة كالألِف المقصورةِ والممدودةِ مثل حُبْلَى وصَحْرَاءَ . ولازمٌ بِالنّقْلِ إِلَى الْعَلمِيَّةِ ، وَهُوَ التَّاء كَحَمْزَةَ ؛ فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ الْحَذْفَ .

وَقَوْلُهُمْ : لُزُومُ التَّأنيثِ كَتَكْرَارِهِ ، فكأنَّه حَصَلَ سبَبَانِ ضَعِيفان ، فَإِنَّ التَّأنيثَ الَّذي هُوَ أَحَدُ الأسبابِ هُوَ الَّلازِمُ لَا مُطْلَقُ التَّأنِيثِ فَالْمُتَوهّمُ تَكْرَارُهُ غَيرُ سَبَبٍ ، وَالسَّبَبُ غَيرُ مُكَرّرٍ ، فَالأوْلَى أَن يُقَالَ : هُوَ مُسْتَبِدٌّ بِالتَّأثيرِ كَمَا قُلْنَا ، فَعلَيهِ[2] يَتّجهُ أَنْ يُقَالَ : التَّاءُ فِي الْعَلَمِ مُسْتقِلٌ ، وَالْعَلَمِيّةُ لَيْسَتْ سَبَباً بَل هِيَ شَرْطٌ .

أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ فَتَأنِيثُ عَلَم المُؤَنْثِ وشَرَطُ وُجُوبِ تَأثِيرِهِ الزّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ ، أَوْ تَحَرُّكِ الأوْسَطِ ، أو الْعُجْمَةُ ، فَدَعْدٌ جَائِزُ الصَّرفِ خِلافاً للمبرّدِ[3] ، وَقَدَمُ ، وَزَيْنَبُ ، وَمَاهُ مُمْتَنِعَةٌ ؛ لأنَّ الأوَّلَ فِي غَايةِ الخِفّةِ فَيُقَاوِمُ الثّقَلَ الشّبَهيَّ فَيَنصَرِفُ ، وَمَنْعُ/ الصَّرفِ ، ١١٧/أ

---

(١) لأنه لا مادة له في الاشتقاق . انظر شرح المرادي للالفية ١٢٦/٤ ، والتصريح ٢١٤/٢ .

(٢) في الأصل « فعلى » والصواب ما أثبتناه .

(٣) المبرد يجيز فيه الوجهين ، وترك الصرف عنده أقيس . المقتصب ٣٥٠/٣ .

لِلسَّبَبَيْنِ ، وذَهَبَ العَلَّامَةُ[1] إِلَى إِثْبَاتِ الْجَوَازِ فِي الأَعْجَمِيِّ السَّاكِنِ الأَوْسَطِ كَنُوحٍ وَلُوطٍ بِالْقِيَاسِ عَلَى المُؤَنَّثِ يُحَقِّقُهُ عَدَمُ الصَّرْفِ فِي نَحو « مَاهَ » وَ « جُورَ » اتِّفَاقاً فَلَيسَ الزائِدُ فِيه إلاَّ الْعُجْمَةُ ، وَكَمَا لَوِ انْتَقَلَتِ العُجْمَةُ وَبَقِيتَ الْعَلَمِيّةُ وَالتَّأْنِيثُ جَازَ الصَّرْفُ ، فَكَذا إِذَا انْتَفَى التَّأْنِيثُ وَبَقِيتَ العُجْمَةُ والْعَلَمِيَّةُ ، والاسْتِعْمَالُ يُوجِبُ صَرْفَهُ ، وَالنَّقْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى القِيَاسِ .

وَأَمَّا الثَّانِي ، فَلأَنَّ حَرَكَةَ الأَوسَطِ بِمَنزِلَةِ حِرفٍ عِندَهُم ؛ لأَنَّ الأَلِفَ الخَامِسةَ تُحذَفُ قَطْعاً فِي النِسبَةِ كَحُبَارِيٍ[2] ، وَيجُوزُ إِبْقَاؤُهَا وَقَلْبُهَا رَابعةً كَحُبْلَى ، وَحُبْلَوِيٌّ ، وَوَجَبَ الحَذْفُ رَابِعَةً فِي مُتَحَرِّكِ الْعَيْنِ كَجَمَزيّ[3] فَهِيَ كالْخَامِسَةِ .

وَإِذَا سُمّي مُذَكّرٌ بِاسْمٍ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَ فِي المُؤَنّثِ فَإِنْ كَانَ زَائِدَاً عَلَى ثَلاثَةٍ فَمَنْعُ الصَّرفِ كَجَيْأَلٍ ، وَعَنَاقٍ[4] فكَأَنَّ الحَرفَ الرَّابِعَ تاءٌ فِي الْكَلِمَةِ كَطَلْحَةَ ، وَالشَّاهِدُ بِصّحةِ هَذِه المُنَاسَبَةِ

---

(١) يقصد الزمخشرى ، انظر المفصل ١٧ ، وابن يعيش ١/٧٠ .

(٢) الحبارى : طائر يقول ابن منظور « يقع على الذكر والاثنى . واحدها وجمعها سواء ... ، ألفه ليست للتأنيث ولا للالحاق وانما بني الاسم عليه فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفةٍ ولا نكرة أي لاتنون » اللسان (حَبَرَ ٥/٢٣٢) .

(٣) الجمز : ضرب من السير ، يقال حمار جمزي أي سريع .

(٤) الجيأل : اسم للضبع ، وفي الحاشية « اسم للوضع ، تحريف ، وعناق : الاثنى من ولد المعز ، والجمع أعنق وعنوق .

إظْهَارهُمُ التَّاءَ في بنَاتِ الثَّلاثَةِ فِي التَّحْقيرَ كَأُرَيْضَةٍ ، وَإِخْفَاؤُهُمْ إيَّاهَا في بنَاتِ الأَرْبَعَةِ كَعُقَيْرِبٍ ، فَلَوْلَا إنْزَالُهُم الرَّابِعَة مَنْزِلَةَ التَّاءِ لَجَمَعُوا بَيْنَهُما كَالثَّالِثَةِ ، وَإنْ كَانَ ثُلاثِيًّا صَرَفْتَهُ/ كَقَدَمٍ ؛ لِعَدَمِ التَّأنِيث اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيّ ، ثُمَّ إذا صَغَّرْتَهُ لَمْ تُظْهِرْ فِيهِ التَّاءَ لِتَذَكُّرِهِ ، وَأَمَّا أُذَيْنَهُ عَلَمُ رَجُلٍ فَموضُوعٌ مُصَغَّرٌ . ١١٧/ب

فَإنْ قُلْتَ : القِيَاسِ يَمْنَعُ صَرْفَ « قَدَمٍ » مُسَمَّى بِهَا رَجُلٌ ، لأنَّ حَرَكَةَ الْأَوْسَطِ كَحَرفِ « رَابِعٍ » .

قُلتُ : الحَرَكَةُ مِنْ حَيثُ الثِّقَلُ شَابَهَتِ الحَرْفَ فَأَزَالتِ الخِفَّةَ المُقَاوِمَةَ للثِّقَلِ وَلَمْ تُشابِهِ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِي آخرِ الْكَلِمَةِ المُشَابِهَةِ للتَّاءِ فَلَمْ تَمْنَع الصَّرْفَ ولأنَّهَا فَرْعُ الحَرْفِ الَّذِي هُوَ فَرْعُ التَّاءِ ، فَضَعُفَ تَأثِيرُهَا بِتَضْعِيفِ الْفَرْعِيَّةِ .

الْأَلِفُ والنُّونُ : المُضَارِعتَانِ[1] لِأَلِفَي التَّأنيثِ قِيلَ : المُرَادُ بَالأَلِفَينِ هُنَا أَلِفَا المَمْدُودِ ، وَجِهةُ المُشَابِهَةِ وُجُوهٌ .

أَحدُهَا : كَوْنُهُمَا زَائِدَتَينِ مَعاً فِي آخر الكَلِمَةِ ؛ فَإنَّهُ لَمْ يُسْتَعمَلْ « سَكَرٌ » ثُمَّ أُرْدِفَ [بِالأَلِفَ وَالنُّونِ] ، فَإنْ قِيلَ : مَا المَانِعُ لِكَونِ « سَكْرَى » لِلمُؤَنثِ[2] ثُمَّ أُلْحِقَ النُّونُ لِلَّتذكِير ؟

(١) في النسخة « المضارتان » تحريف .

(٢) في النسخة « فانه لم يستعمل سكرى ثم أردف بالتنوين » ، والصواب ما أثبتناه .

قِيلَ : تَرْكُ القِيَاسِ ؛ فِإنَّ الأَصْلَ التَّذكُّرُ[1] ثُمَّ لُحُوقُ عَلَامةِ التَّأنِيثَ .

فَإن قِيلَ : أَلَيْسَ عَلَامَةُ التَّذَكّرِ تُلْحَقُ بِالاسْمِ المُطْلَقِ عَلَى الْمُؤَنّثِ فِي العددِ فَهَلاَّ نقيسُهُ عليه ؟؟!

أجِيبُ بأنَّ التاءَ هناك علامةُ تأنيثِ الجماعةِ وحُذِفَتْ في التأنيثِ لِلْفَرقِ ، فَصَارَ ثَبَاتُهُ عَلَماً/ لِلَّتذكيرِ بالاتِّفَاقِ لا بِالْقَصّدِ ، ١١٨/أ اتّحَادِ سِيَاقَتِهِمَا فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ .

الثَّانِي : اخْتِلَافُ صِيغَتَيْ المُذَكّرِ وَالمُؤَنّثِ ، أَيْ عَدَمُ إعَادَةِ صِيغَةِ المُذَكّرِ فِي المُؤَنّثِ فِي الْفَصْلَيْنِ تقولُ : سَكْرَانُ وَسَكْرَى كَأَحْمَرَ وَحَمْراءَ بِخِلَافِ ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ[2] .

الثَّالِثُ : وَهُوَ مُتَفَرّعٌ عَلَى الثَّانِي امْتِنَاعُ لُحُوقِ التَّاءِ بِصِيغَةِ مُذَكّرَيْهِمَا ، لأنَّا لَا نَقُولُ : عَطَشْانَةٌ كَمَا لَا نَقُولُ أَحْمَرَةٌ .

وَإنَّمَا سُمّيَ زَائِدَتَا الْمَمْدُودِ أَلِفَيْ التَّأنِيثِ وَإِنْ كَانَ الأَلِفُ الأُوْلَى لِمَدّ الصَّوْتِ وَالثَّانِيةُ هَمْزَةً ؛ لأَنَّ أَصْل « حُمْرَاءَ » حَمْرَى

---

(١) هكذا في النسخة ، والمراد التذكير المقابل للتأنيث ، والمؤلف كثيراً ما يستعمل صيغة « التَّفَعُّل » قاصداً بها صيغة « التفعيل » .

(٢) معنى ذلك أن صيغة المذكر ليست موجودة في المؤنث على معنى أنه هو المذكر مع زيادة كضارب وضاربة ، فان ضاربة هو ضارب مع زيادة التاء ، وهذا هو المراد باعادة المذكر في المؤنث . عن الحاشية بتصرف .

كَسَكْرَى فزِيدَتْ لِمَدّ الصَوتِ أَلِفٌ قَبْلَ أَلِفِ التَّأنيثِ ؛ لأَنَّ عَلَامَةَ التَّأنيثِ لَا تَقَعُ حَشْواً فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَحَذْفُ الأُولَى مُمْتَنِعٌ ؛ لأَداءِ جَلْبِهَا إِلَى حَذْفِهَا ، فَالجَلْبُ عَبَثٌ وَالثَّانِيةُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ فَتَعَيَّن التَّحْرِيكُ ، وَتَحرِيكُ الأَوَّلِ يَسْتَلْزِمُ زَوَالَ مَقصُودِهَا مَدِّ الصّوتِ ، وَلِكَونِ الثَّانِي أَقْرَبَ إِلَى مَوْضِعِ التَّغْيِير وَهُوَ الطَّرَفُ وَالأَلِفُ المُتحَرِكَةُ هَمْزَةٌ فَدُعِيتَ الثَّانِيةُ أَلِفَ التَّأنِيثِ نَظَراً إِلَى الأَصْلِ ، وَالْأَوْلَى/ بِالمُجَاوِرَةَ . ١١٨/ب

وَقِيلَ : المُرَادُ بِهِمَا أَلِفُ المقصُورِ ، وَالثَّانِيةُ مِن الْمَمْدُودِ ، وَمُشَابِهَتُهُمَا لِلأَلِفَينِ مَا مَرَّ مَعَ أَدْنَى تَغْييرٍ فِي الْوَجْهِ الأَوَّلِ ، وَصَاحِبُ الأَلِفِ وَالنُّون إِنْ كَانَ صِفَةً لهَا « فَعْلَى » كَغَضْبَانَ فَلا يُصْرَفُ ؛ لاسْتِكْمَالِ الشَّبَه وَالصَّفَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَهَا « فَعْلَانَةٌ » كَنَدّمَانٍ وَنَدْمَانَةٍ فَالصَّرْفُ ، لأَنَّهُمَا لاَ يُشبِهَانِ الأَلِفَ إِذَنْ إلاَّ بِجهَةٍ فَكَأَنَّهُ لا شَبَهَ ، وَالصّفَةُ لَا تَمْنَعُ الصرْفَ وَحْدَهَا . نَعَمْ إِنْ سُمّيَ بِهِ مُنِعَ الصَّرْفَ ، لِتَحَقّقِ المُشَابِهَاتِ وَالْعَلَمِيّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَلَفْظَةِ « رَحْمَنٍ » فَوَجْهَانِ : الصَّرْفُ ، لِكَونِ عَدَمِ « فَعْلَانَة » فَرْعُ ووُجُودِ « فَعْلَى » ، وإِذَا انْتَفَى الأَصْلُ انْتَفَى الْفَرْعُ فَكَأَنَّ « فَعْلَانَة » مَوْجُودَةٌ تَقْدِيراً ، وَعَدمُ الصَّرفِ وَهُوَ الأَكْثَرُ ؛ لِتَقَوّي الشَّبَهِ الأَوَّلِ[1] بِانْضَمامِ عَدَمِ « فَعْلَانَة » إِلَيهِ ، أَوْ نَقُولُ : المُرَادُ مِنَ

---

(١) وهو أن الألف والنون زائدتان زيدتا معاً فينضم إليه عدم وجود فعلانَة .

الشَّبَهِ الثَّانِي أَنَّ لَا يكُونَ صيغَةُ مُذَكَرِهِ مَوجُودَةً فِي مُؤَنَّثِهِ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِن وجُودِ « فَعْلَى » وَعَدمِ « فَعْلَانَةَ » ، فَيَتَحقَّقُ مَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا فَتَجْتمِعُ المُشَابِهَاتُ[1] .

قَولُهُ : وُجُودُ « فَعْلَى » أَصلُ عَدَم « فَعْلَانَةَ » مُسَلّمٌ ، وَلَكِنّهُ مَلْزُومٌ أَخصُّ ، ولِهَذَا لَمْ يَتحقّقْ نَقِيضُ لَازمِهِ بانْتِفائِه ، وَإن كَانَ اسْماً/ فَإنْ قَارَنَهُ العَلَمِيَةُ فَلَا يُصرْفُ كَعُثْمَانَ ، لأَنَّ العَلَمِيَّةَ تحْظُر ١١٩/أ زِيَادَةَ التَّاءِ فَتَتِمُّ الْمُشَابَهَةُ كَأَرْطىً عِندَ سِيبَوَيهِ ، فَإنَّهُ يُنَوّنُهُ وَيَجْعَلُ أَلِفَهُ لِلإلحَاقِ لَا لِلتَّأنيثِ[2] ، فَإنَّهُ إِذَا سُمّيَ بِهِ لَا يَنْصرِفُ لِمُضَاهَاةِ أَلِفِهِ أَلِفَ « بُشْرَى » فِي امْتِنَاعِ قَبُولِ التَّاءِ ، وَإلاَّ فَالصَّرْفُ ، وَيَحتَمِلُ بَعْضُ الأعْلَامِ أَصَالَةَ النّونِ وَزِيَادَتَهَا فَيَنصَرِفُ لَهُمَا كَحَسَّانَ ، أَهِيَ مِنَ الْحُسْنِ أَو الْحَسّ ؟ وَالرُّمَّانُ إنْ سُمّىَ بِهِ أَهِيَ مِنْ رَمَّ أَوْ رَمَنَ ؟ أَيْ أَقَامَ[3] ، وَالخَلِيلُ لَا يصرفُهُ قَالَ : أَجْهَلُ اشْتِقَاقَهُ ، فَأُلْحِقُهُ بِالأَكْثَرِ وَهُوَ زِيَادَةُ الأَلِفِ والنُّونِ[4] ، وَالأَخْفَشُ يَصرِفُهُ قَائِلاً : إنَّ « فُعَّالاً » كَقُرّاصٍ وَحُمّاضٍ أَكْثَرُ مِن فُعْلَانَ[5] ، وَكَالشَّيْطَانِ أَهْوَ مِنْ شاط أي هلك أو مِنْ شَطَنَ أي بَعُدَ وكأبي حيانِ أَوْ هُوَ مِنْ الحَيَاةِ أَوْ مِنْ الْحَيْنِ ، يُقَالُ : إنَّ فَاضِلاً تَكَنَّى بِأَبِي حَيَّانَ أَتَى

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/٦٠ — ٦١ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٩ .

(٣) انظر اللسان في (رمن) .

(٤) انظر الكتاب ٢/١١ .

(٥) انظر المقتصد ١٠٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢٤ .

أَميراً فقَالَ لَهُ الأَمِيرُ : أَبو حَيَّانَ يَنْصَرِفُ أَمْ لَا ؟ فقَالَ : إنْ أَكْرَمَهُ الأَمِيرُ فَلَا يَنْصَرِفُ ، وَإلاَّ انْصَرَفَ ، وَكَشَفَ جَوَابُهُ عَن فَضْلِهِ وَذَكَائِهِ .

التَّعرِيفُ : فَرْعُ التَّنْكيرِ ، قِيلَ ؛ لأَنَّ الْجَهْلَ بِالشَّيْءِ يَتَقَدمُ مَعْرِفَتَهُ ، وَلِمُعْتَرِضٍ أَن يَقُولَ : النّكِرَةُ لَيْسَ مَعنَاهَا الْمَجْهُولَ الصِّرْفَ بَلْ هُوَ/ مَعْلُومٌ بأَنَّه شَخْصٌ أَوْ عَدَدٌ مِنْ جِنْسٍ إلاَّ أَنَّه غَيرُ مُعَيّنِ ١١٩/ب التَّشَخّصِ ، وَالمَعرِفَةُ الّتِي هِيَ سَبَبُ الْعَلَمِيّة فَلِمَ قُلْتُم : إنَّ كُلَّ مَعْلُومِ التَّشخّصِ الَّذي هُوَ مَفْهُومُ الْعَلَمِ كَانَ مَعْلُوماً عَلَى وَجْهِ التَّنْكيرِ قَبْلَ ذَلِكَ ؟

وَالْجَوابُ أَنَّ مَعْنَى النّكِرَةِ جُزْءُ مَعْنَى الْعَلَمِ فَيَتَقَدمُ عليهِ بَالطَّبْعِ ، فإِنَّ مُنِعَ بانَّ عَدَم تَعيّنِ الشَّخْصِ جُزْءُ مَعْنَى النّكِرَةَ فلا يُجَامِعُ تَعَيُّنَهُ الذي هو جزءُ معنى العَلَمِ حَقَّقْنَاهُ بأَنَّ مَنْ أطلق النكرة لَا يَقْصِدُ بِهَا عَدَمَ الْعَلَمِ بِتَعَيّنِ الشَّخْصَ ، فَإِنَّهُ حَاصِلٌ بِالاسْتِصْحَابِ وَلَكِنّهُ يُفِيدُ عَلَماً نَاقِصاً مِنْ غيرِ تَعَرُّضٍ لِنَفْيِ الزِّيَادَةِ عَلَيهِ ، فَالمَعْلُومُ بِالمَفْهُومِ النَّكرِيّ لَا يُنَافِي كَوْنَهُ مَعْلُوماً بِالْمَفْهُومِ الْعَلَمِيْ بَلْ هُوَ فِي ضِمْنِهِ ، وَلِلْمَسأَلَةِ تَقرِيرٌ لَا تَسَعُهُ هَذِه الصَّنَاعَةُ ، وَإنَّما تَعَيّنَت الْعَلَمِيّةُ لِلسَّبَبِيّةِ ، لأَنَّ المُبْهَمَاتِ وَالْمُضْمَراتِ مَبْنِيّةٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ تَعرِيفُهَا بِالْمُعْرِبِ ، وَالتّعرِيفُ الحَاصِلُ بِاللَّامِ وَالإضَافَةِ نَاقِصٌ لِحصُولِهِ بِكَلمَةٍ أُخرى ، وَتَعرِيفُ التَّأكِيدِ كَقَولِكَ : مَررتُ بِالْقَومِ أَجْمَعَ لَمْ يُعْتَدّ بِهِ ، لِكَونِه مِطْلُوباً بِالْعَرَضِ .

العَدْلُ : أَنْ تَعدِلَ بِصِيغَةِ الكَلِمَةِ إلَى غَيرِ تِلْكَ الصّيغَةِ وَتَعْنَى

بِهَا مَا تَعْنِي/ بِالأُولَى ، وَهْوَ فَرعُ الْمُعْدولِ عَنْهُ ، ثُمَّ الأَصْلُ قَدْ تكُونُ ١٢٠/أ
صِفَةً وَقَد تكُونُ عَلَماً كَمَثْنَى وَثُلاَثَ مِن اثْنَيْن اثْنَيـن وثَلاثَةٍ ثَلاثَةٍ ،
وَعُمَرَ وَزُفَرَ مِنْ عَامِرٍ وَزَافِرٍ ، وَيُفْهِمُ العَدْلُ في الأَوَّلِ تَحْقِيقاً ، وفي
الثَّانِي تَقْدِيراً ، لأَنَّ قَولَكَ : جَاءَ الرِّجَالُ مَثْنَى وَثُنَاءَ وَمَثْلَثَ وَثُلاَثَ
إِلَى عُشَارَ وَمَعْشَرَ فِي قَولٍ[1] ، وَهْوَ اخْتِيارُ الْحَضْرَمِيّ[2] ، وَمَقْصُوراً
عَلَى رُبَاعَ وَمَرْبَعَ فِي قَولٍ[3] ، تُرِيدُ بِهِ حَصْرَهُم جَائِينَ فِي اثْنَيْنِ
اثْنَيْنِ ، وَكَذَا مَا فَوقَهُ ، وَأَسْمَاءُ العَدَدِ هِيَ الْمَوضُوعَةُ لِلّتعْبِيرَ بِهَا عَنْهُ ،
فَإِذَا تُرِكَتْ إِلَى غَيرِهَا تَحَقَّقْنَا الْعَدْلَ ، وَأَمَّا قَولُنَا فِي الأَعْلاَمِ مَثَلاً :
أَصْلُ عُمَرَ عَامِرٌ عُدِلَ لِزَوَالِ الاشتِبَاهِ فَتَخْمِينٌ أَلْجَأَنَا إِلَيهِ عَدَمُ
انْصِرَافِ عُمَرَ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ مِنَ الأَسبَابِ فِيهِ إِلاَّ الْعَلَمِيّةَ ، فَطَلَبْنَا
سَبَباً آخَرَ فَلَمْ نَجِدْ أَشَدَّ مُنَاسَبَةً مِنَ الْعَدْلِ فَأَثْبَتْنَاهُ اضْطِرَاراً ، ولِذَلِكَ
لَمْ نَجْعَلْ « أُدَداً » معدولاً لَمَّا جَاءَ مُنْصَرِفاً ، ونحوْ جُعَل وحُطَم مُنْصَرِف
مِعْرِفَة لانفرادِ العَلَمِيَّةَ فَإِنَّ الأَوَّلَ نُقِلَ عَنِ اسْمِ جِنْسٍ ، والثَّانِي عَن بناءِ
مُبَالَغةٍ لاَ عَدْلَ فِيهِمَا ، وَيَافُسَقُ لاَ يَنْصرِفُ ؛ لِعَدْلِهِ [عَنْ][4] فَاسِقٍ

(١) هذا قول الكوفيين المجوزين لقياسه ، وتبعهم المبرد في المقتضب ٣٨٠/٣ ، وابن جني في الخصائص ١٨١/٣ ، وانظر ابن يعيش ٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢ ، والرضي على الكافية ٤١/١ .

(٢) هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، كان إمامًا في العربية والقراءة ، يقال : إنه أول من علل النحو ، توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ .
انظر ترجمته في نزهة الالباء ١٨ ، وابن خلكان ٢٢٦/٢ ، وطبقات القراء ٣٧٢/٢ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين ، انظر شرح الالفية للمرادي ١٢٩/٤ ، والهمع ٢٦/١ .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

الْمَعْرِفَةِ ، قَالَ/ الجُرجَانِيُّ : هُوَ أَخصُّ بِالتَّعرِيف مِنَ الْعَلَمِ لِعَدَمِ تَنكُّرِهِ ١٢٠/ب قَطُّ[1] ، وفِيهِ نَظَرٌ .

وفِي سَبَبَ امْتِنَاعِ صَرفِ مَثْنَى وَنَحْوِهِ وُجُوهٌ :

الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ ، وَهُوَ المشهُورُ المَتَعَمّدُ[2] .

وَالعَدْلُ عَنِ اللَّفظِ وَالْمَعْنَى ، أمَّا اللَّفْظَ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا المَعْنَى فَلِلزُومِهِ الوصْفِيّةَ والانْخِلَاعَ عَنِ الاسْمِيّة قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ[3] ، وَأَنْكَرهُ الفَارِسِيُّ[4] ، لأَنَّهُ مَعدُولٌ عَن مُكَرّرٍ وَلَا يَكُونُ إلاَّ صِفَةً ، وَقَولُهُ — عَلَيهِ السَّلَامُ — : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى »[5] لَا يَدُلُّ عَلَى إِفْرَادِ المَعْدُولِ عَنْهُ ، فَإِنَّه لِتَكرِيرِ المُكَرّرِ تَأْكِيداً ، كَأَنَّهُ كَرَّرَ اثْنَيْنِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، وَإِنَّمَا حَسُنَ بخِلَافِ تَكْرِيرِ الاثْنَيْنِ أَرْبَعاً ؛ لأَنَّهُ تكْرَارٌ وَاحِدٌ ، وَاجْتِمَاعُ عَدْلَيْنِ عَدْلٍ عَنِ اللَّفْظِ وَعَدْلٍ عَن سَنَنِ الْعَدْلِ ، لأَنَّ بَابَ الْعَدْلِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعَارِفِ ، وَهَذَا لِلّنكِرَةِ .

وَأَنَّه مَعدُولٌ وَجَمْعٌ ، لأَنَّهُ بِالعَدْلِ صَارَ أَكْثَرَ مِن الْعِدَّةِ الأُولَى وَكَأَنَّ هَذَا القَائِلَ يَجْعَلُهُ مَعْدُولاً عَنِ اثْنَيْنِ[6] .

---

(١) انظر المقتصد ١٠١٣ .

(٢) وهو مذهب سيبوية والجمهور ، انظر الكتاب ١٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤١/١ ، والهمع ٢٦/١ .

(٣) انظر الاصول في النحو ٨٨/٢ .

(٤) الإيضاح ٣٠١ .

(٥) انظر مسند الامام احمد بن حنبل ٢١٠/١ في مسند الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنه .

(٦) انظر هذه الأقوال في شرح السيرافي بهامش سيبويه ١٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/٢ ، والهمع ٢٦/١ .

وَتَصْغِيرُ المَعْدُولِ يُوجِبُ صَرْفَهُ تقُولُ : أُحَيِّدٌ[1] كَغُلَيِّمٍ ، لِزَوالِ صِيغَةِ الْعَدْلِ بِخَلَافِ « أَفْعَل » فَإِنَّكَ لَا تصرِفُ « أُحَيْمِرَ » ، لِوُرُودِ مَا أُمَيْلِحَهُ ! فَلَمْ يَخرُجْ عَنِ زِنَةِ الفِعْلِ .

وَأَمَّا « أُخَرُ » فقَالُوا[2] : عُدِلَ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ/ ، لأَنَّهُ جَمْعُ « أُخْرَى » تَأْنِيث «آخَرَ» وَلَيسَ مُصَاحِباً لِلإِضَافَةِ وَلَا لـ « مِنْ » فَيَجبُ فِيهِ اللَّامُ ، فَلمَّا لَمْ تَصْحَبْهُ فَهُوَ مَعدُولٌ عَمَّا فِيهِ تِلْكَ ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيهِم الفَارِسيُّ[3] بأَنَّهَا نَكِرةٌ فَأَنَّي تَكُونُ مَعْدُولَةً عَنِ مَعْرِفَةٍ ؟ فَانبَرى بَعْضُ الْمُحْدَثِينَ يُجِيبُهُ بأَنَّ المَعْدُولَ عَنِ اللَّامِ إِنَّمَا يكُونُ مَعرِفَةً إِذَا قُصِدَ إِرَادَةُ اللَّامِ فِيهِ كَأَمْسِ فَبُنِيَ ، أَوْ قُصِدَ إِلَى عَلَمِيَّتِهِ كَسَحَرَ فَأُعْرِبَ وَمُنِعَ الصَّرْفَ ، وَأُخَرُ لَمْ يتَضَمَّن اللَّامَ لإعْرَابِهِ وَلَا هِيَ عَلَمٌ لِوَصْفِيّتِهَا فَلَا تكُونُ مَعرِفَةً مَعَ أَنَّها مَعدُولَةٌ عَمَّا فِيهِ اللَّامُ . ١٢١/أ

فَيُقَالُ لَهُ : حَاصِلُ تَقْرِيرِكَ أَنَّهَا نَكِرَةٌ ، وَهِيَ مُتَّفَقٌ عَلَيهَا إِنَّمَا الكَلَامُ فِي أَنَّ مَعْنَى المعدُولِ يَجِبُ كَونُهُ مَعْنَى المعدُولِ عَنْهُ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : عَمَرُ مَعدُولٌ عَنْ عَامِرٍ الْعَلَمِ ، وَمَثْنَى عَنِ اثْنَيْنِ الصِّفَةِ لَا الْعَلَمِ ، وَهُنَا مَعْنَى المَعْدُولِ نَكِرةٌ ، وَالْمَعدُولُ عَنْهُ معرِفَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ وَأَنْتَ أَطْنَبْتَ فِي غَيرِ مَحَلِّ النّزَاعِ وَاقْتَصَرْتَ فِي محلّهِ عَلَى

---

(١) أحيد : تصغير « أحاد » المعدول .

(٢) في النسخة « قالوا » .

(٣) المسائل المنثورة ٢٧٨ ـــ ٢٧٩ .

مُجَرّدِ إِعَادَةِ الدّعْوىَ ، وَالْأَوْلَى مَا قَالَـهُ صَاحِبُ « اللُّبَـابِ »[1] : إِنَّهَـا مَعْدُولَـةٌ عَن مُصَاحَبَـةِ « مِنْ » فَإِنَّ صِيغَـةَ[2] التَّفْضِيـلِ مُجَـرَّدَةٌ عَنِ الإِضَافَةِ وَاللَّامِ وَاجِبَةُ المُصَاحَبَةِ لِـ « مِنْ » فَلمَّـا لم يُتَلَفَّـظْ بِهـا معـدُولٌ عَنِ مُصَاحِبهَا .

أَمَّا « جُمَـعُ » فَقِيـلَ : معـدُولٌ/ عَن جَمعٍ فإنّه جَمعٌ لِجَمْعَـاءَ ١٢١/ب تَأْنِيثِ « أَجْمَعَ » قَالَ الفَارِسِيّ[3] : قِيَاسُ « فَعْلَاءَ أَفْعَـلَ » فِي الأَلْـوَانِ والعيُوبِ المُمْتَنِعِ جَمْعُ مُذَكّره بِالْوَاوِ وَالنُّـونِ أَن يُجْمَـعَ عَلَـى « فُعْـلٍ » وَقَدْ جُمِعَ مُذَكّرُ « جَمْعَاءَ » بِهمَا فِي قَوْلِهم « أَجْمَعُـونَ » وَلَـمْ يَمْتَنِـعْ كَـ « أَحْمَرُونَ » فَلَيسَ مِن ذَلِكَ البَابِ بَلْ هُوَ معـدُولٌ عن جَمَاعَـى ، لأَنَّ « فَعـلاءَ » الَّـذِي لَيْسَ بِصِفَـةٍ قِيَـاسُهُ أَنْ يُجْمَـعَ عَلَـى « فُعَالَـى » وَفَعَـالِ » فِي وجُوهِهَـا الأَرْبَـعِ معـدُولٌ عَنِ المُـؤَنّثِ ، أَمَّـا اسْمُ الفِعْـلِ المَبْنِيّ فَدَلِيلُ تَأْنِيثِه قَوْله :

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري لوحة ٧٨ ، ٧٩ ، قال العكبري :« وأما (أُخَرُ) جمع آخر وأخرى » فلا ينصرف للوصف والعدل وفي معنى عدله أوجه :
أحدها ان اخر هنا للمفاضلة ، فأصله أن يقال : آخر من كذا ، أي أشد تأخراً منه ثم عدل عن (من) واستعمل استعمال الاسماء أو الصفات التي لغير المفاضلة نحو أبيض وأسود .
والثاني أن القياس استعماله بالألف واللام كالفضلى والوسطى والفضل فعدل عن « الالف واللام » انتهى ، وما ذهب إليه العكبرى هو مذهب ابن جني ، انظر اللمع ٢٣٨ ، والهمع ١/٢٦ .

(٢) في الأصل (الصيغة) والصواب ما أثبتناه .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

١٩٥ ــ وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[١]

فَقِيلَ : هُوَ مَعدُولٌ عَن « انْزِلِي » أُنّثَ الفَاعِلُ لِقَصْدِ تَأْنِيث الفِعْلِ كَمَا ثُنّيَ الفَاعِلُ لِتكَرِيرِ الفِعْلِ فِي قَولِه تَعَالَى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[٢] ، وفِي :

١٩٦ ــ قِفَا نَبْكِ[٣] .

وَتَأْنِيثُ الفِعْلِ المُرَادُ مِنْهُ جَمْعُهُ ، أَيْ تَكْرَارُهُ الزّائِدُ عَلَى مَرَّتَيْنِ ، وَجَعْلُ التَّأْنِيثِ عَلَامَةَ التّكْثِيرِ مَعْهُودٌ فِي كَلَامِهِمْ كَقَولِهِمْ : عَلَّامَةٌ وَنَسَّابَةٌ ، وَلِأَنَّ الكَثِيرَ جَمَاعَةٌ ، وَأَمَّا أَشخَاصُ المُؤَنَّثِ كَحَذَامِ وَقَطَامِ المَعْدُولَةِ عَنْ حَاذِمَةَ وَقَاطِمَةَ فَتَأْنِيثُهُ ظَاهِرٌ ، وَهُو غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِندَ تَمِيمٍ ، وَمَبْنِيّ عِندَ الحِجَازِيّينَ ، إِمَّا ؛ لأَنَّ أَسْبَابَ الصَّرفِ لَمَّا زَادَتْ عَلَى الاثْنَيْنِ المُوجِبَيْنِ لِمَنعِ الصَّرفِ لَمْ يَبْقَ وَرَاءَ مَنْعِه إلاَّ البِنَاءُ ، وَإِمَّا لِمُوازَنَةِ « نَزَالِ » .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى .
انظر الديوان ٨٩ ، والكتاب ٢/٣٧ ، والمقتضب ٣/٣٧٠ ، والصفوة الصفية ٩٢ ، وابن يعيش ٤/٢٦ ، وابن الشجرى ٢/١١١ ، ومختارات ابن الشجرى ٢١٣ .

(٢) سورة « ق » آية ٢٤ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل لامرىء القيس ، وهو مطلع معلقته المشهورة :
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل
انظر الديوان ٨ ، والمقتصد ١٠٢٠ ، وإشعار الشعراء الستة الجاهليين اختيار الأعلم الشنتمري ١/٢٩ ، كأنه قال : قف قف ، وانظر المقتصد ١٠٢٠ .

وَمَا آخِرُهُ الرَّاءُ كَوَبَارِ[1] بَنَاهُ بَعْضُ تَمِيمٍ أَيضاً بِالْكَسْرِ ؛ لِزِيَادَةِ/ الثِّقَلِ بِالرَّاءِ لأَنَّهَا حَرفٌ مُكَرَّرٌ ، وَإِمَّا تَصْحِيحاً لإِمَالَتِهِ ١٢٢/أ بِالْكَسرِ ، فَإِنَّه إِنْ لَمْ يُكْسَرْ لَا يُصْرَفُ ، فَلَا يَدْخُلُه الجَرُّ فَلا يُمَالُ ، وَالإِمَالَةُ نَوْعُ تَخْفِيفٍ سِيَّمَا فِي مَحلِّ الثِّقَلِ فَطُلِبَتْ ، وَأَمَّا المعدُولُ عَنِ المُعَرَّفِ باللَّامِ كَفَجَارِ وَجَمَادِ عَنِ الْفَجْرَة وَالْجُمودَةِ في قَولِهِ :

١٩٧ ــ إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ[2]

فَلِأَنَّهُ مَبْنِيّ وَلَمْ تَجِدْ فيهِ إِلاَّ الْعَدْلَ وَالْمَعْرِفةَ، فَإِنَّ « فَجَارِ » يُفْهَمُ مِنْهُ الإِشَارَةُ إِلَى مَا هِيَّةِ الفُجُورِ كَمَا يُفْهَمُ مِن « بَرَّةَ » الإِشَارَةُ إِلَى مَا هيَّةِ الْمَبَرَّةِ ، وَلِذَا قَالَ الجُرجَانِيُّ[3] : لَوْ قِيلَ هُوَ عَلَمٌ لِلْفُجُورِ كَانَ حَسَنَاً ، فَأَلْجَئْنَا إِلَى تَأنيثِ المعدُولِ عَنْهُ ضَرُورَةَ البِناءِ .

وَأَمَّا المُطْلَقُ عَلَى المُؤَنّثِ فِي النِّداءِ نَحو يَا لَكَاعِ وَيَاخَبَاثِ فَوَاضِحُ التَّأنيثِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِلتّعرِيفِ النّدَائِيِّ وَالتَّأْنيثِ وَالْعَدْلِ ، وَمَجِيءُ هَذَا الضَّرْبِ فِي غَيرِ النَّداءِ شَاذٌّ ، قَالَ :

---

(١) وبار مثل حذام : اسم موضع ، انظر معجم ما استعجم للبكرى ١٣٦٦/٢ ، ومعجم البلدان ٣٥٦/٥ ، وشرح الألفية للمرادي ١٥٩/٤ ، والمقرب ٢٨١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٩٨ ، وابن الشجرى ١١٣/٢ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، والخصائص ١٩٨/١ ، والمقتصد ١٠٢١ .

(٣) انظر المقتصد ١٠٢١ .

١٩٨ ــ أُطَــــوِّفُ مَا أُطَــــوِّفُ ثُمَّ آوي

إِلَـــى بَيْتٍ قَعِيدَتُــــــهُ لَكَــــــاعِ[١]

وَيَجُوزُ كَونُهُ عَلَماً لِأَمْرَأَتِهِ فَيَكُـونُ مِنَ الثَّانِـي ، وَالقِيَـاسُ إِجْـراءُ الخِلَافِ فِي بِناءِ الأَخِيرَيْنِ .

الجَمْـعُ : فَرعُ الوَاحِـدِ ، وَشَرطُ مَنعِهِ الصَّرفَ كَونُ وُزْنِـهِ وَزْنَ الجَمعِ الأَقْصَى ، وَهُـو مَا كَانَ بَعـدِ أَلِفـه حَرفَـانِ أَوْ ثَلَاثَـةٌ[٢] ــ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ ــ كَمَسَاجِدَ ، وَمَصابِيحَ .

وَقَولُنَـا : الجَمْـعُ الأَقْصَى أَرْدَنَابـهِ جَمْـعَ الجَمْـعِ فَإِنَّكَ تَقُـولُ : كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ وَأَكَالِبُ ،/ وَنَعَمٌ وَأَنْعَامٌ وَأَنَاعِيمُ ، فَهَذَا الجَمْـعُ مُسْتَقِـلٌّ ١٢٢/ب بِمَنـعِ الصَّرفِ ، قِيـلَ : لأَنَّـهُ فِي حُكْـمِ جَمْعٍ مُكَـرَّرٍ إِمَّـا تَقْديـراً أَوْ تَحْقِيقاً كَمَا مَرَّ ، وَيرِدُ عَلَيهِ مَا أَوْرَدْتُ عَلَى التَّأْنيثِ اللَّازِمِ ، وَيلـزمُ هَذَا الجَمعَ أَن لَا يكُـونَ عَلَـى زِنَتـهِ وَاحِـدٌ بِالاسْتِقْـراءِ ، وَلَمَّـا سَمِـعَ بعضُ المتأخرِينَ[٣] بِهذَا اللَّازِمِ ظَنَّهُ مُساوِياً لِهَذَا الجَمْعِ فَقَال : الجَمْعُ المُؤثِّـرُ هُوَ أَن لَا يَكُونَ عَلَى زِنَتِهِ واحِدٌ ، قِيـلَ : عَلَيـهِ يُشْكِـلُ بـ « أَفْعُـلٍ » ،

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله الحطيئة يهجويه امرأتـه كما في ملحقـات ديوانـه ١٢٠ ، وهـو في المقتضب ٢٣٨/٤ ، والمقتصد ١٠٢٣ ، والخزانة ٤٠٨/١ .
والشاهد في قوله « لكاع » حيث استعمل « فعال » في غير النداء وهو قليل شاذ .

(٢) في النسخة « ثلاث » ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) يقصد بهذا الزمخشري ، انظر المفصل ١٦ ، وابن يعيش عليه ٦٣/١ .

فإنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ في الآحَادِ فَمنع عَدَم مُوازَنتهِ لِلأحَـادِ بَأُبْلُمَـةٍ[1] وَأَنْمُلَـةٍ قَائِلاً إنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ غَيرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، قيل له : التَّـاءُ تُخْرِجُ الجَمْـعَ الْغَيـرَ المُوازِنِ لِلآحادِ إِلَـى مُوازِنِهـا فَتَمْنعـهُ مِن التَّأْثيـرِ فَيـنْصَرِفُ كَفَرَازِنَـةٍ[2] وَجَوارِيةٍ مُوازنِ كَرَاهِيَةٍ وَحَزَابِيَةٍ[3] ، فكَيْـفَ لَا تخـرجُ الوَاحِـدَ عَنْ زِنـةِ الجَمْـعِ في نَحـو أَنْمُلةٍ ؟ ، وَلِأَنَّ ياءَ الـنَّسَبِ ـــ مَعَ أَنَّهَـا زَائِـــدَةٌ ـــ تُخْرِجُهُ إِلَى الصَّرفِ فِي نَحو مَدَائِنِـيٍّ منسُوبٌ إلى المَـوْضعِ المُسَمَّـى بِمدَائِنَ[4] . سَلّمنَاهُ ، وَلكِنَّـهُ ظَاهِـرُ الشّذُوذِ ، وهَـذَا الغَلَـطُ إِنَّمَـا نَشَأَ مِنْ إيهَامِ الْعَكْسِ كُلّيًّا ، فَإِنَّهُ لَمَّـا وَجـدَ كُلَّ جَمْـعٍ مَانـعٍ مَنِ الصَّرِف لَيْسَ عَلَى زِنَتهِ وَاحِدٌ تَوهّمَ أَنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ فَهُـوَ جَمْـعٌ مَانِعٌ مِنَ الصَّرفِ ، وَالْحَقُّ انْعكَاسُهُ جُزْئِيًّا فَقَط[5] .

فَإنْ قِيلَ : قَولُكم : مَفَاعِلُ وَمَفاعِيلُ لَيْسَ عَلَـى زِنَتِهمَـا وَاحِـدٌ/ ١٢٣/أ يُشْكِـلُ بِحَضَاجِـرَ وَسَرَاوِيـلَ ؛ فإِنَّهُمَـا مُفـرَدَانِ[6] ، وَقولُكُـم : الجَمْـعُ إذا كَانَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَزْنَينِ لَا يَنْصَرِفُ مُسْتَدْرَكٌ ؛ لأَنَّهُمَـــا مُفْـــرَدَانِ

---

(١) الأبلمة : الخوصة ، يقال : المال بيننا والأمر بيننا شِقّ الأبلمة ، وذلك لأنها تؤخـذ فتشق طولاً على السواء . عن اللسان « بلم » .

(٢) الفرازنة مفردها فرزان وهو من لعب الشطرنج أعجمي معرب (اللسان فرزن) .

(٣) الحزابية : الحمار القصير .

(٤) المدائن : مدينة بالعراق بناها أنوشروان من أشهر ملوك فارس . معجم البلدان ٧٤/٥ ـــ ٧٥ .

(٥) انظـــر الإيضاح في شرح المفصل ١٣٦/١ ، والمقـــتصد ١٠٢٧ ، وشرح الجمـــل لابـــن عصفور ٢١٦/٢ .

(٦) انظر هذا في الإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/١ .

لَا يَنْصَرِفَانِ ، وهَـذَا يَدُلُّ عَلَـى أَنَّ مُجَـرَّدَ الوَزْنَيْـنِ مَانِـعٌ ، فَلَا تَأْثِيـرَ لِلْجَمْعِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الأَوَّلِ أَنَّ حَضَاجِرَ جَمْعُ حَضْجِرٍ سُمِّـيَ بِهِ الضَّبُعُ ، وَسَرَاوِيلَ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ[1] ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٩٩ ــ عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ[2]

سُمِّيَ بهِ الْمَلْبُوسُ فإنْ مُنِعَ وُرُودُ سِرْوَالَةٍ فَفِي التَّقْدِيرِ هِيَ جَمْعٌ لَهَا ، فَإِنَّ الفُروُعَ الْمتْرُوكَةَ الأُصُولِ كَثِيرَةٌ ، وَكَمَـا أَنَّ الوَصْفِيَّـةَ الأَصْلِيَّةَ مُعْتَبرَةٌ وَإِنْ طَرَأَتِ الأسْمِيَّـةُ فكَـذَا الْجَمْعِيَّـةُ الأَصْلِيَّـةُ وَإِنْ طَرَأَ الإِفْرَادُ ، وَبِهِ خَرجَ الجَوَابُ عَنِ الثَّانِي .

وَأُجِيبَ عَنْ سِرَاوِيل أَيْضاً بأَنَّهَا أَعْجَمِيَّـةٌ ، وَكَلَامُنَـا فِي الأَفْـرَادِ الْعَرَبِيَّـةِ . قَالَ الفَارِسِيُّ[3] : المَساجِـدُ المَجْعُولُ عَلَمـاً لا يَنصَرِفُ ؛ لِمُشَابهَـةِ الأَعْجَمِيّ الْمَعْرِفَةِ ، فَإِن نَكَّرْتَـهُ لَمْ تَصرِفْ أَيْضاً فِي قَوْلِ الأَخْفَشِ كَمَا تَصْرِفُ « أَحْمَرَ » فِي قَوْلِهِ إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ الْعَلَمِيَّةِ .

---

(١) ذكر مثل هذا في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) هذا صدر بيت من المتقارب ، قيل : إنه مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، وعجزه :
فليس يرق لمستعطف .
وهو في المقتصد ١٠٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٧ ، والمقتضب ٣/٣٤٦ ، والخزانة ١/١١٣ ، والعيني ٤/٣٥٤ .
والشاهد فيه أن « سروالة » واحدة السراويل ، وقيل : سروالة لغة في السراويل .

(٣) المقتصد ١٠٢٧ ، والإيضاح العضدى ٣٠٣ .

قَالَ الجُرْجَانِيُّ[1] : إِنْ أَرَادَ كَوْنَ الْمُشَابَهَةِ سَبَباً وَالْعَلَمِّيةِ سَبَباً فَالأَخْفَشُ يُصْرِفُهُ بَعْدَ التَّنْكِيرِ ؛ لأَنَّهُ قَالَ فِي « أَحْمَرَ » : زَالَتِ الْوَصْفِيّةُ بِالْعَلَمِيّةِ ، وَالْعَلَمِيّةُ بِالتَّنْكيرِ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَ سَبَبٌ ، فيقولُ هنا : زالتِ الجمعيةُ بالإفرادِ والعلميةُ بالتنكيرِ فلم يَبْقَ إِلاَّ مُشابَهةُ الأَعجمِيّ ، وَإِنْ أَرَادَ جَعْلَ الْمُشابَهةِ/ مُستَقِلّةً بِالْمَنْعِ فَلاَ يَنْصَرِفُ نَكِرَةً بِالاتفَاقِ ١٢٣/ب لِبقاءِ الْمُشَابَهةِ .

أَقُولُ : الفَارِسِيُّ صَرَّحَ بِعَدَمِ انْصِرَافِ « سَرَاوِيلَ » نَكِرَةً آخرِ بَابِ التَّعْرِيفِ[2] فَلاَ مَعْنَى للتّرديدِ ، وَمَعْنَى قَولِ الفَارِسيّ : إنَّ هَذا مَعْرِفَةٌ إِذَا نُكِّرَتْ لَمْ تُصْرَفْ عَلَى قَوْلنَا ، وَعَلى قَوْلِ الأَخْفَش أَيْضاً ؛ لِبقاءِ المُشَابَهةِ الْمُسْتَقِلّةِ بِالتَّأْثيرِ لاَ كَمَا فَهِمَهُ الْجُرْجَانِيّ مِنْ أَنَّهُ لاَ يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَنْصَرِفُ نَكِرةً أَيْضَاً ، عَلَى قَولِ الأَخْفَشِ ، وَنَقَلَ عَبْدُ الوَارِثِ[3] عَنِ الفَارِسيّ أَنَّ سَرَاوِيلَ نَكِرَةً فِيهِ التَّأْنِيثُ ، وَالعُجْمَةُ ، وَالطُّولُ فَلَم يَجْعَلِ الْعَلَمِيَّةَ شَرْطَ تأْثيرِ التَّأْنِيثِ المَعْنَويّ وَلَا الْعُجْمَةَ ، وَهُوَ غَرِيبٌ .

وَأَمَّا نَحو « جَوَارِيَ » فياؤُهُ نَصْباً مَفْتُوحَةٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وَفِي الرّفعِ سَاقِطَةٌ ، وفِي الْجَرّ تُفْتَحُ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ ، وَالأَكْثَرُونَ عَلَى حَذْفِهَا كَمَا فِي الرَّفْعِ ، فَيقُولُونَ : جَوَارٍ ، وفِي كَيْفِيْة سُقُوطِ الياءِ

---

(١) المصدر السابق ١٠٢٨ .

(٢) انظر المقتصد ١٠٠٤ ، والإيضاح العضدي ٣٠٠ .

(٣) هو ابن اخت أبي على الفارسي ، وانظر نقله هذا في المقتصد ١٠٠٤ .

وَجَلْبِ التَّنوينِ خَمْسَةُ وُجُوهٍ ، ثَلَاثَةٌ لِلْقَائِلينَ بِخُلُوِّ الياءِ عَنِ التّنوينِ ، وَاثْنَانِ لِلْجَاعِلِيهَا مُنَوّنَةً ، أَمَّا الثَلاثُ الأُوَلُ .

فَأَحَدُهَا : أَنَّ الياءَ حُذِفَتْ لِلّتخْفِيفِ وَدَلَالَةِ الكَسْرِ عَلَيهَا كَقولِه تَعَالَى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[1] وَ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾[2] ، فَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ فِي المُفْرَدِ وَجَبَ فِي الْجَمْعِ ، لِثِقَلِهِ ، كَمَا أَنَّ بَابَ « سَيِّدٍ وَهَيِّنٍ » يجُوزُ فِيهِ تَخْفِيفُ/ الياءِ ، فَإِذَا جِيءَ إِلَى بَاب «كَيْنُونَةٍ» ١٢٤/أ وَجَبَ لِلّثقَلِ ، فَلّما سَقَطَتِ الياءُ جِيءَ بِتَنْوِينِ التَّمَكّنَ ؛ لِزَوَالِ صِيغَةِ الجَمْعِ المَانِعِ مِنَ الصَّرفِ فَبَقِيَ جَوَارٍ مِثْلَ كَلَامٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْجُرجَانِيّ[3] ، وَيُشْكِلُ بِثَبَاتِ الْكَسْرِ الدَّالّ عَلَى وُجُودِ الياءِ تَقْدِيراً ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدّرْ لَضُمّ الرَّاءُ فِي الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ :

٢٠٠ ــ لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ
وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[4]

بِضَمّ النُّونِ ، وَمَعَ تَقْدِيرِ الياءِ لَا يَنْصَرِفُ الاسْمُ .

وَثَانِيهَا : أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الياءُ لِمَا مَرَّ عُوِّضَ عَنْهَا التَّنوِينُ ،

---

(١) سورة الفجر آية ٤ .
(٢) سورة الرعد آية ٩ .
(٣) انظر المقتصد ١٠٢٩ .
(٤) هذان من الرجز أنشدهما ثعلب ولم ينسبهما .
انظر المقتصد ١٠٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/٢ ، والخزانة ٣٠٠/٣ .
والشاهد فيه حذف الياء من « ثماني » وجعل الأعراب على النون .

وَهُـوَ مَنسُوبٌ إِلَـى سِيبَوَيـهِ[1] ، وَالاسْمُ غَيـرُ مُنْصَرِفٍ ، وَيُشْكِـلُ بِأَنَّ اليـاءَ فِي الرَّفْـعِ تَكُـونُ سَاكِنَـةً فَيَسُوغُ حَذْفُهَـا ، وفِـي الجَـرّ مَفْتُوحَـةٌ فَكَيفَ تُحْذَفُ ؟ ، وَهَذَا لَا يَتّجِهُ عَلَى اللُّغَةِ الضَّعِيفَةِ .

وَثَالِثُهَا : وَهُوَ قَوْلُ المُبَرّدِ : إِنَّ حَرَكَـةِ اليـاءِ حُذِفَتْ لِلّتْخفِيفِ ، وَعُوّضَ عَنْهَا التَّنْوِيـنُ[2] ، فَحُـذِفَ الياءُ ، لالْتِقَـاءِ السّاكِنَيْـنِ ، والاسْمُ لَا يَنصَرِفُ لِبقَاءِ الحَرَكَةِ بِنَائِبِهَـا الْمُسْتَلْـزِمِ بَقَـاءَ اليـاءِ تَقْدِيـراً وتَعْـوِيضُ الحَرِفِ عَنِ الحَرَكَةِ مِنَ الضَّعِيفِ .

وَأَمَّا الأَخِيرَانِ .

فَأَحَدُهُمـا أَنَّ الأَصْلَ صَرْفُ الاسْمِ وَلَـزِمَ مِنَ الصَّرفِ الإِعْلَالُ فَحُذِفَ الياءُ قَبْلَ لُحُوقِ مَنْعِ الصَّرِفِ فَبَقِيَ مُنْصَرِفاً ، وَهَذَا أَقْرَبُ .

وَالأَخِيـرُ : أَنَّ اليَـاءَ لَمَّـا حُذِفَتْ لِمَـا مَرَّ الآنَ حُذفَ تَنوِيـنُ الصّرِفِ ؛ لبقاءِ الياءِ تَقْدِيراً فَعُوّضَ عَنِ الإِعْلَالِ بالتَّنْوِيـنِ/ البَاقِيـةِ فَهُـوَ مُخَبَّطٌ جدًّاً[3] . ١٢٤/ب

العُجَمةُ : فَرْعُ العَرَبِيّ ، وَالاسمُ الأعجمـيُّ إِمَّـا عَلَـمٌ كَإِبْرَاهِيـمُ

---

(١) انظر الكتاب ٥٦/٢ ــ ٥٧ وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧ .
(٢) انظر المقتضب ٢٨٠/١ .
(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١ ــ ١٤٢ .

وَإسمَاعِيلَ ، أَوْ اسْمُ جِنْسٍ كَالنَّيْرُوزِ وَاللِّجَامِ وَالْإبريسمِ[1] .

فَالأوَّلُ غيرُ مُنصَرِفٍ ، لأنَّ العَمَلِيّةَ مَانِعَةٌ مِنَ التَّصرُّفِ عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْعَرَب فَتَسْلَمُ العُجْمَةُ مُؤَثِّرةً بِخِلَافِ الثَّانِي حَيْثُ قَبِلَ تَلَعُّبَاتِ لُغَتِهِم وَتَصرُّفَاتِ أَلْسِنَتِهِم مِنْ إدْخَالِ الَّلامِ وَالتَّنْوِينِ وَالإِضَافَةِ فَصَارَ كَعَرَبِيّ الأَصْلِ ، وَالمُحَقِّقُونَ عَلَى اشْتِرَاطِ الزيَادَةِ عَلَى الثُّلَاثِ أَوْ تَحرّكِ الأوْسَطِ في مُؤَثِّرِيّتِهَا فيصرفُونَ نُوحاً وَلُوطاً ، وَيُجِيبُونَ عَن قَولِ سِيبَوهِ : كُلُّ مُذَكّرٍ سُمّيَ بِثَلاثَةِ أَحْرُفٍ مِنْ غَيْرِ حَرفِ التَّأنِيثِ مَصْرُوفٌ أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا إلاَّ أَنْ يَكُونَ « فُعَلَ » أَوْ نَحْو « يَجِدُ وَضُرِبَ »[2] بِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى غيرُ مُنْحَصرٍ فِيمَا ذَكَر ، لِخُرُوجِ « سَحَرَ » .

فَإنْ قُلْتَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّأنِيثِ المَعْنَوِيّ والعُجْمَةِ ، حَيْثُ أثَّرَ الأَوَّلُ فِي الثُّلاثِي السَّاكِنِ الأوْسَطِ فَجَوَّزَ مَنْعَ صَرْفِهِ بالاتّفَاقِ وَلَمْ يُؤَثِّرِ الثَّانِي أَصْلاً عندَ المُحَقّقِينَ .

قُلْتُ : يَتّجهُ فِي الْفَرْقِ أَنْ يُقَالَ : التَّأنِيثُ تَخَيُّلُ وُجُودِ التَّاءِ الظَّاهِرَةِ في التَّصْغِيرِ[3] فَيَتوهّمُ ثِقَلٌ لَفْظِيٌّ فَيُؤَثّرُ ، وَالْعُجْمَةُ لا ثِقَلَ لَهَا

(١) انظر المعرب للجواليقي على الترتيب ٣٤٠ ، ٣٠٠ ، ٢٧ ، وانظر المقتصد ١٠٢١ ــ ١٠٣٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٣/٢ ، ونقل المؤلف فيه شيء من التصرف .

(٣) وذلك نحو « هنيدة » تصغير « هند » .

إلاَّ عَدَمُ تَمَرُّنِ الْعَرَب عَلَى التَّلَفُّظِ بِكَلِمَاتِ الْعَجَمِ ، فَإِذَا خَفَّتْ غَايَةَ الخِفَّةِ تَعَوَّدَ بِهَا لِسَانُهُم بِأَدْنَى تَكْرَارٍ فَلَمْ يَثْقُلْ / عَلَيهِ ، وَإِذَا احْتَمَل الْعَلَمُ النَّقْلَ عَنْ عَرَبِيّ ، وَالْعُجْمَةَ جَازَ الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ كَإِسْحَاقٍ « إِفْعَالٍ » مِنَ السَّحْقِ ، وَيَعْقُوبٍ « ذَكَرِ الْقَبَجِ »[1] . ١٢٥/أ

التَّرْكِيبُ : جَعْلُ الاسْمِيْنِ اسْماً وَاحِداً مِنْ غَيْرِ إرادَةِ العَطْفِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ فَيَكُونُ إِعْرَابُ المَجْمُوعِ في آخرِ الثَّانِي ، والأَوَّلُ مَفْتُوحٌ تَشْبِيهاً لِلثانِي بتاءِ التَّأنِيثِ إلاَّ مَا في آخرِهِ اليَاءُ ، فإنَّهَا سَاكِنَةٌ ، وَهُوَ فَرْعُ الإِفْرَادِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إلاَّ فِي الأَعْلَامِ بالاسْتِقْرَاءِ[2] ، وَذَلِكَ نَحو حَضْرَمَوْتَ ، وَقَالِي قَلا ، وَمَعْدِيكَرِبَ ، تَقُولُ : هَذَا حَضْرَمَوْتُ وَرأَيتُ حَضْرَمَوْتَ وَمَرَرتُ بِحَضْرَمَوتَ ، وَقَد يُضَافُ فِي بَعْضِهَا الأوَّلُ إلَى الثَّانِي لَفْظاً فَيُعْرَبُ الأوَّلُ إعْرَابَ الـمُضَافِ وَيُجرُّ الثَّانِي مَعَ التَّنْوِينِ إنْ كَانَ مُنْصرِفاً كقَولِهِم : هَذَا بَعْلُبَكٍّ ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلِبَكٍّ ، وَكَذَا مَعْدِي إلَى كَرِبٍ إلاَّ أَنَّ يَاءَهُ سَاكِنَةٌ فِي وجُوهِ الإِعْرَابِ إمَّا تَشْبِيهاً لَهَا بِالأَلِفِ ، أَوْ إشَارَةً إلَى إرَادَةِ التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَكَذَا مَا آخِرُهُ يَاءٌ ، ثُمَّ بَعْضُهُم يَجْعَلُ « كَرَبَ » مُؤَنَّثاً كَأَنَّهَا اسْمُ قَبِيلَةٍ فَيَفْتَحُهُ عِنْدَ الإِضَافَةِ لِعَدَمِ انْصِرَافِه ، وَقِيلَ : فُتِحَتْ إشَارَةً إلَى مُمَازَجَة التَّرْكِيب ، وَبَعْضُهُمْ

---

(١) القبج بالتحريك : الحجل ، والقبجة تقع على الذكر والأنثي . القاموس (قبج) .

(٢) انظر المقتصد ١٠٣٥ فما بعدها .

يَجْعَلُهُ مُذَكّراً فَيَجُرُّه مَعَ التَّنوِينِ ، قَالَ العَلَّامَةُ[1] : « مَا أَحَدُ سَبَبَيْـهِ أَو أَسْبَابِـهِ الْعَلَمِيّـةُ فَحُكْمُـهُ الصَّرْفُ عِنـدَ التَّنْكِير كَقـولِكَ : رُبَّ سُعَـادٍ وَقَطَامٍ ؛ لِبَقائهِ بلَا سَبَبٍ أَوْ/ عَلَى سَبَبٍ وَاحِـدٍ إلاَّ نَحـو « أَحْمَـرَ » ، ١٢٥/ب فَإنّ فِيهِ خِلَافاً بَيْنَ الأَخْفَشِ وَصَاحِبِ الكِتَابِ »[2] .

قِيـلَ : يُشْكِـلُ بِمَـا إِذَا جُعِـلَ الْجَمْـعُ الْأَقْصَى ، أَوْ الْمُـؤَنَّثُ الْأَلِفـيُّ عَلَمـاً ؛ فَإِنَّهُمَـا لَا يَنْصَرِفَـانِ عِنـدَ التَّنْكيـرِ ، وَلَـيْسَا مِنَ الْمُسْتَثْنَى ، قَالَ بَعْضُ الْمُحْدَثِينَ[3] : أَرَادَ بِالْعَلَمِيّـةِ الْعَلَمِيَّـةَ الْمُؤَثّـرَةَ ، ثُمَّ فَسَّرَهَا بِأَنَّهَا الَّتـي لَا يَكُـونُ مَا سِوَاهَـا مِنَ الأَسْبَـابِ مُسْتَقِـلاً بِمَنـعِ الصَّرْفِ قَالَ : وَهِيَ لَا تُجَامِعُ شَيْئاً مِنَ الْعِلَـلِ مُؤَثّـرَةً إلاَّ وَهِـيَ شَرْطٌ فِيـهِ إلاَّ الْعَـدْلَ ، وَوَزْنَ الْفِعْـلِ ، ثُمَّ الْعَـدْلُ وَالْـوَزْنُ لَا يَجْتَمِعَـانِ بِالاسْتِقْراءِ ، فَإِذَا زَالَت الْعَلَمِيّةُ المُؤَثّرةُ فَإن لَمْ يَكُنْ مَعَهَـا أَحَدُهُمَـا فَلَا سَبَبَ ، وَإنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَقِـي سَبَبٌ وَاحِـدٌ وطَـوَّلَ فِي بَيَانِـهِ أَلَـى أَنْ

مَوَّهَ عَلَى الرَّاكِنِينَ إِلَى بادِيءِ النَّظَـرِ أَنَّـهَ فَسَّرَ مُرَادَ الْعَلَّامَـةِ بِمَـا يَنْدَفِعُ عَنْهُ الإِشْكَالُ ، وَهُوَ هَذَرٌ ؛ فَإنَّ حَاصِلَهُ رَاجِعٌ إِلَـى أَنَّـهُ يَقُـولُ : كُلُّ عَلَمٍ إِذَا انْتَـفَتْ عَلِمِيتُـهُ انْصَرَفَ ، وَلَا يُظَـنُّ بِعَالِـمٍ أَرَادَةُ مِثْلِـهِ بَلِ

---

(١) انظر المفصل ١٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١ ، ٤ ، والمقتصد ٩٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧ .

(٣) يقصد الكيشي بهذا ابن الحاجب حيث أورد هذا الاشكال على الزمخشري ثم أجاب عنه بما لخصه المؤلف .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/١ ــ ١٥٢ .

الْحَقّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَثْنِ الصُّورَتَيْنِ تَوَكُّلاً عَلَى ذِهْنِ الْمُتَعَلِّم حَيْثُ كَانَ أَفَادَ أَنَّ الجَمْعَ وَالْأَلِف مُسْتَقِلَّانِ بِالْمَنْعِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَعَ الاسْتِغْنَاءِ بالمُتَقَدِّمِ لِيُؤَكِّدَ خَاصِّيَّةَ الْعَلَمِ فِي ذِهْنِ المُتَعَلِّمِ لِيَنظُرَ هَلِ البَاقِي بَعْدَ زَوَالِ الْعَلَمِيّةِ مَشْرُوطٌ بِهَا أَمْ لَا فَيَنْصَرِفُ أَوْ يُمْنَعُ عَلَى بَصِيرَةٍ ، وَأَمَّا حِكَايَةُ نَحْو « أَحْمَرَ » بَعْدَ التَّنْكِيرِ فَسِيبَوَيهِ/ لَا يُصْرِفُهُ ؛ لأَنَّ كَونَ ١٢٦/أ الاسْمِ وَصْفاً فِي الأَصْلِ كَافٍ فِي اقْتِضَاءِ الأحكام اللفظية بدليل جمعه على « حُمُرٍ » لا أحامر كأحامد ، ودخول اللَّامِ فِيهِ حَالَ الْعَلَمِيّةِ ، وَامْتِنَاعِ صَرْفِ نَحو أَدْهَمَ فَاجْتَمَعَ فِيهِ الوَصْفِيّةُ وَالْوَزْنُ كَمَا قِيلَ [فِي][1] الْعَلَمِ ، وَالأَخْفَشُ يُصْرِفُهُ ، لأَنَّ الْعَلَمِيْةَ رَفَعَتِ الْوَصْفِيّةَ ، وَعِندَ التَّنْكِير لَا يَعُودُ الْوَصْفُ ، فَإِنَّ المُرَادَ إِذَنْ شَخْصٌ مُسَمَّى بِأَحْمَرَ ،وَلِأَنَّه اتُّفِقَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِ « أَفْضَلَ » إِذَا سُمِّيَ بِه وَصَرْفِهِ إِذَا نُكِرَ .

وَجوابُ الأَوّلِ أَنَّ المُؤَثِّرَ الْوَصفِيَّةُ الأصليةُ لَا مَعْنى الْوَصْفِيّة لِعَدَمِ انْصِرَافِ نَحْو « أَرْقَمَ » وِفَاقاً مَعَ زَوَالِ مَعْنَى الْوَصْفِيّةِ .

وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ « أَفْضَلَ » بِغَيرِ « مِنْ » لَيْسَ وَصْفاً فَلَيْسَ مَحَلّ النّزاعِ ، وَمَعهَا إِذَا نُكّرَ لَا يَنْصَرِفُ وِفاقاً ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِم . يُحْكَى أَنَّ المَازِنِيَّ قَالَ لِلأَخْفَشِ[2] : لِمَ صَرَفْتَ « أَرْبَعاً » فِي

---

(١) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر هذه الحكاية في المقتصد ٩٨٠ ، ومجالس العلماء ٩٢ .

قَولِكَ : « مَرَرتُ بنسْوَةٍ أَرْبَعٍ » وَفِيهِ الْوَصْفِيّةُ وَالْوَزْنُ ؟ قَالَ : اعْتَبرُ الاسّمِيّةَ الأصليَّةَ فِيهِ وَلَا أَعْتَدُّ بِالْوَصْفِيّةِ العَارِضَةِ .

فَقَالَ : لِمَ لَا تَعْتَبِرُ الْوَصْفِيَّةَ الأَصْلِيَّةَ فِي « أَحْمَرَ » بَعْدَ التَّنْكِيرِ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِعُرُوضِ الاسْمّيةِ . فَانْقَطَعَ الأخفَشُ ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يفرق بَيْنَ البَابَيْنِ بِأَنَّ « أَرْبعاً بَعْدَ الْوَصْفِيّة مَا ارْتَفَعَ مَعْنَاهُ الأصليُّ بِالْكُلّيّةِ ؛ لبقاءِ إفادتِهَ الْعَدَدَ الْمَخْصُوص ، وَأَمَّا أَحْمَرُ فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ الاسْمِيّةِ مَعْنَاهُ الأوّلِ رَأساً فَلَا جَرَمَ/ اعْتَبَرْتُ الأَصْلَ فِي الأَوّلِ دُونَ الثَّانِي ، ١٢٦/ب وَالاتفَاقُ عَلَى انْصِرَاف الْمُشْتَقّ عَلَى غَيْرِ وَزْنِ الفِعْلِ نَحْو خَاتِمٍ عَلَماً يُجْزِمُ اعْتِبَارَ الْوَصْفِ الأصلِيّ ، فَإِنَّ العَلَمِيَّةَ تُنَافِي مَعْنَى الْوَصْفِيّةِ ، لا كَون الاسْمِ صِفَةً فِي الأَصْلِ .

وَكُلُّ مَالَا يَنْصَرِفُ يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورةِ أو التَّنَاسُبِ مِثل : ﴿ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً ﴾[1] رَدّاً إِلَى أَصْلَهِ[2] ، وَمَنعَ الكُوفِيُّونَ صَرْفَ بَابِ « أَفْعَل مِنْكَ »[3] بِالاسْتِقْرَاءِ ، وَعَلَّلُوا بِأَنَّ « مِنْ » الْمُصَاحِبَةَ إِيَّاهُ مُعَاقِبُ الَّلامِ وَالإِضَافَةِ المُعَاقِبيْنِ لِلتَّنوِينِ فَقَوِيَ السَّبَبُ الْمُنَافي للتَّنوِينِ بِوُجُودِ مُعَارِضِها ، وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لأَنَّ المُعَاقِبَ الْمُعاقِبِ

---

(١) سورة الانسان آية ٤ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٩٣/٢ المسألة رقم (٧٠) حيث أجمع النحاة على صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر .

(٣) هذه من مسائل الخلاف انظرها في الإنصاف ٤٨٨/٢ المسألة (٦٩) ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/٢ ، وشرح الالفية للمرادى ١٧٠/٤ .

لَا يَكُونُ مُعَاقِباً وَإِلاَّ عَاقَبَ الشَّيْءُ نَفْسَهُ ، وَالنَّـقْضُ بـ « خَيـرٍ مِنْكَ » غيرُ متوجِّهٍ ، لأنّ لهم أنْ يقولُوا : لا يلزم من تقوية « مِنْ » منافي التنوين تَنَافِيهَا لَهَا بالاسْتِقْلَالِ ، وَلَايَمْنَعُ السَّبَبُ الوَاحِـدُ الصَّرْفَ فَقَـط خِلَافـاً لِلْكُوفِيّةِ ، وقَوْلُهُ :

٢٠١ ــ فَمَــــــا كَان حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَــــــانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَــــــــعِ[1]

شَاذٌّ قِيَـاساً وَاسْتِعمْـالاً ، وَلكِنّـــهُ وَارِدٌ فِي « الصَّحــاحِ »[2] ، وَالرِّوَايَـةُ الْمُوافِقَـةُ لَهُمَـا « يَفُوقَـانِ شَيْخِي » وَالخِـــلَافُ في أَنَّ غَيْـــرَ المُـنْصَرِفِ عِنـدَ الإِضَافَـةِ وَدُخُــولِ اللَّامِ مُنْصَرِفٌ أَمْ لَا لَفْظِـيٌّ ، فَإِنَّ عَنَى بِغَيرِ الْمُـنْصَرِفِ مَا فِيـهِ سَبَبَـانِ فَغَيـرُ مُنْصَرِفٍ ، وَإِنْ عَنَـى بِهِ مَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ مَمْنُوعاً مِنَ الْجَرّ فَمُنْصَرِفٌ[3] .

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائلـه العبـاس بن مرداس السلمـي ، أحـد الصحابـة رضي الله عنهم من قصيدة قالها حين قسم الرسول ﷺ غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم وأعطاه دونهم .
انظـــــر الإنصاف ٤٩٩/٢ المسألـــــــة (٧٠) ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٨/٢ ، والعيني ٣٦٥/٤ ، والخزانة ٧١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/٢ .
والبيت في النسخة كذا :
« فما كان قيس ...... يفوقـان مرداس في محفـل » والصواب ما أثبتنـاه ، وقـد أشار المحشي إلى تصويبـه أيضا ، لأن البيـت من قصيـدة عينيـة مشهـورة ، امـا الشاهـد في البيت ففـي قولـه : « مرداس » حيث منعه من الصرف وليس فيه الا علة واحدة وهي العلمية .

(٢) انظر صحاح الجوهرى ٩٣٤/٣ (ردس) .

(٣) انظر المقتصد ٩٦٩ ، وابن يعيش ٥٨/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٢٥/٢ .

بَابُ/ إعرَابِ الأَفْعَالِ

حَدّدْنَا الْفِعْلَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ بالكَلِمَةِ الصَّالِحَةِ لِلإسْنَادِ الدَّالّةِ بِصِيغَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ(١) .

قِيلَ : يُشْكِلُ بُخُرُوجِ الصِّيَغِ الانْشَائِيّةِ كَأَعْتَقْتُ وَبِعْتُ ، وَفِعْلِ التّعَجُّب عَنْهُ .

قُلتُ : إنَّهَا عِندَ التَّحْقِيقِ إِخبارَاتٌ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ إلاَّ أَنَّهَا تَعَلّقَت بِهَا أَحْكَامٌ مُتَجَدّدَةٌ شَرْعاً أَوْ عُرْفاً ، فَلَمَّا حَصَلَ عِندَ إِطْلاقِهَا هَذهِ الأَحْكَامُ تَمَيّزَتْ عَنْ أَخَوَاتِهَا وَدُعِيَتْ إنْشَائِيّةً ، هَذَا هُوَ المنطقُ عِندَ التّنْقِيرِ(٢) الْوَافِي بالتَّحْقِيق ، وَزَعَم بَعْضُ الْمُحْدَثِينَ(٣) : أَنَّهَا وَإن تَجَرّدَتْ عَنِ الزَّمَانِ أَفْعَالٌ ؛ لِكَونِهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا دَالَّةً عَلَى الزَّمَانِ ، وَهُوَ مُجَازَفَةٌ مُمَوَّهَةٌ ؛ لِأَنَّ الكَلِمَاتِ بِاْعتِبَارِ الدّلاَلَةِ عَلَى خُصُوصِ الْمَعَانِي تَنْقَسمُ إِلَى الأَقْسَامِ الثّلاثَة ، اعْتَبْر بِضَمِير الْعِمَادِ كَيْفَ يَصيرُ حَرْفَاً إذَا أُرِيدَ بِهِ الْفَصْلُ بيْنَ الصّفَةِ وَالْخَبَرِ ؟ وَكَيفَ يَكُونُ اسْماً إِذَا أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْمُبْتَدَإِ ؟ وَبِحُرُوفِ الْجَرِّ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ قِسْمَينِ مِنْهَا أُو الثَّلاثَةِ ، وَلَمَّا كَانَ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ فَصَلَ الْفِعْلَ فَإذا

---

(١) انظر ص ٧٣ فيما تقدم .

(٢) التنقير : البحث .

(٣) يقصد ابن الحاجب كما في شرحه للمفصل ١/٦٤ ــ ٦٦ .

انْتَفَى انْتَفَتِ الْفِعْلِيّةُ ، وَلَيْسَتِ الانْشَاءاتُ أَسماءً وَلَا حُرُوفاً وِفاقاً فَيَكُون قِسْماً رَابِعاً ، هَذَا خُلْفٌ .

وَمِنْ خَواصِّهِ[1] « قَدْ » لِتَقْرِيبِهِ الْمُضِيّ مِنَ الحَالِ فَلْتَدْخُلْ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَسَوْفَ وَالسِّينُ لِتَعْيِينِهِمَا زَمَان الاسْتِقْبَالِ فَلْتَخُصَّا كَلِمَةً تَشْمَلُهُمَا ،/ وَلُحُوقُ الْجَوَازِمِ وَتَخَصُّصُهَا بِهِ ظَاهِرٌ ، ١٢٧/ب وَلُحُوقُ تاءِ الضَّمِيرِ وَأَلِفِهِ وَوَاوِهِ وَيَائِهِ ، لأَنَّهَا فَوَاعِلُ فَتَخُصُّ الفِعْلَ ، وَتَاءُ التَّأنيثِ السَّاكِنَةُ لِكَونِهَا عَلَامَةَ تَأنيثِ الفَاعِلِ ؛ فَإِنّ المُتَحَرّكَةَ تَدخُلُ الاسْمَ كَغَائِبَةٍ ، وَقَدَ تَقَدّمَ انْقِسَامُهُ إلى المَاضِي وَالحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ[2] .

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : الفِعْلُ إمَّا وَاقِعٌ فَيَكُونُ مَاضِياً ، أَوْ غَيْرُ وَاقِعٍ فَمُسْتَقْبَلٌ فَلَا تَعَقُّلَ لِلْحَالِ غَيْرُ حَاصِرِ التَّقْسِيمِ ؛ فَإِنّه أَخَلَّ بِفِعْلٍ لَا واقِعٍ بِكُلّيتِهِ وَلَا غَيرِ وَاقِعٍ بِكُلّيتِهِ كَصَلَاةِ المُصَلّي حِينَ يُصَلّي ، وَهُوَ المُسَمَّى بِالحَالِ ، واخْتُلِفَ فِي الأَصْلِ مِن هَذِه الأقْسَامِ .

قِيلَ : الحَالُ ؛ لأنَّ الفِعْلَ لِلإخْبَارِ ، وَالحَالُ مَوجُودٌ ، فَالإخْبَارُ عِنْهُ فِي غَايَةِ التَّحْقيقِ ، ثُمَّ المَاضِي ؛ لِمُشَاهَدةِ وُقُوعِهِ ، وَقِيلَ : المُسْتَقْبَل ؛ لأنَّ الأَصْلَ اسْتِصْحَابُ الْعَدَمِ ، ثُمَّ الحَالُ ، لأنّهُ طَرِيقُ المُسْتَقْبَل إلَى المَاضِي ، وَقِيلَ : المَاضِي ؛ لِتَحَقّقِهِ بِجَمِيعِ أَجْزائِهِ ،

---

(١) خواص الفعل : هي لوازمه المختصة به دون غيره ، فهي لذلك من علاماته .
(٢) انظر ص ٧٣ من الكتاب .

ثُمَّ الحَالُ لِتَحْقّقِهَا بِالْبَعْضِ ، وَالنَّزَاعُ لَفْظِيٌّ . وَإنّمَا اخْتُصَّتِ الحُرُوفُ الأرْبَعُ بِالمُضَارِعِ ؛ لأنَّ حُرُوفَ المَدّ هِيَ الَّتي تُزَادُ لِلْمَعَانِي ؛ لِكَونِهَا نَاشِئَةً مِنَ الحَرَكَاتِ الَّدالّةِ عَلَى الْمَعَانِي الإِعْرَابِيّةِ ، وَحُرّكَ الألِفُ لِلأبتداءِ بِهِ فَصَارتْ هَمْزَةً ؛ لِقُرْبِ الْمُخْرَجِ ، فَأَبْدِلَ مِنَ الوَاوِ تَاءً كَتُرَاثٍ وتُجَاهٍ وتُقىً ، لأنَّ الوَاوَ لَا تُزَادُ أَوَّلاً بِمُقْتَضَى التَّصْرِيفِ ، وَاضْطُرُّوا إِلَى حَرفٍ رَابِعٍ فَتَعَيَّنَ النُّونُ/ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الغُنّةِ الشَّبِيهَةِ بالْمَدّ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ المَاضي عَلَى الْفَتْحِ ، لأنَّه لَمَّا وَقَعَ مَوقِعَ المُضَارِعِ في صِفَةِ الاسْمِ وَالشَّرطِ وَالْجَزَاءِ وَلَم يَقْوَ المُضَارِعُ عَلَى أُعْطَائهِ الإِعْرَابَ لِضَعْفِ إعْرَابِهِ بِالْفَرْعِيّةِ شَبَّهَهُ بِالْمُعْرَبِ بِالتَّحْرِيكِ ، لِكَونِ الْحَرَكةِ أَكْثَرَ صُورَةِ الإِعْرَابِ ، وَلَمْ يُكْسَرْ ؛ لِزِيَادَةِ ثِقَلِ الْفِعْلِ بِهِ ، وَإِذَا مُنَعَ الْفِعْلُ الجَرَّ لِلْثقَلِ مَعَ تَرَقّبِ زَوَالِهِ فَمَنْعُهُ الْكَسْرَ مَعَ لزُومِهِ أوْلَى ، وَلَمْ يُضَمَّ أيضاً لِلُزُومِ الضَّمِّ الأَثْقَلِ مِنَ الكَسْرِ ، وَلأَنَّهُم يَجْتَزِئُون بالضَّمِ قَبْلَ الْوَاوِ عَنْهَا كَقَولِهِ : ١٢٨/أ

٢٠٢ ــ وَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الشّفَاءُ[1]

فَكَانَ يَلتَبِسُ فِعْلُ الوَاحِدِ بالْجَمْعِ ، وَأَمَّا الأمْرُ بِغَيرِ حَرفٍ

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله مجهول .
وهو في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والانصاف ٣٨٥ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والفصول الخمسون ٢٧٢ ، وابن يعيش ٥/٧ ، والصفوة الصفية ١٧٦ .
والشاهد في قوله « كانُ » حيث حذفت واو الضمير وبقيت الضمة دالة عليها

الْمُضَارِعَةِ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّه مَوْقُوفٌ بِالأَصْلِ ، وَالكُوفِيُّونَ عَلَى أَنَّه مَجْزُومٌ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ[1] ؛ لِظُهُورِهَا فِي نَحْوِ قراءَةِ النَّبِيّ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا »[2] ، وَكَقَوْلِهِ :

٢٠٣ — مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
أَذَا مَا خِفْتَ مِن شَيْءٍ تَبَالاَ[3]

[أَيْ لِتَفْدِ][4] وكقوله :

٢٠٤ — عَلَى مثلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمُشِي
— لَكِ الْوَيْلُ — حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[5]

---

(١) الكتاب ٤٠٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، والمقتضب ٤٣/٢ ، والإنصاف ٥٢٤ المسألة ٧٢ .

(٢) سورة يونس آية ٥٨ : « فبذلك فلتفرحوا » قراءة النبي ﷺ وقرأ بها أُبي ابن كعب وعن الكسائي في رواية زكريا بن وردان .. الخ مختصر شواذ القراءات ص ٥٧ والنشر في القراءات العشر ٢٨٥/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ ، وقراءة الجمهور « فليفرحوا » ، ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ٣٣٣ .

(٣) البيت من الوافر ، ونسب لحسان بن ثابت ، ولأبي طالب ، والأعشي ، وليس في دواني حسان والأعشي .
انظر الكتاب ٤٠٨/١ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٩/٢ ، والعيني ٤١٨/٤ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .
التبال : سوء العاقبة . والشاهد في قوله « تفد » والأصل « لتفد » فحذفت لام الأمر للضرورة وقيل : الأصل فيه « تفدي » على الخبر وحذفت ياؤه ضرورة ، واكتفى بالكسرة منها .

(٤) إضافة يقتضيها السياق ، وقد درج عليها في الشاهدين الأخيرين .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله متمم بن نويرة . =

أي لِيبْكِ ، وَكَقولِهِ :

٢٠٥ ــ (فَقُلتُ) ادْعِـي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْـدَى
لِصَوْتٍ أَنْ يُنَـــــادِي دَاعِيَـــــانِ[1]

= البعوضة : ماء لبنى أسد بنجد قتل فيه مالك بن نويرة .
حر الوجه : ما بدا من الوجنة . وخمشه : خدشه ولطمه .
الكتاب ٤٠٩/١ ، والمقتضب ١٣٠/٢ ، وابن الشجرى ٣٧٥/١ ، والإنصاف ٥٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٢ ، والخزانة ٦٢٩/٣ .
والشاهد فيه جزم « يبكي » على اضمار لام الأمر ضرورة ، ويجوز أن يكون محمولا على معنى « فاخمشي » ، لأنه في معنى « لتخمشي » .

(١) البيت من الوافر ، وهو مختلف في نسبته ، فقيل للأعشي وليس في ديوانه ، وقيل : للحطيئة ، وقيل : لربيعة بن جشم ، وقيل : لدثار بن شيبان وهو في الكتاب ٤٢/١ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجرى ٤٥٨ ، وسمط اللآلي ٧٢٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦/٢ .
أندي : أبعد صوتاً ، والندي : بعد الصوت .
والشاهد فيه انه أراد « ولأدع » بلام الأمر ويجزم الفعل المضارع بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وهو ما يراه الكوفيون خلافاً للبصريين ، ويروى « وأدعو إن » على أن المضارع منصوب باضمار « أن » حملاً على معنى ليكن منا أن تدعي وأدعو . .

« الفِعْـــلُ المَرْفُـوعُ »

فَإنْ قِيلَ : قَدْ أَسْبَقْتُـمْ أَوَّلَ الكِتَابِ أَنَّ المُضَارِعَ يَرتفِعُ بِوُقُوعِـه مَوقِـعَ الاسْمِ ، وَهُـوَ يُشْكِـلُ بِقولِهـم :/ « كَادَ زَيْـدٌ يَقُـومُ ، وَجمِيـــعُ ١٢٨/ب أَفْعَالِ الأَخْذِ كَقَولِكَ : أَخَذَ عَمْرٌو يفْعَلُ كَذَا ، وَطَفِقَ ، وَغَيرِهِمَا .

فَجَوابُـهُ بِأَنَّ هَذِه الأَفْعَـالَ وَاقِعَـةٌ موقِـعَ الاسْمِ ؛ لِظُهُـورِهِ بَعْـــدَ « كَادَ » فِي قَولِهِ :

٢٠٦ ــ وَمَا كِدْتُ آئِباً[1]

وَلكِن لَمَّا كَانَ « كَادَ » لِتَقْرِيبِ المُستَقْبَلِ مِنَ الحَالِ أُدخِلَ فِي المُضَارِعِ لِيكُونَ أَشَدَّ إِفْضَاءً إِلَى المَـقْصُودِ ، لأَنَّ احْتِمَـالَ الـمُضَارِعِ لِلاسْتِقْبَالِ المُقَـرّبِ وَالحَـالِ المُقَـرّبِ مِنْـهُ أَقْـوَى ؛ لِكَونـِهِ أَضْبَـطَ مِن احْتَمَـالِ اسْمِ الفَاعِـلِ ؛ لانْـحِصَارِ احْتَمَـالِ الفِعْـل فِيهِمَـــا ، وَتَشَبُّثِ احْتِمَالِ الاسْمِ بَيْنَ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثِةِ ، ولأَنَّ الدَّلالَة عَلَى الزَّمَـانِ فِي الفِعْـلِ لَفْظِيَّةٌ مَقْصُودَةٌ بِالْوَضْعِ وَفِي الاسْمِ عَقْلِيَّةٌ إِلْتِزَامِيّـةٌ ، وَكَـذا الجَـوَابُ عَنْ أَفْعَالِ الأَخْذِ ؛ لأَنَّهَا لِبَيانِ الحَالِ ، وَاحْتِمَـالُ الـمُضَارِعِ لِهَـا أَظْهَـرُ ، لِمَا مَرَّ الْآنَ .

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل لتأبط شرا ، وهو بتمامه :

فأبت إلى فهـم ، ومـا كدت آئبـــا وكم مثلهـــا فارقتها وهـــي تصفـــــر =

وَقِيلَ : إنَّا جعلْنَا ذَلِكَ عَامِلاً فِي غَيرِ هَذِهِ المَواضِعِ ، وَأَمَّا هَهُنَا فَإِمَّا التَّعَرِّي مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيّةِ كَمَا يَقُولُه الفَرّاءُ[1] مُطْلَقاً ، أَوْ الأفْعَالُ الْمُتَقَدّمَةُ[2] ؛ لِاقْتِضَائِهَا المُضَارِعَ لِمَا مَضَى .

وَقِيلَ : الأصْلُ : يَفْعَل زَيدٌ فَأُدْخِلَ « كَادَ » تَقْرِيباً لِهَذا الْخَبَرِ ، فَكَأَنَّ القَائِلَ لَمْ يَجْعَل « كَادَ » عَامِلاً ، وَلَو قَدَّمَ الاسم في هذا التقدير لكان أَظْهَرَ ، فإنْ قيل : يشكل بالواقع بعد السين وَسَوْفَ . قُلْتُ هُمَا فِي الفِعْل كَالَّلامِ فِي الاسمِ مِن حَيْثُ تَخْصِيصُ المُحْتملِ فكَأَنَّهُمَا جُزآهُ فَلَم يَقَعِ الفِعْلُ بَعدَ حَرْفٍ يُنَافِي/ الاسْمَ ، ١٢٩/أ وَعَنِ الكِسَائِيّ[3] أَنَّ رَافِعَهَا حَرْفُ المُضَارَعَةِ ، قِيلَ : إنَّمَا عَمِلَ الوُقُوعُ الرَّفْعَ ، لأنَّهُ عَامِلٌ مَعْنَوِيّ ، فَأَشْبَهَ الابتِدَاءَ .

وَيُبْنَى المُضَارِعُ عِندَ اتّصَالِ ضَمِيرِ جَمَاعِةِ المُؤَنّثِ بِالسّكُونِ كَقَولِهِم : « يَفْعَلْنَ » تَشْبِيهاً بِفَعَلْنَ ، وَإِشَارَةً إلى أَنَّهُ أَصْلُهُ البِنَاءُ ، وَمَعَ نُونَيْ التَّأكِيدِ ، لِلْعِلّةِ الثَّانِيَةِ ، ولِمُشابَهتِهِ نُونَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

= وقد تقدم برقم (٢٥) ، وللمزيد انظر الديوان ٩١ ، والمقتصد ١٠٤٨ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، والعيني ١٦٥/٢ ، والخزانة ٥٤٠/٣ .

والشاهد فيه حيث استعمل الاسم في خبر « كاد » ، وهو الاصل المرفوض ، لأن قولك كدت أقوم اصله : كدت قائماً ، ولكن رفض هذا الأصل وحل محله الفعل المضارع .

(١) نص عليه ابن يعيش ١٢/٧ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٦٨/٢ ، وانظر الإنصاف ٥٥٠/٢ المسألة (٧٤) .

(٢) الأفعال المتقدمة : هي أفعال المقاربة .

(٣) انظر الإنصاف ٥٥١/٢ المسألة (٧٤) ، وابن يعيش ١٢/٧ .

« الفِعْـلُ الْمَنصُوبُ »

لَا نَاصِبَ لَهُ إِلَّا حُروفٌ أَرْبَـعٌ : « أَنْ » وَ« لَنْ » وَ« كَيْ » وَ « إِذَنْ » ، وْلنَؤَخّـرِ الْكَـلَامَ فِي « أَنْ » وَإِنْ كَانَتْ أُمَّ البَـابَ ؛ لِعَمَلِهَا مُظْهَرةً وَمُضْمَرةً ، وَالاتّفَاقِ عَلَى عَمَلِهَا ، وَأَخَوَاتُهَا لَا تُضْمَرُ قَطُّ ، وَمُخْتَلَفٌ فِي إِعْمَالِهَا ، فَقَدْ صَرَّحَ الخَلِيلُ[1] بِأَنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ « أَنْ » لَا غيرُ لِا حْتِيَاجِهِ إِلَى مَزِيدِ بَسْطٍ .

أَمَّا « لَنْ » فَنَقِيضُ السِّينِ ؛ لأَنَّهَا لِلَّنفْي فِي المُسْتَقْبَلِ كَمَا أَنَّ السِّينَ لِلإِثْبَاتِ فِيهِ ، فَلَا يُقَالُ : لَنْ يَقُومَ أَمْسِ وَلَا الآنَ كَمَا لَا يُقْرَنُ الزَّمَانَانِ بِسَيَقُومُ ، قَالَ الخَلِيلُ[2] : أَصْلُهُ « لَا أَنْ » فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفاً فَسَقَطَتِ الأَلِفُ لِالتِقاءِ السَّاكِنَينِ ، وَسِيبَوَيهِ[2] يَجعلُهُ مُفْرَداً ، وَأَبْطَلَ التَّرْكِيبَ بِتَقَدُّمِ مَفْعُولِ منصوبِها عليها في قَوْلِهِمْ : زَيْداً لَنْ أَضْرِبَ ، وامتناعِ تَقَدُّمِ مَا فِي صِلَةِ « أَنْ » عَلَيهِ ، فَدَفَعَ المَازِنِيُّ عَنِ[3] الخَلِيلِ بِأَنَّ الحُرُوفَ تَتَغَيَّرُ/ أَحْكَامُهَا وَمَعَانِيهَا بِالتَّرْكِيبِ ، اعْتَبِر ١٢٩/ب بِـ « لو » المُرَكَّبِ مَعَ « لا » كَيْفَ تَغَيَّرَ مَعْنَاهَا مِن امْتِناعِ الشَّيءِ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ إِلَى امْتِنَاعِهِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ ، وَحُكْمُهَا بِكَونِهَا قَبْلَ

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠ ، والمقتضب ٢» حيث رده المبرد .

(٢) الكتاب ٤٠٧/١ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠٧/١ ، والمقتصد ١٠٥٠ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، وشرح الألفية للمرادي ١٧٣/٤ .

التَّرْكِيبِ مُخْتَصَّةً بِالفِعْلِ وَبَعْدَهُ بِالاسْمِ ، فَزوالُ الحُكْمِ الإفْرَادَيّ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ ، ثُمَّ المَازِنِيّ أَرَادَ أَن يُبْدِيءَ إِلْزَامَاً وَاقِعاً فَقَالَ : قَوْلُنَا : « لَنْ يَخْرُجَ زَيدٌ » كَلَامٌ تَامٌّ ، وَأَن يَخْرُجَ زَيدٌ نَاقِصٌ إِلَى أَن يَقُولَ : أَحَبُّ إِلَيَّ ، أَوْ غَيرَهُ ، فَقَالَ لَهُ الجُرْجَانِيُّ[1] : أَلَيْسَ قَدْ سَلَّمْتَ جَوَازَ تَغَيُّرِ الْمَعْنَى وَالْحُكْمِ بِالتَّرْكِيبِ وَزَيَّفْتَ اسْتِدْلَالَ سِيبَوَيهِ بِانْتِفاءِ الحُكْمِ الإفرَادِيّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ ؟ فَكَيفَ تَسْتَدِلُّ بانتِفاء الْمَعْنَى الْأَفرَادِيّ عَلَى عَدَمِ التَّرْكِيبِ ؟ فَإِنَّ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ ، وَهُوَ مُفْرَدٌ فَاحْتَاجَ إِلَى جُزْءٍ آخَرَ ، وَلَيْسَ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ بَلْ هُوَ جُمْلَةٌ وَعَنِ الفَرَّاءِ[2] إِنَّ « لَنْ » وَ « لَمْ » أَصْلُهُمَا « لا » ، وَالمِيمُ وَالنُّونُ مُبْدَلَتَانِ مِنَ الأَلِفِ ، وَلَمْ نَرَ لَهُ دَلِيلاً .

فَأَمَّا « كَيْ » فَقَد يكونُ حَرْفَ جَرٍّ لِقَولِهِم : كَيْمَهْ ؟ ، فَإِنَّهُ مِثْلُ لِمَهْ ؟ مَعْنىً وَحُكْماً إِذَا قِيلَ لَكَ : جِئْتُكَ ، قُلْتَ : كَيْمَهْ ؟ ، كَمَا تَقُولُ : لِمَهْ ؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَ أَلِف « مَا » مِنَ خَوَاص حُرُوفِ الجَرِّ كَقَولِهِمْ : عَمَّ ، فِيمَ؛ لأَنَّ الجَارَّ وَالْمَجْرُورَ كَالشَّيءِ الوَاحِد فَاجْتَزَأُوا بِالْجَارّ/ عَنِ أَلِفِ « مَا » ، والهاءُ بَعْدَ « كَيْمَهْ » هاءُ السَّكْتِ وَجَوازُ كَونِهَا مُبْدَلَةً مِنَ الأَلِفِ يَمْنَعُ الاستِدْلَالَ ، وَالاسْتِدْلَالُ ١٣٠/أ

(١) انظر المقتصد ١٠٥٠ فمابعدها .

(٢) نص عليه ابن يعيش ١٦/٧ ، والمرادي في شرح الالفية ١٧٤/٤ .

بِمُوَافَقَةِ مَعْنَاهُ مَعْنَى « لِمَهْ » مُعَارَضٌ بِمُوَافَقَةِ مَعْنَى « كَيْ » الَّذِي لَيْسَ بِحَرفِ جَرٍّ اتِّفَاقاً ، قِيلَ : فَعَلَى هَذَا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ « أَنْ » تَقُولُ : أَتَيْتُكَ كَيْ تُعْطِينِي ، كَقَولِكَ لِتُعْطِينِي ، وَقَد يَكُونُ نَاصِباً بِنَفْسِهِ ، وَذَاكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيهِ لَامُ الجَرِّ كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا ﴾[1] ؛ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ[2] ، وَقَولُهُ :

٢٠٧ ــ وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[3]

شَاذٌّ ، أَوْ تَأْكِيدٌ .

وَأَمَّا « إِذَنْ » فَمُفْرَدٌ ، وَعَنِ الخَلِيلِ تَرَكُّبُهَا مِنْ « إِذْ » وَ « أَنْ »[4] حُذِفَتْ الهَمْزَةُ ، وَلَهَا ثَلَاثُ أَحْوَالٍ : الإِعْمَالُ ، وَالإِلْغَاءُ ، وَجَوَازُ كُلٍّ مِنْهُمَا .

أَمَّا حَالُ إِعْمَالِهَا فَأَنْ لَا يَقَعَ بَعْدَ حَرفِ عَطْفٍ ، وَلَا يَكُونَ مَا بَعْدَهَا تَتِمَّةَ مَا قَبْلَهَا ، وَفِعْلُهَا مُسْتَقْبَلٌ كَقَولِكَ فِي جَوَابِ مَن يَقُولُ :

---

(١) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٢) يقصد بالمثلين التماثل في العمل ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدره :

« فـلا والله لا يُـلْفَى لمـا بي »

وهو في المقتصد ١٠٥٣ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والعيني ١٠٢/٤ ، والخزانة ٢٦٤/١ ، ٣٥٢/٢ ، ويروى عجزه : « ومابهم من البلوى دواء ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٤) في سيبويه ٤١٢/١ : « وقد ذكرلي بعضهم أن الخليل قال : « أن » بعد إذن مضمرة « انظر المقتضب ٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ ، والهمع ٦/٢ .

أَنَا آتِيكَ غَداً : إِذَنْ أُكْرِمَكَ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ يَقْتَضِي الْمُسْتَقْبَلَ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيهِ وَلَم يَكُنْ مَانِعٌ عَمِلَ النَّصْبَ كَـ « أَنْ » ، وَأَمَّا حَالُ إِلْغَائِهَا أن لَا يَكُونَ فِعْلُهَا مُسْتَقْبلاً كَقولِكَ فِي الجَوابِ : إِذَنْ أَظُنُّكَ كاذباً ، أَوْ يَكُون مَا بَعْدهَا تَمَامَ مَا قَبْلَهَا كَقَولِكَ : أَنَا ـــ إِذَنْ ـــ أُكْرِمُكَ ، بِالرَّفْعِ ؛ لأَنَّ الْمُبْتَدَأَ اسْتَحَقّ الفِعْلَ لِلْخَبَرِيّةِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ « إِذَنْ » لَهُ ، وَكَقَولِكَ : إِنْ تُكْرِمْنِي إِذَنْ أُكْرِمْكَ ، بِالجَزْمِ جَوَاباً لِلشَّرطِ ، وَكَقولِه :

٢٠٨ ـــ لَئِنْ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ/ بِمِثْلِهَا
وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا[(١)] ١٣٠/ب

بِالرَّفعِ جَوَاباً لِلْقَسَمِ الْمَدْلُولِ بِاللَّامِ ، فَأَمَّا قَولُهُ :

٢٠٩ ـــ لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا
إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[(٢)]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة من قصيدة قالها في عبد العزيز بن مروان كما في ديوانه ٣٠٥ . وهو في الكتاب ٤١٢/١ ، ورصف المباني ٦٦ ، ومغني اللبيب ٣٠ ، والخزانة ٥٨٠/٣ ، والهمع ٧/٢ ، والمقتصد ١٠٥٥ .
والشاهد فيه إلغاء (اذن) ورفع الفعل المضارع بعدها ، لأنه جواب القسم المقدر في أول الكلام .

(٢) لم نعثر على قائل هذا الرجز . وهو في ابن يعيش ١٧/٧ ، والجنى الداني ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٣١ ، والمقرب ٢٦١/١ ، والصفوة الصفية ٢٢١ ، والخزانة ٥٧٤/٣ ، وقد بين المؤلف موطن الشاهد .

فَقِيلَ : شَاذٌّ ، وَقِيلَ : «إِذَنْ» بِمَعْنَى «لَنْ» ، وَقِيلَ : خَبَرُ « إِنَّ » مَحْذُوفٌ ، أَيْ إِنِّي أَذِلُّ إِذَنْ .

وَأَمَّا حَالُ جَوَازِهِمَا فَأَنْ تَقَعَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالفاءِ كَقَولِكَ : زَيدٌ يَقُومُ وَإِذَنْ يُكْرِمُكَ ، أَوْ فَإِذَنْ ، لأَنَّكَ إِنْ عَطَفْتَ على الْخَبَرِ جَعَلْتَ الفِعْلَ خَبَراً لَمَا قَبْلَهَا فَالرَّفعُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمَلةِ وَقَع إِذَنْ ابْتِدَاءً فَعَمِلَ لِوُجُودِ الشَّرطِ ، فَشَارَك إِذَنْ « ظَنَنْتُ » بِوُجُوبِ الإِعْمَالِ ، وَجَوازِ الإِلغاءِ ، وَفَارَقَهُ بِوُجُوبِ الإِلْغَاءِ ، والْفَصْلُ بَيْن « إِذَنْ » وَالفِعلِ بِلَا ، وَالْقَسَمِ لَا يُبْطِلُ عَمَلَهَا كَمَا لَا يُبْطِلُ (لا) عَملَ (لَنْ) وَالْيَمِينُ مُؤَكّدةٌ .

وَأَمَّا « أَنْ » فَقِيلَ : إِنَّما عَمِلت النّصبَ لِمُشَابَهتِهِ « أَنَّ » مِنْ حَيثُ الصُّورَةُ عِندَ التّخفِيفِ ، وَكَونِهَا مَعَ مَا بَعدَهَا مُفْرَداً وَبِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ عَلَيهِ ، وَطَيٍّءٌ تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا قَالَ :

٢١٠ ــ يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا
وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشَدَا
أَن تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا
وَتَصْنَعَا[1] نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

---

(١) في النسخة « تصنعها » تحريف .

أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـى أَسْمَـــاءَ وَيْحَكُمَـــا
مِنِّـــي السَّلَامَ وَأَن لَا تُشْعِـــرَا أَحَـــــدَا[1]

وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ :

٢١١ ــ إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْـدَ عَجُوزِهِـم
فَلَا بُدَّ أَن يَلْقَـــــوْنَ كُلَّ ثُبُـــــورِ[2]

/ وَيَنْتَصِبُ الفِعْلُ بِأَنْ مُضْمَرَةً بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْـرُفٍ : « حَتَّـى » ١٣١/أ وَاللَّامُ ، وَوَاوُ الجَمْـعِ ، وَأَوْ بِمَعْنَـى إِلَـى ، وَالفَـاءُ بَعْـدَ جَوَابِ الأَشيَـاءِ الثَّمَانِيَـةِ ، الأَمْرِ ، وَالنَّهْـــي ، والاسْتِفْهَـــامِ ، وَالنَّفْـــيِ ، وَالتَّمَنِّـــي ، وَالدُّعاءِ ، والْعَرْضِ ، وَالتَّخْضِيضِ .

أَمَّا « حَتَّى » فَيُضْمَرُ بَعْدَهَا (أَنْ) لِنَصْبِ الْفِعـلِ المُسْتَقْبَـلِ ، وَيكُـونُ الفِعْـلُ قَبلَهَـا سَبَبـاً لِلفعـلِ بَعْدَهَـا ، ثُمَّ السَّبَبُ والْـمُسَبَّبُ قَدْ يكُونَانِ وَاقِعينِ كَقولِكَ : سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ وَأَخْـرُجَ مِنهَـا

---

(١) هذه الأبيـات الثلاثـة من البسيـط وقلمـا يخلـو منها كتـاب نحو ، ومـع كثرة الاستعمـال لم نر من عَزَاهَا لشاعر ، ولم نجدها أيضاً في شعر طيء وأخبارها جمع الدكتور وفاء السنديوني .
والشاهد في قوله « أن تقرأن » حيث رفع المضارع بعد أن المصدرية .
وهو في مجالس ثعلب ٣٢٢ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وشرح الفية ابـن معطـي لابن القواس ٣٣٩/١ ، والصفوة الصفية ٢١٦ ، ورصف المباني ١١٣ .

(٢) البيت من الطويل ، ولم نعثر على قائله . والشاهد فيـه أنـه ألغـى (أن) المصدريـة ورفـع الفعـل المضارع بعدها حملاً لها على أُخْتِهَا (ما) المصدريـــــة ، وبعضهـــــم يرى أن (أن) هنا مخففة من الثقيلة .

الْيَومَ ، وَتَصوُّرُ الاسْتِقْبَالِ فِي « أَدْخُلُ » ــ وَإنْ كَانَ مَاضِياً ــ عَلَى حِكَايَةِ الاسْتِقْبَالِ كَقَولِكَ : كُنْتُ أَسِيرُ ، فَتحْكِي حِكَايَةَ حَالِ المَاضِي ، وَقَدْ يَكُونُ السَّبَبُ وَاقِعاً وَالْمُسَبَّبُ غَيْرَ وَاقِعٍ كَقَولِكَ : أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، أَيْ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَالمُرَادُ بِالسَّبَبِ هُنَا الْغَايَةُ لَا التَّامُّ[1] ، وَ « حَتَّى » هُنَا بِمَعْنَى (إِلَى) وَ (أَنْ) ، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِهَا ، وَقَالَ الكُوفِيُّونَ[2] : هِيَ نَاصِبَةٌ بِنَفسِهَا بِدَلِيلِ عَدَمِ إِظْهَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا فِي أَكْثَرِ الأَحْوَالِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، أَمَّا عِندَهَم فَلِجَوازِ إِظْهَارِ « أَنْ » بَعْدَهَا ، وَأَمَّا عِنْدَنَا[3] ، فَلِأَنَّهَا جَارَّةٌ لِلاسْمِ فَلَا تَكُونُ نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ . وَيُرْفَعُ الفِعْلُ بَعْدَ (حَتَّى) فَيَكُونُ الفِعْلُ حَالاً إِمَّا حَقِيقَةً كقَولِكَ عِنْدَ الدّخُولِ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، أَوْ حِكَايَةَ حَالٍ مَاضِيَةٍ كَقَولِكَ ذَاكَ بَعْدَ الدّخُولِ ، وَ « حَتَّى » هَذِه حَرْفُ الابْتِدَاءِ ، وَمِن الأَوَّلِ قَوْلُكَ : مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ ،/ وَشَرِبَتْ ١٣١/ب الْأَبِلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجرُّ بَطْنَهُ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ الْفِعْلَيْنِ مَعْلُومَ الوقُوعِ فَلَا يُرْفَعَ ثَانِيهِمَا ، كَقَولِكَ : أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ ، لأَنَّ الإِخْبَارَ عَن وُقُوعِ الْمُسَبّب مَعَ الْجَهْلِ بِالسَّبَبِ مُمْتَنِعٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ مَعْلُومَ الْوُقُوعِ إِجْمَالاً ، وَيسأَلُ عَن تَعَيُّنِهِ

---

(١) كتب تحته حاشية تقول « التام هو الذي يلزم من وجوده وجود المسبب » .

(٢) انظر الإنصاف ٥٩٧/٢ المسألة (٨٣) ، وشرح الالفية للمرادي ٢٠٢/٤ ، وابن يعيش ١٩/٧ ، ومغني اللبيب ١٦٨ .

(٣) أي عند البصريين ، انظر المصادر السابقة مع الكتاب ٤١٣/٢ ، والمقتضب ٣٧/٢ .

كَقولِكَ : أَيُّهُم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟ حَيْثُ جَازَ الوَجْهَانِ ، وَتَقُولُ : كَانَ سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، إِنْ جَعَلْتَ « كَانَ » تَامَّةً فَيتِمُّ الكَلَامُ بِسَيْرِي ، وَأَمْسِ ظَرْفُ السَّيْرِ ، فَيَجُوزَ رَفْعُ مَا بَعْدَ « حَتَّى » وَالفِعْلُ حَالٌ ، وَنَصْبُهُ مُسْتَقْبَلٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا نَاقِصَةً فَإِنْ عَلَّقْتَ « أَمْسِ » بِالْمَصْدَرِ تَعَيَّنَ نَصْبُ الفِعْلِ لِيَكُونَ الجَارُّ وَالْمَجْرُورُ خَبَراً لِكَانَ ، وَإِنْ جَعَلْتَ « أَمْسِ » خَبَراً جَازَ رَفْعُ وَنَصْبُ الفِعْلِ[1] .

وَأَمَّا « الَّلامُ »[2] فَقَدْ يَكُونُ لِلّتعْلِيلِ ، وَهِيَ اللَّامُ الجَارَّةُ المُسَمَّاةُ هُنَا لَامُ كَيْ ، وَقَد يَكُونُ لِتَأْكِيدِ النَّفْي الَّلاحِقِ بِخَبَر « كَانَ » وَهِيَ المُسَمَّاةُ بِلَامِ الْجَحْدِ كَقَولِه تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذّبَهُمْ ﴾[3] ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الأَوَّلَ مُعَلِّلَةٌ وَمُخلّةُ السّقُوطِ فَلَا يَقْتَضِي تَقَدُّمَ نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى « كَانَ » .

والثَّانِي بِخلَافِهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَالثَّانِيَةُ أَيْضاً حَرْفُ جَرّ زِيدَتْ لِلتأكِيدِ كَمَا فِي غَيرِ هَذَا المَوضِعِ ، وَإِضْمَارُ (أَنْ) بَعْدَهَا/ ظَاهِرٌ ، ١٣٢/أ وَهِي بَعْدَ الأُولَى جَائِزَةُ الإِظْهَارِ ، وَوَاجِبَةٌ مَعَ « لا » كَمَا فِي قَولِه تَعَالَى ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾[4] .

---

(١) انظر المقتصد ١٠٨٤ فمابعدها .
(٢) انظر ابن يعيش ٩١/٧ ، ومغني اللبيب ٢٧٤ .
(٣) سورة الانفال آية ٣٣ .
(٤) سورة الحديد آية ٢٩ .

وَأَمَّا وَاوُ الْجَمْعِ فَكَقولِهم : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ وَيَغْضَبَ ، أي ضَرْبُهُ وَغَضَبُهُ ، وَلَو رَفَعْتَ كَانَ إِخْبَاراً عَن وقُوعِ غَضَبِهِ غَيرُ دَاخِلٍ في الإِعْجَابِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٣١٢ ـ لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ(١)

أَيْ لُبْسُ الْعَبَّاءَةِ مَعَ قُرَّةِ الْعَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَهَذِهِ الْوَاوُ فِي إِفَادَةِ الْعَطْفِ وَالْمَعِيَّةِ كَهِي فِي « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » والإِظْهَارُ هُنَا جَائِزٌ ، وَقَد تَجَرَّدَ هَذَا الْوَاوُ عَن مَعْنَى الْعَطْفِ للْجَمْعِ الْمَحْضِ فِي قَولِهم : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، أَيْ لَا يَكُ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ ، فَالفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِأَنْ الْمُضْمَرِ ، لاقْتِضاءِ الْمَعِيَّةِ الاسْمَ ، وَ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، قَالَ الكُوفِيُّونَ(٢) : الفِعْلُ مَنْصُوبٌ عَلَى الصَّرْفِ ، كَأَنَّ الْوَاوَ لَمَّا لَمْ تَعطِفْ عَلَى الْمَنْهِيِّ فَقَدْ صَرَفْتَ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ الْوَاوَ نَاصِبَةٌ فَهَذِهِ فِي الْحَقِيقَةِ بِمَعْنَى « مَعَ » فَلَا تَدْخُلُ الْفِعْلَ ، وَإِنْ أَعْمَلُوا مَعْنَى الصَّرفِ فَالْمَعْنَى مَا لَمْ يُضْطَرّ إِلَيهِ لَمْ يَعْمَلْ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ :

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية وأم ابنه يزيد ، وهو في الكتاب ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٦/٢ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والخزانة ٥٩٢/٣ ، والصفوة الصفية ٢٢٧ ، ومقدمة في النحو للذكي ٧٩ ، وشفاء العليل ٩٣٧ .
والشاهد فيه نصب « تقر » بأضمار « ان » ليعطف على « للبس » ، لانه اسم .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٥ المسألة (٧٥) .

٢١٣ ــ لَا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ
عَارٌ عَلَيكَم إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[(١)]

وَأُطْلِقَ لِمُجَرّدِ الْجَمْعِ أَيْضاً فِي قَولِهِمْ : زُرْنِي وَأَزُورَكَ ، بالنَّصْبِ أَيْ لِتَجْتَمِعَ الزِّيَارَتَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَزْمُ ؛ لأَنَّ الأَوّلَ/ مَبْنِيٌّ ١٣٢/ب فَلَوْ جَازَ لَجَازَ ابْتِداءً « أَزُرْكَ » ، وَيَمْتَنِعُ إِظْهَارُ « أَنْ » بَعْدَ الْوَاوِ فِي الْمَوْضِعَينِ الأَخِيرَينِ .

وَأَمَّا « أَوْ » ــ بِمَعْنَى « إِلَى » ، وَقِيلَ : بِمَعْنَى « إِلَّا » ــ فَكَقَولِهِم : لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِينَي حَقِّي ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِف : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾[(٢)] ، قَالَ :

٢١٤ ــ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[(٣)]

---

(١) البيت من الكامل ، وينسب لعدة شعراء ، فقد نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في مستدركات ديوانه ١٦٥ ، ونسب للمتوكل الليثي وهو في ديوانه ٨١ ، ٢٨٤ ، ونسبه سيبوية ٤٢٤/١ ، للأخطل وليس في ديوانه ، وتسبه الحاتمي إلى سابق البربرى ، ونسب إلى الطرماح وإلى حسان ، انظر : المقتضب ٢٥/٢ ، والعقد الفريد ٣٣٥/٢ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، والإيضاح العضدي ٣١٤ ، والعيني ٣٩٣/٤ ، والخزانة ٦١٧/٣ ، ومقدمة في النحو للذكي ٨١ ، والمقتصد ١٠٦٨ .
والشاهد فيه نصب « وتأتي » بإضمار (أن) بعد واو المعية ، ويرى الكسائي والجرمي ان الفعل منصوب بالواو نفسها ، انظر أبو عمر الجرمي ٢٤٨ .

(٢) سورة الفتح آية ١٦ ، وانظر هذه القراءة في مختصر شواذ القراءات ١٤٢ ، وأملاء ما مَنّ به الرحمن ٢٣٨/٢ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٧/٢ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله زياد الاعجم ، وهو في الكتاب ٤٢٨/١ ، والمقتضب ٢٨/٢ ،=

وَقَـولُ بَعْضِهِـمْ : « أَوْ » هَذِهِ بِمَعْنَى « إِلَى أَنْ » مَعَ الْحُكْـمِ بِإِضْمَـارِ « أَنْ » بَعْدَهَـا مُسْتَـدْرَكٌ فَهِـيَ بِمَعْنَـى « إِلَـى » أَوْ « إِلاَّ » فَحَسْبُ .

وَأَمَّـا « الْفـاءُ » فِي جَوَابِ الأَفْعَالِ الْغَيْـرِ الْوَاجِبَـةِ ــ وَالْمُـرَادُ بِالْـوَاجِبِ الْخَبَـرُ الْمُثْبَتُ ــ فَكَقَـولِكَ : ائْتِنِـي فَأَعْـرِفَ لَكَ حَقَّكَ ، وَلَا تَنْقَطِـعْ عَنَّـا فَنَجْفُوكَ ، وَأَتَأْتِينَـا فَتُحَدِّثَنَـا ، وَلَيْتَنِـي مَعَكُـمْ فَأَفُـوزَ ، وَرَبِّ هَبْ لِي عِلْماً فَأَنْجُوَ ، وَأَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَـا فَنُكْـرِمَكَ ، وَهَـلَّا جِئْتَ فَأَحْبُوَكَ .

وَالتَّقْدِيرُ فِي الْجَمِيعِ أَنَّ الفِعْلَ الأَوَّلَ بِمَعْنَى الْـمَصْدَرِ ، وَمَصْدَرُ الفِعْـلِ الثَّانِـي مَعْطُـوفٌ عَلَيْـهِ ، كَمَـا أُقِيـمَ الفِعْـلُ مُقَـامَ الْـمَصْدَرِ فِي قَوْلِهِم : جِئْتُكَ يَوْمَ يَقْدمُ زَيْدٌ ، فَقَـوْلُكَ : لاَ تَنْقَطِعْ عَنَّـا فَنَجْفُـوكَ أَيْ لَا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطَاعٌ فَمِنَّا جَفاءٌ ، وَإِتْيَانُ الفاءِ إِشَارَةٌ إِلَـى كَوْنِ الأَوَّلِ سَبَبـاً لِلثَّانِـي ، فَإِنَّ مِن لَوَازِمِ الْمَعْلُـولِ التَّأَخُّرَ عَنِ العِلَّـةِ ، فَأُطْلِـقَ التَّعْقِيبُ وَأُرِيدَ بِهِ الْمَعْلُولِيَّةُ ، وَإِنَّمَا تُرِكَ التَّصْرِيحُ بِالْـمَصْدَرِ إِلَـى لَفْـظِ الْفِعْـلِ ؛ لأَنَّـهُ يُوهِـمُ أَنَّ الْمُـرَادَ النَّهْـيُ عَنِ الانْقِطَـاعِ وَالجَفَـاءِ/ فَإِذَا جَزَمْتَ الأَوَّلَ وَنَصَبْتَ الثَّانِـيَ أَظْهَـرْتَ بِالْمُخَالَفَـةِ الإِعْرَابِيَّـةِ عَدَمَ إِرَادَتِكَ جَمْعَ الفِعْلَيْنِ فِي النَّهْيِ ، وَعَلَيهِ فَقِسْ[1] . ١٣٣/أ

= والمقتصد ١٠٧٧ ، والعيني ٣٧٥/٤ .

والشاهد فيه نصب « تستقيم » على معنى إلا ان تستقيم .

(١) انظر الكتاب ٤١٨/١ ، والمقتصد ١٠٦٢ فما بعدها .

ثُمَّ الْمَصْدَرَانِ مِنْ حَيْثُ الإعْرَابُ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ[1] ، مُتَعَيِّنِي الرَّفْعِ ، وَذَلِكَ إذَا كَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ الثَّانِي غَيْرَ فَاعِلِ الفِعْلِ الأَوَّل كَمَا فِي الأَمْرِ ، فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ لِيَكُنْ مِنْكَ إتْيَانٌ فَعِرْفَانٌ مِنِّي حَقَّكَ ، كَأَنَّه يقُولُ : آمُرُكَ بالإتْيَانِ فَآمُرُ نَفْسِي بِالْعِرْفَانِ ؛ لأَنَّكَ إِذَا ائْتَمَرْتَنِي وَجَبَ عَلَيَّ عِرْفَانُ حَقّكَ ، وَكَذا فِي جَمِيعِ الأَمْثِلَةِ إلاَّ التَّمَنّي عَلَى مَا سَأَتْلُو عَلَيكَ مِنْهُ ذِكْراً ، وَإنَّمَا لَمْ نُؤَوِّلْ عَلَى « افْعَلْ إتْيَاناً مِنْكَ فَعِرْفَاناً مِنِّي » ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ آمُرُكَ أَنْ تَفْعَلَ إتْيَاناً ثُمَّ آمُرُكَ أَنْ تَفْعَلَ عِرْفَاناً فَلَا يُشْعِرُ بِالسَّبَبِيّةِ إِذَنْ .

وَجَائِزِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّحَدَ الْفَاعِلَانِ[2] كَقَولِكَ : ائْتِنَا فَتُحَدِّثَنَا ، أَي لِيَكُنْ مِنْكَ إتْيَانٌ فَحَدِيثٌ ، أَوْ افْعَلْ إتْيَاناً فَحَدِيثاً ؛ لأَنَّ الآتِيَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ الإتْيَانَ سَبَباً لِلْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ سَبَباً لِلْعِرْفَانِ لِجَوَازِ عَدَمِ الْعِرْفَانِ مَعَ وُجُودِ الإتْيَانِ بِخِلَافِ الأَمْرِ حَيْثُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الإتْيَانَ سَبَباً لِلْمَعْرِفَةِ بِأَن يُلْزِمَ قَبْلَهُ مُطَالَعَة الانْقِيَادِ وَتكتب بِهِ عَلَى مُشَاهَدَةِ الْوِدَادِ ، فَيَقُولُ إِلَى عِرْفَانِ حَقِّ الآتِي بِالْمُرَادِ .

وَمُمْتَنِعِي النَّصْبِ ، وَذَلِكَ فِي التَّمَنّي اتِّحَدَ الفَاعِلَانِ أَوْ تَغَايَرَا/ ١٣٣/ب

---

(١) انظر المقتصد ١٠٦٤ .

(٢) كتب أمامه ما يلي : « المراد بالفاعل ههنا الفاعل اللغوى » .

فَتَقْدِيرُ قَوْلِكَ : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُكَلِّمُنَا ، أَوْ لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَنُكَلِّمُهُ ، أَي لَيْتَ إتْيَاناً فَكَلاماً مِنْهُ ، أَوْ لَيْتَ إتْيَاناً مِنْهُ فَكَلاماً مِنَّا .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَا تُؤَوِّلُهُ بِلَيْتَهُ كَانَ مِنْهُ إتْيَانٌ فَحَدِيثٌ ؟ قُلْتُ : التَّمنِّي وَاقِعٌ عَلَى الفِعْلِ فَلْيَدْخُلِ الْمَصْدَرَ ، وَإِنْ فُتِحَ بَابُ مِثْلِ هَذِهِ التَّعَسُّفَاتِ لَجَازَ فِي الصُّورَةِ الأُولَى « لِيَكُنِ الَّذِي يَقَعُ إتْيَاناً مِنْكَ فَعِرْفَاناً مِنِّي ، وَهُوَ ظَاهِرُ التَّكَلُّفِ[1] ، قَالَ الفَارِسِيُّ : « مَا بَعْدَ الفَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِحَرفِ الْعَطْفِ بِالْجُملَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ النَّحْوِيُّونَ جَوَاباً ــ وَإِنْ كَانَتْ جُمْلَةً واحِدَةً ، وَلَم يَكُن كَالْجَزاءِ لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ ، فَإِنَّ الثَّانِي سَبَبُهُ الأَوَّلُ[2] ، يَعْنِي أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَمَّا لَمْ يَسْتَقِلَّ بِالْعَمَلِ فَالمَعْطُوفُ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيهِ مَعْمُولَا عَامِلٍ وَاحِدٍ فَالْجُمْلَةُ وَاحِدَةٌ ، لِأَنَّ بِتَعَدُّدِ الْمَعْمُولَاتِ لَا يَتَعَدَّدُ الْجُمْلَةُ ، اعْتَبِرْهُ بِفِعْلٍ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَعْمُولَاتِه ، وَالشَّرْطُ وَالْجَزاءُ جُمْلَتَانِ لِكُلٍّ عَامِلٌ آخَرُ .

وَلِمُعَارِضٍ أَن يَقُولَ : الشَّرْطُ وَالجَزاءُ مَعاً خَبرٌ وَاحِدٌ ، وَمَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ خَبَرٌ مُسْتَقِلٌ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ مُنْفَرِداً ، فَإِطْلَاقُ الْكَلامِ الْوَاحِدِ عَلَى الشَّرطِ وَالجَزاءِ أَوْلَى مِنَ الْمَعْطُوفِ

(١) انظر المقتصد ١٠٦٦ حيث قال الجرجاني « وهذا تعسف بارد » .

(٢) انظر الإيضاح العضدي ٣٩٣ ، والمقتصد ١٠٦٦ ــ ١٠٦٧ ، ومثاله : « لا تنقطع عنا فنجفوك » وهو بمنزلة قولك : « ان انقطعت جفوتك » في المعنى ، ولهذا يسمى جوابا .

وَالْمَعْطُوفِ عَلَيهِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ العَامِلِ فَكَونُ حَرفِ الشَّرطِ عَامِلاً فِي الجُمْلَتَينِ مَذْهَبُ جَمٍّ غَفِيرٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الحَقِّ مِنْ جَعْلِ الْحَرفِ وَالشَّرطِ عَامِلاً/ فِي الْجَزاءِ ، وَإِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الجُرْجَانِيّ مَعَ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ ، وَلِتَوهّمِ « مَا تَأتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، مَعْنَيانِ : ١٣٤/أ

نَفْيُ الحَدِيثِ ؛ لِانْتَفاءِ الإِتْيَانِ ، أَيْ مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، وَنَفْيُ الإِتْيَانِ الَّذي مَعَهُ الْحَدِيثُ ، أَيْ مِنْكَ إِتْيَانٌ وَلَا يَقَعُ الْحَدِيثُ .

وَلَا يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارَ (أَنْ) بَعْدَ المُوجَبِ ، لَا يُقَالُ : يَقُومُ زَيدٌ فَيَغْضَبَ إِلاَّ فِي الضَّرُورَة[1] ، قَالَ :

٢١٥ ــ سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[2]

لِأَنَّ إِضْمَارَ « أَنْ » إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَتّسِقِ الْكَلَامُ بِإِدْخَالِ الثَّانِي تَحْتَ حُكْمِ الأَوَّلِ ، فَتَنْصِبُ الثَّانِي إِظْهَاراً لِإِرَادَة الْمُخَالَفَةِ ، وَفِي المُوجَبِ هُمَا مُتّحَدَا الْحُكْمِ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ فَكَأَنَّ الشَّاعِرَ تَوَهَّمَ

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٣/٢ ، والمقتصد ١٠٦٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله المغيرة بن حبناء التميمي .
انظر الكتاب ٤٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمقتصد ١٠٦٨ ، والعيني ٣٩٠/٤ ، والخزانة ٦٠٠/٣ .
والشاهد فيه نصب « أستريحا » بعد الفاء باضمار أن ضرورة ، لأن الفعل لم يسبق بنفي أو طلب ، وذكر الشنتمري أنه يروى ــ « لأستريحا » ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

مَعْنًى غَيرَ الْمُوجُبَةِ فِي الأَوَّلِ ، إمَّا بِالَّتمنّـي ، أَوْ بِالشَّرطِ فَنصَبَ بَعْـدَ الفاءِ ، وَمَا بَعْدَ غَيرِ المُوجَبِ أَيضاً إِذَا لَمْ يُرَدْ بِهِ مُخَالَفَةَ الثَّانِـي لِلأَوَّلِ في الْحُكْمِ فَمُوَافَقَةُ الإعْرَابِ .

« الفِعْـلُ الْمَجْـزُومُ »

الجَازِمَةُ هِيَ « لَمْ » وَ « لَمَّا » وَ « لَا » فِي النَّهْيِ ، وَالـلَّامُ فِي الأَمْرِ ، وَكَلِمَـات الشَّرْطِ . أَمَّـا « لَمْ » فَلِنَفْـي المَـاضِي ، تَدْخُـلُ المُضَارِعَ وَتَقلِبُ مَعْنَاه إِلَى المَاضِي تقُـولُ : لَمْ يَقُـمْ زَيْـدٌ أَمْسِ ، وَلَـوْ بَقِيَ مَعْنَى المُضَارِعِ مَعَهَا لَجَازَ « وَلَمْ يَقُمْ غَدَاً » ، وَلَيْسَ[1] .

وَأَمَّا «لَمَّا» فَهِيَ مِثْلُ «لَمْ» مَعْنىً وَحُكْماً ، أَيْ نَفْيُ المَاضِي ، وَقَلْبُ مَعْنَى الـمُضَارِعِ إِلاَّ أَنَّهـا تُفِيـدُ تَوَقُّعـاً لِلفِعْـلِ الْمَنفِـيّ ، يُقَـالُ : « لَمَّـا يَرْكَبِ الأَمِيـرُ » إِذَا/ كَانَ الرُّكُـوبُ مَنْفِيَّـاً لَكِنَّـهُ مُتوقَّـعٌ ، وقَـد ١٣٤/ب يَكُونُ « لَمَّا » اسْماً يُفِيـدُ الظَّرْفِيَّـةَ كَتَضَمُّـنِ مَعْنَـى الشَّرْطِ ، وَمَعْنَـاهُ وُجُـودُ الشَّيءِ لِوُجُـودِ غَيْـرِهِ ، وَيَدخُـلُ المَـاضِيَ الصِّرْفَ كَقَـولِكَ : « لَمَّـا جِئتَ جِئْتُ » أَيْ حِينَ جِئْتَ جِئْتُ ، وَقَـد يُحْـذَفُ فِعْلُهَـا لِقَرِينَـةِ الفِعْـلِ المُتَقَـدّمِ ، وَقَـولُكَ : « جِئْـتُكَ وَلَمَّـا » : جِئْـتُكَ وَلَمَّـا تَجِـيءْ . وَلَا حَذْفَ مَعَ « لَمْ » ؛ لأَنَّـهُ مِنْ أَحْكَامِهَـا المُسْتَفَـادَةِ بِالتَّرْكِيبِ[2] .

وَأَمَّا « لَا » فَلِنَهْيِ المُخَاطَبِ وَالغَائِبِ[3] .

---

(١) المعنى أنه لا يقال : لم يقم زيد غدا ، كما لا يقال : ما قام زيد غدًا . انظر المقتصد ١٠٩١ .

(٢) ينظر المقتصد ١٠٩١ ـــ ١٠٩٤ .

(٣) وذلك نحو « لا تخرجْ يا زيدُ ، ولا يخرجْ زيدٌ » .

وأَمَّا اللَّامُ : فَتَخْتَصُّ بِالغَائِبِ فِي الأَكْثَرِ ، وَزَعَمَ سِيبَوَيهِ[1] أَنَّ أَصْلَ أَمْرِ المُخَاطَبِ بِاللَّامِ ، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ بِحَرفٍ كَالنَّهْيِ ، أَيْ الأَمْرُ بِاللَّامِ مُوَافِقٌ لِلْقِيَاسِ وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ الفَرَّاءِ[2] أَنَّ أَصْلَ اضْرِبْ : لِتَضْرِبْ ، ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ وَالتَّاءُ فَأُدْخِلَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلتَّوَصّلِ إِلَى اللَّفْظِ بِالسَّاكِنِ ؛ لأَنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّ مِثَالَ الأَمْرِ مَبْنِيٌّ بِمَنْزِلَةِ « هَلْ ، وَقَدْ » فَكَيْفَ يَجْزِمُهُ بِاللَّامِ الْمُضْمَرةِ ، وَالَّذِي يَقْطَعُ بِبُطْلَانِ قَوْلِ الْفَرّاءِ قَوْلُهم : أَكْرِمْ زَيداً ، وَأَمْثَالُهُ ؛ فَإِنَّ الأَصْلَ لَوْ كَانَ « لِتُكْرِمْ » وَحُذِفَ التَّاءُ وَالْجَازِمُ لَكَانَ هَمْزَةُ « أَكْرِمْ » مَكْسُورَةً .

[كَلِمَات الشَّرطِ]

وَأَمَّا كَلِمَاتُ الشَّرطِ فَأُمُّهَا « إِنْ » لِكَوْنِهَا حَرْفاً ، وَالْبَوَاقِي اسْماً ، وَالْمَعَانِي تُسْتَفَادُ مِنَ الحُروُفِ ، وَلِأَنَّهَا تَعُمُّ مَا يَدخُلُ فِي حَيِّزِ الشَّرطِ ، وغيرها / يَخُصُّ العُقَلَاءَ أَوْ غَيْرَ العُقَلاءِ وَإِلَى غَيرِ ذَلِكَ ، ١٣٥/أ وَقَد مَضَى وَجْهَا كَيْفِيّةِ عَمَلِهَا[3] ، وَكَذَا تَخَصُّصُ الشَّرْطِ

---

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ ، حيث قال : « كما استغنيت بقولك : اضْرِبْ عن لِتَضْرِبْ » .

(٢) انظر معاني القرآن له ٤٦٩/١ ــ ٤٧٠ ، والمقتضب ٤٤/٢ ، ومجالس ثعلب ٦٠٦/٢ .

(٣) انظر ص ٤٥٧ .

بالاسْتِقْبَالِ ، فَإِذَا وَقَعَ المَاضِي شَرْطـاً ، أَوْ جَزَاءاً قُدِّرَ مُسْتَقْبَـلاً ، وَقَـد يَكُونُ الجَزاءُ مَاضِياً تَحْقِيقاً كَقَولِهِ :

٢١٦ ـــ إِذَا مَا انْتَسَبْنَـا لَمْ تَلِدْنِـي لَئِيمَـةٌ
وَلَـمْ تَجِـدي مِنْ أَن تُقِـرِّي بِهِ بُدَّا(١)

فَإِنَّ عَدَمَ وِلَادَةِ اللَّئِيمَـةِ إِيَّـاهُ كَانَ وَاقِعـاً ، وَمُجَـوِّز تَقْدِيـرِهِ مُسْتَقْبَـلاً أَنَّـهَ لَمَّـا كَانَ مَشْكُوكـاً فِيـهِ لَدَى المُخَـاطَبِ بَنَـى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَـهُ عَلَى الوُجُـودِ الذِّهْنَـيّ وَجَعَـلَ عَـدَمَ الـوِلَادَةِ مَشْرُوطـاً بِالأَنْتِسَابِ .

وجَزاءُ الشَّرطِ ثَلَاثٌ :

الفِعْـلُ ، وَهُـوَ الأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الجزاءَ مِنْ حَيْثُ هُوَ جَزاءٌ يَقْـتَضِي التَّجَدُّدَ لِحُدُوثِهِ بَعْـدَ الشَّرطِ وَكَونُـهُ جَزاءً عَرَضِيٌّ طَارٍ عَلَى مَفْهُومِـهِ ، وَالأَصْلُ أَن يَتطَابَـقَ الـدَّالُّ وَالْمَدْلُـولُ فَيَـجِبُ أَن يَكُـونَ الجزاءُ كَلِمَـةً تَقْتَضِي مَعْنَى الجَزاءِ بِجَوْهَرِ لَفْظِهَا وَالتَّجَدُّدَ الَّـذِي هُوَ هَيْئَـةٌ ، كَذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْهَيئَةِ العَارِضَةِ لِجَوهَرِ لَفظِهَا ، وَمَا ذَلِكَ إلاَّ الْفِعْلُ .

وَالْفَـاءُ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَـةً اسْمِيَّةً كَقَـولِكَ : إِنْ تَأْتِنِـي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوٌّ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا فَقَدَتِ التَّعَلّقَ بِذَاتِهَـا أُتِـيَ بِرَابِطٍ يَنُوطُـهُ

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله زائدة بن صعصعة يعرض بزوجته وكانت أمها سرية . انظر معاني القرآن للفراء ١/٦١ ، ١٧٨ ، والمقتصد ١٠٩٦ ، ومغني اللبيب ٤٠ ، وشرح شواهده ١/٨٩ .
والشاهـد في قولـه « لم تلـدني » فهـو محمـول على معنـى المضي وان كان مضارعـا حملاً على ظاهر الحال .

بِالشَّرطِ ، وَخُصّ الفاءُ لِاقْتِضائِهَا التَّعقُّبَ بِلَا مُهْلَةٍ في الأَكْثَرِ وَهُوَ مِن لَوَازِمِ الْجَزَائِيّةِ/ فَدُلّ بِهِ عَلَى الْمَلْزُومِ ، وَالفِعْلُ الْمَرفُوعُ الواقِعُ ١٣٥/ب بَعْدَ الفاءِ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ كَقَولِه تَعالى ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً ﴾[1] أيْ هُوَ لَا يَخَافُ ، وَالْجُمْلَةُ مَجْزُومُ الْمَحَلِ ، وَلِهَذَا يُجْزَمُ الْمَعْطُوفُ عَلَيهِ كَقَولِهِ تَعَالَى ﴿ مَنْ[2] يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِم يَعْمَهُونَ ﴾[3] ، ثُمَّ بَعْضُ الأَفْعَالِ ــ بِعَدَمِ ظُهُورِ الْجَزْمِ بِالْجَزَائِيّةِ فِي لَفْظِه ــ أُعْطِيَ حُكْمَهُ ، وَهُوَ إِدْخَالُ الفاءِ كَقَولِكَ : إنْ تَلْقَ زَيداً فَأَكْرِمْهُ أَوْ فَلَا تَهِنْهُ ، وَجَعْلُهُ خَبَراً لِمُبْتَدأٍ إِرْتِكَابُ شَطَطٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلِ الفاءُ المَاضِيَ غَيرَ المُحَقّقِ ؛ لِتَأَكُّدِ مُشَابَهَتِهِ المُضَارِعَ بِالإِخْبَارِ ، وَلِهَذَا وَقَعَ شَرطاً كَالمُضَارِع دُونَ سَائِرِ الأَفْعَال وَعَدَم تَحقق مُضِيّهِ مَعْنىً الْمُبَعّدِهِ عَنْهُ كَالْمَاضِي المُحَقّقِ كَقَولِكَ : « إنْ تَاتِنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ « حَيْثُ يَجِبُ الفَاءُ ، وَيَجِبُ « قَدْ » فِي المُحَقّقِ لَفظاً أَوْ تَقْدِيراً كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[4] .

---

(١) سورة الجن آية ١٣ .

(٢) في المخطوطة « ومن » خطأ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٦ ، قرأ حمزة والكسائي وخلف « ويذرهم » بالجزم وقرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع . السبعة في القراءات ٢٩٨ ، والمبسوط في القراءات العشر ٢١٧ ، وانظر البحر المحيط ٤/٤٣٣ ، والمقتصد ١٠٩٨ ، والكتاب ١/٤٥٣ ، وشرح السيرافي بهامشه .

(٤) سورة يوسف آية ٢٦ .

وَالثَّالِثُ : « إِذَا » كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1] ؛ لِأَنَّهَا لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَهِيَ لَا تَكُونَ إِلَّا بِعَقِبِ كَلَامٍ فَوَافَقَتِ الفاءَ وَلَمْ يَتَنَبَّهْ لِهَذَا الوِفَاقِ مَنْ قَدَّرَ الفاءَ قَبْلَهَا وَإِلاَّ لَقَّهُ اجْتِمَاعُ المِثْلَيْنِ ، وَلِأَنَّ أَصْلَهُ لَوْ كَانَ مَعَ الفاءِ لَمَا جاءَ دُونَهُ إِلاَّ نَادِراً كَقَولِهِ :

٢١٧ ــ مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ/ يَشْكُرُهَا ١٣٦/أ
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ[2]

ثُمَّ الْجَزَاءُ إِذَا كَانَ فِعْلاً فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

أَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ مُضَارِعاً وَالثَّانِي مَاضِياً نَحْو : إِنْ تَأْتِ أَكْرَمْتُكَ ، فَتَجزِمُ الأَوَّلَ لَفْظاً وَالثَّانِي مَحَلاًّ ، وَأَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ فَيُجْزَمَانِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

---

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) البيت من البسيط وينسب لحسان بن ثابت الأنصاري وليس في ديوانه ولعبد الرحمن بن حسان ، ولكعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨) ، ويروى « من يفعل الخير فالرحمن يشكره « ولا شاهد فيه حينئذ » .
وهو في الكتاب ٤٣٥/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ونوادر ابي زيد ٢٠٧ ، والمقتصد ١١٠٢ ، ومغني اللبيب ٨٠ ، ١٣٣ ، والخزانة ٦٤٤/٣ .
والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة .

٢١٨ ـ يَا أَقْـرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْـرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُـوكَ تُصْرَعُ[١]

فَعَلَى تَقْدِيمِ المَرفُوعِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ[٢] ، وَإضْمَارُ مُضَارِعٍ مِثْلِهِ مَجْزُومٍ لِلْجَزاءِ لِدلَالَتِهِ عَلَيهِ ، نَعَمْ إنْ كَانَ مَنْفِيًّا بِـ « لَا » جازَ الرَّفْعُ وَالْجَزْمُ ، لِكَونِهَا عَلَمَ الاسْتِقْبَالِ كَالسِّينِ فَيَقْبَلُ الفاءَ فَيُرْفَعُ وَغَير مَانِعٍ عَمَلَ النَّاصِبِ فِي قَولِكَ : أُرِيدُ أَنْ لَا تَخْرُجَ فَلَا يَمْنَعُ عَمَلَ الجَازِمِ .

وَأَن يَكُونَ الأَوَّل مَاضِياً وَالثَّانِي مُضَارِعاً ، فَالأَوَّلُ المَجْزُومُ المَحَلِّ وَالثَّانِي يَجُوزُ جَزْمُهُ لَفْظاً ، وَهُوَ الأَصْلُ ، وَرَفْعُهُ لَفْظاً وَجَزْمُهُ مَحَلاً كَقَولِكَ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِزَيدٍ ؛ فإِنَّهُ فِي اللَّفظِ خَبَرٌ وَفِي الْمَعْنَى دُعَاءٌ ؛ لأَنَّ حَرْفَ الشَّرطِ لَمَّا لَمْ يَعْمَلْ فِي لَفظ الشَّرطِ مَعَ قُرْبِهِ فَأَن لَا يَعْمَل فِي الْجَزاءِ مَعَ بُعْدِهِ أَوْلَى ، وَلَا يَتَوَجَّهُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي الصُّورَةِ الأُولَى ؛ لِعَدمِ اسْتِبْعَادِ الْعَمَلِ فِي الْقَرِيبِ دُونَ الْبَعِيدِ .

---

(١) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبد الله البجلي ، وينسب أيضا لعمرو بن خثارم البجلي .
انظر الخزانة ٣/٣٩٦ ، ٦٤٣ ، والعيني ٤/٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٧ ، والمقتضب ٢/٧٠ ، والمقتصد ١١٠٣ ، والهمع ٢/٦١ ، وشفاء العليل ٩٥٧ .
والشاهد فيه على مذهب المؤلف وسيبوية تقديم « تصرع » في النية وتضمنه الجواب في المعنى والتقدير : انك تصرع ان يصرع اخوك ، وقيل هو من ضرورة الشعر ، لأن حرف الشرط قد جزم الاول فحكمه ان يجزم الثاني ، وهو عند المبرد على حذف الفاء .

(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٦ ، ٤٣٧ ، وشرح أبيات سيبوية لابن السيرافي ٢/١٢١ .

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الشَّرطِيّةُ وَفَائِدتُهَا الاكْتِفَاءُ بِهَا عَن تِعْدَادِ حَرِفِ الشَّرطِ مَعَ كُلّ مِنْ أَفْرادِ مَعَانِيهَا ، فَمَنْ تُكْرِمْ أُتكْرِمْ ، أَغْنَى عَن قَولِكَ : إنْ تُكْرِمْ زَيداً فكَذَا ،/ أَوْ عَمْرا فكَذَا ، وَهَلُمَّ جَرّاً فِي كُلّ ذي عَقْلٍ ، وَقِسْ عَلَيهِ ، فَهِيَ غَيرُ ظُرُوفٍ وَظُرُوفٌ . ١٣٦/ب

فالأَوْل نَحْو « مَا » وَ « مَنْ » وَ« أَيُّهُم » ، وَفِي مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ أَصْلَهُ « مَا » فزِيدَ « مَا » ثَانِيَةٌ تَأْكِيداً كَقَولِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[1] فَقُلِبَ الأَلِفُ الأُولَى هاءً لِتحَسْينِ اللَّفظِ .

وَثَانِيهِمَا أَنَّ أَصْلَهُ « مَهْ » بِمَعْنَى أَكْفُفْ ، ثُمَّ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، كَأَنَّهُ زَجَرَ مُستَبْعِداً لِما يُرِيدُ اشْتِرَاطَهُ ثُمَّ اشْتَرَطَ فَصَارَا بِالاسْتِعْمَالِ كَلِمَةَ شَرْطٍ .

وَأَمَّا الظُّرُوفُ فَنحَو « مَتَى » وَ « أَيْنَ » وَ « أَنَّى » وَ « أَيٍّ » وَ « حَيْثُمَا » وَ « إِذْ مَا » ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجَازَ بِـ « حَيثُ وَإِذْ » إِلاَّ مَكْفُوفَتَينِ ؛ لأَنَّهما يُضَافَانِ إِلَى الْجُمَلِ ، فَلَوْ لَمْ يُكَفَّا عَنِ الإِضَافَةِ بِـ « مَا » لَعَمِلا فِي فِعلِ الشَّرطِ الْجَرَّ وَالْجَزْمَ ، وَلِأَنَّ الفِعْلَ المُضَافَ إِلَيهِ فِي تَقْدِيرِ المَصْدَرِ فَيَخْرُجُ عَنْ إِرَادَةِ الخَبَرِيَّةِ — التي

---

(١) سورة الاسراء آية ١١٠ .

هِيَ لَازِمَةُ الشَّرطِيّةِ ـــ إِلَى إِرَادَةِ تَخْصِيصِ الأوَّلِ ـــ الَّتِي هِيَ لَازِمَةُ المُضَافِ إِلَيهِ ، وَنَعْنِي بِالْخَبَرِ هُنَا المُعَلّقَ لَا التَّامَّ الْمُحْتَمِلَ لِلصِّدقِ وَالْكَذبِ .

وَفِي « إِذْ » زِيَادَةُ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى مِنَ المُضِيّ إِلَى الاسْتِقْبَالِ ، وَإِذَا قُلْتَ «أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ» انْتَصِبَ «أَيْنَ» بِفِعْلِ الشَّرطِ ، وَضَمِيرُهُ بِالْجزاءِ كَقَولِكَ : إِنْ تَضْرِبْ زَيداً أَضْرِبْ ، وَكَذَا جَمِيعُ هَذِهِ الظُّرُوفِ .

وَأَمَّا « إِذا » فَلا يُجَازَى بِهَا إلاَّ فِي الضَّرُورة كَبيَتِ الكتَابِ :

٢١٩ ـــ تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَاراً إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهَم تَقِدِ[(١)]

لأنَّهَا مَوضُوعَةٌ لِتَعْيينِ المُسْتَقْبَلِ ، تقُولُ : آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ ، لَا إِنِ احْمَرَّ[(٢)] .

/ وَالْمُجَازَاةُ فِيهَا إِبْهَامٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، وَمَعمُولُ كَلِمَةِ الشَّرطِ ١٣٧/أ

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق ، انظر ديوانه ٢١٦/١ (ط الصاوى) وهو في الكتاب ٤٣٤/١ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والمقتصد ١١١٧ ، والخزانة ١٦٢/٣ ، ويروى « إذا خمدت » .

والشاهد فيه مجيء «إذا» للمجازاة في الضرورة بدليل جزم « تقد » على جوابها ، ويروى « تقد » بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ .

(٢) يقول الجرجاني في المقتصد ١١١٧ : « لأن احمرار البسر ليس بعلة للإتيان » .

لَا يَتَقَدّمُ عَلَيها كَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ لِمَا مَرَّ فَلَا تقُولُ : زَيداً إنْ تَضْرِب أَضْرِبْ ، لِامْتِنَاعِ تَقَدّمِ الشَّرطِ العَاملِ عَلَيهَا ، نَعَمْ يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الشَّرطِ كَقَولِهِ :

٢٢٠ ــ لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ
وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[١]

وَقَد يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرطِ وَفِعْلُهُ بِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّم عَلَيهِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ غيرِ الوَاجِبَاتِ إلاَّ النَّفْي تقولُ : ائْتِنِي أُكْرِمْكَ ، أيْ إنَّكَ إنْ تَأتِنِي أُكْرِمْكَ ، وَيَمْتنِعُ الإِضْمَارُ بَعدَ النَّهْي فِي بَعْضِ المَواضعِ كَقَولِكَ : « لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » ، فَإنّه لَا يَصِحَّ : إنْ لَمْ تَدْنُ مِنْهُ يأْكُلَكَ ، وَلَا يَجُوزُ أن يُقَدّرَ : إنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلْكَ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَجِبَ كَونُهُ مِنْ جِنْسِ المُظْهَرِ لِيَدُلَّ عَلَيهِ ، وَلِذَلِكَ لَم يَجُزْ « مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا » ؛ لِأَنَّه لَا يَصحّ تَقْدِيرُ « إنْ لَمْ تَأْتِنَا تُحَدّثْنَا » .

وَالنُّكْتَةُ فِيهِ أنَّ المَجْزُومَ فِي هَذهِ المَوَاضِعِ جَزاءٌ لِلإتْيَانِ بِالمَطْلُوبِ بالجُمْلَةِ الْغَيرِ الْوَاجِبَةِ فَحَيثُ لَا طَلَبَ فَلَا جَزاءَ ، وَقَدْ يُرفَعُ الفِعْلُ بَعْدَ هَذهِ الأَشياءِ عَلَى ثَلَاثةِ وُجوهٍ :

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله النمر بن تولب ديوانه ٧٢ ، والمنفس : المال النفيس ، وقيل الكثير . وهو في الكتاب ٦٧/١ ، والمقتصد ٣١٣ ، ١١٢١ ، وابن يعيش ٨٢/١ ، ٣٨/٢ ، والعيني ٥٣٥/٢ ، والخزانة ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجرى ٣٤٦/٢ . والشاهد في قولـه : « ان منفسا أهلكته حيث تقدم معمول الشرط على الشرط ، فالتقدير : ان اهلكت منفسًا .

الصّفَةِ : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي ﴾[1] .

وَالحَالِ : ﴿ فَذَرهُمْ فِي طُغْيانِهِـمْ يَعْمَهُـونَ ﴾[2] ، وكَقَولِهـمْ : ادْخُلْ دَارِي أُكْرِمُكَ « أي مُقَـدّراً إِكْـرَامَكَ كَقَـولِكَ : « مَرَرْتُ بِرَجُـلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً »[3] .

وَالاسْتِئْنَافِ :

٢٢١ ــ فَقَــالَ رَائِدُهُــم : أَرْسُوا نُزَاوِلُهَــا
فَكُــلُّ حَتْـفِ امْــرِىءٍ يَجْــرِي بِمِقْــدَارِ[4]

(١) سورة مريم آية ٥ــ٦ .

(٢) سورة الأنعام آية ١١٠ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤١/١ ، والمقتصد ١١٢٦ .

(٤) البيت من البسيط ، ونسبه سيبوية والأعلم ٤٥٠/١ ، للاخطل وليس في ديوانه ، ويروى « يمضي لمقدار » ، و « يقضي بمقدار » .
وانظر ابن يعيش ٥٠/٧ ، ٥١ ، والمقتصد ١١٢٦ ، والخزانة ٦٥٩/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠/٢ .
والشاهد فيه رفع « نزاولها » على القطع والاستئناف ، ويجوز جزم الفعل على أنه جواب الطلب .

« بَابُ النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ »

هُمَا فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِيَّةِ كَـ « إنَّ » وَ « أَنَّ » فِي الأَسْمِيَّةِ ، وَلَا تَدْخُلَانِ/ المَاضِيَ وَالحَالَ ؛ لِغَايَةِ تَحَقّقِهِمَا[1] ، وَجُمْلَةُ مَحَالِّهِمَا ١٣٧/ب جَوَابُ الْقَسَمِ المُصَاحِبِ لِلَّامِ أَوْ حَرْفِ النَّفْيِ ، والأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالاسْتِفْهَامُ وَالشَّرْطُ ، تَقُولُ : وَاللَّهِ لَتَضْرِبَنَّ أَوْ لَا تَضْرِبَنْ ، وَقَدْ يُعَرَّى عَنْهُمَا اعْتِمَاداً عَلَى تَأْكِيدِ القَسَم ، وَكَذا البَاقِي ؛ لأَنَّ هَذِهِ الجُمَلَ مَطْلُوبَةُ التَّحقِيقِ ، وَهِيَ اسْتِقْبَالِيَّةٌ غَيْرُ مُتَحَقِّقَةِ الْوُجُودِ فَحُقِّقَتْ بِهِمَا .

وَأَمَّا الإِخْبَارُ الْمَحْضُ فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الطَّلَبِ فَلَم يُحَقَّقْ بِهِمَا ، وفِعْلُ الوَاحِدِ مَعَهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ ، لِخفّتِهِ ، وَفِعْلُ الوَاحِدَةِ عَلَى الْكَسْرِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الياءِ ، وَعَلَامَةُ بِنائِهِ سُقُوطُ نُونِ الرَّفعِ ، فَتَلْتَقِي يَاؤُهُ مَعَ نُونٍ سَاكِنَةٍ فَتُحْذَفُ اليَاءُ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرَةِ ، وَأَمَّا فِعْلُ التَّثْنِيَةِ فَيُحْذَفُ نُونُهَا وَتَثْبُتُ الأَلِفُ لِلْخِفّةِ ، وَقِيلَ : لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بِفعلِ الوَاحِدِ ، وَيُضَعِّفُهُ كَسْرُ النُّونِ مَعَ التَّثْنِيَةِ وَفَتْحُهَا مَعَ الوَاحِدِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2] .

---

(١) يقول الجرجاني في المقتصد ٢ / ١١٢٩ : « وذلك أن الماضي والحال ثابتان ، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت وهو المستقبل » .

(٢) سورة يونس آية ٨٩ .

وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ فَيُحذَفُ نُونُهُ ، وَكذَا الْوَاوُ اكْتِفَاءً بِالضَّمَّةِ فَتَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُنّ ، وأَمَّا جَمْعُ الْمُؤنَّثِ فَتَأتِي بِأَلِفٍ بَعْدَ الضَّمِيرِ ثُمَّ تَأْتِي بِنُونِ التَّأْكِيدِ فَتَقُولُ : هَلْ تَضْرِبْنَانِّ ، فَصْلاً بَيْنَ النُّونَاتِ كَمَا فِي (قَولِه تَعَالَى)[1] : ﴿ آأَنْتُمْ ﴾ فَصْلاً بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ ، وَتَكْسِرَ النُّونَ/ ١٣٨/أ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ الأَلِفِ كَالتَّثْنِيَةِ .

وَتَدخُلُ الخَفِيفَةُ أَيْنَمَا دَخلتِ الثَّقِيلَةُ إلاَّ فِعْلَ الاثْنَيْنِ ، لأَنَّهَا لَوْ تُرِكَتْ سَاكِنَةً مَعَ الأَلِفِ لَا لْتَقَى سَاكِنَانِ لَا عَلَى حَدّهِ[2] ، وَلَوْ حُذِفَتِ الأَلِفَ لَا لْتَبَسَ بِفعْلِ الوَاحِدِ ، وَلَوْ كُسِرَتِ النُّونُ الْتَبَسَتْ بِنُونِ الإعْرَابِ ، وَيُونُسُ[3] يُجَوّزُ دُخُولَهَا هُنَا ، وَالفَارِسِيُّ[4] احْتَجَّ لَهُ بِقِراءَةِ ﴿ مَحْيَايْ ﴾[5] ، وَالجُرْجَانِيُّ[6] بأَنَّ الأَلِفَ فِيهَا فَرْطُ مَدٍّ ، وَالْمَدُّ يَقُومُ مَقَامَ الحَرَكَةِ فَيَحسُنُ اللَّفْظُ بِهِ ، وَإلاَّ فِعْلَ جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ ؛ لأَنَّكَ إنْ لم تَأْتِ بِالأَلِفِ وَبَقَّيْتَ النُّونَيْنِ عَلَى حَالِهِمَا فَظَاهِرُ

---

(١) في النسخة « قولهم » والصواب ما أثبتناه ، والآية من سورة النازعات ٢٧ .

(٢) جاء في الهامش تقييد يقول : « التقاء الساكنين على حده أن يكون الأول من حروف اللين ، والثاني ساكن مدغم نحو « الضَّآلِينَ ...... » ، وانظر المقتصد ١١٣٤ .

(٣) انظر الكتاب ١٥٧/٢ .

(٤) انظر المقتصد ١١٣٤ .

(٥) سورة الانعام آية ١٦٢ ، وقراءة سكون « محياى » عزيت لنافع وقالون ، واختلف عن ورش . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤٥٩/١ ، والإقناع في القراءات السبع ٦٤٥/٢ .

(٦) انظر المقتصد ١١٣٤ .

الثِّقَلِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ الإِدْغَامِ امْتَنَعَ لِسُكُونِ الَّلامِ الْمُلَاقِي النُّونَ الْمُدْغَمَ ، وَلِأَنَّ الْمُدْغَمَ فِيهِ سَاكِنٌ ، (وَإِنْ أُتَيْتَ)[١] بِهَا وَكَسرْتَ النُّونَ شَابَهَ نُونَ الإِعْرَابِ ظَاهِراً، وَلِأَنَّهَا[٢] مَوْضُوعَةٌ عَلَى السُّكُونِ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ خَفِيفَةً[٣] ، وَإِنْ تُرِكَا عَلَى حَالِهِمَا فَعَلى الخِلَافِ[٤] .

---

(١) في النسخة « وان تيت » والصواب ما أثبتناه .

(٢) في النسخة « ولأن » والصواب ما أثبتناه .

(٣) في النسخة « حقيقة » تصحيف .

(٤) انظر المقتصد ١١٢٩ ـــ ١١٣٦ .

فَصْــــلٌ

إذَا أَلْحَقْتَ النُّونَ الفِعْلَ المُعْتَلَّ اللَّامِ ، فَإنْ كَانَ المُضْمَـرُ بَارِزاً فَهِيَ مَعَ الفِعْلِ كَكَلِمَةٍ مُنْفَصِلَةٍ ، وَإنْ استَكَنَّ فَهِيَ مَعَهُ كَجُزْءٍ مِنْـهُ .
بَيَانُـهُ أَنَّكَ إذَا أَلْحَـقْتَ النُّـونَ بِنَحْـو : « تَرَيْـــنَ أَوْ تَرَى » حَذَفْتَ نُونَ الإِعْرَابِ فَتَلْتَقِي اليَاءُ السَّاكِنَةُ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ وَالنُّونُ السَّاكِنَـةُ فَتَـكْسِرُ اليَاءَ فَتَقُولُ : « هَلْ تَرَيِنَّ » أَوْ « إنْ تَرَيِنَّ » كَمَا أَنَّ اليَـاءَ المَفْتُـوحَ مَا قَبْلَهَا تُكْسَرُ إذَا لَاقَتْ/ سَاكِناً مُنْفَصِلاً كَاخْشَيِ القَـوْمَ ، وَإن وَصَلْتَهَـا ١٣٨ ب بِنَحو : « تَرَوْا » ضَمَمْتَ الْوَاوَ كَمَـا أَنَّ الْـوَاوَ السَّاكِنَـةَ المَفْتُـوحَ مَا قَبْلَهَـا تُضَمُّ إذَا لَقِـيَتْ سَاكِنـاً مُنْـفَصِلاً كَقَولِــهِ تَعَالَــى ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[1] ، وَإنْ أَدْخَلْتَهَا عَلَى نَحْو « اغْزِي » حَذَفْتَهَا كَمَـا أَنَّ اليَاءَ السَّاكِنَةَ المَكْسُورَ مَا قبلَهَا تُحْذَفُ عِندَ الْتِقَاءِ سَاكِنٍ مُنْـفَصِلٍ كَقَولِكَ : اغْزِ الْقَوْمَ ، وَإذَا لَقِـيَتْ وَاوَ ضَمير الْجَمْـع حُذِفَتْ ؛ لأَنَّهَـا وَاوٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَـا ضَمَّـةٌ فَحَـذِفَتْ عِنـدَ الْتِقَـاءِ سَاكِـنٍ بَعْدَهَـا كَاغْـزُو الْقَوْمَ ، هَذَا مَعَ الضَّمِيرِ البَارِزِ ، وَأَمَّا مَعَ الْمُسْتَكِنّ فَتَقُولُ فِي « اغْـزُ ، وَرَهْ ، وَاخْشَ » : اغْـــزُوَنَّ ، وَرَيْـــنَ ، وَاخْشَيْـــنَ ، بِرَدّ الْمَحْـــذُوفِ لِلأَمْرِ ؛ لأَنَّ حَذْفَـهُ إمَّـا للإعْرَابِ أَوْ لِلتّشْبِيهِ بِالإعْـرَابِ كَمَـا فِي أَمْـرِ الْمُخَاطَبِ ، وَالفِعْلُ مَبْنِيٌّ الآنَ ، فَحُكْمُ النُّونِ كَحُكْـمِ المُـتّصِلِ مِثْـل

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

« انْحشَيَا » ، وَالْمُعْتَلُّ الفاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ مَعَ النُّونِ تَقُولُ فِي عِدْ : عِدَنَّ وَفِي ايجَلْ : ايجَلَنَّ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تَرُدُّ الْعَيْنَ الْمَحْذُوفَةَ ، لِسُكُونِ اللاَّمِ لِتَحَرُّكِهَا بِإلحَاقِ النُّونِ ، تَقُولُ فِي بِعْ وَقُلْ وَخَفْ : بِيعَنَّ ، وَقُولَنَّ ، وَخَافَنَّ .

« بَابٌ مِنَ الألِفِ وَاللَّامِ »

الْمُـــرَادُ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّيـــنَ : أَخْبِــرْ عَنْ هَذَا الاسْمِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ أُخْبِرَ عَنْهُ حَالَ كَوْنِهِ مَوْصُولاً بِهَذه الْجُمْلَـةِ بِكَوْنِـهِ مُسَمَّـى بِهَـذَا الاسْمِ/ ، وَالإِخْبَـارُ عَلَـى هَذَا الْوَجْـهِ يَتَحَقَّـقُ بِتَصْدِيـرِ الجُمْلَـةِ بِالْمَـوْصُولِ ، وَنَقْـلِ الاسْمِ عَن مَوْضِعـهِ إِلَـى عَجُزهَـا لِلْخَبَرِيَـةِ وَاقِعــاً مَوْقِعَـهُ ضَمِيـرُهُ رَاجِعـاً إِلَـى الْمَـوْصُولِ ، فَيَسُوغُ فِي بَعْضِ المَـــوَاضِعِ لِتَحَقُّقِ الشَّرَائِط ، وَيَمْتَنِعُ فِي بَعْضِهَا ؛ لِفُقْدَانِ بَعْضِهَا . ١٣٩/أ

وَالإِخْبَـارُ بـ « الَّـذِي » أَعـمُّ ، لِجَرَيَانِـه فِي الاسْمِيَّـةِ وَالفِعْلِيَّـــةِ وَقُصُورِ اللَّام عَلَى الْفِعْلِيَّـةِ ، ثُمَّ الـلَّامُ إِذَا دَخَـلَت الفِعْـلَ صِيـغَ الفِعْـلُ بِصُورَةِ اسْمِ الفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُـولِ لِيَـحْسُنَ دُخُـولُ الـلَّامِ عَلَيـهِ ، فَإِنَّهَـا مُشَابِهَـةٌ فِي اللَّفْـظِ لِلَامِ التَّعْرِيـفِ الْمَـخْصُوصِ بِالاسْمِ ، وَمِـــنْ حَيْثُ الْمَعْنَـى يُخَصِّصُهُ كَهِـيَ ، فَإِذَا قِيـلَ : أَخْبِـرْ عَنْ عَمْـرٍو فِي قَولِكَ : « مَرَّ بِعَمْرٍو زَيْدٌ » قُلْتَ : الَّـذِي مَرَّ بِهِ زَيـدٌ عَمْـرٌو ، أَوِ الْمَـارُّ بِهِ زَيـدٌ عَمْرٌو ، وَإِذَا قِيلَ : أَخْبِرْ عَنْ زَيدٍ فِي قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ، قُلْتُ : الَّـذِي قَامَ ، أَوِ القَائِمُ زَيدٌ ، فَيَسْتَكِنُّ ضَمِيرُ زَيدٍ فِيهِمَـا ، وَإِذَا قِيـلَ : « أَخْبِـرْ عَن خَالِدٍ فِي قَولِكَ : خَالدٌ مُنْطَلِقٌ ، قُلْتَ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ خَالدٌ ، فَقَطْ ، وَقَوْلَ الفَارِسيّ[1] : يُخْبَرُ بِالَّذِي مَا كَانَ أَوَّلُـهُ فِعْـلاً مُتَصَرِّفـاً فِي

---

(١) الإيضاح العضدي ٥٧ .

الإِخْبَارِيّةِ ، أَيْ فِعْلاً خَبَرِياً لَا كَالْأَمْرِ وَنَحْـوِهِ ، وَلَـوْ أَرَادَ التَّصَرُّفَ فِي نَفْسِ الفِعْـلِ لَامْتَنَـعَ دُخُـولُ « لَيْسَ » فِي صِلَـةِ « الَّـذِي » ، وَلَـيْسَ ، وَقَوْلُهُ : « أَوِ اسْماً مُحَدَّثاً عَنْهُ » إِشَارَةٌ إِلَى الجِهَةِ الَّتِي بِهَـا يَدْخُـلُ فِي هَذَا البَـابِ ، وَإِلاَّ فَكُـلُّ اسْمٍ مُحَـدّثٌ/ عَنْـهُ ، وَإِذَا أَخْبَـرْتَ عَنِ ١٣٩/ب الفَاعِلِ فِي قَولِكَ : « ضَرَبْتُ زَيْـداً » قُلْتَ : الَّـذِي ضَرَبَ زَيْـداً أَنَـا ، أَوْ : الضَّارِبُ زَيداً أَنَا ، وَأَمَّا عَنِ المَفْعُولِ فَتَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْـدٌ ، أَوِ الضَّارِبُهُ أَنَّا زَيْدٌ ، فَالهاءُ فِي « ضَارِبُهُ » يَرجِعَ إِلَى المَوْصُولِ ، وَإِنَّمَـا أَبْرَزْتُ « أَنَا » مِن اسْمِ الفَاعِـلِ ؛ لِجَرْيِـهِ عَلَـى غَيْـرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، لأَنَّـهُ لَكَ وَجَرَى عَلَى اللامِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وَتَقُولُ : يَطِيرُ الذُّبَـابُ فَيَـغْضَبُ زَيـدٌ[1] ، فَإِنْ أَخْبَـرْتَ عَنِ الذُّبَـابِ قُلْتَ : الَّـذِي يَطِيـرُ أَوِ الطَّائِـرُ فَيَغْضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ ، وَأَمَّا عَن زَيدٍ فَتَقُولُ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ أَوِ الطَّائِرُ الذُّبَـابُ فَيـغْضِبُ زَيـدٌ ، فَفِـي « يَغْضَبُ » ضَمِيرُ زَيـدٍ الرَّاجِـعُ إِلَـى الْمَوْصُولِ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ الفَـاءِ الْـوَاوُ لَمْ يَجْـزُ أَنْ تُخْبِـرَ عَنْ زَيـدٍ مَعَ إِدْخَالِ الْمَوْصُولِ فِي الجُمْلَةِ الأُولَى لِتَبَايُـنِ الْجُمْلَتَيْـنِ ، وَإِنَّمَـا جَازَ مَعَ الفَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَكَأَنَّ مَا بَعْدَها جَزاءُ مَا قَبْلَهَـا ، فَكَمَـا يُكْتَفَى بِالضَّمِيرِ فِي الجَـزاءِ لِرَبْـطِ الْجُمْلَـةِ الشَّرْطِيّـةِ بِالْمُبْتَـدَأ . فَكَـذَا بِالْمَوْصُولِ .

وَإِذَا أَخْبَرتْ عَنْ « مُنْطَلِقٌ » فِي « زَيْدٌ مُنْطَلِـقٌ » قُلْتَ : الَّـذِي

---

(١) انظر المقتصد ١١٥٢ ــ ١١٥٥ .

زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وَالضَّمِيرَ لَا يَصِحَّ رَجُوعُهُ إِلَى زَيدٍ وَلَا إِلى المَوْصُولِ بَلْ إِلَى مَوْصُولٍ مَحْذُوفٍ هُوَ الْخَبَرُ ، وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ ضَمِيرِ « مُنْطَلِقٌ » لَمْ يَجُزْ ؛ لأَنَّ الضَّمِيرَ/ الَّذِي يُخْلِفُهُ فِي « مُنْطَلِقٌ » إنْ ١٤٠/أ رَجَعَ إلى الموصولِ بَقِيَ المُبْتَدَأُ بلا خَبَرٍ ؛ لِأَنَّ المشتقَّ إنَّما يكونُ خبراً إذا رَجَعَ مِنْهُ ضَمِيرٌ إِلَى الْمُبْتَدَإِ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمُبْتَدَإِ فَلَا رَاجِعَ مِنَ الصِّلَةِ إلَى الْمَوْصُولِ ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ عَنْ ضَمِيرِ « مِنْهُ » فِي قَولِكَ : السَّمْنُ مَنَوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ[1] ، وَكَذا عَنِ الاسْمِ الْمُتَلَبِّسِ بِضَمِيرِ الْمُبَتَدأ كَقَولِهِ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ .

وَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيدٍ فِي « زَيدٌ ضَرَبْتُهُ » فَوَضَعْتَ مَقَامَ زَيدٍ ضَمِيرَهُ رَاجِعاً إِلَى المَوْصُولِ تَغَيَّرَ ضَمِيرُ « ضَرَبْتُهُ » عَنْ زَيدٍ إِلَى ضَمِيرِهِ[2] ، وَأَمَّا عَنِ التَّاءِ فَبِتَغْيِيرِ الضَّمِيرِ عَنِ المَتَكَلِّمِ إِلَى الْغَيْبَةِ لِيَرْجِعَ إِلَى « الَّذِي » فَتَقُولُ : الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبَهُ أَنَا .

وَالإِخْبَارُ عَنْ « زَيدًا » فِي « ضَرْبِي زَيداً قَائِماً » : الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، أَوْ ضَرْبِي إِيَّاهُ قَائِماً زَيدٌ » ، لأَنَّ الاسْمَ يَحْسُنُ فَصْلُ مَنْصُوبِهِ عَنْهُ وَوَصْلُهُ بِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ ، فَإِنَّكَ مَا لَمْ تَمْتَنِعْ عَنِ الاتِّصَالِ لَا تَفْصِلُهُ عَنْهُ ، لِأَنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ بِالذاتِ ، فَاتِّصَالُهُ بِمَعْمُولِهِ أَشَدُّ فِي الْحَقِيقَةِ فَرُوعِيَ ذَلِكَ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْمَصْدَرِ ، لِامْتِنَاعِ عَمَلِ ضَمِيرِهِ فَيَبْقَى الْمَنْصُوبُ بِلَا عَامِلٍ ، وَلَا عَنِ حَالٍ ؛

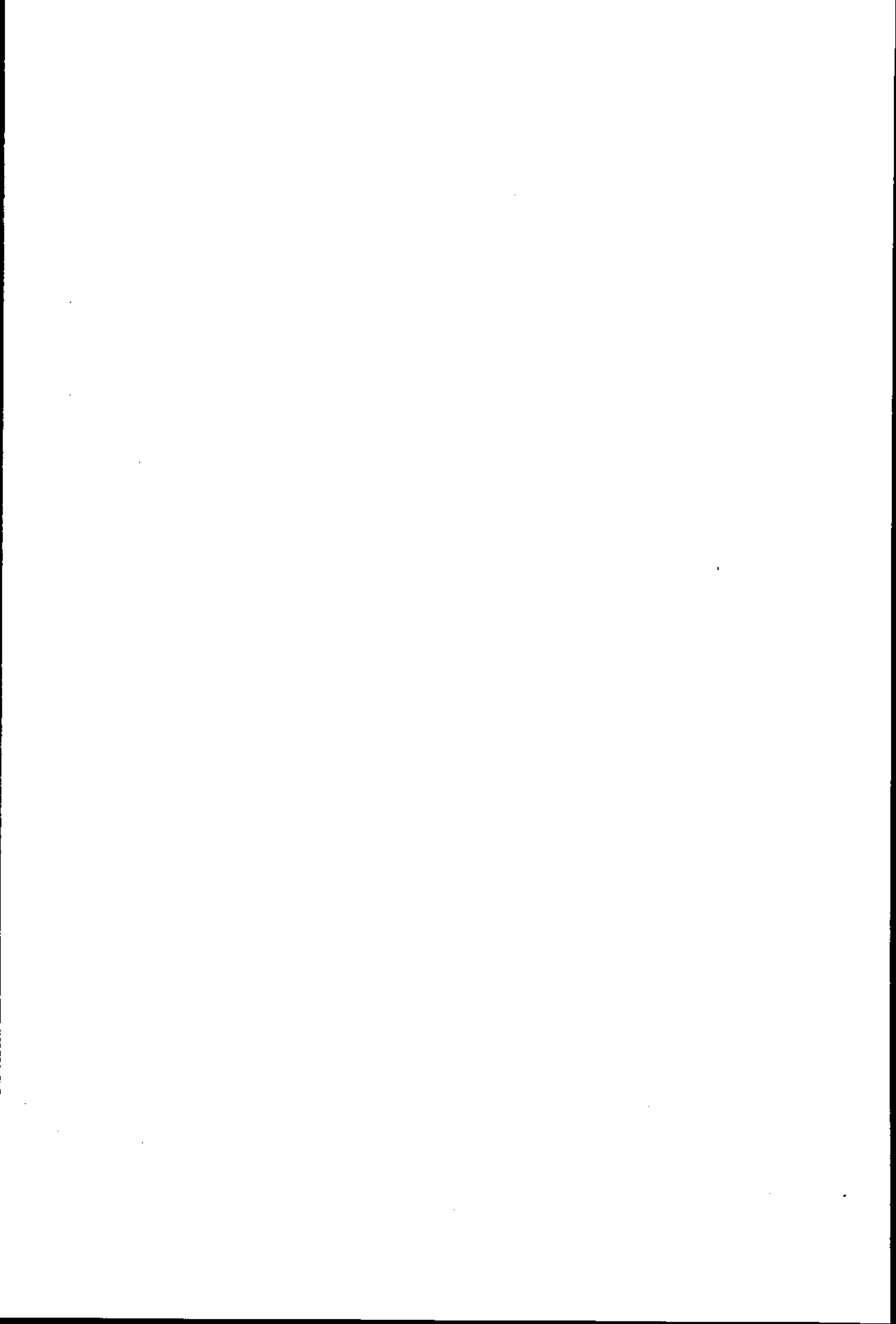
(١) انظر المقتصد ١١٦٢ .

(٢) فتقول : « الذي هو ضربته زيد » عن المقتصد ١١٦٣ .

لِوُجُوبِ تَنَكُّرِهَا فَأَنَّـى تُضْمَـرُ ؟ وَلَا يَجُـوزُ الإِخْبَـارُ عَنْ ضَمِيـرِ الشَّأْنِ سَوَاءٌ كَانَ مُبْتَدَأً صِرْفاً أَوْ واقِعاً بعد دَواخِلِ المُبْتَدَإِ ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّصَدُّرَ ، فكيـف يكـونُ آخـر الكـلامِ ، واللهُ أَعْلَـمُ وَالْحَمْـدُ لِوَلِيِّـــهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامَ عَلَى نَبِيِّهِ .

/ تَمَّ الكِتَـابُ بِعَـونِ اللَّـهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِـه فِي يَومِ الاثْنَيـــنِ مِن ١٤٠/ب مُنْتصَفِ شَهرِ اللَّهِ الأَصَبِّ رَجب سنة إِحْدَى وَثَلاثِيـنَ وَسُبْعِمَائـةٍ عَلَـى يَدى العَبْدِ الضَّعِيف المُفْتقرِ إِلى رَحْمةِ اللَّهِ وَعَفْوهِ وَغُفْرانـهِ يَعْقُـوب بن زكريَّا بن مسعود الخونجي[1] .

(١) لم نعثر له على ترجمة فيما بين أيدينا من مصادر .



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة

فهرس أقوال الصحابة

فهرس الأمثال وأقوال العرب وأمثلة النحاة

الأمثال وأقوال	رقم الصفحة
— لا خير بخير بعده النار	٣٠٣
— لا شر بشر بعده الجنة	٣٠٣
— لو ذات سوار لطمتني	١٠٤
— ما أنت وقصعة من ثريد	٢٣٥
— ما جاءت حاجتك	١١٦
— ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد	٢٠٥
— ما شأنك وعمرا	٢٣٤
— ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة	٣٤٢
— نسيج وحده	٣٥٤
— هذا بسرا أطيب منه تمرا	٢٤٠
— هما خطا جنابتي أنفها	٢٢٩
— هو مني مناط الثريا	٢٣٠
— واجمجمتي الشاميتيناه	٢٨٧
— واحد أمه وعبد بطنه	٣٥٤
— ياشا أرجنى	٢٩٢
— اللهم أغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ	٣١٨
— هل عندك جائبة خبر ، ومغربة خبر	٣٣٥
— ما شأن قيس والبر يسرقه	٢٣٤
— ليس الطيب إلا المسك	١٥٠
— مررت به فإذا له صوت صوت حمار	٢١٥
— لله دره فارساً	٢٤٤
— ضرب زيد اليد والرجل	٣٨٤

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
٣٩	كَأَنَّ سبيئـــــــةً من بيتِ رأسٍ	يكــونُ مزاجهـا عسل ومـاء	١٥٣
٢٠٢	ولـــو أن الأطبـــا كانَ حولي	وكان مع الأطبـــاء الشفـــاء	٤٣٩
٢٠٧	(فلا والله لا يلفـــى لما بي)[1]	ولا للمـــا بهم أبـــدا دواء	٤٤٦
٤٤	ومـا الدهـر الا منجنونا بأهلــه	وما صاحب الحاجات الا معذبـا	١٦٠
٨١	فيالـــرزام رشحـــوا بي مقدمـــا	إلى الموت خواضاً إليـه الكتائبـا	١٩٨
١٢٨	كَأَيِّـنَ بالأباطـــح من صديـــق	يراني لو أصبت هو المصابـــا	٢٦٩
٩٧	يسر المرء ما ذهب الليــــالي	وكان ذهـــابهن له ذهابـــا	٢٢١
٩٤	حتـــى إذا الكــــلاب قال لها	كاليـــوم مطلوبـــا ولا طلبـــا	٢١٩
١١٧	هيفـاء مقبلـة عجـــزاء مدبـــرة	محطوطـة جدلت شنبـاء أنيابـــا	٢٤٦
١١٥	أتهجـر سلمـى بالفـراق حبيبها	ومـا كاد نفساً بالفـراق تطـيـب	٢٤٥
١٠٦	لَدنٌ يهز الكـــف يعسل متنـــه	فيـه كما عسل الطريـق الثعـلـب	٢٢٨
١٤٠	وإذا تكـــون كريهة أدعــــى لها	وإذا يحاس الحيس يدعى جندب	٢٩٩
	هذا العمـــركم الصغـــار بعينـــه	لا أم لي إنْ كان ذاك ولا أب	٣٠٠
١٣٦	دار لميــــة إذْ ميٌّ تساعفنـــــا	ولا يرى مثلهـا عجـــم ولا عرب	٢٩١
٣٢	سراة بني أبي بكـــر تسامـــى	على كان المسومـــة العـــراب	١٤٧
٦٢	ألا ليت الشبـاب يعـــود يومـــا	فأخبره بما فعـــــــل المشيب	١٨١
٢٣	عسى الكرب الذي أمسيت فيـه	يكـــــــون وراءه فرج قريب	١٣٤
٥٨	ما إنْ رأيت ولا سمعت به	كاليـــوم هانيء أينـــق جرب	
	متبـــذلا تبـــدو محاسنـــه	يضع الهنـــاء مواضع النـــقب	١٧٦

(١) ما بين القوسين لم يرد في المتن .

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
٦٧	إنَّ من لام في بنـــــي بنت حسا	ن ألمه وأعصه في الخطـــــــوب	١٨٤
١٩٤	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	فاذهب فما بك والأيام من عجب	٤٠٢
٢٩	أمـا القتـال فلا قتـال لديكـــم	ولكــــن سيرا في عراض المواكب	١٣٨
٥٣	فمـن يك أمسى بالمدينـة رحلـه	فإني وقيـــــار بها لغـــــريب	١٧١
١٥٨	إذا كوكب الخرقـاء لاح بسحـره سهـيــــل أذاعت غزلها في القــرائب		٣٣٢
١٨٧	فكـأن في العيـنين حب قرنفـــل	أو سنبـلا كحـــلت به فانهلت	٣٨٢
١٥٥	(ألا ان) قتلي ألطـف (من آل هاشم أذلت رقـاب المسلـمين فذلت)		٣٢٦
١٣٩	ألا رجــــــــــلا جزاه الله خيرا	يدل على محصلــــــة تبــــيت	٢٩٨
٤٩	كأن أصوات من ايغــالهن بنـــا	أواخـر الميس أصوات الفــــراريج	١٦٥
٢٨٥	سأتــرك منــزلي لبنــــي تميم	وألحق بالحجــاز فأستــــريحا	٤٥٧
١١٢	يا ليت زوجك قد غدا	متقلــــــداً سيفـــــــاً ورمحا	٢٣٤
٧٢	لقد كان لي عن ضرتين عدمتني	وعمـــا ألاقي منها متزحـــــزح	١٨٨
٤٦	من صد عن نيرانها	فأنــــــا ابـــــن قيس لا براح	١٦٢
٢٢	عسى طيـيء من طيـيء بعد هذه	ستطفـيء غلات الـكلى والجوانح	١٣٤
١٣	ليبك يزيــدٌ ضارعٌ لخصومـــة	(ومختبط مما تطيــح الطوائـــح)	١٠٨
١٥٤	ألا رب من قلبي له الله ناصح	(ومن قلبه لي في الظباء السوانح)	٣٢٣
١٩١	فكان سيان أن لا يسرحـوا نعمـا	أو يسرحـــوه بها واغبرت السوح	٣٩٦
٦٥	أعـد نظـرا يا عبـد قيس لعلمـــا	أضاءت لك النار الحمار المقيـدا	١٨٣
٢٧	تزود مثـــل زاد أبـــيك فينـــــا	فنعـــم الـــزاد زاد أبـــيك زادا	١٣٧
٢١٦	إذا ما انتسبنـا لم تلـدني لئيمـــة	ولم تجدى من أن تقـــرى به بدا	٤٦١
٢١٠	يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما	وحـــــــيثما كنتما لا قيتما رشدا	٤٤٨
	أن تحملا حاجة لي خف محملها	وتصنعـا نعمـة عنـدي بها ويـــدا	٤٤٨

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
	أن تقرأن على أسماء ويحكما	منى السلام وأن لا تشعرا أحدا	٤٤٩
١٥	قالت أمامة لما جئت زائرها	هلا رميت ببعض الأسهم السود	١١٨
	لا در درك اني قد رميتهم	لولا حددت ولا عذرى لمحدود	١١٨
١٣٨	أرى الحاجات عند أبي خبيب	نكدن ولا أمية في البلاد	٢٩٧
١٤٣	وَقَفْتُ فيها أُصيلا (لأْ أسائلها	عيت جواباً) وما بالربع من أحد	٣١٠
١١٣	إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند		٢٣٤
١١١	فآليت لا أنفك أحدو قصيدة	تكون واياها بها مثلا بعدى	٢٣٣
٣٤	ومن فعلاتي أنني حسن القرى	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	١٤٨
٥٦	بالله ربك ان قتلت لمسلما	وجبت عليك عقوبة المتعمد	١٧٤
٧٥	فلولا رجاء النصر منك ورهبة	عقابك قد صاروا لنا كالموارد	١٩٣
١٠٧	ولأبغينكم قنا وعوارضا	ولأقبلن الخيل لابة ضر غد	٢٢٨
٢١٩	ترفع لي خندف والله يرفع لي	نارا إذا ما خبت نيرانهم تقد	٤٦٦
١٨٥	وكأنه لهق السراة كأنه	ما حاجبيه معين بسواد	٣٨١
١٦٦	يا من رأى عارضا أسر به	بين ذراعي وجبهة الأسد	٣٤٠
١٥٩	والمؤمن العائذات الطير يمسحها	ركبان مكة بين الغيل والسند	٣٣٥
٦٦	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ونصفه فقدى	١٨٣
١٥٢	تالله يبقى على الأيام مبتقل	جون السراة رباع سنة غرد	٣٢١
١٦٠	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	٣٣٦
١٧٠	أكل امرىء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا	٣٤٢
٣٧	حراجيج ما تنفك الا مناخة	على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا	١٥٠
١٤١	لا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	٣٠٠
١١٤	متى ما تلقني فردين ترجف	روانف إِلْيَتَيْك وتستطارا	٢٣٦

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
١٩٩	عليـــه من اللـــؤم سروالـــة	(فلـــيس يرق لمستعطـــف)	٤٢٧
١٧٨	الحافظـــو عورة الـــعشيرة لا	ياتيهم من ورائهـــم نطـــف	٣٥١
٥٥	فلـو أنك في يوم الرخـاء سألتنـي	فراقك لم أبخل وأنت صديـــق	١٧٣
١٧٢	ألا من رأى لي رأى برق شريـق	أسال البحـار فانتحى للعقيـق	٣٤٣
١٦١	ياقـــر إنَّ أبـــاك حي خويلـــد	قد كنت خائفـــة على الإحماق	٣٣٧
٣	وقد كان منهم حاجب وابـن أمـه	أبـو جنـدل والزيـد زيـد المعـارك	٨٨
٢٠٤	على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي	لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى	٤٤٠
٨٢	أخـا الحرب لبـــاساً إليها جلالها	ولـيس بولاج الخوالـــف أعقـــلا	١٩٨
١٧٩	أبنـي كلـيب إنَّ عمَّـي اللـــذا	قتـلا الملـوك وفككـا الأغـــلالا	٣٥١
١٩٣	قلت إذْ أقبـــلت وزهـــرتهادى	كنعـــاج الملا تعسفـــن رمـــلا	٤٠١
٢٠٣	محمـــد تفـــد نفسك كل نفس	إذا ما خفت من شيء تبـــالا	٤٤٠
١٢٦	على أنتـــي بعـــد ما قد مضى	ثلاثـون للهجـــر حولا كميـــلا	٢٦٥
	يذكرنـــيك حنين العجـــول	ونـوح الحمامـة تدعـو هديـــلا	٢٦٦
٨٣	يومـا تراهـا كشبـه أردية الـــ	ـعصب ويومـــا أديمهـــا نغـــلا	١٩٩
٦٩	إنَّ محلا وإنَّ مرتحلا	وإنَّ في السفـر إذ مضوا مهـــلا	١٨٤
١٢٤	كم نالنـــي منهم فضلا على عدم	إذ لا أكاد من الاقتـار أحتمـــل	٢٦٤
١٠٢	ويـوم شهدنـاه سليمـــا وعامـــراً	قليـل سوى الطعـن النهال نوافلـه	٢٢٥
٨٨	فهيهات هيهات العقيـق وأهلـــه	وهيهات خل بالعقيـق نواصلـــه	٢٠٧
٩٣	كأنـه واضح الأقـراب في لقـــح	اسمي بهن وعزتـــه الأناصيـــل	٢١٨
٧٩	ضغيـــف النكايـــة أعـــداءه	يخال الفـــرار يراخـــي الأجـــل	١٩٥
١٢	ولـــكنما أسعـــى لمجد مؤثـــل	وقـد يدرك المجد المؤثـل أمثـــالي	١٠٤
١١	فلـو أن ما أسعـى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطـلب قليـل من المال	١٠٣

رقم الشاهد	البيت		رقم الصفحة
١٠	إذا هي لم تستك بعـود أراكـة	تنخل فاستاكت به عود اسحل	١٠٣
٤	وقـبلى مات الخالـدان كلاهما	عميد بني حجوان وابن المضلل	٨٨
١٤٤	رب رفـد هرقتـه ذلك اليـ	ـوم وأسرى من معشر أقيـال	٣١١
١٩٦	قفا نبك (من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل)	٤٢٣
١٢٣	فيـا رب يوم لك منهن صالح	ولا سيمـا يوم بدارة جلجـل	٢٦٠
١٣٢	ويـأوى إلى نسوة عطـل	وشعثا مراضيع مثل السعـالى	٢٨٨
١٩٥	وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعـها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي		٢٢٠
٩٠	ما أن يمص الأرض الا جانب	منه وحرف الساق طى المحمل	٢٠٨
٨٧	أعياش قد ذاق القيـون مرارتي	وأو قدت نارى فادن دونك فاصطل	٢٠٦
١٤٩	أتنتهون ولـن ينهي ذوى شطـط	كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل	٣١٦
١٥٧	إن للـخير وللشـر مدى	وكـلا ذلك وجـه وقبـل	٣٣٢
١٧١	يسقـون من ورد البريص عليهم	بردى يصفق بالرحيق السلسل	٣٤٢
١٤٧	غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها	تصل وعـن قيض ببيـداء مجهل	٣١٤
١٨٦	لمن زحلوقـه زل	به العينـان تنهل	٣٨١
٢٠٨	لئـن عاد لي عبـد العزيـز بمثلها	وأمكننـي منها إذن لا أقيلهـا	٤٤٧
١٤٦	رأى برقـا فأوضع فوق بكـر	فلا بك ما أسال ولا أغامـا	٣١٣
١٣٥	ألا أضحت حبالكـم رمامـا	وأضحت منك شاسعة أمامـا	٢٩١
١٦٣	ألا من مبلـغ عنـي تميمـا	بآيـة ما تحبـون الطعامـا	٣٣٨
٢١٤	وكـنت إذا غمـزت قنـاة قوم	كسرت كعـوبها أو تستقيمـا	٤٥٣
١٨٠	هم الأمـرون الخير والفاعلونـه (إذا ما خشوا من محدث الأمـر معظمـا)		٣٥٣
١٦٩	وهـل لكـم فيمـا إلى فإننـي	خبير بما أعـى النطـاسي حذيما	٣٤١
٨٥	أمن دمنتين عرس له الركب فيهما	بحقل الرخامى قد عفا طللاهما	٢٠٤

رقم الشاهد	البـيت		رقم الصفحة
١٤٢	مطوت بهم حتى تكل مطيهم	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	٣٠٩
١٨	كلا يومي طوالة وصل أروى	ظنون آن مطرح الظنون	١٢٣
١٣٠	لأجلك يا لتى تيمت قلبي	وأنت بخيلة بالوصل عنى	٢٨٢
٣٦	تنفك تسمع ما حيـ	ـت بهالك حتى تكونه	١٥٠
٣٨	دع الخمر يشربها الغواة فأنني	رأيت أخاها مغنيا بمكانها	١٥١
	فأن لا يكنها أو تكنه فإنه	أخوها غذته أمه بليانها	١٥٢
٥٩	ونحر مشرق اللـ	ـون كأن ثدياه حقان	١٧٩
٨	أقلي اللوم عادل والعتابن	وقولي إن أصيت لقد أصابن	٩٩
٢١٧	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان	٤٦٣
٢٠٥	(فقلت) ادعي وأدع فان أندى	لصوت أن ينادى داعيان	٤٤١
١٨٤	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني	٤١١،٣٧٨
١٦٢	ذعرت به القطا ونفيت عنه	مقام الذئب كالرجل اللعين	٣٣٧
١٥٣	بدينك هل ضممت إليك نعمى	قبيل الصبح أو قبلت فاها	٣٢٢
١٧٦	صبحنا الخزرجية مرهفات	أبار ذوى أرومتها ذووها	٣٤٨،٣٣٩
١٧٧	إنما يعرف ذا الفضـ	ـل من الناس ذووه	٣٤٩
١٦٥	هما أخوا في الحرب من لا أخاله	إذا خاف يوما نبوة فدعاهما	٣٣٩
١٦٤	لما رأت ساتيد ما استعبرت	لله در اليوم من لامها	٣٣٩
١٥٦	فأبي ما وأبك كان شرا	فقيد إلى المقامة لا يراها	٣٣٠
٥٧	ويقلن شيب قد علاك	وقد كبرت فقلت : إنه	١٧٥
١٩٠	(عميرة ودع إن تجهزت غاديا)	كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا	٣٩٢
٢٠	وقائلة : خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	١٢٥
٦٨	فليت كفافا كان خيرك كله	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى	١٨٤

★ ★ ★ ★ ★

فهرس الرجـــز



فهرس الأعـــلام

فهرس القبائل والطوائف والأمم

★ ★ ★ ★ ★

فهرس الأمـــاكن

★ ★ ★ ★

فهرس اللغـــات

★ ★ ★ ★

فهرس الكتب الواردة في النص



فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

١ ــ أبو عمر الجرمي ــ حياته وجهوده في النحو / رسالة ماجستير / إعداد محسن سالم العميرى ١٣٩٩ هـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ــ جامعة أم القرى .

٢ ــ التذييل والتكميل لأبي حيان النحوي الأندلسي نسخة الأوسكوريال رقم ٥٣ مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى .

٣ ــ شرح التسهيل لابن مالك / دار الكتب المصرية ١٠ نحو / ش مصورة مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى .

٤ ــ شرح كتاب المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير / لصدر الافاضل / نسخة الظاهرية + نسخة المتحف البريطاني ــ ميكرو فيلم في مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة .

٥ ــ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية / لتقي الدين إبراهيم الطائي النيلي / الجزء الأول / دراسة وتحقيق / رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة / إعداد / محسن سالم العميرى .

٦ ــ اللباب في علل البناء والإعراب / لأبي البقاء العكبرى / ميكرو فيلم بمركز البحث العلمي في بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة / رقم (٣٧٢) نحو عن أصله بمكتبة شستربيتي بدبلن رقم ٣٨٣٣ .

ثانياً : المطبوعات :

٧ ــ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي الشهير بالبنا . دار الندوة الجديدة بيروت .

٨ ــ أخبار أبي القاسم الزجاجي للزجاجي تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك . دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٠ م .
٩ ــ أخبار النحويين البصريين/ لأبي سعيد السيرافي / تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي / البابي الحلبي / الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ .
١٠ــ الاختيارين صنعة الأخفش الصغير / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
١١ــ الأزهية في علم الحروف / للهروى / تحقيق عبد المعين الملوحي/ دمشق ١٣٩١ هـ .
١٢ــ أساس البلاغة للزمخشري ــ دار ومطابع الشعب القاهرة ١٩٦٠ م .
١٣ــ الاستغناء في أحكام الاستثناء / للقرافي / تحقيق الدكتور طه محسن / مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .
١٤ــ أسرار العربية / لأبي البركات الأنبارى / تحقيق محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقي / دمشق ١٣٧٧ هـ .
١٥ــ أسماء خيل العرب وأنسابها وفرسانها / الغندجاني / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني / مؤسسة الرسالة .
١٦ــ أشعار الشعراء الستة الجاهليين / إختيار الأعلم الشنتمرى / الطبعة الأولى دار الآفاق الجديدة / بيروت ١٩٧٩ م .
١٧ــ إصلاح المنطق / لابن السكيت / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون / الطبعة الثالثة / دار المعارف ١٩٧٠ م .
١٨ــ الأصمعيات / لأبي سعيد الأصمعي / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون / الطبعة الخامسة دار المعارف ١٣٨٧ هـ .
١٩ــ الأصول في النحو / لابن السراج تحقيق الفتلي / مطبعة النعمان النجف ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) .

٢٠ــ الأضداد للأصمعي / نشر . د . أوغست هفنر / المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢ م .
٢١ــ الأضداد لابن السكيت / نشر د . أوغست هفنر ، بيروت ١٩٢١ م .
٢٢ــ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د . زهير غازي زاهد مطبعة المعاني بغداد ١٣٩٧ هـ .
٢٣ــ الأفعال / للسرقسطي / تحقيق د . حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥ هـ .
٢٤ــ الإقتراح في علم أصول النحو / للسيوطي :
أ ــ تحقيق / أحمد صبحي فرات / استانبول / ١٣٩٥ هـ .
ب ــ تحقيق أحمد محمد قاسم / الطبعة الأولى / السعادة بمصر ١٣٩٦ هـ .
٢٥ــ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسي / دار الجيل بيرت ١٩٧٣ م .
٢٦ــ الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ت د . عبد المجيد قطامش طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٣ هـ .
٢٧ــ ألف باء للبلوي بيروت (بدون) .
٢٨ــ أمالي الزجاجي / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ .
٢٩ــ أمالي السهيلي / لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي / تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا / الطبعة الأولى مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ .
٣٠ــ الأمالي الشجرية / لابن الشجري / دار المعارف بيروت .
٣١ــ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية بيروت ١٣٨٧ هـ .
٣٢ــ الأمالي / لأبي علي القالي / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
٣٣ــ أملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء

العكبري مطبعة التقدم العلمية بمصر ١٣٤٧ هـ .
٣٤ــ إبناه الرواه على أنباه النحاه للقفطي ت محمد أبو الفضل إبراهيم ــ دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ .
٣٥ــ أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها / لابن الكلبي تحقيق أحمد زكي ــ دار الكتب ١٩٤٦ م .
٣٦ــ الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لناصر الدين الإسكندرى المالكي بهامش الكشاف .
٣٧ــ الإنصاف في مسائل الخلاف / لأبي البركات ابن الأنبارى ت محمد محي الدّين عبد الحميد الطبعة الرابعة ١٣٨٠ هـ .
٣٨ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة بمصر الطبعة الرابعة ١٣٧٥ هـ .
٣٩ــ الإيضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / الطبعة الأولى / مطبعة دار التاليف بمصر / ١٣٨٩ هـ .
٤٠ــ الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / تحقيق الدكتور موسى بناى العليلي / مطبعة العاني / بغداد ١٩٨٣ م .
٤١ــ البحر المحيط / لأبي حيان / الطبعة الثانية دار الفكر بيروت ١٣٩٨ هـ .
٤٢ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق الدكتور عياد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ ه .
٤٣ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاه للسيوطي ت أبو الفضل إبراهيم / البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ .
٤٤ــ البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى / تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه / دار الكتاب العربي / الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ١٣٦٩ هـ .
٤٥ــ تأويل مشكل القرآن / لابن قتيبة / تحقيق السيد أحمد صقر / طبعة عيسى الحلبى ١٣٧٣ هـ .

٤٦ـ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى / تحقيق عبد الستار فراج وجماعة من العلماء / طبعة الكويت .
٤٧ـ التبصرة والتذكرة للصيمرى / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / طبعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ .
٤٨ـ التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيس / تحقيق د . محي الدين رمضان / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ الكويت .
٤٩ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب / للأعلم الشنتمرى بهامش كتاب سيبويه / طبعة بولاق ١٣١٦ هـ .
٥٠ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ .
ـ التصريح = شرح التصريح .
٥١ـ التعريفات لأبي الحسن الجرجاني / دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ .
٥٢ـ تعليق من أمالي ابن دريد / تحقيق السيد مصطفى السنوسي / المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ط ١ / ١٤٠٤ هـ .
٥٣ـ التوطئة / للشلوبين / تحقيق يوسف المطوع / دار التراث العربي / القاهرة ٩٧٣ م .
٥٤ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للمرادي / تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان / الطبعة الأولى مكتبة الكليات الازهرية ١٩٧٥ م .
٥٥ـ التيسير في القراءات السبع / لأبي عمرو الداني / تحقيق أوتو برتزل ـ استانبول ١٩٣٠ م .
٥٦ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي الطبعة الثالثة دار القلم القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٥٧ـ الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادي / تحقيق مصطفى الصاوى ـ الإسكندرية ١٩٧٤ م .
٥٨ـ الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق د . علي توفيق الحمد /

مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤ هـ .
٥٩ــ جمهرة الأمثال للعسكري / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش / المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤ هـ .
٦٠ــ جمهرة اللغة لابن دريد ــ طبع دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر أباد ١٣٥١ هـ .
٦١ــ الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣ هـ .
٦٢ــ حجة القراءات / لابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني / الطبعة الثانية ــ بيروت ١٣٩٩ هـ .
٦٣ــ الحجة في القراءات السبع لابن خالوية تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ــ دار الشروق الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
٦٤ــ الحجة في علل القراءات السبع / لأبي علي الفارسي / تحقيق جماعة من المحققين / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ .
٦٥ــ الحماسة / لأبي تمام / تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان / طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤٠١ هـ .
٦٦ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادى :
(أ) ــ طبعة بولاق ١٣٩٩ هـ .
(ب) ــ طبعة الأستاذ عبد السلام هارون / مطابع الهيئة العامة ١٣٩٩ هـ .
٦٧ــ الخصائص / لابن جني / تحقيق محمد علي النجار / الطبعة الثانية ــ بيروت ١٩٥٢ م .
٦٨ــ درة الغواص في أوهام الخواص للحريرى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥ م .
٦٩ــ الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الاصبهاني / تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش / دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .
٧٠ــ الدرر اللوامع على همع الهوامع / لأحمد الشنقيطي / الطبعة الثانية دار المعرفة ــ

بيروت ١٣٩٣ هـ .
٧١ــ دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر / نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٧٢ــ ديوان أبي الأسود الدؤلي / تحقيق محمد آل ياسين / دار الكتاب الجديد ــ بيروت ١٩٧٤ م .
٧٣ــ ديوان أبي دهبل الجمحي / تحقيق عبد العظيم عبد المحسن / الطبعة الأولى النجف الاعلى / بغداد ١٣٩٢ هـ .
٧٤ــ ديوان أبي العتاهية / دار صادر ــ بيروت ١٤٠٠ هـ .
٧٥ــ ديوان أبي النجم العجلي / صنعة علاء الدين آغا / مطبوعات النادى الأدبي بالرياض / ١٤٠١ هـ .
٧٦ــ ديوان الأعشى الكبير / شرح وتعليق الدكتور محمد حسين القاهرة ١٩٥٠ م .
٧٧ــ ديوان امرىء القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الثانية دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .
٧٨ــ ديوان أوس بن حجر / تحقيق محمد نجم دار صادر بيروت / الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ .
٧٩ــ ديوان تأبط شرا / جمع وتحقيق على ذوالفقار شاكر / دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .
٨٠ــ ديوان جران العود / الطبعة الأولى دار الكتب المصرية ١٣٥٠ هـ .
٨١ــ ديوان جرير / تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه / مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
٨٢ــ ديوان الحارث بن حلزة / تحقيق هاشم الطعان مطبعة الإرشاد / بغداد ١٩٦٩ م .
٨٣ــ ديوان حسان بن ثابت (رضي الله عنه) / تحقيق سيد حنفي حسنين / الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤ م .

٨٤ـ ديوان الحطيئة :
(أ) ـ بشرح السكرى / تصحيح أحمد الشنقيطي / مطبعة التقدم بمصر ١٣٢٣ هـ .
(ب) ـ بتحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه القاهرة ١٩٥٨ م .
٨٥ـ ديوان الخنساء نشر دار الأندلس ـ بيروت الطبعة السابعة ١٩٧٨ م .
٨٦ـ ديوان دريد بن الصمة الجشمي / تحقيق محمد خير البقاعي / دار قتيبة ـ دمشق ١٤٠١ هـ .
٨٧ـ ديوان ذي الرمة / تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ .
٨٨ـ ديوان رؤبة بن العجاج / بعناية وليم بن الورد البرسي / ليبزج ١٩٠٣ م .
٨٩ـ ديوان زيد الخيل الطائي / تحقيق نورى القيسي / مطبعة النعمان / النجف ١٩٦٨ م .
٩٠ـ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس / تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية / نشر دار القومية القاهرة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م .
٩١ـ ديوان الشماخ / تحقيق صلاح الدين الهادى / دار المعارف بمصر .
٩٢ـ ديوان عامر بن الطفيل برواية أبي بكر الأنبارى دار صادر ـ بيروت ١٣٩٩ هـ .
٩٣ـ ديوان العباس بن مرداس جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى دار الجمهورية ـ بغداد ١٩٦٨ هـ .
٩٤ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات / تحقيق د . يوسف محمد نجم / دار صادر ـ بيروت ١٣٧٨ هـ .
٩٥ـ ديوان العجاج / تحقيق الدكتور عزة حسن / مكتبة دار الشروق ـ بيروت ١٩٧١ م .

٩٦ــ ديوان عمر بن ربيعة / طبع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨ م .
٩٧ــ ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق حسن كامل الصيرفي بمجلة معهد المخطوطات العربية م ١١/١٣٨٥ هـ .
٩٨ــ ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق خليل إبراهيم العطية / مطبعة الجمهورية بغداد ١٣٩٢ هـ .
٩٩ــ ديوان عنترة / تحقيق محمد سعيد مولوي المكتب الإسلامي بيروت .
١٠٠ــ ديوان الفرزدق / دار صادر بيروت ١٣٨٥ هـ .
١٠١ــ ديوان القطامي / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / الطبعة الأولى بيروت ١٩٦٠ م .
١٠٢ــ ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد / الطبعة الثانية دار صادر بيروت ١٣٨٧ هـ .
١٠٣ــ ديوان كثير عزه / جمع وشرح الدكتور احسان عباس / دار الثقافة بيروت ١٣٩١ هـ .
١٠٤ــ ديوان كعب بن مالك الأنصارى / تحقيق سامي مكي / الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م .
١٠٥ــ ديوان لبيد بن ربيعة / تحقيق الدكتور إحسان عباس / الكويت ١٩٦٢ م .
١٠٦ــ ديوان مجنون ليلى / تحقيق عبد الستار / دار مصر للطباعة ١٩٧٩ م .
١٠٧ــ ديوان مسكين الدارمي / تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري / مطبعة دار البصرة بغداد ١٣٨٩ هـ .
١٠٨ــ ديوان النابغة الذبياني / تحقيق الدكتور شكرى فيصل / دار الفكر بيروت .
١٠٩ــ ديوان هدبة بن الخشرم العذرى / جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى / مطبعة وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٦ م .
١١٠ــ ذيل الأمالي / لأبي علي القالي / دار الفكر بيروت .
١١١ــ رسالة الصاهل والشاحج للمعري / تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن /

دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م .

١١٢ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد الخراط ــ دمشق ١٣٩٥ هـ .

١١٣ـ الروض الأنف للسهيلي تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٢ م .

١١٤ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد / تحقيق الدكتور شوقي ضيف / دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .

١١٥ـ سر صناعة الإعراب / لابن جني تحقيق الدكتور حسن هنداوي / دار القلم دمشق ١٤٠٥ هـ .

١١٦ـ سراج القاريء المبتديء وتذكار المنتهي لابن القاصح العذرى البغدادى ــ البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ .

١١٧ـ سمط اللاليء في شرح أمالي القالي / للبكري تحقيق عبد العزيز الميمني / دار الحديث بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ .

١١٨ـ سنن الترمذي للإمام محمد بن عيسى الترمذي / تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان / الطبعة الأولى دار الفكر بيروت ١٤٠٠ هـ .

١١٩ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / دار الكتاب العربي بيروت الطبعة (١٤)/١٩٦٤ م .

١٢٠ـ شرح أبيات سيبوية / لأبي جعفر النحاس / تحقيق أحمد خطاب / المكتبة العربية / حلب ١٩٧٤ م .

١٢١ـ شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافي / تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني / دمشق ١٣٩٦ هـ .

١٢٢ـ شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادى / تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق / دمشق ١٣٩٨ هـ .

١٢٣ـ شرح أشعار الهذليين / للسكرى / تحقيق عبد الستار فراج / مطبعة المدني .

ـ شرح الأشموني = منهج السالك .
ـ شرح الالفية للمرادى = توضيح المقاصد والمسالك .
١٢٤ـ شرح ألفية ابن معطي / لابن القواس / تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي / مكتبة الخانجي بمصر / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
١٢٥ـ شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح / بغداد ١٤٠٠ ، ١٤٠٢ هـ .
١٢٦ـ شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصارى / لعبد الرحمن البرقوقي / دار الاندلس بيروت ١٣٨٦ هـ .
١٢٧ـ شرح ديوان الحماسة / للمرزوقي / تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
١٢٨ـ شرح ديوان كعب بن زهير لأبي سعيد السكري ـ طبعة دار الكتب ١٣٦٩ هـ .
١٢٩ـ شرح شذور الذهب / لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر .
١٣٠ـ شرح شواهد الإيضاح لابن برى / تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش / الهيئة العامة المصرية ١٤٠٥ هـ .
١٣١ـ شرح شواهد سيبوية للأعلم = تحصيل عين الذهب .
١٣٢ـ شرح شواهد المغني / للسيوطي / تصحيح الشنقيطي / مكتبة الحياة ـ بيروت .
١٣٣ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك / تحقيق عدنان الدورى / مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ .
١٣٤ـ شرع القصائد العشر / للتبريزى الدكتور فخر الدين قباوة / دار الأصمعي حلب ١٣٩٣ هـ .
١٣٥ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك / تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي / نشر مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي / جامعة أم القرى مكة المكرمة / طبع

دار المأمون الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .
١٣٦ــ شرح الكافية في النحو / للرضي / دار الكتب العلمية بيروت .
١٣٧ــ شرح الكتاب / للسيرافي بهامش الكتاب طبعة بولاق = كتاب سيبوية / بولاق .
١٣٨ــ شرح الكوكب المنير (في أصول الفقة) / لابن النجار الحنبلي / تحقيق الدكتور محمد الرحيلي ، والدكتور نزيه حماد / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ .
١٣٩ــ شرح اللمحة البدرية في علم العربية / لابن هشام / تحقيق الدكتور هادى نهر / مطبعة الجامعة المستنصرية / بغداد ١٩٧٧ م .
١٤٠ــ شرح الملعقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي ــ دار الأندلس بيروت (بدون) .
١٤١ــ شرح المفصل لابن يعيش طبع عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتبنى بالقاهرة .
١٤٢ــ شرح الوافية نظم الكافية / لابن الحاجب / تحقيق الدكتور موسى بناوي العليلي / مطبعة الاداب في النجف الاشرف ١٤٠٠ هـ .
١٤٣ــ شعر أبي زبيد الطائي / تحقيق الدكتور نورى القيسي / طبع المعارف بغداد ١٩٦٧ م .
١٤٤ــ شعر الحارث بن خالد المخزومي / تحقيق الدكتور يحيى الجبورى / مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٢ م .
١٤٥ــ شعر الأخطل / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة ، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩ م = ١٣٩٩ هـ .
١٤٦ــ شعر عبد الله بن الزبعري / للدكتور يحيى الجبوري / الطبعة الثانية / مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١ هـ .
١٤٧ــ شعر عمرو بن أحمر الباهلي / جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان / مجمع اللغة العربية بدمشق مطبعة دار الحياة بدمشق .
١٤٨ــ شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدى / تحقيق مطاوع الطرابيشي / مطبوعات مجمع

اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤ .

١٤٩ــ شعر المتوكل الليثي / تحقيق يحيى الجبوري / مكتبة الأندلس بغداد .

١٥٠ــ شعر مزاحم العقيلي / تحقيق الدكتور نورى القيسي ، وحاتم الضامن / بمجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة المجلد ٢٢ ح ١ عام ٨٣ .

١٥١ــ شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٩ م .

١٥٢ــ شفاء العليل في إيضاح التسهيل / للسلسيلي / تحقيق الدكتور عبد الله على الحسيني البركاتي / نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة / الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٥٣ــ الصاحبي / لابن فارس / تحقيق السيد أحمد صقر / مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٧٧ م .

١٥٤ــ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى / تحقيق أحمد عبد الغفور عطار / بيروت ١٣٩٩ هـ .

١٥٥ــ صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ــ طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة ــ باستانبول .

١٥٦ــ ضرائر الشعر لأبي عبد الله القيرواني / تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام ، الدكتور محمد مصطفى هداره الإسكندرية ١٩٧٣ م .

١٥٧ــ طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي / تحقيق محمود محمد شاكر / مطبعة المدني ١٩٧٤ م .

ــ طبقات القراء = غاية النهاية .

١٥٨ــ طبقات النحويين واللغويين / للزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف ١٩٧٣ م .

١٥٩ــ الطرائف الأدبية / تحقيق عبد العزيز الميمني / دار الكتب العلمية بيروت (بدون) .

١٦٠ــ العقد الفريد / لابن عبد ربه الأنـدلسي / شرح أحمد أمين وزميليه / مطبعـة لجنـة التأليف بمصر الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ .
١٦١ــ العنوان في القراءات السبع لابن خلف المقـريء الأنـدلسي / تحقيـق الدكتـور زهير زاهد والدكتور خليل العطية / عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
ــ العيني = المقاصد النحوية .
١٦٢ــ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروى ــ بيروت ١٣٩٦هـ .
١٦٣ــ غيث النفع في القـراءات السبـع للصفـاقصي ــ مطبعـة مصطفـى البـابي الحلبـي ١٣٧٣ هـ .
١٦٤ــ غايـة النهايـة في طبقـات القـراء / لابـن الجزري / عنـي بنشرة ج . برجستـــراسر ١٣٥١ هـ .
١٦٥ــ الفائق في غريب الحديث للزمخشرى / تحقيق علي محمد البحاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم / البابي الحلي ١٩٧١ م .
١٦٦ــ الفاخر / للمفضل بن سلمة / تحقيق عبد العليم الطحاوي الهيئـة المصريـة العامـة للكتاب ١٩٧٤ م .
١٦٧ــ فرحة الأديب / للأسود الغند جاني / تحقيق الدكتور محمد علي سلطـاني دار قتيبـة للطباعة والنشر دمشق ١٤٠١ هـ .
١٦٨ــ الفرق بين الفرق / لعبد القاهر البغـدادي / دار الافـاق الجديـدة / بيروت الطبعـة الثالثة ١٩٧٨ م .
١٦٩ــ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / للبكري / تحقيـق الدكتـور احسان عبـاس وعبد المجيد عابدين / مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩١ هـ .
١٧٠ــ الفصول الخمسون / لابن معط / تحقيق الدكتور محمود الطناحـي / البـابي الحلبـي مصر ١٩٧٧ م .
١٧١ــ القاموس المحيط للفيروز أبادي ــ مطبعة البابي الحلبي ط « ١ » ١٣٨١ هـ .
١٧٢ــ الكامـل للـمبرد / تحقيـق محمـد أبـــو الـــفضل إبـــراهيم والسيـــد شحاتـــه /

مطبعة نهضة مصر .

١٧٣ــ الكتاب / لسيبوية :

١ ــ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية / بولاق مصر ١٣١٦ هـ .

٢ ــ طبعة الأستاذ عبد السلام هارون دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ ، والجزء الثاني دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ، والجزء الثالث والرابع والفهارس ، الهيئة المصرية العامة في سنوات مختلفة .

١٧٤ــ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها / لمكي بن أبي طالب / تحقيق الدكتور محي الدين رمضان / مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .

١٧٥ــ المؤتلف والمختلف / لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي / تحقيق عبد الستار أحمد فراج / عيسى البابي الحلبي ــ مصر ١٣٨١ هـ .

١٧٦ــ ما ينصرف وما لا ينصرف / للزجاج تحقيق هدى قراعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩١ هـ .

١٧٧ــ المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني تحقيق سبيع الحاكمي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٧٨ــ مجالس ثعلب / تحقيق عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / الطبعة الثانية ١٩٦٠ م .

١٧٩ــ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ــ الكويت ١٩٧٢ م .

١٨٠ــ مجمع الأمثال / للميداني / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧ م .

١٨١ــ مجمع الأمثال للميداني منشورات مكتبة الحياة ــ بيروت ١٩٦١ م .

١٨٢ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جني / تحقيق على نجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦ هـ .

١٨٣ــ مختارات شعراء العرب / لابن الشجرى / تحقيق علي محمد البجاوى / القاهرة ١٩٧٥ م .

١٨٤ــ مختار الصحاح لأبي بكر الرازي دار الكتاب العربي بيروت طبعة أولى ١٩٦٧ م .

١٨٥ــ مختصر في شواذ القراءات / لابن خالويه / نشرج برجشتراسر / المطبعة الرحمانية مصر ١٩٣٤ م .

١٨٦ــ المرصع / لابن الأثير / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي / مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩١ هـ .

١٨٧ــ المسائل الخلافية في النحو / لأبي البقاء العكبرى / تحقيق الدكتور عبد الفتاح سليم / مكتبة الأزهر الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

١٨٨ــ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / لأبي علي الفارسي / تحقيق صلاح الدين عبد الله السنطاوى ــ مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣ م .

١٨٩ــ المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي تحقيق الدكتور حسن هنداوي دار المنارة بيروت ١٤٠٧ هـ .

١٩٠ــ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تحقيق مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٩١ــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل / تحقيق الدكتور محمد كامل بركات / مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى / ١٤٠٠ هـ .

١٩٢ــ المستقصى في أمثال العرب / للزمخشري/ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

١٩٣ــ مسند الإمام أحمد بن حنبل / المكتب الإسلامي / بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ .

١٩٤ــ معاني الحروف / للرماني / تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة دار العلم العربي / القاهرة ١٩٧٣ م .

١٩٥ــ معاني القرآن / للأخفش / تحقيق الدكتور فائز فارس / المطبعة العصرية الكويت

الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .
١٩٦ــ معاني القرآن واعرابه / للزجاج / تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي المكتبة العصرية / صيدا ١٩٧٣ م .
١٩٧ــ معاني القرآن / للفراء الجزء الأول تحقيق / أحمد نجاتي ومحمد علي النجار ، والجزء الثاني تحقيق / محمد علي النجار والجزء ، الثالث تحقيق / الدكتور عبد الفتاح شلبي / القاهرة .
١٩٨ــ معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ .
١٩٩ــ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / للبكرى / تحقيق مصطفى السقا ــ بيروت .
٢٠٠ــ معجم الشعراء للمرزباني تصحيح وتعليق الدكتور ف . كرنكو . دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ .
٢٠١ــ المعرب من الكلام الأعجمي / للجواليقي / تحقيق أحمد محمد شاكر مطبعة دار الكتب المصرية / الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
٢٠٢ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام / تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله / دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
٢٠٣ــ مفتاح العلوم للسكاكي / ضبطه وشرحه نعيم زرزور / دار الكتب العلمية بيروت ط ١ / ١٤٠٣ هـ .
٢٠٤ــ المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجيل بيروت الطبعة الثانية .
٢٠٥ــ المفضليات / للمفضل الضبي / تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر الطبعة السادسة ١٩٧٩ م .
٢٠٦ــ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للبدر العيني / بهامش خزانة الادب / طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .
٢٠٧ المقتصد في شرح الإيضاح / لعبد القاهر الجرجاني / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / بغداد ١٩٨٢ م .

٢٠٨ــ المقتضب / للمبرد / تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩ هـ .

٢٠٩ــ مقدمة في النحو / لابي الفرج الذكي / تحقيق الدكتور محسن سالم العميرى / المكتبة الفيصلية بمكة / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢١٠ــ المقرب / لابن عصفور / تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩١ هـ .

٢١١ــ الممتع في التصريف / لابن عصفور / تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة دار القلم العربي / حلب / ١٣٩٣ هـ .

٢١٢ــ المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين ، البابي الحلبي بمصر /الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .

٢١٣ــ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان تحقيق سدني جليزر أمريكا ١٩٤٧ م .

٢١٤ــ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون) .

٢١٥ــ الموجز في النحو / لابن السراج / تحقيق مصطفى الشويمي ــ بيروت ١٣٨٥ هـ .

٢١٦ــ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني تحقيق محب الدين الخطيب ــ المطبعة السلفية ١٣٨٥ هـ .

٢١٧ــ موطأ الإمام مالك / دار الكتب العلمية بيروت .

٢١٨ــ النحو والصرف بين التميميين والحجازيين للدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي / المكتبة الفيصلية بمكة ١٤٠٤ هـ .

٢١٩ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لابن الأنبارى / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ مطبعة المدني ١٣٨٦ هـ .

٢٢٠ــ النشر في القراءات العشر لابن الجزرى دار الكتب العلمية بيروت .

٢٢١ـ النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير / تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، وطاهر الزاوي / دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ .
٢٢٢ـ النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري / تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد / دار الشروق بيروت ١٤٠١ هـ .
٢٢٣ـ الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لأبي الوفاء الموصلي ت د . محسن العميري . دار التراث بمكة ١٤٠٨ هـ .
٢٢٤ـ همع الهوامع / لجلال الدين السيوطي :
١ ـ طبعة السيد محمد بدر الدين النعساني / دار المعرفة بيروت .
٢ ـ طبعة الكويت / تحقيق الدكتور عبد العال مكرم ، وعبد السلام هارون .
٢٢٥ـ الوحشيات : وهو الحماسة الصغرى لأبي تمام / تحقيق عبد العزيز الميمني ، ومحمود محمد شاكر / دار المعارف مصر ١٩٦٣ م .
٢٢٦ـ الوسيط في الأمثال / لأبي الحسن الواحدى / تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن / الكويت ١٣٩٥ هـ .
٢٢٧ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلكان / تحقيق الدكتور إحسان عباس / دار صادر بيروت ١٣٩٨ هـ .

★ ★ ★ ★ ★

فهرس القسم الأول ــ الدراسة

الموضـــــوع	الصفحـــة

فهرس الموضوعات النص المحقق

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة

الموضـــوع	رقم الصفحة